





مكتبة المتحف
الاسلامي
بدمشق
الرقم
ح

جمع مولانا صدر الدين كمال الخوارزمي العلوم المسماة بالفوائد الحقايق الالهية
 التفسير القواعد حدب اصوار حدب حدب واقع تصوف
 خلاف لغة صرف اشتقاق نحو معاني سان بدع
 عروض فاص خط فرض الشعر اتق والفقر منطق ارباب البحث والمناظرة
 حكم الاثران احكام الطبيعية حكم الالهية الكمية حواضر الاقاليم هندسة حدب
 جبر والمقابلة اركان طيف الحاسة الابدان والاهرام الموسيقى السماء والعالم
 اكر نشرح طلب مناظرة نجوم اصطلاح تفسير فراه مراجعات
 صنعة الاكبرية الكون والف الاثار العلوية والسفلية اخلاق تدبير المنزل
 سياه ارباب الملوك

مودة المعتمد للمعلم للعلم
 على السادة ايم
 عن عه



مكتبة الامام محمد باقر
 الموسوي الخراساني

سعد بن محمد
 على السادة ايم

1



١٨٢

KISHI AMCA ZADE
 HÜSEYİN PAŞA
 Eski Kütüphane 182

احمد لمن لا غاية لعناية الازلية ولا نهاية لهداية العلية. واشكر لمن
 ارسل النبي الصفي الامين. فاعلم الشيع العلي المبعين. واكل الذين
 احقن الدماء. قد ابعثوا بالحق اهل البيت عليه صلوات الله الملك العلي
 صلواته تكثر عدد دما ونور عدد دما. ما صالح في العام رعد. ولا ح في
 الظلام سعد. وعلي آله واصحابه. وذرية باية واصحابه. الذين هم كالنجوم
 في الدجا من اندي بهم فقد سعد ونجا. **بعد** فان العبد الفقير الى غايته
 انه الملك المستعان. المدعو بعد الرحمن يقول ايها الاخوان. هذا
 من فوائد الاسناد النافع. والسند البارح. والسند النافع اعني المنفرد
 السعيد. والبرور الشهيد. سعد بن عيسى بن امير خان. افاض عليهم
 ببيع الرحمة والفرحان. وهو الامام الموفق به في رواية والامام
 عليه في دراية. له فضل شامح في عرفان كل الصانعة. وقدم راسخ في ميدان
 البلاغة والبرعة. وقد انعقد الاجماع في شجروه وحقته. وانفق الآراء على
 نهجه ونقوته **شعر** يقدمه بالطوع من هو فاعل. ويهدمه بالظفر
 من هو فاعل. وكيف لا فان ذلك الاسناد من حدان سنة الى زمان شبيه
 بل الى قضا نخبه. صرف عمره الشريف الى مدارسة العلم النافع. وما
 كنهه بكتبه فدانت له رباب الفضلات. ولانته له صواب المشكلات
 حتى شامد ما مر انده غرض له المرض. المودي الى الضعف والمرض لم
 ينكر شيئا من درسه واشغاله. ولم يلقف الجور منه وضعف حاله. بل اقاد
 ذلك الخمر راين بدفع بالخمر روضه. وبرقع بلا حطة غوامض الغيب روضه

كتاب في مناقب
 ائمة الهدى عليهم السلام

ولا يخفى على احد ان هذه المرتبة مرات السعي والاهتمام بل هي ملكة مخصوصة
 بذلك الاسناد والامام فوض دلائل نفرد وعلو شأنه. واتضح برهان نفوته وسوق
 مكانه **شعر** وقد صار سدا بارحا منفردا. ولم يكن له من مصارع. وان
 بالاطلاص للناس نافعا. فخر واسي بالتواضع. الا ان ذلك لم يترتب
 ما جره من المنكرات الشرفية. والاعتراضات اللطيفة. في تطبيق الدلائل
 وتوفيق السالكين. ولم يتوب ما استنبطه من القواعد المفيدة المتعلقة بالعلوم
 العربية. وما انقطعت من القواعد الجديدة اللازمة. في الفنون الادبية. بل ان
 بالكتب على طرائق كنهه المنفردة بخطه الجليل. وحرره الجليل. لكن سلك في
 اكثر البحوث. مسلك صفة الالجاز. فاعجز القاطنين. وفي بعضها منسوبة
 طريقة الاطباء. فارت التفت للاميرين. وفي تلك الصنفين فاني لا
 عذره. وسائق لا يحسن عماره. ثم اقبل المرحوم محمد بن الفروي. فصرف عنان
 حرمه الاعلى الى جميع ما حره على هوامش كنهه. وشرع في جمع ما كنهه على تفسير الامام
 العلامة. والتحرير بالنهاية. اصبحت انما هي البصيرة ونسبته تعالى عما في خلقه
 باخبر بالانوار الموانع السماوية. فصار تاليا شريفا دقيقا. وتوضيحا لطيفا
 بحيث تار حديق مسلسل. لطافته وعموم نفقه. فاشهر واشهر حتى حل
 هذا الفضلاء. فل سويته البصيرة وسود البصر. وبعد ذلك لما ساعدته
 الشرف الاقليات فانتقل الى جوار الملك الغفار على مقتضى ان الكلام فليكن الامان
 ودفع في احرم الشرف الى ابواب الانصار يرضي الله عنه وعليه رحمة الباكين
 وبعد ذلك لم يكتف طرفة الخجب. او ينقل ايضا الى جوار الملك المحب في دار
 السلطنة العلية قسطنطينية الحمية. ولم يبق لاسناد المنفرد خلق آخر من
 المذكور **شعر** قد ذهب اكثر نفائس كنهه يد بي سباب. بحيث امسى كل احد
 متأسفا ومتحبا. ومن انجب انفاق الذهر. ان الفقيرة ذلك العصر
 وجد متبعا بقضا دار النقرة. امة بلدة ادرنه. حيث من البلية والفتنة

ولذلك لم اقدر على تلك ورق من اوراق البالية فضلا عن تلك كتب من
 مكتبة المصححة العالية. ثم تيسر لي الوصول الى دار السلطنة المزبورة بالوكالة
 الاعلى فنخضت عن كتب المرحوم في مظانها مرة بعد اخرى فوجدت
 كتبه كتاب العناية للهداية في بعض الورقة. فاخترت ذلك الكتاب بطريق
 الابتياح هذا عن تلك الغني المباح عن الانتفاع. ثم كتبه كتاب الهداية
 في تلك بعض الابواب. فسلفت عنه ذلك الكتاب بطريق الفارة فارسل
 الى بلا احسان. فلما تيسر لي الفوز بهذين الكتابين اللذين صرف
 الاستاد اكثر عمره اليخشيتهما بحيث صار كل منهما مناجاة عمرة وقرينة
 وقرينة عينه وكلاهما قوي عربي على عطف اعنة الكلام. وصفي فري
 لصف ستة الاقدام الى جميع ما نشره ونشره ما نشره. اذ آه لحقة الذي
 تصاحف علي وزاد في من الطاف اعطاه واصناف الطائفه بانه
 عرفني في محافل الصدور بالتفوق والاحتقان. وشرفتني في منزل الوزير
 علي لياقته بالمراتب العلمية علي الاطلاق. حتى لم يبق من المنصب الجليل
 رتب التوفيق الا وصلت اليه بلا عارته الطلب. ولم يبق من الشرف الا
 في تكميل الطريق الا حصل لي من عناية القرب. وما هذا الا بما من حسن تربية
 ودعائه وبجاء من اطرائه في مدحه وشانه وما كنت اقضي بعض واجب
 حقه ولا كنت احصي من فاسده عشرا. فلما ناكذ علي بمقتضى هذه الحقوق
 المذكورة وجوب اشاعة فورا بدفعه المكنون. واذا في درر فريد بلبه
 المستور. في هوامش الاوراق وحلا السطور. شرعت في جميع ما كتبه علي
 هوامش الهداية وشرح اكمل الدين. واسرحت اليكم لي بالندرس ليلنا
 بطرق علي اصل الشخه ابدى السراق بتبدل الاجزاء او يقطع الاوراق فيتم
 انه الملك القدير. انما مخبره في الزمان البسير فصار كتابا غاليا من ازا
 من سائر الحواشي مخبره كلامه. وتجزد تراكمه عن التعقيد والفوضى حاويا

قارن في الحرب على الشئ والكل يصنف صفا
 وصنفه ما صنفه الصنفه بالكلية خيرا
 وخلص منه ما صنف منه انتهى وكذا به سنة
 الكمال في الموضع المتعددة ترافقه ان
 يكون هذه الكلمة وادوية وباشية كما قال في
 تفصيل كلمة ذي مسهل رحمه الله

على ثلثة آلاف من النقص والابرار سوي التقرقات المتعلقة برفع الابهام
 ورفق الاوامر الناشئة من مخالفة الكلام. ومداخلة المرام. ثم اعلم ان اذ
 قال المص بالاحمر فالمراد منه صاحب الهداية واذا ذكر قوله بالا فمراد
 منه اشارت اكمل الدين وانما سائر الشرح والمؤلفين. رحمهم الله تعالى عليهم
 اجمعين. تذكر ان شارة الله تعالى بقيد بريك الاشتباه وبقيد الانبهاء. ثم ان
 العبد الفقير الماواه. الانس بولاه. الالاس من سواه. يقول بهذا اوان شروري
 فيه متوكلا عليه. ومسئعا بناية الملك الآلهة. قوله الشرع بمعنى المشروع
 او بمعنى الشارح ويكون من قبيل انما المظهر موضع المظهر. قوله هذه الالف منه على
 تقدير ان يكون بمعنى الشارح. واجب بان المراد بالرسول والانبيا محمد صلى
 الله عليه وسلم كل من جهة تعظيمه واجلاله القدر. وهو محتمل انتهى الكلام. قوله بعد غاية
 البعد بعد التاكيد باجمعين. قوله ونوله مسترشد من حال من ضير ليسكون. قوله ان
 كان ليسكون حال يكون مسترشد من الاحوال المتداخلة. قال المص نطاق
 الموضوع. قوله من قبيل طين الآلهة. قوله وعين الكادكي عنه الكادكي
 بقل عدي الكادكي. وان كان قد تية بعلى لتضيق الفراغ. ورد بان من
 ح يكون وعين الكادكي عنه فراغ الفراغ وهو تركيب فاسد والضحج ان
 عنه صلة الفراغ قد تم رعاية للتحجج. قوله معول المصدر لا يقدم عليه في كتب
 النحو. ثم اقول قد كتبت في ما شئت كتابي ما هو صورته ويمكن ان يقال على تقدير
 تضيق بعض الفراغ ليس معنى التركيب ما ذكره هذا الراوي بل معناه الكادكي
 فارغ عنه الكادكي الفراغ اليه برب قول صاحب الكشاف عند قوله تعالى
 انه على ما يهديكم وانما تدي فعل الكبر بحرف الاستعلاء ككونه مضيا مع الكادكي
 قيل وسكتوا انه على ما يهديكم حيث اتى الفعل المتعقبن على حاله وابرز
 الضمن حال لا وجعل اجازة متعلقا به هكذا تقدير ما نحن فيه. قوله ولا يلزم فساد
 التركيب انتهى. ما قال او معناه الكادكي عنه فساد الكادكي الفراغ على ان يكون

المضمين فيه حالاً وهو كغيره وانس صريح به في خبره في حواشي شرح الفتح
قال المصنف **قول** او **قول** قوله من حيث متصل تبارك كذا في ايداد
 بعرفت **قول** ويجوز ان يكون عبارة للتوفيق او لتوالم على نقد برتبة المصنف
قول ومن اجله الوقت بمعنى **قول** اية حمله على الجملة **قول** واستاده الى
 الوقت مجاز فليكن كصيام الشهر **قول** الاول كانهت اربعين البطل **قول**
 والشهر لا في فاس وقيل على ربيع العا مربة وقفة انتهى على اشقة والذبح
 كاتب **قول** اي يجب علي فان كان هذا اخباراً عن الوجوب كان من عاونه
 عطفاً عليه افتراضاً او حالاً عن الجهر ورغى علي وان كان انشاءً وايما با على
 نفسه والظاهر ان اعتراض او حال **قول** ومن عاونه في حجب التبرار والها
 ولتاس ما يشقون مذاهب **قول** قوله ولتاس كجمل العطف على من عاونه
 والاعتراض والكالية وقوله ما في قوله ما يشقون مصدرية او موصولة **قال**
 المصنف والحق **قول** اي الفقه او العلم الذي هو فن من فنون الكمالات **قال**
 المصنف كقولك **قول** مطنه او موجهته **قال** المصنف فاستحق **قول** اي المجموع
 ان في او اعلاه **قال** المصنف ما انا **قول** اي **قول** **قال** المصنف ما انا **قال**
قول المحاوله طلب الشيء بحمله **كتاب الظواهر** **قول** في الكتاب قد عرف **قول**
 بعض الكتاب الذي يذكره الكتب الفقهية حتى لا ينفق بانه غير **قول** بانه
 طائفة من المسائل الفقهية **قول** اي الاشارة الى خصوصية الدالة على كائنه
قول والباب اسم لنوع يشمل على اشخاص **قول** الظاهر اصناف **قول** والظاهر
 في اللغة ظاهرة وفي الاصطلاح عبارة من صفة تحصل لمزبل احداث او كشت
قول فيه كبت **قول** او شرعا **قول** كالترايب وسبها وجوب الصلوة لا وجوب
قول اي سبب وجوبها **قول** فيه كبت **قول** ولتاس وتما من حيث الحقيقة **قول**
 فيه كبت **قول** بخلاف انواع الصلوة والزكاة **قول** فانه حقيقة الزكاة ايتا
 من المال **قول** ولا شك بصلوة اجازة لانها دعاء **قول** واطلاق الصلوة

المصنف في كتاب الظواهر
 في بيان ما هو الظاهر في
 كل باب من ابواب الكتاب
 من حيث هو في الواقع
 لا من حيث هو في اللفظ
 ولا من حيث هو في المعنى
 بل من حيث هو في الحقيقة

الزعم

عليها ما يندرج في الصلوة كذا في سجدة السجدة **قول** وانما ابتداء كتاب
 الظاهرة لانها مناسج الصلوة **القول** وكيفية الظاهرة من بين سائر اشراط
 بالتقدم لكثرة بيانها وازادة تاركها حيث لا يسقط اصلا والنية وان كان
 كذلك الا ان الظاهرة اندم منها وجوداً واخص بالصلوة لاستواء نسبة النية
 الى جميع العبادات **قول** ومعنى قوله تعالى اذا قمتم اذ اردتم القيام **قول** واذا
 اردتم الصلوة **قول** واجمور على خلافه قالوا معناه اذا قمتم الى الصلوة وانتم
 محدثون لئلا يلزم تعقيب المقصود الاصل بالاشتغال بمادة **قول** فانه
 اجمور قالوا القيام مجازاً من ارادة وارادة الصلوة وحق اذ لم يقبل الا
 بقوله وانتم محدثون لا يلزم المحذور الذي ذكره فانه ارادة القيام لا يتجدد
 كالقيام اذ يجوز ان يبدى قبله بغيره فلا يفيد الوجه الاول وجوب تعقيب العمل
 بغيره اجمور كالا يخفى نعم هو دليل على ان القيام ليس على حقيقة بل ارادة
 الارادة وجهاً به انه عايشة مع اهل الظاهر في انه ليس مجازاً من الارادة في كل
قول وانما النية شرط صحة التتميم **قول** يجوز في اللفظ البدل الاصل فيه الاتري
 ان اشتاع الاصل شرط صحة البدل ولا يتصور اشتراط صحة الاصل **قول** واما
 بالظاهرة الوضوء الى الاضافة لبيان **القول** ويجوز ان يكون بمعنى انتم **قال** المصنف
 لان المواجهة بهذه الجملة وبمشتق منها **القول** القول بالاشتغال في الشك في
 المزبد اذا كان المراد به في المعنى الذي يشتركان فيه شايع كما جعل صاحب
 الكتب في مشتق من الارادة لانه اشهر في معنى الاضطراب **قول** ما نحن فيه
 من الشك في ان ذكر الابد تبارك والاباط **القول** معقوض بقراءة الهداية الى
 السبوع **قول** والسباطة الكنا سنة من باب ذكر الحال وارادة المحل **القول** اذ
 المراد ملحق كن سترهم **قول** واجواب انما لا نسلم ان العمل به قبل البيان ممكن **القول**
 ظاهر ما ذكره معاملة النقص بالمعنى والظاهر ان في كلامه مساعدة في كل **قول** فانه
 من باب ذكر الخاص وارادة العام وهو مجاز شايع ولا ناسا وبين الزعم

المصنف في كتاب الظواهر
 في بيان ما هو الظاهر في
 كل باب من ابواب الكتاب
 من حيث هو في الواقع
 لا من حيث هو في اللفظ
 ولا من حيث هو في المعنى
 بل من حيث هو في الحقيقة

اقول فيه بحث **قوله** وعلى هذه الرواية لو وضع الاصابع ولم يتركها جاز
 بخلاف الاول **اقول** قال في الكفاية فانه لا يجوز صريحه بما يقتضيه الوجه ربح راسه
 انتهى **قوله** وسنن النظر اية الوضوء والافاضة للبيان **اقول** على معنى انهم
 قضوا المصنوع **اقول** اجل المستيقظ يديه **قوله** والنفس ارام **اقول** يقتضيه
 ظاهر انتهى **قوله** فكان دليلا على التوزيع والاصطبا **اقول** فلا يلزم السنية على
 كفى الاستحباب **قوله** اجيب بان خبر الفاحشة مشهور دونها واحكم ثبت بعد
 دليله **اقول** الوجوب ثبت بخبر الواحد على ما تقرر في موضعه فلا يلزم
قوله وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم **اقول** بهذا جواب ثانياً وعطف على
 قوله بان خبر الفاحشة اذ في قوله واجيب بان خبر الفاحشة **قوله** ولما ان الغم والاف
 عصفوا منقروان **اقول** سيجي انهما من الوجه فلا يكونان عضوين منقروين **قال**
 المصنوع ومع الاذنين **اقول** كما هو الحال وباطنها **قوله** وهذا المذكور في موضع
 اه **اقول** وهذا خبر ظاهر ان لا يلاحظ كون الكتاب من اختلافات **قوله** او بيان
 انهما مسوونان كرايس الالباب والاراس **اقول** وايضا اذا كان المراد بيان اكمل يكون
 تخصيصه بالسج فقط تخصيصا بما يخص **قوله** واحتمل ان الوجوب ثبت
 لمواظبة من غير ترك ولم يثبت ذلك فانه روي عن ابي جعفر رحمه الله انه قال
 باروي انه صلى الله عليه وآله وسلم اخذ كفا من ماء فغسل به يديه وقال بهذا الوضوء
 روي لم يثبت الاثارة واحدة **اقول** قوله ما روي بتبذره وقوله لم يثبت
 خبره ثم اقول فيه انه لا يكتفي بهذا القدر في افادة الوجوب وعدم الثبوت
 ليس ثبوت القدم ولا مستلزم ماله **قوله** واعترض بان المصنوع انه قوله
 واجيب بان الغم والاذن من الوجه **اقول** وكذا الكلام في مسح الاذن **قوله**
 اشارة الى اخياره انما هو بل الثالث **قوله** وانما اخاره لغيره لانه لا ينافي
 واجبه الى المرة والزيادة والنقصان باعتبار العدد **قوله** الاول الاول
 لم لول اللفظ وانما في فعل العكس ولا دلالة لاحد على ان في **اقول** فيه

والوجه في قوله
 على ما يقتضيه
 الوجه ربح راسه

المحيط في شرح
 الكفاية في
 الوضوء
 والافاضة
 للبيان
 انتهى
 قوله وسنن
 النظر اية
 الوضوء
 والافاضة
 للبيان
 انتهى
 قوله وسنن
 النظر اية
 الوضوء
 والافاضة
 للبيان
 انتهى

بحث **قوله** لم يصر مستقلا **اقول** حقيقة وان لم يصر مستقلا حكاه في عضو
 واحد فلا يخالف لما ساق في هذا سطر **قال** المص ولان المفروض هو المسح **اقول**
 عطف على ما تقدم من حيث المص كانه قال التعليل ليس به ما ذكرنا
 ولان المفروض آه **قال** المص ويرتب الوضوء لبدء **اقول** انما يقتضيه
 الروي كما في قوله تعالى وما دعي نوح ربه فقال **قال** المص وبالميا من **اقول** فيه
 الايدي والارجل **فصل** في نواقض الوضوء **قوله** اذ العارض انما يكون
 متافرا عن العوض **اقول** والا فليان يقال اذ رجع النجس يكون بديه **قوله**
 تعرف الفصل بان طائفة من المسائل القديمة **اقول** المشهورة اشكالها
 الانفاط الدالة على المسائل الخاصة **قوله** اجيب بان مخصوص من اليوم
 ترجح لا يثبت من المذكور وانما هو اطلاق **اقول** فكيف يكون مخصوصا
 من اليوم **قوله** وجه الاستدلال في قوله ان الله تعالى رتب وجوب التيمم **قوله**
 قوله وجه الاستدلال بتبذره وخبر قوله ان الله رتب وجوب التيمم **قوله** وكلمة ما
 عاتية يتناول المعاد وغيره نفي لقول مالك **اقول** وترجح اجماعه من
 القيل ليس رجا حقيقة بل هي اطلاق ولو سلم فالعامة بعد التخصيص يقي
 حجة في اطلاق العموم **قوله** وجه الاستدلال ان مثل هذا التركيب
 بينهم منه الوجوب كما في قوله في خمس من الابل ثاة **اقول** الوجوب
 يستفاد من كلمة في فاعيدها تدل على السببية مع ان قوله في خمسة من
 الابل يشبه الوضوء من كل دم فان من في الاول للثبوت وفي الثاني للثبوت
 ولو كان لفظ الحديث من خمس لكان تشبيها به ككل الشبه **قوله** وانما في
 الامر بالوضوء **اقول** معطوف على قوله اهدا الامر بالانصراف **قوله**
 ويجاب ان قوله بان ذلك الشرط ليس يتحقق عليه آه **اقول** ويجوز ان يكون
 ذلك على المنزل حيث انكر اخضم النقص في الفرع **قوله** واقصر على الاضائة
 انظر هرة نيسرا علينا **اقول** فيكون الاقتصار على الاربعة مع ان

والوجه في قوله
 على ما يقتضيه
 الوجه ربح راسه

بحث

وقد نفاه المصنف **قوله** قلنا اذا كثر ينتقل لانه يخرج غالباً حيث لا يتبدل
 الانسان على ضبطه انما يكلفه فاعترفاً جوا اذا قل لا ينتقل فبغير
 تبعاً للرب **اقول** قيل وفيه بحث لانه انما يتم اذا لم يخرج العقل من العلم
 اذ لو خرج تحقق انتقاله الى ظاهر من كل وجه وان لم يكن للعلم جهة ظهور
 اصلاً فضلاً عن كونه راجحة فلا يثبت بل مذموب وهو اطلاق نفى
 الانتقال بالعقل اللهم ان ان يقال المراد من اطلاق الانتقال من رداً على
 زفره عند قولك انتقلنا فخرج بعد ما افقدهم استراق جعل العلم باطلاً
 لما لم يتم الانتقال **قوله** واجواب ان هذا المنع لا يضرنا لانه لا يستلزم
 يخرج من كونه منقطعاً وهو ظاهر **قوله** يخرج كما لا يخفى **قوله** ثم لا يكون
 لا يكون نجساً **اقول** عند محمد بعض ما ليس بجذب ليس نجس كالتقيل
 والدم والنجس وكذا اذا لم يخرج من موضع وجوب التطهير فانهم يقولون
 يكون هذا النجاسة ونقط النجس بكسر الجيم هو ما لا يكون طاهر **قوله** وذا
 تطهيره قوله لا نجس اما عند ابي يوسف خلافاً لغيره **قوله** فانه
 نجس الماء وان قل وانما خطبه النجس نجس ايضا ان تجاوزت الدرة
قوله وهو مصدرة على المطلوب من باب **قوله** اولها قوله لانه ليس
 نجس فانه عين المحدثي وثانها قوله حيث لم ينتقل به الطهارة **قوله**
 وانما في انه لا يستدل بعدم بعض الطهارة على عدم النجاسة لانه عدم
 النقص كوزان يكون كونه غير خارج **قوله** فانه قيل المستدل فرض خروج
 في تقريره بل كيف يتوجه السؤال قلنا حاصل الدليل ان ما ليس بجذب
 ان كان خارجاً كان العقل ليس نجس لانها لا تلتزم وان كان غير خارج فقولنا
 جعل له حكم النجاسة وان لم يخرج من مكانه انسان اصلاً **قوله** ومن انما في غير
 اخرج لا يعمل له حكم النجاسة كونه في مكانه من حلقه وهو حلقه او بفضه حال نجسها وما
 جات صكوة **قوله** وكان المراد ما ذكره لم يترتب انما في قوله فانه قد تفرقت

فان من كسر السيف ولحق بذلك الدم ثوبه او افذه والقاء في الماء نجس
 فانهم يجها باجاء المصنف **قوله** المصنف ولو قاده وما هو على **قوله** اراد بالدم
 المصورة بصورة الدم سواء كان دماً حقيقياً او لم يكن حيث جعل العقل
 القليل المتحد قسماً منه قال عصام الدين انما العقل انما زال من النجاسة
 الوضوء ذكره في المحيط **قوله** المصنف لانه سواء حرقه **قوله** بهذا الاستدلال انما
 يخرج اليه على قولهما وانما في حد بشرط طلاء الغم وان كان دماً حقيقياً **قوله**
 يكون من فرضه في الجوف **قوله** سناول انما في العرق **قوله** لانه عند زفره لا ينتقل
 بوصول الى قصبة انف **قوله** وعندهم ينتقل **قوله** وقوله لوصول الى موضع
 بالجملة حكم التطهير بغيره بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند زفره **قوله**
 في بحث **قوله** المصنف او تنكأ **قوله** المراد به الميلان الى جانب بحيث يتجاني منفذ
قوله المصنف والقعود **قوله** اي المستوي **قوله** المصنف اذ لو زال لسقط **قوله** لكنه
 لم يسقط فانه يزل الاستسكان **قوله** والا اصل فيه اي كونه النوم غير ناقض للوضوء
 فانه من الاحوال **قوله** وفيه بحث والاولي ان يقال اي في النوم مطلقاً الا في
 الى المقرض ينقض نوم المضطجع صريحاً ونوم المكتنئ والمستند في ضمن التعليل
قوله المصنف والا اصل فيه قوله لم لا وضوء على من نام قايماً او راكعاً **قوله**
 ونوم القاعد ثبت فيه الحكم بطريق الدلالة من التعليل ايضا **قوله** المصنف انما
 الوضوء على من نام مضطجعا **قوله** احصر اخواني في جملة القاييم ومن ذكر معه
 بدلالة التعليل **قوله** في تبيينه قل اول الحديث وآخرة **قوله** اي في جهتي ارادة
 اصل الاسترخاء **قوله** المصنف انما عرفناه **قوله** اي عرفنا عدم كونه النوم
 في الاحوال كلها **قوله** المصنف بالنقض **قوله** وهو حديث لا وضوء على من قايماً **قوله**
 ومن انما في من علمه بعلية الاسترخاء **قوله** كما فعله الشارع حيث اوجب
 ضمير لانه الى كل من الاعمال واجهون **قوله** المصنف التفرقة **قوله** عند كان او سهواً
 انما كان او بطلان **قوله** وربما يتوهم الى قوله ففسره بيان ذلك **قوله**

سبب بغير ارادة
 في كل وقت من وقت
 في كل وقت من وقت
 في كل وقت من وقت

لكن لا تمنع الاكثرية الاتري الى مثل ما ورد وما الهذا وما وكلام وانما
قوله وقال الشافعي في كتابه بلغني باسناد لا يخفى من ذكره ومن هذا دون
المرسل **قوله** ومن هذا دون المرسل مردود بان عدم حصول الاسناد وشيئا
وهو سبق بالعلم بخلافه ان سبق العلم بانه وصفت ثم ذهب من الكافر فبين
ذاته وبين العلم بصفته وبه ان كان من الصفات بخلاف الارسل اذ العلم فيه
بالتراوي اصل **قوله** ويحتمل اذ اقبل انما انتهى الى القلتين فانه بضعف من افعال
ضحيته **قوله** فلا يكون في التقيد بكونه القلتين فائدة او في الاكثر من ذلك القدر
الحكم كذا وكلام الشارع مصون عن مثل ذلك سبق **قوله** وقوله اذالم يزلها انما
يسجلها **قوله** فيجب فان قوله والاثر هو الظاهر او التوجيه او اللون
بمنع حمل قوله اذالم يزلها اثر على ما ذكره الشارع بل عناه اذالم يعلم لها اثر بالظن
الموضوع للعلم كالزوق والشتم والابصار **قوله** فاعبر بالتركيب الوسيط وهو التركيب
بالوضوء **قوله** فيجب **قال** المص اذ اثر التركيب في الشراية فوق اثر الخاصة
ليكون عدم وصول الخاصة الى اجانب الاخر قطعا لا ظاهرا وجوابه ان ذلك بناء على اشتراك
الغرض في التركيب **قال** المص ولا في الغرض هو فاعطى الدم **قوله** لا الموت **قال**
المص هو فاعطى الدم باجابه **قوله** المص اذ لا جزاء غير معاوان الدم **قال** المص
الطاهر **قوله** اي كحرمة الطاهر **قوله** وكما جعل ذلك جعل ذبيحة المسلم اذ لم يسلم
منه الدم آه **قوله** وايضا ذلك القول اذ كان مانعا من سيلان الدم فلهذا يمنع من
اختلاف الاجزاء به ايضا اذ لا خلط بالانتقال الدم من معدة فم لم يوجد **قوله**
لكن احتمل تغير صفة آه **قوله** بان يخرج من المذمومة **قوله** قبل في هذا التعليل اشكال
قوله التعليل هو الاتي في **قوله** قبل في كل واحد من التعليلين نظر **قوله** التعليل اشكال
ايضا **قوله** والجواب انه المحكي عن غلب ورد عليه بان هذا آه **قوله** اذ لا حجب الكشاف في
هذا المقام **قوله** وان كان بيانها فيها لا يستدل به آه **قوله** فيجب وكيف وقد
احتمل في المص في اولها عليه **قال** المص لان الاعطى ظاهرة حقيقة **قوله** ومن هذا

قوله ومن هذا دون المرسل مردود بان عدم حصول الاسناد وشيئا وهو سبق بالعلم بخلافه ان سبق العلم بانه وصفت ثم ذهب من الكافر فبين ذاته وبين العلم بصفته وبه ان كان من الصفات بخلاف الارسل اذ العلم فيه بالتراوي اصل قوله ويحتمل اذ اقبل انما انتهى الى القلتين فانه بضعف من افعال ضحيته قوله فلا يكون في التقيد بكونه القلتين فائدة او في الاكثر من ذلك القدر الحكم كذا وكلام الشارع مصون عن مثل ذلك سبق قوله وقوله اذالم يزلها انما يسجلها قوله فيجب فان قوله والاثر هو الظاهر او التوجيه او اللون بمنع حمل قوله اذالم يزلها اثر على ما ذكره الشارع بل عناه اذالم يعلم لها اثر بالظن الموضوع للعلم كالزوق والشتم والابصار قوله فاعبر بالتركيب الوسيط وهو التركيب بالوضوء قوله فيجب قال المص اذ اثر التركيب في الشراية فوق اثر الخاصة ليكون عدم وصول الخاصة الى اجانب الاخر قطعا لا ظاهرا وجوابه ان ذلك بناء على اشتراك الغرض في التركيب قال المص ولا في الغرض هو فاعطى الدم قوله لا الموت قال المص هو فاعطى الدم باجابه قوله المص اذ لا جزاء غير معاوان الدم قال المص الطاهر قوله اي كحرمة الطاهر قوله وكما جعل ذلك جعل ذبيحة المسلم اذ لم يسلم منه الدم آه قوله وايضا ذلك القول اذ كان مانعا من سيلان الدم فلهذا يمنع من اختلاف الاجزاء به ايضا اذ لا خلط بالانتقال الدم من معدة فم لم يوجد قوله لكن احتمل تغير صفة آه قوله بان يخرج من المذمومة قوله قبل في هذا التعليل اشكال قوله التعليل هو الاتي في قوله قبل في كل واحد من التعليلين نظر قوله التعليل اشكال ايضا قوله والجواب انه المحكي عن غلب ورد عليه بان هذا آه قوله اذ لا حجب الكشاف في هذا المقام قوله وان كان بيانها فيها لا يستدل به آه قوله فيجب وكيف وقد احتمل في المص في اولها عليه قال المص لان الاعطى ظاهرة حقيقة قوله ومن هذا

ويعلم منه دليل لا **قوله** فقيرت باي بالاستعمال صفة آه **قوله** الاظهر بان
وذكر الضمير يكون الالف في ما قبل ان مع الفعل **قوله** ووجه الاستدلال لا في صفة والى
يوسف رحمه الله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقول احدكم في آية الزمان كذا
قوله ماله الاستدلال بالقرآن في النظم على القرآن في احكامه والاظهر ان يستدل بما كتبه
لا يقتضي على كونه انتهى بالخبر **قال** المص ولانه ما ازملت انما كانت **قوله** اقول لا دليل
افق من المدي حيث لا يدل على ما قبله ما قبلت به الحرمة دون رفع كونه في يد الشياطين
والحيث انما لم يخرج فخرج فاعطى بالاعضاء الوضوء عند غسل الاعضاء مع آه **قوله** ومن هذا
فقط **قال** المص وباب يوسف رحمه الله يقول اسقاط الوضوء مؤثرا ايضا **قوله** لا لا يظهر
مقتضى لانه لا يثبت سنة متعلقة بالآه **قوله** وهو اساسا والفعل الى الزمان فيكون
مازرا فعليا **قوله** فيجب **قوله** وهو مقتضى لاصل المذهب **قوله** فيجب فان ما يقع
الضرورة مستثناة من قواعد الشروع **قال** المص فيجب اذ انفس في المبرر لطلب
الذلول **قوله** في اشارة الى فلة آه **قال** المص وانما لعدم نية الغرض **قوله** انما المستعمل
ما هو عند محمد فاعطى هذا الكلام ما فيه من كماله ان يكون من عليه تسليمه فيجب
الاستعمال بطريق التنزيل **قوله** فسد آه **قوله** لانهم ذلك غدا في يوسف فانه
يستمر الصب **قوله** فان قبل انتفاة اسقاط الغرض ممنوع **قوله** لا لوجوبه لانه يمنع عليه
ما بين كونه اسقاط الغرض مشروطا عنه بالصب فانهم وكتب في ما مش هذا البحث
تعلق عن خط المص ما هو صورة هذا السؤال **قال** علي ان الاصل عندنا في يوسف رحمه الله ان
يسقط الغرض من استعمال آه في البعد من غير نية ولا اشتراط صب كما في الوضوء وكذا
بما عليه ترك هذا الاصل المذكور في سبيله الاغتسال وشرط الصب ضرورة اي ضم
الي طلب الذلول انتهى فيجب فانه بين قبيله ان شرط الصب لكونه الصب لانه
انفسه تحقق تلك الضرورة او لم تحقق شرط الصب عليه **قوله** وعليه ان يكون
والقرآن دون الضلالة وفيه نظر **قوله** وكتب في ما مش هذا المقام فاعطى خط المص
ما هو صورة وجه النظر ان آه ان لم يدخل الغرض لا كونه في القرآنة وكذا ان دخل لانه

قوله ومن هذا دون المرسل مردود بان عدم حصول الاسناد وشيئا وهو سبق بالعلم بخلافه ان سبق العلم بانه وصفت ثم ذهب من الكافر فبين ذاته وبين العلم بصفته وبه ان كان من الصفات بخلاف الارسل اذ العلم فيه بالتراوي اصل قوله ويحتمل اذ اقبل انما انتهى الى القلتين فانه بضعف من افعال ضحيته قوله فلا يكون في التقيد بكونه القلتين فائدة او في الاكثر من ذلك القدر الحكم كذا وكلام الشارع مصون عن مثل ذلك سبق قوله وقوله اذالم يزلها انما يسجلها قوله فيجب فان قوله والاثر هو الظاهر او التوجيه او اللون بمنع حمل قوله اذالم يزلها اثر على ما ذكره الشارع بل عناه اذالم يعلم لها اثر بالظن الموضوع للعلم كالزوق والشتم والابصار قوله فاعبر بالتركيب الوسيط وهو التركيب بالوضوء قوله فيجب قال المص اذ اثر التركيب في الشراية فوق اثر الخاصة ليكون عدم وصول الخاصة الى اجانب الاخر قطعا لا ظاهرا وجوابه ان ذلك بناء على اشتراك الغرض في التركيب قال المص ولا في الغرض هو فاعطى الدم قوله لا الموت قال المص هو فاعطى الدم باجابه قوله المص اذ لا جزاء غير معاوان الدم قال المص الطاهر قوله اي كحرمة الطاهر قوله وكما جعل ذلك جعل ذبيحة المسلم اذ لم يسلم منه الدم آه قوله وايضا ذلك القول اذ كان مانعا من سيلان الدم فلهذا يمنع من اختلاف الاجزاء به ايضا اذ لا خلط بالانتقال الدم من معدة فم لم يوجد قوله لكن احتمل تغير صفة آه قوله بان يخرج من المذمومة قوله قبل في هذا التعليل اشكال قوله التعليل هو الاتي في قوله قبل في كل واحد من التعليلين نظر قوله التعليل اشكال ايضا قوله والجواب انه المحكي عن غلب ورد عليه بان هذا آه قوله اذ لا حجب الكشاف في هذا المقام قوله وان كان بيانها فيها لا يستدل به آه قوله فيجب وكيف وقد احتمل في المص في اولها عليه قال المص لان الاعطى ظاهرة حقيقة قوله ومن هذا

تنجس بكافة الرجل انتهى كيف يتنجس به وقد شرط الانفصال في الاستعمال
 طهارة وهي تتعلق بكتاب الصلوة **قوله** في نجس **قوله** ولا تنصص عليه
 اي تطهر الثوب **قوله** انما ذكر الحكين الاخيرين وانه كان منهم ذلك من الاول احسن
 عن قول مالك فانه يقول يظهر ظاهره دون باطنه فيصلى عليه لا في باطنه فهذا وجه آخر
 لقوله والصلوة فيه دون عليه اذا جعل به الرزق على ما كان لا يخفى ثم علم ان مالك
 انما ذهب الى طهارة ظاهره وباطنه دفعا للتعارض بين ابي حنيفة **قال** المصنف
 بعونه حجة على مالك **قوله** واطلاق ظاهره في طهارة ظاهره باطنا **قال**
 المصنف لانه اسم لغير المدبوح **قوله** ويؤاخذ باجسب شيئا وادما **قوله** ان الموضع
 موضع المانة لكونه في كتب بيان النجاسة وتأخر الادب في ذلك اولى **قوله** فيه
 ان الادب ليس نجس **قوله** وهو بعونه الى قوله حجة على مالك **قوله** كتب في
 ما مثل الكتاب نظائر في خط المصنف ما هو صورة تخفيفه اي اكله اكلها ليس نجس
 فيه بالاتفاق وعلل الادب واكثره في جازان على ما سذكره فلو خرج جلد
 النسيئة ايضا لزم ابطال النص بالقياس وذلك باطل انتهى قال مصنف المدعي
 جلد الزكي وان لم يكن مأكولا طاهر عند علماءنا وكذا عند مالك حرمه في الشريعة
 السنة طهارة له اي ثبت انتهى **قوله** وهو في المصنف **قوله** بغير قوله فانه نجس
 لا محالة وينتفع به ايقاد او غيره **قوله** وقوله بخلاف اخبره بتصل قوله ان
 جلد اخبره **قوله** بل يتصل بقوله وليس للكل نجس العين ان ان يراوا الاتصال
 المعنوي فانه بيان وجه الاستثناء **قوله** والذين ينقضونه عهدا من بعد
 ميثاقه فان الضمير يجوز ان يرجع الى كل من المضاف والمضاف اليه **قوله** هذا
 ليس نظيره تقديرا اذا لم يقين بها جواز كلا الامرين بخلاف الاولين فقوله
 لقوله غير مناسب **قوله** فيحرم احتياطا وذلك يرجع الضمير الى المضاف
 اليه **قوله** فانه ذلك اشارة الى الاحتياط **قوله** قلت عدم طهارتها **قوله** اي
 بالباغ **قال** الله بالجمع المثنى والفساد وهو باغ **قوله** المضاف

اي فعل ما يمنع **قوله** فان كانت منفصلة بالتحريم فليس يتصور ان يكون
قوله لم لا يجوز ان يكون جلده عصبانية لا يقبل التجسس كالعصب **قوله** وكذا
 من قوله ان احمرته فيما يصاح لاكل لا كرامته دليل النجاسة انه مسلم الى آخر قوله
 فينبغي كما قلنا في ذلك المصنوب **قوله** فيجب لانه سلم ان احمرته للكرامة
 دليل النجاسة فيما يصاح لاكل وقد وجدنا دليل فكيف ينبغي المدلول **قال**
 المصنف اذا الموت زوال الكرامة **قوله** فان قلت مات قوله في قوله تعالى من يحيي
 العظام وهي رميم قلت المراد من يحيي صاحب العظام كما قال الشاعر
 او يعقل المراد باحيائها رد ما الى حالها الا ولي **نص** في البير **قوله** فكان
 هذا من قبل اطلاق اسم محل على حال **قوله** اذا كان الكلام على حذف المضاف
 لم يكن من قبل اطلاق اسم محل على حال **قوله** وعن هذا ذهب بعض النصارى **قوله**
 يعني الاتاني **قوله** ولو جعلنا نزحت في الحقيقة تستدل الى ما **قوله** لفظه ما ليست
 بمذكورة الا انه مفهوم من المقام **قوله** حتى يعود المعنى نزحت ما في البحر **قوله**
 وفيه ان حال فيها لا ينحصر في آثار النجاسة فتخصيصها بالاداة بلا قرينة ظاهرة
 بعيد وايضا ياتي اكل على هذا المعنى في جارة الكتاب قوله وكان نزح ما فيها
 طهارة لها اذ ينبغي حق ان يقال من آثار النجاسة **قال** المصنف لا فرق بين اكل
 واليا بس والضيحج والمنكر والزوت والخبث والبشر **قوله** المصنف وجوب
 رجيع اكل والظلف واحدهما بها حتى البقر والظيل يعني خبثا ري بذي بطنه
 والاسم اخفى بالكر **قال** المصنف استحال **قوله** اي تغير عن حاله **قال** المصنف
 الى فساد **قوله** حله لان انتقال المصنف في استحالة ولا بد من اعتباره اذا استحال الى
 الصلاح كاللبن والبيض لا يوجب التجسس ثم اقول لا يخفى ان الاستحالة المنقولة
 الى الفساد هو الغذاء قبل ان يصير حراما في الكلام توسع **قوله** فان وقعت
 اشارة الى ما يجب نزح من آثاره بحسب ما يقع فيها من النجاسة **قوله** فانه لا يجب
 في المقرة والمصنفان نزح من آثاره فكيف يكون هذا القول اشارة الى ما ذكر

المصنف في قوله لا يجوز ان يكون جلده عصبانية لا يقبل التجسس كالعصب
 قوله وكذا من قوله ان احمرته فيما يصاح لاكل لا كرامته دليل النجاسة انه مسلم الى آخر قوله
 فينبغي كما قلنا في ذلك المصنوب قوله فيجب لانه سلم ان احمرته للكرامة
 دليل النجاسة فيما يصاح لاكل وقد وجدنا دليل فكيف ينبغي المدلول قال
 المصنف اذا الموت زوال الكرامة قوله فان قلت مات قوله في قوله تعالى من يحيي

قوله لا يخرج من اوجه سبعة اقول ان هذا هو ان يقال سبعة قوله يعني يتحقق من العشرين
في الكبير ويزاد عليه في الصغير **قوله** فيلزم ان لا ينزع عشر من احوال اذ لا يخرج
من ان يكون الذي هو مقدار الضاع او دونه في الاول وما فوقه ينقص من العشرين
وتفادونه يزداد عليه فابن العشرين فان قلت على **قوله** المص الحديث ان من رخصاته عشر
قوله دليل على بعض المذهب **قوله** واذا علمنا انهم الله بالعشرين لانه الوسيط
بين القليل والكثير وكان واجبا لثبته **قوله** يعني بهذا الاقد وفيه نظر لان هذا
موجود في ثلثين فلم يتعين عشرون للوجوب **قوله** وفيه ان العشرين
اقول لا وسطا واما ما روي عنه على المساحة والتخفيف دون التضييق **قوله**
وانما ذكره جملا على اللفظ او توهم انه فعل بمعنى مفعول **قوله** او هم موقوف
على قوله على اللفظ **قوله** المص وهذا شبه بالفتحة **قوله** ولذلك قدم السؤال
على الخبر في هذا شبه الفتحة **قوله** المص وان وجدوا في البئر فارة **قوله** اي
سبعة **قوله** المص وغيره **قوله** من الجوانات التي تختص بالآية بوجهها فيه **قوله**
المص معنى تحفظا مني وقت **قوله** يعني من الازمنة السابقة التي توفى
ابعد من البئر ومثلوا **قوله** في الاسار وغيره **قوله** المص وعرف كل
شيء معتبر بسورة **قوله** اي في الضلالة لاني الظهور **قوله** وليس بشيء لانه ما كان
التحريم ظاهر السور فلا مانع من الدخول فيه **قوله** ايراد ما نأمنه كراهية
سور حاد دليل على عدم دخولها بها **قوله** وهذا يسقط ما ينبغي ان يكون سور
اجنب نجسا على قول ابي يوسف لوجود سقوط الفرض من نفسه بغيره **قوله**
بان ان يجاب عنه بان ما يلا في الآيات من نفسه ويسقط به الفرض مشروط فلا يخرج
نجاسة السور **قوله** لانه تعليل في مقابلة النقص **قوله** في هذا الجواب نظر لان
هذا التعليل لا مانع للنقص فان ما يغيره النفس انتفاء النجاسة الحقيقية وما يغيره
التعليل نجاسة مانع النجاسة الحقيقية على ما هو مذهبه مما نقل فاذا
التعليل على الجواب الذي ذكرنا **قوله** قبل يجوز ان يكون المراد بوجع الكلب

لا تأخر نجسه **قوله** آه **قوله** منع لا ينز في ثبوت المذهب لانه اذا نجس الآيات نجس المص
قال المص وهو نجس على الشافعي **قوله** الا حسن فهو باق **قوله** لا المص ولان
ما يصبه بوجه يظهر بالثبوت **قوله** عطف على قوله وهو نجس على الشافعي من حيث النقص
قال المص وهو دونه اولى **قوله** انه ان يقول لا يصح بعدني فلا يتعدى **قوله**
اجيب بانه لو كان كذلك الى قوله لازالة النجاسة لا للثبوت **قوله** هو يقول التعليل
هو عدد السبع كما في الاقتصار على الاربع في الوضوء **قوله** المص فان كان الشك في
منها سوى الكلب واكثر **قوله** قال اترافني حق الكلب وسائر فضائله كاللص
وفي وجه غير اللص كسائر النجاسات **قوله** المص لانه اذا طهرت **قوله** انما ينقطع
قوله المص والتبني على العلة في المرة **قوله** قوله والتبني مبتدأ وقوله في المرة
خبره **قوله** المص وقبل الشك في طهارة **قوله** وطهورة **قوله** المص وقبل الشك
في طهورة **قوله** يعني في طهورة فقط **قوله** وقبل في طهورة لانه لو وجدنا
لم يجب عليه غسل رأسه يعني بعد ما مسح رأسه بسور اعمار ولو كان الشك في طهارة
الوج **قوله** فان قيل احتمال نجس الرأس مع التيقن بطهارة في الاصل لا وجب
فصله اجيب بان الكلام اذا وجد ماء آخر بعد ما حدث فامسح عليه بالآية لا في
لا يرفع الحديث التيقن به لا احتمال نجس البلية باصانة الرأس المحتمل نجسه باصانة
هذا الماء فلا بد من فصله **قوله** قبل هذا العيس بظاهره ولو اية وانما هو نجس **قوله**
لفظ هو في قوله انما هو راجع الى ظاهره ولو اية والتبني في قوله فيه راجع الى لسان
احرار **قوله** ثم قال والاضح ان دليل الشك الى قوله لا خلاف المضاف دون اعمار
قوله لو صح هذا كان سور الكلب ايضا شكوكا لتحقيق تلك الضرورة فيه لانه ان
يقال هذا التعليل في مقابلة النقص **قوله** فيبقى الامر شكلا نجسا من وجه الى قوله لا
لاشكال لحمه **قوله** لا يكون الشك في طهارة لاني طهورة **قوله** اضافة الى الحكم
الافراق صيانة لحكم الشريعة من المناقضة طاهر **قوله** لا بد من بيان ما يغير
الافراق وان صدر الشريعة على تلك النكته باسقاط من هذا في شرحه اللاحقة

غيره غير علمه فلا يجوز تسميته وسكوته به لانه ترك الطلب الفرع عليه الموصول
قوله ولما انا لانم انه وجد لانه المراد بالوجود القدرة كما تقدم ولا تدور انا
 بالعلم **قوله** لو كان المراد بالوجود حقيقة فالشيان بناه ايضا لانه مما صدر وجبت
 الشئ اي صادفته ولا يظن الواحد على اجمال بالشئ مع قربه منه سواء علمه سابقا
 او لاحقا **قوله** وهو المراد بالوجود **قوله** اي الوجود ان الشرط انتفاءه في جواز
 التيقن **قوله** المعنى وليس على التيقن **قوله** اراد باليقين من اراد التيقن **قوله** المعنى لم يكن
 واحدا **قوله** حكى **قوله** المعنى لان الضرر مستط **قوله** اي للجواب **باب** المسح
 على الخفين **قوله** ومن هذا قيل من لم يمسح على الخفين اي لم يمسح جازا كان سبغا **قوله**
 اي بركبا للكيفية **قوله** المعنى لم يمسح **قوله** لم يمسح اخذ بالخرقة كان ما جازا **قوله**
 في غير موضع التهمة **قوله** وانما عابته في انه عابها الى قوله وروي وجوها ايضا
 شريح ان **قوله** هذا ليس يرجع **قوله** خلق القدرة في المسح بخلاف موجب
 الموصوفه اعتراف المجابة **قوله** الظاهر ان يقال صرازا من اجابة **قوله** المعنى وقوله
 والبسما على طهارة كالحلة لا ينفذ شرط الكمال وقت التمسح **قوله** قال ابن الهيثم
 المراد لا ينفذ لفظا لا فعليا بل القدرة لا ينفذ بهذا اللفظ هذا المعنى بل قصد به
 الى اعادة ما ذكره المعنى وعلى هذا يكون الجواز والجبر ومقتضا بحدث موجب للوضوء
 والقدرة بجانبيه بالسنن من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كالحلة اذا لم يمسحها
 ثم احدث والجبر في موضع الحال اي من كل حدث كانا او عاونا على طهارة كالحلة
 انتهى فيكون في كلام القدرة في تنفيذ **قوله** في كلام القدرة في تنفيذ **قوله** في كلام القدرة في تنفيذ
 بان يقال المذوام الاوثر المستمرة حكم لا يتبدل كما في سبلة البيه في ان لا يمسح
 بهذا التوب وهو لا يمسح **قوله** في الامان **قوله** فانه عدم جواز المسح بها **قوله**
 عند اخفهم **قوله** والاشافي **قوله** الاشافي **قوله** الاشافي **قوله** الاشافي **قوله** الاشافي
 لان اخرن اذا كان عند ذلك اصابع منقطع السقف **قوله** في بحث **قوله**
 خلاف احدث الا من فانه اوجب فسل عضا بالتي حب عليها **قوله** في بحث

عليه ان المسح على الخفين
 في غيرهما من غيرهما

عليه ان المسح **قوله** وقال مولانا حميد الدين الموضع موضع الشئ فلا يجزى الى انصور
قوله لا الشئ حيث يقضي الشرع فيجب الى انصور **قوله** لما روي في رواية
 صفوان ان لا ينزع خفافا ثلثة ايام **قوله** ذلك مخصوص بالمسح والظاهر ان المراد
 من ذلك ان لا ينزع علبه ولم يمسح المقيم يوما ويملكه والمسح ثلثة ايام ولما روي **قوله** وقوله
 لانه عند النزع دليل مضي المدة **قوله** السرية تحقق المدة ولا يتعلق بالنزع
 في الصورة الاولى فلا يلزم قوله لان عند النزع آه بل الظاهر انه دليل ان نية
 قوله بعد ما احدث **قوله** وسح **قوله** والظاهر اذا عاضت فيه سقطت عنها
قوله وفيه خلاف الشافعي **قوله** المعنى وما يجوز اذا كانا خفيفين لا يشقان **قوله** صفة
 للثخينين او خفيفان وروي لا يشقان اي انما لا يشقان **قوله** ينزع خفافا
 ثم يمسح برأسها **قوله** في بحث **فصل** الخفض والاخذ **قوله** فان قيل
قوله صلت عليه وسلم دم الخفض اسود عبط ذلك على ان هذه الاشياء ليست
 بفيض **قوله** لانه التسكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان في الجواب **قوله** هو
 قوله اجيب بانه من باب تخصيص الشئ بالذکر ولولا ان على نفي ما عداه وقوله
 بالبيان المرحلة **قوله** وانما على قوله غيره فيكون تسقط مجازا للتمتع **قوله** الظاهر
 لفظه للمنع بدل قوله للتمتع **قوله** فلا بد من الاغتسال ليعبر في جانب الانقطاع
 بوجود ما زاد على زمان عاودتها من مدة الاغتسال **قوله** في بحث بل وجود
 الاغتسال نفسه فانه كونه مطرا يرفع جانب الانقطاع **باب** المسح
قوله ثم اعقبه المسح فانه لانه اكثر وقوعها من انقاس باعبار كثيرة **قوله**
قوله ما ذكره ليس سببا لها بل ازمنة وظروف لوقوعها **قوله** وروى بان لا يتم
 ان سكوته ههنا مطلق بل عام **قوله** في تأمل **قوله** في نظر **قوله** لواز ان يمسح
 الشئ في الحاجة ولا يمسح في من المكوث لانه عابها بالنسبة اليها كما في التيمم لعل
 اجازة على ما يجب بعد سقوط **قوله** المعنى لان الكلام يستعار الوقت **قوله**
 فيكون المعنى ان قولنا لا يتوفى وقت كل صلاة وليس ذلك مذهبا ولا تحديدا

عليه ان المسح على الخفين
 في غيرهما من غيرهما

معناه بالاول فما لم يقله وما رويته من لا يحكم قول لم لا يجوز ان يكون
من اضافة الصفة الى الموصوف اي لكل صلوة موقفة مثل حصول الصورة
قوله واوجب ان ارتفع الحرج منوع **قوله** هذا على تقدير صحة وجه آخر
لا فائدة الوقت مقام الاداء غير ما ذكره منسلا لانه فلا يندفع بانظر
كما لا يخفى **قوله** او مكتوبة اخرى **قوله** فيه بحث **قوله** في وقت آخر **قوله** ايضا
جمع صلوة مع اخرى في وقت الاخرى على ما هو مذهبهم ونحن نقول ايضا
في الحج **قوله** واجب بانه قد استلزم كالتيمم لصلوة اجازة في الموضع الذي
وليه محل كما ترى **قوله** قبل بطلان التيمم بالنسبة الى غير صلوة اجازة
ليس مستتب من الصلوة عليها بخلاف وضوء المذود فان بطلان سبب
عن خروج الوقت ولعل ذلك وجه التخل وفيه بحث لظهور ان مراد الحجب
جواز ان يبطل الوضوء في بعض الصلوات بخروج الوقت دون البعض
فلا يلزم الاستيفاء بالنسبة اليها ويقل المصنف ان الوضوء لصلوة اخرى
يندفع ذلك لاطلاق الصلوة فليست على **قوله** ربا يقول متعنت ان الوضوء كان
باطلا باحدث السابقة **قوله** لا يجوز في غير ما يدل عليه الشرط ان لا يبيح
وفي بحث **قوله** فانه يوضو الى قوله بيان موضع الخلاف **قوله** بل بيان ضرورة
الخلاف **قوله** والفتوح من مذهبه ان شيئا من ذلك بعد اخروجه وانزول
ليس بحدث **قوله** اي اخروجه المطلق ولو ناقضا بل ينقض باخروجه
الكامل ومن كل وجه **قوله** لقيام مقام الاداء **قوله** الاظهر ان يقال
لان الاداء لا يكون الا في **قوله** اي يباحي يمكن الاداء دخول الوقت **قوله** انظر
يقال اي يمكن من الاداء مناجيا ودخل الوقت **قوله** وهذا لانه الوقت قائم مقام
الاداء **قوله** لا يطابق المشرع **قوله** فانه قلت في جواز المصنف في قوله فلو
ان المصنف قد وفاه **قوله** وكذا ان نقول لا تسامح ولا حذف في كلامه وان
قد تم لظهوره على الوقت الممكن من الاداء كما دخل على التام والشك وان لم يجب

قوله لا يجوز في غير ما يدل عليه الشرط ان لا يبيح

التقديم لعدم وجوب الاداء كما دخل الوقت فالمراد من التمكن من الاداء
هذا القدرة المعارضة للفعل فتأمل **باب** الانحاس ونظيره **قوله** لما اضاف
الي ضمير الانحاس **قوله** يعني مريها فلها **قوله** اجب بان ذلك جاز الي قوله
فيكون امره بظهير الثوب انتقضا **قوله** في كونه امره انتقضا بحث لا يخفى
من يعرف معنى الانتقضا في اصطلاحهم **قوله** وكذا الحكم في التام المستعمل **قوله**
على القول بانه بخس **قوله** وما حصل ان الاشتراك في العلة توجه في المعلوم **قوله**
يعني بوجوب الاشتراك في المعلوم **قوله** المصنف يظهر **قوله** عليك براجعة تاجر
الشرعية **قوله** مثلا **قوله** المصنف ثم يخبره الجرم **قوله** اي جرم النجاسة **قوله**
ولنا قوله على انه عليه وسلم زكوة الارض بسببها اي طهارتها جفافها اطلاقا لا
السبب على السبب لان الزكوة وهي الذبح سبب الطهارة في الذبيحة **قوله**
فيكون حجة على من شرطه التوجه بطلان السببية كون السبب مستباحا في حصول
هذا السبب **قوله** فلا يكون الطهارة قطعية بخلاف الارض والكتاب فيقتضي
ذلك **قوله** وفيه بحث لا يري ان التيمم بالحجر او الرمل والندرة وانما لها خلاف
الشرعي وادنى مرتبة الاختلاف ابرار الشبهة **قوله** اجب بان الآلة لها
طهارة لان المفسرين ردهم انه اقله في تفسيره **قوله** وكذا في اقله
في الصعيد على ما مر ولم يؤثر **قوله** وقوله اخذ منقول طلق ما قد رماه لان
معناه الاخذ **قوله** ويحكم الحائض **قوله** والمراد بقدر اندراج موضع خروج
احدث **قوله** فيه بحث **قوله** وهذا لان حكم النجاسة التي لها جرم الي قوله حتى
سقط اعتبار ما على السبيل من النجاسة **قوله** تأمل في هذا المقام **قوله** وتعالى
الفتاوى **قوله** يعني حديث استنزهوا عن البول وهو حديث وعدين العريضي
وقد تقدمتها **قوله** قال في النهاية انما اصله في حق رعاية لغواصل الالوان لانها
من راي واري ان قدسية ما كان ياتي في ذلك ولعله من باب الترتي **قوله** نعم
ولكن يكون ان في الطول ورواها في النهاية لغواصل مع تساوي الترتيبين

التم في اليوم الثاني آه **قول** فابن قوله بل فعلنا بيان لما مر من كماله في
البحث بعد قوله واجب بانه لو اقصي ذلك **نفسه** **رسيت** **الافكار**
فان ظهر له حاجته الى الوضوء بعد الصلوة **آه قول** الاولى ان يقول فان ظهر له
صلتها على غير وضوء **نفسه** واستدل بما قالت عائشة رضي الله عنها كانت النساء
يتصرعن الى آخر الحديث **قول** هذا لا يدل على الدعوى الكلية الا بانه لا يدل
بالفصل **نفسه** وانما خبره اليه اي هذا الوقت مكرره ما لو اوانا الفعل غير
مكرره لانه ما تور بالفعل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الاربعة
قول فيبحث فانه انكرته واخواتها من صفات افعال المكلفين فليدعي ما بين في
موضع ثم لا منافاة بين الامر واخطر على ما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ان يكون
وليجتنب وتفصيله في الكافي وكتب الاصول **نفسه** وما ذكر في النهاية وغيره في
جواب هذا السؤال الى قوله لا ينبغي فليدعي **قول** فيبحث ثم قوله ينبغي
على امر القدرين يعني الرذ على صاحب النهاية وقوله او لتعفيين يعني به الرذ على
الاتفاق في **قال** المص وناضرا لآه الى قلت **القول** ينبغي ان يكون
الغاية داخل تحت المتعاقب في كلام المص لتطبيق الدليل على المذهب فوجهه عنه
في الحديث **نفسه** وذلك اخذت النسخة **قول** لانم انه اثبت السنة
على ثبت اي بموافقة هذا انه عليه وسلم كما ثبتت سلف **نفسه** ثبت ما دون الاربعة
وهو السنة **قول** السنة ما اطلبه م ولا دلالة في الحديث على ذلك فكيف
ثبت السنة **نفسه** ونفسنا ضمير لم يكن للوجوب بل للندب والاستحباب
قول انه قيل اذا كانا انا خبر للندب والاستحباب كيف يلزم المشتقة على الاتية
ولا يخرج في ترك السنن فذلك المراد بانه هم الذين جعلوه حكمة هذا انه
عليه وسلم **نفسه** واجب بان المعارض هناك موجود ايضا وهو قوله تعالى وسارعوا
الى مفطرة من ربكم **قول** القول كيف يعارض النسخ ثم ينبغي ان يكون انا خبر
الى ان نصف مكرره وحالها لانه الامر بالصلاة لا يوجب سعة عن المعارض **نفسه**

الا بانه كذلك بخلاف ما خبرنا ان الى ان نصف **قول** فيلزم ان يكون
انا خبر ايضا مباحا وليس كذلك وجوابه انه وقع التعارض بين سارعوا
واسفروا يعني دليل النذب وهو كونه اجابة سالما عن المعارض ونسبته
نفسه في الاوقات التي ذكره الصلوة فيها **قال** المص ولا عند قيامها
في الظهيرة **قول** في الاوقات الظهيرة هذا انقصا في النهار وانما ذلك في الغنط
انتهى لكنها هنا لا يفتقد **نفسه** لكن يجب عليه قضاءه وذكره في الثانية في
اصوله **قول** وذكره صاحب الاربعة ايضا في كتاب الصوم في آخر فصل
فيما يوجب عليه نفسه **نفسه** وفي التوافل معنى آخر فانه يجعله فيها **قول** الضمير
في قوله فيها راجع الى التوافل **نفسه** وغيره جعل التمام **قول** يعني غير صاحب
النهاية **نفسه** فينتقض وضوء الفضاك **قول** جواب النفي **نفسه** اجيب
بانه التمام في قوله فليدعي الوضوء والصلوة لله تعالى وجرت فيه التهمة
لا للبحث **قول** ليس الموصوف ظاهرا في الكلام **نفسه** فكان في معناه فليكن
كذلك في الشرح **قول** فيه ان شرط الا لاف بالادلة ان يفهم الحكمة من بعضهم اللغة
وليس هنا كذلك **نفسه** كالعصر سياتي **قول** قوله باتف صفة للمصر
من قبل ولقد امر على التسمي سببني **نفسه** وقوله في جواب اي قوله ولا يمكن ان يكون
كل الوقت شرطا **قول** فيبحث **نفسه** ووجه ما ذكرناه **قول** وهو ان
السبب كل الوقت ان لم يقع الا فانه **نفسه** قلت يتذر الفعل في العطف
بمعنى الكراهة الى قوله ولا يذو **نفسه** وفيبحث فانه شرط الدليل للفقهاء ان
يكونا طبقا لمخالف فلا يجوز زيدا فخارب وعمر واي فخارب وتزيد فخارب
المخالف ومعنى يخالف المذكور بانه يذو را حدها بمنى السفر والافرنج الا بانه
ومن خرج بذلك ان من في معنى التسمي **نفسه** قلت فكان فعل **قول**
لا يذو في الانكسار الوارد على قول الراوي نهانا فانه يوجب النفي بالنية
الوافي وعلى حقيقة بالنسبة الى صلوة اجازة وسجود السجدة فليكن

قوله ولانه يلزم اجمع بين الحقيقة والجواز في لفظ واحد وان لا يجوز قوله فيه
 شئ الا ان يكون الواو بمعنى او يعني اننا ناول قوله لا يجوز الصلوة للغير
 من الغفل غير مستقيم لا هاديين لانه ان اردت اني احوال عدم الصحة يلزم
 مانع لا محاب عليه في الغفل وان اردت عدم الصحة في الغرض واكرامه
 مع احوال في الغفل يلزم اجمع بين الحقيقة والجواز **قوله** واجه ان يقال
 معناه من يغرب طلوع الشمس ومعنى تغرب الغروب فانه لو كان حقيقة
اقول لا يقال الاضجاع الى التناول مسلم في الغروب فان ما قبل الغروب
 رقت مكرهه وانما ما قبل الطلوع فانه وقت كامل لا كراهية فيه فلو اني على
 ظاهره لا يلزم شئ لانا نقول بل يلزم فانه اذا اجمع مع دخول ما بعد صبيحة
 حكم ما قبلها ثم يلزم الاشكال في حديث عقبة بن عامر الا ان يقول بالقرب منه
 ايضا فليكن **باب** الاذان **قوله** وسبب مشروعيته ابتداء الى قوله
 وتارة **اقول** قوله وتارة مقطوف على قوله ابتداء **قال** الحسن وقال في ذلك
 حديث الى جوده **قوله** اسمه سمرة بن معمر كذا في النعمان وقال في الخبر
 وابو جوده او سمرة بن معمر كذا في النعمان **قال** الحسن وكان ما رواه
 ثعلبة فظنه ترجيحاً **قوله** يعني اوجه رده سألته عن ذلك فقلت لم يسمع بكلامه
 يعني تعلمه وذلك من عادة فيها يعلم اصحابه فظن ان رواه اياه امره بالترجيح **قوله**
 في الجمع ككلمات الشهادة خفض صوته حيناً من قوله قد عار رسول الله الى آخره
قوله اكيانه ما ذكر ان يكون سبب اخفض الصوت في الشهادة انما فيه **قوله**
 فليكن المعنى **قوله** هو مصدر **قوله** وهي نوعان ما يرجع الى نفس الاذان **قوله**
 كقوله في الاذان من الامة والافعية بيان ما يرجع الى نفس الامة ايضا **قوله**
 وان لم يكن من الشئ الا صليته **قوله** حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن
 زيد ان قلنا لا تكون الصلوة خير من النوم من الشئ الا صليته ايضا **قوله** والى قوله
 استحسنوه ان التنوين المحذوف **قوله** في حديث **قوله** لانه التنوين لا يصلح

والا علام يكون بالاذن فان كان
 في التنوين والاعلام
 بعد الاعلام

كان الصلوة خير من النوم لا غير **قوله** التنوين هو العود الى الكلام
 بعد الاعلام **قوله** واحديث علماء الكوفة في علي الصلوة في علي السلام بين الاذان
 والامة في الخبر خاصة مع بقائه الاذان **قوله** في قوله مع بقائه الاذان بحث **قال**
 الحسن لانه يصير داعياً الى ما يجب **قوله** في حديث **قوله** ولو كان صلوة
 على الحقيقة الى قوله ولم يكره مع الحديث اعتبار الحقيقة **قوله** فعلى هذا يكون قوله
 علماً بالشيء من باب التعليل **قوله** وفي رواية الكوفي فيجب **قوله** هذا
 ينبغي ان يكون على قول من يوجب الاذان **قوله** بخلاف المسألة **قوله** في حديث
باب شروط الصلوة التي تقدمها **قوله** والشروط جمع شرط وهو العلامة
قوله التي هي من جملة العلامة الشرط بالتركيب دون بسكونه **قوله** يكون
 الباب مستلزماً على جملة الشروط **قوله** التي في قدرة المصلي وليس ان وقت منها
 فلا بد من قضا **قوله** يحصل به الترتيب لنفسها **قوله** دليل لقوله السابق وهو
 قوله فكان معناه **قوله** واجب بان الآيات تطلع الثبوت **قوله** في شرط
قوله وبهذا يتبين ان الاسرة ليست العورة **قوله** الاولي ان يجعل
 الاشارة الى الرواية الثانية اذ لا يتبين من الاولي كون الترتيب عورة كما اذا قال
 له عن واري ما بين هذا الكاظم الى هذا الكاظم وقوله وكلمة الى آية تخفى ما قلناه
 فاعلم **قوله** وفيه نظر لانه من قوله فافرق بينهما **قوله** المراد علماً بالحديث
 الذي فيه كلمة حتى فنكلمه اذ في مساحته **قوله** وكان ينبغي ان يقول فليكن قوله
 صليته عليه وسلم بالواو **قوله** كلمة او فيها من الدلالة على الاستقلال بالعبادة في
 الواو ولو اني بالواو ولا وهم خلاف المقصود **قوله** ولكن الاول اوضح لانه ليس
 بمضبوط على هذه **قوله** انظر من تقرير كلام الحسن في كتاب الكراهية كونها
 عورة مستقلة ويمكن ما قبله فراجع **قوله** فكانت القدم مكشوفة لا محالة
قوله في حديث **قوله** وانكث استحي **قوله** اي حديث الرخصة وهو الحديث
 كثير **قوله** وبان الترتيب مانع مع القدم وانكث **قوله** في حديث **قوله**

والا علام يكون بالاذن فان كان
 في التنوين والاعلام
 بعد الاعلام

اوله و يعلم من هذا التمران الاصل القرآن فافهم
قوله ولا يستعمل بعد النية

فما هي **قوله** فانها يجب تبرك سنة بغير ان يقف الى جملة الصلوة **قوله** فانها
كلما انها سنة في جواب انقباض ولا يحسن وزججها المص واجبات الصلوة
وسبب ذلك المص على وجوب الصلوة والعنفهذ وكثيرات العبد في باب سجود
الاستهوا بمواظبة النبي وم عليها من غير ترك وبانها فيها الى جميع الصلوة **قوله** والوا
والسنة المذكورة في هذا الباب داخله تحت هذه اللفظة بطريق التقييد **قوله**
فيكون من باب عموم الحان **قوله** والتحريم مصدر حرّم وهو مضاف الى ما عليه وهو
الصلوة **قوله** ويجوز ان يكون التحريم بغير الحرّم والاضافة بمعنى في كما لا يخفى **قوله**
تحريم الصلوة غير فعال الصلوة **قوله** قوله غير مفعول تحريم **قوله** المص ولهذا لا يكثر
كثرة زلا لا كان **قوله** قال ابن الامام زيادة فلا يضر عدم محبتها او لا يلزم من كونها
السكر كالنقد انتهى وفيه بحث لانه صرح فيما قبل ان النقد فرض غير مكن **قوله**
المص وفيما رواه يحل على حال الضرورة **قوله** بغير حال الاشتغال بالاكسية في
الاشياء فان الاطراف مفعول بغيرها **قوله** المص والخلاف في الاعتقاد ولا خلاف ان
فان **قوله** مخالف للذكر بحجم الذين انسخوا وان ضي خمر الذين انها يفسد عند
والوجه اذا كان المفروض كان الفصل والامرو التهيان في كبر وقراءة لانه
من كلامه بسلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا او نكرا فانها تقتضي اذا اقتصر على
ذلك بسبب اطلاق الصلوة عن القراءة ولو قرأ بغير آية شاذة لانفسه مكنونة ذكر
في الكافي **قوله** خير اجهر باسمه ما يعين به العلوي آية **قوله** المحض من يدعي الاشهاد
وتشبه الحديث معاويه ومنه المشهور **قوله** وسببها آية زائدة ورفع سواد الزيادة
آية في المفعول كبره فلا وجه للحمل على السهول **قوله** ولا ياتي بها فانما يحرم لها خلاف
نظم التواتر **قوله** اي باسرار ما مع جهل التواتر **قوله** او نقل الفصيلة **قوله** فيجب **قوله**
وهذا يقتضي ان يكون التكبير في بعض الصيام **قوله** لانهم ذلك اذا دلالة للواو على
الترتيب نعم لا يقتضي المعارضة فالاولى ان يقال يقتضي ان يجوز التكبير في بعض الصيام
قوله لا يقال هذا الحديث لا يدل الى قوله ليس بشروع **قوله** دلالة الحديث انما
على سنة التكبير عند كل خفض ورفع ولو مع التسمع والحمد لا على نفي

منه وعنه قولنا اننا انما نؤمن بما سمعنا من الله تعالى فافعل بقوله وانما نؤمن بما سمعنا من الله تعالى
راية منه قولنا انما نؤمن بما سمعنا من الله تعالى فافعل بقوله وانما نؤمن بما سمعنا من الله تعالى
منه له حكم المرفوع قوله وفيه نظر لانه ان كان غريبا او مرفوعا لم يكن حجة اه قوله مطلقا او
فيما اذا وجد دليل اقوى منه الاول لم وانما لا يضر ثم انظر ان الحكم على قوله
في الاسرار انما هو عند التخييد من ملك الابيع لا جميع اكرت وشهد لذلك ترك المعنى
ذكر اربع فاعلم قوله ولم يشرع لا يقال الاعتدال ذكر مسنون كما في العقد باب
السجدة في قوله وانما كان حاله الاعتدال موضع الاعتدال قال المعنى ومما لا يكون
يفترض ذلك قوله اي يفترض المذكور والجوع قال المعنى فيعلق الترتيب بالادنى فيهما
قوله لانه الامر بالفعل لا يقتضي التوام ثم قوله فيجب لانه لم يعرف انطلق الى
المكامل فانها كمال الترتيب على ما ذكر في وجه التخييد قال المعنى وكذا في الاعتدال
اذ هو غير مقصود قوله بل المقصود هو اداء الترتيب ثم قوله وكذا في الاعتدال
على ما قبله على المعنى قال المعنى وما نقصت من هذا شيئا انما هي مما رتبته قال المعنى
وعنه سيد يد على الارض قوله بعض في حال السجدة قال المعنى ودفع عجزه قوله
الجزيرة العزوي للبراة فاقسمه فاستعار بالرجل كذا في نهاية السبب الاخير وانما في
الامر من الجبر فلهذا وكذا وكلف مؤخر الشئ ويؤثر انتهى قال المعنى قوله
حكي في قوله لم امرت ان اسجد على سبعة اعظم قوله اريد بها سبعة اعضاء بال المعنى
وقد رتبها اجتهده قوله لا الالف قوله واجيب بان الاستدلال بهذا الحديث انما على
انه على السجدة هذه الاعضاء لا على ان وقعها لازم لا كما لم قوله لكن لفظ امرت
يدل على وجوب قوله لان قراءة القرآن في القعدة مكرهة فكيف يستحب ما هو
روافقه قوله يخالف لما سبق من قوله ودعا بما يشبه لفظ القرآن قوله فان
موجب التخييد بين الشقين الاتيان باحداهما قوله فيجب قوله وجه التمسك
ان الالف وانما ليس للعهد لعدم مهور فكان لا يستغنى عن جعله
التخيل في القعدة بالسلام قوله لا مفعول الاستدلال بكوة انما لا يستغنى
هنا كما لا يخفى بل ينبغي ان يقال المصداق من معنى العوم على ما بين في فاس

ينفذ

لصديق كل تحليل به فانهم قد قالوا في القعدة قوله لان اجهر من صفات
الاوآء الكمال قوله وهو ما يكون اجماع قوله واجماع الامة فان الامة اجمعت
من لدن رسول الله عليه السلام اليه فمما هذا على اجهر فيما جهر وعلى الخفا في ما خفا
قوله في دلالة ما ذكره على الوجوب تأمل قال المعنى ولما هو الفرق بين الوجهين
قوله لم يخرج اجواب عن دليل ابي يوسف فتأمل ويجوز ان يقال من ذلك ما ان
القضا بغير معقول يجب بالنسب الاول اذ لم يمنع مانع لا سبب حد بكون
اشارة الى اختلاف المشهور في الاصول قوله وقوله ثم ذكرتهما في اجماع القضا
ما يدل على الوجوب لانه قال قوا فيكون منزلة الامر على قوله انما يكون دليلا اذ
كان مستغنى في الامر الاجابي وهو لم لا يجوز ان يكون الامر لا يجبي ويكون الترتيب
عليه ما في الاصل كما اردت من قوله افترض رجلي اليسرى وضع يدي على
قذبة وانما ذلك المعنى قوله وانما وجه ما ذكره اجماع القضا وقد بيناه قوله لم
يظهر لانه ما بينه على الوجوب قوله فافعل بقوله الفصل بالفتحة انما نية آه قوله ولا
يخص تحليل في الموصولة بما ذكره فان الفصل يقع بالتركوع والسجود والقعدة والتشهد
كما لا يخفى فليكن مؤنة قوله ولم يذكر الشق الاخر قوله اهترار عماري بن سباح
من ابي حنيفة والي يوسف قوله الظاهر ان روية اخوي يجوز القضا او يكون
قوله بهذا مثل قول ابي حنيفة في الزيادة قوله اما ان يكون اعادة النسب الى طبع
قوله قد يقصد من الكلام اذم الغادة فينبغي ان يعلم النسبة لانه لانه قد يقصد
منه التخييد والتجزئة وتوهم قوله والظاهر القعدة قوله قد يكون الغرض من قوله
ايضا اعادة النسبة الى ابي الى ما يتواء القضا من كتب الحكماء فان
مقصودهم اعادة النسبة الى ابي انا مع قوله وفيه نظر لان من راي المعنى لا يروى قوله
والظاهر ان اخباره ذلك بطريق الاستدلال وتراين الاحوال ثم انما راد باسماح
نفسه ان يكون هناك صوت بحيث لو لم يكن في ذمته سمعه قوله لان الزيادة
فعل التنازل قوله نعم انما انما الكيفية العارضة للصوت فلا بد ان يسمع قوله

لنا خير الصبيان والمعتول لنا خير النساء نعم هو دليل على تأخير من من أرحال
 ولو استدلنا تأخير من جديت آخو من لعله أو لي قال المص وان عاذته
 وهما مشتركان في صفة فسدت صفة **أقول** اجماع شرايط الحيات ذات ان تبال
 عاذاة مشتركة متونة الامام في ركن صفة مطلقه مشتركة مخربة واداء
 مع انما دكان وجهه دون حائل ووجهه فح لو كان احد هما على دكان تدان
 والا فاستدل على اذاة **قال** المص فيلزم جميع ماورد في النص **أقول** وفي بحث
 اذ لا تفرق فيه للصلوة فضلا عن هذه القبول **قوله** وهو ماورد في انشائي في قوله
 ويراي جميع ماورد **قوله** ليس في حديث ما يدل على كون الحاذاة مقيدة حيث
 لا يدل على فرضية انما خير **قوله** فان قيل هذا خبر واحد لا يثبت به الفرضية **أقول**
 يجوز ان يقال المراد الفرض على زعم المجتهدين **قوله** واجيب بانه من المشاهير **قوله**
 الفرض لا يثبت الا بدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان اراد الفرض العملي
 فلا حاجة الى الشهرة **قوله** ولان تأخير في الصلوة المشتركة فرض بدلالة الاش
أقول لم يلزم بما ذكره كون تأخير من فرضا بدلالة اجماع بل بالعكس نعم المقصود
 عليه محج عليه وبذلك لا يثبت الفرضية واعتراض بانه اذا كان ماورد بانما خبر كانت
 ماورد بانما ضرورة فانه لا يمكن للفرض تأخير ما لا يتأخر **قوله** واجيب بالفتح **أقول**
 اي يمنع الضرورة **قوله** لان علمهم بمعنى ان معناه ليس الضمان في الذمة آه فثبت انه في
 لانهم ليس معناه ذلك بل الكلام على تشبيهه اي الامام كالفاس من فكونه مطالب بصلواتهم
 بالتميز انه الامانة فقام **قوله** ولانهم ان الاجابة بدليل من التلويح **قوله** سرفي شرايط
 الصلوة ان الاجابة خلف من الادكان **قوله** واجوب ان الاشتراك انما هو بالنسبة
 الى المخبرية **آه** **قوله** بل المقصود بانه مخبرية على مخبرية الامام كما هو حواء سلبه الحاذ
 فالا وجه ان يمنع انفسا المشتركة العينة مطلقا فانه لا يشترط ان يكونا مشتركا في
 بعد لاخر **قوله** وقوله وهذا اشارة الى ترك فرض الزادة **قوله** وانما هو اشارة
 الى القدرة عليها **قوله** لما جاز صفة الامانة وحده وانما هو وحده لا اقتدارا الى

يجعل صفة بقاء بالافتداء بالتأخير **قوله** يخالف لما اسلفه في مسكنة
 الحاذات قبل ورتين حيث قال لان التأخير لو صلي وحده والا في وحده
 وامكن انما في الافتداء به فسدت ايضا صفة **باب** الحديث في الصلوة
قال المص وان كان اماما استخلف **قوله** ياخذون به ويخبروا الى الحرب **قوله** كان
 المعتدي مدركا او مسموما او لا **قوله** فان قيل لا امر في قوله فليست في الوعد
 آه **قوله** لما مودر هو الوعد بحقيق سبق الحديث بل لا تفرق في هذا بين ان ذلك ليس
 بواجب **قوله** لانه ان قدر على اتمام الصلوة من المسبوق فليست بواجبة **قوله**
 اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم من قلنا نسا ناعلموا في رعيته من هو اول من قد خان
 الله ورسوله وجاءت المسلمين **قوله** وانما هو ان ما ترك الحاذة العذر بانما **آه** **قوله**
 ونقطه الا انما يدل على ما ذكره **قوله** فليست في العذر الحاذة **قوله** اي الحاذة بالذلة
قوله والشئ انما لا يخفى بغيره اذا كان في معناه **قوله** اي من كان وجوبه واعلم ان البناء
 المذكور انما لا يتحقق في الاحداث الخارجة من بدنه الموجهة للوضوء لا انفس من غير قصد
 منه للموت او لسببه ولا من غيره **آه** **قوله** قوله من غير قصد متعلق بقوله الخارجة من
 بدنه وقوله ولا من غيره معطوف على من غير قصد منه ومن غيره **قوله**
 قوله فهذا اي هذا الذي ذكرنا ان الاخرى اذا كان على قصد اصلاح لم يغيب
 صفة ما لم يخرج او يستخلف واذا كان على قصد لا عراض وانرض فسدت هو
 احرف اي الاصل **قوله** قال ابن الامام في شرحه اي الاصل انه اذا انصرف
 لطق فان كان متعلقا لو كان تابا جاز انشاء فظهر خلافه جاز انشاء وان كان لا
 لم يخرج وظهر خلافه لم يخرج انتهى ولا شك ان هذا هو الظاهر **قوله** بغير قصد
قوله الاول ان يقال بغير ان يتبدل لم لا يكون اذ يكون من قبيل تفرج الى جرح في المزارعة
قوله فالصلوة الاولى جائزة **قوله** اذا خرج عنها بعينه **قوله** ولان الترتيب
 فرض ولم يبق هذا الخروج صحيحة **قوله** مطالب بدليل مطرد على هذه المقيدة **قوله**
 فلو توقف الخروج على بقاء صحة دار **قوله** فيه بحث **قوله** وروى ما لا نام **قوله**

بعد ما قد راجع
 الى ذلك
 كيف يتحقق هذا

في ان من الفكر بالضم الموت والدار وفقدان
محيب

اراد كمالا في **القول** فما فرض المسئلة فيما اذا كان بعد **قول** لا عذر في
تقديم من لا يصلح كالمادة **باب** ما يفسد الصلوة **قال** المصنف رحمه الله
في صلوة عاتق او ساهبا **قول** اراد بانسان يما يقيم الخاطي والناهي **قول** من
الخطاب فيه عند القصد **قول** اي تسلام وفيه صفة الاستخدام **قول** لان فيه اظهار
الجزع والمهنية **قول** **قول** المصنف فكان من كلام الناس يدل على ان افساد
لكونه نفس من كلام الناس لا فائدة اظهار الجزع والتلفيد وبدل عليه
ذلك ما ذكره في جواب ابي يوسف ايضا فلما سأل ما ذكره الشرع فقال
قول المراد بالجمع فيه التثنية **قول** اي ما يشكك التثنية **قول** فليكن كما قال ينبغي **قول**
صاحب القبول صاحب التمامية **قول** لا يستلزم ذلك **قول** اي بيان ان لفظ ينبغي
قول ولا وقع في هذا الكتاب في موضع من اختلاف المتأخرين كذلك **قول** اي
اين ان هذا اللفظ **قول** فان حمل اللفظ بهما ايضا على السنية ان دفع النظر الى
قول لكن **قول** اح اجمع من ذلك **قول** فليكن **قول** في بيان ان اللفظ لا يفسد
قول لان اجرا او الاسطوانة لا يتصور ان يكون بينه وبين موضع سجدة **قول**
لا يلزم ان يكون الخاطي جدارا او اسطوانة بل يكون ان يكون آدميا في مزارعة
لا يأنم ويجوز ان يكون سائر مخلقة اذ اركع او سجد يحرك رأسه المصلي ويملك
موضع سجدة ثم يعود اذا قام او تعد **فصل** وكبره للمصلي **قول** وقال
بعد الدين الكوردي الي **قول** وقال حميد الدين العيني كل عمل ليس فيه خرف
صحيح **قول** فبيان الكلام في العيب شرعا والظاهر ان كلاما متقدما في العيب
انما يداخل على العيب والصحة كونه شرعا فاما **قول** كلما سبق صورة **قول**
بعض مكانة صورة الآية **قال** المصنف ولا يفترض ذراعية **قول** اي باليقين
على الارض **قال** المصنف ولا ياكل ولا يشرب **قول** كان الظاهر ان يكون
المسئلة وما يليها قبل الفصل **قول** لان تنزيه مكانة الصلوة عن جميع دخول
الملاكمة مستحب **قول** فليكن ان كان من تنزيهية **قول** وقيد بالمشايخ

والا ياحتران من الناس وغيرهم فانه لا يكره بغير خلاف **قول** وفيه **قول**
بصلوة **قول** وفيه **قول** فان مرادها الا اذا المعهود لا يجزئ الا علام **قول**
وان زيادة انما يتحقق في الواجبات لانها محصورة بعد **قول** فليكن ان
مذكورة وهي محصورة ايضا **قول** وفيه نظر لانه كان فرضا لا واجبا **قول** يجوز ان
يريد بالوجوب ما يعم الغرض على ما هو الشايع لا المعنى الفعلي له فلا بد من
قول قبل ولا حاجة له فيجاء به لانه الله وثقلا من حيث العود **قول** فليكن **قول**
نونا ويلي ما روي آه **قول** فيه **قول** واذا اراد ان يقتل كبر لان اكله
وقد اختلفت من حقيقة القراءة الي شهرتها **قول** وانما قال شهرتها لان قوله اللهم
انك تتعبد كان كمنه في مصحف ابي وابن مسعود وكان ابن مسعود يستعمل
صورة الفتوت وانما كبروا بصفته ومحمد رهما الله فواءه للحجب **قول**
واجب بانه ثبت آه **قول** تسليم لور ودان سوال على تحليل المص حيث اجاب
بتغيير الدليل **قول** لانه اختلف في المتابعة في فتوت الخمر مع انه اتباع في الخطا
اجماع على المتابعة في الفتوة المسنون لان فتوت الموت صواب بمعنى **قول**
قال ابن الهيثم وفيه نظرا فلا ملازمة بين المتابعة في فتوت يدعي وتجوز في
مسنون لجواز ان يمنع فلهما بل الوجه ان المتابع انما على منسوخ فليكن ان لو كان غير
منسوخ لجازت والافعال مثلا لا يتابعه لانه ذكر لا يشاك فيه لما هو مأمور به
كالقراءة والتسبيح فليكن على قطع ان ذلك كان ظاهرا في انه عليه مسامحة
عند انتهى **باب** استوائ **قول** وعلى صلوة فرضت على النبي صلى الله
عليه وسلم **قول** يعني اقول صلوة صليت بعد الافتراض **قول** وظلت يجوز
ان يكون ذكرا يجمع ما احتراز من قوله الشافعي **قول** لا يندفع ذلك ما كان له
صاحب التمامية خصوصا اذا نظر الى جعله كانهما الي مقابلته كلامه **فصل**
القراءة **قول** وقد شرع في بيان القراءة التي تختلف وجوبها **قول** يعني عندنا
قول في كل من حيث الاصل **قول** كما مر في فصل القراءة بعد باب صفة

والا

لا يتصور من الخط لكن يظهر من ان الشارع حلف بين العبدان وان القدرة
اعتبارا بها وكيف لا فعلت بقرار الشارع بكونه اعتبارا كونه اعتقادا واما تركيب
تجزئة التركيب والتشديد وكونه اعتقادا واما انزل موجبها لما لا فائدة فيه لظهور
كفاية ابطال التركيب دون التزوي في اثبات التزوي فليكن على اهل الكمال للشارع
على عمل الكلام المص على ما حمله لئلا يتحقق دليل مسئلة اذا افتتحها ما يات في
لا من قدر على ما سبق بهذا المسئلة كونه فرض المظهر ووقع تحت الميزاب قوله
ان يات في القدرة على التركيب اليه قوله لان الاعتقاد على الشيء لا يكون على
ان عدم جواز ثبوتها وتركيب هذه القدرة مع انه لا مطلق كغيرها من
وليس فيما ذكره في عرضها جواب ما يفرضه قوله لان الاعتقاد على الشيء لا يكون جواب
العلم لا يقال القدرة على التركيب انما يفرضه قوله قيام شهر رمضان وقوله
فقد لانه قال يستحي ان يجتمع الناس قوله انه ان راوا المص ان كانت في بيان
الشرائح استغلا لا وذكر لفظ الاستحباب فالظاهر استحبابه على مجموع الصلوة
والاجتماع والتسليم بين كل تركيبين والجلوس غير الوتر فانه سبق بيان صفة
ترتبه فان قيل لو كانت سنة لو اطلب عليها النبي دم او قوله ذلك في سنة النبي
صلواته عليه وسلم وهذا سنة انكافهم واطلب عليها غير ان كبر رضى الله عنه
باب ادراك الغرضية قوله لانه السيرة منه في غيرها قوله يعلم منه ان انتهى
بعض النبي والالم يلزم البطلان قوله واجب بان النقص ليس لانه سنة
بل لاقامة الغرضية قوله الا فخر ان يقول بل لاقامة الغرض والسنه قوله على
اصل الصلوة على ما سياتي قوله في الباب الثاني قوله لانه جاز فيها ليطامم الزمان
قوله اي قطع الصلوة الغرضية قوله فليكن يشهد ان القدرة لا يكون
فقدرة حتم وقد صارت ليست بهذا قوله وانما قال وقد صارت لان القدرة
المعادة قد من جملة الاول وفيه بحث قوله فانها معطوف على قوله
بغيرها قوله ويجوز عطفها على الجملة الشرطية قوله وانما ذكرها الى قوله وانما

لي ذلك معناه انما اشهد الكراهية في الصلوة ان يصليها على الطلوع والصلوة
خلاف الصلوة وان لم يكن مكرهه اشهد الكراهية انما اشهد الكراهية مكرهه اشهد الكراهية
كراهيتها بل ذلك بينه وبين اشهد الكراهية فيكون كراهيتها شديدة بالنسبة اليها
قال المص ويدركه الا فوجيا قوله من قيل علفتها نسا وما باردا اي وربي
ان يدركه او هو حال بقدره المتبادر فيكون وفوجيا قوله وبيان هذا امر بالاعتقاد
على قصد ان يظهر وهذا غير صحيح شرعا قوله قال ابن الهام في قوله باب
سجد السجود من شرع في الصلوة بقصد ان يقصد حاله لا يقصد ان يتحقق ذلك القصد
بالفعل وبني لغوا انتهى قوله والقصد للقطع نقص الكمال فلا بأس بقوله في بحث
اذ لا اكمل فيها فانها لا تؤدي بالجملة الا سيدي الى ما مر من قوله بخلاف الفعل لانه
ليس الكمال وكان القواب ان يقول لا تؤدي مرة اخرى وجوابه ان ابطال العمل
تقدمه انتهى عنه وورد المفردة مقدم على جلب المصاحبة قوله وقوله هو قوله
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقربوا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوا قلوبكم
فيه ما مل قال المص لانه يبقى فعلا مطلقا قوله في بحث لانه غير مسلم عند محمد
قوله في ذلك الضمير بناء على الفعل او هو لسان قوله ومنهم من حقق ان كان وقال
الاخلاف في انه لو قضى كان فعلا متبادرا سنة قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون الحمد
خلاف فيما قبل الطلوع قوله لا فضا من القضاء بالواجب اه قوله لو صح هذا لم
يلزم سنة الظاهر الاول في قضاء وليس كذلك وان ذلك تعريف قضاء
حيث ذكره في تقسيم حكم الامر فلو حكم الامر نوعان اداء وهو تسليم
الواجب وقضاء وهو تسليم مثل الواجب قوله لانه النقص ورد في الوقت
المعجل اه قوله وهو ما بين الطلوع الى الزوال ومنه كونه مهلا ان ليس وقتا
شيء من الصلوة اجتمعت قوله وفيه نظر لانه مثل هذا يستلزم تبعا لا ضرا قوله
قد علم ان ثابت الضمير لما ثبت تبعا ولا يلزم ان يكون على كل صفة جوا
وذلك ظاهر لا يتصور قوله لان التركيب شبه القيام صفة الى قوله وكل اه قوله

فقد انما قيام حكمه لانه يشبهه حكمه **باب** قضاء الغائب **قوله** ووجبت
من الوجه الاول انه من ترك الظاهر **قوله** انت خبر بان ليس من ترك الظاهر
عن العام **قوله** وشرايط الصلوة لا سقط بشئ من ذلك كالمطهرة واستقبال
القبلة **قوله** فيجب **قوله** واجواب من الاول ان قضاء الصلوة وجوبه بطريق
الاول **قوله** نعم رافعه صلى الله عليه وسلم حادثة للمؤمنين ولكن لانهم مساواة بالمطهر
والعامة فيها فضا عن زيادة الزاوية للمصلي حتى يثبت الاولوية التي ذكرها
وهذا الثاني بان ما بطلنا بعمل بالمشهور بخبر الواحد **قوله** لا يلزم اعمال الكبر
اخرا فلما يتبين من اشتغال بالوقتية قبل قضاء الغائب من صحتها كما في
النافذة فتأمل هل يخرج اجواب عنه بما يستفاد من السبوط **قوله** بمكان صورة
التميز فان فيها العمل بالكتاب والجموع في قوله فقلنا **قوله** مقتضى نص
الكتاب بان يجوز الوقتية في وقت الزلوك مطلقا ومنفصلا كغيره لا يجوز عند الزلوك
فقبل قضاء الغائبة فظانه نسخ فانه يقتيد للطلق **قوله** المعنى ان لا يرد الغائب
على سنة صلوات **قوله** قال ابن الامام استثناء من قوله رتبها في القضاء وما
يستلزم كون الغائب سبعا لانه ما به الزيادة لا يجب التمسك به فانما اذا
انضم الى الغائب المعينة صلوة صدق ان المسمى بالغائب زادت وان
لم يكن غائبة انتهى فيه بحث فانه يظهر قولنا زادت الذين هم سنة **قوله**
ورقانه يستدعي زيادة الاوقات على سنة صلوات اه **قوله** والظاهر ان الحكم
على القلب اي انما ان يرد الصلوات المفروضة على سنة غائبة وهذا مع صحاح
لا فاعلم والعلب فنعتبر من البلاغة سبعا عند صاحب المنهاج **قوله** وذلك
ان يكون بنبوت وقت الساعة اه **قوله** لا يقال يجوز ان يكون بدخول وقتها لانه
انما انما فائتة **قوله** واجتبه ان يقدر مضى وان وقته انما انما فائتة
الغائب على اوقات سنة صلوات اه **قوله** لا يخفى عليك انما انما فائتة
سنة صلوات ليس وقت الغائبة بل على العكس حيث زاد على اوقات الغائب

السنة وقت صلوة اخري **قوله** ويجوز ان يقال اصل ذلك قضاء بالاعمال
لكنه وعده الله ابن عمر افعلى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضه فدل على ان
الترك لم يعتبر **قوله** فانه تأمل **قوله** لانه متى اذني صلوة من الوضوءات هي صلوة
الصلوات انما انما متى قضيت متروكة بعد ما عادت المتروكات فحاشا انما
هكذا لما يعود الى اجاز **قوله** قال ابن الامام وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب اصلا
فان سقطت بجزء من وقت السادسة وهو لم يخرج حتى حارثت حسب قضاء
الغائبة ولا يمكن تخريج على ما روي عن محمد بن ابي عمار دخول وقت السادسة
لانه لو كان كذلك لم يفسد الاوقات انتهى فيه بحث لانه ولو كان سقط
بجزء من وقت السادسة لم يفسد ذلك اذا لم يؤخر ما فاسدة في الوقت فاذا
اذ كان كذلك حكم بقولها اذا لم يؤخر ما فاسدة بالترتيب تأمل **قوله** فلا يتقدم حكمه
الى صلوة اخري **قوله** فعلى هذا ينبغي ان يصح العشاء قدمت او اخرت
واجتبه ان اجاب محتاج الى تفصيل ذكر في فتح القدير فراجع **قوله** سقط
الترتيب **قوله** بالانفاق **قوله** وعليه اداء العصر **قوله** بالانفاق **قوله** لان الترتيب
وسيلة آه **قوله** ولا يتحقق بالوضوء لانه ليس وسيلة لانه الصلوة قطعا
الترتبة **قوله** واجواب من الاول ان الوصف لا يجوز ان يكون محصلا لان المحصل
يجب تقدمه والوصف لا يتقدم عليه المحصوف **قوله** فاقول انما في
الوصف التفصيلية **قوله** جاز ان يكون لكل واحدة من احواله **قوله** يعني بطريق
الاولي ثم المناسب ان يقال جاز ان يكون عليه لكل واحدة من احواله والظاهر ان
لفظ العلة سقطت من حكمنا نسخ **قوله** لانها جودها من حيث الوجود آه
قوله وجوده الشرعي متاخر ايضا عنها كما لا يخفى **باب** سجود السجدة
قال المصنف ثم ينشأ ثم سلم **قوله** قال ابن الامام اشارة الى ان سجود السجدة
رفع الشبهة وانما دفع العقدة فلما بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة
وانما ذكرها واحدة بان العقدة فسحرت فانها برهان العقدة من غير

منه

منه

القعود بعد ما لان حكمها فيها وعلى هذا الوجه لم يرد من سيرة السوء
 تكون تاركاً للواجب ولا يفسد بخلاف ما اذا لم يقع بعد ترك السجدة
 حيث يفسد ترك الفرض وهذا الوجه سجدتنا لعلنا على احد القولين
 وهذا الحق وانتهى في الاشارة كلام بل لا يبعد ان يراد الاشارة الى دفع العقدة
 لان التمسك بالواجب لا يفسد فيها **قوله** فلا يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء
 من ان يكون على وجه لم يزل به احد منهم **قوله** فيكون خلاف ما به في منبأ على قول
 الشافعي الذي وجد بعده ولم يقبله الشافعي في مواضع ان ان يكون مراده
 ببعض العلماء سلف الشافعي في هذا القول **قوله** بناء على اصل وهو ان سلام
 عن عليه السوء يخرج من الصلوة عند ما **قوله** لا يزل تحليل المص يقول لانه
 الذي لم يفسد آخر الصلوة بدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان
 اختياراً راضياً بمذهب محمد والله اعلم لان هذا السلام انما يخرج من فروعها
 لا بانها على ما يجي تفصيله في مقام التعليل المذكور على ذلك من جهة **قوله** انما
 جميع خصيصه بمعنى المخلص **قوله** انما يفسد المصلحة بل يعني انما فسد **قوله** فيه
 نظراً لانه يتشبه بان يكون المراد بالواجب الفرض والواجب **قوله** ولا مجال
 للحيل على عدم الجواز لا يقتضيه وجوب السجدة بترك الفرض كالفروع والسجود
 مثلاً فاما على ان لا يرد على ما ذكره الشارح **قوله** وفي ذلك جميع ما يقتضيه
 والجواز في موضعين **قوله** ومع ذلك لا يفسد الكلام لدلالته على وجوب السجدة
 بترك الفرض **قوله** لكن لا بد من اخطا مرتبة الفرض **قوله** فيجب فان
 الواجب ما ثبت بدليل ظني ومجرد اخطا المرتبة لا يفسد كمنه الدليل **قوله**
 وصحائته عن ذلك واجبة **قوله** بمعنى الفرض فلا يفسد مدعا **قوله** واجب
 بان النبي لم كان يفعل ذلك لبيان ان الفريضة مشروعة فيها **قوله**
 لكن يلزم التمسك على ترك الواجب وحاشاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وما
 المشروعية يكون بالتدلل خارج الصلوة **قوله** لم يزل لا وانما انما يفسد تركه

قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه

القول

قوله اذا جاز ان ياتي لما هو في الصلوة بغيره التمسك والتسليم
 عدم اتيان امامه بها ولم يفسد هذا قطعاً لانه كلف بعد قطعها
 اذا اتي بما يحبر نقصان احاصل بتركها بعد فراغ الامام عنها فليس على
 حاشي لم يتم ما ياتي **قوله** في اطلاق العليم على من لم يرفع ركبته ما لا يخفى **قوله**
 خارج من ان يكون بعد ما قطعت على الرابعة او لا يكون **قوله** الكلام كان
 سمي من العقدة الأخيرة كلف يكون من فقد على الرابعة من محتملة فغيره
 قسم الشيء قسمته **قوله** المص وسجد السهو لانه اخر واجبا **قوله** اخر
 حكمه بان كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب كما في السهو عن العقدة
 الاولى **قوله** يمكن ان يفرق بينهما بان القريب من القعود وان جاز ان يعطى
 له حكم القاعد لانه ليس بتاخر حقيقة فاعتبر جانب الحقيقة فيما اذا سجد
 الثانية فاعطى له حكم القاعد في السهو عن الاولى اظهرها والتفاوت بين الواجب
 عن الفرض وظهر ما قررنا ان من فسر الواجب بها بالواجب القطع المص
 وان اشكل الفرق **قوله** وهو صفة لفظ السلام **قوله** ولعل الاقرب ان يقال
 التمسك **قوله** والواجب من الاول ان الاستحكام انما يكون بالوجود في الخارج
قوله الكلام في الوجود الشرعي لا الحسي **قوله** وتكونه نظراً لكون السجود حقيقة
 في وضع الجبهة **قوله** لم يفسد في وجه الصلوة **قوله** لا يقال ان كان
 في السجدة **قوله** فيجب **قوله** ولو لم يفسد السجود بالوضع لما احتج الى قوله
 ولا بناء على ان السجود واجب عند توريده لان فساد السجدة بوضع الجبهة اذ لو
 صح ما ذكره من تمام السجود بالوضع لما احتج الى اعادته بعد اعادته السجود **قوله**
 ومن انما في آخ قوله وليس من قصد من سجد الاشارة **قوله** ولكن لا يقول غير
 الوصف ايه من ابطال الاصل فاذا جاز ان ياتي جاز الاول بالطريق الاول
 والاول في الجواب ان يقال الا بان امر قلبي لا يجمع فيه الاشارة للتفاد
 ولا كذا في افعال الجوارح فتأمل **باب** صلوة المريض **قوله** لا يفسد تركه

قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه

قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه

قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه

قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه
 قوله لا يفسد تركه

مراد واذ كان قد اذبح بعض القيام فالزمن
 ان كان قد اذبح بعض القيام فالزمن

قول اي الموضع والتمهيد اذا جاز المراد بان لا يمتنع بالقيام ضرورة **قول** المفع
 المراد بالجزء هنا اقم من عدم القدرة حقيقة ومن لوقا الضرر به فلا وجه للتقصير
 عليه **قول** ومن قال بسقوطه عند ذلك قال الحق نقول عند الاستسقاء وهو لا يمتنع
قول فيه اننا انما نل بسقوطه ينبغي ان يتوهم ان الحق يقول عند تأخير اذ اقلت
 وعند الاستسقاء اذ اكرهت فاما **قول** وبما هو موضوع الاشارة هو الكسب
قول ويجوز ان يكون ذلك لغيره لكون الاشارة بمعنى ان مع الفعل **قول** ليس هذا
 من نصب لا بدل بالتركي بل بالقياس على التماس **قول** فيه ان القياس من تمام
 الرأي **قول** فكذلك لا ينبغي ان يمتنع ان تقدم ان جواز الاقدار انما لم يقع
 ثبت على خلاف القياس فينبغي ان يقتصر على مورد الا ان يمتنع بان لا يمتنع
 قال المصنف لانه لو قد عذرت بغيره عند ذلك الا كره لانه بعد ساءة
 ادب دون العقول **قول** ان الغالب من حال ركوب السفينة دوران التماس في القياس
قول في ذلك ان الذي لم يمتنع ركوب السفينة وانما الممتنع في السبب كما ذكر **قول**
 في الموقوفه بالبحر كانه مغرب للكراسم للمرسة في جهة البحر **قول** قوله في جهة متعلق
 الموقوفه **قول** وقوله هو لما قد رغب على وان يمتنع به اي الاعتبار من حيث السبب
 هو لما قد رغب في هذا بمراد ما ذكره الشيخ الشارح في وجه اعتبار التماس في باب
 الفتاوى **باب** سجود التلاوة **قول** فانه قيل كان الواجب ان يقول سجود
 التلاوة والسمع لانه السماع سبب التلاوة **قول** سيجي من الشارح ان
 الصحيح ان السبب في حق السمع مع ايضا التلاوة فيكون الاضافة اليها بانه على
 ذلك لكن فاما المصنف كون السبب في حق السماع هو السماع على ما سيجري به
 المصنف لا التزامه بتابعه **قول** قال ابن الاحام على التزام المتابعة لان الغرض من
 اذ امكن في السيرة انما اذا لم يكن في اجرة حتى يسمع المصنف به فلا حاجة اليه هذا
 التعليل اذ السماع موجب عليه ابتداء انتهى فالاولي على هذا ان يقول لان الغرض
 فيما اذ لم يسمع المصنف فاما **قول** فانه الثاني امام السماع فيجب ان يمتنع

هذا هو الوجه في قوله
 في جهة متعلق
 قوله في جهة متعلق
 قوله في جهة متعلق

اقول

سجد التلاوة **قول** في الوجوب كلام بل هو مندوب على المصنف لانه لم يمتنع
 بكونه **قول** قال ابن الاحام جواب السبب فيه حقيقة انتهى منهم جوابه في سببه
 الشارح في هذا المورد حيث قال انه خطا مستعمل وهو في الحقيقة غير من صواب
 فاد **قول** نقف في شروعه بواجب **قول** اي عند شروعه في سجدة التلاوة **قول**
 غير متعلقة بغيره **قول** المصنف وان قال امام وسعها على المصنف في الصلوة
 فذلك مع **قول** في ذلك مع **قول** في ذلك مع **قول** في ذلك مع **قول** في ذلك مع
 بعد التلاوة وقوله لانه صار مدركا لها بذكر الركعة اما لو دخل في الثانية كان عليه ان يسجد
 وانما في وانه كانت لا يجزي في الافعال انما انها اثر التلاوة فالحق بها **قول** لانه
 لو لم يسمعها بانها افاضها امام سجدها معه فغيرها اولى **قول** فيه بحث فانه انما
 انما لو لم يسمعها في هذه الصورة فغيره صادرة وانما لو لم يسمعها حال الاقدار
 فالاولوية متعلقة فاما **قول** فانه سجد وجبت في الصلوة وسجد في الصلوة
 كما تقدم **قول** لان فانه المراد وجوب الاداء ولا يجب اداؤها على غير
قول واجب من الاول بان قد يرد وتكر سجد صلاته واجبة في الصلوة **قول**
 اذ اذ كان التلاوة صلياً والسمع ليس كذلك عدة على السجدة الواجبة على السامع
 في الصلوة **قول** والصلوات انما يقال في ذلك وتكر سجد **قول** فيه بحث **قول** ويمكن
 ان يجاب عنه بان المصير الى الاتصال انما كان على وجه التنزل من المصنف والافعال
 صلتية اولى من السبق فلا يساوي السبق **قول** وفيه تأمل فانه الاتصال بالتصوير
 كون الحاق الاول بالثاني خلاف موضوع التلاوة كيف لا يرجح **قول** ليس بوجه
 فانه ان يكون قوله في الاصح متعلقاً بالسبب فيجب **قول** الظاهر خلاف
 الظاهر **باب** صلوته **قول** ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فذلك
 انما كيف يقصود ذلك وقد قال القائل لما عزم ان يحل على الخوض **قول** وقوله
 سير لا يلبس بالثياب بل من ثوبه سيرة ثلاثة ايام **قول** وفيه بحث والظاهر انه
 نصب على نزع الثياب فانه يكون ارضيته وهو المصحح عما يات في سيرة الى من يمتنع

وذلك يستلزم ان يكون التقدير **اول** لو قال وهو المصحح ثلثة ايام لا يستغني عن قوله
وذلك يستلزم آه كي لا يفتن **قوله** او عدم الاشكال لانه ان كانت طلبية وذلك
لا يجوز **اول** فيه بحث فان الطلب ليس بايجاب حتى يلزم الاشكال الاربع
القول المصنف سابق من آه ثم لم يصح اخذ بالعزيمة لانه ما جاور ويجوز ان يحاط
بان المراد الاشكال باعتقاد حقيقة فليست على ويمكن ان يراد البحث من وجه آخر بان يقال
ما من عام الا وقد فرض منه البعض فلما يلزم في شيء قد ذكره نعم لا بد من تدبر
التخصيص من دليل **قوله** فيجوز ان يكون المسافر يوما وليلة او اقل ليس بربط
وهو ما روينا من ابن عباس رضي الله عنه الى آخر الحديث **قوله** لا يظهر كونه حديث
ولما على المصحح بل هو دليل على قصر من يصير سيرا قتل في الكعبة والظن
ان لفظ المصحح في السؤال ولفظ المصحح في الجواب كلاهما من اشارة
من التامخ وهو ما يفرض والقصر **قوله** والتاخير انه متروك الظاهر لانه ظاهر
يقضي استيفاء مدة ثلثة ايام **اول** الظاهر ان المراد استيفاء المصحح في
جوابه ما قل **قوله** ففي القول بالمصحح للمسافرة يوما وليلة فلا بد من دليل **قوله** فيبحث
قوله سئل لكن لا يجوز ان يكون ثلثة ايام طرفا ليس في ذلك لانه في قوله المصحح
يوما وليلة كذلك فكان حكم المقيم والمسافر في مدة المصحح واحدا في بعض الصور
اول قوله في بعض الصور يعني في صورة مسافر يوم وليلة وفي بحث لانه لا يتوقف
لزوم شدة المقيم والمسافر في بعض الصور على كونه يوما وليلة طرفا للمقيم بل هو
يلزم على تقدير كونه طرفا للمصحح ايضا وان كان طرفه للمقيم محذور مستعمل **قوله**
واجاب من هو الاول ان التقدير مشترك لانه لا اسم اليه قوله فكانت تقطعا وقصدا
اول فلا يخفى ضعفه كيف والائتمار كما يجتمعان على ان آية في قصر جوار القنطرة
كذا في التلويح ثم ان هذا الكلام في ذلك الجواب مبني على ما ذكره في خبر الاسلام من
ان انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط وان كان مبدول اللفظ وان كان التقييد
بالشرط او غيره من الاصول في غير خلافه ويجعل آية دليل على ما ذهبوا

اليه من ان التعليل بالشرط لا يدل على عدم الحكم عند عدم الشرط بل
من طرف الشافعية ان القول بفهم الشرط انما يكون اذا لم يظهر له فائدة
اخرى مثل الخروج من خارج الغالب والآية منه فان الغالب من احوالهم في ذلك
الوقت كان الحرف وتمام التفصيل في التلويح في القسم ان **قوله** قال
والامام المتأخران في الاشياء ان يكون قد رطلوا واعتبر من بان صلوة الجمعة والعيد
اه **اول** الاعراض لا بد على ما ذكره المتأخران في بل مودعه ما في الكتاب
ففيه نوع ركعة **قوله** واحتج الاول بقوله تعالى واذا ضربتم في الارض ايا
تحر آية **اول** وقد منع الشارح ان يكون المراد قصر جوار آية الصلوة في الصلوة
الساكنة **قوله** وبعضه ما روينا من ابن عباس رضي الله عنه الى آخر الحديث **اول**
انما يفرضه لو ثبت عند الآيات **قوله** فان قيل على غير فرضه بالصلوة بقوله
للمسبحة اه **اول** الظاهر ان قوله للمسبحة هنا في مكان قوله بنية الآيات فيما بعد
قوله فقلت ذلك دليل للمفسر عليه ومناه ان اجماع موجود **اول** في التلويح
على المفسر عليه بل ايداه العلة المشتركة **قوله** والقاعدة الاولى فرض في حقه
نقل في حق الامام **اول** على المراد كالتلويح في كون تركها غير مندرج وانما في واجبه
قوله وذلك ايضا **قوله** معطوف اليه قوله وهو بغير **قوله** وكذلك القراءة
في الاخرين اه **اول** القراءة في الاخرين فرض في حقه لانها نقل في بعض النسخ
بخلاف الامام فانه لا يفرض صلوة بترك القراءة في الاخرين **قوله** وانما الوعد
المستعمل صلوة بعد الاقذار وجب قضاءها اربعا **اول** بخلاف المسافر القليل
بالمقيم كما يجب **قوله** فبان النظر الى كونه مقعدا كانت بدية **قوله** عبر من احرام
بالبدعة هنا لتوهم امره بالنسبة اليه ترك الفرض فانه مجتهد فيه بخلاف
ترك فرض القراءة **قوله** فان الظاهر على **قوله** فيه بحث **قوله** يصير مقبلا ونسيم
صلوة لما ذكر من قبل **قوله** ذكره في هذا الباب قبل وبقين تخيلا وهو قوله وقالا
بنية الآيات في الحفارة اذا لا يصح اذا اصاب ثلثة ايام بنية السفر فاما

اليه
الصلوة
الصلوة
الصلوة

المقدر الشهيد والوصية تقول انه شرط الاعداد والاعداد ان يكون في الصلاة
 والصلوة لا يتم الا بتمام الركعة **اول** الظاهر ان يقال والشروع لا يتم الا
 بالتعقيب بالسجدة انتهى **قال** المصنف في المحرر والفرق **اول** الظاهر ان المراد
 عن المولى والتزويج **قوله** وجهه ان الخطبة تنافي الصلوة **الحج** **قوله** تنافي في
 كيف يكون شرطه الا ان يكون المراد بالشرط ما يقع العذر **قوله** على ما مر من
 بعض قولهم لا يتم تخلوه واذا تخلوه يقع زف لانه لو لم يقع فضا كان فاضا
 ولم يقع اخرجه حرجا وذلك خلف باطل **اول** وفي الملازمة نوعان **قوله** لانه
 جمعه من وجه الى قوله ظهر من وجه لغوات بعض الشرايط وهو اجماعه **الحج** **قوله**
 فان قيل لغوات اجماعه يتحقق فيما اذا ذكر اكثر الركعة ان فيه لا يخلو الركعة
 لثلاثة صلوة ولا كذلك مادونه لم يشترط في سبيلة التفرد وان اجماعه
 الى تمام الركعة في وجه الفرق وابوجه ايضا شرط دواها الى تمامها هناك وهذا
 لم يشترط فلا بد من الفرق **قوله** وقوله في الاخيرين لا يخلو الركعة **اول** يتبع فيها
 بالنظر الى احتمال كون الاولين جمعة **قوله** فان قيل قد استدلت بها في اول البحث
 بالحدوث الى قوله قلت لا ينافي ذلك **قوله** آه **اول** فيه بحث فان المودعي مع
 في محل النزاع ليس صلوة لانه مادونه الركعة فلا يتقدم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا
 خلا تبا ولا وما فاتكم لظهور ان المراد وما فاتكم من تلك الصلوة التي صلتم
 مع الامام فليبا على **قوله** وعلى قدر نبوته فان قوله اذكر لكم صلواتكم قد سلموا **اول**
 لا يخفى عليك بعد هذا اننا وبل مع ان اجماعه مخرج بها في حديث ابن عمر في قوله
 الحديث الاول بجملة على ما سوي اجماعه اقرب **قال** المصنف واذا انزل قبل ان تكبر
اول وظاهر قوله حتى يخرج من خطبة يدعي على ان لا يكون فيه ما في بعض قوله
 وهذا الحد الذي في رحمه الله بحت فتأمل **باب** العذر **قوله** اجب
 بان المنافع لا يكون مأكولة **قوله** **قال** المصنف **قال** المصنف **قال** المصنف
 لو كانت في سنة فلكيف بالمال باذن المولى لا يكون لانه لا ملكه مادونه كذا في مسوط

قوله وانما في قوله صلى الله عليه وسلم ان بعض ان المراد بالمال
 لهم ان يقولوا بغيرها وهما الصلوة حصصه مسكاه

يتبع الاسلام **قال** المصنف والاول **الحج** **قوله** قوله في رواية اجماع ولا يترك واحد
 منها يتركها للوجوب **قوله** وغلب لفظ العذر **قوله** اي على لفظ اجماعه **قوله** وكان
 ذلك ما خيرا لما عذر سماوية **قوله** اي انما خيرا الى العذر **قوله** ولما في الخطبة بعد
 الصلوة **قوله** بعض لو كان قد تم الخطبة **قوله** فان قيل اي تامة تمام صلوة الضحى **اول**
 الكلام في القضاء وما ذكره ليس بقضاء كما لا يخفى **قوله** في تكبير التشرع
قوله فليذكره ابراهيم وم **قال** لانه لا الله الا الله والله اكبر **قوله** انما ذكره في ذكره ان يكون
 انما ذكره من اخليل عليه السلام بعض تكبير التشرع والمطلم يكن ذلك **قوله** وقوله
 وهو عقيب الصلوات المحروقات على الخصالين يشير الى انه اذا كان في واجبا
قوله يعني يصير ركعة على **قوله** فان قيل هذه التكبيرات شرعت بعد المكتوبات آه
قوله ولا بد من حنفية رحمه الله ان يمنع كونه بعد المكتوبات مطلقا بل المكتوبات
 المحذورات بشرائط مخصوصة **قوله** فلا بالنقض **الحج** **قوله** اراد من النص فعل النبي وم
قوله قال يعقوب صلبت بهم المغرب فشهدت ان اكبر تكبيراته حنفية الى قوله صلى
 في ذكر هذه احكامه فتاوى منها بيان منزلة هذا في سادة حيث قد تم وانتهى به
 ومنها بيان حشمة اساده في عليه فانه لما علم ان المحدثين اساده سوي عما لا
 سواه المروءة عنه عادة وهو التكبير **قال** **قال** ابن الاحكام انما يسميه ابو يوسف
 بعد صلوة المغرب فان العادة انما هو شيان التكبير الاول وهو الكاين عقيب
 خبر عرفة فانما بعد ذلك في ثلث اوقات تكبر فيها الى الرابع فلم يكن العادة شيان
 لعدم عدلها وانتهى **باب** صلوة الكسوف **قوله** لان صلوة العيد **قوله**
 ولان صلوة العيد كثيرة الوقوع **قوله** واجبة في الاصح **قوله** صلوة الكسوف
 سنة على من ذهب العانة على ما يجي **قوله** وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاها **قوله** في بحث **قوله** ان النبي وم صلى صلوة الكسوف ركعتين
 باربع ركعات **قوله** اي ركعات **قوله** ان النبي وم صلى في كسوف الشمس ركعتين
قوله ان الركعة في عرف اهل الشرح الافعال المخصوصة التي قيام واحد

قوله والاول **الحج** **قوله** قوله في رواية اجماع ولا يترك واحد
 منها يتركها للوجوب **قوله** وغلب لفظ العذر **قوله** اي على لفظ اجماعه **قوله** وكان
 ذلك ما خيرا لما عذر سماوية **قوله** اي انما خيرا الى العذر **قوله** ولما في الخطبة بعد
 الصلوة **قوله** بعض لو كان قد تم الخطبة **قوله** فان قيل اي تامة تمام صلوة الضحى **اول**
 الكلام في القضاء وما ذكره ليس بقضاء كما لا يخفى **قوله** في تكبير التشرع
قوله فليذكره ابراهيم وم **قال** لانه لا الله الا الله والله اكبر **قوله** انما ذكره في ذكره ان يكون
 انما ذكره من اخليل عليه السلام بعض تكبير التشرع والمطلم يكن ذلك **قوله** وقوله
 وهو عقيب الصلوات المحروقات على الخصالين يشير الى انه اذا كان في واجبا
قوله يعني يصير ركعة على **قوله** فان قيل هذه التكبيرات شرعت بعد المكتوبات آه
قوله ولا بد من حنفية رحمه الله ان يمنع كونه بعد المكتوبات مطلقا بل المكتوبات
 المحذورات بشرائط مخصوصة **قوله** فلا بالنقض **الحج** **قوله** اراد من النص فعل النبي وم
قوله قال يعقوب صلبت بهم المغرب فشهدت ان اكبر تكبيراته حنفية الى قوله صلى
 في ذكر هذه احكامه فتاوى منها بيان منزلة هذا في سادة حيث قد تم وانتهى به
 ومنها بيان حشمة اساده في عليه فانه لما علم ان المحدثين اساده سوي عما لا
 سواه المروءة عنه عادة وهو التكبير **قال** **قال** ابن الاحكام انما يسميه ابو يوسف
 بعد صلوة المغرب فان العادة انما هو شيان التكبير الاول وهو الكاين عقيب
 خبر عرفة فانما بعد ذلك في ثلث اوقات تكبر فيها الى الرابع فلم يكن العادة شيان
 لعدم عدلها وانتهى **باب** صلوة الكسوف **قوله** لان صلوة العيد **قوله**
 ولان صلوة العيد كثيرة الوقوع **قوله** واجبة في الاصح **قوله** صلوة الكسوف
 سنة على من ذهب العانة على ما يجي **قوله** وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاها **قوله** في بحث **قوله** ان النبي وم صلى صلوة الكسوف ركعتين
 باربع ركعات **قوله** اي ركعات **قوله** ان النبي وم صلى في كسوف الشمس ركعتين
قوله ان الركعة في عرف اهل الشرح الافعال المخصوصة التي قيام واحد

وقراءة واحدة وركوع واحد وسجدتان لا غير قوله واحال الكسوف على انما حال
اولهم قوله تقدم ان ابن عباس كان متبنا قوله والعامة ذهبت الركعة سنة
لانها ليست من شعائر الاسلام فانها يوجد بعارض قوله ما المانع في خلق ما هو
من الشعار بعارض تأمل وقوله بعارض يعني عارض الكسوف قوله وانما لم ينقل
انه قوله كيف لم ينقل وقد اخرج السنة عنها قوله وان صح فتاوى علماء على انه
عليه وسلم فخطب لانه الناس كانوا يقولون انها كسفت لموت ابراهيم فارادوا ان يرد
عليهم قوله لا شرعية الخطبة باب الاستسقاء قوله وماروا بيني وبين الله
فالي عنه بدل على انه لا يتوكل فيه قوله بل هو ساكت عنه قوله ومن انما في ان النبي
عليه السلام يكون زان يكون علم بالوجه آه قوله فيه حيث فان الاصل في الفعل لم
ان يكون شرعا ما لم يثبت دليل اخصوس قوله فان قيل قد روي بان القوم
تسبوا ابراهيم آه قوله بينكم بين العلم متعينة قوله اوجب بان ظهرهم هذا
كقوله تعالى اخذ قوله انه ثبت فيه دليل اخصوس على ما بين في الاصول باب
عقوبة الخوف قوله قال بعض الشارحين هذا في غاية العجز قوله القائل هو الاتفاقي قوله
واجواب انه حجة على ابي يوسف من حيث الدلالة آه قوله لا يوجب ان يمنع
كون الخياط الخوف فقط لم لا يجوز ان يكون هو دليل على عقوبة العقوبة فلهذا صلى الله
عليه وسلم كما هو الظاهر من التعليق باب اجابة قوله اي باب جملوا بغير
وذكر غير الاستطاعة وقوله فيجب آه قوله لا يكون المراد بالنسبة الى الله فيجب
المنظر في صفة واذا ارادوا غسله قال المص غير ان اخرج الا من
استغذر فيمن كان قوله لا لا بد من المصطفة والاستسقاء من الاخراج والاكوبة
عبدا لا مضمضة ولا استنشاقا قوله وانما الوضوء فلان اخرج ان كان قد ناء
في الموت ايضا حدث وهو لا يوجب الوضوء وكذا حدث قوله اولم يوجب
لم نضاهه فانما ان يكون مثل المعذور لا يتوضا مرة اخرى لهذا الحدث الغائم
وانما عدم الوضوء حدث اخر طاب دل ما ذكره عليه فان المعذور اذا احدث

كون

حدث اخر عليه الوضوء قوله وقال بعض الشارحين ترك المص آه قوله الاتفاقي هو
الاتفاقي قوله ورد بان قال بعد ذلك ويغسل راسه او يحميه بالخطم ويغسل
اخر ايسر بعد الوضوء قبل الغسل بالاجماع فكيف يكون ثانيا اخ قوله لا دلالة لكونه
على الترتيب قوله المص ثم ينشف ثوب قوله اي ينشف ثاؤه قال في المغرب
تنشف الآه هذه من ارض او قد يجره بخرقة او غيره من باب ضرب قال
المص والمسا جدا وفي قوله جمع مسجد يفتح اجيم وهو موضع السجود قال المص
بقوله قاسية رضي الله عنها فلام تنضون بكلمة قوله تنضون على وزنه تكون قال
ابو عبيد هو ما خوذ من نفوت الرجل اذا بددت ناصيته قوله قال في النهاية
قوله وفي الجملة كان تنظيها جواب اشكال اي لا ينكح على آه قوله لا بد من انما
كيف ينشأ الاشكال باجمي وتعلق ذلك هو الذي اشار اليه الشارح بقوله
ولم اجد له ربطا وكذلك قوله ولا يعتبر في جفته زوال اجزء آه لا ربط له
بكلام المص على تقديره فتا على قوله فكلد انه كلد زينة تنضن ابانه اجزء ان يفرق
بينهما قوله يستعبد ان كل زينة لا تنضنها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله
المص وقد استغنى الميت عنها قوله ولم اجد له ربطا بكلام المص اصلا وكفى
اقوله قوله ولان هذه الاشياء للزينة اي لزينته الميت وقد استغنى الميت
عنها اي عن الزينة فاستغنى عن هذه الاشياء فان قيل لا ثم ان هذه الاشياء
للزينة فانها تفعل باجمي ايضا آه قوله الظاهر ان رواد المص في ان هذه
الاشياء اذا فعلت بالميت تكون الزينة لا مطلقا فانه لا يخطئ من قال
وقد لا يربط السند بالمنع ولا يتأيد به ثم قلت بل ان يمنع انها ما كانت
تفعل لا من حيث انها زينة بل انظر ههنا تفعل كما تم كون هذه الاشياء
في اجتم الزينة اي لا تمنع كونها في الميت لزمينة حتى يبذل السبي في وضع
فليتها قوله بعض ما كانت تفعل باجمي قوله لفظه ما في قوله ما كانت فاقية قوله
ويكون ان يقال انه متطيف بانه جزء وذلك في الميت غير مستوفى

في اركان **اول** فليعلم بذلك من اول الامر وليست **باب** في الصلوة
 على الميت **قوله** اما في ضيقه فلان الله تعالى امر بصلواتهم **قوله** اجتمع
 على تفسيره على ان المأثور به هو الدعاء والاستغفار للمصطفى **قوله** وقوله
 في الكتاب السلطان يجوز ان يراد به الامام الاعظم ان حضروا امام المصطفى
قوله بعض ما يشمل امام المصطفى امام المصطفى على الخصوص فلما قبلوا الجوار
 امام الاعظم ثم يعلم حكمه بالادلة ثم اقول في قوله ان حضرة **قوله** وآثاره
 محمولة على الموارث **قوله** لا بد لتقيد الاطلاق من دليل **قوله** لانه لا حاكم
 مع وجودهم **قوله** فكذلك لا يصح مع وجود الاكبر **قوله** واري ان في الخبر
 حيث اشار اليه بقوله والبداءة بالاشارة فان اليهود من الشاة ذلك
قوله نعم الا ان سنة الدعاء ليس اشارة اليهود والظاهر ان مراده بالاشارة
 احمد المذلول عليه بقوله محمد انه اذا حمد هو اشارة كما عرف **قوله** والبداءة
 بالاشارة والفتوة على النبي **قوله** سنة الدعاء الى قوله تعالى صلواته تعالى عليه
 وسلم اذ قد استجب لك **قوله** حكاية حال دلالتها على السنة المطلوبة
 غير ظاهرة **قوله** المعنى لانه بمنزلة المذكر **قوله** ينبغي ان ليس بمذكر
 حقيقة بل باعتبار المصروف الكبير دفعا للمخرج او حقيقة اذ كان المذكر
 يتبعها مع الامام **قوله** المعنى ولا يصح على ميت في سجد جماعة **قوله** وقوله
 في مسجده لقوله ميت ثم اختلف فيه وقبله لوصفي فيه كونه كونه
 محترم وقبل كونه تنزيه **قوله** وان كانت اجازة والامام وبعض القدماء
 خارج المسجد والباقي فيه لم يكره بالاشارة **قوله** المعنى صلى رسول الله **قوله** على
 جنازة سهيل بن عبيد الله في المسجد **قوله** المعنى ما للنبي **قوله** وقوله اذا
 كانت اجازة خارج المسجد لم يكره ان يصلي الناس عليها في المسجد ما يكره
قوله نعم اذا كان الامام في الخارج والاشارة الاضمار **قوله** لقوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم الولد يتبع من الابوين **قوله** لا يفتي **قوله** وهذا الاطلاق

في اركان
 في اركان
 في اركان
 في اركان

لفظ

لفظ اجماع الصغير **قوله** عدم التقيد بقوله اذا لم يكن هناك من يقرأ
 الكفار من قوله امره **قوله** في قول اجازة **قوله** لم يفتي
 هو لا جماعة **قوله** في قوله اجب ضرب من العدد دون العنق **قوله**
 العنق ضرب من سيرة الدابة والابل **قوله** علقوه اليه **قوله** اجب **قوله**
 في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 عن هذا البرد الكافي والاشارة والنسب في جواب سؤال ما انزل علي قال
 ولما ذكره الاجازة بانها عند القبر واتباع اجازة بها لان القبر اول منزل
 من منازل الآخرة ومحل الحن بخلاف البيت حيث لا يكون كبره فيه الاجازة ولا
 غسله بالآثار الحار انتهى ولا شك ان هذا يدفع ذلك البرد **باب**
 الشهيد **قوله** قبل هذا اذا علم قائله عينا **قوله** كذا انما انتهى وفي شرح الكافي
 ونجاشية **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 كالتنبي والصبي **قوله** قال ابن الامام ولو انصر على النبي كان اولى فالتدعيم
 في الفتوة على الصبي لا يوجب انتفاء وفيه بحث **قوله** في قوله لان ما وجب بجمانية
 سقط بالموت لانه خرج عن كونه مكلفا بالنسبة **قوله** في قوله **قوله**
 الاولياء خلفونه **باب** الفتوة في الكعبة **قوله** وفيه نظر لانه من الاسماء
 الاضافية وليس الاضافة بعقيدة بوجهة **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 ١ **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 مصدره زكي الذرع هو الزكاة **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 مصدره **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 اي انصباب ثلثي المملوك فانه هو السبب **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله**
 في الواجب انما لان بعض ما ذكره كنفيا ثمانية باخبار لا واحد **قوله**
 لكن قول المعنى والمراد بالوجوب الفرض لانه لا شبهة فيه كما في هذا التوضيح

في اركان
 في اركان
 في اركان
 في اركان

قوله اول ان استحال احد جانبا موضع ان قوله **اول** هذا لا يصلح ان يكون
سببا للعدول **قوله** وانما قال ملكا تاما احترازا عن مال الملك **قوله** الا فتر
عنه قد حصل باشتراط اخر **قوله** قال المصنف خلافا لثاني فانه يقول ان خراجه مالم
اول قال العلامة الكاكي اي وجوب ماله وفي المغرب لقراءة الزام بني لبس
عليه وفي الكافي في هذا القيد ترك الادب لانه الزكوة ليست بخبرة بل قول **قوله**
ومن الاواب من يخذل ما ينفق مفرما ذم الله تعالى قول الا وارجع انتهى الظ
انه اراد بالقراءة من المونة فانه في الايضاح والخلاف بيننا وبينه راجع اليه
الاصل وهو ان الواجب عند مؤنة يجب صفا للفقير بهذا النقل من الايضاح
في شرح الكاكي **قوله** المصنف ولما انها عبارة **قوله** اي ليست بخبرة والمردادها عبارة
تكميلية يدل على ذلك قوله تحقيقا لغيره الا بقاءه فلا بد من قوله الصبح وموسمه
متقنا على التذييل **قوله** وقد قال صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس احدهن
وغيرها عبادة بالانفاق فكذلك **قوله** القرآن في النظم لا يتحقق القرآن في
الحكم والاولي ان يقال واذا كان من الاسلام يكون عبادة بلا شبهة **قوله** ولا
اختيار **قوله** ولا اختيار **قوله** ولا اختيار **قوله** ولا اختيار **قوله** ولا اختيار
التكليف فلا بد من انفق بعبادته وموسمه فانه **قوله** فاجواب انه المونة لا
يحتاج اليه للعبادة كالنفقة والزكوة ليست سببا لبقاء المال **قوله** وكذا
النفقة ليست سببا لبقاء المال بل لبقاء الزوجة مثلا وكذا الزكوة لبقاء
الفقر **قوله** وعن ابن يوسف انه يعتبر اكثر اكل آة **قوله** انصف كالاكثر
في حق اخون منهم ذلك من سياق كلام المصنف **قوله** فانه لخاصة الدين ان
يا فله من غير رضا ولا قضاء **قوله** هذا اذا كان المال من جنس من الدين
واما اذا لم يكن من جنس فليس كذلك **قوله** او بالاداء والتجارة **قوله** انما
لا يكون بالاداء والتجارة يكون بالستوم ايضا فانما سبب ذكر الستوم **قوله**
وعليه هذا كسب العلم اليه قوله فان كان يحتاج اليها للتدريس ونحوه جاز صرف

الزكوة

الزكوة اليه وانما **قوله** لم يتبين ما قرره كونه مفيدا لا يخفى والاولي
ان يقال فاذا اهل كسب العلم اذا كانت له كتب تساوها لغيره
يحتاج اليها **قوله** وقوله لما قلنا بعض انها ليست بنسبة **قوله** فيه ان الظاهر
انه اشارة الى قوله لانها مشفوعة آة فلا بد وقوله ان قوله لانها غير مفيدة
لان الكلام اذا كان في الحوائج الاصلية لابد من التفتيد فلا وجه لغيره لانها
استعملت لثانيه كونه خلاف الظاهر ثم ان اعتراضه عليه فانه **قوله** شرع في
بيان الاموال التي لا يجب فيها **قوله** الشرع في ذلك كان قبل هذه المسئلة
بقوله وليس في دور السكفي ونياب البدن آة **قوله** وهذا في يوسف لا يسيق
لانه البعض غير متبين **قوله** قال العلامة الكاكي لان كل بعض على الواجب ثم انه كما
يحتاج الى اسقاط الواجب من المؤدي يحتاج الى اسقاط الواجب من ابياته فلهذا
الواجب من المؤدي جاز ان يرفع من ابياته فلا يقع عنها عدم الاولوية وجود
المزاجه مع عدم قطع المزاجه بخلاف ما لو اذني لكان فان المزاجه اندرست
هناك فبسط عنه الواجب ضرورة لوجود اصل النية وعدم المزاجه وانت
ضيق بان قوله عدم الاولوية قابل للنسخ **قوله** ولما كان ان يقول الباقى على الواجب
كله او لحقه آة **قوله** المراد ان الباقي يصلح ان يؤدي منه الواجب كله فلا يتحقق
البعض المصدرة للفقير لانه بعض الواجب الذي يخصه فلا يحكم بسقوطه فلهذا
باب صدقة السوايم **قوله** في الا **قوله** وهو خلاف القول
الزكوة فانما عليه ان الوصل يكون الواجب فيها بين الاربعين والستين
على ظاهر الرواية كما سيجي **قوله** وتدل في ذلك بان الشرع **قوله** انما هو
انها **قوله** وانما يكون بالثاني فلهذا **قوله** بعض من السديس والباري **قوله** يدل
انه لا يكون الا ضحية بها آة **قوله** فلا يتل الواجب او ينقطع بالتصرف الى الضحية
قوله في الغنم **قوله** وهو في كل ما بعد اجزاع آة **قوله** قوله هو راجع الى قوله
والثاني آة المذكور قبل سطر **قوله** واخرج عن كتاب الشيخ في ذلك **قوله** بعض

هذا هو الوجه في قوله
فانه لا يكون الا ضحية
بها آة لان الواجب
او ينقطع بالتصرف
الى الضحية

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

فقره

ما سبغها وحال عليها **قول** قال ابن الهمام سواء مسكوكه او لا وكذا
 المهر وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكوة ما لم يبلغ قيمته ثلثي مسكوك
 من احد جانبيه لان زكوة ما سبغ عليه التقوم والعرفان يقوم بالمسكوك وكذا ان
 التقوم احيا لا للذرية انتهى فالمراد بالذراهم حتى هو الذراهم الذي يتوزع
 الا شيئا لا للفضة المخرقة او يقدرا المضاف اليها دون وزن ما في درهم
 اجاب بقوله كثر زاعني التفتيش وهو غير موجود في كل الشرايع **قول** اي
 التفتيش الذي يوزع عينا **قوله** ولا يجرى رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم
 كما روي الله عنه عيان وجهه الى اليمن لانا قد من الكسور شيئا قبل معناه لانا قد
 من الشئ الذي يكون الماخوذ منه كسور **قول** ويجوز ان يكون من الكسور ما
 شيئا **قوله** فصار كسور ما يجب فيه **قول** فلو كان من قبيل ذكر الحال
 وارادة التحل فان الاموال محال للزكوة **قوله** فان قيل يجوز ان يكون المراد ما قبل
 الما بين بدليل انه قال عقب هذا في حديث معاذ بن ابي نعيم آه **قوله** يعني
 حال في حديث معاذ رضي الله عنه فاذا بلغ في الغلة التفتيشية **قوله** واجواب
 ان المراد به قبل الما بين وما بعده آه **قول** لا يخفى عليك ان ما ذكره ليس فيه دلالة
 على ما ادعاه فينفذ على المصنف ان كان ينبغي له ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
 ولا يأخذ بآزاد حتى يبلغ اربعين درهما فانه حكم وقوله لانا قد من الكسور
 يحتمل التحمل على ما قبل الما بين **قوله** فيجعل قوله اذا بلغ الورق الى اخواته
 بيان تفسير الحق **قول** فلا يكون انما التفتيش بل التفتيش كما في قوله
 تعالى فنادى ربهم فقال **قوله** لان قبله ليس فيه آه **قول** انما ذلك بتعليق صلى الله
 عليه وسلم ليس فيما دون الاربعين صدقة عام تباول ما قبل الما بين وما بعده
 قيم المرام **قوله** وهذا حكم فلا يعارضه حديث آه **قول** اي الحكم في القوة
 لانه حكم حقيقة وكيف وهو يحتمل الشئ **قوله** فقلوا الاطعام به **قوله** في حال
 فانه كان لو فذ في زمنه صلى الله عليه وسلم زكوة من الفضة حتى سالتهم

قال ابن الهمام
 في الزكوة
 قال ابن الهمام
 في الزكوة
 قال ابن الهمام
 في الزكوة

ولم يكن هذا الوزن في ذلك زمان فعلق الحكم بهذا الوزن دون وزن الفضة
 وابنه تودي الى التفتيش ولا نسخ بعده صلى الله عليه وسلم **قال** المصنف وهو ان يرد
 على النصف **قول** تذكر الضمير الزاوي الى الفضة كونه في ما قبل من مع الفعل
نصف في الذهب **قوله** فتوقف معرفة كل منهما على الاخر وهو دور **قول**
 اي توقف ومعرفة كل من المتقال والذراهم **قوله** ولا خلاف بينهما **قول** اي لا
 في الفضة بين المسلمين **نصف** في الخروض **قوله** المصنف كانه ما كانت اذ بلغ
 قيمتها نصفها من الورق او الذهب **قول** اي الذهب المسكوك فالاولى ان يقال
 او الذباير وقوله ما في قوله ما كان موصولة او مصدرية **قوله** كاستواء آه **قوله**
 اي التوازي التي للتجارة والافان التي سميت للذرة والنسل لم يمت من الباب
قوله كذا في النهاية **قوله** ويوافق النهاية ما في الخلاصة حيث قال ان شاء الله
 بالذهب وان شاء بالفضة وعن ابي جريح رحمه الله انه يقوم بما هو النفع للفقراء
 ارجو يوسف يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم النصاب باثباته فتم فلو كان يتم
 باحدهما دون الآخر فتم بما يصير به نصا بانتهى **قال** المصنف وتفسيره لا يقع
 ان يقع بها ما يبلغ نصا **قول** لا خلاف في تعيين النفع بهذا المعنى على ما
 يفيد لفظ النهاية والخلاصة في كلام المصنف والتفصيل في شرح ابن الهمام
نصف فحين يميز على ما شره **قوله** الحق بهذا الباب بكتاب الزكوة انما
 للمبسط وشرحه الجامع الصغير لما سببه وفي ان العشر الماخوذ من المسلم
 الماز على ما شره الزكوة بعينها **قوله** الماخوذ هو ربع العشر لا العشر
 ان ان يقال اطلق العشر واراد به ربعا مجازا من باب ذكر الكل وارادة جزءه او يقال
 العشر صار على ما يأخذ به المشرى كان الماخوذ عشرين النوايا او ربع
 او نصفه وسج من الشارح مثل هذا الكلام في شرح قول المصنف ونحوه في وجوب
 الارض من باب زكوة الذروع والثمار فلما حجة الى ان يقال ان العشر فقيمة الشئ
 باعتبار بعض احواله كما لا يخفى **قوله** اي من الاسول الباطنة الحق **قوله** في بحث

الا يري الى قول المص وكذا الجواب في صدقة التواضع **قوله** وان لم يتر صاحب
 المال عليه **اقول** ممنوع فان العاشر من نصيب الامام على الطريق انما يكون له
 ولاية على ما لم يترقيا على **قوله** ولم يكن في يده مال **اقول** الواو الحال **قوله** لم يترقيا
اقول يترقيا ولكن لا يترقيا لاولي ان يقال لم يترقيا او مال على دين **اقول**
 معطوف على قوله وقال اصعبه هذا شعر **قوله** قبل في كلام المعنى **قوله** انما
 هو الاتاني **قال** المص وكذا الجواب في صدقة التواضع في ثلاثة فصول **اقول**
 هي المسابقة على قوله او غيرها **قوله** بين ان تضعيف النبي انما يتحقق اذا كان
 المضعف على اوصاف المضعف عليه **آه** **اقول** فيه ان المضعف عليه كان وسعي
 المضعف لذلك فالظاهر انه وظيفه ابتدائية وليس تضعيف والتقدير لقوله
 لهم ما لنا احدثت فليما على **قوله** ثم احرى من الذي بمنزلة النبي من المسلم **آه**
اقول الاظهر ان يقول ثم احرى في احوال الجماعة من الذي فان الذي بدو تحت
 الزمة كان كواحد من المسلمين له مالهم وعليه ما عليهم بخلاف احرى فكان النطق
 في ماله اقوى وما ذكره اشارة من باب الولاية ليس مما نحن بصدده في شيء
قوله انه اخذ ما يجلبه اقدارهم ان يكون اخذنا ايضا ظلي الا يري ان النقص
 بماله قبل النفس ظلي النفس بالنفس مع انه حق وكذا اسباب الاجابة الشريفة
اقول لمان تقول الاخذ منهم معلول للحاجة **قوله** لم لا يجوز ان يكون فيما يؤخذ
 من احرى في معنى الجماعة والحاجة ايضا كما في ظاهره من العشر ثلثه لو كانت
 نفس لا احد معلول للحاجة فكان ينبغي ان يؤخذ منهم وان ياخذوا ما وجوبه ظاهر
قال المص وجه الفرق على الظاهر ان الغنية في ذوات القيم لها حكم العاني **اقول** قال
 ابن الامام استشكل على الاول بانه الشفعة من قوله اذا اشترى ذمي دارا
 بغير او غنري وشفعها مسلم غنري ذمي ضمن غنية وثانها لو اخذ ذمي غنية
 غنري من ذمي ونقص بها دنيا مسلم عليه طاب للمسلم ذلك **آه** في الاخير
 بان اختلاف التسبب كالخلاف العاني شرعا وملك المسلم بسبب اخوه وبو بفضه

اخذها بغيره والخير تأنيها لوالفهم صح

من الذين تعلموا عليه بان النسخ لسقوط المال في العاني وذلك بالنسبة اليه
 لا اليهم فيحقق المنع بالنسبة اليه عند القبض واجادة لاخذ دونهما
 اليهم لانه غاية ان يكونا كدفع عنها وبوتبعيد وانما هو كسبب اخير
 وآلانفاجع بالشرع في استهلاكه انتهى وفيه بحث لان المسلم ممنوع من
 تملك اخير من وفي الذبح ذلك فلا بد من فهم كلام آخر كما في الغنية قال العلامة
 الكاكي وفي الكافي اقيمت الغنية مقام العاني في حق العبد وبالشفعة
 لا ضابط ولم تقم مقامها في حق الشريك لا شفعة في فقهنا بغيره دون
 اخير من ولان نقول لو لم ياخذ الشفع بغيره سيطر حقه اصلنا في الضرورة
 لم يوط الغنية حكم العاني وموضع الضرورة مستثناة من قواعد الشرع انتهى
باب في الحادون والركان **قوله** ما يؤخذ من المعدن والركان ليس
 بركوة عندنا بل يعرف مصرف الغنية فهو نصف المتخمس كتاب السير ويجوز ان يقال
 ان كان كونه زكوة مقصودا بالنقل على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اورد
 هنا هذه العلامة **قوله** والمال المستخرج من الارض **آه** **اقول** الاولي ان يقال
 الكاكي في الاخر **قوله** يوم خلقت الارض **آه** **اقول** خلقت يوم خلقت الارض
 غير معلوم فالاولي ترك هذه الزيادة **قوله** وعلى كل واحد منهما بانفاده **اقول**
 قوله وعلى كل واحد منهما معطوف على قوله علمهما في قوله وعلى هذا جاز الظاهر
 عليه **آه** **قوله** احدهما ان هذا الباب يشتمل على بيان الحادون الى قوله والى
قوله الوجه الاول لانهم وجهان دون فهم الثاني **قوله** واجب بان الشفعة
 يجوز **آه** **اقول** كيف يقول اشارة اذا اورد النقص على قول المص ولان
 اخيرة لا يخالف اجملة **قوله** والتسك به اولى وذلك لانه استدلال بالعام **آه**
اقول ليس في كلامه ما يدفع اولوية الاستدلال بالمتصرف دون النقص
 ثم **اقول** اذا قبل العام بانها في زيادة ما زاد ذلك اخص وقد صرح اشارة
قوله الباب انه اذا اراد ان يتركه كان من معدن المعدن والكنز يلزم التكرار في تحقيق

ما يؤخذ من المعدن والركان ليس بركوة عندنا بل يعرف مصرف الغنية فهو نصف المتخمس كتاب السير ويجوز ان يقال ان كان كونه زكوة مقصودا بالنقل على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اورد هنا هذه العلامة

ان كان في الحديث بالعدل ولا يمكن به الاستدلال للكنزة فليست ثم اقول وخرج
 ايضا بانه عطف الزكاة على المدفون وذلك يدل على ان المراد به المدفون **قوله**
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا خمس في الجهر معلوم انه لم يرد به ما كان للتجارة **قوله**
 فيه انه اذا كان للتجارة لا يؤخذ منه الخمس بل ربع العشر كما في سائر اموال
 التجارة والظاهر ان قوله لم يرد به ما كان مضمنا من الكفاية قسم لو كان المقطوع
 لا يكون في الجهر كما وقع في بعض الشروح لكان هذا الكلام في محزنة **قوله**
 واستدل على الجهر بالغير لانه مخرج من الجهر **قوله** الضمير في قوله لانه
 راجع الى الجهر **قوله** وقوله عن عمر جواب عن الاستدلال بجوابه **قوله** اجاز في
 قوله بجوابه متعلق بالاستدلال في قوله جواب عن الاستدلال والضمير في قوله
 بجوابه راجع الى عمر رضي الله عنه **قوله** ورواه الى قوله وانما قلنا ذلك **قوله**
 قوله ذلك اشارة الى قوله ورواه آه **باب** زكاة الزروع والتجارة
قوله قال ابو حنيفة رحمه الله في كل ما ينبت الارض الى قوله العشر اقول
 قوله في كل ما ينبت الارض ضمير مذكوم وقوله العشر مبتدأ مؤخر **قوله**
 وهذا لا يشترط اكل لانه آه **قوله** الضمير في قوله لانه راجع الى اكل **قوله**
 كما يقول اخراج من المكنة عند التقطيل الى اخراج عند اخروجه **قوله** قوله عند
 التقطيل ناظر الى المكنة وقوله عند اخروجه ناظر الى اخراج **قوله** اقول في هذا
 يجب فيها اخراج **قوله** فيه بحث لان اخراج يكون في وجوبه انما التقطيل
 ولا يلزم حقيقة انما بخلاف العشر فلا يناس على اخراجه في تمامه ولو
 انه تجوز عن المكنة الى اخراجه عند اخروجه فيعتبر انما حقيقة في تمامه **قوله**
 عليه صاحب المذهب في التمهيد عن ثعلب وخالد بن زيد **قوله**
 وانما هو ان يقال عن التمهيد ويمكن ان يتدرج في ما يقع فيقيم الكلام **قوله**
 في شئ اخوجه الارض محافيه الواجب **قوله** والا ولي ان يقال من الواجب
 في لا يخفى **قوله** العشر في **قوله** ونسبة العشر الى العشر من نسبة الناحية

في قوله العشر من نسبة الناحية
 في قوله العشر من نسبة الناحية

الى العام كما في اطلاق الذي على نفس المكنة **قوله** عشر كان او نصفه
قوله المستمرة قوله كان راجع الى الواجب في قوله محافيه الواجب **قوله**
قوله وبما ان اخراجه فيها نسبه استواء الى قوله وهذا اكل من خواص هذا
 الشرح **قوله** فيه بحث لانه اذا لم يرتفع المؤنة يكون الواجب فغير من
 ايضا فانها نصف العشر والا ولي ان يعتبر ما ذكره من المؤنة فيها نسبه
 استواء **قوله** قل كان في حق الكلام الى قوله واجوب آه **قوله** انما في جواب
 النهاية ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان يقال يجوز ان يكون ذلك من قبل الاكتمال
 بذكر العشر من نصفه ولم يظهر **قوله** واجوب لا يرد الى قوله والا ولي
 نسبت كذلك **قوله** فيه ان الارض العشرية سقطت عشرها باقتطاعها
 دارا وكذا اخر اجتهاد على ما مضى **قوله** وانما قيد بقوله وقبضها آه **قوله** فيه
 اذا دلالة في ذلك التقيد على ما ذكره الا يرد انما باقتطاعها منه مسلم بعد قبضه
 بالنسبة او بقرينة **قوله** ما يكون في الارض العشرية **قوله** قوله ما يكون ضمير
 كان في قوله فلو كان ما في العشر **باب** ما يجوز دفع الضريبة اليه
 وما لا يجوز **قوله** فلو كان ما في العشر من الآبار والعيون ما يكون في الارض
 لم يقدح فيها آه **قوله** ما يكون ضمير كان في قوله فلو كان وقوله لم يقدح جواب
 قوله فلو كان **قوله** فادوا الى ان يكرهوا انما خلفه او غير ذلك ان اخط
 في مرفقة عمر فقال هو انما آه **قوله** فيه هو انما خلفه اشارة الى **قوله**
 انما وجه الاول وهو ان يكون السكان اسوة حال من الغنم لقوله تعالى وسكننا
 وامنهم جدي لا اعتنا بالتمراب من اجوع والعمرى **قوله** لم لا يجوز ان لا يكون
 قوله ذا مستربة حقة كاشفة لسكان ما يكون قديله فليكن **قوله** لان العشرية
 تنقص السواة **قوله** الظاهر ان يقال لان العشرة آه **قوله** واجب
 بان المؤنة فلو لم يسلموه وكفارنا سقط سهم الكفار فقط آه **قوله** فيه
 عند الشئ فمن رحمه الله وفيه بحث ما سقط الكل الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

قوله لم يقدح جواب
 فلو كان

فان ستم على الاسلام والجواب ان كنت في في سلمى المولفة اربعة اقوال
 في قول يطون من الصدقات كما كان قوله **قوله** وانما قطعتهم اكفار فقط
اقول بعض هذا الثاني **قوله** وتأويله الى قوله لا يغلب طلب الصدقة الا اذا
 كان غاربا **اقول** انت خير بانه لا يغلب للصدقة في الغنى المهرج الى معنى
 هذا التأويل كلام **قوله** وهم اعدو شروا **اقول** مخالف لما سبق من
 فكانت الاسهم ثمانية وجواب ان ذلك ايضا قوله منه **قوله** لان الاضحية
 بحرف التام لا تخاف كونها موضوعة للتخليك **اقول** الاحتكام احد معانيه
 التام ذكره ابن ابي شام **قوله** تنفي من الحاجة **اقول** ممنوع في العالم
 والمولفة **قوله** وقوله لا يكون ان يدفع الزكاة الى ذوق الضمير في اعتبارهم
 راجع الى المسلمين بالاجماع **اقول** هذا يدل على النفي عن عدمهم وانه
 كان يؤذي الزكاة في زمة صلى الله عليه وسلم الى الكافر من المولفة فلو لم
 واجب بانه مشهور **اقول** ويجوز ان يجاب ايضا بان جلال المراد في الآية
 الفقراء المهودون فقرا المسلمين **قوله** وليس بشي لان المطلق ليس
 بعام **اقول** مع ان التاخير غير معلوم **قوله** ومنهم من يقول معناه **اقول**
 مراد خصيص قوم اهل الادب بانه قتال **قوله** والحسن بقوله تعالى اني اهلك
 الله **اقول** هذه الآية في سورة الممتحنة **قوله** وفيه نظر لانه لخصه ببيان التقدير
اقول بعض قوله كذا في قوله صدقة فواحد اهل الادب ان كلهما **قوله** ولا يدفع
 قبل **اقول** القابل هو الاكبر **قوله** انما بانه تامة معلوم **اقول** لم يوجب بانه
 مع المستأمنين اذ ليس في الادلة المتقدمة في هذا الباب ما يدل على
 ذلك ما خلا قوله تعالى ان الصدقات للفقراء وانتم جعلتم اسم للصدقة
 التخليك **قوله** فان الله تعالى سماها صدقة وحقبة الصدقة تملك المال من
 الفقير كما في الآية **قوله** ثم يحصل لهم الملك في العاقبة بدلالة التام **قوله**
 لا يدل لام العاقبة على التملك كما في قوله تعالى فانتقله آل زرعون لكونه لهم عذرا

قوله

وجوابا **قوله** وكذا في قول الشافعي لروا الموت وانما الخراب **قوله** حاله البقاء
 والعسار **قوله** اي حاله بقاء الحياة وعسار **قوله** وقوله ولا يدفع الى بني كاشم
اقول حال في النهاية يجوز النقل لها شي بالاجماع وكذا يجوز النقل لغيره كذا في
 نية وفي العاقبة انتهى **قوله** ومولاهم **قوله** عطف على بني كاشم والظاهر ان يكون
 معطوفا على قوله الى علي فليكون المراد من بني كاشم في قوله ولا يدفع الى بني
 كاشم الى المذكورين ومولاهم غلبوا عليهم فقوله وهو ال عني آه بان ذلك
 عطف على قوله بني كاشم فباياه اما واما قتال قال بن الاحام قوله ولاهم الى علي
 آه لما كان المراد من بني كاشم الذين لهم الحكم المذكور ليس كلهم بل المراد منهم
 فخرج ابواب بذلك حتى يجوز الدفع الى بنيه لان حرمة الصدقة بعني
 كاشم كرامة من الله لهم ولذرتهم حيث ونصروه صلى الله عليه وسلم في جاليتهم
 وفي اسلامهم وابواب كان حريصا على اذي النبي صلى الله عليه وسلم فلم
 يستحق بنوه انتهى **قوله** المص اما هؤلاء فلا انهم يستحبون الى كاشم من عبيد
 مناف **قوله** فيبحث فان اهل البيت منتسب الى كاشم ويحل له الصدقة **قوله**
 المص واما مولاهم فكلما روي ان مولاهم الله هم ماله لا يحل في الصدقة **قوله**
 لكانت مولانا **قوله** في دلالة على المطلوب كلام اذ حرمة مولاه صلى الله عليه
 وسلم ليس بشبهة حرمة مولاه غيره كما في الفتي والهاشمي فيقتصر على مورد
 ان ان يرد بغير الحكم مع الغير لنفس الكربة وغيره من بني كاشم فيكون من
 بنو طعان ويقلوا طعان **قوله** المص واذا دفع الزكاة الى رجل بظنة فقير
قوله الاولي ان يقول بغير **قوله** اي لان مطلق الصدقة ينصرف الى
 الغرضية **قوله** سيجي من المص الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا صدقة الا لظرف من ظرفي على عدم وجوب صدقة الغطر على العسر
 فلو مع ما ذكره الشافعي لم يستقم ذلك الاستدلال **قوله** المص ولان الوقف
 على هذه الاشياء مالا حراما دون القطع **قوله** يمكن القطع في اسم واسم

فان في الآية يجوز النقل لها شي بالاجماع
 وكذا يجوز النقل لغيره كذا في
 العقبى مستحقة

قال ابن الهيثم بخلاف ما جاء في كتابه من انما كان يوقف على حقيقة ما قاله في كتابه
قوله فتخرجني الى جهة ثم اعرض **قوله** اولم يخرج نفسي الى جهة ثم ياتي احاديث
قوله وانما انشدني على الغني فصح **قوله** في حيث الا ان ارادوا ان ينفذوا
ما جاءه وسبغوا الفضل في الآية قوله فخرج من قال معنى قوله انما انشدني
الغني هو السقاني وانما اعلم **باب** صدقة الفطر **قوله** مع الخطا
درصدنا **قوله** لانه ليس بفرض **قوله** ثم انتسخ بقوله صلى الله عليه وسلم
وسلم انما الصدقة ما كان على ظهر غني **قوله** وفيه بحث فان الشيخ لا
يثبت الا بتأخر تاريخ الذي يدعي انتسخ ولم يعلم ثم اقول لا يجوز
ان يراد بالصدقة الزكاة دفعا للتعارض وقد مر نظيره من اشارة **قوله**
وانما على التذنب لانه قال في آخره انما غلبكم فمركب الله وانما تغلبكم فبطلان
انفسنا اعطى **قوله** ليس فيه ما ينفي الوجوب مع انه صرح فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحديث **قوله** على ما عوف في الاصول **قوله** ينفذ في
مباحث الامر **قوله** قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
على الذكر والانثى بحديث **قوله** نقطة من في قوله فانما غلبكم فمركب الله
وسلم على الذكر والانثى ينفذ عن كما سيجي **قوله** لا طلاق في قوله عليه السلام
لا نفي في الصدقة **قوله** يجوز ان يقال على تسليم ثبوت الحديث المراد به
بالصدقة هي الزكاة المعروفة كما سبق من اشارة من ذلك للتعارض بين
وبين اطلاق الحديث **قوله** وكل الصدقة التي **قوله** حتى لا تستطاع
الفقر بعد الوجوب **قوله** اجيب بان الشرع في آية **قوله** جواب بغير
الذي بيننا **قوله** انما ان الملك موقوف **قوله** وهذا لا يكون جوابا عن ما
قاله زفر رحمه الله واجواب عنه ان يقال وكذا الولاية موقوفة بغير خروج
عن ما قاله زفر رحمه الله **قوله** في مقدار الواجب ووقته **قوله**
وقال صاحبنا اكثر الضعيفان **قوله** وجميع الضعيفان باعتبار كثرة افراد

الهاشمي

الهاشمي **قوله** الصوم **قوله** لان كلاهما عبادة بدنية **قوله**
قوله كون الصوم عبادة بدنية باعتبار انه تركه الافعال البدنية **قوله**
خطا لانه الوسيلة من المقصود **قوله** ارادوا المقصود بهما الزكاة بين
نظرتهما اليه كون الزكاة مقصودة فندم على الصوم نظر اليه كون وسيلة
للمقصود **قوله** المعنى الصوم قربان **قوله** اي الصوم المقصد به قربان
له بالتذنب **قوله** وتقرئها على وجهين هما **قوله** كيف
يعتبر التعريف اشارة الى ما مع ظهور شمول التعريف الذي ذكره في آخر
هذا الباب جميعها ولعل معنى ما ذكره صاحب النهاية ان معرفة مقارنته
الغنية كما ساك انما من اجزاء التعريف موقوفة على التقسيم فان
بعض الانقسام لا بد له من التثبيت وبعضها ليس كذلك على ما بين في قوله
قوله واريد به الفرض والواجب وفي ذلك المنذور المعروف على قوله
قوله وهو اجمع بين الحنفية والمجاز **قوله** المعنى لقوله تعالى ولو فوا
تذروهم **قوله** لم يقرض لاجتماع فيه فكانه لم يثبت عند ذلك
حكم وجوبه قال ابن الهيثم فان قيل لم كان المنذور واجبا مع ان ثبوته
بقوله تعالى ولو فوا تذروهم **قوله** اجيب بانه عام وحكمه اخص من ان
خص المنذور بالمعصية وبالمس من جنس واجب كعبادة المرفق
او كان كونه غير مقصود لنفسه بل لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صكوة
لم يلزم نصارت طهنة كالتاة المأونة فينفذ الوجوب وقد علم ان كونها
شروط لزوم النذور وانما كون المنذور من جنس واجب لا لغيره على هذا
نظاير كلمات الاصحاب فنقول صاحب الجمع تعالى لصاحب الطائفة
بغير صوم رمضان وصوم المنذور والكفارة على غير ما ينبغي على هذا
لكن الاظهر انه فرض لاجتماع عليهما لوزومها انتهى وفي اوائل كتاب التبر
من الخطا البراني وانما خيرة الفرق بين الفضة والواجب ظاهر نظر اليه

الاحكام في ان الصلوة المفردة لا يؤدى بعد صلوة العصر وتبقي العواطف
 بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا ان قوله لكن انما ظهر انه فرض على جميع علي
 نزل بها ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشارع كمن هو
 الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا قوله منقوض بالوتر فان سببه الوقت
 مع انه واجب فماتل وكذا صلوة العبد بن قوله وان كان من العبد يكون
 واجبا آه قوله الكفارات اسبابها فعل العبد وفرض كما نقضوا عليه كالتوابع
 وغيره لكن في الوفاة ان الصوم الكفارة واجب ثم اقول قد تقرر في الاصول ان
 الحكم هو انه سواء كان تكليفيا او وضعيا فهو اجاب على فعل العبد سببا
 لا العبد لا يري انه لا يصح التذرع باليس من جنس واجب ثم الفرق بين
 الفرقين والواجب على ما اجابوا عليه وهو ان ما كان ثبوته بدليل قطعي فهو
 الفرقين وما كان ثبوته بدليل ظني فهو الواجب بعد ما كان ثبوت التذرع
 بالقطعي يتبين فرضيته ويكفر جادة فليكن قوله وقد قيل في اجواب عنه
 ان العقل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار آه قوله في دلالة العقل على
 عدم دخول اصحاب الاعذار من المريض والمسافر والمجنون وانفسا بحث
 الظاهر قوله واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا آه قوله في بحث لان ذلك
 ليس من بيان النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الفرق
 من الصوم يباذ بمطلق النية آه فليكن قوله كذلك بعض الشروع
 قوله بعض غاية البيان قال المص ولانه يوم صوم الي قوله كالتفعل قوله
 هذا رد المختلف على المختلف اذ عليه مذاهب ان نفي لا يلزم ذلك في
 التفعل على ما في قوله ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم فانه
 النية آه قوله لا يظهر ما ذكر جواب عن مسك زوالا بلا حطة انطواء
 ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم التفاء على ما بين قوله بان يقول
 نوبت قوله القول ليس يلزم في النية لكن يجوز ان يراود ما تم القول

في قوله ان الصلوة المفردة لا يؤدى بعد صلوة العصر وتبقي العواطف
 بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا ان قوله لكن انما ظهر انه فرض على جميع علي
 نزل بها ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشارع كمن هو
 الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا قوله منقوض بالوتر فان سببه الوقت
 مع انه واجب فماتل وكذا صلوة العبد بن قوله وان كان من العبد يكون
 واجبا آه قوله الكفارات اسبابها فعل العبد وفرض كما نقضوا عليه كالتوابع
 وغيره لكن في الوفاة ان الصوم الكفارة واجب ثم اقول قد تقرر في الاصول ان
 الحكم هو انه سواء كان تكليفيا او وضعيا فهو اجاب على فعل العبد سببا
 لا العبد لا يري انه لا يصح التذرع باليس من جنس واجب ثم الفرق بين
 الفرقين والواجب على ما اجابوا عليه وهو ان ما كان ثبوته بدليل قطعي فهو
 الفرقين وما كان ثبوته بدليل ظني فهو الواجب بعد ما كان ثبوت التذرع
 بالقطعي يتبين فرضيته ويكفر جادة فليكن قوله وقد قيل في اجواب عنه
 ان العقل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار آه قوله في دلالة العقل على
 عدم دخول اصحاب الاعذار من المريض والمسافر والمجنون وانفسا بحث
 الظاهر قوله واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا آه قوله في بحث لان ذلك
 ليس من بيان النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الفرق
 من الصوم يباذ بمطلق النية آه فليكن قوله كذلك بعض الشروع
 قوله بعض غاية البيان قال المص ولانه يوم صوم الي قوله كالتفعل قوله
 هذا رد المختلف على المختلف اذ عليه مذاهب ان نفي لا يلزم ذلك في
 التفعل على ما في قوله ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم فانه
 النية آه قوله لا يظهر ما ذكر جواب عن مسك زوالا بلا حطة انطواء
 ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم التفاء على ما بين قوله بان يقول
 نوبت قوله القول ليس يلزم في النية لكن يجوز ان يراود ما تم القول

في قوله ان الصلوة المفردة لا يؤدى بعد صلوة العصر وتبقي العواطف
 بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا ان قوله لكن انما ظهر انه فرض على جميع علي
 نزل بها ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشارع كمن هو
 الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا قوله منقوض بالوتر فان سببه الوقت
 مع انه واجب فماتل وكذا صلوة العبد بن قوله وان كان من العبد يكون
 واجبا آه قوله الكفارات اسبابها فعل العبد وفرض كما نقضوا عليه كالتوابع
 وغيره لكن في الوفاة ان الصوم الكفارة واجب ثم اقول قد تقرر في الاصول ان
 الحكم هو انه سواء كان تكليفيا او وضعيا فهو اجاب على فعل العبد سببا
 لا العبد لا يري انه لا يصح التذرع باليس من جنس واجب ثم الفرق بين
 الفرقين والواجب على ما اجابوا عليه وهو ان ما كان ثبوته بدليل قطعي فهو
 الفرقين وما كان ثبوته بدليل ظني فهو الواجب بعد ما كان ثبوت التذرع
 بالقطعي يتبين فرضيته ويكفر جادة فليكن قوله وقد قيل في اجواب عنه
 ان العقل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار آه قوله في دلالة العقل على
 عدم دخول اصحاب الاعذار من المريض والمسافر والمجنون وانفسا بحث
 الظاهر قوله واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا آه قوله في بحث لان ذلك
 ليس من بيان النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الفرق
 من الصوم يباذ بمطلق النية آه فليكن قوله كذلك بعض الشروع
 قوله بعض غاية البيان قال المص ولانه يوم صوم الي قوله كالتفعل قوله
 هذا رد المختلف على المختلف اذ عليه مذاهب ان نفي لا يلزم ذلك في
 التفعل على ما في قوله ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم فانه
 النية آه قوله لا يظهر ما ذكر جواب عن مسك زوالا بلا حطة انطواء
 ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم التفاء على ما بين قوله بان يقول
 نوبت قوله القول ليس يلزم في النية لكن يجوز ان يراود ما تم القول

انفسه فماتل قوله لان كل فرد يباذ بالجموع اقول انت خبر بان
 المتبادر من ذلك الكلام في مثل هذا المقام ان يباذ كل فرد بالجموع ولكن
 يقول هو كذلك لا يري انه لو يباذ في فرد بعد ما صبح في يوم النعدين من واجب
 آخر يكون من نذره وهذا التذرع في تصحيح الاطلاق قوله واذا اوردت
 الصفة قوله لان عدم النية قوله بعدم الصوم ضرورة قوله فيه
 بحث فانه ليس بفصل منوع كما يجب قوله فلا صوم الا في رمضان قوله اي
 الا صوم رمضان على حذف المضاف قوله دفعا الحكم قوله في بحث
 فان ما ذكره من الصوم المشرع في الوقت من قبل تقديم النوع بما
 يخصه في شخص فلا يلزم الحكم قوله لان الحق قد يقال اسم جنس لا باسم غيره
 قوله صوم قال المص وينبغي للناس ان يلتزموا الامثال في اليوم التاسع
 والعشرين قوله قال ابن الهام فيه تساهل فان التزاع في الترخيب
 عليه التلخيص لان اليوم التاسع هو شنبه ثم لو راي في التاسع والعشرين
 بعد قال ابن الهام فيه تساهل في التزاع لان كونه في ليلة الاثنين بالان
 انتهى فيه بحث لانه يباذ بالانما من قبل الغروب كما هو الحادة قوله
 المص ولا يصح يوم الشك قوله قال الامام العلامة التوطين في شرح
 الكنتز وقوع الشك باحد امرين اما ان يقيم عليهم هلال رمضان او هلال
 شعبان فيقع الشك انه اول يوم من رمضان او آخر يوم من شعبان انتهى
 فيه بحث فانه اذا لم يقيم هلال رمضان فلا شك واذا غم هلال شعبان فنبه
 ليلة الاثنين منه فيحقق الشك في التلخيص الاخيرين فليكن قوله لانه
 معنى انتهى قوله جواب لقوله لا يقال لا يصح صيغة نفي آه قوله لان حقيقة
 المظنونة ان ثبت لا المظن قوله فيه تساهل وحقيقته الشك الذي لا يشروع فيه
 على ظن انه اذا لم يؤد الواجب والحال انه اذا بعد وجوبه يعني قوله
 وانما هما حكم مثبت وجوبه آه قوله وما شرع فيه على ظن انه لم يؤد

في قوله ان الصلوة المفردة لا يؤدى بعد صلوة العصر وتبقي العواطف
 بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا ان قوله لكن انما ظهر انه فرض على جميع علي
 نزل بها ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشارع كمن هو
 الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا قوله منقوض بالوتر فان سببه الوقت
 مع انه واجب فماتل وكذا صلوة العبد بن قوله وان كان من العبد يكون
 واجبا آه قوله الكفارات اسبابها فعل العبد وفرض كما نقضوا عليه كالتوابع
 وغيره لكن في الوفاة ان الصوم الكفارة واجب ثم اقول قد تقرر في الاصول ان
 الحكم هو انه سواء كان تكليفيا او وضعيا فهو اجاب على فعل العبد سببا
 لا العبد لا يري انه لا يصح التذرع باليس من جنس واجب ثم الفرق بين
 الفرقين والواجب على ما اجابوا عليه وهو ان ما كان ثبوته بدليل قطعي فهو
 الفرقين وما كان ثبوته بدليل ظني فهو الواجب بعد ما كان ثبوت التذرع
 بالقطعي يتبين فرضيته ويكفر جادة فليكن قوله وقد قيل في اجواب عنه
 ان العقل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار آه قوله في دلالة العقل على
 عدم دخول اصحاب الاعذار من المريض والمسافر والمجنون وانفسا بحث
 الظاهر قوله واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا آه قوله في بحث لان ذلك
 ليس من بيان النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الفرق
 من الصوم يباذ بمطلق النية آه فليكن قوله كذلك بعض الشروع
 قوله بعض غاية البيان قال المص ولانه يوم صوم الي قوله كالتفعل قوله
 هذا رد المختلف على المختلف اذ عليه مذاهب ان نفي لا يلزم ذلك في
 التفعل على ما في قوله ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم فانه
 النية آه قوله لا يظهر ما ذكر جواب عن مسك زوالا بلا حطة انطواء
 ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم التفاء على ما بين قوله بان يقول
 نوبت قوله القول ليس يلزم في النية لكن يجوز ان يراود ما تم القول

انفسه

واحال انه اذا **قوله** لا ملزما **قوله** اي على نفسه **قوله** لعدم استلزامه
 التثنية باهل الكتاب **قوله** فيه ما مل قوله قال في النهاية ان التثنية
 اكرامة لتساوي عموم بني هاشم **قوله** في حديث آخر **قوله** فيه بحث **قوله** المعنى
 المتقدم بصريح رمضان **قوله** قال ناج الشريعة في شرح الهادي لان
 المتقدم على الشيء بان شيء انما يكون من جنس ذلك الشيء فيكون المتقدم
 على رمضان كواحد بالقدم **قوله** الفصد والنية ولانه لا يمكن ان لا يكون في ذلك فان قلت
 ان في فائدة في تخصيص يوم او يومين والحكم ثابت فانزادة كذلك قلت
 يوم ويومان قليل وما زاد عليه كثير وانما القليل فهو كذا في كثير من الاحكام
 فيبقى هذا التوهم انتهى **قوله** انما يكون من جنس ذلك الشيء فتدفع قال الله
 تعالى فقد رباني ربي فيكم صدقة ولو سلم فان الصوم جنس واحد
 والفرعية وانقلبه ليست فصلا متوقفا على صرح به الشيخ الكليني
 في الدرر السنية بخلاف الصلوة **قوله** والدليل على ذلك ان ما قبل الشهر
 وقت المنطوق لا الصوم الشهر فلا يصح التقدم اليه المنطوق **قوله**
 فيه بحث ولم لا يكون الا حجة في صحة اطلاق التقدم **قوله**
 يجب بان يوم ويومان **قوله** ويجوز ان يجاب بان المتحصل هو التقدم يوم
 ويومان كما هو الواقع من الممارس بان يعلم حساب النجوم وغيرهم من علوم
 الفلكية وقد شاهدناه في اتباع الشيخ ابن الوفاء ببلدنا فسطحية
 كما لا والله تعالى **قوله** وفتح العامة باليوم الى وقت الزوال **قوله** في
 على ما وقع في المختصر وان كان ينبغي ان يقول الى نصف النهار ويجوز ان يكون
 الى اوجان الكتاب قرب وقت الزوال على حذف المعنى **قوله** المعنى ومن
 روي في ملال رمضان **قوله** قال في الغاية وفي البداية اذا روي الامام وحده
 ورذالا ما شهدته قال المحققون من مشايخنا لارواية في وجوب الصوم
 عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على التذباض طاعت قال

في التحفة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منع الوجوب ظاهر انتهى
 ونحن نقول والخيار عند المحقق الوجوب لقوله في دليل الشافعي وحكم الوجوب
 الصوم عليه ولم ينقض وقوله لان الوجوب عليه لا يقابل قوله وهل يقابلها او لا
 لم يذكره **قوله** وفيه بحث فانه يذكره عقب هذا الكلام باسقاط وجهه وينبغي
قوله لانها اذا كانت مستقيمة او جاء من خارج المحضر تقبل شهادته على ما ذكره
 اقول على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **قوله** ولما ان القاضي
 رزقها دية بدليل شرعي وهو نية العاط فانها يطلق القضاء برزقها كما
 في شهادة الفاسق وبها تنهك **قوله** الضمير في قوله فانها راجع الى الغيبة
 في قوله وهو نية العاط والضمير في قوله برزقها راجع الى الشهادة في قوله رزقها
 وقوله راجع الى الغيبة المذكورة **قوله** ولا يجب على المعذور وانما على **قوله** على
 على المعذور الحكم على جبانته فاعتبر في سببها كمال اجابته فيكون عفوته فانهم وانما
 كان سبق اقراره في المصنعة **قوله** فكان يوم الفطر في حق الناس كافة **قوله**
 يعني حكما **قوله** المعنى لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيتي **قوله** ولعل ان ظاهر
 الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم شهر منكم الشهر فليصمه **قوله** لان الوجوب عليه لا يقابل
قوله بعضه لا يلتزم بانته **قوله** ولما بقوله صلى الله عليه وسلم وفطرهم يوم يظرون
قوله فيه شيء **قوله** المعنى لان قول الفاسق في الذبانيات غير مقبول **قوله** انتم
 ليس بآدم اذ ليس في التعليل ما يدل على عدم اقرار قول المستور فقامل
قوله ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** فيه شيء **قوله** المعنى ولا فرق بين اهل
 المصر ومن ورد خارج المصر **قوله** قال في الكنتز ولا جعة باختلاف اطلاقه قال
 ان يلبس في شهره ولا شبهة ان يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم الى قوله كذا
 امرنا رسول الله ام انتهى ونحن نقول جاب قصة كريب انه لم يأت بلطف
 الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القضاء
 وتفصيله في شرح ابن الامام تراجع وقال ابن الامام وجه عدم اقراره لا خلا

في قوله لا ملزما
 اي على نفسه
 لعدم استلزامه
 التثنية باهل الكتاب
 قوله فيه ما مل قوله
 قال في النهاية ان التثنية
 اكرامة لتساوي عموم بني هاشم
 قوله في حديث آخر
 قوله فيه بحث
 قوله المعنى
 المتقدم بصريح رمضان
 قوله قال ناج الشريعة في شرح الهادي لان
 المتقدم على الشيء بان شيء انما يكون من جنس ذلك الشيء فيكون المتقدم
 على رمضان كواحد بالقدم
 قوله الفصد والنية ولانه لا يمكن ان لا يكون في ذلك فان قلت
 ان في فائدة في تخصيص يوم او يومين والحكم ثابت فانزادة كذلك قلت
 يوم ويومان قليل وما زاد عليه كثير وانما القليل فهو كذا في كثير من الاحكام
 فيبقى هذا التوهم انتهى
 قوله انما يكون من جنس ذلك الشيء فتدفع قال الله
 تعالى فقد رباني ربي فيكم صدقة ولو سلم فان الصوم جنس واحد
 والفرعية وانقلبه ليست فصلا متوقفا على صرح به الشيخ الكليني
 في الدرر السنية بخلاف الصلوة
 قوله والدليل على ذلك ان ما قبل الشهر
 وقت المنطوق لا الصوم الشهر فلا يصح التقدم اليه المنطوق
 قوله فيه بحث ولم لا يكون الا حجة في صحة اطلاق التقدم
 قوله يجب بان يوم ويومان
 قوله ويجوز ان يجاب بان المتحصل هو التقدم يوم
 ويومان كما هو الواقع من الممارس بان يعلم حساب النجوم وغيرهم من علوم
 الفلكية وقد شاهدناه في اتباع الشيخ ابن الوفاء ببلدنا فسطحية
 كما لا والله تعالى
 قوله وفتح العامة باليوم الى وقت الزوال
 قوله في على ما وقع في المختصر وان كان ينبغي ان يقول الى نصف النهار ويجوز ان يكون
 الى اوجان الكتاب قرب وقت الزوال على حذف المعنى
 قوله المعنى ومن روي في ملال رمضان
 قوله قال في الغاية وفي البداية اذا روي الامام وحده
 ورذالا ما شهدته قال المحققون من مشايخنا لارواية في وجوب الصوم
 عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على التذباض طاعت قال

يوم الخطاب في قوله صوموا مطلقا بطلان الرواية في قوله لروية وبردية
فوم يصدر في اسم الرواية فيصير في ما يتعلق من يوم احكام فيثبت الوجوب
بجفاف الزوال واضية فانه لم يثبت تعلق يوم الوجوب بمطلق سماء في خطا
بين الشارع وانه اعلم انتهى وفيه تماثل **باب ما يوجب القضاء**
والجواب بان في الكتاب دلالة على ان النسيان موقوف على قوله ربنا
لا تأخذنا ان نسينا آه **قوله** فيه بحث **قوله** ويحتمل قوله تعالى ثم اتوا الصياح
على حاله انتفاء الامام **قوله** فيه بحث **قوله** والنسيان ليس باختيار في ظنا
فيكون **قوله** فيه بحث **قوله** اختلف الشايع في مرجع هذا الخبر في قول محمد
تعال بعضهم آه **قوله** فيه بحث فانه ليس فيه بيان مفعول آمن كما لا يخفى
قال المص لا مكان الاتساع عنه اذا اواه خيمة او سقف **قوله** قال ابن الغزالي
في تعليقه نظر فيه فانه قد لا يكون عند خيمة ولا سقف ولو علكل با مكان
الا حذر منه بضم فنه لكان اظهر انتهى وفيه تماثل **قال** المص ولما ان
التعليق تابع لما سنان بمنزلة ربيعة **قوله** الاظهر ان يقول تابع لبيعة ولا
يظهر التعليق بكونه تابعا لاسنانه لانه لا يتبلغ اسنانه ليكون التعليق تابعا
لها وانما يتبلغ ربيعة **قوله** وقوله فان استغناء عما يشير اليه انه لو استغناء
نا سببا صومه لا يفسد صومه كما لو اكل ناسبا **قوله** وهذا الكلام يظهر
ضعف ما ذكره الا في ان ذكر العمد تأكيد لانه الاستغناء استغناء
من الشيء وهو المكلف فيه ولا يكون المكلف الا بالعمد انتهى **قال** المص
استندوا الى المصلحة الفانية **قوله** فان احكامهم مرابا وآرا العبادة في هذا اليوم
وامره لا يخفى من حكمة وصحة فاذا فوته في هذا اليوم تفضيته لتبدار ك
كان احكامه والمصلحة **قال** المص اقبالا بالاعتناء **قوله** الاولي ان يعتبر
بالذي يندرج بالاشبهات اذا الاختال مما يجب بالاضحية
سبق **قوله** فاجواب اننا نمنع آه **قوله** لم يأت باجواب من عدم صحة القضاء

فما قل **قوله** لان النبي صلعم ما الزم الكفارة الا في معاملة ما سبب عنه من الوضاح
قوله في احكام كلام حيث دل ما رواه من احاديث على خلافه **قال** المص ولو
افطرني اذنه انا و دخله لا يفسد صومه لان عدم المعنى والصورة **قوله** في
اجواب عن الحديث **قال** المص لما فيه من الترخيص بالفساد **قوله** ينبغي ان يكون
تعليل الكفارة **قال** المص وقد نذب النبي ر م الى الاكتمال يوم عاشوراء **قوله**
قال ابن العزلم يصح عن النبي ر م في يوم عاشوراء غير صومه وانما الترويض
لا ابتداء فانه الامام واظهر احقرن يوم عاشوراء وكونه احسن من غيره
عنه فكل فيه ابتداء جملة اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الجوب والاطمئنة
والاكتمال وتوذكرك وردوا احاديث موضوعه في الاكتمال والتوسعة
على اعيان فيه انتهى فيه ان حديث التوسعة رواه الثقات وقد قلده هذا
التمثيل فيما قاله ابن تيمية وقد ردوا عليه ما قاله ولا بن العراقي جوه خرج فيه
التوسعة من طرف **قال** المص والتميز به الا في **قوله** لان ذلك في التوسعة
فان المسنون فيها الاظهار على ما قرئ في معناه **فصل** ومن كان مريضاً **قال**
وفي هذه المسئلة السبب **قوله** اي سبب وجوب القضاء وهو انما ياتي
به لاسبب نفس الوجوب **قوله** اما مور بالانظار مع الكفارة الى قوله
لا يجتمعان **قوله** موقوف على حديث علي بن ابي طالب في اجواب **قال**
المص هو يعتبر بالشيخ **قوله** قال ابن الامام اي كلما من احكام والموضع
انتهى والاظهار رجاء الى محل النزاع **قوله** الولد لا وجوب عليه اصلا
الا بوي آه **قوله** يعني ان الولد لا يجب عليه الفدية ولا يخفى عليك ان عدم
الوجوب عليه اجملي مما ان يحتاج الى مثل هذا التعريف **قوله** لم يجب عليه ماله
ولم يضاعف **قوله** يعني ان الفدية لم يجب ولم يضاعف **قوله** كمن مات
وعليه الصوم **قوله** فيه نوع مصادرة فانه جاز في بطريق الاماني بالشيخ
الذي في كج **قوله** فان روي من الشيخين الى قوله والمصوم لا يجوز ان يفسد

فانما
مستند

قوله الشيخ الثاني على هذا التقدير ليس من مساوالات الامة الكريمة حتى يكون
استدلالا بالاعتقاد في ظاهر كلام الحكماء بقوله فلا يتناول الامة الكريمة
على النزاع **قوله** فبقي الشيخ الثاني على حاله **قوله** كيف يبقى الشيخ الثاني على
حاله وقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه ميثاقا عليه هذا التفسير قال المصنف
لان شرط الخلقة استمرار العجز **قوله** فان قوله تعالى لا يطيقونه محمول على الاستمرار
اذ لا يجب العجز على كل من لم يمسك **قوله** المصنف واذا انوي المسافر
الا فطار **قوله** اي في غير رمضان بدليل قوله وان كان في رمضان **قوله** وقوله
ثم عندنا كما كان بيان الجح لا اختلاف **قوله** فيه بحث **قوله** وبان معناه المصنف
المصطلح **قوله** معطوف على قوله بان المسئلة الاولى في قوله واجب
بان المسئلة الاولى في غير رمضان **قوله** لان السبب لو كان كلمة لوقع الضوم
في شوال **قوله** لان السبب يتقدم على المستتب **قوله** والمجنون الذي لم يستوف
جنونه الشهر قد شهد بعض الشهر فمفهوم كلمة **قوله** يلزم عليه طهره ان يجب عليه
الكل **قوله** الذي اسلم في بعض الشهر مفوم كلمة وكذا الصبي الذي بلغ في بعضه
فليتأمل **قوله** اجاب بان الالهية للوجوب بالذمة وهي كونه **قوله** **قوله**
الذمة صفة بها صار الانسان اهلا للحجاب والاحتجاب كما صرح به في آية
الحكموم به من المكوث في كلام الشارح شامحا كما لا يخفى **قوله** والحاصل
ان الوجوب في الذمة لا يتقدم **قوله** يخالف ظاهر ما تقدم انما من
قوله لوجب سقط **قوله** واليه اشار بقوله هذا اي لم يرد **قوله** فانما
في وجه الاشارة **قوله** ولو بان يكون مريض او مسافرا او منهكاً فصار
الاكل في رمضان **قوله** لا يستقيم خلافه في قوله هذا **قوله** **قوله**
المصنف ومن اصاب غيرنا وللصوم **قوله** قال في الكافي وان اصاب غيرنا و
للصوم ثم نوي قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه ومن اصاب يوسف انما يلزم
لان شروعه في الصوم متع فكلت جناية باللفظ ولها ان طاهر قوله صلى

الاصيام لم يلزم بغيره الصيام من الليل من الليل حتى كونه صائما بهذه البنية
في الحديث وان تركه لعل بطاهره يعني بشبهة في ذرر ما سقط بالشدائد
ومن وطئ جارية ابنة مع العلم بالحكمة لا يجد لها طهر قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبيك الله في نكاح ابويوسف عليه طاهر الرواية عنه ووجهه الى الفرق
بين مسئلة الكتاب وهذه المسئلة **قوله** لان الاستهلاك شرط في التقويت
اي قوله فلم يكن الا للتقويت **قوله** يخالف لقوله وتقويت المكان انما هو تقويت
ما في قوله لان الذي اخطا في المفضضة **قوله** يجوز ان يكون مراده كالمخلف
على مذبيكم **قوله** لان هذا الوقت معطى ولا يذو جبت الكفارة على
المخلف فيه عند **قوله** الضمير في قوله فيه راجع الى الوقت **قوله** المصنف
سقط او خطيا **قوله** فيه ان المخلف كان سبي عنده وجوابه ظاهر **قوله** في ذلك
على لزوم القضاء وعدم الاثم **قوله** ولكن قول المصنف لان اجابة فاصرة
يؤيد بوجوده فاعمل فانه لا يبعد ان يقال للمخلف هو جناية الا فطار الذي انشئت
المصنف هو جناية ترك التقويت كما سيحى نظيره في القتل اخطا من جناية
او يكون الكلام المصنف جناية على الشتر **قوله** واذا نكح في غروب الشمس
وجب **قوله** يعني في رواية **قوله** لانه كان متيقنا بالتهارشا كالليل والبعثان
لا يذول بالاشك **قوله** قوله متيقنا بالتهارشا اي اولا وقوله شاكا بالليل اي
ثانيا وقوله والبعثان لا يذول اي حكم البعثان **قوله** وهي التي تحقق بقيام الليل
انما في المحرمة في ذاته **قوله** الباء في قوله بقيام الدليل للسببية **قوله**
والفصل لا يفسد كذا الحجة **قوله** ثم قال الشيخ ابن الحسن على ابن العن
في كتابه التفتية على مشكلات الامة والى ما يكون بان الحجة لا يفسد بغيره
في الفصل ونحوه والاصح ان ذلك مثل الحجة **قوله** اجيب بانه صلى الله عليه وسلم
وهو صائم **قوله** انما يكون بافطار الحجة بقوله حديث ابن عباس رضي
منسوخ مستدلين باري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم

وهو محرم صائم فوجد ذلك ضعفاً شديداً في حقهم لقام وبالله
ابن عباس رضي الله عنه وهو راوي حديثنا كان يفتي في الحائض ما إذا
غابت الشمس فحجم بالليل عليه ما رواه أبو إسحق أجازها في فائدها على
أنه علم نسخ الحديث وتام التفصيل في معنى ابن قدامة فراجع قوله وإن بلغه
الحديث إلى قوله واعتده **قوله** الضمير في قوله واعتده راجع إلى الحديث
قوله وقيل أنه غشي إلى قوله فقال النبي هم افطر الحائض الحائض أي فطره أو
قوله فيه نظر **قوله** يجب الكفارة لا تنافي بينهما **قوله** جواب لما تقدم بآية
اسطر وهو قوله وإن عرف تأويله عرف تأويله يجب الكفارة
لا تنافي بينهما **قوله** فيما يوجب عليه نفسه **قوله** والتفصيل في غيرة جوابه لكل
قوله يتفصيله بارتكاب حائض في قوله جاز **قوله** وتقريرنا كآية **قوله** في
شرحه لا يصلح البرزوي **قوله** لأنه يقتضيه لعمري **قوله** لأنه موضوع له **قوله** قال الله
ولا يصبر تركها للذي نفس لئلا **قوله** الغرم على النبي عنه منتهى عنه فكيف
لا يكون تركها للذي **قوله** لأن ما شرع فيه لا يكون صلوة حتى يتم ركعة إلى
ولي يجب القضاء والقضاء بتركها **قوله** قال العلامة ابن القيم هذا يقتضيه
أنه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاءها وأجواب مطلق في الوجوب انتهى
فما على **باب** الاعتكاف **قوله** يجب بانه صائم سكر على من تركه **قوله**
فإن قيل يتحقق تعريف السنة به إذا ترك أحياناً ما قد ذنبه فليحتمل سكر
أنه ترك كان في حكم ترك إذا ترك كان تعليم أجاز وعدم الاعتكاف
بفقد تعليم أجاز يكون المراد مع الترك أحياناً حقيقة أو حكماً بلبس على
قوله واجب عن الأول بأن الاعتكاف **قوله** لو صح ما ذكره لكان الاعتكاف
عن شهوة البطن في الليل شرعاً لا اعتكاف كالمسك عن شهوة الفرج فيه
ولكان القدم شرطاً لصحة الإحرام بما ذكره أولاً لفت فيه بالنقص فاعلم
قوله وفي رواية الأصل وهو قول محمد أنه ساقط فيكون من غير صوم **قوله**

فيه بحث أولاً مانع من اعتبار شرط يكون أطول من مشروطه **قوله** في قوله
بها **قوله** أي من غير ضرورة **قوله** الله إلى أن قال وبكم وشراؤكم **قوله** في
كيف خص المعتكف من هذا الصوم **قوله** الله كونه بجانب ما يكون ما
قوله فائدة هذا الكلام هو لا علم بتناول الخبر للباحث أيضاً **قوله** ويجوز
أن يجاب أيضاً بأن مبني الكلام على أن ما كان مخطوياً أو **قوله** في أن الشبهة
ما حقه بالحققة في باب المحرمات وهو لا يفرق بين المخطوطة على التفسير
المذكور وغيره **قوله** فإن قيل لا اعتكاف فروع على الصوم **قوله** ولو كان
متنازع في الفرعية وكيف وهو شرط به والتشروط أصل ثم ما ذكره
لا يكون جواباً عن هذا التقرير **قوله** ولأن الاعتكاف معتبر بالصوم **قوله**
تأمل فإنه حرمت الاعتكاف بالنقص فلا وجه لاعتباره بالصوم **كتاب**
الحج **قوله** وفي التسمية زيارة البيت عليه وجه التظيم **قوله** في بحث
مبني كل زيارة البيت حائضاً قد يزار في غير شهر الحج ولا يستحق الزيادة
ثم ليس الحج بمجرد الزيارة فإن الوقوف بعرفة من أركانه **قوله** فلم يكن فدية
كوقت الصلوة **قوله** استنبطه بوقت الصلوة لا يلزم أن يكون من مبني
الوجه كما لا يخفى **قوله** قال الألباني روى سرياني **قوله** في أن سرياني هو
لا البعير **قوله** الله لأن النفقة حق مستحق للمرأة **قوله** في المرأة مثلاً
أن يقول مستحق **قوله** وإن لم يكن لها محرم **قوله** هذا على رأي من جعل محرم
شرط الوجوب وأما من جعله شرط الأداء فوجب ذلك ذكره الزيلعي **قوله**
الله **قوله** صلياً عليه وسلم لا يحسن امرأة إلا ومهما محرم **قوله** على
الاستثناء يفيد عدم جواز الحج لمن مع الزوجين إذا لم يكن محرم كما لا يخفى
وجوابه أنه يعلم جوازها معه بالذلة **قوله** فيجهز به من دفعها في السفر وهذا
المعنى معدوم في المحضر لا مكان الاستثناء **قوله** كيف يجزى من الاستثناء
في السفر والمفروض خروجها في رفقته فليقل **قوله** الله **قوله** وإن حق الزوج

لا يظهر في حق الفرائض آه **قوله** هذا الدليل في بطلان الوجوب
 الفور ولعل هذا الخلاف ينافي لا ابتدائي **فصل** في المواقيت **قوله**
 شرع في بيان اطلاق قوله لا يد لا طائل تحته **قوله** لانه قد عاوزه
 مباحين آه **قوله** ظاهر الحديث اطلاق النهي عن مجاوزة المباحات بغير اذن
 من غير تقدير يقصد مجاوزة مباحين وقصد دخول مكة كما لا يخفى **قوله** ولان
 وجوب الاحرام تنظيماً هذه البقعة الشريفة الى قوله وما رواه **قوله**
 في بحث **قوله** وما الى الشافعي الاحرام من المباحات افضل لان الاحرام
 عنده من الاداء **قوله** فينبغي ان لا يجوز التقديم عنده لانه يكون التقديم
 على الوقت فليست **قوله** **باب الاحرام** **قوله** وقوله الا انه استثنى من قوله
 افضل افضل **قوله** في بحث بل هو استثناء منقطع من قوله ما رواه **قوله**
 وهو من المصادر التي يجب حذف فعلها لوقوعه مثني **قوله** ان كان
 يجب حذف فعلها للبالغة والاندونما لا يجب حذف فعلها كقولك
 ضربت ضربتين وفي شرح الرضائي ليس وقومه شئ من الضوابط
 التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالثنية التكرار
 كقوله تعالى فارفع البصر كذا اي رفعاً كثيراً او كان غير التكرار
 نحو ضربت ضرباً اي ضربتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا
 والمثاله اضافة الى الفاعل او المفعول ثم قال العلامة الرضائي لا بيان
 النوع اهتراز من قوله تعالى مكرهم ومكرهم وسعى لاسيها انتهى كلام
 الرضائي في شرح الكافية **قوله** اذا اخذت صفة الاول **قوله** اي المفعول
 او ذو الفتح والمراد هو مع ما في خبره **قوله** وتقدمه الى ان احمد
 والنعمة لك **قوله** لعل استقامته بضمها التولية مع انه كذا اي التي كذا
 ان احمد آه او يكون مفعول الجية والمفعول الجيبك بان احمد والنعمة لك يعني
 الكلام في كونه صفة لا ولي اذ معناه للكلمة الاولى فينبغي ان يكون مراده

انه صفة لا ولي بكلمته بكلمته لا ولي بهي يا كذا كذا في اي **قوله** وتبين
 المراد به التعليل **قوله** فيكون مجازاً والعلاقة اللاحقة وعدم الاستقلال فان
 الصفة كما انها من جهة الى الموصوف كذلك تعليل بالصفة الى المفضل ولا
 يعرفه بل بهذا المعنى اقرب من غيره فليست **قوله** وتبين مراده انه صفة
 التولية بهي ان احمد لك **قوله** التولية مضاف الى ضمير الخطاب فكيف يكون
 التولية صفة للمعرفة **قوله** وهو اي ذكر التولية اجابة لدعوة اهل البيت الصلوة
 والسلام **قوله** ولك ان تقول كيف يجاب اهل البيت بميتيك اللهم آه فانه لا
 يجاب به غير الله تعالى واجواب ان المراد اجابة لدعوة الله تعالى
 الصلوة من لسانه اهل البيت عليه صلوات اهل البيت فليست **قوله** المصنوع
 كانت او عربية **قوله** انما ثبت كذا ان ذكر في معنى العبارة **قوله** المصنوع
 والفرق بينه وبين الصلوة على اصحابها **قوله** اي في مجموع ما ذكرناه في كل واحد
 فانما لا يحتاج الى الفرق في غير التولية بالعربية **قوله** المصنوع والنسوق
 المصنوع **قوله** في غير النسوق بالمعنى لا يكون النسوق جمع فسق كعلم
 وعلوم الا ان المناسب من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدر كذا **قوله**
قوله لان المنع للطيب لانه **قوله** فان قلت ما يقول المصنوع في غير محمد
 المنع بان لا يتعدى آه فان قوله لا تلون في لغة فليست **قوله** ان المنع
 من نهي التقدمة نهي ان يفرح التواجعة فانه اذا لم يتعد لونه لا يفرح راحته
 فليست **قوله** بل هي على بناء المفعول **قوله** في بحث **قوله** كان اسماً واجازاً
قوله كقولك قد مني بك علي فلان علي ما حقق في كتاب بلاغة **قوله**
 المصنوع واستدل ان استطاع **قوله** لان الامام يفرح بعد ترفع بلا فتاح
 والتكبير والتعليل سلمه وكيفيته ان يفرح به على التجر وتقبله ثم يمد
 التقبل لا يكون له صوت وهل يستحب التجرد على التجر عيب التقبل
 ابن عباس رضي الله عنهما كان يقبله يسي عليه كهيئة وقال رايت عمر رضي الله عنه

قوله في غير محمد
 المنع بان لا يتعدى
 آه فان قوله لا تلون
 في لغة فليست
 قوله ان المنع
 من نهي التقدمة
 نهي ان يفرح
 التواجعة فانه
 اذا لم يتعد
 لونه لا يفرح
 راحته فليست
 قوله بل هي
 على بناء
 المفعول
 قوله في بحث
 قوله كان
 اسماً واجازاً
 قوله كقولك
 قد مني بك
 علي فلان
 علي ما حقق
 في كتاب
 بلاغة
 قوله المصنوع
 واستدل ان
 استطاع
 قوله لان
 الامام يفرح
 بعد ترفع
 بلا فتاح
 والتكبير
 والتعليل
 سلمه وكيفيته
 ان يفرح به
 على التجر
 وتقبله
 ثم يمد
 التقبل
 لا يكون له
 صوت
 وهل يستحب
 التجرد على
 التجر عيب
 التقبل
 ابن عباس
 رضي الله
 عنهما كان
 يقبله يسي
 عليه كهيئة
 وقال رايت
 عمر رضي
 الله عنه

المنع

عليه ثم قال ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ففعلته رواه ابن المنذر
 واحكام وصحة الا ان الشيخ قوام الدين الكاكي قال وعندنا اول ان
 لا يبرى لعدم الرواية من المشايخ ونقل السجود عن اصحابنا الشيخ عز الدين
 في مناسكته انتهى ونحن نقول لك ما رواه لا يدل على هذه الكيفية **قوله** وانما
 جمع ما قبله بركن لا شواط **قوله** او اطلق الجمع على المثنى **قوله** واجيب
 الاول بان الرواية اذا كان عدلا فذلك لا يوجب التذرع فيه **قوله** وبشي
 في اول ادب القاضي ايضا **قوله** وقوله ما روينا في اشارة الى قوله وسعي
 في بطن الوادي **قوله** فيه بحث **قوله** فمنهم من قال كلما بارواه آه **قوله** فيه بحث
 اما في الاطلاق قول المصنف ثم مضى ما روينا في كتب استنباحا بريد هذا القول
 وما نانا فلان دلالة الآية لما كانت على الاباحة ودلالة الحديث على الوجوه
 في الذي يبرح الثانية على الاول الا ان يذبح النافذ والشهرة فانه **قوله**
 فاجواب عنه انما اعرض عنه آه **قوله** فيه بحث **قوله** امن الله بهذا الحكم ام
 من الشيطان **قوله** قال السروجي وفيه بعد من جهة ان روى بالانبياء من
قوله وهذا بيان الاول وقية آه **قوله** وفي غاية السروجي قوله هذا بيان
 الاول وقية بعض ان التوقف الى عرفات بعد ما صلى النبي يعني اولا بقية
 النبي يوم اتموا توفقه اليها قبل ان يصلي النبي بكعبة او بيني ومريمي جان
 لانه لا يتعلق بهذا اليوم نسك انتهى فانه في ما ذكره الشيخ اكمل الدين
 بهذا غيره **قوله** وقوله اما لو وقع قبله عليه **قوله** عليه متعلق بقوله بناء
 في قوله حق يصح بناء **قوله** آه **قوله** قال بعض اشرار من ترك هذا التذرع
 سجد من الكاكي **قوله** الا ان يكون هو لا تعلق في ذلك لان المقصود منها تسليم
 انما يكسب واجمع منها **قوله** علم لم يذكر في قوله ويعلم انما هو الوقوف آه
 المصنف ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقدم معه **قوله** في غاية
 السروجي من طاعة ابن عبد الله بن كثر انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفصل

الايام

الايام يوم عرفة واثني يوم جمعة وهو افضل من سبعة اجرة في غير جمعة
 وزين بن معاوية في خبره الصحيح بعلامة الموطاء وفي مناسك التوفيق
 وقيل اذا واثني يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل الموقف انتهى قال ابن
 جماعة في مناسكته الكبير وسيل الفضل للطلبة والدي رحمه الله قال قدما
 ان الله تعالى بغير طبع اهل الموقف في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير
 يوم الجمعة بهب فوما تقدم انتهى والله اعلم **قوله** قال بعض اشرار من
 اخرج عندي آه **قوله** الا ان يكون هو لا تعلق في ذلك لان المقصود منها تسليم
 آه **قوله** المصنف جعل وجه الحق هذه الرواية على ما ذكره اشرار من يكون
 التباس فلا يطابق بين الشرح والمشرع **قوله** وفي كلامه تسامح الى
 قوله لان المقصود منه آه اعلم ركني الحج **قوله** ولك ان تقول تعليل
 التذرع بتجصيل مقصود الوقوف خرج على مذهبيهما فلا غبار **قوله** وان
 كان غير ذلك بناقض كلامه آه **قوله** فيه بحث فانه انما يلزم التناقض وتو
 لم يعل كل منهما حكمة مستقلة للتقديم لم لا يجوز ان يكون جود حكمة **قوله**
 ولكنهم اختلفوا في وجود غيره الى آخر قوله وقال بل غيره **قوله** آه
 لانه فانه لا ياسب هذا الكلام اذا عاذه عدم توقف هذا المقصود
 على التقديم مطلقا **قوله** وهو ماله من صيانة الكلمة الجماعة آه **قوله** ولك
 ان تقول اذا كانت المقصود ينبغي ان يحتمل في تجصيل المقصود الاول
 ما جلا الوقوف عن مقاصده بالكلية فانه ما لا يدرك كلمة لا يترك كلمة **قوله**
 وشروط الشج بسببه آه **قوله** منقوض بالوضوء فانه شرط جواز الصلوة
 وشروط الشيء بسببه وجواز الصلوة يتحقق اذ ازيلت الشمس معار آه
 مع انه لا يلزم ان يتقدم التذرع **قوله** ليس لغيره الجاف فيكمل آه **قوله**
 الجاف الاسراع وكذا الايضاح **قوله** وقوله ما بينا اشارة الى قوله
 لانه يدعو آه **قوله** فيه بحث في اشارة الى قوله يكون مستقبل القبلة اذ

الوقوف وآراء الامام كان معلما به واما قوله لانه يدعوه فانه كان معلما
 لا وقتية الوقوف بقرب الامام قوله لهما ما روي انه علم قال لا ساحة
 الى قوله وقال له اسامة يا رسول الله انضلي الصلوة اماك **قوله** قوله
 الصلوة اماك مقول قال لا ساحة **قوله** بعض وقت الصلوة آه **قوله**
 لا يلزم من هذا ان يكون ذلك الوقت وقته الا برب الى قوله سبحان العاوية
 ربه يوم الجمعة وقد بالغ في الوعظ وقرب العصر فقال معاوية الصلوة
 اماك فاقبل ثم اعلم ان قوله الصلوة اماك مقول قول سبحان **قوله** وقت
 الصلوة من وقتها لا يجوز لغيره فضلا عنه **قوله** بعض بلا عذر والآن
 فقد شغل صلعم يوم اخذ من الصلوات ثم فضا **قوله** فيجب النظر في
 سببه **قوله** اي في سبب وجوب انما في قوله لا يصار الى غيره **قوله** في غير
 في غيره راجع الى الجمع في قوله او كان الجمع **قوله** والامكان ما لم يطالع الخبر
قوله بعض والامكان ثابت ما لم يطالع الخبر **قوله** وتعيينها ثبت اما بحدوث
 خبر بل او غيره من الاحاد **قوله** بل بالنقل المتواتر المستفيض عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بل ينظم القرآن اذا تروك الشمس بغيره **قوله** ثم يعلل بغيره
 عليه السلام **قوله** المعلوم من فعله صلعم كون الوقت الذي صلى المغرب فيه
 وقتة ايضا ولا يدل على نفي كون وقتة المهور وقتا وما المطلوب الا ذلك
قوله وفي بعض الشروع ما قلنا من الذي ان **قوله** يعني فانه ابيان **قوله** اما
 القول فانه يدل آه **قوله** فيجب **قوله** لان ما هو كمن لا يجوز تركه لغير
قوله منقول بالتركيب انما لا يور في الايمان **قوله** المعلن على به تمام الجمع
قوله لا يورد عليه ما سيجي في فصل عقيب هذا الباب قوله صلعم فمن وقت
 بعينه ساعة من الليل او نهار فقد تم حجة لانه صدر الحديث يدل على
 الكيفية وهو قوله صلى الله عليه وسلم **قوله** المعلن وهذا يصح امارا للوجوب
قوله لعدم القطعية اولانه على به تمام الجمع لا الجمع نفسه **قوله** فعلهم من

هذا

هذا الحديث ان المراد من تعليق تمام الجمع **قوله** فيجب اذ لا حاجة لنا
 الى ضم هذا الحديث لانادة ان المراد منه ما ذكره بل بقية تعليق تمام الجمع
 لا الجمع نفسه عليه ما يبين من نفي ترك الصلوة **قوله** قال اما علمت ان من يقبل حجة
 برفع عصاه ومن لم يقبل حجة بترك عصاه آه **قوله** ان تقول انك لم يقبل حجة
 كما في علي الاشرار ولا يقبل على الشر كبقى اشكال لم لم يصح ايضا **قوله**
 واجيب بان يجوز مشروط لاستهانة بربهم آه **قوله** لانهم ذلك فانه قال في الغاية
 يجوز ان يكل ما كان من اجزاء الارض كالحجر والمدر والطاب والمغرة والشوش
 وانزويخ والاحجار النفقة كالباقوت وانزويخ والبليخ وكذا الملح
 ابيي والكحل او قبضة من تراب وبالنزويخ والبلور والعقيق والنفير
 بجلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والنفقة واجوهها خشب واللؤلؤ
 واجوهها برقي كالباليول والنفقة فانه ليست من اجزاء الارض واما الذي
 والنفقة فان فعلها سارا لا ريبا انتهى ونسب في شرح الكنتز الامام ان يعلق
 في ذلك علمت ما في كلام الشارح رحمه الله **قوله** واختلفوا في كونه
 واجبا او مستحبا **قوله** في الغاية واجبا او مستحبا على ان لا يترفع واجب وهو
 المختار عندنا وعند مالك وفي الحديث وتبلى سنته وعند الشافعي وابن حنبل مستحب
 انتهى **قوله** لان دواعي الجماع مكنة به آه **قوله** لا حاجة الى هذا بل ثبت احرمه بلفظ
 الحديث وهو قوله الا انك ومانه يعيم لاشك **قوله** المعلن ولما اذا ما يكون خللا
 يكون جناية في غير اوانه **قوله** لاشك في ان يتنازع فيه كيف وهو قول المستكن
قوله المعلن لان التحمل باكله السابق **قوله** فيجب **قوله** المعلن ثم قال في لفظ
 فكان وقتها واحدا **قوله** كيف يكون وقتها واحدا وقد عطف انما في على الاول
 بكلمة المترجي فانه قال ابن الامام بعض لكان وقت الذبح وقتا للظن
 لا وقت الطواف فان الطواف لا يتوقف بايام النحر حتى يفت
 انما نهى بل وقتة العير الا انه كبره فاضره عن هذه الامام وحي نوصه الاستدلال

قوله ايضا قال في الصحيح الحديث
 انك لم تقبل حجة

بالوقوف انه عطف طلب الطواف على الاكل من الاجبة المزمومة للذبح في قوله
 فكلوا منها الآية فكان على الذبح التام ومن ضرورة جمع طلبها مطلقا اطلاق
 الاية على كل منهما من حين يتحقق وقت واحد معا والذبح يتحقق وقت من غير
 التفرقة يتحقق وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف اوله طلوع
 الفجر من يوم النحر لا من ليلة كما يقول الشافعي لان ذلك وقت الوقوف
 ولا آخره بل مدة وقته العشر حتى يفي قوله ومن ضرورة طلبها آية بحث لانه عطف
 بكلمة الشرافي قال المصنف اذ هو المحل لا بالطوال **قوله** للشافعي ان يمنع ويستند
 بطاير الاستثناء في الحديث لكن في شرح الكنت للزبلي ما يصحح ما ياب عنه
 وهو قوله والاصل على ذلك انه لو لم يكن حتى طاف بالبيت لم يكن له شيء حتى
 يحل انتمى الى ان يفي احوال كون كل منهما جزءا من علة ذلك **قوله** عن نعيم في اليوم
 الثاني والثالث **قوله** كمن انصرف يكون في اليوم الثالث وصديق في العمل في
 يومين قائل قال المصنف في الاوقات كلها اولى **قوله** في بحث **قوله** ولا لم يكن
 تخصيص الرخصة بالقبض فائدة **قوله** وانت ضريبة تامة الاستدلال بمفهوم
 المحل الفقه ويحسن لا نقول به **قوله** وقوله وباتي زعم ابي عبد تقبل العقبة وتبني الملتزم
 والصاحفة قد جددت ككيفية **قوله** فيحتاج ما في البداية من عطف اتيان الملتزم على
 اتيان زعم بكلمة ثم اليه ويل ونفق عبارة ثم بآية زعم فينصرف من ما كان
 ثم بآية الملتزم قال الزبلي واختلفوا هل يبدأ بالملتزم او بزعم والاصح انه
 يبدأ بزعم انتهى وطاهر كلام المصنف اختيارا لبديته بالملتزم كما لا يخفى **فصل**
قوله لم يدخل قوله وكان مبنيا وقت الوقوف **قوله** في بحث اذ لا
 في الحديث الذي رواه مالك فيحتاج الى البيان قائل واحد في الحج عرفة
 فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجة **قوله** فكلما هذه الزيادة
 غير مشهورة **قوله** من الشافعي في الباب السابق وسجدة في قوله وفي
 النافعي ان مثل ذلك لا يضر اذا كان رجلا عدولا وايضا استدلالا بحاسب

دار السلام يوم النحر الاول هو اليوم الثالث في ايام
 النحر فانه يجوز ان ينوف فيه بعد ايام واليوم الرابع
 وهو ايام النحر في ايام يوم النحر في

بهذا الحديث انما على مطلق اسم قائل وقيل لا ولي في جواب ان يخص حديث
 مالك من فائدة الوقوف بعرفة نهارا والمصنف والله اعلم ومن فائدة عرفة ليل وفد
 فائدة نهار دفعا للعارض الواقع بينه وبين حديث الحج عرفة آية طيبا على **قوله**
 وهو عند المصنف **قوله** في بحث **قوله** معطوف على اسم ان **قوله** يعني في قوله لانه لا
 يفعل **قوله** وطحا اذا ذكر كلها **قوله** على رواية المبسوط والاولى ان يقولوا وادركها
 وفيه شيء **باب العترة قال** المصنف العترة افضل من الفتح والاول **قوله**
 ثم المراد بالافراد يحتاج فيه الى البيان هل هو افراد الحج او العترة او افراد كل
 واحد منهما باحوام قال في النهاية المراد الثالث دون الاثنين استدلالا بوضع
 الاصحاب في فائدة قال من جهة الشافعي رحمه الله لانه في الافراد زيادة التلبية
 والنسفر والحل وهذا لا يكون الا باحوام لكل واحد منهما وكذا روي عن محمد بن قال
 حجة كونه وعرفة كونه افضل عند من القرآن فعلم بذلك ان الاختلاف
 الواقع فيه انما هو في الحج والعرفة كل واحد منهما على انفراد افضل والجمع
 بينهما افضل وانما كونه العترة افضل من الحج ووجهه في الاختلاف فيه لانه في القرآن
 الحج فزيادة وجعل نظير هذا الاختلاف اخلافا في ان يصلي اربع ركعات
 بخبرية واحدة افضل ام بتجزيين افضل ولم ينقل فيه شيئا وانما قاله حراروا
 بوضع الاصحاب والظاهر ان القرآن افضل من الافراد بوجه لانه ظاهره يراد
 به الافراد بالجمع وايضا لو كان كما قاله كان محذوف مع الشافعي او كلهم كانوا معه لان
 محذوف مبنيا ان قوله خلاف ذلك فيجمل ان يكون محصيا عليه انتهى **قوله** قوله
 محذوف مبنيا آية ليس بسيد بل لان محذوف مبنيا بقوله عند في ثم قوله لكان
 محذوف مع الشافعي يمكن ان يجاب عنه بان يقال يجوز ان يكون معه على هذه **قوله**
قوله وفارن وهو يجمع بين العترة والحج في الاحكام **قوله** او يدخل احوام الحج على
 احوام العترة **قوله** اي افراد كل واحد من الحج والعرفة باحوام على هذه **قوله**
 وفيه بحث بل المراد افراد الحج **قوله** ويكون رخصة استسقاء آية **قوله** في بحث فائدة

يحل عليه رخصة الاسقاط لئلا يثبت ان لا يثبت الحرف في العزيمة مشروعة
او كانت الرخصة الاسقاط كما في ما ذكره من قصر الصلوة فليكن فان كان
يقول نعم لم يبق مشروعة في حق العارن كما تعين في السلم وتفصيله في
الاصول **قوله** شروع في الترتيب **قوله** اي ترتيب العزائم على الترتيب **قوله** بعد
اجواب **قوله** اي اجواب عن ما ذكره فان قيل لما هو راجع الى **قوله** معارضة
لبدل افضلية القرآن **قوله** وان كان انما في لا يكون مخالفا **قوله** لان ذلك فانه
ما هو بصرف النفقة الى عبادة يقع في مخالفة ولم يفعل لما هو راجع الى
ما في **قوله** يعني ان النزاع لفظي **قوله** يعني على نزاع معنوي **قوله** لان الله تعالى
قد ذكر **قوله** ولكن قد ذكر في الترتيب وهو قوله تعالى وانما الحج والعمرة
قال المصنف لان ذلك جارية على احوال **قوله** هذا هو ما لا يكون جارية على
احوال العمرة وليس كذلك لانه لا يتجمل ان ياكلن بعد الترتيب كما لم يمتنع ان
يسوق الهدى وانما يجب عليه ومان ذكره في المتن ونظام التفصيل
في شرح الكنتر للعلامة انما يلحق **قوله** لانه ذكره هناك **قوله** اجاب لقوله لا يقال
قوله والسفر **قوله** المصنف ومنه ما رواه دخل وقت العمرة **قوله** لا حرج
في تقدير الوقت **قوله** المصنف وتقديم طواف النجدة عليه **قوله** قال لا يخاف
بني في ان يكون المراد به طواف الزيارة والتفصيل في شرحه فراجع هناك
قوله على كل واحد من معني **قوله** كلمة كل ليست في موضعها ثم الظاهر ان
البدنة مشتركة بينهما اشتراكا معنويا فلا يكون واحد منهما معني **قوله**
ولكن ثبت جواز سبي البدنة والبقرة حديث جابر **قوله** فيكون السنة
المشهوره ناسخة للكتاب **قوله** قلت اطلاق ذكر الترتيب عن ذكر الاصل
قوله في صحة كون ما ذكره فربما صار في بحث **قوله** المصنف راجع ان
على الاصل **قوله** راجع بالانصب على انه مفعول له **قوله** المصنف لانه متعلق
بالترتيب **قوله** ولكن ان تقول برجوع المتن ورجوع الناس الى اول المتن

يعلم ذلك من التام في الترتيب وانما في سلم ولا يثبت في المصنف وعليه ما يسم
ايام وقت رجوعكم فان اذا التوقيت ووقت الفراغ من اعمال الحج وقت
الرجوع للناس **قوله** يعني لولم يعذب به **قوله** انما انزل كتاب فلما انزل من ان يثبت
المتن في صوم هذا الايام **قوله** ونجس من اوجه احدها ان البدل لا يجب
اذا كان الاصل متصورا وانما ليس كذلك **قوله** الاصل هو الذي يوم النحر
والبدل بدل عنه ولا شك في كونه متصورا ومن اين ثبت وجوب كونه
متصورا في اوقات البدل **قوله** فكيف يجوز البدل عنه قبله **قوله** جاز باليقين
فان قلت لا يصدق عليه هذا البدل قلت بل يحكم بمحقق الحج يوم النحر
بحكم الاحتياط **قوله** واجاب عن الاول **قوله** فانه لا يكون جوابا عن البحث
المورد على ذلك لعل **قوله** فانه لا يجوز في يوم النحر **قوله** الاولي ان يقول بعد
يوم النحر او بعد يوم التشرى اذا الكلام في عدم جواز عذانيه وقوله
الذي لم ينع سؤالا متذرع بكيف جاز بعد الذم وهذا ايضا بدلي في النص
والا بدلي لا ينصب الا شراعا ما جاب بانه جواز كونه اصلا لا للبدلية **قوله**
ويقتضيها الصفة الشريفة **قوله** فيها **قوله** وقضيتها عطف على قوله ويلزم عليه
باب التمتع **قوله** قال بعض ائمة ارجح عرف المصنف **قوله** اراد الاتيان
قوله واعتبر في عليه بانه غير مانع لدخول من يرفق باياهما والعمرة في غير شهر
الحج **قوله** المضاف متذرا في قول علي بن يرفق **قوله** او يرفق من يرفق **قوله**
في قوله ومن يرفق به فيه كما لا يخفى وقوله والعمرة الواو والحالية ثم اقول هذا
المعترف غير جامع ايضا لعدم تناوله من يرفق بها وقد اقم بينهما كما في
صحيح فان يرفق ليس في سفر واحد مع انه متتابع عذابي حنفية وارجح
وجوبه ان المراد في سفر واحد حقيقة او حكما فاما ان اقول هذا السفر يصدق
على العارن ايضا لان يقال ذلك ليس بمحذور **قوله** وكان الواجب ان يقول
ان الترتيب **قوله** الظاهر ان يقول هو الترتيب **قوله** واجاب ان ما ذكره المصنف

ما روي عن العباد له وما ذكر من العقول **قوله** والظرف لا يستلزم الاستمرار
قوله الاصب ان يقال لا يجمع الاستغراق **قوله** وكان البعض مراد آية **قوله**
 فيه بجملة **قوله** المص فان تقدم الاطهرم عليها جازا **قوله** ومن تقرر ان
 بطلان وجه التفسير في انه شرط منفصل يتقدم على الجمع لانه يكون يوم حرفة
 وما بعده فيجوز التقديم على وقتها ايضا وهذا ليس كالتمحيص لانه شرط فصل
قوله فان قيل المذكور **قوله** يعني قوله لانه ركن عنده آية **قوله** وقوله المص ليس
 لانه آية **قوله** لا الباس فيه لظهور ان مراد المص هو الاول والآخر في الذي ذكر
 اختصاصه في كونه متممًا قال الامام في شرحه السلام في شرح اجماع الصغير
 محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله انه في ابنة بعة في شهر الحج
 فطاف بها وسبى بين القضا والمروة ثم خلق او قصر ثم اخذ مكة دارا والى
 البصرة فاخذ دارا ثم حج من عامه قال هو متبع وذكر الخواص في هذا
 ان عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصير متممًا قال اختصاصه في هذا
 والاصواب انه بلا خلاف كما ذكر في الكتاب وفي شرح الامام في شرحه فان
 لاجماع الصغير وانما الوجه الثالث اذا اعتبر في شهر الحج ثم رجع الى غير
 بلدة الى البصرة او الى الطائف ونحو ذلك ثم حج من عامه ذلك فتتبع
 وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قول ابي يوسف ومحمد
 لا يكون متممًا وذكر اختصاصه ان المذكور في الكتاب قول الكل لا خلاف لما
 فيه وهكذا في شرح صدر الشهداء ثم ذكر في المحيط على ما نقله الشارح الا ان المص
 اختار قول شرح اجماع الصغير فلا وجه لاعتراضه عليه بان قوله ليس بضمير
 وانه الموفق **قوله** لانها قد حلت قبل الذبح **قوله** في بحث الا اذا فرض حلها
باب اجابا **قوله** او بضمونه **قوله** فله تكرار لان قوله
 بدين المحرم يفي عنه والزام بذكره في قوله ولم يمتصق بدينه آية **قوله** وتطبيق
 تنزل هذه الصفة **قوله** في كلام **قوله** يعني اذا غطاها يوما الى الليل **قوله** ولما

كامل

كما ملأ قوله لانها طيب بنفسها يجب انتم ما سئل وان كان على وجهه **قوله**
قوله قال ابن الهمام اذا كان استغساله لغز يتخبر بين الدم والضموم
 والا طعام انتهى ونحن نقول وهو صحيح كما سيجي في آخر هذا الباب **قوله**
 لان المراد قد برقع الى بيته **قوله** في كلام **قوله** المص لانه لم يلبس
 المحيط **قوله** ليس المحيط ان يحصل بواسطة الخطا اشتغال بدن واستغساله
 انتهى انتهى ليس المحيط **قوله** وقوله بعدا بعض الناس كالانكسار والاكسار
 فانهم يعطون رؤسهم بالعلماء الضفار ويعبدون ذلك رتقا كالملا
قوله في كلام **قوله** المص اراد به القدر والناسق **قوله** تفسير لمراد به
 اخص من مؤثر في اللفظ يخرج بذلك الرأس والحية فان في التبع من
 كل منهما الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق العادة ثم جعله القدر
 والناسق مقصورين باحلق موافق لجامع فخر الاسلام مخالف لما في المص
 فنية **قوله** خلق مقصودا باحلق فاعلمه دم وان خلق ما ليس بمقصود
 فصدقه فانه بمنزلة ان يلبس غيره محيطا في عدم ارتقا فلهما لا يجب
 عليه في الا لباس في ذلك **قوله** وجوابه ان الفارق ظاهر لان في
 ليس المحيط لا يلزمه شيء بل بدوا به وما ولدوا به حكم لا يتبدل فيكون
 في ابقائه عليه مقصرا بخلاف اخلق **قوله** وان نظر الى فرج امرأة **قوله**
 المص وعن ابن ابي شيبة ان ابنه راحمة **قوله** يعني لا حكم في تلك الصورة
 الا الف وبالا نزال فيفيد مجموع الامر من الف وبالا نزال وعدم وجوب
 شيء عند عدم الانزال ونظائر ان كلمة انما في موضعها **قوله** وروي عن ابن ابي
 انه اذا نزل آية **قوله** على شربة يكون كلمة انما في كلام المص زائدة كما لا يخفى
 المص فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج **قوله** اما في الفرج فيحصل
 بدون **قوله** فان قيل لمطلق ينصرف الى الكمال **قوله** وفي فتح القدير لو اجب
 انصرف المطلق الى الكمال في الامانة لا الى الاكل وما بهية الهدي كما ملته في

الشيء بجلال السمك بالنسبة الى لفظ اللحم فان أهمية اللحم ناقصة
فيه على ما استعرف **قوله** لان اجماع قبل الوقوف **آه** **قوله** فعلى هذا يكون
النافع من سنة الاول وينبغي استقلال كل منهما **قوله** قبل ان يذكر بكلمة او يكون
انراين عباس رضي الله عنهما مشهورا **آه** **قوله** فيه ان المستفاد من تلك الكلمة
جواز التمسك بآخره مستقلا كما لا يخفى **قوله** وهو يثبت خبر الواحد لا يتوقف
عليه الا شها **قوله** وهذا ينبغي على الوجه انه في من وجهي الاستدلال بآخره
وانما على الوجه الاول فلا حاجة اليه فانه اذا حل محل الاجماع يكون من قبل
المستتر **قوله** وجعل الكراه والنوم كالسببان **آه** **قوله** كان المتأنيب
كلما مر ان بين وجه الحاق الكراه بالنسيان ولم يفعل **نفسه** ومنه خلاف
قوله المحض ولنا قوله تعالى وليرطوبوا بالبيت العتيق **قوله** المتأنيب في
الآية هو طواف الزيارة على ما سبق لا ما يعتم طواف القدوم فوجه دلالة
على عدم اشتراط الطهارة في طواف القدوم والجواب انه يعلم منه ذلك
بطريق الدلالة والاولوية فليكن **قوله** قال فاذا شرع في هذا الطواف
ويحل اليه قوله وفيه بحث من وجهين **قوله** فيه بحث بل ما ذكره جواب ما
يورد فيها من ان طواف القدوم سنة لو تركه لا يلزم شيء فاولي ان لا يلزم
بترك الطهارة فيه وظاهر ما ذكرنا انه لا وجه لما قاله الشارح على تقدير كونه
سنة او ليس بناء الكلام على مسنونته الطهارة بل على مسنونته الطواف
وينفع كونه الاول فاعلم فانه كلام وآه نشاء عن سهو متناه **قوله** المحض
ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة الى قوله ولو طاف جنبا فعليه
غاة **آه** **قوله** قال العلامة الترمذي فان قيل فعلى هذا سنن بين الواجب والتكليف
فانكم اوجبتم طواف القدوم ما اوجبتم في طواف الصدر فلو طاف
القدوم يجب بالشرع فيه فاستويا انتهى ونحن نقول نعم الا انه يجب
باجاب العبد فلا بد ان لا يتوبه بعينه وبين ما يجب باجابه الله تعالى على

ما مر اتفاقا على كل حال المحض فان رجع الى اهله ولم يعد عليه دم **قوله**
في شرح الكنتروlogy الى اهله ولم يعد الطواف بلزمه دم في الغرض لان ترك
شروط منه يوجب التدم وهذا اوله لانه قريب من التربع وان كان في الواجب
ينبغي ان يجب فيه الصدقة على ما قد مضى انتهى فعلى هذا يكون الواجب في
قوله المحض ومن طاف طواف الواجب بمحض الغرض **قوله** فالا فانه قيل
الا ما لا يكون الا قبل الغروب **قوله** يجوز ان يقضى بعد الغروب قبل الامام
اذ لا يجب على الامام ان يقضى مع الغروب بحيث لا يتخلل بين اخذته
والغروب زمان ما مع انه لا يلزم على ذلك يقضى بعد الغروب قبل الامام
و مقتضى ظاهر الكتاب ان يلزمه فاما وجوب النهاية على حاله **قوله** قلت
ترك ظاهره **آه** **قوله** لا ثم ذلك فان ادرك الحج فغير مشروط بالاستدانة
على المشروط بانما تطلب ظاهره من وكافئ **قوله** ان المتروك سنة الذنوع مع
الامام **قوله** بل واجب الذنوع بعد الغروب وانما حال سنة الذنوع لان وجوبه
ما ثبت بها وقوله مع الامام بمحض بعد الغروب على ما اسلفناه وقوله الا ان يكون
المتروك اكثر من النصف استثناء منقطع **آه** **قوله** فيه بحث **قوله** فانه في كلامه
تكرار **قوله** فيه بحث اذ لا يلزم تكرار الجواب وان اراد في تقديم نسك على
نسك سوى ما ذكرنا ولا ولم يكتف بهذا مع الكثرة لعدم جميع ما ذكرنا رادة
التفصيل والتوضيح **قوله** المحض والحاصل ان احل في الوقت **قوله** يجوز ان يكون
من قبل غلقتها بناء وما يرد فان الوقت لا يكون با مكان بل بالزمان ويجوز
ان يرد بالوقت التعيين بخلاف **قوله** في الجواب ان محل الفعل هو التمسك **آه**
قوله فيه بحث فان محل الفعل في الزج هو الهدي ولا يجوز في خارج الحرم
كسبحه وفي باب الهدي وعلى قوله المحض وهذا اختلاف في التوقيت في معنى
التضييق **آه** لكن مؤيد الجواب **قوله** وفيه نظر لانه في اتمام التمسك بركته
سوقته **قوله** افه انها اذا كانت جائزة فيها لا يخرج من ان يكون وقتها **قوله**

ما مر

وقوله كليات المكان واليه ذهب صاحب النهاية ويكون معناه لانه متوقف
على اية خفية ومخترعها الله تعالى على ما تقدم من الاصح ويجوز ان يكون متصلا
بقوله انت خير بانه ينبغي ان يكون المعنى على ما افاده صاحب النهاية فان المعنى
كان بين الاختلاف في توقيت اكله في الحج بالزمان والمكان اراد ان يبين حال
توقيت في العمرة بها وعلى ما ذكره الشارح بين توقيت بالمكان متركا لذكر
هنا فاما قوله **قال المصنف** فان طلق الفاعل ان يذبح عليه دمان غدا في جنته
وم باخلق في غير اوانه **آه اول** قال الا تعالى قد ضبط صاحب الهداية لانه جعل
الذي بين جميعا بين النجاسة وجعل في باب القنطرة احد هما للشكر والآخر للنجاسة
انتهى ولما لم يكن يقول لا ضبط اذا الواجب هنا دم اجنبية على الا حرام
بالحق في غير اوانه وانما في تأخير الذبح فهو مرفوض لا يجب به الذم عند
اذا الفرض انه لم يقدر على الهدى وانما لم يفعل هناك اختلاف بين المعتزلة
ولو كان الواجب دم جناية انما خير المكان اما خلاف كما لا يخفى فانه قلت
تلك في اجنبية على الا حرام قلت نعم ولكن بالكفارة كما في النجاس على المعصية
وانما انما خير فانه لما كان محل الاختلاف كان ادون وامره اهدى من انما قوله
وعلى هذا فاذكره المصنف غير مطابق له **اول** بل مطابق له على رواية عبد الشاميد
قوله ومع عدم مطابقة لغو ما تضمنه **آه اول** لا متاقتضيه اذا المنع فيما سبق
وم التأخير والتأجيل يشبهه هنا دم اجنبية على الا حرام فاما قوله فانه يخرج
بانه لا يقولان في هذه الصورة لوجوب شيء يتعلق بالكفارة اصلا **آه اول**
لان ذلك بل المراد لا يجب شيء بسبب تأخير التمسك اذ كان الكلام في
قوله لم يجب عليه شيء **اول** فانه يجب فانه انما لم يجب عليه شيء لانه لا ضمان
منه على احواله لعدم توقيت اكله في صفة يكون قبل الذبح وانما الفاعل فليس
كذلك والاولي ان يقال في اجواب انه لم يكن الا على احواله في الحج فغيره
من افعال العمرة فليكن دم واحد فاما **قوله** دم آخر الى قوله واجب

ايضا

ايضا **اول** قوله دم متبدل وقوله واجب خبره **قوله** اعلم ان
صيد البر **قال** المصنف وصيد البر ما يكون في الدابة **اول** الموصول عبارة
عن الصيد فلا يلزم عدم التعريف عن المصنف **قوله** اي بين عدم دخوله
الى قوله استقار **له اول** ويجوز ان يكون المستثنى بعض اهل الاستثناء او يكون
ان يستثنى الله تعالى بوجي غير مطلق فيظهره صلعم **قوله** انما يقول او يجناه
اول فيخرج مثل السمك **قوله** وسبانه العذر عن ذلك **اول** لا يصح ما ذكره
عذرا على ما سبق ربه ويذكر العذر القبيح ان شاء الله تعالى **قوله**
وقيل لم يرد لان **آه اول** فان النسيق بعضه اخروج **قال** المصنف فلو لم يرد
لا تلتوا الصيد وانتم حرم الاية **اول** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا
الصيد وانتم حرم ومن افلكم تنقضوا فخره مثل ما قل من انتم يحكم به ذم
عدل منكم يد يا بالغ الكفة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما
يذوق وبال امره عا الله عما سلف ومن عاد فنتقم الله منه وانتم
عزني ذوانتقام **قال** في تفسير المدارك قوله تعالى يد يا حال من
ايه اي يحكم به في حال الهدى انتهى ونحن نقول ينبغي ان يكون حالا فخره
صا بر اهدى وقوله او كفارة معطوف على جزاء وقوله طعام بدل من
كفارة او خبر متبدل مخذوف اي هي طعام وقوله صيا ما تمير للعدل
قال المصنف فاشبه دلالة اكله حلالا **اول** قال ابن الاحام كون المدا
حلالا اتفاقا والاولا شبه دلالة اكله حلالا على صيد الحرام غيره حلالا كان
او محرما فانه استحق الامن بخلافه في الحرام كما اخذ الصيد مطلقا الا من
بالاحرام فلما ان توقيت الامن المستحق بالحرام لا يوجب اجترأه كذا
توقيت المستحق بالاحرام لا يوجب اجترأه انتهى والوجه هذي ان قوله
والذي عطف تفسيره بالكلب العقور ترجيح لقوله من قال
الاول بالكلب العقور الذي كانه في وجهه انما ليس بصيد فلا

يحتاج الى الاستدلال قال المصنف ولما ما روي من حديث ابي بن حنيفة
رضي الله عنه **قوله** اي في باب الاحكام وفيه انه لا يدل على اجزاء على
هذا التفصيل الواقع في النظم لا مجرد كونه من مخطورات الاحكام **قوله**
ولان الدلالة من مخطورات الاحكام **قوله** جعل كل واحد من قول المصنف
ولان الدلالة آه وانه تفويت الاس من آه اشارة الى دليل مستقل على
المطلوب ولا يخفى عليك دهيته فان الاحكام على مخطورات الاحكام لا يوجب
اجزاء الذي يثبت بعده ثبات البنية فلا بد من بيان كون هذا المخطور في معنى
الاتلاف حتى يتم المرام ويؤيد كونه انما في منتهى الاول ترك في التعليل
فيه في كلام المصنف **قوله** وذكر الضمير نظرا الى الخبر وهو تفويت الاس من
التفصيل **قوله** او يكون الدلالة في ما قبل ان مع الفعل **قوله** والثالث ان
يأخذ المدلول آه **قوله** والا لا يلزم ان يقال ان تعبد المدلول **قوله** فالجواب ان
سائط الالحاق الى قوله وبطل القياس **قوله** فيه بحث **قوله** في ان ثبت حكم
الغيبان بدليل آخر هو قوله معلوم **قوله** وبالقيا لمارضا **قوله** على ان
التمتع في القتل يمنع آه **قوله** مسلم في الآدمي ولكن قبل البهية سيما اذا كان
سباح الاصل لا يشبه فلا يكون خطاؤه او لم يملك لا يخفى **قوله** وكذا تقول
ان ذلك اذا عاد مستحاضا **قوله** آه **قوله** اما ان يعدل ما لا يدل على هذا
التفصيل ولم لا يجوز ان يكون العود مستقرا بمنع وجوب الكفارة لعظم الذنب
والالحاق العاقد بالمستدعي بالدلالة كالحاق المخطئ بالمعتد عند هاتان العاقد
اعلم حرمان المندعي الا بوجه ان الضمير بالاحرار بصير كبرية **قوله** المصنف
واجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان يقوم القيد في المكان الذي قيل
قوله فيه تباح لظهور ان اجزاء ليس التقييم بل احدا لا شيئا والثنية **قوله**
ولا يمكن اكله لخرجه ما ليس له مثله **قوله** قبل لا يتناول النقص في كافي
الملكيات **قوله** اما ان كان هو الموجود في المشترك كان في جميع الصفات

هذا هو الضمير
في قوله
قوله

النفية وهي لا يفي لاجتماع في وصف الشيء به الى فعل امر زائد عليه وفيها
الصفات المنعوية **قوله** لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** كما بين في الاصول
قوله والمجانزتها مراد بالاجماع **قوله** المفعول المجازي للفظ المتل نعم المتل
الضد في والمنعوية فلا يلزم عموم المشترك ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز
قوله وبمثل ذلك مفعول في آية الاخرى **قوله** آية دللت على ايجاب
الضمان بالمثل صوره ويغني عن غضب الملكيات كما سبق في كتاب النصب
وعلى ايجاب الضمان بالمثل مفعول في غضب الغنيمات اذا ملك العاني
المقصود كما اعترف به هنا في نظم لفظ المتل كلها فورد الاعتراض
وردد العاني امر اخر ليس من ايجاب ضمان المتل فاما **قوله** فان قيل ما تضمنه
بقوله يهدى وهو حال من جزاء آه **قوله** بل من الضمير في به في جزاء آه
مبتدأ او خبر وحال انما يكون عن الفاعل والمفعول به على الاظهر **قوله**
اجيب بان معناه آه **قوله** لم يحصل مما ذكره اجواب عن السؤال والابواب
ان يقال قوله تعالى يهدى حال مقدرة اي حاشا يهدى بالواسطة الشريعة
واعطاه بدلالة **قوله** وقيل اي الضمير **قوله** يعني الاتفا في قوله فلم يكن والآية
دلالة اختيار الحكمين آه **قوله** فان قلت عدم الدلالة لا يستلزم الدلالة
على العدم وقد بينا انضمم ثبوت الاختيار في الهدى فثبت في
الاخرين بالاجماع المكتوب ولا يفي ما ذكره بدون ابطال متمسكه قلت
اشارة الى بقوله وانما يرجع اليه في تقويم المثل **قوله** وقال المصنف **قوله** بالاضاف
المركلة اي المحترما وتطعن فيها **قوله** وقوله لان الاقامة لا تنوب عنه آه
قوله والاظهر عندي ان ضمير عنه عائد الى الطعام يعني ان مجرد الاقامة
بدون التصدق لا تنوب عن الطعام وانما نفي نياتها عن الهدى فقد
علم من قوله والهدى لا يذبح الا بكثرة **قوله** وقيل هو قول محمد بن
آه **قوله** صاحب القيل هو محمد بن الضمير وكذا ذكره الاثنا في

النفية

بنا على ما شرع في الكفر في الالباح وشرع اجماع الصغير
 الاسلام من انه يعتبر فيه المختلف عند محمد قال المص اجماعا واجتهادا
 والافاض والكلب العقور **قوله** اتفقت الروايات على ذكر العارة في المشقة
 فلا وجه لتركها فيما سبق واجواب انه انما لم يذكر لانها ليست من الضيق
 خلا من ذكرها في سياق المستثبات منها وليس في الحديث لفظ الاستثنا
 حتى يرد عليه شيء **قوله** وذكر في اول هذا الفصل الستة بناء آه
قوله كان الوجه ان لا يفتق على الخمس كما لا يخفى والا ولي ان يقال ذكر
 الذئب بعد الكلب العقور على سبيل العطف التفسيرية في جميعها
 المص كون المراد من الكلب العقور الذئب فان الكلب ليس من الضيق
 خلا حاجة الى استثنائه من الآية فليكن **قوله** والمراد بالفراب الذي
 ياكل اجيف **قوله** وتعل التحصيل مستفاد من التفسير لانه روي
 ما يورد او من اكد روي في ان الله عز وجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على يقين المحرم اكله
 والعقرب والفوسقة والكلب العقور والكداء والشبع الطاووس وربي
 الغراب ولا يقتله فلا بد من حمل الغراب على ما هو عليه على ما ذكره ابو يوسف
 رحمه الله والمنهني من قتل على الغراب الغراب لا يقع وهو الذي يبيكو بالكل الذي
 لا يقع الطاووس **قوله** وقع تكرار لانه ذكره في قوله وكان مستغف من ذكره
 فيه زيادة اكله فلا يكون تكرارا محصيا ثم اقول انه ذكر في هذا الباب قبل
 ورقي ونصف ورق تخيلا وهو قول الخمس الفواسق اية قوله وبسته
 وسياح العذر من ذلك **قوله** وقيل فعلى هذا آه **قوله** يعني الآية في قوله لان
 هذا الخمس ليس بصيد **قوله** فلا يحتاج الى الاستثناء من الآية **قوله** وفيه نظر
 لانه آه **قوله** لا يخرج هذا النظر بل يزم اعتبار مفهوم الضيقة بل ما يركبها بهيم
 المص والضب واليربوع ليس من الخمسة المستثناة **قوله** يعني ليس من
 قبل الخمسة المستثناة وانما اقول به يستقيم التعليل الذي ذكره بقوله لانها

قال المص
 قال يقتل
 الحرام

آه **قوله** كما انه ينبغي ما تقدمه الالهة **قوله** يعني اذا خضرت علة النجس
 منها اما اذا ثبت الحكم بطلان شئ فلو ثبت شئ منها لم يتفق الحكم **قوله** والتبع
 ليس كذلك لبعده عما فلا يكون في معنى الفواسق بل هي بها **قوله** وقد ايدى على ان
 القياس ايضا **قوله** وقال لا يوجب نجاسة آه **قوله** الظاهر ما قاله زفر رحمه الله
 ظاهر الآية بعد على ما مر تفسيرها وكل السباع لا يقاس على الضيق فان منها ما
 يسبح على الايمان كالغزل والاسد والبر والاسد ان يلد كل منها لا يزداد
 على نجاسة الآية وجواب الاول يعلم من قوله لانه جارح اه **قوله** وفيه
 نظر لان قوله عز وجل ان الله عز وجل في هذا الحقل بمنزلة خطابا لشرع آه **قوله** وجواب
 ان عدم دلالة التحصيل على نفي الحكم عما عداه انما هو في كلام الله تعالى وكلام
 مسلم واما كلام غيره فليس كذلك بل بمنزلة الروايات كيعلم من الاصول
 ان هذا هو مراد الجيب ولا شك في صحة **قوله** وجواب ان الاستدلال انما يستعمل
 آه **قوله** كيف يستدل بفعله ولا يتعلق له بالمدعي **قوله** وانما نجاسة كثيرة **قوله** وانما
 انما في اكثرها فانما شرع الزاوي اخرج ليختص الناس **قوله** المص ومع وجود
 الاذنة من الشارع لا يجب اجزائه **قوله** فقال **قوله** مستوفى بقوله صلى الله عليه وسلم فليكن
 ويجوز ان يقال ذلك على خلاف القياس **قوله** المص والمراد من البطلان الذي
 يكون في المسكن والحيض وانما البطلان الذي يطرأ فهو صيد يجب اجزائه **قوله** كذا
 في الكفاة فيكونا نجسا في كل واحد والاشتمال الوجود او لعدم **قوله** يعني ان قلت
 عبارة المص وتعليله يدل على ان المذبح بكل له وغيره **قوله** فان قيل يقتضيه
 هذا التعليل ان لا يكل غيره اذا كان ذلك الغير حراما لانه لا انتقل من الحرام
 اليه كان ذابا وبجته المحرم كبرم عليه فلما ذلك امر حكيم لم يقع منه ما شرع
 حقيقة فلا يكون سببا للحرمه عليه **قوله** وذلك لان التعليل انما يستقيم **قوله**
 ثم بل فانما يتعلق بتعليل يستقيم ايضا فكونه حلالا انما هو في حكم الشرع فانه ما
 حرام عليه لم يحطه الشرع حلالا لنفسه بل لغيره **قوله** وانما هو ام عليه عند

آه اقول

في شرحه تحليل قوله قدرة با محال الجمع وهذا لان الاصل في التلايل
الجمع بينهما اذا امكن انتهى في عبارة السخافة فان عدم ثبوت الفرضية
انما من امر يكون الاصل في التصديق المتعارضة الجمع امر اخر لا يصح التمسك
بشرها كما قول لا يخفى على من يتأمل **باب الجمع عن الغير قوله** وقلنا لما
جعل عليه للغير صار عليه كسب الغير اه **قوله** واستهتير بانه لا يثبت الشيء
اي ذلك الغير فزاسي اذ لم يتم حصول الجواب **قال** المحقق والآخر من انه ثمة
اقر بوجوده انه تعالى وشهدك بالبلوغ **قوله** اعتراف من ائمة الدعوة **قوله**
في الجواب انما لم نسلك في هذه المسئلة مسلك الاصل واختلف **قوله** مسلك
الاصل واختلف طريق سلوك صاحب اذا سلك بها فوجه هذا الباب **قوله**
لا يصحح ويلا على اشتراط الجواز لا يتم بحلقة عنه فانه شرط الجواز **قوله** ضمير
فانه راجع الى الجمع **قوله** والجواب ان الذي يستلزم المدلول اه **قوله** اي
قوله **قوله** فانه صلحهم قال للشيعة الى قوله حج عن ابيك **قوله** قوله حج عن
ابيك واعتبر بقول قول النبي صلحهم **قوله** ظاهر المذهب ان الجمع يقع
المجوز عنه اه **قوله** قال الامام الميرزا شيخ في شرح اجماع الضعيف قال
السر في هذه المسئلة تدل على ان الضعيف من المذهب فممن يخرج عن
ان اصل الجمع يكون عن المجوز عنه ولا يسقط به فرض الجمع من اجماع وعن محمد
المجوز عنه ثواب النفقة فاما الجمع يكون عن اجماع وفي التعارض من انه
خفيفه وانه يوسف رحمه الله عليه فلفظ الكتاب يوم خلافة وفي الكفاية
ظاهر رواية الاصل ان الجمع عن المجوز عنه وفي شرحه يكون عن اجماع
على قول علماء نيا وقال الشافعي عن الامور في زيادات بولمان قيل عن
المجوز عنه واليه ما لا يشرع رحمه الله وقيل عن اجماع واليه ما لا يشرع
ولكن يسقط عنه فرض الجمع فيكون نفلا لان فرض اجماع لا يثبت ان ائمة الضعيف
او مطلق الشبهة ولم توجد واما وجدت الشبهة عن الامور انتهى قال الشارح

المحل

المحل الذي قال شيخ الاسلام الى هذا القول ما لا يثبت ان من انتهى
العلماء الذين يلحقون والفتوح الاول ولان هذا لا يسقط به الفرض من انما هو
وهو اجماع انتهى **قوله** ثم قال صاحب النهاية الى قوله وقد يركب الكلام ويضم
لان اه **قوله** لا يثبت على هذا التقرير **قوله** وقال بعضهم ان فيه اطلاقا في
قوله القائل هو الاتفاقي **قوله** ولا يمكن انهما اياهما من الامر **قوله** يعني يمكن
احكاما وارادوا اشرار هذا الكلام الذي على الاتفاقي فانه زعم ان اجماع في
الضرورة يقع عن الامر من وجه **قوله** المحقق وهذه المسئلة تشهد لصحة الجواز
عن محمد **قوله** قال ابن الكمام قد يقال لا يلزم هذه الشهادة اذ لا شك ان الاتفاقي
انما وجدت من الامور حقيقة غير انها يقع عن الامر شرعا ووجوب
هذا الذم شكر مسبب عن الوجود المحقق ولما كان موجب هذا الفعل
احكاما من من الهدى والقوم غير ان كل واحد يجب على نفسه واحدا
يتقيد بوجوب على الامور وهو القوم وكذا الاخر لان كل واحد يجب واحد
لهذا العمل انتهى وفيه تأمل **قوله** وفيه نظر الى قوله فكذا اه **قوله** نعم ان
حجب ان يكون من مال الامر وقد يقال وجوب هذا الذم شكر مسبب
عن الوجود المحقق والافعال وجدت من الامور حقيقة فلا يلزم هذه الشهادة
قوله ولهذا اذا كان ما مور اجماع وقول عنه الوضعية رحمه الله تعالى اه **قوله** لان
الضرورة وقت الامور ولم ينسلكها الامر فلا امر اجماع الضعيف والجمع المفسر من
الضعيف فاما **قوله** واجيب بان دم القرآن نسك وقد وقع الامر النفقة
اي قوله بخلاف دم لا حصار **قوله** في يكون من مال الامر والمقصود خلاف ذلك
قوله واعترض بان الحديث الذي سئل به الى قوله وما هو كذلك لا يكون
منفطعا **قوله** لا يتوجه هذا الاعتراض بعد ما قال ابو حنيفة رحمه الله ان المراد
هو لا انقطاع حكم الدنيا فان الشواب حكم الاواني فليس **قوله** نفقته التي
شرع فيه ولم يسم **قوله** وعلى هذا فنسب العلم والاولى تأمل ثم المراد

ليس انقطاع نفس العمل في التوبة لم يسبق بهو ثانيا البيان الاكلام على السطوح
 ثوابه بعض انه لا يجد له ثواب الا من هذه الثلث وذلك حكمنا تأخرة ونظير
 حديث الاحمال بالثبات فاما قوله والمخاض في جميع اجزائه لا يتصور فيه ذلك
اقول الظاهر ان يقال والمخاض في جميع اجزائه **آه باب** الذي قال الله
 ولا يجوز بهدي السطوح والتمتع والقران الا في يوم النحر **قوله** بعض لا يجوز
 عليه فالتعريف في فانه لو فرج بعده اجزائه الا انه تاركه للواجب وقبلها
 لا يجزى بالاجماع او المراد الا فقصا من حيث الوجوب عند جفنة
 رحمه الله وعلى قولها كونه قبلها بمائة سنة حتى لو فرج بعد الحلال بالاجماع
 عليه وعنده عليه دم واذا عرفت هذا فاعلم ان عدم اجزائه في يوم
 ولا يجوز بهدي التمتع **آه** فيه نوع ايهام **قوله** اوجب الي قوله ولو اجاز التمتع
 قبل يوم النحر جاز **آه** **قوله** عاينه ان ثبت الاحمال وقد علم بالادلة انه
 لا يكون الا يوم النحر فثبت لذلك **قوله** العيب الكثير هو ان يذهب كثير من
 الاذن عند جفنة رحمه الله **آه** **قوله** التخصيص بالاذن لم يظهر وجه وان
 قدر لفظ نكاحا انما يقال وجهه وتوقع العيب فيها **قال** الله ان العيب
 بمسئلة **قوله** لفظ النكاح **قوله** وهذا اخرج اجواب على قول هذا وقع
 مسئلة **قوله** وبدون هذا التاويل لا يمكن ان يقال ان لم يذكر في الاية قول ضيق
 الفعل بالدم وغيره كما لا يخفى **قال** الله وله عاقب بشرط بلوغه فحكمة منفي ان
 لا يحل قبل ذلك اصلا **قوله** فيه بحث لانه مفهوم الشرط لا يعتبر عند **قال** الله فان
 كانت واجبة احام غير ما عاها **آه** **قوله** كان الانسب انه يقال وان كانت
 بالواو **باب** منشورة **قال** الله هل عرفت اذا وقفوا يوم وشهدوا يوم
 انهم وقفوا يوم النحر اجزائهم والقياس ان لا يجزى بهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم
 التوبة **آه** **قوله** قال عدل الشريعة في شرعه للموقفة لفظ الهداية اعتبارا
 اذا وقفوا يوم التوبة وقد كنت في الكلام في شهد يوم ان الناس وقفوا

يوم التوبة اقول صورة هذه المسئلة مشكلة لانه الشهادة لا يكون الا بان
 الاموال لم يسلية كذا وهو ليلة يوم الاثنين بل رأي ليلة بعد وكان شهر ذي
 القعدة فاما وعلى هذه الشهادة لا تقبل الاحمال كون ذبي الفدية تسعة
 وعشرين وصوره المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف
 انهم غلطوا في احساب وكان الوقوف يوم التوبة فان علموا هذا الغلط
 الوقوف بحيث يمكن التذكر كان الامام يامر الناس بالوقوف وان علموا ذلك
 في وقت لا يكون تذكره فيها على الدليل الشافعي لا قول وهو كما ان التذكر
 ينبغي ان لا يعتبر بهذا الغلط ويقال قد تم حج الناس امانا به على الدليل الشافعي
 وهذا هو الجواب المتقدم لا نظيره لا يصح الحج انتهى وفيه بحث فانه الدليل الاول
 هو عدم التذكر كما اصلا وفي الوقوف يوم التوبة كما يمكن في الجملة كما
 انما رايه في الكتاب ولا يفتر استدلال باب الاحمال بان لا يعلم ذلك الا بعد
 الوقت لسماح حال في اجماع الصغير للاحام فاقض فان لو ثبت انهم وقفوا
 يوم التوبة لا يجزى بهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر **قوله** فان انقصر
 حكمه رجا نية تركها **آه** **قوله** اي على رجا حكمة التوبة **قوله** لان الحج حائضا كونه
 وراكبا افضل لكنه ورد فيه نفس كيب كونه **قوله** في وجه ما ذكره في الكتاب
قوله التزم القرية بصفة اكمال كتاب **النكاح** **قوله** ان بقية النكاح
قوله والنكاح طريقه **قوله** ولا فرجة فيها **قوله** ينتقص بالاكل والشرب
قوله واجاب الاحام في سلام **آه** **قوله** فيه بحث **قوله** ولو امرت بهديا
 ان لا يظهر العقد لم يصح **قوله** بعضه عند **قوله** اجواب الي قوله ان كانت تعطي
قوله فيه بحث **قوله** ولنا ان الناس ايقنوا في قوله ويرتجبا يتعلق بنفسه **آه**
قوله فيه بحث **قال** الله وقال محمد وزفر لا يجوز لانه السماع في النكاح شرط
 ولا شهادة للكافر على مسلم فكانها لا سيما كلام مسلم **قوله** وكان الظاهر
 ان يستدل على مطلوبهما بان قالوا فانزلت هذه الشهادة لم يزلت شاهدة

في المسئلة الثانية واجابة ان النكاح يعلم ان احكامه
 وان لم يعلم فاما في الشهادة فليس
 في المسئلة الثالثة فان الترتيب عندنا
 في المسئلة الرابعة فان خلافه
 في المسئلة الخامسة فان خلافه
 في المسئلة السادسة فان خلافه

في المسئلة السابعة فان خلافه
 في المسئلة الثامنة فان خلافه
 في المسئلة التاسعة فان خلافه
 في المسئلة العاشرة فان خلافه
 في المسئلة الحادية عشرة فان خلافه
 في المسئلة الثانية عشرة فان خلافه

الكا في علم السمع والنا في بطلانها على ما علمت على الص والتهادة شرط
 على العقد **قوله** يعنى على اعتبار انبات الملك عليها بسبب هذا العقد فلا يخالف
 بهذا الكلام لقوله ان الشهادة شرطت في الكساح فليكن **قوله** وتركيب
 الحق هكذا الله الشهادة في الكساح شرعت **قوله** فيبقى ان يصور تركيب
 الحق هكذا الشهادة شرطت على اعتبار انبات الملك عليها وكل شهادة
 شرطت على اعتبار انبات الملك عليها شهادة **قوله** واما المقدمه ان
قوله في بحث فانه حصر شرط انبات ملك المنفعة عليها في الشهادة في
 الناس الحاجة اليه اهلا وليس ذلك مدلول المقدمه ان فيه لاهر كمال التز
 ويمكن في انبات الملك كون الشهادة من شرطها كما لا يخفى على من يعرف تفصيل
 تركيب الحق **قوله** ان الاب يجعل الى قوله لان المجلس **قوله** في بحث
 اذا انظر ان يقول بديل قوله لان المجلس المحض في المجلس وبديل
 قوله لان المجلس مختلف لعدد حضوره في المجلس **قوله** لان المجلس مختلف
 فلا يمكن ان يجعل **قوله** في بحث **قوله** واقول اريد الى قوله لان الاب **قوله**
 في هذا كلام صاحب النهاية ما سجد في الحديث في باب المهر من ان الولي في تزويج
 الصغيرة سفير ومعتز لا عاقد وبما شرفوا **قوله** لا يقال المولى بولي
 اريد قوله كان بمنزلة الموكل **قوله** هذا الكلام جار في المسئلة ان بقية
قوله في بيان المحرمات **قوله** ان قوله تعالى حرمت عليكم ثمانية **قوله**
 قال انه تعالى حرمت عليكم نساءكم وبناتكم واهلكنكم واهلكنكم واهلكنكم
 وبنات الاخ وبنات الاخ واهلكنكم انما في ارضكنكم واهلكنكم من نساءكم
 واهلكنكم من نساءكم وبناتكم انما في ارضكنكم واهلكنكم من نساءكم
 لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من
 بناتكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم
 انما في ارضكنكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم
 انما في ارضكنكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم واهلكنكم من نساءكم

بارك الله

بما موافقكم خصين غير مسافحين في استمتعتم بهن فان توهمين اجور من
 فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن بهن بعد الفريضة ان الله كان عليا
 حكما **قوله** قال القاضي في تفسير قوله تعالى واهلكنكم ما واره فيكم
 ما سوى المحرمات الثمان المذكورة وخص منه بالستة ما في معنى المذكور
 كما في محرمات الزنا والجماع بين المرأة وقتها وخالها انتهى **قوله**
 واسباب حرمتها اريد قوله والجماع **قوله** في ان اجمع حرام كما يدل عليه نظم
 القرآن لانه سبب المحرمه **قوله** وملك البهي **قوله** في بحث **قوله** في كل ما فيه
 معنى الفريضة **قوله** في بحث فان اطلاق البهي على الفريضة مطلقا
قوله كالبنات **قوله** حرمة البنات ثبت بالنسبة **قوله** ان الله تعالى واهلكنكم
 ما واره فيكم **قوله** قال الزبيدي بنواول مذكورة الاب وملكها وقد اصبحت
 وكذلك لفظ الاباء بنواول الاباء والجداد وان كان فيه جمع بين المحرمات
 والحجاز لانه يعني وفي النسق يجوز اجمع بينهما كما يجوز في المشترك ان يعنى جميع
 معانيه في النسق **قوله** واما بالا جاح **قوله** في ان دلالة قوله تعالى بالا جاح ولا
 معنى له **قوله** واما المراد بالكساح **قوله** يعنى في قوله تعالى ما كسح **قوله** ان الله
 لا يملك الا سقاط اعتبارا **قوله** ويجوز ان يكون للكساح كونه من ولا
 طائر يطير بها **قوله** في بحث حقيقة الاب من الزنا والجماع واهلكنكم تحت قوله
 يحرم من الزنا والجماع **قوله** في ان ان الحديث انكم يكن مشهورا لان
 به على الكتاب على ما تقرر في الاصول وان كان مشهورا يجوز نسخ الكتاب
 به في الحاجة الى جعل من اهلكنكم احتراما عن النبي والكتاب **قوله** ان الله ولا
 ملك بين وطيا **قوله** يتعلق بوطيا المقدر بغيره المذكور **قوله** ان الله
 اخذ امه له قد وطيا **قوله** الكساح **قوله** وانت غير ان الظاهر ان يجب
 عليه حرمة الامه الموطوءة **قوله** سبب من الاسباب غيب نكاح اخواتها
 كما لم يجمع منها فليكن قل فانه يجب عندها وطيا حكما لان لا مسترها **قوله**

برهان الام في اللغة هو الحد مطلقا فيصح ان يقال
 ان الله تعالى واهلكنكم ما واره فيكم مطلقا فيصح
 المحرمات

حيث في قوله اذا حلف لا يكلموا في غلظت بشارة
 الا على ان سفلان مقام اسفل وانما في منه منزه

اقر كلام الزبيدي لا جلا خافته الى غفلة

قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به
 ولكن من ادعى ان الحكم لا يكون على ظاهره بل على ما ليس به
 فانه لا بد ان يكون له دليل على ذلك

يقولون ان قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به
 الا انهم لا يثبتون صراحة في قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به
 الا انهم لا يثبتون صراحة في قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به

من باب الاحتكام **قوله** لا اكتمل الاشياء **قوله** كما قال به مالك **قوله** فانه قد
 بعض الحكمية **قوله** فيصير ما بينهما وطيا حقيقة **قوله** في شيء **قوله** وبالجملة
 على نفسه يطل حكم ذلك الوطى **قوله** فيبحث فانه كان ينبغي ان يجب
 حريم الوطى **قوله** في نفسه عقب الحكم بسبب من الاسباب كماله
 اجمع فليكن في فاته وطيانا كتمان في الحقيقة ولا يمنع اجمع فيها **قوله** لو وال
 اشتغال رجها بانية حقيقة وهكذا **قوله** فان قيل لو صح ما ذكرتم لم يجب الاستمرار
 على ابايكم قلنا ذلك ليس لا اشتغال بل للحديث على ما فصله صدر الشرح
قوله الحاصل ولا يجب بين المرأة وعمتها وفاتها وابنة اختها **قوله** كماله
 ولو انما ان يكون للبائنة في نفق اجمع بخلاف ما في الحديث فانه لا يستلزم
 الحكم المرأة على عمتها او فاتها من العكس لوجز تخصيص العمة والخاله
 الحكم ابنة الاخ والاخت بطولها دون اذ فاتها على الابنة لزيادة كرمها
 على الابنة قال هم احواله بمنزلة الام وبوجه حرمه الحكم الامه على احواله
 جواز العكس فكانا التكرار لدفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب
 فانه لم يذكره الا بلفظ اجمع فلا يجب فيه ذلك الوهم وهذا **قوله** قلنا
 جواز الاصطلاح **قوله** فيبحث فانه لا بد وانما في لاريد على المعنى
 على المورد نفسه حيث سلم انه تخصيص لبيان تكرار الشرح **قوله** حتى لا يلزم
 على المشتركات العلوم الانتفاء **قوله** راوانا بينا اننا لا نوجب حرمه
 انحصار **قوله** فكان لا ينسب تقديمه على مسايل اجمع ولعلنا فيه كونه
 كان الاطلاق **قوله** وتفرقه الولد جزء من هو من مائة والاشخاص باجم
 واما **قوله** النتيجة التامة من هذا القياس حرمه الاجتماع بالولد وزوجه
 ليس الا والخط ينصق حرمه اصول كل منها مما فرأينا والقواب تركيب
 القياس لا يستشافي في بحث نعم الكل **قوله** قال المعنى ولما ان الوطى سبب احواله
 بواسطة الولد **قوله** فان الولد جزء من الاب وهو جزء من الاب وهو

جزء من الام ايضا متصل بها فخط حتى يفصل منها بالما ريفض **قوله** وكذا بين
 الولد بين بسبب الولد **قوله** فيبحث **قوله** فان قيل لو كان **قوله** حتى
 الاستدلال كان عقيب بيان الكبري كما لا يخفى **قوله** بعد ما ولدت **قوله** بل بعد
 الوطى وهذا اولى في اثبات المطلوب والعود على موضوعه بالنقض **قوله**
 فهو الاصل باحواله **قوله** اي حديث آدم **قوله** فان قيل ذكر مسئلة الذوا
قوله اي ذكر خلاف اثباته فيها فان الاولوية في جوانبه كما لا يخفى فنن عبارته
 فنقول **قوله** كما في الطلاق اترضي وانهما بين القيد **قوله** حتى لا يجوز لها ان تنزوج
 بغيره **قوله** المعنى ولا ينزوج المولى امته ولا المرأة بعد **قوله** قال الروي
 في شرحه لان متفق ان وجه قيام الرجل على المرأة بالخط والصول
 وانما ذيب لاصلاح الاخلاق قال انه تعالى الرجال فواتون على النساء
 والاكتمل فان يقتضيه نهران ذات للعبد بالاستيلاء والاستهانة
 فيعذر ان يكون زوجه للعبد وسيد نسا في ابا بين انهم ونحن نقول
 ذكره بالحقيقة تفصيل ما اجملة المعنى **قوله** استدلووا بقوله تعالى **قوله** انا
 الاول والثانية في سورة النساء **قوله** لا يجب هذه النهران اية قوله
 وسببها **قوله** لا يخفى عليك ما في فقرته من اخلل حيث يلزم منه ان لا يجر
 الخارج نهران مشتركة بينهما لاستلزامه اجمع بين المتأخرين والاولين ان
 يقول فلو صح نكاح السيد امته والسيدة عبد ما كان المملوك المخص شخص
 ما كماله ومنها ضافة فليكن من فان قلت لم يتخلص في النكاح من هذا
 قلنا بخلاف اجماعنا فانه لا يمكن ان يتكبد ذلك في العبد وسيدته
 لان العبد متهم وكفى كما للشيخ فلا يمكن ان يكون فاهرا فليكن **قوله** وفقرته
 بانها من جهتين مختلفتين **قوله** فان كونها مأكنة بجهة ملك الامين وكونها مأكنة
 بجهة ملك المستع **قوله** واجواب انا لانهم انما لم تكن شافع بصفة **قوله** فيبحث
 فانها كانت مأكنة شافع بصفة لكان لها ان تكون نفسها من عبد فخطا

سواء من الحيوان او من النبات من الارواح فانها لا تملك العقل
 والارواح فانها لا تملك العقل والارواح فانها لا تملك العقل

في هذا الكلام كذا في ان قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به
 على اصله في قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به
 في هذا الكلام كذا في ان قوله وجب بان ينظر الحكم ليس هو على ظاهره بل هو على ما ليس به

والسلف فيما ذكره هو الحق نفسه كاللغة وكما سيجي ثبوت ضما وبعث
ولا يثبت استقلالها واصلها على ان ذلك ليس بصحيح ايضا فانه يقر في
الاصول ان الترتيب ليس بملوك في حكم الحيوة والنزول بل بمنزلة المني
على اصل الحقية وانما يصح الاقرار عنه باحد النقصان والسرقة
قال في التلويح لان الحيوة والذم صفة لا حيا بها لهما في البقاء والبقاء
لا يملك المولي الا انها انتهي **قوله** فانها جارية قولها تعالى **قوله** هذه الآية في
سورة النور **قوله** فان قيل الآية ساكنة مما كان من آية **قوله** غير المنطوق
لا يباين المنطوق على ما فصل في موضعه وهذا بعد تقدير تسليم ما ذكره
وذلك ايضا في ما فيه **قوله** المعنى ويجوز نزوح الكتب بآيات **قوله** اي نزوحها
او المراد نزوحها من نفسه **قوله** المعنى لقوله تعالى والحصنات الآيات
قوله هذه الآية في سورة المائدة **قوله** المعنى لقوله تعالى ولا تكونوا المشركين
الآية **قوله** هذه الآية في سورة البقرة في الحزب الثالث من اجزاء الآية
قوله قال الله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله الآية **قوله** هذه الآية
في سورة التوبة **قوله** واغترض بان اهل الكتاب اللفظ وهو اجواب **قوله**
واجاب في الكشاف بان آية البقرة مفسومة بقوله تعالى والحصنات من
التزمين او تو الكتاب من قبلكم وسورة المائدة لها ثمانية لم يبيح منها شيء
قوله واجواب ان الله تعالى عطف المشركين آية **قوله** انما يصار الى كتاب
الحجاز في الآية لو كانت دلالة العطف على المضافة اقوى من دلالتها على
الاختلاف مع ان قوله تعالى ان الله تعالى لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون
ذلك لمن يشاء وقوله تعالى لعل الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وما من الله
الا آله واحد يدل على انهم مشركون وتزويدها لانه اوضح منه حيث قال علم
من العطف ان معنى الاشتراك جوار مفعول بافعالهم ولم يلبثت بوجوده وفي فتح
القدوس من ارادة الشارع بالمشرك من غير ان يغيره من لا يدرى انما

والله اعلم
ان المشركين والمجذبة
فهم من كان على ما كان
التي هي على ما كان
من آيات سورة المائدة
في سورة التوبة
في سورة المائدة
في سورة التوبة
في سورة المائدة

بني ولا كتاب ولذلك عطف عليهم في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل
الكتاب الآية **قوله** فان قلت فاما قولنا في ما قبل بن عمر **قوله** في بحث فان
تأويل ابن عمر ليس في قوله تعالى والحصنات من المؤمنين بل في قوله
عز وجل والحصنات من الذين اوتوا الكتاب **قوله** فان قلت انما جاء في
قوله في ما على الوصل **قوله** اذا نزل منزلة الوصل نفسه يكون انزه في انفسه
او لا في بطلان العقد **قوله** قلت ما رواه ابو داود في قوله وهو ما سدا **قوله** مع ان القيا
غير صحيح والقياس الصحيح معناه لانه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من
شراء الالة للشرى وغيره ولا يتبع شيء من العقود بسبب الاقوام **قوله**
ولا تأخذ وما رواه محمول على الوصل اي لا يبطا المحرم ولا يمكن الحرمة من
غيرها منوطا ولا يخطب اي لا يلزم الوصل انتهى ولا يلزم ان يكون ولا
تحتاج بالآلة لان المحرم لا يتا ولا الحرمة ايضا تكون في تأويل من حرّم ولا يتحقق
قوله **قوله** المعنى وانما جعل طول الحزب ما نفا منه **قوله** وفيه بحث لانه ذلك
مفهوم بشرط **قوله** وهذا الذي اشار اليه المعنى بقوله ولان للقرآن اثر آية **قوله**
فانما هذا يكون مجموع الحديث ويكون من حيثها دليل على المطلوب وظ
كلام المعنى خلافا **قوله** وهذا المعنى الى قوله فانه غريب **قوله** في بحث **قوله** لانه
الغريب من زوجه انبت وكان آية محرمات **قوله** فيه انه لم يكن لها حد
فيبقى ان يجوز النكاح **قوله** لانها فراش لوجود هذه وهو صبرورة المرأة فيبقى
فيقول الولد منها **قوله** فيبقى انما قبل في قوله لانها فراش **قوله** معناه ان
آية **قوله** اي مع لفظ عليه الاستحباب دون الوجوب ان الله سبحانه في باب
النكاح اهل الشرك المصروع من الشارع بوجوب الاستبراء وهو باضعفا
قوله الا على وجه فارغ عن شغل محرم آية **قوله** فيه نوع مخالفة لما سبق انفا
حيث اجابا عن اب يوسف في سبكه نكاح اهل من التزنا ويجوز ان يقال
المراد احرامه لها حب آية **قوله** لانه في نفسه يستلزم من الوجوب **قوله**

قوله فلما اتينا خذوا منكم
المعطوف غير موقوف على
بعض المعنى في المحضات
في قوله يستلزم من

قوله فلما اتينا خذوا منكم
المعطوف غير موقوف على
بعض المعنى في المحضات
في قوله يستلزم من

ثم كما لا يخفى **قوله** واجب بانه يارضى لاحتمال **قوله** ويجوز ان يكاب ايضا بان
 قد اتفقا على جواز النكاح آه على ما تروى ويدل على ذلك قول المصنف والمحققين
 ما ذكرناه **قوله** المصنف فليكن النسخ ثبت بان جاع **قوله** قال ابن الهيثم لم يثبت
 ابياء سببية فان الاحتراز ان الجاع لا يكون ناسحا ان كان قد رخصه
 ابي سبب العلم باجاءهم اي لما عرف اجاءهم على المنع علم انه نسخ بدليل النسخ
 او من المصنف ان ثبت اجاءهم على المنع علم منه النسخ انتهى ويجوز ان
 يرد بنبوت النسخ بثبوت العلم **قوله** فان قيل بان الجاع وقد كان ابن
 عباس في النسخ **قوله** فان قيل هذا نقل النسخ فلا تضر في لغة ابن عباس فليكن
 لكن مراد المصنف ان الضوابط اجعلوا على نكاحه ولا تميز ذلك بالغة فليكن **قوله**
قوله لا وليا ولا كافرا **قوله** لان حل محل النكاح **قوله** دليل لقوله اخبرنا
 لا وليا ولا كافرا **قوله** بخلاف الاولياء والكافرا والمتفق عليه او لا يفتد
قوله ويجوز ان يقال بيان المحرمات ما لم يرفع الموانع والعدم لم يفتد
قوله المصنف وينفذ نكاح الحرة ابالغته برضا **قوله** اي بعدد ما اذن على
 رضا **قوله** المصنف وان لم يفتد عليها ولي **قوله** ولم ياذن ولا يبدل بواو
 لم يفتد عليها تبسبا وباشرة **قوله** وهو مردود بان اذن لها الولي كما
 اخبره محمد **قوله** قال ابن حجر في شرح النجاشي وقعت بان اذن المولى
 لا يصح الا لمن يزوج حرة والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان اذن لها ولو
 اذن لها في النكاح نفسها صارت كن اذن لها في البيع من نفسها ولا يصح
 انتهى ولا يخفى عليك ومن هذا الكلام فان النكاح عقد على منافع البضع
 فتصير به بالاذن كالأذن في بيعه بان يزوج نفسه فتا على مال اجمالى المحلى
 انما يقع في شرع المنهاج لا تنفذ امر المرأة نفسها باذن من وليها ولا ذن
 واذن ولا غير ما بأكالة من الولي ولا بولاية ولا يقبل نكاحا لاحد بولاية
 ولا بأكالة فليكن هذا الباب اذا ملق بمسألة العادات وفوقها

قوله في رواية اخرى
 بان من لم يفتد
 بغيره من المصنف
 لا يفتد على غيره

فتدقضا القضي منها
 وسئل بعض الحكماء
 انك لا تفتد على غيره

قوله في بعض النسخ
 فان جاز ان الهام
 يجوز ان يزوج
 وان كان لا يزوج
 يثبت به كذا
 يتوقف على القيمة
 بل يفتد على غيره
 المولى لا يفتد
 لم يفتد على غيره
 لا يفتد على غيره
 لا يفتد على غيره

فيه لما قصد منها من احكامه وعدم كونه اصلا وقد قال انه في الرجال فواو
 على النساء وقد تقدم حديث النكاح الا بولي وروى ابن ماجه حديث لانز
 المرأة الحرة والمرأة نفسها واخرجها الذار لظني بانها وعلى شرط التحقيق
 انتهى **قوله** في قوله فليكن آه بحث **قوله** وايضا المصنف ان النكاح لا يفتد آه **قوله**
 اذا ما ملك اذني ما مل ظهر لك ان هذا الوجه لا يارضى الاول في المال يفتد قبل
 ولكن لا يخفى عليك ان الجواز بدون الولي امر وفيه بغيره ان امر آخر فالمراد الاول
 يرد على ابي يوسف ايضا بخلاف ان في **قوله** لا تنفذ الخطبة **قوله** فيه بحث فانه ان
 اراد ان تنفذ الخطبة على ما فيه المصنف فلا ضير فان اراد ان تنفذ على ما وضعه المصنف
 فتغير مسلم **قوله** وانما وجه من جوزه فتواتها تفرقت في فالحصن هو ما وهي من اهل
قوله انت خير بان اخصم منيع يناع في اهلها لانه التفرق ويقول لم يفتد
 انما رجع اهلها وقوله كونه عاتكة آه لا يدل عليه فان العبد ليعمل ابا ليعمل كذلك
 وهو محذور من كثير من التفرقات وبينه والبضع فرق **قوله** فليكن لا فرق في ظاهر
 ان رواية طاب رحمه **قوله** انت خير بان المنع متوجه الى الزواني في ظاهرها
 ظاهرها ما ولا يفتد في ذلك قوله ولهذا لا يجوز آه فانه تنوي السند والمنع يتم
 بدون الا بولي ان المولى حق النسخ في ظاهرها رواية فليكن متعلق به محتمل ما كان
 كذلك **قوله** فان قيل هذا اسند لال اليه قوله وهو المنع آه **قوله** وهذا الاسناد لا يثبت
 ان يصح اذا كان الخطاب في لا تفتد من الاولياء وهو من كل الخطاب ولا يفتد
 من زوج كذا سبق في شرطه بل جازا والتفصيل المشيع في التفصيل الكبير لا مام
 الذين الرازي **قوله** وانما يتحقق منه المنع اذا كان المنوع في يد **قوله** ان كان
 المنوع في يده شرعا فليكن كذلك هذا اخصم فان انتهى عنه لا يقتضي مشروعية
 على ما هي تفصيله في البيع العاصد لان يكون مرادهم الامتياز وهو بعيد وان
 اراد غير ذلك فلا يفتد ولا يفتد **قوله** فليكن ان الالة مشرك الامتياز **قوله**
 ويرد ايضا ان واحد من هذين الاسناد لا يدل على مطلوب اخصم من عدم

قوله غنيت حجارته الى وفي القاموس
غنيت حجارته شمع ونحوه غنيت حجارته
وعن ابن ابي عمير قال حجارته حجارة
خضت من حاد الاسكار ولم تزد
فحار غنيت وغنيت وغنيت
وعن ابن ابي عمير قال حجارته حجارة
من
قوله من البكر وهو اول النعمان
وفي القاموس البكر هو النعمان
الغدة كالبكر عذرة

العبارة في التقدمة للعبارة كما بين في الاصول **قوله** لان المنصوص عليها صاير الى قوله فليس من افراد **قوله** فيه فاعلم فان الظاهر ان ذلك ايضا من كرم الطبيعة ولولا ما استنفذ من الاطهار والاعلان ولا يجب عليها اخرى بهذا المقدار **قوله** فان قيل يجب ان يكون بسكونها في ما بين الضور بين ايضا **قوله** يعني في صورة امانه احدى وصورة ضرورية عادة **قوله** اجيب بانها مقبولة اذا كان علم انشاء هذا محيطا به **قوله** مخالف لما سبق له المعنى في باب العلم في الحج والصلوة من ان السجدة على المعنى غير مقبولة مطلقا احاط به علم انشاءه اولي والاوولي انما يجب بمنع كون السكوت عدا عليه ما يحكي من انشاءه فاعلم ان فاضل **قوله** فان اما ما البينة قال لا امام المترتبة **قوله** وهكذا في شرح اجماع الصغير لفا فيه **قوله** المعنى والاوولي هو العصبية **قوله** هذا جواب القياس او المراد هو العصبية وما يلحق بهم فاعلم ان مخالف كسبي **قوله** او زوج الشيب الصغيرة الاب واجد كرم **قوله** قوله كرم مسند كرمه لوزوجها طوعا لا يجوز ايضا عند فان اذنها قبل بلوغ غير معتبر **قوله** لا ينفذ النكاح **قوله** الظاهر لا ينفذ **قوله** ولا يفسد عليه غيره **قوله** لانه على خلاف القياس **قوله** يحكم ان النكاح بين فانها ثمانية من غير تكرار غالبا **قوله** انت صغير بانه لو تكرار النكاح يمكن التذكر بالوقوف ايضا بالنسبة الى زوجها انما ينفذ تحت كراهه يحكم ان حال اذا لم يكن فيه اصلا انقضت من فيه حال **قوله** المعنى ولما ذكرنا من تحقق اقامة ووفور الشفقة **قوله** انما ثبت هذا الذليل ولا ينفذ النكاح الاب واجد وكان الاوولي هو التعميم **قوله** المعنى ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله هم النكاح الى العصبية **قوله** فيبحث لانه هذا الحديث يدل على ان ينفذ نكاح المرأة بدون الاوولي فيكون فيه لثافتين عليا وجوابه انه لا دلالة في قوله ان النكاح كراهة لغيرها ولولا اني تخلى هذا على النكاح بطريق الاضمار دفعا للتعارض **قوله**

المص وبشرطية القضاء **قوله** قال ابن القيم في الفسخ وبشرطية القضاء
في الفقرة وموافق هذه والفرقة بعد الكفاءة ونقضان المهر وكلها نسخ
والفرقة باجبت والعنة واللعان وكلها طلاق وبابا زوج الزينة التي
اسلمت وبها طلاق خلافا لابن يوسف وقد جمع بعض الفضلاء فرق
الطلاق والفسخ وما يجمع منها الى القضاء في قوله في خيار البلوغ في
والاعاق. فرقة حكمها بغير طلاق فقد كفو كذا ونقضان مهر. وكذا في
باتفاق. ملك احد الزوجين او بعض زوج. وان زاد كذا عليه الطلاق
ثم جبت وقته واللعان والى الزوج فرقة بطلاق وقضاء العاقبة في كل
شرط غير ملك وردة وعاق. قوله باتفاق. احتراز عن احوال من زنى فان
كانها جازية عند بل حيفه ومحمد فاسد عند ابن يوسف فالفرق منه بطلاق
وعندهما ونسخ هذه لفاسده وقوله على الاطلاق احتراز عن قول محمد فانه
يفرق بين البرقة من الزوج فهي فرقة بطلاق وبين المرأة فهي نسخ
وكل فرقة توجب حرمة مودة لا يقع الطلاق بعد ما انتهى قوله فقد كفو
بعض في تزويج المرأة نفسها قوله بالاتفاق احتراز الى انه بطلاق عند
آه اقول لك ان نقول اذا كان جائزا عندهما فالفرقة بما اذا تم ملكه
وضيح عند بعض ان هذا الكلام فاسد عند من يكون نسخا عند **قال** المص
وهو يمكن اخلل **قوله** مخالف لما سبق بل سطر بل توقفهم اخلل
يرجوز ان يقال المراد يمكن اخلل المتوهم ان الله لا يلام لقوله لا يقع ضرر حتى
عليه **قوله** لان فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج آه **قوله** فيه بحث
فاذا لم يكن الزوج كفوا ولم يكن المهر تاما يحتاج الفرقة الى القضاء ايضا
كما هو جوابه فينتقض كلا الدليلين به على ما ذكره وجواب انه ذلك فيما اذا
زوجت المرأة نفسها وما اذا زوجها الاولي. فليس العقد نافذ
حتى يجمع الى الفسخ وسبب في فصل الكفاءة **قوله** لانه بعد العقد يستلزمها

قوله اي يستلزم الزيادة **قوله** عالمها بخيار العلق **قوله** خيار العلق **قوله**
بالنسخ **قوله** وقوله ثم عند ما الى قوله لانه منسوب الى يوسف آه **قوله**
هذا سلم لان الظاهر ان ذكر قوله عند ما عند قوله وبشرطية القضاء
في جملة وجوبه ما فيه الى هنا الى نوع تأمل وعلى وجهه ان ابا يوسف يقول
ببشرطية نوع الفسخ بالقضاء لانه قضاء في الجملة فيه منفذ ولا يلزم منه ان
يرى خيار البلوغ **قال** المص وان لم يعلم فلها الخيار حتى تعلم فتسكت **قوله**
فيه بحث **قوله** فان الصغيرة البكر اذا ادركت واستوفرت للحكم سكت
آه **قوله** الاظهر ان يقول البكر البالغة اذا بلغها خبرها فسكت كان
قوله وقوله لانه ما ثبت دليل عدم البطلان في حق النيب فافقه **قوله**
انت خبر بانه ينتقض دليل على عدم امتداد خيار البكر الى آخر المجلس بل
على عدم البطلان في حق الغلام ايضا لانه صدق بكونه بانقضاء الزوج كما يظهر
بانه في نوبة ما يخصه بالنيب مالا وجهه **قوله** وما لم يثبت بانبات الزوج
آه **قوله** منقوض بخيار العلق على ما سجي به سطر وكان الاصول ان يقول ما
ثبت بانبات الغير **قوله** دليل شغل البكر والغلام **قوله** كما يشغل النيب **قوله** دون
سكوت الغلام **قوله** ودون سكوت النيب **قال** المص لانه يضح من الاتي
قوله ان عبد الصمير الى الفرقة فهذا الكلام في الفرقة بخيار العلق سلم دون
ما نحن فيه لانه يفرق القاضيه كما في اجبت والعنة وان رجع الى خيار من التفرقة
كلام مع انه منقوض باجبت والعنة واجواب ان الفسخ في خيار البلوغ من المرأة
الا يري انه يجب ان يقول المرأة حين بلغت نسخت الحكم وبها لم يصب
بصحته بخلافه في اجبت والعنة **قوله** ثم ذوالارحام آه **قوله** ذوالارحام
هذا ليس على مصطاح الغرض بل على معناه التفرقة فان البنت وبنت
الابن من اصحاب الفروض وكذا الاخوات **قوله** وان في ان الولاية تثبت
لغيرهم بطريق الدلالة **قوله** القول بانها بطريق الدلالة شكل وليس

راي النسوان بحواشي الرجال في الكمال وقد سبق قوله والقول بتوريث
ذوي الارحام **اول** الا نسب لعل ان يقول والقول بانهم ذوا ارحام
وتورثهم مع القول بعدم النكاح اه لا يخفى **قال** المحقق فتنزل منزلة توريث
متساويين **اول** قال ابن الاحكام وقد استفيد مما ذكره ان الوليتين اذا استويا
كانت من شقيقين ابها زوج نفذ ومن العلى من قال لا يجوز ما لم يمتنع
على النفذ والعلى فانه زوجها كالمهر فالتحريم السابق فان لم يعلم السابق
او وتماما بطلان عدم الاولوية بالنسبة الصحيحة انتهى وبذلك يثبت لكل من
باب ما يوجب النكاح وما لا يوجب ان ولاية النكاح يثبت لكل من
الاوليات **اول** لو فارق ولاية الاقرب فاية لانها **اول** فغير لانها راجعة
الي ولاية **فصل في الكفاءة** **قال** المحقق ولان انتظام المصالح بين
المكافئين **اول** قوله بين المكافئين خبر ان قوله ولان **قوله** ملك جان
ان يكون نسيا **اه** قوله لا يخفى ان هذا جواب اعتراف بين النكاح فهو
مخرج من غير تراخي الخصمين لان النكاح الفاسد لا يغير حكمه وهو الملك
بخلاف البيع الفاسد فانه يغير حكمه كخرجه ابن الاحكام في الفصل الثاني
ثم لو صح ما ذكره لكان تزويج الاولياء من غير الاكفاء مشروعا معتقدا
بما بين ما ذكره وليس كذلك على ما يجب تفصيله وعلى الاول ان يحاجب
ما وقع التعارض بين النصوص الثلاثة على جواز النكاح بدون الولي وبين
النصوص على عدم جوازها صراحا الى القياس على ما يجب تفصيله **قوله** الا
يرى ان النبي **اول** هذا التفسير لا يدل على تمام المذهب فان نسب فتيان
من اشرف انساب قرش وان لم يبلغ رتبة بني هاشم **قوله** وقوله وابو يوسف
معده هو الصحيح **اول** لفظة وابو يوسف معده ليس من قول المحقق وقوله
وابو يوسف معده فيه ما فيه **قوله** هو الصحيح واحترز بذلك عن رواية اخرى
اه **اول** قال ابن الاحكام هو اعتراف عارضي عن الحقيقة انه مع محمد وحمزة

الشيخين وقال الصحيح من مذهب الجعفي ان الكفاءة من حيث
الاصلاح غير معتبرة انتهى **قال** المحقق فلا ينبغي عليه احكام الدنيا **اول** قال ابن
الاحكام في التفسير ما نقل على ان لم ينزل الا على امر ديني وهو ما ذكره من ان
الكفاءة غير مفسقة فوق ما تغير بضعة نسب وكن نقول ان في التفسير لا يحتاج
الى ما نقل على الواقع ابتداء او لا بدنا على ما لا فرق الا يرى ان قبول الشهادة
من امور الدنيا ويثبت على الدنيا **قوله** وزوجهم باولي الصدق **اه** **اول**
ولكن ان نقول ان تبدل الا زمان والافات بتغير الترسوم والعبادات
فعل ذلك المقدار من المال كان بعد مهر المثل في تلك الاحوال فان لم يكن
بناتة هم جين زوجهم صنف بغير بنات **قوله** وهو وصف مؤخر في الباب
اول انما يظهر من خبره لو لم يكن خلافا منصوصا عليه وان يكون تقليدا من غير
النقص فكان يجب التفرص له في اجواب **قال** المحقق وعندها هو ضررها
لعدم الكفاءة فلا يجوز **اول** ان قيل هذا مخالف لما سبق في اول الفصل من
ان الكفاءة من جانبها غير معتبرة فلكل فرق بين ما بين كفاءة وكفاءة
فعلها ما يعتبر ان الكفاءة باكثرية من جانبها دون غيرها لان رتبة الزوجية
تستتبع رتبة اولادها الا يرى ان ابا حنيفة فرق بين الكفاءة في الدنيا
وبينها في غير ما ذكره ابن الاحكام في شرحه هذا ولكن نقول ما سبق
في اول الفصل هو مذهب الجعفي ومذهبها انها معتبرة من جانبها
ايضا وسينقل الشرايع عن الكشف في آخر الفصل الثاني في ذلك وفيه
ما على رايه اعلم **فصل في الوكالة بالنكاح وغيره** **قوله** بان يقول
تزوجت بنت علي فلانة **اول** هذا ليس من التزويج بالوكالة بل
ه بالولاية **قال** المحقق الا ان اشافني يقول في الولي ضرورة **اه** **اول**
قال ابن الاحكام هذا الاستثناء بناء على اعتقاد المحقق ان اشافني يقول
في المسئلة يجوز ان يكون ولذا اقتصر في نقل الخلاف فيها ايضا لانه لا يثبت

الزوجة

ولاية اجبار غير الابل واجد فلا يتصور ان يحترق ويحجب ابن العم بنت عمته من
 نفسه والذبح كغيره الثاني من نولي الولي الظرفي هو تزويج اجدانه من
 ابنه وليس هو هذا ملكا متلكا فلا يصح ستمه ولو جعل لا يملك
 لم يصح تملكه بالضرورة فان معنى الكلام انه لا يصح المباشرة ملكا متلكا
 شرعا اذ لا يملك في ذلك ضرورة لكنه منفى انتهى لانه لا يملكه الا بالولاية
 الاجبار فالشافعي يحترق ويحجب ابن العم بنت عمته بالولاية من نفسه
 باذنه ضرورة فليكن على الا انه لا يجوز ذلك عند الشافعي ايضا ان كان له
 كما مر في كنههم قال المصنوع ولا يصح الحقوق اليه **اه** **اقول** قال السروي
 قوله ولا يصح الحقوق اليه قلنا تملك صحيح لو سلم من النقص ولم يسلم
 من الكسب لو تزوج من كمله على عبد نفسه يطالب بتسليمه انتهى وكذا
 ان يقال معنى كلام المصنوع لا يصح اليه الحقوق بحرقه عاذا وصل عبد
 نفسه مهران ابد ملك العقد فاعلى قوله وهذا اي يجوز ما ذكرنا **اقول** او
 التفصيل المذكور **قوله** واجبا مع احتياج الكل **قوله** فيه بحث فان هذا
 يوجد في كل العقود ولا يتوقف **قال** المصنوع اما ان الوجود شرط العقد
اقول يعني ان الوجود المعتبر شرعا هو شرط العقد وهذا الشبهة اذا حكم
 النقص في الكلام واحدا وكلاما ايجاب وقبول فانه قوله غير معتبر شرعا
 كما في حالة الحضور فكذا في الغيبة فيلحق ان يضمن بالعدم وانما اعلمهم **قوله** وكان
 ابو يوسف الى قوله كالطلاق **اه** **اقول** قلت الظاهر من تقريره ان
 ابو يوسف انه قاس ابتداء النكاح وكما من شيء مثبت ضمنا ولا يثبت
 استقلال **قوله** وما لا يملك التعلق بالشرط **اه** **اقول** قال السروي قلت
 سردي هذه العلة مع عبد من عبد من علي ان المستتر بهما باذنهما
 شارة على ما يأتي في القول بالبيع ان شاء الله تعالى انتهى ويجوز ان يقال
 حوازي ما ذكرتم انما ثبت على خلاف القياس بالاختصاص لكونه في معنى ما ورد

الشرع

الشرع وهو مستف **قوله** المصنفين التفرق **قوله** يعني بينه وبين
 كل منهما قال ابن الامام وهذا غير مطابق للدعوى لانهما عدم لزوم واحد
 منهما لا لزوم التفرق ولا سابقا باذنه ان يحترقا كما حرمهما او كما حرم
 ولا هو لازم فذكره بل ان لم يزم عدم امکان تنفيذهما وتنفيذ احدهما بهما
 ومقتضا فانفق التزوم مطلقا وهو المطلوب انتهى ويمكن ان يقال مراد المصنوع
 مقتضى التفرق اذ لم يحترق ويحجب ورده بغيره سباقا لكلامه فليكن على **قوله**
 وانما لا قبل **اه** **قوله** وانما يعلم جواز النكاح بين دونه بطريق اوله **قوله** قال
 الكنتاني قلت المسئلة **اه** **اقول** ان ارادت على اعتبار في الوكالة
 عند جافس لم بالنظر اليه دليلها واراد مطلقا فم **قال** المصنوع فاما العرف
 مشترك او هو عرف على هذا الصراح مقتضا **قوله** فيه بحث **قوله** فلا يصح
 مقتضا اليه قوله بل انما هو الحاصل لا يخفى على من يتأمل ثم كيف يصح ان يقال
 ان العرف العرفي لا يصح مقتضا وقد تنقوا على ان المتباينين اذا اطلقا
 التضمن ينصرف اليه غالب نقدا ببلد بدلالة العرف على ما سجي **قوله**
المصنف **قوله** فان مهر المثل يجب **اه** **قوله** لا ادري لم فحق مهر المثل بالزمن
 واحال ان وجوب المهر مطلقا مستحق كان او مهر المثل من احكام النكاح فكان
 الاولي هو الاول **قوله** على العموم **قوله** فان قيل هذا دعوى فلا بد لها من دليل **اقول**
 اقيم الدليل عليها بانها ملزمة الزيادة على النقص الا ان يكون المراد من دليل
 اقوي منه وفيه ما فيه **قوله** لان الفرض بعض التقدير **قوله** فيه بحث **قوله**
 ومن انما ثبت اليه قوله ما فعلت ذلك **اه** **قوله** في الامارة كلام فانه كثير لما
 يقع العمل من الضميمة بخلاف الحديث اتم لقدم ومول الحديث اليه وانما
 الضميمة وانما لوجود معارض اقوي منه او يترك ان يعمل بالقياس لكنه
 باحتيطة كلام على السند الا فضل **قوله** لانه تليف به عضو محترم **اه** **قوله** انت
 جدير بان هذا التعليل على تفرقه لا يكون انما انما انما على الخفي القائل بان

مقتضى التفرق اذ لم يحترق ويحجب ورده بغيره سباقا لكلامه فليكن على
 مقتضى التفرق اذ لم يحترق ويحجب ورده بغيره سباقا لكلامه فليكن على
 مقتضى التفرق اذ لم يحترق ويحجب ورده بغيره سباقا لكلامه فليكن على

اقول المهر رجون وريما وليس الكلام معه بل مع التناهي في المص الا ان
 متعارضة **اول** ما ذكره القياسان وهو جواب سؤال مقدم كانه قبل من الاكراه
 الشريعة بان ثبت بالادلة الاربعة ومنها ثلث منها ومنها باثباتي فهل يجوز ان
 يثبت هذا الحكم بالقياس ايضا كما ثبت بالنقض فاجاب بان الاثبات متعارف
 مع مخالفتها للنقض ايضا فلا يمكن العمل بها فكان الرجوع بالنقض فقط فثبت على هذا
 ما لا يخفى في **قوله** لانه قوت ما حكمه **آه** **اول** ان ارادته قوته من نفسه فتم ولكن لا يستقيم
 القياس بالتمام المبيح فان الواقع هنا ليس انما في النقص بل تسليمه الى صاحب
 ما حكمه وان ارادته انفسه فقد مرت عالم والاظهر عمل القياس عليه اعتاق المبيح
 فثبت على **قوله** وفيه بحث من اوجه الاول ان القياس الواحد لا وجود له **اول**
 اي لا وجود له شرعا بحيث يترتب عليه الآثار بان يعمل به ومورد التساؤل
 ما بينهم من كلام المص من انه لو لا تناقض القياسين لعل باحد هما وانت خبير
 ان قوله فضلا عن الاثبات محل بحث **قوله** واجب عن الاول **اول** المحجب
 صاحب النهاية **قوله** غير ممكن لتعارضهما **اول** صورة **قوله** والمخالفة على منها النقص
آه **اول** هذا لا يدل على كلام المص **قوله** هذا احسن ما وجدته **آه** **اول** وحسن
 من هذا ما ذكره العلامة الزيلعي في اكثر ثبوت تخصيص النقص بالمكر والخلوة
 فراجعته **قوله** للمقدمة **اول** قال الاتفا في المقدمة التي فوجئت نفسي بها
قال المص انه ان المهر خالص صحتها **اول** قال ابن العمام لا يخفى ان هذا لا يخلو
 يقتضي نفي وجوده مطلقا قبل ذلك قول وبعد وهو خلاف ما علمه من الاكثر
 انتهى على نية **قوله** ان الله تعالى قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
 تستوي **اول** قال الرطبي في تفسيره ان لفظة ما موصولة في قوله تعالى ما لم
 تستوي **قوله** وهو على الوجوب **اول** قوله هو راجع الى الامرين ان امره
 على الوجوب **قوله** لان الله تعالى سماها احسانا **اول** والاحسان هو التطوع
قوله وفيه نظر لان ما عاينته من كون **آه** **اول** فيه ان لا يجب ان يقول القوي

الى التي لها مهر او نصف هو قوله تعالى فما على المحسين ثواب من غير ما
 مؤكدا ان حقها كالمراة من ضمير من تمنع من حقها مهر الدفع المتراض ولا
 يتوجه ان ما عاينته **قوله** وبذلك يكون ذلك احسانا منهم **اول** فيه بحث
 فانه لو فهم ان يجب على غير من يفعل ذلك وليس كذلك والاحسن ان
 يقال المراد الذين يمنون اليه انفسهم بالمسارعة الى الانشال والى المطلق
 بالتمتع وسماهم محسين للمشارفة ترفعا وتخفيفا كذا في تفسير
 النافخ وقد ذكر العلامة غير ذلك ايضا **قال** المص والنصف ثلثة الى قوله
 عن عائشة **اول** بتقدير طلاق الثانية لا يكون الا بالخبر المشهور لا اقل طلاق **قوله**
 في النهاية الى قوله ما علم **قوله** الى هنا كلام النهاية **قوله** ولكن قد رت نصفه لهما
آه **اول** فيه بحث فانه اذا انقضى رت نصفه لهما لم كيف يعلم انه زائد على نصف
 مهر النخل وما وادنا من فان ذلك فرع معلومة النصف ثم كيف يصار
 الى وفائه وقد علم وزالت اجماله قبل المصير الى اخلاف فهذا خلاف **قوله**
 فالجواب الى قوله فكان معارضا **آه** **اول** فيه بحث فان الاشارة لا تعارض العبارة
 ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون ايجاب النصف المقذرة بما قدرنا بيان ذلك في
 المحل في خصوص المقذرة والتي شرط في نكاحها ان لا مهر لها اذا اطلقت قبل
 والخلوة الصريحة ولو سلم فلا دلالة في التي لما على عموم الاحوال والامكان
 في ان التوفيق يحمل آية النصف على حال الطلاق قبل القول في عالم يستمر فيه مهر
 على ما هو مرجح الآية وما ملأه على ما عداه وعليك باننا لم فان الكلام بحال
قوله اما مهر النخل فلانه الواجب بهذا العقد **قوله** لم لا يجوز ان يكون ما كذا
 وجوده موقوف على عدم التسمية بعد العقد فاذا تراضيا على تسمية المهر لا يفي
 مهر النخل واجبا فثبت على فانه يقال اجماله لئلا يقتضيه الا ان ذلك عند
 حيفته وعند هذا الاحالة للمسمى بعد ثلث ورات **قوله** وقوله لان النصف
 عند ما **اول** فيه تأمل فان امان من النصف وهو القيام مقام مهر

المثل غير موجود هنا والتعقيب وهو الاتفاق باصل العقد موجود لكنه لا يتناول
التعقب هو التسمية عند العقد وفيه بحث **قوله** وقوله وهذا القول في المهر الى
قوله لا يباح الاظهار من غير هذا **قوله** على هذا يجعل عدل في اباة ان اظها
فليس على هذا التام فانه لا يخفى عن الكلام **قوله** فلا يصح الزوج في ابطال آه
قوله فانه لا يباح القياس والاظهر في فلا يصح واحد منهما في ابطال العقد
الغير وهو الشرع والاول **قوله** المص ولا يشبهه **قوله** نقطة من قوله منه هي
الاتفاقية اي ولا يشبهه متصلا بكل الموقوف عند الطلاق بعد القول او بعض
الموقوف عند قبله **قوله** المص يكون احد العقدين عوضا عن الآخر **قوله** اراد
بالعقد الموقوف وهو البعض قال ابن الامام وانما يقيد به لانه لو لم يقيد به ان
يكون بعض كل صداق اخر في او معناه بل قال زواجك بنتي على ان تزوج
بنتك ولم يزد عليه فقبل جاز النكاح ايضا فاما ولا يكون اشتراط ولو زاد
قوله على ان يكون بعض بنتي صداقا بنتك فلم يقبل الاخر بل زوجه بنته ولم
يجعلها صداقا كان نكاح انما في صحبي انما قال والاول على اختلاف فعلي هذا كان
الظاهر ان يقول بكون كل من العقدين عوضا عن الآخر وقبله الزوج كما لا يخفى
قوله المص وان تزوج عبد باذن مولاه على فدية سنة **قوله** جاز **قوله** الا وبس
تاخير قوله باذن مولاه من قوله على فدية سنة **قوله** فدية تسليم رتبة العبد **قوله**
ان في هذا حال **قوله** ولا كذلك اكثر **قوله** فان رتبة ليست بحال **قوله** وعلى هذه
التمسكة يمنع جواز **قوله** يدل على اطلاق قوله ولا كذلك اكثر **قوله** ويمكن ان يجاب
اي قوله فدية اخذته آه **قوله** فكان المناسب ان يقول وكذا المص لا يرفع على احد
كلاما يلزم الانسحاب والعقل الاول ان يقال انما ينفق معها في سلب المال من
اخذته قبل العقد وانما يثبت لها المالة بالعقد واما اثباتها المالة بخبر
العقد بل بالتسليم بعد فانه الضرورة انما تدفع به فان دفع المانفقة
والمال **قوله** وذكر بعض ائمة ان **قوله** اراد الا انما **قوله** والمص انما في ان

قوله اذ لا يخفى فيه بحال لا دلالة على ان اخذته ليست بحال آه **قوله** ولو
جعل قوله وهذا اشارة الى وجه دلالة قوله اذ لا يخفى فيه بحال على عدم المالة
لا تدفع ما ذكره ثم المراد من ثبوت مالته اخذته ثبوت ثبوتها على ما يدل عليه ثبوتها
بسمية اخرى واخترت وقوله لان ثبوتها آه ثبوتها **قوله** وهذا لان ثبوتها
بالعقد **قوله** اي لان ثبوتها المستحق وهو اخذته **قوله** وهذا اي وجوب المص
قوله وعند هذا اشارة الى وجه دلالة قوله اذ لا يخفى آه على عدم المالة
لما كان الثبوت **قوله** فاذا لم يجب تسليم المص كان او لا **قوله** وانما قال
لم يجب اشارة الى انه لو كان مالا منقولا لم يجب تسليمه في عقد المانفقة
قوله كالنقد وآه **قوله** وسائر الموزونات والمكليات اذ كانا في الذمة
قوله كالعروض واكتفوا **قوله** اذا اشير اليها حيث جعلها **قوله** اما ان
يكون الصداق مقبولا **قوله** كذا او بعضا **قوله** وهو الف درهم **قوله**
بعض مثلا **قوله** المص لانه لم يصل بالهبة عين ما يستوجب **قوله** لان ما قبضته
ليس عين ما جعل مهر فانه وصف في الذمة ومقبوضتها عين **قوله** لان
الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت مهر بالطلاق
فعل الذي قول فانه **قوله** قوله بالطلاق متعلق بقوله يستوجب بغير
فانه راجع الى الطلاق **قوله** لان الذراهم والذراهم لا يتغيران آه **قوله**
وبالذمة استغنيان لا شك ان التي وهبتها هي التي قبضتها الا ان يثبتها
لو وهبتها الاضحية فادامت عينها باقية ولم يقوض عنها لما الرجوع
فلم تكن متغيرة في الهبة لم يكن الامر كذلك لكن الالف التي قبضتها
ليست عين ما جعل مهر لكونه وصفا في الذمة والالف التي قبضتها
عين ثبوتها فانه يمكن توجيه كلام الشارع بانها ايضا وبذلك
ذلك ما ذكره في شرح قوله المص وانما لم يكن له دفع شيء آخر فثبت
ثم اعلم ان بالهبة متعلق بقوله لم يصل **قوله** ووجه ذلك ان الخط

قوله وطول بالفرق الى قول حيث يقع
 فيها الشرطان جنسا بالانتماء الى قول
 اربع الحمار وانما يتبعها من مقتضاها تنوع
 صفة التسمية انما فيها اذ انما هو
 بالغت ان كانت مولاة او لمست له امرأة
 وبالعين ان كانت حرة الاصل والارادة
 لكن خلافاً منقول فيقول الاول ان يعمل
 مسند القبيضي ويجعل على هذا مقتضى
 عن نوادر ابن سنان عن محمد بن علف
 فيها

ليس كذلك **اقول** فبما على فانه يجوز ان يكون الخط لكونه انما
 على المهر المثل وانما زيادة كونه ما نصاعه ثم ليس المقصود من هذا الكلام التماثل
 والاسترجاع **قوله** وقوله واتخذ اي ولان صفة **اقول** بل هو اشارة الى التباين
 المعلوم من سياق الكلام **قوله** فلذلك رجع عليها بنصف المهر **قوله** اي بتعيين
قوله لانه سمي مالاً فيه نفع **قوله** هذا لتعليل لقوله فلما مهر المثل قال المصنف ولو تزوج
 حرة هذا العبد وعليه هذا العبد **قوله** قال الزيلعي وعليه هذا الخلاف لو تزوجها على
 هذا او على هذا الخلاف وكذا لو تزوجها على او على الفلين ومنشأه اختلاف
 ان البذل الاصلاني هو مهر المثل فانه لا يبدل عنه عند صحة التسمية وعند
 التسمية هو الاصلاني ولا يصار الى مهر المثل الا اذا فسدت التسمية من كل وجه
 ولم يمكن ايجاب التسمية انتهى وسيصرح المصنف في بيان اختلاف الزيلعي
 في المهر حيث نقل دليل الحار ومحمد فانه مهر المثل هو الموجب الاصلاني في باب
 التكاثر **قوله** لانه الواجب في الطلاق قبل الا قول نصف المسمى **قوله** فيه
 ان التسمية فاصلة فكيف يجب نصف المسمى **قوله** وايضا انه يقال بانها
قوله فيه حيث كان كلاما من العبد واجارية جنس عند الفهر وليس نوعا
 باصطلاح غيرهم بل اخضع منهم من كان لا يخل **قوله** وحاصل اختلافهم انهم اجمع
 في يوسف **قوله** حال الطلاق انما يملكون هذا الكلام لا يكاد يصح ابدان لان محمد لم
 يعلق احكام بكونه من ذوات الاعمال او من ذوات القيم ولم يعتبر هذه الجهة
 اصلا وانما اعتبر كون المسمى من جنس انثى رالية ام لا فان كان من جنس
 متعلق بالانثى رالية وان كان من خلافه متعلق بالمسمى سواء كان من ذوات
 الاعمال او من ذوات القيم انتهى لا يري انه اذا تزوجها على هذه النسخة فانه
 هو غنمها وهذه الجارية فانه هو غلام يعتبر التسمية عند محمد لا اختلاف
 واذا تزوجها على هذا الذي من اخل فانه هو جنس يعتبر الاشارة وجوب
 مهر المثل لا محذور احسن وان اردت زيادة التفصيل انظر الى الكلام في قوله

قوله ويجوز اطلاق اللفظ وارادة غير ما وضع له **قوله** فان من قال انه
 الكلمة طالق كراته او هذا الحمار حر لعبد يقع الطلاق والعنان والطلاق
 الكلمة والحمار مجاز **قوله** اعداها ان المراد بالماثية هو الحقيقة من حيث هي
قوله اي بلا اعتبار الوجود الخارجي لا بلا اعتبار صفة مطلقا فلا ينافي كلام
 هذا لا سند كونه في كتاب البيع وبديل عليه ما ذكره ما قوله بعد اسطر وانما
 بديل على صفة فاما **قوله** وبالات **اقول** في قوله والاشارة بوقوف هذا
 في قوله مع وجود ذاتا فان لفظ الذات فيه بمعنى نفس الحقيقة من حيث
 هي بدون الصفة **قوله** فكيف ان التماثل يسيرا كالعبد واخر والمثنية والذكر
 والذكر والاشارة في غير الاشياء **قوله** والماثية في العبد وحل لا تنافي بين
 الذكورية من الاحكام دون الاوصاف الا ان في الذكر والاشارة كلاما لا يخل
قوله والمعنى كالا سكاراه **قوله** عطف على الصفة **قوله** والصفة تتبع كونه
 في الاشياء **قوله** اي في استحقاق الارادة **قوله** لانه هو المثل رالية **اقول**
 لم يظهر في ذكره وجه ترجيح جانب الاشارة على جانب التسمية فان دلالة
 التسمية على ذات موصوفة بصفة كما ان المثل رالية ذات موصوفة بصفة
 قوله لولا الصفة **قوله** التي في المثل رالية **قوله** لم يظهر في ذكره وجه ترجيح
 جانب الاشارة **قوله** ولم يعتبر الصفة **قوله** التي بدل عليها التسمية **قوله** بوقوف
قوله التي هي الاصل **قوله** فان صفة كونه عبدا اذا ارتفعت عاود الحرام
قوله فيه حيث يجوز ان يكون جارية كما يجوز ان يكون عبدا اذا ارتفعت كونها جارية
 ويجوز ان يجاب عنه بان يقال المراد ارتجاع الصفة فقط مع بقاء الذات
 والموصوف وهو في العبد هو الانسان الذي كونه الماثية اشارة وكذا في الذكر
 والاشارة منها وفي اخل بالانثى وفي اجارية هو الانسان والاشارة في المثل
 المصنف لا يوجب انه اطعمها مالا وعجز عن تسليمه فوجب **قوله** قال ابن الهيثم
 ظاهر كلام الهادي في التعليقات تنقص افتراقهم في بابي اختلاف لانه حقق

بما لا يخلو عن

ابا يوسف بما حاصله سمي لها مالا ونقد وتسلمه فبقيت في القبر والتمس في القبر
والعبد فبقي واكمل ثلثي ثم قال وابو حنيفة يقول لنا اصبغت آه والتمس في القبر
الا خلا فبقيهم فبقي اصاب في كتاب البيع هذا الاصل الى محمد واصل
به على سبيلك وفاتية فالا فافته الله تعالى على التخصيص والاستدلال على الوفاة
والنظر هو هذا في التخصيص كونه ان يكون لا يخرج قلبه **قال** كماله من عند
يقول الاصل ان المسمى **اول** هذا الاصل متفق مجمع عليه كقول ابا يوسف
يقول العبد سمي واكمل المسمى ما كان صالحا لعله ميرا واحدا واحدا لا يصح ان يكون
جنس في الميراث وادج اعتبر الذات والمعينات اكلية وحرية والرقبة
والحرية تصور انما تعالذات واحدة على التعاقب فلم يتصور اختلاف
اجنس باختلاف المعينين وبان التخصيص في شرح الكافي فعلى هذا اذ تزوج
على هذه اجارية فاذا هي غلام يفتي ان يعتبر التسمية عند ابي في اختلاف
اجنس عند ايضا كما سيجي في البيع بخلاف تزويج المص فعليك بان تروى التسمية
قوله وجب تمام المثل عند **اول** كذا عند ابي حنيفة فلا وجه للتخصيص ظاهر
قوله يجب العبد وتمام الميراث **اول** لا فساد رضا ما بالبا في **قوله** اقرض عليه
بما قال قبل هذا **اول** كيف ينتفق ولا وجوب للمسمى فيه من حيث انه سمي
لفظا والتسمية الثانية ما على **قوله** وهذا يدل ان ذكر المسمى **اول** والاب
ان يقول وجوب **قوله** واجب بان ذلك الشرط **اول** جواب عن السؤال
الثاني لان شرط عدم الافراج فاسد لا يتحقق بالتكامل ويبدو عليه انه اذا كان
مستحقا فلم لا يجبر على ايفائه **قوله** بوجوب فوات **اول** بالالف **قوله** وما في قوله
على ما شرط **اول** فيه بحث فان اتمام التعليل بقيد لم يذكره او لا ينفذ على
ذكره انما رجع في الاستم فراجع **قوله** فلو لم يجب لها **اول** انما ايدى على الف
قوله كونه كل واحد منهما موصيا اصلها **اول** هذا الكلام لا ينفذ لان اتمام
على ابي يوسف ومحمد لان الموجب الاصل في هذا المسمى

قوله ولما ان المستوفى ابي من منافع البضع بهذا العقد **قوله** ابي العبد
الفاصل الذي سمي فيه الميراث والافالكاح الفاسد اذا لم يستم فيه ميراث
ميراثك لها بالبا ما بلغ على ما هو جواب **قوله** هو ليس بمال وكل ما ليس بمال
ليس بموقوف **اول** في الميراث انه معدولة حتى يوجبه بجا بالانصاف **قوله** الميراث
لعدم صحة التسمية **قوله** اي من كل وجه وهذا التعليل على هذا التقدير
يختص بمنزلة اب حنيفة والافند هما الموجب الاصلين هو سمي لان
بضع التسمية اصلا فيعدل الى ميراثك وقد ترفعا سبق **قوله** الميراث
التسمية **قوله** اي تسمية الزيادة على المسمى قال ابن الامام لعدم التسمية
اي لانها لم تسمها فكانت راضية باحط مستقطعة حقها في الزيادة الى ما
حيث لم تستم فانه الى آخر ما ذكره فراجع فانه مفيد جدا **قوله** لا ينفذ
المستوفى **اول** لا ينفذ عليك منقضة آخر كلامه لا قوله فان المستوفى من
انه غير متقوم لا في نفسه ولا بالتسمية لبطاها ومن آخره انه متقوم في
نفسه بدون التسمية مع انه غير متقومها **اول** لا ينفذ بالتسمية فليكن
فانه يجوز ان يقال انه قصر اضافي بالتسمية الى تقويمه في نفسه بحسب عرف
التجار والابوي انه لا يتقوم في الزمان ولا كذلك المبيع ويجوز ان يقال مراد
في الاول انه غير متقوم في عرف التجار كما لم ينعقد فاما في آخره او المراد
انه غير متقوم بتخصيصه لان رجع كما هو الظاهر من تقريره وفيه بحث **قوله**
فصرنا الى ما هو متقوم في مثل هذا العقد بدون التسمية وهو **اول** قوله
وهو راجع الى مثل في قوله في مثل هذا العقد **قوله** قلت اي صحبة من وجه
وكون وجه **اول** فعلى هذا يكون التعليل مختصا بالوجه فافته الله تعالى
صحت التسمية من وجه لا يصار الى ميراثك كما سبق غير بعيد ان انما يقال
ذلك في الكاح الصحيح فليكن **قوله** لا ينفذ المستوفى **اول** لا ينفذ
ذلك التقيد فوضع الانتفاض اذا انتقض هو الكبري وهي على حالها

قوله تفسير لا صياط بطريق **قوله** شي **قوله** ذكر في باب الولية شرح
 الطيوي ان الاب اذا زوج الصغير امرأة **قوله** قال صاحب المنظومة
 في فتاوي مالک وشيخ الابن الصغير فريم هذا قد عين الصلة معلوم
 وفي شرحه زوج ابنة صغير امرأة بهر معلوم والابن فقير فله مهر على
 الاب عند وعند ما لا الا ان يضمن الاب انتهى وفي شرح الكاكي الصغير
 اذا تزوج ابوه فله امرأة ان تطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكر
 في شرح الطيوي والتمتة انتهى وظن بعضهم الخ لفة بين مائة المنظومة وما
 منه الكاكي من اطلاق شرح الطيوي والظاهر ان اجله واطلعه الكاكي
 هو ما فصله الشارح اكلال الدين في النقل فلما تبوّه حديث الخ لفة **قوله**
 قال موجب النكاح عند الاطلاق **قوله** يعني من التعجيل والتأجيل **قوله** تسليم
 المهر او لا يجب كان او ديا **قوله** ثم فان صاحب الغاية نقل من المحيط انه ان
 كان المهر عينا يتقاضى في بيع المأبقة ثم اقول انه كان المراد بالدين في قوله
 او ديا هو الذرايم والذما تبركا هو الظاهر فلا يتاح حال شرط التأجيل
 على حال الاطلاق **قوله** فان قلت فان سئلا الى قوله قلت **قوله** وفي الثاني
 في الوقفات تزوجها على مهر فاروت منع نفسها حتى تأخذ المهر كل
 ليس لها في عرفنا لان البعض معجل والبعض مؤجل في عرفنا والمؤجل الشرط
 وينظر كم يكون المعجل قبل هذه المرأة حاشا على هذا المهر وكم يكون المؤجل
 فيقبضه بالعرف الا ان يشترط تعجيل الكل في العقد وهكذا في فتاوي فاضل
 خان وغيره وفي الاستحسان ان كان المهر معجلا او سكوتا عنه فانه يجب حال الان
 النكاح عند معاوضة وقد تعين صفة في الزوجة فوجب ان يتعين صفتها وذلك
 بالتسليم انتهى فظهر ان جواب الشارح موافق لما ذكره الاستحسان ومخالف لما
 اكتبته **قوله** المص والها الى قوله في باب النكاح **قوله** فهذا الخالف لما سبق قبل
 ورقة نواجهه ويحي في اول فصل والاضاح جانب على دعوى الاموال ان مهر

النكاح هو الموجب الاصل في **قوله** لان النكاح قول **قوله** هذا في يوسف ومحمد
 قول ابي ج انا اظنه ان يقال ان قول ابو زيد **قوله** وان لكل الزوج يقضي بالغ
 وخمسائة **قوله** بل يقضي بالغين على ما عرف ان انما لكل الزم دعوى الاخر
قوله المص هذا يخرج الزوي وقال الكوفي **قوله** وصح في النهاية يخرج ابي
 بكر وفي شرحه ناهج الشريعة قول الكوفي اصح **قوله** المص ولو كان الاختلاف
 في اصل مسئلة **قوله** انما لا يقضيه به عند عدم العهد لان مهر المثل يختلف باختلاف
 الاوقات فاذا اقدم العهد بقدر على الفاضل الوقوف على مقدار وطول
 ان مهر المثل قيمة البضع فبشيء المستحق ويجب بغير شرط فبشيء النفقة فلهذا
 الاصل لا يسقط اصلا وللشبهة انما لا يسقط بموتها وموت احد ما قبلها
 يسقط بموتها اعمالا للشبهة الاول ولا يسقط بموت احد ما قبلها للشبهة
 انما في تفسير المثل شبهة من حفظها وهذا يقتضي ان لا يقضيه به وان كان
 العهد قريبا قال ابن الحام ومات قبله او بعده ثم قال وقال مشايخي هذا
 اذا لم تستلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في حال اجوبة او بعد الموت
 فانه لا يحكم بمهر المثل بل نقول كما لا بد ان تقرن بالمال على مالك بالمعروف
 في المعجل ثم نقل في ابحاثه كما ذكرنا انتهى **قوله** المص فيه مهر من يقدرا الفاضل
 مهر المثل **قوله** لم لا يجوز ان يعرف ذلك بالتصديق او بالبيعة كما في الاول
 الاول **قوله** كما جواب وهو تمام في الاصل **قوله** اي في اصل التسمية **قوله**
 والنفقة فلهذا **قوله** يعني بعد الاطلاق **قوله** فقال ارايت لو اذني ورثة علي
 عليه ورثة عمر **قوله** المهر في ملك النفقة مستحق وابو ج متفق مراه في صورة
 كونه مستحق في انه باخذ ورثة الزوج في تقريب هذا التعليل بها **قوله**
 وقوله ما تشاء اشارة الى قوله وان الظاهر انه يسمى **قوله** وانما انما

في قوله المص
 في قوله المص
 في قوله المص

ما يقتضي
 قوله راجع
 في قوله المص

أقول لو قال إذا تزوج الكافر كافرًا كان
 أعم واشمل قوله وذلك في دينهم أي النكاح
 بغير هو

الجموع الذين يملكون نصيبًا إذا تزوج قوله لما ذكرنا أحكام النكاح أم
 أقول الظاهر أن يقول أحكام المهر كمن أراد أن يزوج النكاح المهر
 أيضًا وأذا تزوج النكاح في نكاحه آه **قوله** ولعل لا ولي إن جعل
 إشارة إلى جموع ما ذكر من النكاح على الميتة وعلى غيره وهو زوجان يجعل
 قوله بغير مهر منهن ولا للنكاح بالميتة أيضًا **قوله** فالتصديق عليه **قوله** ضمير عليه
 راجع إلى النكاح **قوله** وما على رواية الأخرى إلى قوله مستحقا **قوله** أما
 فإنه إذا باع بملكته من ينفذ البيع فاسد عليك بالقبض ويجب القيمة
 على ما صرحوا به في فصل أحكام البيع القاسد **قوله** وجه قوله كما **قوله** مستند **قوله** وضرب
 بجوابه وهو قوله إن القبض مؤكّد للملكة المقبوض **قوله** لا لأنها
 في أن لا يوجب **قوله** فإن قيل فإنها متفقان في عدم التفريق بين النكاح والنكاح
 أيضًا فلم يفرق من له فلهما الاتفاقي لا يلزم منه ذلك فتأمل
 ثم أعلم أن قوله لا لأنها متفقان آه تعطيل لقوله إنما يقع بها قوله **قوله** أن
 بالمرضى أو القضاء **قوله** بعض أو بالقضاء بالعادة البهائم **قوله** بعض
 بسبب السلام كالقصد **قوله** قال ابن الهمام أي كما يتفق ابتداء التملك بالقصد
 وليس بربك كما يتفق العقد بالسلام فإن العقد عليها لا يتفق بالبيع وبطل
 العرض انتهى ولعل الأولى أن يقال أطلق العقد وأراد تسميتهما في العقد
 أي كما يتفق تسميتهما فيه حيث لا يوجب حكمًا ووجه الأولوية ظاهر **قوله**
 والقبض فيما إذا كانا بغير إيجابها من تسليم **قوله** لا يخفى عليك ما في
 هذه العبارة وكان الأولى أن يقول والقبض فيما إذا كانا بغير إيجابها من تسليم
 كذلك **قوله** ثم سلم قبل القبض **قوله** بغير السلم البائع أو المشتري **قوله**
 فإنه لا يجوز له القبض **قوله** أي لا ترتب لقبض المشتري حكم وهو الملك
 فإنه إن كان التذكي سلم هو البائع يلزم من ترتبه عليه تملك المشتري لا سلم
 مانع وإن كان المشتري يلزم تملكه **قوله** قال الحسن فكونا أخذ قيمة كاذبة **قوله**

نفسه

قال الزبلي قال في الغاية بر عليه ما لو اشترى ذمي دار من ذمي غير
 خنزير وشقيها سلم بأخذها بالشفقة بقيمة الخنزير فلم يجعل ثمنه
 خنزير بقيمة ولم يجب شيء بجواب أن قيمة الخنزير ما يكون كقيمة
 إن لم يكن بدلًا عن الخنزير كما في مسألة النكاح أما إذا كان بدلًا عن غيره
 فلا في مسألة الشفعة قيمة بدل عن الذار المشفوعة وإنما حصر إليها للقدور
 بها لا غير فلا يكون لها حكم غيبة انتهى ولكن نقول كذلك فيما نحن فيه بدل
 من مانع البضع وإنما حصر إليها للقدور بها فليست كل فوايه يظهر من قوله
 ما خرج خان في شرح إجماع الضعيف **قوله** المصنوع وكذلك الخنزير لأنه **قوله**
 قال الاتفاق في ذكر الضعيف التراجع إلى الخنزير عليه تأويل الشراب انتهى وفيه
 الخنزير ما أسكر من عصير العنب أو عام كالحمرة وقد يذكر **باب** نكاح
 التوفيق **قوله** لما فرغ من بيان القول وغيره **قوله** **قوله** فليكن
 غيرهم سجي في باب على طهارة وما ذكره قيسيل هذا ما يتعلق بهما كذا كان
 سبيل الاستطراد **قوله** أما الأمانة فطاهرة لأن مانع بغيرها ملك المولى **قوله** قد
 سبق من الأمان في باب المحرمات أن الأمانة تملك مانع بغيره في
 وجه الاقتصار على الأمانة **قوله** وإنما على قوله إنه خفية آه **قوله** فصله في باب
 خيار العيب **قوله** وهو دليل قوله إلى آخر قوله وتوزر **قوله** لا يخفى عليك أن
 قوله فبقائه برتبة في معرض النتيجة يأتي في ما ذكره كل الآباء ولا يصح ما ذكره
 والأولى أن يقال أراد بترتبة ذمة العبد مجازًا لما يلزم المصارفة ويستقيم
 الكلام وسيجي من الأمان تفسير الذمة بترتبة في باب نكاح أهل الشرك
قوله أن مبني الأمان على العرف **قوله** قد سبق في فصل الوكالة بالنكاح أن
 العرف العربي لا يصح عقيد اللفظ **قوله** المص والمراة أسوة للفرقة **قوله** في
 العاموس أسوة لغيرهم القدوة وما جوسني به الخنزير من حج أسى ونظم انتهى
 وأنت جدير بأن هذا لا يسبب الكلام فإن المرأة تأخذ منهم ما قبلهم **قوله** وتوزر

قوله قال في الغاية بر عليه ما لو اشترى ذمي دار من ذمي غير
 خنزير وشقيها سلم بأخذها بالشفقة بقيمة الخنزير فلم يجعل ثمنه
 خنزير بقيمة ولم يجب شيء بجواب أن قيمة الخنزير ما يكون كقيمة
 إن لم يكن بدلًا عن الخنزير كما في مسألة النكاح أما إذا كان بدلًا عن غيره
 فلا في مسألة الشفعة قيمة بدل عن الذار المشفوعة وإنما حصر إليها للقدور
 بها لا غير فلا يكون لها حكم غيبة انتهى ولكن نقول كذلك فيما نحن فيه بدل
 من مانع البضع وإنما حصر إليها للقدور بها فليست كل فوايه يظهر من قوله
 ما خرج خان في شرح إجماع الضعيف **قوله** المصنوع وكذلك الخنزير لأنه **قوله**
 قال الاتفاق في ذكر الضعيف التراجع إلى الخنزير عليه تأويل الشراب انتهى وفيه
 الخنزير ما أسكر من عصير العنب أو عام كالحمرة وقد يذكر **باب** نكاح
 التوفيق **قوله** لما فرغ من بيان القول وغيره **قوله** **قوله** فليكن
 غيرهم سجي في باب على طهارة وما ذكره قيسيل هذا ما يتعلق بهما كذا كان
 سبيل الاستطراد **قوله** أما الأمانة فطاهرة لأن مانع بغيرها ملك المولى **قوله** قد
 سبق من الأمان في باب المحرمات أن الأمانة تملك مانع بغيره في
 وجه الاقتصار على الأمانة **قوله** وإنما على قوله إنه خفية آه **قوله** فصله في باب
 خيار العيب **قوله** وهو دليل قوله إلى آخر قوله وتوزر **قوله** لا يخفى عليك أن
 قوله فبقائه برتبة في معرض النتيجة يأتي في ما ذكره كل الآباء ولا يصح ما ذكره
 والأولى أن يقال أراد بترتبة ذمة العبد مجازًا لما يلزم المصارفة ويستقيم
 الكلام وسيجي من الأمان تفسير الذمة بترتبة في باب نكاح أهل الشرك
قوله أن مبني الأمان على العرف **قوله** قد سبق في فصل الوكالة بالنكاح أن
 العرف العربي لا يصح عقيد اللفظ **قوله** المص والمراة أسوة للفرقة **قوله** في
 العاموس أسوة لغيرهم القدوة وما جوسني به الخنزير من حج أسى ونظم انتهى
 وأنت جدير بأن هذا لا يسبب الكلام فإن المرأة تأخذ منهم ما قبلهم **قوله** وتوزر

لان المقصود موجود وهو **اول** في ساحة اذ التفتيح هو التزويج بولاية
 المولي وولاية المولي صحيحة للتزويج لكن المراد من مقصود صحة النكاح **فليس**
 لان حكمته النكاح بالآدمية **قول** لا بالآدمية **قول** وحق الغرض لا بالآدمية **قول** وحق
 لما في الآية **فليس** بل لو **قول** اي انما **فليس** فانه اذا اشترى عبد قد قد في الزنا
 آه **فليس** فانه فان قوله فانه اذا اشترى آه يدل على ان الحد ودية في الزنا
 عيب سواء كان خارجا او لا **فليس** وليس الخط في جواز النكاح الالة صبرا
 يملك مانع بضمها آه **قول** مخالف ما سبق في فصل الخمرات وقد نهى **فليس**
 الباب **فليس** فكان التعديل به فاسدا **فليس** ولو قيل مراد الشافعي انه يملك مانع
 البضع مع البضع **فليس** لا بد عليه ما ذكره **فليس** قال وانما امر بان ذلك آه
قول بعض قال الشافعي وانما امر بآه **فليس** وقد تقدم بيانه **فليس** في باب لا ويا
 والا كما **فليس** لتفريع مسئلة اخبار عليها **فليس** بعض **فليس** ولا خيار لها **فليس** وكان
 ينبغي ان قوله على نية ملكة **فليس** لتفريع مسئلة اخبار نية كبت فان المرأة اخذت
 ما طر ياخذ به بل مانع البضع ايضا فاجاب اخذ المرأة ما زاد والممكن
 نية البضع من وجه فليس **فليس** وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله وانما رآه
قول ولا يظهر عندنا ان قوله وانما رآه جواب عما عسى يقال ينبغي ان يجب
 هنا امر اتمثل عندنا بقر لانه لا اصل على ما مر منه والنسبة غير صحيحة
 لعدم صحة النكاح من الالبته وهو زمان وجود النسبة **فليس** فان قيل
 كيف يستدل الجواز **فليس** المراد من الجواز النفا **فليس** لان المانع من الجواز هو
 الملك آه **فليس** ولا يبعد ان يقال الملك مانع عن النفا وانما رآه المولي ولا
 يمنع استنادا رعاية لجهة ايضا حيث يستحق حق المستحق وهو كغيره مانع
 وفيه شيء لا يخل جوابه اما الشيء وهو كونه اقل واما الجواب وهو انه اقل **فليس**
 اذا حرمت حرمة غليظة **فليس** بان طلقها فثابت **فليس** وتزوجت بغير ذل الوك
فليس اي تزوجت بزوجه **فليس** والمستوفى بالوطي متكاش آه **فليس**

لا يجوز ان يكون
 الزوج في الزنا
 حراما لان
 النكاح
 لا يملك
 مانع
 البضع
 مع
 البضع
 فليس

لان قوله في البضع

اذا

اذ كان المستوفى بالوطي متكاشا فكيف يلزم باجباره مبركا بل المولى اذا
 كان الوطي قبل الاعاق وكفل الاولي ان يقال النكاح منصوص في التحليل فبرحي
 وجوده على وجه الكمال كما قالوا في بعض المهر والنوس وما ثبت بالاسناد
 ثابت من وجوده وجه **فليس** لان المستوفى زمان الشبهة آه **فليس** اي
 ثبوت النكاح ونفاذه **فليس** ولما ان الالة خالصة عن ملك الاب لان الاب ملكها من
 كذا وجه آه **فليس** ليس فيها ذكره ما يدل على نفي حق الملك الا ان يقال حق الملك
 يستدعي نوع ملك فلا يكون حق ملك بل حق التملك **فليس** فندبره الحق آه **فليس**
 بطريق الوكالة **فليس** فليس بطريق الوكالة متعلق بقوله الحق **فليس** ان قيل
 هو مخرج بالبيع لم يقع الحق الا ان المور **فليس** لا انتفاء القبول **فليس** وليس
 ثالث ائقعة في ولم يستم ما لم يفسد **فليس** فان قيل لم يفسد البيع في هذه
 المسئلة فان ذكر النكاح لا يلزم في النفا والبيع فلهذا المقصود في نفي
 واذا لم يذكر النكاح يفسد البيع فاسد على ما مر جوابه **فليس** وقد يمكن باسقاط القبول
 الذي هو التمكن **فليس** القبول ركن زائد يوجد البيع بدون كذا البيع بالنفا على
باب نكاح اهل الشرك **فليس** ما ذكره باب الزين في قوله وفسق
 منهم رتبة **فليس** قال الله تعالى ولعبد مؤمنا ضير من مشرك **فليس** وهم اهل الشرك
 الذين لا كتاب لهم **فليس** المراد من اهل الشرك الكافر مطلقا بطريق التعديل
 الاحكام المذكورة **فليس** وفيه نظر لان كلاما آه **فليس** انظر مد فوج بما قلنا **فليس**
 ويجوز ان يفسد آه **فليس** ويمكن ان يتصور ذلك بان يكون كتابية تحت مسلم
 نطقها فنزوجه مشرك لا كتاب له في عدته وذلك جائز فانه فاسد **فليس**
 بان الشركت بعد الطلاق آه **فليس** فان قيل في يكون مرتدة لا يجوز نكاحه
 قلنا لا يضرنا غاية ان يكون عدم جوازه معللا بغيره **فليس** كما مر من قبل
فليس في فصل هذا باب المهر قال المصنف فاذا تزواها سواها وكثره فانه
فليس قال تابع الشريعة اي العدة باقية حاله المرافعة اما اذا كانت العدة

منقضية لا فرق بالاجماع انتهى فيه بحث ما اذا انعقد فاسدا لا بغير
جانزا على ما علم من اصل زفر في البيع العاسد وغيره **قال** المص والامان
حرمه نكاح العدة **آه** **اقول** قال الزيلعي واختلف في صحة نكاحهم في العدة بناء
على ان العدة تجب عند بها وعده لا تجب حتى لا يثبت له الرجعة ولا
يثبت نسب ولما اذا جاءت به لاقا من ستة اشهر وتقبل تجب عده
لكنها لا يمنع من نكاح لضعفها كالا ستر وانتهى وانتهى جبراً لا يظهر
عدم ثبوت النسب على القول الاول **قال** المص لانهم لا يخالطون بحقوقه **آه**
اقول قال ابن الهام وهذا المقرر يفيد ان العدة لا تجب اصلاً عند
لا يثبت للزوج الرجعة بخبر دلتها لانه انما يملكها في العدة ولا يثبت
نسب ولما اذا انت به بعد الطلاق لاقا من ستة اشهر وبه تارطاً
من الشايع وتقبل تجب لكنها ضعيفة لا يمنع صحة النكاح لضعفها كالستر
يجوز تزويج الامة في حال قيام وجوده على سبب انتهى وانما المص اليه
اكتفى في نكاحه التعليل لكنهم ضروا في الجزمات انه مستحب لا واجب بل
ثم في قوله لاقا من ستة اشهر **بحث** **قال** المص لانه لم ينعقد **اقول** قال
الافاق في اي لا ينعقد الكافر العدة وقد كبر الضمير على ما قبل لا عدا وانتهى
والاحسن ان الضمير راجع الى الوجوب العدة المدلول عليه سابق
الكلام **قال** المص واذا صح النكاح في حالة المرافعة **آه** **اقول** قال الزيلعي وفي
التهامة مقرر الى المبسوط ان الاطلاق بينهم فيما اذا كانت المرافعة
والاسلام بعد انقضاء العدة لا يفرق بالاجماع انتهى وفي كلام المص وكذا
العدة اشارة الى ذلك **قوله** بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم **آه** **اقول** بلزم
على ما اخبره اشارة ان يكون المشرك تحت المسلم **قوله** وهذا كما تشرى
الى ان العدة لا تجب **آه** **اقول** يعني قوله ان احرمه لا يمكن اثباتها الى قوله بخلاف
ما اذا كانت تحت مسلم ثم **اقول** انت ضمير بان قوله واذا كانت المرافعة **آه** يشير

او الاسلام والعدة غير منقضية
واما اذا كانت المرافعة صح

الي وجوبها فالصحيح بين القول حيث اول التعليل بتعليل البعض وانتم
آخوه بتعليل البعض الآخر كذا في التهامة وقد صححنا طريق قبل ان اراد
العدة **قوله** وقال بعضهم يجب الي قوله كالا ستر **آه** فيما بين المسلمين **آه** **اقول**
لكن صرح اشارة وغيره في باب الجزمات بان استبرأ السيد ليس بواجب
بل مستحب وان لفظة على بعض الاحتجاب الا ان يقال التسمية بالاستبرأ
ليس الا في عدم منع النكاح دون الوجوب فليست **قوله** اول الزوج **آه**
اقول فيه ان هذا غير محتمل **قال** المص اذ لا يتغير **قوله** ذكر ضمير المرافعة
على ما قبل الترفع **قوله** واجب بان هذا محمول على حالة النكاح بان سلمت
المرأة ولم تغيره **آه** **اقول** هذا الحكم يستفاد من قوله وكذا اذا سلم احد ما قبل
الذلالة كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال محتمل المسئلة ما اذا تزوج الكافر بالمسلمة
بالعهر والغلبة كما وقع في الفتن النارية عليهم لعائن الله تعالى **قوله** اذ
الكنز ملة واحدة **آه** **اقول** فيه بحث فانه ذلك عند ما وانا عند فمحل شيء
والفصل في باب الجزمات من الكافة وغيره على ان اثبات الجزمات لا يوجب
عليه حتى يعلق به فانه لا يمكن ان يقال احدهما ضمير من الآخر في خبره **قوله**
ويجوز ان يقال هذه المدة لم تعتبر للعدة **آه** **اقول** فيه بحث فانه يقول اذا كانت
بعد اسلام من اسلام منها ثلث صيف انقضت عدتها فمحل لها التزويج
من شارة صرح به الزيلعي في خبره الكنز فلما يضح ان يقال المدة لم تعتبر
للعدة **قوله** ولما ان المقاصد بالنكاح **آه** **اقول** انت ضمير بان نوات التي عند
حصل قبل الرض فكيف يكون الا بالاسباب لم تكت شغري ما احاجة الي
توسيط نوات المقاصد فانه لو رد في سبب الفقرة استدار لا يستقام
الكلام والظاهر ان مراد المص بالنوات المذكور هو الفقرة والافق **قوله**
في الفقرة للعد فليست فان ذلك بعيد غاية البعد لا يرد الى قول المص
المقاصد بالاسلام **قوله** فلما بد من امر آخر غيرهما **اقول** يجوز ان يقال السبب

هو اختلاف الدين المسلمين لذل لمسلم في الكتاب وفي غيره هو لا خلاف
في ذلك الدين فليسا من قوله واذا اختلف الفوات الى قوله مضافة الى الالباء
اول الفوات مقدم على الالباء فكيف يكون انما في سبب المتقدم **قوله** وفي
قوله ما ذكره ان الفرقه سبب مشترك فيه الزوجان **اه** **اول** الاولي ان يترتب
هذه الفرقه فرقه سبب مشترك فيه الزوجان قال ابن الاحام على معنى انه تحقق
منها هو الالباء او يكون المراد ان الالباء مشتركان فيه فانه من اسلم من الكفر
ومن لم يسلم من الاسلام انتهى الا انه قوله كالفرقه بسبب الملك يعني
اول القول ويكون ان يقال الملك سبب مشترك فيه المتقربان **قوله** وقوله مع قوله
عليه بالاسلام الى قوله باجبت والعهدة **اول** في ذكر ذلك لانه في قوله انما
بها بطريق الاولي حيث يتخلل بعد وده في الاسك بمعروف بخلاف
الغائب والمحجوب فليسا من قوله **قوله** قال في النهاية الى قوله فقد تقدم ان الخائب
الفرقة هو الالباء **قوله** الالباء سبب حكم القاضيه بالفرقة كاشبهه العادة
في القضاء باحتقاق فالفرقة حقيقة بتفريق القاضيه **قوله** وانما ان مدة اخفض الى
قوله فيستويان فيها **اول** في قوله فان ولايه قد سقطت اذا لم يبق نظام
الولاية سقطت **اه** **قوله** لو انقطعت الولاية لما جري بينهما التوارث **قوله** وهذا
باطل دليل اخضع **قوله** في ثانيا من فان ذلك ايضا ثابت مذهبنا انما
ليس سببا للفرقة ولا تعلق له بدليل اخضع وال جواب ان كونه في التباين سبب
الفرقة من مقدمات دليل المسئلة المذكورة في الثاني فانه كبراه في طالع دليل
ابطال الدليل **قال** المحقق وانما السبب يقتضي الصفا **قوله** هذا الكلام من الشافعي
مخالف لما ذكره في تعليق عدم جواز اجبال الجدة على النكاح على ما فصل في النهاية
وشرح الكنتز وغيرهما **قوله** وقوله وانما السبب **اه** **قوله** هو متبادر وغير بعيد
سطرين وهو قوله لا يثبت المذهب **قال** المحقق ولنا **اه** **قوله** قوله انما مع التباين
حقيقة وحكما اشارة الى جواب عن فاسد على احرى في المسائل وقوله

والسبب

والسبب يوجب ملك الترتيبه معارضة وقوله ثم هو يقتضي الصفا على
حكمه مخالفة بعضه ان اردت انه يقتضي الصفا على حكمه فستسلم ولكن
لانم انه لا يثبت انما بانقطاع النكاح وانما يثبت وان اردت انه يقتضي
الصفا على حكمه وفي حكم النكاح ايضا فغير مسلم **قوله** لو كان لو كانت
المسببة من كونه كسالم **اه** **قوله** قال ابن الاحام وفي كسالم من فرج حبيته
في دار الحرب فخرج رجل بها الى دار الاسلام بانت من زوجها بانياسين و
خرجت المرأة بنفسها قبل زواجها لم تبين لانها عارت من اهل دارنا
بالتزامها بالتباين احكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والنزوح من اهل
الاسلام فلما تباين بريد في الصورة الاولي اذا خرجها الرجل فزاعني ملكها
يتحقق التباين بينهما وبين زوجها حقيقة حكما اما حقيقة نظامهما حكما
فلما تباين في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما تحت فاعلم ثم علي
تقرر بان الاحام ينبغي ان يكون مرادنا من اكل الذين لو كانت المسببة
من كونه مسلم او ذبح وخرجها منها الى دار الاسلام او قبلها **قوله** وقد ندرت
في هذا الكلام الى قوله لا يثبت الترتيبه **قوله** في بحث بل الذمة وصف فلا
عليه ما بين في الاصول ثم توهم ما ذكره يلزم ان يسقط الذمة اذا كان المستبي
وليس كذلك نفس عليه الترتيبه **قوله** ولو مات وجبت العدة **اه** **قوله**
لانم ذلك فان احرى لا يلزم احكام الاسلام وايضا اعتاده وجوب العدة
غير معلوم **قوله** لانه لا حرمة للحربي في اذنه او في **قوله** لانه ان جزءه انما مسلم او
ذمي كانها فلا يكون مساو بالحربة فضلا عن الاول **قوله** قال المحقق واجامع ما
بيننا **قوله** من انه اشنع من الاسك بالعرف انما انه محرم بها بانه لم يرد
توقف الفرقه هنا الى الصفا **قوله** لانها تنج النفس والحال وتبطل الملكة
قوله وفي بحث فان ملكة الحال لا تبطل بل توقف والظاهر ان المراد بالعدنة
عدنة النفس فذلك اشارة الى ما مر من ان النكاح ما شرع الا لصلته والحكم

ثم اقول في كلام ابن الاحام اعني قوله
وانما حكما فلا تباين في دار الحرب حكما و
زوجها في دار الاسلام حكما

لا يستقيم معها كونه سخي العقل فمثل ويجوز ان يكون مراده بالابطال
ما يقع الزوال الموقوف **قال** المص وهو الفرق ان الردة مائة للشك في
اقول يقو به لقياس من الشكل الثاني في تلك الردة تمنع ابتداء الكلام
ايضا ولا شيء من الطلاق كذلك بل هو رافع له فلا شيء من الردة بطلان
ويجوز تصويره من الشكل الاول **قال** المص والطلاق رافع **اقول** يعني الطلاق
رافع كذا وجد بخلاف الردة فانها كما ترفع بدفع وينسخ الابتداء **قال**
المص وكذا لا يتوقف الفرق **اقول** اي يكون الاباء منفقين لا مساك لانها
للكلام خلاف الازدواج **اقول** مستبعدة **اقول** مستغنى عنه في تمام التذييل
مع انه محل كلام ويتم التذييل بان يقال الردة مائة لا ابتداء الكلام
ولا شيء من الطلاق كذلك بل يرفع بعد وجوده فلا شيء من الردة
بطلان **اقول** كما وقع طلاق المنة على امراء بعد الردة **اقول** يعني في العدة **اقول**
الردة ثاني الكلام ابتداء وكذا ابتداء **اقول** وقد سبق دليل عدم الثاني
ابتداء في هذا الباب الا ان هذا الجواب منقوض بالعدة فان العدة مائة
الكلام ابتداء ولا مائة بقائه على ما مر في اول الباب **اقول** كما في الثاني
خلاف للكلام **اقول** فيكون يخرج العود من خبر القصور وعلى الاول
انه قال بالحقان باجتماع الاموات وطلاق الميت غير واقع **اقول** ان يتبين
وهم حي من العرب ارتدوا بمنع الزكاة **اقول** جاهدوا فترضاها **اقول** فان
عقل الازدواج لم يقع منهم دفعة **اقول** في الكلام فيه **اقول** فان التراجع اذا جعل
لم يحكم بتقدم شيء على **اقول** كما في الفرقي والحجري **باب القسم** **قال**
المص وعن عائشة ان النبي كان يعدل في القسم بين نسائه **اقول** فيكون
فان فعل رسول الله لا يدل على الوجوب وقد مر هذا بان القسم لم يكن
واجبا عليه وم فكيف يصح الاستدلال بهذا على وجوب القسم رتبة اخرى
لان ذلك على الوجوب ايضا وان كان يجب التسوية في الوطأت والتمسك

قوله مستبعدة

لأنها مما يملك ويمكن ان يقال الموطأ على ما يقوله كان يعدل
الوجوب **قال** المص ولا فصل فيما روي **اقول** ان الان في اربعة اقسام
الذكور من قبل هذا ولكن هذا كذا من صاحب الهداية بلان ردة لان عدم
الفصل فيما رواه يعلم من قوله لا طلاق ما روي ما كان يحتاج الى ذكرها
حيث انتهى وجوبه لا يخفى فانه استدلى اولا على المسئلة المذكورة في تحقيق
ثم بين ان اجد ردة والتدنية سواء واستدل عليه ايضا وكما يحتاج الى
بيننا وبين الشافعية لكن لا يوجب ان يقول كما ذكرنا من انه لا فصل له يدل
قوله لا طلاق ما روي **قال** المص لان المصنف هو التسوية دون طريقة **اقول**
ذكر الفقيه الرابع الى التسوية لكونها مصدرا او كونها بمعنى العدل او
باعتبار كونها المصنف **اقول** وهذه بناء على الاول **اقول** في بحث فانهم قوا
انه لو قام عند واحدة منهن شهرا في احضر ورافعة الاخرى لم يفسد بقية
ما مضى وانما يؤمر ان يسوي بينهما في المستقبل فكيف يصح قوله وهذه بناء
وقوله ولكن نقول انه فليسا **قال** المص فكذلك ان يرافعة **اقول** في صحة التفرع
كلام **قال** المص لان سورة بنت دفعة الى قوله ويجعل يوم نوبتها الحاشية
اقول قد مر هذا ان القسم لم يكن واجبا عليه وم فلا يصح قياس الواجب
على غير الواجب فليسا مل لجواز ان يكون جعلها اياه تعاقبا لعدم وجوب
القسم **كتاب الرضا** **قال** وسبب احكامه بالرضا عن اجبرية **اقول**
بعض شبهة اجبرية **قال** المص لقوله وم لا يحرم المصصة والمقتنة ولا الاطلاق
الكديث **اقول** الاملاحة الارضاقة والائمة للوجود **اقول** لكن قولها في تنبيه
رسول الله بضعة لا نسخ بعده **اقول** قال التوافي في شرح الوجيز وحمل ذلك
على قوله حكما انتهى بغير قولها وكان ذلك مما ينبغي بعد رسول الله محمول على
قراءة احكامه وبغير دفع ما ذكره الشارح **قال** المص لا تبين فيقتدر **اقول** لكن قولها
بعد ثمانية اسطر قوله فلم يكن دلالة الكتاب **اقول** لا اجماع لئلا يدل لانه

والا يلزم التغيير في كل ما يقع الاستدلال على كونه لا يمكن ولا يمتنع
 ذلك كذلك **قوله** بعض اذا لم يكن ولا يمتنع عليه قطعية **قوله** لو كان يلزم اثبات
 فوجبه بانه مؤلف ولا بعد فيه **قوله** لا مكان الاثبات لا يكون الا باسكان كقول
 ذلك المعنى وذلك منتف **قوله** والكبير لا يسمى رصفا **قوله** قد سبق اننا ارضاع
 في اللغة معنى اللين من الذي مطلقا ولا ثم انه يقتض رصفا بل رصفا وطلوع
 على الكبير في اللغة اترافع يقال لنتم راضع اي يرضع عنه ولا يكملها فانه
 ان يسمع صوت حله فيطلب منه اللبن **قوله** جاز ان يتعلق بالاخت **قوله**
 معنى كسب المعنى وان لا يكون كسب الضميمة حال من الام **قوله** وكان اس
 اخي نفس اناج **قوله** اناج اخواني نفس علي ما يشهد عليه كتب الاحاديث
 وغير **قوله** لا بد وان يكون من الولد الذي ارضعته معترفا بالام **قوله** وانت
 غير بانه يرضع المعنى بدون جعل الولد معترفا بالام فان اسراة اذا
 ارضعت حبيبة ثم جاء من المرضعة يرضع الفاء وولد لا يجوز تملك امراته ان
 ان تنزوح وولد مرضعها **قوله** ثم محمد الغلبة قال ان لم يغير شيئا بخلاف ما
 فعله صاحب النهاية **قوله** لا تزوج الا بالانوار **قوله** لا ينجبه ذلك عليه بعد ما
 بين واداه بالانوار من المصطلح وكأنه انما يرضع امرته ان لم يكن له لبن انتفاء
 امرته على ولدها فليسا **قوله** لان الحقيقة **قوله** اي الحقيقة المحمودة عن الحكم
 ان ان الحكم يمارع فيه **قوله** موضع الاصول **قوله** في باب المعارضه والترجيح
قوله لو ثبت ما ذكرنا **قوله** بعض قوله الحقيقة لاننا نرضي الحكم **قوله** فيه نظر لان
 المغلوب **قوله** اي يد المصداق بهير كالمغلوب حقيقة فانه غير موجود
 كونه غير مقصود حكما وحاصله قياس على اختلاف كمال الوفاق وحصل
 ان من ائمة لا تقبل لانه ان اردنا ان المغلوب حقيقة قطا جراته ليس
 كذلك وان اردنا ان المغلوب حكما من حيث انه ليس بمقصود دفع التشبيه
 ايضا **قوله** الالب **قوله** لان وصول قطرة منه محرم **قوله** الاظهر ان يقول بانه لانه

قوله لا يكون كسب الضميمة
 حال من الام
 قوله وكان اس
 قوله اناج اخواني
 نفس علي ما يشهد
 عليه كتب الاحاديث
 وغير

قوله لا ينجبه ذلك
 عليه بعد ما
 بين واداه بالانوار
 من المصطلح

اللين

اللين هو المقصود ثم يمنع ذلك في الجواب اذا كان معلولا **قوله** وبالموت
 لم ين الى قوله لانها الاصل في امرته **قوله** لو كان **قوله** لو صح هذا
 التدليل يلزم ان لا يلزم ثبت امرته عند فيما لو حلب قبل الموت وادرج
 بعده ان ان يقال يثبت بالاسناد وفيه بحث **قوله** قال في النهاية **قوله**
 في استعمال الفقهاء **قوله** الى هنا كلام النهاية **قوله** فلهذا اقتض اللين على
 التحقيق مبنى يتصور الولادة **قوله** لانه هو المراد لا ان يكون **قوله** لكن
 اقتضا هذه الى قوله ما هو ثابت **قوله** **قوله** قوله ما هو ثابت جبر كذا وقوله
 وهو راجع الى الولد قال ابن حلكان في ترجمته في يد من المخرج العوب
 كل ساء يبيض وكل شرفاء تملك السكاه التي لا اذن لها والشرفاء التي لها اذن
 طويطة والاضابط عندهم فية ان كل حيوان له اذن طاهرة فانه يلد وكل حيوان
 ليس له اذن طاهرة فانه يتفق **قوله** وهو دليل على ان ما **قوله** في دلالة ما ذكرنا
 عليه بحث الا ان يد ادلالة الطنية الضعيفة ومنها يوجد فيما تعلم من
 النهاية ايضا ثم اعلم ان قوله هو راجع الى الاستقراء **قوله** وعرض عليه الى
 قوله ولا ينفق كما ينبغي من المهر **قوله** فلو صح ما ذكرتم يلزم ان ينفق لها بالمهر
 هنا بطريق **قوله** والجواب الى استقوت حقا **قوله** فيه بحث والاصوب لا يسقط
 حقا ويجوز ان يقال الصغير في قوله جهتها وقها راجع الى المرأة الكبيرة
 دون الصغيرة اذ لا ينفق منها شرفا لعدم اعتباره فليسا **قوله** وان اكدت
 ما كان على شرف استقوط وهو مهر نصف المهر بتقبيل ابن الزوج **قوله** قوله
 هو راجع الى ما وقوله بتقبيل متعلق بقوله شرف **قوله** اذا بلغت حدا يستحق
قوله بعض الصغيرة المرضعة **قوله** الحسن كنهها مستبته فية اما لان الارضاع
 ليس بانفسا والشكاح **قوله** كيف يكون ذلك وجه الظاهر الزوابة عن محمد
 واصله ان المسبب كالمباشر فانه قال الاتفا في ما كان يحتاج الى كماله
 الاستدراك بان اسم ان وصفا لانه لا ينبغي ان يقال ان زيد لكنه منطلق به

قوله لا يكون كسب
 الضميمة
 حال من الام
 قوله وكان اس
 قوله اناج اخواني
 نفس علي ما يشهد
 عليه كتب الاحاديث
 وغير

وهذا لان قوله سببه وقع خبر ان قوله لانه وان اكدت انه
 وانت خبر بان سببه خبر كمن وخبر ان محذوف اي ليس باشرف
 قوله اولان افسا والنكاح الي قوله المستوطم **قوله** الضمير في لانه راجع
 الى النكاح والضمير في كونه راجع الى النكاح ايضا وقوله هذا
 هو ملك راجع الى النكاح ايضا وقوله بل ناظر الى قوله ليس بسبب
 وضمير سقوطه راجع الى المهر **قوله** المص الا ان نصف المهر يجب بطريق التبعة
قوله قال الاتحائي وتجايل ان يقول لانم ان طريقه طريق التبعة لان التبعة
 انما تجب في الطلاق قبل الذخول اذ لم توجد التسمية وهما التسمية
 موجودة وتلك يجب نصف المهر ولانه لو اوجب بطريق التبعة لا يسلب
 الزام المهر لوجب ثلثه انواب لان نصف المهر انتهى ونحن نقول واحد
 المص ان وجوب نصف المهر من وجوب التبعة في كونه على خلاف التبع
 بالنقص لان التبعة كما هي المفترض **قوله** والتبعة تجب بالنقص ابتداء **قوله**
 بعض لا بالعقد **قوله** ثم لما ثبت اكرامة مع نكاح الملك آه **قوله** فيه تاخر
كتاب الطلاق **قوله** لما كان الطلاق متاخرا آه **قوله** كان
 الانسب للشارح ان يبين وجه تأخيره من الرضاخ بانه سبب اكرامة المهر
 ودون الطلاق فتقدم الاشد لكنه نظر الى ان الارضاخ من تمامات النكاح
 فاقبل **قوله** وفي الفقهاء آه **قوله** ولعله منقوض بالفسخ فان الفسخ اذا صح
 النكاح يكون في بعض المواقف طلاقا وفي بعضها فسحا واللفظ فلتسا في
باب طلاق السنة **قوله** لا يكون ذكرا ليد في استطراد **قوله** المص الطلاق
 على ثلثة اوجه **قوله** قال العلامة النسفي في اكثر الطلاق رفع القيد ثابت
 شرعا بالنكاح انتهى فيه بحث لانه منقوض بالفسخ قال العلامة الزيلعي
 في شرحه وهذا في الشريعة وقوله شرعا كثر من رفع القيد ثابت شرعا
 على التواتر وقوله بالنكاح كثر من العلق لانه رفع قيد ثابت شرعا

عرف

واحد

لكنه

لكنه لا يثبت ذلك القيد بالنكاح وفي اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقا قال
 اطلاق الفرس والاسير ولكن استعماله في النكاح بالتفصيل وفي غير النكاح
 بالافعال وهذا في قوله لانه انت مطلقه بتدبيرهم لا يحتاج فيها الى
 التبعة وتخصفها يحتاج اليها **قوله** حيث لم يطل كسرها نظر اليه لان اشاع
 المحل في قوله **قوله** لا يوسى الواحد عددا مجازا لكونه اصل العدد وهو **قوله**
قوله راجع الى العدد **قوله** المص واكثر هذا الطلاق السنة **قوله** يخصص
 باسم طلاق السنة لا وجه له اذ لا حسن ايضا طلاق السنة **قوله** المص وانما
 ان يطلقها كما ظهرت لانه لو اخرجت بما فيها آه **قوله** لا يقال ما ذكره يوم
 لا يعارض الحق الذي هو تطويل القدة لانه لا تطويل للقدة هنا لانها كانت
 حصة كاملة ولم يزد عليها شيء بخلاف ما اذا اطلقها حاصفا فان الحصة
 انما هي وقع فيه الطلاق لا يستحب من القدة مع انه من جنسها او يستحب
 فيكمل بالربعة ولا يتجزئ فيكمل كل كما طرح به في كتب الاصول وعلى هذا
 فخطو القدة في غايته الظاهر **قوله** المص وطلاق البدعة ان يطلقها **قوله**
قوله ابن الهام طلاق البدعة ما عا لفسم السنة وذلك بان يطلقها لانه
 بكلمة واحدة او مفرقة في طر واحد او اثنين كذلك واحدة في الحيف او
 في طر واحد معها فيه كلام او جاء بها في الحيف الذي يليه هو انتهى يعني
 القدر الذي اوقع فيه الطلاق **قوله** المص كل الطلاق باح **قوله** من حيث
 انه طلاق **قوله** المص ولنا ان الاصل في الطلاق آه **قوله** قال في الكافة فان قال
 انه ما مودع فان يكون مخطورا تلتا الامر به لا يقع الخطر فان الخطر قد
 يرفع بصيغة الامر حتى لا يقع في مخطور فوفه كالحث في البين وقطع
 الصلوة الى آخر ما ذكره انتهى قوله كالحث في البين يعني قوله النبي من حلف
 على عيني وراي غيره ضرامها فليأت الذي هو ضمير منه ثم يكفر عن سببه
 وقوله وقطع الصلوة يعني لا ذكر ان الجماعة **قوله** واجب بان اخصص الى

منه

وإذا كانت المرأة م

قوله فليس يصحها **أقول** إن الترجمة تكون في العدة ولا عدة على غير المدخول بها
فإن لا تخفى من صفة أو كبر **قوله** أو كبر عتبه بان كانت آيسة
نبت خض وخض بن على المظهر أو لا تخفى بان كانت حامله **قال** المصنف
فإن أراد أن يطلقها السنة **آه** **أقول** هذا عند الجنيبة وأبى يوسف رجي
بعد سطور بدليله الخاص **قوله** وإن في ما ذكره بعض الشارحين **أقول**
أراد الاتفاق في **قوله** كان في ما كان في ذوات الأقران **قوله** سواء كان مع المظهر
كما قاله ذلك البعض أو لا **قوله** وما ذكره صاحب النهاية في قوله ليس
بشيء **أقول** قوله وما ذكره من بدء وقوله ليس بشيء خبره **قوله** ويجوز أن
أن يطلقها أي آيسة والضمير **أقول** والمظهر أن ما ذكره بيان فاعمل
المعنى والآمال الضمير راجع إلى من لا تخفى لصفر أو كبر **قال** المصنف ولما
أنه لا يتوهم إجماله **آه** **أقول** قد سبق في باب المهر أنه يجب العدة في
أكله صحيح كانت أو فاسدة في التبع لا تخفى أو لا تقتم الشغل
قال المصنف لأن عند ذلك يشبه وجه العدة **أقول** قال ابن الإمام بهذا
تعليل بالأنه لا ينفك عقيب الطلاق مترتبة على كل حال إلى أن
يسري الدم ثلث مرات أو لا تراه تستمر في العدة إلى أن يظهر حملها
وتضع أو يظهر ثباتها فظهر ما قصير إلى امرأته فهذا إكمال لا يختلف بطلانها
في المظهر الذي فيه الطلاق وعدم وطئها انتهى ومنع هذا المكي طو الغائب
قبل النظر إلى هذا المقام من الشرح ثم قال الشارح المحقق وأمكن أن
كراهية الطلاق عقيب إجماع فذوات الجنب لعروض التدم يظهر
إجماله مكان الولد وشأن حاله وحال أمه **قوله** وإنما تأخيره أن
ينفك الطلاق **آه** **أقول** مستغنياً بأنه تعالى في تأخير ذلك الأصل أن لا ينفك
الطلاق التاجب بوجود دليل الحاجة إليه فلما انتهى التعليل عقيب الولد
لم يوجب الطلاق فيه فلا بد من زمان يتحقق فيه ذلك وهو الشهر والاول

وشتات أحواله

أن يحمل قوله والرجبة وإن كانت نفراه عليه منع وجود الرجبة فيه
فإنها وإن انتفت من جهة التبع ذكرها فقد وجدت من جهة أخرى
قوله وقد سقطت جهة الرجبة وأباحت الطلاق كان من أقدم عليه في زمان
تجدد حالها بإباح الطلاق فيه وهو منع وجوب الفيل **قوله** وقوله وقيل
ورد الشرع إلى قوله لأننا في حق من كانوا **أقول** قال ابن العميد لا اتفاق
والاصح عندي منه ذهب محمد لأن الله تعالى أوجب تزويج الطلاق على
فصول العدة في قوله فطلقوهن لعدتهن وهذا في مدة إجماله لا يعتبر
الشهر فصلاً من فصول العدة فلا ينفك المطلق على الأشهر فلذا اقتدر
استبراء إجماله بوضع إجماله لا بالشهر انتهى **قال** المصنف ولما إن الأباحت
بعلة الحاجة **آه** **أقول** لا يقال هذا مخالف لما تقرر من سابق من أن
وبها هو الأقدم عليه في زمان تجدد الرجبة لأن الظاهر أن الاستناد كان في
قوله وهو ما ذكرنا من قوله لا المحرم بطول العدة **أقول** ولعل الأجل
أن يقال يمنع من كونه زمان النفقة فإن المصنف على عدم جواز في زمان
الجنب كما تقرر قبل سطر **قوله** وقال بعض الشارحين المراد بانتهى **آه** **قوله** يعني
تأجيل الشرعية **قوله** بقرينة أن الترجمة حق **أقول** بل حق الله تعالى فإن لم يوجد
عن المعصية فما أوجب الله تعالى جهاد **قوله** فإن كانت من ذوات الأقران
ولأنه **آه** **أقول** وإن نوي ذلك كان **أظهر** **قال** المصنف لأن إتمام اللوث
ووقت السنة طهر لإجماع فيه **قوله** قال ابن الإمام وجه مسئلة على ما هو
التحقق أن إتمام ما قصاص فاعلم الطلاق المخفص بالسنة والسنة
مطلقاً ينصرف إلى أكمل وهو السني عدداً ووقفاً فوجب جعل الثلث
منه فاعلم المظهر للقيح واحدة في كل طهر وإن تعليل المصنف فلا يستلزم
لأن المعنى في ثلث لوقت السنة وهذا يوجب تقييد الطلاق بأحد
جهتي سنة وهو السني وقرن في قوله ثلث في وقت السنة ويصدق

الطلاق م

إذا سقطت جهة الرجبة م

الاستبراء إجماله بوضع إجماله لا بالشهر انتهى
قال المصنف ولما إن الأباحت
بعلة الحاجة

بوقوعها جملته في طهر بل اجتمع فانه بهذا التقدير يمتنع تميم السنة في جهتها بخلاف
 ما ذكرنا انتهى وكل ان تقول وقت السنة للطلاق الثلث ثلثة ايام
 لا يجتمع فيها ذلك قال قال المصنف عليه السلام في قوله تعالى قال
 ابن الامام ويكون انما للتعديل اي لاجل السنة التي اوجبت وقوع الثلث
 انتهى وفيه تفرير في شرح اكمال الذين انما للوقت على كل حال قوله فاذا صح
 الوفوع صح الايقاع آه قوله فيه بحث قوله واجيب ان الوفوع لا يوصف
 بالحكمة آه قوله يعني ان قوله انت طالق ثلثة في جهتها البديعية والسنة فان
 حكمته بهذا الكلام بقصد اجاع الثلث جملته بدعيه وحرام واقضا فيكونه اجاعا
 للثلث سفي عرف والوفوع به ليس فيه جهة احكامه والبديعية مكانه
 بالسنة الموضحة قوله لم تقع السنة قوله اذا لم ينو ذلك قوله فينبغي تميم الوقت
 قوله يعني اذا نوي ذلك قوله وقد تكرر في النظر فقد تكرر في النظر وقد
 تكرر في ان زيد مثلا موجود اليوم واليوم الذي قبله فانظر وف لوجوده تكرر
 وليس لوجوده تكرر قوله وفيه نظر لانه يستلزم التناوب بين العبارة
 ولا متضاها قوله ان ثبت تمام تحقيق الكلام وتبين المرام واجمع كتب الأصول
 وانظر ببحث الاقضية قال المصنف ومن ضرورة تميم الواقع فيه قوله
 قال الاقضية ولنا فيه نظر لان تميم الوقت لا يستلزم تميم الواقع فيه الا في
 انه لو حال لا مائة انت طالق كل يوم ولم يكن له نية لا تقع الا طلعة واحدة
 عندنا خلافا لفرع مع ان الوقت عام كما يرب من لفظ اليوم ولم يلزم
 سنة قوم الواقع انتهى وكل ان تقول وزان ما ذكرناه وان قولنا زيد موجود
 كل يوم فيجوز على استمرار الطلاق الواحد اذا لم يكن له نية بخلاف قولنا انت
 طالق للسنة فانه فينبغي اختصاص الطلاق لاوقات السنة اذا اراد تميم
 الوقت والطلاق المستمر لا يخفى بوقت السنة بل يوجد كل وقت
 فلا مجال للحمل عليه بل يحل على التخذ في تمام في قوله تميم الوقت للعهد

بالسنة

يعني وقت السنة ومن ضرورة تميم وقت السنة تميم الواقع فيه فليسا
 فصل قوله المصنف ولنا انه مضى اجاع الطلاق قوله اي في تيمم
 ما هو موضوع الايقاع الطلاق كذا قيل وفيه بحث قوله والمراد بكونه النفوذ
 دون اخل ان في آية قوله وايضا لو ارد ذلك لكان الطلاق البديعي خلافا لابي
 لذلك قوله والمخبر عنه اذا كان كذا باقوله اي في قوله لا يصير حجة قوله اي
 واقعا قوله اذا علمت فيه قوله اي في الطلاق قوله فكانا متساويين قوله اي
 من تلك الجهة قوله ليس فيه امكن ان انفصل قوله يعني نظر الى ان
 الانفصال نظر الى الاكراه وحالة الاضطرار لا يضر ذلك بخلاف السفر فانه
 نظر الى انفسه ليس بحصة أي هو بالنظر الى الغير قوله وانما الاقرار بحدود قوله
 استكران لا يكا ويثبت على شئ فيجعل رافعا في قوله آه قوله اذا جعل مع زوال
 عقده غير زائل العقل جوا فكم يجعل مع عدم رجوعه راجعا فان ذلك ليس
 منجز قوله فان قلت الذيل اخص الى قوله اذا كان حواء آه قوله فيه ان حال العبد
 علم من قوله ومنع الآدمية في آخر اكمال مكان ما كسبه ابلغ واكثر فان الافعل
 يقتضي التشريك في اصل الفعل قوله لكان بعض الامام قوله يعني لا يكون لكل
 الامام قوله اجيب بان ان قوله يكون تخصيصا لها آه قوله مفهوم الخالفه غير معتبر
 عندنا حلقا وعندنا اتفاقية ايضا اذا كان في ملكه المنطوق وتبيننا كذلك وهو
 قوله البعد بالآية قوله واجوب ان ذلك خطأ قوله اي ما ذكره الخصم في وجه
 الاستدلال من انه يجب ان يكون قبل الطلاق بان رجاء من حيث العذر فثبتنا
 لصحة بركة بالسبب اجاع الطلاق قال المصنف ولا يستعمل في غيره قوله اي
 قال بقرينة قوله لعلنا الاستعمال فيمنع التذامع بين كلاميه قال المصنف لعلنا
 الاستعمال قوله قال ابن الامام لا يخل عليك ان الموصوف بالعلية هم ما وصف
 بعدم الاستعمال في غيره والعلية في الاستعمال في غيره قال بقرينة كلامه ان في كما
 اشترنا الله قوله وانما لفظ الود فقد استعمل فيما لم يزل مكله قوله وايضا يستعمل

شأن كونه معصية

المراد في الودعية والعارية ولا زال ملك لها **قوله** وكذا إذا انوبها بالامانة **قوله**
على قوله وانما يجب الرجعة مع أنه معطوف على حذف وهو قوله ان لم يتزوج
قوله ليجاز ان يكون المراد به ما لم يوافق **قوله** التقييد بعدم ارادة البينة
والطائفة **قوله** وهو قيل بالامانة بتأويل الشخص الى قوله غير مقتضى العمل **قوله** فعل
هذا قوله غير مقتضى يكون على صيغة اسم الفاعل ثم انزل لكن الاول من جهة المعنى هو
يعود الى المرأة اي غير مقتضى بالعمل لا هنا وهو ظاهر وليس بقيد محسوس وانما
شرعا فلان المرأة لا يجب عليها العمل **قوله** قال المص ويكفي نفاذ التفسير **قوله** اي نفاذ
على التفسير في الموضع في مجت الامور انما انفس بربها بغيرها في كماله مطلق
اللفظ وهذا ما اذا اقرنا بالصيغة حتى لو قال لا امرأة طاعتك فلما او واحدة وقد
ما ت قبل ذكر العدد لم يتبع شي **قوله** المص ولما انفتق **قوله** في نظر لان قوله
نفت فرد لا ياسب الكلام لان الكلام في عدم محنة التنية المطلقين بالطلاق لا ياسب
عدم محنة نية الزاين به فاما كل كذا قال الزاين والظاهر ان اراد المص سند باب
ما لمية نية التنية من هذا اللفظ من جميع الجهات حتى يظهر لزوم مدعاه بالا و
عليه **قوله** المص معناه طلاقا فلما **قوله** وانقضاء بفعل محذوف وتقدري الكلام
انت لانه طلقك طلاقا **قوله** لانه كل واحد منهما صالح لما يقع بتقدير المتبادر
في ان في **قوله** في كانه الايم للمص ان يقول طلاقا قال انت طالق انت طالق ثم انزل
مكلف بفتح تقدير المتبادر في ان في وهو منصوب لانه قد لا يفتق الى الاعراب
خصوصا في العاصي **قوله** المص او الى ما يعتبره من اجمل **قوله** معني الى اجز وانما يعتبر
به من جملة الانسان من حيث هو انسان طاهر باليد والعين لانه لا يغير فيها شيء
انه ناجو جاسوس فليس على التفصيل في باحث البيان في المظن لا قبل الاستفا
قوله المص ويقال فلان رأس القدم وباب وجوب **قوله** والكلام وان كان على
التشبيه الا انه يعلم منه جواز استقارة الزاين لفلان وكذا الوجه بترك التشبيه
لان انه لا يدل هذا على وجه جواز ارادة الشخص نفس من انزل اللفظ الى

ضمير الخطاب كمن سيد القوم وسيدك ولا يظهر ان بسند المصير امره بحسب ما رواه
راسك ما لم وقولهم في النفاذ بعض وقوله تعالى وبين وجه ركب **قوله** المصير
والظاهر **قوله** فعلى هذا يكون قوله المص وظنوا رد المخالف الى المختلف **قوله** اريب
بان المراد به صاحب اليد على حذف المضاف وعندنا ان الزوج اذا قال اردت
اخصار صاحبها طلق **قوله** يمكن ان يدعي مثل ذلك في بعض النواحي كاجابة صاحب
بعض الزوايات وكذا ان قوله تعالى لا تحزبون رقة وغيره وقيل تأنيث الفعل
بان في من تقدير المضاف ولا يخفى عليك ان التأنيث بناء على كفاية اياه من
المضاف اليه والشروط موجودة لان الاخذ بسندنا الى العبد ايضا **قوله** وانما الكلام
من حيث الحقيقة **قوله** بعض مدونه الاضمار **قوله** وتصور الحقيقة ليس بشرط لواز
هذا في صيغة **قوله** فينبغي ان يكون المسئلة حكما في **قوله** لانه من باب ذكر الجوز وادارة
الكلام **قوله** في ان لا يعمل كونه ثلثة اضاف جزا لنتج الا ان يكون كثرية النصف
قوله المص او كلاما **قوله** بعض من قوله من واحدة الى واحدة **قوله** واجب ان قوله
والاقل من الاكثر ثمتنا **قوله** فيلزم ان يقع الثمتان عند قوله من واحد الى اثنين عند الحقيقة
وليس كذلك **قوله** وانما الكلام في الاتي والاكثر في كلام الحكم والتكثير غير مذكور
فيه **قوله** لان ذلك الامر في انه لو قال من واحدة الى عشرة ثمتنا عند الحقيقة
والمسئلة في شرح اكثر للزليل وفتح القدر **قوله** واول ان المراد به الاكثر من
الاتي معناه اذا كان بينهما عدد واحد **قوله** في بحث فانه اذا تحلل بينهما شيء
براد الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل فلما وجه للتخصيص الذي ذكره الشارح ولا يلائم
قوله المص فانهم يقولون سني من سني ثمتنا **قوله** معناه اذا لم يكن بينهما
ذلك **قوله** لا بد لذلك من دليل ولم يذكروا من طرف اية **قوله** لا بد من وجود
ا **قوله** اذا كانت المطلقة الاولى موجودة قبل هذا الكلام فينبغي ان تقوم
بهذا الكلام واحدة عند **قوله** واجب بان قوله ثمة صار لغوا **قوله** لم لا يثبت
المطلقة الاولى في اقتضاء ويلغى كلام القاضي فينبغي ان يتأمل قوله ولعل وجهه هو ان

لعلكم من انكر اية فان ايقاع الطلقات معكم وكم سبق وحي نظيره في
الورقة الثانية وتوضيحه ان صونا كلامه من الالتقاء وهو ان فعله من انكر اية
يقع الاصل وهو عدم الافتضاء **قوله** في ايقاع الطلقات بالابطاع **قوله** يعني
ومن زفر **قوله** ولو نوي في قوله من واحدة اليه ثنتين **آه** **قوله** بحيث فانه اذا قال
من واحدة اليه ثنتين او ما بين واحدة اليه ثنتين تقع واحدة عند الخفيفة
قصدا ودر بانه فاجبه هذا الكلام ويكون ان قال ودره بصديق عند ما وني
اشباهها بصديق عند فليسا كل فانه بانه قول المص لا يكون ما بين ياي في هذا
قوله المص كما قوله تعالى فادخلني جباري **قوله** انت خير بانه لا يمنع ايهما
على في نظرية بل هي الظاهرة قال ابن الاحكام ولا يخفى ان ما عليه مع بنو عنه
وادخلني جباري فانه وهو كما مضمون ليس الا اجتهاد قالوا وجه ان يستشهد عليه ذلك
بجمله تعالى وتجاوز من سياتهم في اصحاب اجتهاد انتهى **قوله** المص لانه وصف
الطلاء بالطول **قوله** قال الزيلعي لا يقال انه لو صرح بالطول لا بانه عند فكيف
يمكن ايقاع الباي عند بهذا القول لانه نقول الكناية انوي من التصرح فانه
ان يختلف الابي ان قولهم فلان كثر انما وادخل في الوصف بالكرم من
قولهم جواد ولان قوله اليه انشام بعيد الطول والعرض فانه ان يقع في السبوت
عند خلاف ما اذا وصفه بالطول لانه لا يثبت نظم عادة ذكره في الكناية
وجانبا ان يكون له رواية وفيه الغاية فيمكن ان يستفاد من قوله من تهتم اليه
البالغة في الطول اي بالطول الكثرة في ذنوب القصة لقوله تعالى ياخذ
على سفينة صحيحة او صالحة او سليمة انتهى وفي قول صاحب الكافي ولان
قوله اليه انشام بعيد الطول والعرض بحيث لانه العرض غير مذكور في دليل
عليه ما ذكر في هذا الكتاب **فصل** في اضافة الطلقات **قوله** المص
لانه نوي التخصيص في العموم **قوله** فانه يجوز والمواد نوي اجزاء من الكل فنزل
الاجزاء من منزلة الافراد والافراد من منزلة الكثرة في سياق الاثبات فلا تقم **قوله**

لان العدا اسم لجميع اجزاء الالهة **قوله** وهذا لا يوافق كلام المص والموافق له
ان يقول لجميع اجزاء اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس كما قال في الثاني
قوله اوجب بان الايقاع اي قوله فلا يسبق لاثباته **قوله** وهذا يجوز في
الضرورة الاولى ايضا **قوله** المص وهذا لان حذف في **آه** **قوله** اي يكونه وصفها
بالطلاق في جميع العدا وصيرورة بمنزلة عدا **قوله** فانه لا يظهر **قوله** الطان
لونه خلاف الظاهر لم عند الخفيفة **قوله** المص حيث وصفها بهذا الضميمة
قوله تنبيه ليس بدليل اذ لا يكره احكام فلا مصادرة **قوله** فكان من اجاز
قوله وهو الاستيعاب **قوله** اذا كان الاستيعاب مع مجازي ليعني قد بيني
انه لا يقع في الاول اذا لم يكن له نية فان المجاز يحتاج الى النية لا الى قول
ولا يخفى ان الكلمة اذا مشتركة اليه قوله واستدل على ذلك **آه** **قوله** ونية ان
ما ذكره على تقدير تسليم صحة لا يدل على الاشتراك فانه يجوز ان يكون استعمل
في الاخرى او اكمل عليه اوبى من الاشتراك على ما علم وسيجي على ما علم بعد طوب
قوله ووجه ذلك ان اصابة الخاصة **آه** **قوله** في كلام **قوله** المص واذا انضمت
فتمثل **قوله** اجزم في تضيق بدل على انه لا شرط **قوله** فيخرج احد مضيقه **قوله**
فيه ان هذا على الاشتراك **قوله** بالحقه الوعيد **قوله** بعض الفوار **فصل**
ومن قال لا مراثة **قوله** المص لان ملك النكاح **قوله** اي ملك الذي يوجه النكاح
قوله المص والطلاق وضع لان الهم **قوله** قال ابن الاحكام الضمير للملكين في قوله
عليهما بقوله مشترك لان المعنى له ملك عليهما واما ملك عليه انتهى وفيه ان
الظاهر انه راجع اليه الملك واكل **قوله** وكذلك النكاح **قوله** اي ملك النكاح
قوله ولانها سببان في كونه وبذلك كل منهما **آه** **قوله** هذا لا يدل على الاشتراك
الذي اراده فانه المملوك كالمسح يدكر في عقد البيع ولا اشتراك **قوله** في عقد النكاح
والطلاق **قوله** المص والطلاق تميز اربعة الهم **قوله** المص ولنا ان الطلاق لا يملك
القبيل **قوله** كما بينت عن لفظ الطلاق قد سبق ذلك في باب ايقاع الطلقات

قال المص وهو فيادون الزوج **قوله** قبل ان الزوج مفيد من جهتها ايضا
 حتى لا يزوج اخنها ولا اربعا سواها وجوابه مذکور في شرح الكنتز وكل ان
 نقول لو كان الزوج مفيد من جهتها كان انزلها في يد ما وليس كذلك مع انه
 كلام على استند على ما يعلم من كلام الشرح **قوله** ملك النكاح عليها **قوله**
 واذا كان الملك لم عليها فوفعه يكون باضافته الى الملك كافي الاضافات فان
 العتق اذا اضيف الى المولى يلقوا اجماعا **قوله** ولا يمكن ان يجمع العبد كان في
 ملك شخص واحد **قوله** لعلها معاوضة فان المهر والنفقة في معاينة ملك مباح
 بعضها فلو ملكت مباح الزوج ايضا لا يلزم اجتماع العبد لغيره في ملك شخص
 واحد وموضع الخلط قوله في معاينة النكاح فليسا على ولا وليه ان يبال
 يلزم اجتماع المالكية والمملوكية وذا غير جائز كما يات في نظيره بعد سطو **قوله**
 المص ولا فرق بين المستملين **قوله** ينفذ به فما يثبت به حكم مخالف حكم
 المستمل الاخرى على ما هو مطلق النفاذ في لفظ النوق **قوله** قبل لو كان الزوج
 في الابانة **قوله** الظاهر ان يقال في الوصلة **قوله** واما الزوج فله ملك على غيره
قوله ينفذ على غيره من النساء **قوله** وقوله ولا فرق بين اليه في حق النكاح
قوله ظاهرا لا يلزم كلام محمد فان التشكيك عند في تنكح المستملين انما
 هو في العدد دون الاجتماع الا ان يقال المراد وجود او عدا **قوله** وذلك
 يستلزم ورود الزوجاتين **قوله** ينفذ في كل من المستملين **قال** المص سبق
 قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق اول لانه **قوله** لانه لم يعلق
 بالعدد ولا يلزم منه ان يكون لمحمد خلاف في النكاح انما اضاف
 اذا اقرنا بالعدد كان الوقوع بذلك العدد مطلقا على ما قلنا بخلافه فيما اذا
 ذكر كلمة التثنية حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا يلزم انما كلام
 المعامل مطلقا فليسا على **قوله** على ما مر اراد به قوله كان الوقوع بذلك **قوله**
 والظاهر انه اشارة على ما مر في اجتماع الطلاق **قوله** بيانه **قوله** وهو ملك

اليمين **قوله** ولعلك ان يقول ثبوت ملك اليمين على الاوحي على خلاف القياس
 ايضا فانه خلقا فليكن من جنس واحد واحق ان مراد المص غير ما ذكره فليسا على
 ولو قال وهو خلاف حاجة الناس كان سالما **قوله** فقام مقامه تسمية
قوله الاوحي ايضا **قوله** فليسا على بعد العتق **قوله** قبل اي معنى كما ان المراد بقوله
 مع عتق مولاك اياك اي بعد عتق مولاك او المراد بعد العتق انما فليسا على
فصل في تشبيه الطلاق ووصفه **قال** المص اذا اقرنت بالعدد
 المص **قوله** اعترض بان ان يكتفي به عن العدد المص هو لفظ كذا لا يكتفي
 والتفصيل في شرح ابن الهام ويؤيد ما ذكره عنوة الفصل بقوله في تشبيه
 الطلاق **قوله** واجب اليه قوله لو قال انت طالق **قوله** هذا مبني على ان
 قوله انت طالق على ضربين كما قاله البعض **قوله** وهذا يشير الى ان الاول
 يقع رهبا ابتداء فيقلب باثبات **قوله** وفيه بحث والظاهر ان الطلاق البائن
 عليه من باب التعليب وهو الحجاز عدم ظهور ان التوجه في **قال** المص اما
 الاول فلانه واحد بالثقة **قوله** فيه اشارة الى ان الاثنى بمعنى الشد يد
قال المص لكون المصدر **قوله** ينفذ تقدير اذا المعنى طالما طالما اثنى الطلاق
قال المص يقال هو الف وياد به القوة **قوله** ان قوة الالف ان لا تخل
 حتى تنكح زوجا غيره **قال** المص ثم الاصل عند الجعفة اليه قوله اولم يذكر
قوله قال الجعفة ما لم يترشح لان السعي قد يشهد بغير عطفه وقد يشبه
 كعاقبه واخبر مكرهه عادة وابائين مكرهه فيكون عبارة عن البائن
 انتهى فيه ان الشك الثاني لا ينتج اذا لم يختلف فقد مائة في الكيف مع
 ان اقر قبل الاثنية عادة والنوعين كذلك فيكون عبارة عن الرضخ **قال**
 المص ما مر ان التشبيه **قوله** قبل ثمانية اسطر **قال** المص وعندنا في وصف
 ان ذكر العظم يكون باثباته **قوله** قال ابن الهام في شرح الكنتز ان
 كان يابا ثانيا عند الجعفة وعندنا ان المراد به بانه نوصي وان اراد به

برده تبارين است و هذا يقتضي ان ابابوسف لا يقتصر البينة في التسمية
 على ذكر العلم بل يقع بدونه عند مقتضى زيادة ولذا بعد كل البعد ان يقع
 بان عند ايه حنفية لو قال انت طالق كاعدل الطلاق وكاسته وكاسته
 انتهى وانت خير باصحاب صحة التقرير بقوله ولذا آه الي توجيه **نص**
في الطلاق قبل الدخول قال المحص لان الواقع مصدر محذوف **اقول**
 لا قبل لان الزيادة ونوعها ظاهرا ذلك لان الواقع ثلث لا غير كما اذا قال
 لمدخولك انت طالق وان اردت ان يرد الزيادة لفظا فلان كونه محذورا **قوله**
 ولا كذلك انت طالق طالق طالق لكونها جملة آه **اقول** وك ان تقول لم لا
 يجوز ان يكون من قبيل يوم فكاها باطل باطل باطل واحتمال كونها جملة
 لا يجوز نفيها اذا الطلاق لا يثبت بالشك مع ان الحذف خلاف الاصل
 والابق بحال المسلم ان لا يجمع الثلث في وقت ثم فائدة ما في ظاهر
 في المدخولة **قال** المحص اذا لم يذكر في آخر كلامه ما غير صدر **اقول**
 سبابة في هذه الضعيفة امثلة **قال** المحص وهذه نجاس ما قبلها من حيث
 الغرض **قوله** قال ابن الهام وهو نوات الحمل عند لا يقال انتهى وهذا مبني
 على ان يكون ما قبلها اشارة الى ما في ضمير فان فرق الطلاق **قوله** الواقع
 ما قبلها الى قوله من حيث الدليل **قوله** من حيث الدليل تعالى بقوله
 موافق **قوله** وهذا ان الواقع فيها خيرا ذكر العود **قوله** المراد من الذكر
 المذكور اي العود المذكور **قال** المحص وفي المدخول بها يقع ثمانية في
 الوجود كلها **قوله** قال ابن الهام واستشكل في واحدة قبل واحدة لان
 كون الشيء قبل غيره لا يقتضي وجود ذلك الغير على ما ذكر في الزيادة
 نحو ففخر برتبة من قبل ان يتا تأخذ البحر قبل ان تغرق كلما رتبة
 واجب بان اللفظ اشهر بالواقع وكون الشيء قبل غيره يقتضي وجود
 ذلك الغير ظاهرا وان لم يستدعه لاحالة والعمل بالظاهر واجب

اقول في تبارين والمراد هو المصدر
 مع صفة قول لالة الوصف عليه
 اقول بطريق الاقضية **قوله** واللا
 لمراد عدد الطلاق وهو غير مشروع صح

قلت

ما امكن انتهى وفيه تامل **قوله** ووقع على الترتيب وبانت بالكلية
 على المراد انه يحتمل ذلك فلا يقع الشك حتى لا يخالف آخر كلامه **قوله**
 لانها غير موضوعة **قال** اي غير متعينة فيه بدليل بل يحتمل وغيره **قال** المحص يقتضي
 طلاقا سابقا **اقول** يعني ان كان بعد الدخول وان كان قبله يكون مستعارين
 الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن في سبب في هذه الاحالة **قال** المحص ويحتمل ان
 يطلقها **اقول** يعني اذا علم خلوه من الولد **قال** المحص لان قوله انت طالق
 فيها مقتضى ومضمون **قوله** مقتضى يعني في الاولين وقوله ضمير يعني في الثانيين
قال المحص وامر بك بديك **اقول** لا يخفى عليك ان قوله امر بك بديك كما تتر
 عن التوقيض فلما سبب ذكره المقام ولقد وقع بسبب ذكره اهتسا
 خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يبرح الطلاق وانتي به وقرم طلالا
 نفوذ بانه ثم **قال** المحص ولما ان تقرف الابانة **قوله** ولما في هذه المقام
 من المراجعة الى ما ذكر العلامة ابن الهام لتجاني عليك غيباب الامام
قوله واما المحل فانه **قوله** كما في الخلع والطلاق على مال بالانفاق **قوله** وال
 على ولاية الابانة بوجهين آه **اقول** وانت خير ان لا يستقل واحد من وجهيه
 الوجهين بانبات المطلوب فالوجه عندنا وجه واحد كما لا يخفى **قوله** عند
 التكنة حجة لان وقوع المراجعة من غير قصد لاستتقيم على مذممه **اقول**
 فيه بحث فانه لا حاجة الى جعل الكلام الزاميا ولو صح ما ذكره لم يفسد
 التكنة لاحالة اذ لزوم المطوع من المجموع **قال** **قوله** وعلى قوله خلاصة
 من انبأته آه **اقول** فيه بحث اذ يعلم ذلك من قوله وليست كتابات آه **قوله**
 وتوحيده ان التكنة عن الطلاق **قوله** بل تقرير لانها كتابات من الطلاق
 حقيقة فانها عدا على صحتها فاطلاق التكنة عليها محال وفي ظاهره تقرير
 محمول كونه ثابته عن الطلاق التقرير وفيه ما فيه ويجوز ان يجاب عما ذكر
 لافساد فذلك كونه محال على ما نادى عليه كلامه **قوله** وتقريره اشترط

لا كذا

الحقيقة في حالة الرضا بانية لانها الادنى
المحقق بل مراد المصنف من احد نوعي
البينة البينة

البينة بالبرهان والحقيقة آه **اول** فيه بحث فان المستفاد من كلامه ان البينة
النكاحية تفصل لما لا حقيقة كلامه والتردد في التعليق والحقيقة وليس كذلك
ولو صح حصلت البينة كمن وصلته النكاح فالنوع الآخر البينة عن غير
قلب **اول** كما لا يصح في قوله انت طالق لانه عامل بنفسه **اول** فيه ان
عدم صحة البينة كونه عاملا بنفسه بل لعدم قابلية الطلاق الذي هو صفة
المراة كذلك كما سبق **قال** المصنف حال مذكورة الطلاق **اول** قد ظهر ما ذكر ان
حالة مذكورة الطلاق لا تقتصر على السؤال وهو خلاف ما قد توه من انها حال
سؤالها او سؤال لا يقتضي طلاقا بل يقع من حالة السؤال للطلاق وتا
مجرد ابتداء الاتباع **قال** المصنف فبقين ابانيات **اول** من قبل طلاق الجميع على
المشقة **باب تفويض الطلاق** **قال** المصنف في ذلك الطلاق **اول** ان يكون
الطلاق في المضاف محذوف **اول** هو مخالف لما ذكره **اول** يجوز ان يكون
ما ذكره المصنف وجه الاحتجاج في خلافه بهما **اول** اعني قياسا على التخيير
على السبع لانه آه **اول** منبر لانه راجع الى التخيير **اول** لان ما عات المجلس
اول هذا تفصيل ثبتت ضا المجلس كما لا يخفى **اول** وهو لا يصح **اول**
وكذلك لا يمنع ذلك في لا يقال **اول** وقع في نفس صحة وكالته آه **اول** اي في ضمن
عمله للموكل بحكم الوكالة حيث يحصل له الثواب بهذا الارب **اول** خلاف لا يقال
على ما تجرح ما اوردته الشارح قلبا **اول** واكواب من ان آه **اول** فيه بحث
او ما ذكره بقر الى ان يوجد التملك والملك ولا يحصل الملك للملك كما لا يخفى
اول قالت عابثة رضى خيرا رسول الله **اول** فيه بحث لانه تخييره وم
لم يكن التخيير الذي فيه الكلام وهو ان يقع بنفسه بل على انها ان اخذت
منفسها طلقها الا ترى الى قوله نعم فتعالين استعكس واستعكس سرعا جليا
ففي صحة النقل كلام وسجي زيادة كلام متعلق بالكلام **قال** المصنف لانه عرف
بالاجماع **اول** لانه نوع الطلاق بلفظ الاخبار **قال** المصنف وهو في الخبر

اي قول

اول اي ونوع الطلاق بذلك اللفظ **اول** يعني ان ارادت الاستقبال او تحملك
ان لم يرد **اول** فيه تأمل فانه اذا لم يرد الاستقبال كيف تحملك الوعد وتعل
الاول ان يقال محذور وعذر ان وضعت للاستقبال فقط على ما ذهب اليه بعضهم
او تحملك ان كانت مشتركة **اول** بدليل رسول الله عابثة الى آخر الحديث
اول فيه بحث لعذر وجهه ولك ان تقول لا تنس الحاجة في تحقيق هذا التعليق
الى جعل ما وقع في الحديث التخيير الذي فيه الكلام **قال** المصنف ولان هذه
الحقيقة حقيقة الاحال **اول** اراد الحقيقة بحسب الوضع الوفي الطاري على
ما قالوا في اسمي الفاعل والمفعول فلا يخالف ما قاله المحققون ان انها مشتركة
في الاحال والاستقبال فان ذلك بحسب الوضع الاصلي **قال** المصنف لانه ليس
حكاية عن حالة ثابتة آه **اول** فان قيل لو صح ذلك لزم ان لا يكون اشهد بكلمة
الشهادة واداء الشاهد مراد به الاحال اذ لا يمكن ان يكون حكاية عن حالة ثابتة
فان الشهادة خبر كونه على مواطاة قلب قلنا هو حكاية عن خبر اشهد من
قولنا لانه آه **اول** لا يخفى الاتفاق وبصحة ذلك القول وانه كان موجودا بعد اشهد
لان ان الاتفاق العيني وهو المدة لما وجد على التلطف بلفظ اشهد وجوه
ان في قوله مد عقيب بلا فصل قدحالا على ما ذكر في ثناء الكلام على حديث
الكتاب بيان باختيار الملم بغيره فراجع **اول** ولم يصح نقل السائل في قوله لانه مذكور
بعد آه **اول** الاول ان يقال بعدم التعارض ولو لم يخبره احكاية الحكيم وانما
ما ذكره فلو صح يلزم ان لا يصح احكاية عن الحالة المستقبلية هف ويمكن
ان يقول تعليقه بما قلنا وراده ان احكاية على ان وجهه كان نقض وجود
الحكاية على ذلك الوجه ان حاله لا وان استقبالا فاستقبالا **اول** وهذا
كما سبب بدافع آه **اول** لا يخفى ان جواب النهاية جواب بغيره بل يشك
الكتب شحونة بل لانا ان نقول قول المصنف ولان هذه الحقيقة آه اشارة الى
منع القصد من القابلة في وجوب القياس ان هذا محذور وعذر مع الاستدحوا

صاحب النهاية حاصل ان ما ذكره كلام علي السند لا يفسد فان تعزيره يستعمل بيان
 اخصية السند كما لا يخفى على المتأمل **قوله** واقول بحث اخصية والجار ليس
 بوظيفة التقوي فلا يعتبر كلامهم فيه **اقول** فيه بحث فان المنقول من الخوفين
 اشتراك النصفة ولا شك انه بحث لغوي وهم من ائمة اللغة بعد علمهم في
 علمها لا كونها صنفه ومجازا فليست **قوله** قال الاولي والوسلي في قوله
 وهذا كما يرى آه **اقول** في هذا الكلام يدل على صحة الترتيب وفي قوله
 اعتراف بعدم صحة فليست فانه لا يوافق المشروح ايضا ولا يوافق
 ما ذكر في بعض اجواب عن اخصية **قال** المعنى والكلام للترتيب **قوله**
 اشارة الى اجواب عن قوله **قال** المعنى ولان الاختيار للتاكيد **قوله** فيه تامل
 في اشارة عن قوله ملك التوجه غلط وقع من الكاتب كيف يكون غلط من
 الكاتب وقد ظن باطل به واجواب ان مرادهم ما وقع في بعض نسخ اجاب
 الضمير ولم يذكر فيه تعليل **نصف** في الامر بالبدل كما حكم في التخيير
 في المسائل **قوله** يهتج من اشتراط ذكر النفس او ما يقوم مقامه من عدم ملك
 الزوج الزوج وعبر ذلك مما تقدم سوى بيته اثبت وما اذا كانت اخصية
 نفسي بتطبيقه في جواب الامر بالبدل كما ذكره المعنى **قوله** ان اذا ثبت انه
 اذا قال امرى ملك بيدك او امرى بيدى وقع الطلاق فينبغي **قوله** فيه
 بحث فانه اذا ثبت ما ذكره لا يثبت ايضا اذ في لغة القياس في التخيير من حيث
 ان المرأة تطلق بقوله اخترت نفسي في جواب التخيير ولا عليك الزوج تطلق
 بذلك اللفظ فيكون ثابته ملكها او سمي ملكها فذلك كونه ملكا اذ تطلقها
 نفسها يكون ثابته ايضا بلفظ الاختيار ولو قالت في اجواب امرى بيدى لا
 تطلق فليكن **قوله** لان الاختيار يصلح جوابا بالامر بالبدل كونه ملكا كما لا يخفى
 فكانا متساويين في القوة والضعف **قوله** فيه ان التخيير يوجب بالاجماع فيكون
 اقوى **قوله** اي باختيار واحدة يدل على ما بعده **قوله** تعليل تفسير **قوله**

في هذا من التخصيص والجمع
 فيكون الامر بالبدل

لانه اعادة بيان قرينة الخذف آه **قوله** في بحث والا صواب ان يقول والا
 لم تملك امرأته **قوله** والاجماع انما هو مجرد الطلاق لانه اباين وليس فيه ما يمنع
 صريح الطلاق **قوله** فيه بحث الا يري اليه ما قاله بعض من ان الواقع بها باين لان
 اختيارها بنفسها يثبت اخصيتها بها **قوله** قال شيخ الاسلام الامام عام
 بينا ولا كذا في **قوله** قبل هذا خلط بين الكلامين المتماثلين وهما هذا لا يخلط
 والواجب ان مراده بقوله اسم عام بينا ولا كذا في **قوله** هو انما ولي على سبيل البدل **قوله**
 الاختيار كلها من قوله تم والامر بوجه لانه بواسطة الالف والتمام الاستغناء
 والمراد من قوله صلح اسما لكل فعل صلح اطلاقه لكل فعل **قوله** معناه ليس للمرأة ان
 تزد الامر بالبدل **قوله** هذا لا يدل على انها ليس لها ان تزد اذا اختارت زوجها
 والكلام فيه فليست **قال** المعنى لان الملكة تثنى تصرف برأى نفسه آه **قوله**
قال ابن الامام متضمن بالوكيل فانه ايضا تصرف برأى نفسه والوجه هو
 قولهم هو الذي تصرف بنفسه وكانه تركه للعلم بان التفويض الى الاجنبي ملك
 وهو لا تصرف بنفسه انتهى وفيه بحث **قوله** وهذا يقتضيه **قوله** في بعض قوله حيث
 هو التملك يقتصر على المجلس **قوله** وبينها حاف **قوله** والله المستعان ان في قوله
 المرأة اخترت نفسي فلهذا جواب التفويض جهتين جهة كونه جوابا بقوله الزوج
 وجهة كونه ملكا فانه الذي يملكها الزوج هو هذا القول فاما ان التفويض مطلقا
 اعتبر كونه جوابا فليكن منه في المجلس واذا قيد بالوقت اعتبر كونه ملكا ولم
 يقتصر على المجلس فغير الجهتين عظم فليكن من ولا يمكن تأويل كلام شيخنا
 بما ذكرنا ما اسلفه في اوابل فصل الاختيار **قوله** وهذا لان معنى امرى بيدك اذا
 طلاقك فانت طالق **قوله** الا صواب ان يقول ان طلق او اخترت
 نفسك فانت طالق وانما قلنا ما ذكره الشارح اذا قالت في اجواب اريدت
 طلاقا ينبغي ان تطلق الا ان يكون مراده الا اعادة المعازاة للفظ وذلك لا يكون
 الا بتكرار الطلاق **قوله** في مثل على معنيها **قوله** بعض التملك والتعلق **قوله**

ملا يلزم من ثبوت حرفي من جنس واحد معنى واحد بفعل واحد ولكن لا يمنع
انحاء والمعنى فانما لا يستفاد اوله للابته والاول لا للاحاق **قوله** في
علم ذلك بقوله وم لا طلاق قبل الكلام الى قوله فبطل عن ذلك رسول الله
آه اول فعلى هذا لا يتوجه ما ذكره المصنف في معرض اجواب من قوله
محول على التخيير اذ لا احتمال لكون ذلك الكلام طلاقا مخيرا حتى سألوا
عن رسول الله صلى الله عليه وآله في ما ذكره الكتاب اشارة الى ما فرجه ابن ماجه من حديث
السور بن محرز قال وم لا طلاق قبل الكلام ولا يقع قبله مك وجواب
عن حديث عبد الله بن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله
بيان انما تصرف به بين **قوله** وهو منقوض **آه اول** في توجيهه ليعتق ما لا يخفى
في حقيقة انما الى قوله فقال **آه اول** فيه بحث حرث الاشارة الى **قوله**
وفيه نظر الى قوله والنصواب **قوله** فيه بحث **قوله** المص لا ان الشرط مشتق
من العلامة **قوله** يعني من اللفظ الدال على العلامة وهو الشرط بالتحريك
قال الله تعالى قد جاء اشرافها اي علماتها **قوله** فذلك لا يفيد مطلوب
قوله فيه بحث فانما ما ذكره المصنف بيان وجه التسمية **قوله** انما هو بلفظها
آه اول اي بالذات او بواسطة اسم **قوله** قد انتهت اليه في الكلمة على
ايضا **قوله** والافرا عدم **قوله** من محل وجود اهل مثلا **قوله** بخلاف ما نحن فيه
قوله فانما يقتضيه عدم اجتناب ما وجد فيه من طلاق الفرة وعما في العبد
قوله ولنا ان صحة الكلام الى قوله حاله التعليق **قوله** تفريع المص
صحة البين على شرط الملك فذا تعليل لا يطابق لما ذكره اشراف
قوله وحالة تمام الشرط **قوله** معطوف على حالة التعليق **قوله** وكل ما كان
ما نحن فيه وجود الشرط **آه اول** فيه سوء ترتيب **قوله** فيه نظر **قوله** وفي
نظرة نظر فان عدم الاختصاص فيها لا يخرج امثاله عن خبر النذرة ايضا
اذ لا يختلف بانها في الاغلب فليست من فصل في الاستثناء **قوله** ان

كل واحد منها يقع اول الكلام **قوله** منفا لا الى غاية بخلاف الشرط فانما يقع
الى غاية **قوله** وشية انما لم يثبت كذلك لثبوتها قطعا **قوله** فيه تأمل
الا ان يكون الكلام معينا على ازالة تعلقات صفات انما تعالى عليه ما هو
مذهب قداماء اهل السنة **قوله** وما هو كذلك **قوله** اي انما في اية فيه
بحرف الشرط **قوله** المص فيكون اعدا ما من الاصل **قوله** قال ابن الهمام يشير الى
ان التعليق بالمشية ابطال وهو قول ابي حنيفة ومحمد وعنده ابو يوسف
تعلق ملاحظة للصيغة وما لا يحط المصنف وهو اولى انتهى وفيه بحث فانما ابا
يوسف استدل بهذا على مذهبهما كما سيجي في كتاب الاقوال **قوله** وقوله فيكون
الا استثناء يعني على قول محمد اذ ذكر الشرط يعني على قول ابي يوسف **قوله**
بخالف لما سلفنا انما الا ان يكون اشارة الى النقل لا فرغها ثم اقول ولا يبعد
ان يقال انما انما انما ويكون الاستثناء فيما نحن فيه وذكر الشرط في سائر
الشرط **قوله** وذكر المص الى قوله وان كان هو **قوله** وبذلك مذكور في الشرح
باب طلاق المريض قوله وتعليلها كما وج **قوله** المص مراده بتعليقها
نصف تعليلها او ثلثها او ما اشبه ذلك **قوله** لانه اذا كان مريضا لا تشر
آه اول فيه انه اذا طلق نفسه ثلثا فاجاز الزوج في مرضه ترك وليس
ذلك اقل من الترخا فليست في الفرق وليس كذلك ان تقول المص وتعلق نفسها
في صحة لانه صرح في الغاية انما اذا طلق نفسها ثلثا في مرضه موند **قوله** وحكم
القرار الى قوله فانما يرتبها **قوله** كيف يرتب ولا عذر في جانب ولا قيام للشك
بوجه من الوجوه فلا مكانا وسيجي ما يقتضيه بعد سطر **قوله** المص ولنا ان
انزوجه سبب ارتبائها **قوله** اي سبب تعلق حقها بملكه وانما ظاهره صحة
قوله المص فيبره عليه قصد تباخير **قوله** اي على الطلاق المصنف من
السبق ويجوز ارجاع الضمير الى الاصل مراد به الطلاق بما ذكره
سبيل الاخذ ام **قوله** ما لانه رضى بحكمه **آه اول** هذا الوجه اعلم من الاول

ويحتمل ان يكون الطلاق في مرض موتها ايضا **قوله** فيبطل حية قال في النهاية
 بالنصب **قوله** انت جبرية على تقدير النصب يكون المعنى فلان بطل الزوجية
 وذلك ليس بصحيح والى ان كان بين ان يرتبها وقد حذفت به نفس ايضا
 قال ان النكاح لم يكن قائما بوجه من الوجوه ويجوز ان يقال المعنى على تقدير
 ان تصيب فيبطل الارث بعد تحقق سببه اي الزوجية في تلك الحالة ليست
 سببا له في يلزم الحذر والذوق هو بطلان الارث بعد تحقق سببه فالضمير
 راجع الى الارث وفيه تكلف **قوله** وقوله اوفي العقبى راجع الى جملته الظاهر
قوله وايضا راجع الى كلام البابين **قوله** الا بضر يلزم **قوله** وهو وجوب
 الكفارة عليه **قوله** وما شارب الى قوله وانما آية **قوله** وجميع ذلك يفهم من
 كلام المصنف الا شرط المدخول **قوله** بشرط الاعلام **قوله** في ان الاعلام مستحب
 ليس بشرط كما سيأتي **قوله** وقال انما في لا يفتح الى قوله لا يفتح الوصل ودوام
 آية **قوله** لا يخفى عليك ما في هذا التفسير **قوله** والفعل قد يقع وبلا على الاستلزام
 في ظاهره استنتاج من الشكل الثاني مع توافق المقتضيات في الكيف لكن
 لا تقرر على هذه الصورة الزوجية استلزام الملك وكلها يكون ذلك
 في الفعل يقع وبلا عليه مما يحتاج الى رفع الطلاق آية **قوله** الى هو بان حكما
 ولقد امكنها بعد بالظرفين اذا لم تنزج باخر **قوله** بل يحتاج الى دفع ما
قوله وهو انقضاء العدة على ذلك حال **قوله** لولا آية **قوله** لولا لانه **قوله**
 من ال **قوله** يعني النكاح **قوله** وهذه الاضافة لخص به آية **قوله** استنتاج من
 الشكل الثاني وتوافق المقتضيات في الكيف **قوله** فكانت عاصية وزوجها
 او تعاقبه مما آية **قوله** من قبل حذف الموصول **قوله** المص واذا لم تنزج قد
 راجعت فالتحقيق له قد انقضت قد لم يفتح الزوجية عند جنيته **قوله**
 قال التوليقي وابن الهيثم يختلف المرأة بما لا يجمع عليه آية عند ما كانت
 منقضة حال اختارها انتهى في بحث لان الزوجية صحت عند ما انقضاء

باب الرجعة

المرأة وجوابه ان المراد انها لو قال لا كما قال ابو حنيفة من عدم صحة الرجعة ونظير
 ذلك في كراية فراجعها **قوله** والاخبار يقتضيه سبق المخبر عنه آية **قوله** انما سبق
 الخبر به والا فالمخبر عنه هو العدة ليس سبقه من المقصود في شيء ويجوز ان يقال
 قولها انقضت عتدي في ما قبل عهده لانقضاء او يقال المراد سبق المخبر عنه منقضا
 بالمخبر **قوله** واجواب ان الضرورية آية **قوله** فيبحث فانه لو صح ما ذكره لم
 يستقم قوله في المسئلة الثانية ولا يحل لها التنزج اخذ بالاحاطة فان
 انقطاع الرجعة هنا لانقضاء العدة ليس الا يلزم على التنزج فليكن على
قوله المص بمنزلة مادونا العدة **قوله** يجوز ان لا يفتح تقدير المضاف الى بمنزلة
 ترك مادونا **قوله** المص لان في فرضية اخلافا **قوله** آية في فرضية غسل في الغسل
 ان ارجع ضمير هو الى الغم والالف وان ارجع الى المضمة والاستثنا في
 فلا حاجة بها الى تقدير المضاف بل في قوله بمنزلة مادونا العدة وان ارجع
 الى الترك اي ترك المضمة والاستثنا في فالتقدير هو الترك **قوله** والفرج
 بقوة الدلالة **قوله** الدلالة اذا علمت عليها لا يارفعها الصريح فضلا
 عن ان يكون فوقها وما نحن فيه كذلك **قوله** وان كان لا يمكنها ثم جاءت
 بولد لا يخل من سببها **قوله** آية لا يملك الرجعة **قوله** فيما نخل به
المطلقة **قوله** المص فيقدم قبله **قوله** وذكر الضمير ارجع الى المطلقة
 لما قبله بالطلاق **قوله** اجاب ان يقال بقوله ومنع الى قوله اذا اشتبا
 آية **قوله** هذا ايضا من قبل التعليق في معالجة النقص والاولى ان يقال نقص
 منه المطلق بالاجماع **قوله** المص وان كان الطلاق ثلثا **قوله** لم يقل ثلث
 ثلثا بل الطلاق بالطلقات **قوله** المص والزوجية المطلقة **قوله** جعل
 الاطلاق قبل الزوج دون النكاح ليمتشي على كلا وجهي شرط الزوج
 ثلثا **قوله** المص وهذا يحل النكاح على الوطى آية **قوله** قال التوليقي
 ذكر الاصحاب وفيه نظر فان النكاح المنسوب الى المرأة برادها

الآية

تصوره منها دون الوطء كالحالة منها ويمكن ان يقال يجوز نسبة اليها كما
 كما يقال رتبة جازا بالكمين منه وهذا اقرب من حمله على العقد لان في حمله على العقد
 يجوز ان احداهما ان النكاح حقيقة للوطء ويجوز للعقد وفي حمله عليه وانما ان
 فيه نسبة الاصحق وزوجا باعتبار ما يقول اليه وفيه حمل اللفظ على العادة
 ايضا وفي حمله على الوطء ويجوز واحد وهو نسبة الوطء اليها فكان اولى انتهى
 في بحث لان الكمين من الوطء لا يوجب الوطء ولا ينافيه انما ان يقال المراد
 الكمين المفسر لللفظ وفيه ما فيه ولا يبعد ان يقال قوله في حمله على الزوج
 من قبل عينة راضية على الاستنا والمجازية **قوله** لان النكاح عند العرف يقتضي
 اكل مما قول بعد موت الثاني **قوله** وفيه شيء **قوله** فاجواب انما ذكرنا قوله
 وهو قوله **قوله** وكان يمكن له ان يجاب بان شرط اكل من شئ في غير المطلقة
 كذا فانما نقول بنيت بالزوج انما في اكل اكله للزوج الاول فكلها تطلب
 المطلقات **قوله** فتح يندفع الامر الاول **قوله** في بحث **باب** **قوله** **قوله**
 واذا قال الرجل لارائه **قوله** اياها لغير احيائه **قوله** او قال والله آه **قوله** بعض لا يمت
 سواء كانت حايضة او طاهرة **قوله** وقال الشافعي **قوله** في القديم **قوله** واجب
 بان صحتها سقط اجماع **قوله** والظاهر ان لها في اجماع في كل رتبة اخر
 مرة لا اقل من رتبة فمرة حايض من تلك المرأة ما سمع قال حفصة ثم حضر
 المرأة عن زوجها **قوله** على ما فصل في الغاية **قوله** وفيه نظر انما يستلزم ان لا
 يحكم القاضي بوقوع **قوله** كيف لا يحكم وقد وقع الطلاق بلفظة السابقة حين
 ان منع صحتها ويانه فان الطلاق لا يفيض بالذات فانه انما يثبت على ما
 يتعلق لها نعم بردها على الشافعي لان الفرق عند هذا هو انما في حمله على التفضيل
 في شرح الزيلعي وغيره وبهم ذلك من قول الشارح ايضا لان معنى الالباء
 عندنا آه تأمل **قوله** فلم يتصرف فيه الا بالاثبات قبل توقف على تطلبه او
 تفريق القاضي **قوله** وفيه تأمل **قوله** بطل الالباء عندنا خلافا لما في الالباء

تعليل

تعليل لقوله بطل **قوله** فكان سموعا **قوله** اي يجوز على استماع **قوله** وتعليله اي بتعليل
 هذا الحلف **قوله** والظاهر ارجاع الضمير الى الاستماع **قوله** اربعة انا لو ما اقول فيه
 بحث **قوله** يلزمه بالقرابة كذا **قوله** في نظر اذ لا ينفصل وجهه من وجهه **قوله** في
 فان لكل من اليمين مرة على حد لا تداخل بين مدتها حتى يلزم الكفار ان لا ان
 يراى بالقرابة قربان في مدته باليمين فليست فانه مع عدم الالباء كلام جاري
 الشروع **قوله** قال المصنف وكان ذلك اليمين **قوله** قال ابن الهمام فيه ان قوله وانتم
 لا انكم زيدا سنة الا يوجبان مع انه ينصرف الى اليوم الاخر وهو
 صاحب النهاية بان المعين اجمالي وهو انما نقطة الغضبة لعدم كماله من اكمال
 منظور فيه بانته مشترك الا ان ازام اذا لا يلاء ايضا يكون عن المطالبة انتهى
 وقال في الشريعة ونحن نقول في الفرق بين اليمينين ان الاستثناء في
 انصرف الى آخر السنة يلزم احد الكفر وهما لانه انما ان يقر بها فيلزم
 الكفارة او لا يقر بها فيلزم مكرهه الطلاق عند انقضاء اربعة اشهر وكان ذلك
 اليمين انتهى وعلى مراده انه لا تعارض فيها المطالبة ولزم احد الكفر والى
 ففصل في الاولي صرف اليوم الى آخر السنة ومقتضى الاخرى خلافه تساقط
 وحمل مقتضى اللفظ وهو التفسير فليست **قوله** في مدة الالباء **قوله** اي اللغو
قوله لانه انما صار مولى مع امكن القربان آه **قوله** تعليل لقوله ولا يشكك
 له اربع سنو آه **قوله** لان الاصل عدم ما يحدث **قوله** في بحث اذا لا يخرج
 من الكوفة ايضا كذلك **قوله** واجاب العلامة شمس الامة الكوردي **قوله**
 وهو قول من قرأ الهداية على المصنف ثم اقول يستفاد من هذا الجواب من كلام
 المصنف فالاظهر استناد الالباء الى المصنف كما هو دأبه في امثاله **قوله** فلا يكون
 رجوعه الى الالباء صحتها في اجماع **قوله** وليس بهذا الكاشف في هذا الحكم
 فانه مستتب باختباره بطريق مظهر فيما يلزمه فلا يستحق تخصيصا **قوله** اذ
 لا حق له فيه **قوله** اسقوطه بعدد وهو عدم قدرة القول او عدم ما يلزمه

سقوط وجوب الوضوء بعد روزه لانه ان الاصل في نية اجماع **قوله** يكون
 ان يستدل على المقدمة الممنوعة بقوله تعالى فان قاوا فان الله غفور رحيم
 فان وعد المغفرة انما يكون اذا حثت وذلك باجماع فانهم اتفقوا على ان
 وعد المغفرة على النفي لا الايجاب كما سبق **باب اخلق قوله** واخلع ثنونه
قوله اي مبنى اخلق **قوله** فقدم ما بالرجل آه **قوله** ولانه لا يحصل التوقف بالاياء
 الا بعد مدة بخلاف اخلق فكان نسبة الاياء الى اخلق نسبة الطلاق للرجل
 الى ابائين **قوله** وحكمه وقوع الطلاق ابائين **قوله** يعني عندنا **قوله** انه من باب
 المرأة معاوضة آه **قوله** ويعني من جانب الزوج **قوله** المعنى واذا نشأ في
 الزوجان **قوله** قال ابن الهام بهذا الشرط خرج مخرج الغالب اذا نشأ
 على الاصل لا على غايته ذلك لانه شرط معتبر في عدم وقوعه في جواب المسئلة
 في كلام القدوري في الاباحة فانه قال لا باء من واباحة الاخذ بشرطين هما
 انتهي وفيه نوع تأمل **قوله** فاذا فعلنا ذلك **قوله** وقال الرجل خالعتا وتبليت
 المرأة **قوله** فقالت لا اعب **قوله** العتب المؤاخذة والغضب من باب ضرب
 ومنه هذا الحديث **قوله** او لي ان يكون مباحا آه **قوله** فيه بحث اذا ما ذكره من
 الا ولونه غير ظاهر **قوله** قوله نعم وان اردتم استدلال الى قوله فلان فافوا
 منه شيئا **قوله** قال ابن الهام فيه نظر لان انتهى عن الاخذ في هذه الآيه بتعدد
 بنشوره وحده واطلاق الاخذ منها فيدعيه في كل منها على الاخر فلا يخفى
 فلا يخصص انتهى اقول ممنوع بل خوف كل منهما ان لا يقيم حدوده وذلك
 يحصل بنشور الواحد فانه اذا اشترت المرأة فقط يجوز ان يخاف
 الرجل من استيلاء الغضب عليه فلا يقيم حدود الزوجية وكان اذا اشترت
 الرجل فاما **قوله** لانه سميت **قوله** ما لا **قوله** تعليل لقوله يلزم عليها رزاهم **قوله**
 اكثرنا بالنظر الى ذلك **قوله** انما اشار الى قوله بوجه ان يصير ما لا **قوله** المص رقت
 عليه مهر **قوله** قال ابن الهام فليكن عليه ان لمنه ما يصرف عليه اسم المال

في قوله

على المرأة

واقفه درهم لما عرف في الاقرار وهو مذهب احمد واجواب اجماعه ان
 وجب الفساد ولانه انما يكون اقرارا ما هو مال درهم وانما وجب خبر ان اقل
 ما هو مال درهم المذكور ومصرحه به في كتاب الاقرار **قوله** وكانه اقرارا يكون
 حصة ان يكون للباين على اصطلاح النحويين **قوله** فيكون له في نقطة القيمة اصطلاح
قوله ومنهم من ضبط فقال كل موضع يصح الكلام فيه بدونه فهو للتعويض عند
 الحقيقة ولا يصح الكلام بدونه **قوله** لان قوله درهم يكون ان يكون له آه
قوله ويصح فاجتنبوا الرخص من الاوثان على البهائية **قوله** وانتم اذا دخل
 اجمع آه **قوله** اعتراض ثان **قوله** واجواب عن الاول آه **قوله** اذا كان من المهر
 عدم صحة ما ذكرتم بعبارة تلك الضابطة من كون كلمة من للصلة دون
 التعويض مع انها حقيقة فيه كما تقدم لم يوجب هذا الجواب **قوله** ومن انما
 بانا لانه لا معروفه بل ما في يد مهوره بالطلاق بالاشارة اليها **قوله**
 وانما خبر بان هذا المقدار من التعويض لا يكفي في المهورية الا بوجه انهم لم
 يكتفوا في مهورية الذكر في قوله وليس الذكر كالانثى بان ما في يدها
 مهوره بل فخذ ذلك كونه مخررا فليست **قوله** ولا كذلك بشرط التبراء بين
 العيوب **قوله** فان الاصل بهاك باق فيجوز العقد **قوله** فكانت التسمية
 بينهما **قوله** اي بين وعلى والشرط **قوله** وبين الشرط واجزاء **قوله** اي
 ضمنها **قوله** واخلع معاوضة **قوله** اي معاوضة المرأة فيه بحث اذا قد سبق
 في اول الباب ان اخلق يعني من ايجابين عندهما الا ان يكون الا انما **قوله**
 فيجوز الواو على معنى آياه **قوله** فيه بحث **قوله** ايها الى قوله واخلع معاوضة
 آه **قوله** يكون اخلق معاوضة مسلم ان ان الكلام في كون هذا النص خلويا **قوله**
 واما آيه الى قوله انما بعد قولها **قوله** اذا احوال شروط **قوله** ولا في حصة
 آه **قوله** قال ابن الهام قالوا وابقية على النسخ الحقيقي وهو العطف
 فيكون الزوج بعد لا يباع عطف اخرى هي دوى المال عليه ما انما انتهى

من انما اقول
 من انما اقول

انما

القول في جواب سؤال
بأن يكون شرط بين
القول في جواب سؤال

محصل كلامه ان الحال في التصور بين لا يلزم الا بالاقرار والبنية وما هو
هذا اذ القول ليس باقرار **قوله** فقلت طلقت واخبار بط اذا كان للزوج
قوله العبادة المرتبة تمكنا فقلت فالتحليل بط اذا كان للزوج وقلت
وانما نقول جاتين عطف على باطل فاما كيف يكون المنع فالاصوب ما
طلعت عن قوله للزوج حتى لا يلزم المحذور **قوله** فان بين الزوج يتم
قوله فيه بحث فانه اذا باع العبد فيما ذكره من الصورة بخيار يعين العبد
سواء فسخ البيع بغير حكم الخيار او لا وجود شرط بين وذلك مراد
بعد قبول شرط البين الفسخ فالظاهر منع وجود الشرط اذا الشرط
هو لقبول الزوج لوجوب الالف عليها وظاهر ان وجوده بعد سقوط الخيار
وهذا قال كلام الشارح آخر انكسار **قوله** كلاً ما بسط **قوله** كلاً ما بسط
قوله والنفقة المأخوذة **قوله** اي المأخوذة **قوله** سوي الفدا **قوله** بالانفاق
قوله كذا في بعض الشروح **قوله** يعني شرح ناسخ الشريعة **قوله** ونفقة الفدا
لم تكن واجبة **قوله** جواب سؤال **قوله** وفيه الطلاق بغير بدل **قوله** فكذا
هذا **قوله** فان قالوا عليها انما هي الابضاض **قوله** فيه بحث فان التعلق
بالشرط لا ينزل قبل وجود الشرط كما تقدم وتها لم يوجد الشرط
لان وجوده بوجود الالف ولم يوجد قبله وجوابه ان هذا مثل الخلع
على ما في يد ما فان الاب لم يكن غارله اذ جهل ليس بعذر تام كما في
العلوم انما لا يجب في ما لا يخفى في انكسار **قوله** فكما يصح على ما عليه **قوله**
ضمير عليه راجع الى العبد **قوله** وفيه نظر **قوله** لعل وجهه ان انكسار من
حواله النعم على ما تقدم فكيف يكون ذلك نفعا محض بل غاية الامر ان
يكون مشوباً بالنفع والضرر دائر بينهما **قوله** وذلك مما لا يحل ان ياتي
قوله وقد مر جواب **قوله** فان كانت فلهما على الزوج **قوله** اي ان كانت
مدفوعة لهما **قوله** وان لم تكن **قوله** اي ان لم تكن مدفوعة لهما **قوله** اي ان كانت

قوله

قوله في جواب سؤال **قوله** فانه لا يكون **قوله** في احواله خلافة **قوله** وسببه
سبب الخلع وهو الشؤز **قوله** فيه بحث فاما هل يتم قوله وهو الشؤز
بانه عليه الغالب **قوله** وقال الشافعي لا يحرم الله واصل **قوله** اي في قوله **قوله**
واجاب صاحب الاسرار بان التماس حقيقة في المست باليد **قوله**
الا ولي ترك قوله باليد فان المست لا يفتن بها فيكون عاماً للجميع من التعليل
وغيره **قوله** لان في ذلك تغيير موضوع الشرع **قوله** وعدهم كونه ابناء يعلم
من قوله لان فيه تغيير موضوع الشرع **قوله** المص وكذا في اذا اشتبهت بين
ما يحل له النظر **قوله** قال ابن الهام متفخه العبارة ان لا يحل النظر الى
غيرها وليس كذلك وانما المنع بحجة لا يحل النظر اليه انتهى فاستدل
من بعض مؤمنين في مجازية التبعيض قال الاتفا في اذ اشبهت امرته بمحل
للنظر الى النظر فلهذا لا يشبه النظر والبطون والفروج والنظر على
انما تبين من سابق الحارم انتهى فعلى هذا يخلو الفضلة عن العابد ان يقال
المضاف مقتضى لا يحل النظر الى اعضائها الملهودة **قوله** المص على انما تبين
قوله قال ناسخ الشريعة احرز به من المطلقة ثلثاً وكذلك كل من كانت طاهرة
ثم حرمت عليه فلتايم امرته انتهى كذا اذا اشتبهت بها يكون مظهر **قوله** المص
فالتشبيه بجميعها او لغيره **قوله** فيه بحث فان في الجمع ما يحل النظر اليه
وغيره **قوله** المص لان كاف التشبيه **قوله** اي ادائه فان الكلام في مثل ان
وكان جميعاً واحداً **قوله** المص يخفف به **قوله** المص كثره استعماله فلا يوجب
خبر **قوله** فالا بداهة والتفاهة **قوله** فيه بحث نعم كل ما يكون محلاً فالحكم
يكونه محلاً له بانه وانما حكمه فغير مسلم وما ذكره من حديث المحرمة لا ينفذ
قوله لا يذول الا بالكفارة **قوله** وهل معنى محلتها النظر بها بانه الا بهذا
فصل في الكفارة **قوله** المص للنقض الوارد فيه **قوله** اي في النظر
او الكفارة بتأويل التكفير او ترتيب الكفارة المعلوم من السباق

قال المحقق وكذا في الاطعام **قوله** بدل لالة النقص على ما تقرر المحقق
فلما قل فانه سيجي من المصنف في تعليل جواب قرينة الظاهر منها في
انها في الاطعام ما كان له **قوله** المحقق فلما تبين من تقدمها على الاول **قوله** وتبين
على سبيل الاحتياط حتى لو جامع في خلال الاطعام لا يلزمه الاستيفاء
كذا في شرح ما في الشريعة وفيه ما فيه **قوله** واجب بان الاذن من حكمي
عن ابن السكيت انه جاء عدي فوق وكلما جاءته **قوله** في المغرب واليا
وات و قوله وعدي فوق كما حكى ابن السكيت فوجهان يكون من
قول له اذا رجم وهو فوق له ثم حذف الفصلة كما في الهند في ما ذكره
الى آخره **قوله** لكن قوله وم هذا **قوله** وكل هذا خبر مشهور بكونه
على الكتاب **قوله** ثم اتفق النصف الآخر لم يجز **قوله** في العبارة في انه لا
قوله كما تقدم **قوله** في اول الضميمة **قوله** فيقول الحق بجهة الكتابة انه لا
قوله خبر لانه راجع الى الحق **قوله** وهو يخلف باختلاف اجهات نظر
المجاينين **قوله** هو راجع الى الاعاق في قوله نظر لتعليل لقوله وجعل
الاعاق في وقوله جعل الحق **قوله** وهذا لان الضم لا يصح الا في
الكتاب **قوله** فصار هذا الحق سببا اعاق في مقدم من المولى
وعقد الكتابة وحق العهد في ان لا يبطل ما ثبت بهذا العقد وقد فصل
حكم العلة وهو الحق وهو غير مختص بنصف الى كل واحد من السببين
كما كان ليس معه غيره كواحد قبل جماعة فانه قيل لهم ويصير كل واحد
مستوفيا حقه بصفة الكمال **قوله** وجعل الاعاق للتكفير **قوله** كيف
يجعل قسمة بجهة الكتابة فهو مكاتب وعقده بجهة الكتابة وان ثبت
هذا هو الاول فان لم يفيخ في حق الاول والاكساب وعليه بجهة
ما في الشرع من تزود بصيرة فيما ملك **قوله** بان ان اعاق الى قوله
هو اعاق **قوله** اي اعاق اسم ان وقوله هو اعاق في غير ان **قوله**

فانما يعلق باداء العدل والمغفرة في كل حين
ويعتد به عند كل جواب انفاة ومصلحة الحق
والاعتد به عند كل جواب انفاة ومصلحة الحق

قبل المسئلة **قوله** اي جنب **قوله** فاليقين المسئلة **قوله** اي جنب **قوله**
والشرط انه في من آية قوله فيقدم الشرط **قوله** كونه ان في من
الاول لا يقتضيه ان لا يوجد في بدونه كما في انما زام العام **قوله** ويجب
الاستيفاء لانه ان يخرج عن الاتيان آه **قوله** وفيه انه على هذا التقدير
يوجد شرط الكفاية فينتق الشرط ايضا **قوله** لانه انما على
المسئلة اخلاوة آه **قوله** ان اراد اتحادها دائما فليس كذلك لعدم
الاخلاوة وان اراد الاستلزام فلا يفيده وعندنا ان الاخلاوة من ضرور
التقديم وان المراد بالمسئلة ما يطالب عليه لاجتناب المسئلة ثم
بداه المظالم بالكتفير علم انه طلب ان يقع كل مسئلة بعد ما جاز
ونع في خلاصه كان مطلوب احل بحسب ظاهر حاله من البداية بالتكفير
علم بخلافه ولم يوجد الشرط واذا استأنف واخلي عنه يوجد الشرط
بالنسبة الى ما بعده من المسئلة المطلوب حكمه فليست **قوله** وترك
العود الى الكفاية **قوله** في الكفاية متعلق بقوله ترك العود **قوله**
واجواب الى قوله فلما تبين ان قطع التتابع **قوله** لا يقال صحة هذا الكلام
ستلزم ان يقطع التتابع اذا وطئ غير المطلقة منها بانها زانية
او بالليل كيف كان وقد فرغ بكلامه **قوله** لان هذا الكلام وارد سندا
لمنع استلزام عدم انفساد التقدم انتفاء قطع التتابع فلا يصح ان يقال
لو صح اذا حاله لم لا يكون ان يكون من المواضع التي يقتصر فيها النقص على
مورده لو روده على خلاف القياس فليست **قوله** اي من غير الاعداد
قوله مراد بالعدد ودات **قوله** فلا يجوز ادائها فية اذا كانت اقل قدرا
قوله وان اذا كانت اكثر او ساوية فيجزى في نظيره **قوله** تبلغ قيمة نصف
صالح من خطه لا يجوز **قوله** لا يجوز بغيره لا يجوز في الاعداد والنقص **قوله**
لانه لا اعتبار بالنقص في النقص عليه وانما الاعتبار به في غيره **قوله** خبر

عن قوله انه

هذا هو المقصود
من قوله
فانما اذا كان
فانما اذا كان
فانما اذا كان

راجع الى المعنى وصبر غيره راجع الى المخصوص قوله وانما اذا اختلف
الى قوله لم يجز آية **اول** وانما اذا كان فليكن فتمه او اكثر فيكون بطريق آية
النية قال المص وانما امر غيره ان يرفع على الامر لانه يحمل الكلمة
والقرض فلا يرجع بالشك وعن ابي يوسف انه يرجع ويجعل فرضا
لانه اذا ما اضرا انتهى وبهذا اتين ان تعليل المص للمسئلة بقوله
لانه استقراره من غير لبس كما ينبغي لعدم انتهاضه على ظاهره وانما
والاولي ان يعلل بقوله لانه طلب التملك منه مع غيره فافهم
اقول انتم لنفسه فيحقق تملكه ثم تملكه كما لو وهب الذين من غير
من عليه الذين واخر بقوله فليكن **قال** المص وفي الاباحة ذلك كما في
الملك **قال** ان كان الظان يقول ذلك هو الاباحة ويستلزم ان يملك
قال المص ولو كان فيمن غشاهم آية **اول** مسئلة كتاب الايمان فكونوا
سبيل التفريق وان لم تكن مذكورة في اجماع الضعيف ونحوه في
لكن كان ينبغي ان يقول فيمن غشاهم او يقول لو كان احد
مطبا لانه الغشاء وحده لا يعتبر كذا في شرح الاتية في **قال** المص وان
اطعم مسكينا او احدا من اثنين يوما اجراه وان اعطاه آية **اول** افان
في الاول في لفظ الاطعام وفي الثانية لفظ الاعطاء يعلم حال التملك
في الاول والاباحة في الثانية بطريق **قال** المص والحاجة في
في كل يوم **اول** يفهم منه تعليل المسئلة ان نية قوله في هذه الاشارة الى
توكمه لم يجزه الا من يوده **اول** لا يظهر جعله اشارة الى مجموع ما ذكر من
المسئلة بل يلزم ان يملك **قال** المص فقد قيل لا يجزى **قال** وذكر
في المحيط وهو الذي كذا في النهاية واليه يشير قول المص وان اعطاه
في يوم واحد لانه الاعطاء هو التملك وفي التلويح ما في لف ذلك لكن
الا يقول عليه **قال** المص لانه الحاجة الى التملك في قوله **قال** ابن الاحام

او تقول فيهم

وربما يشتر انضار المص بعد حكاية القولين على توجيه هذا القول باقتباره
لان ان الاول احوط ولكنه جوابه منع كون التملك لما اقيم معاهم الاطعام
اعتبر ذاته من حيث هو تملك بل يجب اتياره من حيث هو اطعام لانه لما
اقيم مقام الشيء اعتبر فيه احكام ذلك الشيء انتهى ولك ان تقول انضار
على توجيه هذا القول لانها موصو به القول الاول بحيث يتضمن جواب وجه
ان في عما قد تمه تأمل **قال** المص لانه التفريق واجب بالنظر **قال** ولك
ان تقول العدد ايضا مخصص عليه فيمن ان لا يجوز اطعام مسكين واحد
ستين يوما ويمكن ان يجاب بانه نسبة امر الى الشئ فقد عرفت ان
فيعلم ان المقصود تعدد الحاجة وبه يتعد المسكين الواحد على فليكن
قال المص الا انه يمنع من قبل **اول** فيه بحث **قال** المص وقال محمد بن
عنه **قال** قال الاتية في وعندي قد لا تجد ان في وجه التخرج في
شرحه **قال** المص وانما ان النية في اجتناب الواحد **اول** لا يتم ذلك فان
وجب عليه ان يظهر ان عتق عنها او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك
من انهما شاة كما يجب بعد سطر **قال** المص والمورد في بصاح كنارة واحدة
قال فيجب القول به نظر الفقهاء ولكن يخرج من العهد بيقين قوله وفي
بحث من وجهين احدهما ان كل طهار وجب آية **اول** لفظ ان المص
فقد راي كل كفاية طهار **قال** واجب عن الاول اليه وهو جنس واحد
قال فيه بحث فان لم ان تقول انما جنسان لا خلاص السبب
واخطاب كطهر نعم قد تجد السبب مع تعدد الكفاية اذا اظهر من شاة
بلفظ واحد على ما تقدم قبل الفصل ولا يمكن ذلك في طهرين في قوله
وانما اطعام ستين مسكينا آية **اول** فيه بحث فانه لم لا يمكن التفريق احكام
بنية التوزيع كما في التعدد احكام في اطعام ستين مسكينا واحدا
يوما فليكن **باب** اللعان قوله ثم لقي الباب باللعان آية

اقول نسبة لكل ما به جرمية **قوله** وحكمه جرمية الوطء والاحتجاج كما في دعوى من
التلعان **اقول** وفي الكفاية لا يقع التوقفة بنفس التلعان حتى يظلمها في هذه الحالة
طلما ما بانها يقع وكذا الكذب بنفسه على له الوطء من غير قيد بالاحتجاج
انتهى **قوله** وتخصيص المرأة يكون من حيث ما ذكرها غير مفيد كونه شرطاً في جاز
الزواج **ايضا آه** **اقول** قال العلامة ان الزمان يحد هذا الخطا فاحش لانه من شرط
التلعان ان يكونا من اهل الشهادة لانهما شهادة وكونه ممن لا يثبت ما ذكره كانه
لا يخل بهذا الشرط لانه التلعان يجري بين الناسقين وانما اشترط ذلك فيها
لثبوت غرضها لانه هذا القذف لا يجب الا اذا كان المفذوف عفيفاً من
النزاهة فكذلك التلعان لانه قائم مقام حد فذمها وهذا لان من شرط التلعان
ان يتطابق الزوجان عن الزنا فكذلك التلعان بموجب القذف وهو الحد والاعلام
لكن ممن يحد ما ذكرها ليس لها المطالبة بذلك فلا يتصور التلعان في
موجب في حقيقة هذا الموضع فلا ينعني يمنع قال العلامة الامام كمال الدين
ابن الاحام والحاصل ان المراد من المفذوفه دون ما خضعت باشرط كونها
من يحد ما ذكرها بعد شرائط اهلية الشهادة بخلافه ليس بمفذوف وهو
في هذا ما شرطت اهلية الشهادة وكونه ممن يحد ما ذكره وانه عالم انتهى
قوله لو حكم احكام بنها دنهم جاز آه **قوله** وكذا الحدود في القذف **قوله** سبب
الاحكام **قوله** وكذا في جازها **قوله** اجب بان التلعان الى قوله فلا يرد آه **قوله**
فيه بحث اذا الظاهر ان حكمه سبب في الاشارة كان حكم الاجنبات
فيقضي السؤال ويجب ثبوت اسطر **قوله** فانه لا يصير قاذفاً **قوله** في الف
كما مر **قوله** قبل هذا الحديث آه **قوله** العاقل هو التلعان في **قوله** قوله
يجب عليه الحد **قوله** كيف يجب الحد والمفذوفه غير محصنة بكونه قذف
الحدود في القذف فانه لا ينافي الا حصان **قوله** لانه شهادة بعد
الصدق **قوله** فعلى هذا ينبغي ان لا يثبت الزوج القاذف اذا كان عاقل وحي

لوردن

محدودة في قذف مع انه يحد الا انه كلام على السند لا يفسد صريح
باب الاحام **قوله** المحصن وقوله في الخامسة غضب الله عليها **قوله** قال الزكي
وانما خصت المرأة بالغضب لان النساء يستعملن اللعن كغير اطلاق لآل
به وتحاش من الغضب انتهى واخذت انهن يكسرن اللعن ويكفرن به **قوله**
يعني قوله هم التلعان آه **قوله** هذا دليل آخر في ما ذكره المحصن كالاخفى
قوله وهو تخصيص آه **قوله** يعني في الاجتماع كالتخصيص فان في الاجتماع
يستلزم الافتراق **قوله** ووجه الاستدلال الى قوله فاما **قوله** في بحث
فان زكي يقول بثبت التشرع بنفس التلعان الا ان يحل كلامها على المنع
والسند يعني لان ان ثبوت القربة يستلزم ثبوت القربة كما في الظاهر
لا يستلزم ثبوت الاسكان بالمعروف واذا حل على ما ذكرنا يظهر وجه
ترك المحصن لفظة ايضا لعدم وفاء ما تقدمه بالمطافاة **قوله** المحصن رطله
قوله **قوله** في بحث فان الثابت منه ومن قوله ان اسكتها فهي
طالق **قوله** اجب بان ذلك منصرف الى طلبة رد المهر آه **قوله** ان يثبت
الحديث **قوله** هم لا سبيل لك عليها انما هو قبل سوال المهر ولا يكون اجواب
قبل السؤال **قوله** المحصن لان فعل القاذف في التلعان فعل هو التفرق الزوجين
بأكبره وذلك هو معنى الباطل بين زوجي ووجه آخر في باب الغني **قوله** لانها يكونان
متلاعنين **قوله** الاطهر ان يقول وكونهما متلاعنين آه **قوله** وجب عليه الحد **قوله**
بعض بكلمات التلعان كما في **قوله** فطلت اهلية التلعان آه **قوله** بطلان اهلية التلعان
ان يكون باقاة اذ عليه لا يوجد به فقط والاصوب طرح لفظة الاهلية من
البيان فليأتى ويجب بعد سطور ما ينتمى ما قلت وما غزا الشرح ان قول المحصن
في تحليل قول القذوف في خان ما ذكرنا زوج واكذب نفسه آه ان وضع المسئلة
هناك فيما اذا اكذب نفسه بعد فانه الحد عليه وهذا ليس كذلك وهذا يظهر
انه لا يكرار **قوله** فتوتر على الزوج آه **قوله** وعنده ان مرجع الضمير من

البارزين هو اللعان والافادة لادني ملاية **قال** المصنف فان عاد الزوجه
 واكذب آه **قال** في النهاية اذا لم يطقها تطليقة بانية بعد لذف انتهى يعني
 العذف قبل اللعان **قال** في النهاية هذا اذا لم يطقها **قال** لا معنى لهذا الكلام
 بعد تعذيب المسئلة بقوله بعد اللعان **قال** بخلاف ما لو اكدب نفسه
 بعد ما لا غيرها **قال** واما اذا اكدب نفسه قبل التطليق واللعان فانه يحذف
 ينقلب قد فسد سببا للحد لذف اللعان من جهته ولا مجال لذلك المقام اذا
 اكدب بعد التطليق لان المقصود باللعان ما حصل كانه حصل نفسه
 فيقرر سببية اللعان تامل وانه المستعان وبعبارة اخرى يقرر اللعان
 كغرض في جهته فيصير الى الموجب الاصل كما سبق وفي الاكدب بعد التطليق
 حصل المقصود بخلاف فلا يصح ان لا اصل **قال** تكرار لقوله **قال** وفيها
 قد ما في اول هذا الورق ما يشهدك على انه لا تكرار **قال** روي انه دم قال
 ان جاء اصيب الى آخر الحديث **قال** الا صيب تصغير الا صيب وهو
 الذي يضرب شعره الى اكرمة والاصح تصغير الاصح وهو قليل لم يخذل من جنس
 انسان اي رقيقها كالباب المعلقة الموضحة **قال** وان جاءت به اسود وجعلها لبا
 اكدب **قال** اجمالي بضم اجم اعظم اكلن كاجل **قال** المصنف يمكن الاحتمال وتلك
قال اي قبل الولادة وتذكر الضمير يكونها في ما قبل ان مع الفعل **قال** المصنف
 والحديث محمول على انه عرف قيام اجملي بطريق الوحي **قال** في حديث لانه
 احكامه ومحمولة على نصب الشرع الا ان يقوم دليل على كونها من اختصاص
 كما تقرر في الاصول **باب العنين** **قال** المصنف فلا بد من عقوبة ذلك
قال وعن الامدوانة توفي بطشنت في ما روي في مجلس في العنين فان كان
 عضوه يول الى التقصان وينزوي علم انه لا فنة فيه وان كان لا يول ولا
 ينزوي علم انه عني كذا في شرح الكافي قال ابن الامام لو اعتبر هذا لزم ان
 لا يول سنة لان الفاصل لا بد منه لانه حكمه انتهى **قال** بعد التمام الى قوله

لا يول سنة لان الفاصل لا بد منه لانه حكمه انتهى
 بعد التمام الى قوله

تقدم

تقدم **قال** ولعل الشافعي يارضع في التمام قوله اذا حبس في العنة الى قوله
 لانه يعين آه **قال** العنة بضم العين وقوله لانه يعين ذكره يمين وشمالا **قال** اكدب
 محمول على الضرر بالطلاق **قال** في حديث **قال** المصنف قال دم فوسن المحذور
 فوارك من الاسد **قال** قال الذي يلبي لا فنة له فيه لانه يوجب الفرار لا اجمار
 وظاهره ليس بمراد اجمالا لانه يجوز ان يدب بيمينه ويثاب على فنة وتضمن
 وعلى القيام بها كنه انتهى فيه بحث اذ لم يذكره الشافعي دليل على ان يوجب
 اجمار بل فيكونه منقورا فنه شرعا كما انه غير منقور عنه طبعيا **قال** المصنف ولنا
 ان فوت الاستيفاء اصلا بالموت لا لا يوجب الفسخ **قال** وفيه نظر
 لان النكاح موقت بجائزها كما سيجي **قال** المصنف لانها بخلاف المقصود المستوي
 له النكاح **قال** فان قيل جعل في المسئلة التي قبلها استيفاء الوطى من التمام
 فلا يجب اخبار بقوته وهنا جعل المقصود المشرع له النكاح حتى يخبره
 في الفسخ باحت وهذا تدافع اجيب بان الوطى له جهتان فنه كونه مقصودا
 باقتدار المقصود الذي يشرع له النكاح وهو التوالد فانه لا يحصل الا به وجهه كونه
 شرة حيث يقع نكاح الرضعة والآية فلو كان مقصودا لم يجز نكاح
 هؤلاء كما لم يجز استيفاء الجنس للحمل والتركوب فاعبرنا جهة الشرة فيما اذا
 كانت هذه العيوب بها ولم يثبت له ضابط الفسخ جوازا لاصل من ان
 ازاله قيد النكاح بالطلاق لا الفسخ فيمكنه من ازالته به ومن الاستمتاع به
 وجهة المقصود به فيما اذا كانت لانها لا يمكن من الطلاق ولا الاستمتاع به
 انتهى وقال الشيخ اكمل الذين هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع له النكاح
 بالوطى وليس ذلك بمرادنا المراد به التمكن كما تقدم وهاهنا بخلاف
 العيوب الثلاثة انتهى ونحن نقول فيه بحث لان المصنف صرح في اول الباب
 ان الحق ثابت لاني الوطى **باب العدة** **قال** المصنف عند زوال ملك النفقة
قال او شبهة قوله وهو ان هذا الزوال سببها وشرطها وقوع الغرة **قال**

ليس وقوع الفرقة هو نفس زوال ملك المنة وهل زوال ملك المنة
 الطلاق الترتيبي ولك ان تقول نعم زوال بطريق التبيين وقد سبق في باب
 الترتيب قبيل فصل ما يحل بكل المطلقة **قوله** وركنها حرمان ثمانية آه **قوله** ان
 حرمة الازدواج واخر وجع كما سبق في هذا الباب من ذلك الكتاب فيكون
 التعريف بالترتيب تعريفا بالترتيب **قوله** ولم يقل وقد دخل بها لان قوله وصفا
 بنحو **قوله** المتبادر في انشائه هو التدرج فلا ينضم ما ذكره عنه مع ان
 قوله اورعيا غير موجود في اكثر النسخ **قوله** واللفظ حقيقة فيها كان
 من الالفاظ المشتركة **قوله** غير مطابق للمشرع **قوله** عند من بقوله
 بالاطهار **قوله** يقع عند انشائي **قوله** ولفظ الثلثة في قوله تعالى ثلثة قروا آه
قوله فيه بحث فان التعرض للفظ الثلثة يوجب لغوية وقوله العمل للفظ
 اجمع اليه هنا فالاولى ان يفسر لفظ اجمع في كلام المص بالثلثة فانه جميع
 مع وان لم يكن صيغة والافعال على فودين وبعض كما في قوله تعالى
 اجمع اشر معلومات **قوله** المص لقوله تعالى والثاني بين الآيات **قوله** لا يخفى
 عليك ان المفيد باعدا وثلثة اشر لتي لم تحسن لصفه هو آخر الآيات للمأذون
 فليكن **قوله** وباعتبار فانه العدة آه **قوله** فيه ما نكل فانه لا ينبغي بالكلية
 وانما موجودة في طلاق الفرج اذ مات قبل انقضاء العدة **قوله** لانها عند
 مسلمة **قوله** ضمير عنده راجع الى الموت **قوله** واجب بانها الى قوله
 فلم تخول العدة آه **قوله** لا يقال في هذا الجواب قول المص لقيام الكفاح
 من كل وجه لان ذلك باليقين اذ ارجع واما اذا لم يراجع فالمبطل على عمله
 من وقت وجوده وقد مر في باب الترتيب **قوله** اذا عجز عن الزكوع واستود
 بوجها **قوله** يقع بعد ما صلى اولها بركوع وسجود **قوله** فان الطهارة وان كانت
 فيها اليد لئلا يكون لا اجمع بينهما آه **قوله** يعني ان المواد باجمع هو كمال احد جانبا
 وليس ذلك بموجود في الطهارة بل فانه لم يجمع بينهما في رفع حدث واحد

بل رفع الحدث الاول بالآية والثاني بالشراب نعم اجتماع صلوة
 واحدة **قوله** واما العدة بالشهور فبذلك من الحيض **قوله** قال انه تعالى
 والثاني بين من الحيض الآيات **قوله** لما يجوز لها عند اية جيفة **قوله** يعني
 انه فاسد عند خلافها فانه باطل عند ما وسجي في الحد وذلك المص
 لا للتعريف في فراغ الجسم لشرعها بالاشهر **قوله** والظاهر انها لو كانت
 التعريف ثبت المطا ايضا الا انه بين الكلام على الواقع ان قيل المروء
 ماء المطلق فلما لا آية فيه **قوله** المص كمن لفضاء حق الشكاح **قوله** يعني
 المقلب ذلك **قوله** لان احاط لا يحض عندنا **قوله** ولان عندنا ليست
 بالاشهر **قوله** ولا يلزم من ان لا يكون للتعريف من فراغ الرحم في غير
 احاطة آه **قوله** ولك ان تقول هذا منع لا يضر بشيئ المص على ذلك
 التقدير ايضا **قوله** وان كان الاول من جنس كالمثني في زوجها **قوله**
 يعني كالمثني في غيرها زوجها **قوله** والذليل ان قوله وموجب انتهى الخ **قوله**
 ما خوذ من شرح تاج الشريعة كونه مؤاخذا ثم اقول بل وجبه كف النفس
 عن المنهية عنه على ما عرفت في الاصول انما ان يكون مراده منه وجبه في تنكح
 بالآيتين ليدل على عليه وهو ما ذكره المص فليكن **قوله** فانما ركنه هو
 الكف بقوله ثم آه **قوله** يعني ما مور به وكل ما هو كذلك فهو عبارة فيكون
 كذا **قوله** لكن لان جواز التداخل آه **قوله** لا وجه لهذا المنع بعد ما بين المقدمة
 المنوعة بالذليل ولك ان تقول في العبارة والمراد هو انقضاء الاجال **قوله**
 واجب بان الصبية التي يحل الوطأ آه **قوله** ما تقول في الصغيرة التي
 لا تحل فانه يجب العدة اذا خلا بها زوجها عند اكثر المنكح **قوله** ومن
 الثاني بان لا يتم الملائمة آه **قوله** معاملة المنع بالمنع اذا حل عليه ظاهر
قوله وفيه نظر لان المص آه **قوله** والقيح في الجواب ان يقال المقصود
 من العدة هو التعريف على وجه الاضطرار وبعض الاحمال مما يجوز لانه لا يمتنع

فيه فلا يقول ظن الفرس ثمرة لوز كونه صيفا مع الحمل عند من يقول به
واستحضت معه عذة بخلاف ما اذا تكررت فانه يقول بخلاف الاستبراء
فان التعرق مقصود فيه لا على هذا الوجه فانه لم يتحقق له الا بالي تكب
باستحداث من المرأة فقولنا بذلك ان فيه شبهة التعبد فليكن على قوله اما
انها لا يثبت الي قوله مع حوز وجود غيره **اقول** فيه بحث **قال** المص مع
حوز وجود غيره **آه** **اقول** بالنسبة الي الموطوء فانها لا يعلم الا فحوى تبيين
بكذا قيل وفيه بحث اذ مر اننا ان مع العبادات تابع في القدة فاذا كانت
ثلاث حيز بعد الوطء ينبغي ان يكون تزوجها بزواج آخر فليكن آخر الوطء
قائما على **قال** المص كما لو اشترى ام ولد **اقول** اي زوجة التي هي ام ولد
اذا كانت امه فانه يفسخ النكاح بالشرء ولم يظهر القدة حتى طهر وطهرها
بملك البين ثم باللعق يظهر غير ان هنا يجب عليها عذة اخوي لانها ام ولد
انقضت وندخلت القدتان فيجب عليه الاعداد الي ان تذهب عذة
النكاح وهي مفضان من وقت الشرء لانها عذة النكاح ولا يجب عليها
غيرها من الحيضة الا فوي لانها عذة ام الولد انقضت **قوله** شبهة لا يفتن
بديل قوله قبله **آه** **اقول** في دلالة على ما ذكره ما قل به لانه على انه كذلك
حكم الا ان يريد بالشبهة هذا المصنف **قوله** وانما قيل المص بقوله مستم **آه**
اقول انما قيل بقوله سلم ليعلم حاله فيما بالظن الاول **قال** المص ان الوقت
لو وقعت بسبب آخر وجب القدة **قوله** هم عذاتي **قوله** اضع من اصابه
اقول فلا يلزم من منع الحمل منع الاحمال **قوله** و اجواب ان قوله هم من كان
يؤمن بالله **آه** **اقول** فيه بحث والاصوب التثبت بقوله واولات الاحمال
الاثبات فان الامداد اولات الاحمال عند الوقت ولا فرق في التزامه اكدت
لا يدل على نفي الوطء **قوله** والاول وهو ان لا يجوز النكاح المهاجرة احكاما اوضح
آه **اقول** قد تقدم في فصل الحركات من كتاب النكاح ان امتناع النكاح نبي

قائما

ما ثبت النسب في صاحب الامر ولا حرة للحر في يميني ان يكون **فصل**
وعلى المبنية **قوله** وفضاها بعد وفات زوجها **اقول** الاول ان يقال بعد وفات
زوجها ليعتم المبنية **قوله** وقال في النهاية يمكن الي قوله في الشروع **اقول**
ان اراد اتحاد النقيين فظاهر انه ليس كذلك وان اراد الاستمرار فعلى
نقد تسليم لضرورة في جعل الاستثناء من التزام ثم اقول لو صح ما
ذكره لا طرد في احتمال وليس كذلك **قوله** فان قيل الا حد من القاشف
على فوت النعم وهو مذموم **آه** **اقول** ولكن ان تقول المذموم هو انما شق
على فوت النعم الذنبية المحضة ونعمة النكاح لم يثبت كذلك فانها من اسباب
النجاة في المعاد والذنب **قوله** ولم يفتل بين معتدة الوفاة وغيرها **اقول**
فتتقضى ان يجب اعداد على المطلقة الوضعية في القدة واجوب ان كونها
معتدة متروكة غير متبين ما دامت في المدة فاذا انقضت ولم يرضها
ظهر ان المبتطل على حكمه من وقت وجوده والمدة عذة كما تقدم فلم
يكن معتدة على الكمال **قوله** ويجوز ان يكون الي قوله بطريق الدلالة **اقول** فيه
بحث **قوله** وما طهرها انما شق على فوت نعمة النكاح **آه** **اقول**
ظاهر **قوله** هم الا على زوجها يدل على انه لغوات الزوج فليكن على **قوله**
روي عن ام سلمة الي قوله فقال هم **آه** **اقول** فان قيل مقتضى الحديث ان
لا يكون بعد كما هو مذهب الظاهرية لا يجوزون الاحمال ولو من وجع
الحديث فلما اجبروا على ذلك على انه لم يتحقق اكوف على غيرها قال الكمال في
الترجيح في شرح منهاج النبوي زاد عبد الحق فيه انها قالت يا رسول الله اني
اضاير ان تغفر عنها قال وان النفقات انتهت فليكن ابدل على ما ذهب اليه
الظاهرية لانها ان يقال بعدم صحته وفيه تأمل **قال** المص ولا حد على كفاية
اقول قال ابن الهمام ولا حد عندنا على كفاية ولا صغيرة ولا محنونة تطهر
خلا فالشأن في ما كذا لانه يجب الموت الزوج فتمت النساء كالقدة فلا يجب

اكداد عند هذا الزوج فقامت حقوق الشريعة وهذا هو امره الزوج
بشرطه لا يجوز له ان يتركه ولا يخطب بغيره ولا يشرط الا بان فيه حيث قال
عليه السلام لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر اكدت فوام كما نعم العدة
عليهن فلما العدة قد بطلت على كف النفس عن المحرمات اختلفت وعلى
نفس المحرمات وعلى معنى المدة كما استلقت حقيقة والعدة انما هي من كل
من المحرمات الا من على معنى ان عند البعوضة بالموت والطلاق يثبت شرعا
عدم صحة نكاحهن الى انقضائه عدة معينة فاذا بانتهى ولاية الضميمة والحنونة
فيها لا يقع شرعا ولا خطاب للعبادة تكليف بل هو من المستحبات بالاسباب
بكل من منها من النفس والطيب فانه فاعلم احسن حكوم كونه فانه فيه
من خطاب التكليف بكتاب الاول فانه حكوم بعدم صحة ولا يتوقف على
خطاب التكليف فلو احتمل اولى من كونه فافترض لا يثبت لعدم التكليف
به نعم قد يثبت على الكافرة في العدة خطاب عدم التزوج الى الزوج
فانه في العدة بهذا المعنى جرم ان يزوج في حكمه فلا بد فيه من خطاب التكليف
بحث لانه لم لا يجوز ان يكون من اولى **قوله** وعلى انه اخرج من بعض النسخ
لنقضه وهذا آية **قوله** كان المرض فخرجها لطلب المعاش واخرج من بعض
في انها عن امر دينها وغير ذلك فانه المذهب ان التزوج يضرب المرأة
على اخرج من منزله كما اذن الا ان احتاجت الى الاستغفار فخرجها
ولم يبين من الزوج ان يستغفر لها وهو غير عالم فليكن ذكره ابن الهادي
في آخر القسم **قوله** ورعاية الواجب اولى **قوله** بل رعاية الواجب
واجب **قوله** واذا مضت كانت مسافرة **قوله** في الغلب وان يجوز
ان لا يكون بين مصر وبين مكة مدة السفر فلا يولى ان يخطب بما يشمل
لك الصورة **قوله** لان نفس اخرج جامع الاتفاق **قوله** فيما اذا كان في
مصر وكان بينها وبين مصر ما اقل من مدة السفر ان الامام اخرج بقوله هو

بما على اخرج الاول لانه انشاء للخروج وفيما نحن فيه يكون مستحب
للمفسر فتر **قوله** وقوله وهذا عند اشارة الى كونه اولى **قوله** يعني
سئل ان لم يمس بها ح كنهه برخص بها بعد فان قيل المباح في كلام المصنف
المرخص بعد فلا فرق بين التكتين لا اتحادها معنى فليلا ان لم يمس بها
فانه اذا كان بينها وبين مصر ما اقل من مدة السفر وكانت في مصر ساجد
ان يخرج وخرج الى مصر فاحل الا وبل ذلك فاقبل **باب ثبوت**
النسب قال المصنف ومن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق **قوله** وفي رواية
من قال لها ان كنهها فهي طالق فكيف تولدت لنصف سنة وعند كنهها لزمه
نسبه ومهرها انتهى وقال العلامة صدر الشريعة في تعليقها لانه لا يبعد
ان التزوج والتوجه وكله بالنكاح فلو كنهها في عينة والتزوج وطهرها
في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او هو
فلان من اكل على الحارثة على ان التزوج ان علم انه لم يكن عليه هذه النصف
وان لم يطقا في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس
عليه نفية عن الفرائض مع تحقق الامكان انتهى وفيه بحث وكيف يفذر
واللعان لا يتم به ثم من شرائط اللعان قيام التوجه وحيث مطلقة عقيب
النكاح **قوله** فانه ينفى غير عمد **قوله** يعني التزوج **قوله** فهو آية **قوله** كان
النكاح فهو ولده ولعل ذكر الالبان على سبيل التناول **قوله** ويدون ذلك
لا يثبت النسب **قوله** اشارة بقوله ذلك الى الوطئ **قوله** وانما اذا اولدت
اي قوله قوله بطلان هذا الحكم **قوله** وانت ضمير بان تعين وقت الطلاق
وتسريه من وقت شيئا بعد شهر وليس بينهما تخلل زمان مما يقتضيه خلاف
بانه بل ينفذ فليكن **قوله** والطلاق الواقع من حيث الظاهر **قوله** فانه
كان مبنيا على النكاح فاذا بطل بطل **قوله** وفيه نيل لانه لا يصح آية **قوله** انظر
ان حاصل كلام المحب دفع الفرائض بين متنفس الاحالة الى اقرب الا و

وابعدها فاورث الترتيد والشك فان الاشهاد في المراجعة مستحبة ليلما
 يقع التام ولو لم يمس من التمس التي تسحق ما كره واما الشفاعة فلا شفعة
 به الا حاله الى الابد فليست **قوله** لاننا نقول الفرض انه لم يطهر بان العدة
 اذ لو وطئها ثبت الرجعة **اقول** الا ذروا واج لا يكون الا بشهود يكونون
 معلوما مشهورا بخلاف الوطئ لا يثبت ولا يحسن ولا يستمر فلا يعلم الا بدليله فليست على
قوله وفيه نظرا في قوله للسؤال **اقول** لان تمام الدليل يحتاج الى مقدمة اجنبية
قوله المص لان وطئها حرام **اقول** والظاهر من حال المسلم ان لا يتركب الحرام
قوله المص فان كانت المبنية صغيرة **قوله** وفي البت لا تلي منها والا
 لم يرد الا باذنها على وطئها في العدة الا في المطلقة تلك المصلحة او لا يرد
 في المحل كذا في لطائف الاشارات لابن قاضي ساءت بما لم في العبارة فانه
 غير ما ذكره المص **قوله** واما قال ولم يقر بانقضاء العدة لانها اذا اقرت
اقول فيه شيء بل الظاهر ان يقول انما قال ولم يقر لانها لو اقرت بانقضاء
 العدة بالاشهر ثم جاءت بولم تستعفه اشهر من وقت الطلاق لم يلزمه
 بالاتفاق **قوله** المص ولها ان لا تنقض عذرهما جهة مقبولة بخلاف
 الكبيرة فانها لا تنقض عذرهما جهة اخرى كما يجب **قوله** واذا اولدت المنة
 الى قوله لم يثبت شبهة **قوله** وكذا استندة الوفاة ثم انكار الورثة
 كانكار الزوج **قوله** لانا النسب اذ ذاك ثابت **قوله** هذا ماصروا لولا
 ان يضم اليه هذا قولنا او الفرائض قائم ليعم صورة قيام النكاح **قوله** اي فريضة
 جميع الورثة او جماعة منهم قطع احكامهم **قوله** الظاهر ان لا يقيد الورثة هنا
 بهذا القيد فانه اذا كان المصنف رجلا واحدا او امرأة واحدة فثبت نسبه
 في حق الارث وموضع التقيد يجب في كلام المص **قوله** المص فانه ابتداء **قوله**
 الظاهر انه ولد **قوله** منذ يوم تزوجها **قوله** لفظ يوم مستغنى عنه **قوله** قال المص
 واللعان انما يحكم بالنفذ **قوله** الفذف ثابت في ضمنه في الولد لا ينفذ

فمقتضى قوله
 في قوله المص
 في قوله المص
 في قوله المص

الولد من حيث هو لغيره **قوله** المص فانه يصح بدونه **قوله** وان اتفق بها وقوع
 في ضمنه **قوله** المص لان الظاهر من هذا **قوله** وان لم يبق لانها من جهة النكاح
 لانها اذا كانت جلي من تزوجها يصح النكاح في الفصح **قوله** واعترضوا بان
قوله هذا الاعتراض معارضة والثاني معارضة ايضا ثم قل ان المرأة تستند
 العلوق في بعض هذه العلوق من الزوج **قوله** واجب من الاول بانه معارض
قوله بعض فبقى دليلنا سائلا عن المعارض **قوله** برجح المشتبه **قوله** اي مثبت
 النسب **قوله** فان نكاح اهلها فاسد **قوله** ان كان من النكاح فبالاجماع وان
 كان من التزنا فنصف بعض اثبتنا كما سبق لكنه صحيح في الصحيح فحق ان يرد ما
 يخفى **قوله** فان قيل وجب **قوله** معارضة وكان الاولي ان ياتي بدليل
 عدم التقرير **قوله** وانما دعوى حشدة **قوله** اقول بما يقوله ايضا
 انما تدعي الحشدة والشاهد يثبتها كما يعلم من تعليمها المسئلة الثانية في
 ينبغي ان يقر كلام الامام بغير ما قرره الشارح ولا يحمل كلامه على تعليمها
قوله واتخذت كسيرة من ضرورة الولادة **قوله** مطلقا او في هذا الجواب
 الا قول مسلم وليس الكلام فيه والثاني في قوله فلما يظهر في حق الطلاق **قوله**
 لم يظهر في حق الضغنيات المخفضة **قوله** وانما يكفي في قوله جميع لو انما **قوله**
 المفسر في ولاية قد ثبت امره في حق بعض الاشياء ولا يفتقر في حق بعض
 قوله نظرا لاجب **قوله** انما كان بالنظر الى الآية الاولي **قوله** بعض قوله
 وحكمه وفصله ثلثون شهرا **قوله** وهما بالنظر اليها وايضا **قوله** بعض
 قوله تعالى وفصله في عامين **قوله** فاصح منه جواب الاعتراض هناك **قوله**
 انما لا ينفذ في ثمانية اسطر تخمينيا وهو قوله وانما يكون يقول كلامنا في الطلاق
 المعلق **قوله** وجاز ان يكون الآية الى قوله فاما **قوله** انما لم ينضج
 لما اندفع الخلفه فانه جلا هناك في المدة المذكورة في الآية الكريمة مضروبة
 مجموع الحمل والفصال اجمعا مقورا ثم عمدا في الآية الاخرى فبينهما ما

الفصل من ملك المرأة لنفسها مدة الحمل ثم لا يمكن ان يرد بكلام واحد
معينان متقابلان في اطلاق كما لا يخفى **قوله** فان جاءت بولد لا قبل من سنة
اشهر منذ يوم آه **قوله** لفظ يوم مستغني عنه **قال** المصنف اما اذا كان اشتراك
بين النسب الى سنين من وقت الطلاق **قوله** قال الا ان كان فيه ابهام
لان زنا زلفين طلاق ان الطلاق اذا كان واحدا بانيا لا يثبت النسب فيه
الى سنين وليس كذلك لان النسب في البائنين يثبت الى سنين من وقت
الطلاق وان لم يدع انهم ولا يخفى عليك ان المراد هو ان المعتبر في الطلاق
البائنين وقت الشراء فانه اذا مضى من وقته اقل من ستة اشهر فجاءت
بولد حكيم له وان جاءت لتمازها لا يحكم وان مضى من وقت الطلاق سبعة
اشهر او ما اذا كان الطلاق ثنتين فالمعتبر مضي المدة من وقت الطلاق
لامن وقت الشراء فليست فان ذلك مفهوم كلام المصنف **قوله** ورجعنا الى
آه **قوله** صاحب الرز هو الا ان في **باب الولد من الحق له** **قوله** فان لم
يكن له بالتفسير لما **قوله** بعض الما كان باسطر وهو قوله فان لم يكن له ام بان
او من وقت بوجوب **قوله** وان لم يكن له قوله فاضم فيه الزوال **قوله**
ان ان يكون للولد الى قوله اذا لا صفة آه **قوله** وفيه ان عزوذي الرحم
الحريم لا يلزم ان يكون اجنبيا وجوابه لا يخفى **قال** المصنف او كيف ان يالف
الكفر **قوله** قال ابن الهام وبوب بالنسب ايضا على منطوقه ان يخاف منكم في
قوله لا تز ملك او يفضي حتى ولكن هذا في الولد وانما هو موجود
في نسخته بعد او **نصحه** اذا ارادت طلاقه **قوله** ويجوز ان يقال
الي قوله فيه شرعا **قوله** ولا يخفى عليك ما فيه مع انه مخالف لما ذكره المصنف
في وجه ما في مختصر القود واما ان التزويج في دار الغربة ليس لتزنا بالملك
فيه عرفا فان من في جوابه **قوله** واقول ان ثبت في احكام آه **قوله** فيه ما ذكره
وفيه نظر لان احكامه بالتزويج آه **قوله** فيه ان الفرض وقوع العقد في دار

بعضه
بعضه

المرء

المرء فكيف ينبغي النظر **باب النفقة** في الشرع الا در عليه
الشيء بما به يتاوه **قوله** فان اختلفا في ذكر في كتابه يفرض لها نفقة **قوله** بعض
المصنف يفرض لها نفقة **قوله** واحديث لا يجارض الآية لكونه من الاطراف **قوله**
لا يبعد ان يدعى في شهرته **قوله** فان جواب ان احديث الي قوله لكونه المرافقة
في آه **قوله** من تأمل في كلام المصنف يبين له عدم مطابقة هذا الشرح للشرح فانه ينادي
ان لا معارضة بينهما **قوله** مستحق النكاح وهو جامع **قوله** الاظهر هو ان لا يرد في
او ايجاب النسب ان يقول وهذا كذا من اجماع **قوله** وهذا لان وجودها بسبب
اجابة آه **قوله** فليست بهذا لا يكون عوضا عن الملك **قوله** وفيه نظر لان الزوال قبل
الملك **قوله** وفيه بحث اذ لا يتم ان مع قيام المنع من تملكه حتى الزوجه النفقة
وانما سخط ان لا يوجد فيها شرط استحقاق النفقة ولم توجد **قال** المصنف وفان
الامر بالاستدانة آه **قوله** وسببها فائدة اخبرني بعد سطور **نصحه** وعلما
ان وجوب ان يسكنها في دار مفردة **قال** المصنف وقيل لا ينفقها من اخروج الى الدار
آه **قوله** وفي مجموع النوازل فان كانت قابلة او غيبلة او كان لها حق على
الاخر او لا فاعليه باحق تخرج بالاذن وبغير الاذن والتج على هذا وما عد ذلك
من زيارة الاجانب وجباؤهم والوليمة بالاذن ولا تخرج ولو اذن وفوت
كانا عاصيين ومنع من اجماع قال ابن الهام وقول الفقيد ومنع من اجماع
ما فيه فان في فصل الاحكام من فتاواه دخول اجماع مشروع للرجال والنساء جميعا
الي آخر ما قاله **قوله** لتعين طريق اثبات الحق **قوله** اي عندنا فيه **قوله** لعدم ثبوت
قوله اي لعدم امكان اثباته **قوله** واجب الي قوله باز ان ملكه **قوله** وفيه اعتراض
باحتجاج ما ذكر في مقام التعليل الى حقيقة لستم **قوله** بالانفاق عليها بالبيعة آه
قوله فيه بحث لما تقدم انما ان طريق اثبات الحق ما مخصص في اقراره واجوب
ان مراده بالبيعة هو اقرار المودع **قوله** وقوله وهذا اي ما ذكر من جواز قول المودع
النفقة آه **قوله** للزوجه والولد والوالد من عليه تعد بغير ان المودع وانما

الحكايات ان كانت كسبي في كتاب الحكايات فلو صح هذا الكلام لم يزم ان لا يكون
عليها مل فلو لم يوزن بها وكيفية الاحكام بعد وجود اسبابها **قوله** الكلام في
اخر وجوبها بكونها بوزن الاستدلال في ابتداء قبل ثبوت مشيئة فليست على **قوله** و
عليه بان لو لم يثبت معها وولا يجوز بخلاف **قوله** الامتياز **قوله** الانسب لشمسية التعلق
طرح قوله بخلاف بخلاف **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز
ولو اعتق اهل على مال بان قال لامة اعتقت ما في بطنك على الف درهم عليك
فقبل ان ياتي وفي بحث **قوله** وفيه نظر لان حق الحضانة **قوله** قال القاضي التمهيد في
اجب بان حق الحضانة حق ثابت تام سواء كانت قبل الولادة او بعد في زمان يكون
مرفقا بالثام والكلام في توجيهه فيم سمي لا يثبت ان حق وفيه **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز
قوله قال ابن الهمام الولد يثبت قراناً في كل قطع بان ابراهيم بن النبي لم يزل
قط الاخر الا انه يعلق فلو كانت يثبت كما عطفية طاهر لعارف وفيه **قوله** الامتياز
حرا من البائين انني ولو اوجبت لباردة على طاهر لم يثبت على سبيل كذا **قوله**
الامتياز هذا هو المصلح **قوله** ان يكون الولد فلو كان من طاهر والولد بان يكون دخل فيه **قوله**
انما يثبت لان يقع خلافة فليكن كسبي وادم بها اسلام طاهر رانه كيف يكون هذا هو
المصلح مع توجيهه جالب لاثام **قوله** في **قوله** جواب على ان الشرع يخرج الى بعد النكاح
قوله لا بد لانه التعارض من وجهين **قوله** وليس بظاهر **قوله** وفيه نظر لان العلم يكون
الولد رتبة تترجح الامة انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرع وكما في شريعة
قوله ولا يثبت حكمه فيتم المرام بعلمه بعد شرعية **باب** العبد **قوله** في بعض **قوله**
اخر احكام البعض من احكام الكل كونه مملوكاً **قوله** او لان احكام الكل افضل من
ثوابا او لانه اكثر ونوعا **قوله** في جاز لان يبيع ويهب **قوله** بعض **قوله** او في بعض
قوله اي بعض العتق **قوله** ان الاحكام انما يثبت بالاعتق بانه ملك وهو لو وصف **قوله** او **قوله** او
هو راجع الى الملك **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز
الاعتق الذي له حكم هو الاعتق الذي يدخل آه حكمه لاعتق من افاضه الفضة الى المولى

قوله في بعض العتق
قوله ان الاحكام انما يثبت بالاعتق
قوله هو راجع الى الملك
قوله الامتياز
قوله الامتياز
قوله الامتياز

قوله لان الاحكام تصرف الى آخر قوله فلو لانه انما يكون على الملك **قوله** فيكون
منه جاز ان لا زالة التي هي سببه كما لا يثبت حيث لم يوجد انما العتق ولا هو فليس
منه ولو علمته **قوله** لم يجد الجار جوا على مذهب الكوفي **قوله** ونورنا في الاحكام
قوله او **قوله** كالا عتق في حكمه حقيقة **قوله** باعتبار الحق لانه لا يثبت في **قوله** ان العتق
عنده **قوله** الامتياز لان الاضافة الى البعض يوجب ثبوت اكله في **قوله** وفيه
لان الامتياز مما تقرر انما خلاف ذلك على هذا مستغني عنه ويمكن في اثبات المطلق
في كان بعضه مملوكا وبعضه غير مملوك كان كالحكايات **قوله** وهو وقت ادراكه **قوله**
فيه بحث **قوله** وهو وقت **قوله** في لومات المستولدين من جميع ما لم يولد
المستولدين من ثلث ماله **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز **قوله** الامتياز
غنية عن وان كان فقير سبي في حقيقته الاخر قسمه الغنية ثانيا في الشكر **قوله** او **قوله** او **قوله** او
الكافي بان في الحديث بيان ان الفضة يجب على العتق عند سببه وذا لا ينبغي وجوب
السعاية على العبد بوصف التحجير وانه الغنية في حق الضمان لو كان فقير انتهى **قوله**
عليه بن الهمام بان هذه الغنية هي الغنية في الضمان لو كان فقير بغير ثمن لا مستغنيا لو كان
موسرا يعني اجمعه التي ينفيد بها تلك الحاجة واجاب صاحب السعاية بان النبي لم
قسم على وجه شرط والمعلق بالشرط يقتضي الوجود ولا يقتضي عدمه عند عدم ثمن
ان يثبت السعاية عند وجود الدليل وان كان موسرا وقد وجد ذلك على ما ذكر من
اي ضيقه انني وفيه بحث **قوله** وكثيرا ما كان القياس باكد من **قوله** ويمكن ان يقال
ترك القياس للتعارض ايضا فالحق وفيه ان كان في فعله بان القياس في احوال يكون علما
قوله اجيب بان النبي هم **قوله** في بحث **قوله** وقد قدماه جوابا للسؤال
قوله اراد ما تقدم في ذلك لورق وهو قوله قبل عليه الى قوله اجيب في عشرة
المصنف يمنع وجوب الضمان **قوله** واجيب بانه لما كان من اعضاء وكل واحد منها **قوله**
لو كان يقول من اين علم ان اعضاءا وكل واحد منها ذلك فيكون ضمه غير مطابق
لاعتقاده لا يقال في موضع المسئلة الا ان يري الى قوله فان الشهادة هي الاخبار

سبعة

الذي يكون من موافقة قلبه لا يوسم ان معاد ما ذكره فان فيه حكم بظاهر
 يتولى السرير قال بن اهام بعد تقرير جواب الشارح وهذا مرجح في ان لا يختلف في
 المسئلة وحق لا ينفك في الكتاب كاذبا كان او صادقا بل يجب ان يحكم بصدق كل
 منهما وقال شارح هذا الكتاب استيفاء بها العبد بعد ان يخلف كل منهما على دعوى
 صاحبه لان كل واحد من علي انما هو الضمان والضماني ما يقع به فستخلف عليه وهو
 او صريح في جواب المذكور وهو ان لم يستفأ كل منهما للعبدان فيما اذا لم يترافعا
 في ما من باطل كل منهما انما في انك اغتقت نصيبك وهو يتكرران في هذه المسئلة
 ان لا يستفأ اما لو اراد احدهما التضمن او اراداه ونصيبهما معا وتترافعا او
 في وصية فيما لو سترناه بعد قولنا فان العاصي يوسا اهما فاجابا بالانكار فلهما الاستيفاء
 لان كل واحد انما صاحبه حلف كاذبا واقصاده ان العبد يحرم سترناه وكل
 استيفاء ولو اختلفا فيهما اعتصما معا وعلى التناقب وجب لا يضمن كل واحد الاخران كانا
 مع سري ولا يستفي العبد لانه في كل من جهتهما ولا عرف احدهما وكذا في حق المالك
 يجب ان يخلف كان او صادقا بل يجب ان يحكم بصدق كل منهما آه بحث لانه الضد في
 ليس مطابقة الحكم لا اعتقاد بل الواقع ولا تقدم على اليقين بما على الاعتقاد على
قوله انه اقله صاحبه حلف **قوله** ان من سلم انه يخلف فانه يجوز ان يكون الكول بل عند
 الحقيقة ثم لا يخلف على فعل صاحبه بل على فعل نفسه وجواب انه يخلف على احوال بانه ليس له
 على حق التضمن فليما **قوله** لانه اذا حلف بعبق ثم اشتراه بتركة **قوله** الاخر **قوله** ان
 ان يقال لانه اذا حلف بعبق ان اشتراه بدل قوله ثم اشتراه بتركة الاخر
 ولم يرد بعد هذه العبارة في النسخ التي رايها ولا يرد منها او ما قيل فيها **قوله** ان
 خبر ان لا يضمن العبد بكون الضمان ضمان معاوضة **قوله** يوجب ضمان المعاوضة في
 ضمان الاضداد لا يقال اذا كان ضمان معاوضة ينبغي ان لا يخلف بالبيع ولا
 في سائر المعاوضات لانه ضمان انما يتحقق ضمان المعاوضة ولا يعتبر بالضمان
 على **قوله** ان المعنى يكون فاما للتعقل من ملك الى ملك فتدبر **قوله** ان الملك المستند

هذا هو الوجه في
 ان العبد لا يضمن
 بكون الضمان
 ضمان معاوضة
 في ضمان الاضداد
 لا يقال اذا كان
 ضمان معاوضة
 ينبغي ان لا يخلف
 بالبيع ولا في سائر
 المعاوضات لانه
 ضمان انما يتحقق
 ضمان المعاوضة
 ولا يعتبر بالضمان

حكم التدبر فانه ملكه يتحقق التناكب يستند الي ذلك **قوله** انما اعتبر ضمان
 المدين في ذم غيره فاما للتعقل ضمان معاوضة فلان يعتبر ضمان المدين وما املكه تدين
 فاما للتعقل ضمان معاوضة كان **قوله** انما يوجب الجاني في كذب الغصب فراجع
 مع انه يهدم ما شيدوه في بيان نفي حق تضمن التناكب للتعقل عن اساسه لانه بناء
 على عدم امکان ضمان المعاوضة في المدين فدين وجوبه انما في ضرورة ان لا يضمن
 المدين والمدين في ملك شخص واحد على ما سيجي في كتاب الغصب وما ثبت في الغصب
 لا يبعد وموضعها فليما **قوله** ان المعنى لانه عند ذلك بكتاب وفيه اختلاف في الاصلين
قوله انما قال الاستدلال لانه لاجل ان ابن المص قوله لانه عند ذلك بكتاب او حر
 على اختلاف الاصلين غير صحيح وكذا قوله ولا بد من ضمان المالك بغيره ان كان
 الا على ان ليس بجزء ولا مكاتب وانما يصير كذلك بعد الا على ان لو سئمت عند الحقيقة
 وان كان بغير المالك الا انه لا يفسخ الكتاب بهذه باترضي ولا بالتنازع **قوله** ان
 الضميمة ان على الاعاق مدبر ولا يقبل التعقل من ملك الى ملك انتهى ولكن ان قول كلام المص
 يعني على التسمية فانه مشقة بها على الاصلين في عدم قبول التعقل **قوله** وانما التناكب
 على الاستفأ وكل من فيه حق الاستفأ بمنزلة المكاتب كان من فيه حق البيان
 عند ذلك على ما سيجي في هذا الكتاب في مسئلة النيات والخارج والتدخل في الحق
 بيان الاجاب الاول في كل واحد من النيات والخارج في ادم له حق ابيان كل منهما
 حراما وهو عبد من وجه فكان النيات كالمكاتب فكذلك اهما مادام له حق الاستفأ
 في المدين كان بمنزلة المكاتب واما ان الكتابة تعقل الفسخ فقد تقدم في فصل كتابه **قوله** ان
 انما تفسخ مفسخ الاعاق فكذلك تفسخ بالتراض **قوله** يمكن ان يرد في بعض النسخ
 ان ان قوله فقد تقدم في فصل كتابه انما تفسخ آه على بحث فاما في **قوله** ان
 وبالوجه ان في مدين ما قيل على ما في كتابنا ان احد الشريكين اذا اقر نصيبه وهو
 موثر بضمين التناكب بتمه نصيبه آه **قوله** انما تفسخ الاعتراف بضمين **قوله** ان
 في المكاتب عن اعادة المدين ما لا خلاف في كتابه ولكن ان تقول ان المالك المستند

لا يظهر من هذا ان الفساد والجهالة على جانب الوجود بل كان كسواء العبد
فانه ضمان الالهة بالاضمان الافساد على ما مر قوله والاولا وهما العنق
والمدنبري اي عصبة المدنبري قوله في بحث قوله كما اذا اقر المشتري على ابيع
عق المبيع قبل البيع قوله قبل معلق بقوله اقر قوله والاقرار بالقبول لا ينافي
لا يرد بالقر قوله فان قيل لا ينافي ايضا لا يرد فلما نعم والاخطا في البيع
سليم بل المقر متواخذ باقراره فلما قال المصنعا كما يمكن ان يجعل لوكا مستوف
قوله لا يقال ان نسبة من بعض الوجوه كالشفع المبيع لانه لا ينصرف عليه قوله فيمنع
مقدمة في المصنعا وهذا هو دلالة المقوم قوله في بحث لانه اباق يقول بانه
لولا ان الملك وهو غير المقوم ثم اعلم ان في تقويم ثم الاول روايتين عن ابي حنيفة
اي سيجي في كتابه العبد مشترك من العتية وغيره قوله منها اذا مات احد ما آه قوله
سيجي في آخر باب ابد لا كنية له لا ينصرف وجوبه الى ما تقوم ما باق في قوله
هذه المسئلة على المقوم كلام باب عق احد العبد قوله ثلثة اراعه آه قوله في كل
عق قوله فيحقق فيه الاشباة بصفة الاستمرار قوله يعني ان الكلام في كسبه
قوله فان قيل ينبغي ان ينفوا ولا سبابة عليهم صلا آه قوله ولا سبابة عليهم فغيره قوله
لان الايمان لا يجزي لا يفيده فان كان واحد منهم يكون عند حاجه فاما يدوي في دينه
عليه قوله واجب بان الايمان آه قوله رددت هذا الجواب في نوع القديس لراعه
ثبت قوله لانه يندرج بطريق الضرورة وما كان كذلك لا ينفي موضوعها قوله
الشي اذا ثبت ولو بالضرورة ثبت جميع لوازمه ومن لوازم الايمان عند ما
سوي ولا يجزي يظهر ذلك بلا حجة ما ذكرناه في تحليل عدم تجزي الايمان
قوله كانت اجنبية آه قوله اذا اكمل كلام في الطلاق قبل الدخول والافقة عليها قوله
لا يرد اجمعا الا احدى الاوليين قوله يعني ان ثمة في المعنى لا طلاق جواب الكتاب
يجوز الاطلاق لا يمكن لانه ينصرف الى اكمال فالأب لا يملك حصة المبيع قوله معلوم
ثبت الرواية عنه بكتفه قوله يعني في الاصل قوله لم يملك التسليم ليس بشرط وان كان

كما كيد لان محمد ذكره في الاملاء **قوله** بعد ان ذكره تعالى الحمد لانه شرط في المصطفى
 الاتباع في الحكمة **قوله** اي لجملة الذين يروى في كل منها وهي غير المقتضية كما لا يخفى **قوله** فظ
 لا يحتاج الى البيان **قوله** فيه بحث فان الملك باق في المكاتبه ولا يخل وطبها وقد تفرغ
 المدرس لتأين ان منها في حكم المكاتب وبالحكمة فما ذكره محتاج الى البيان ولعل
 البيان يستفاد من تقرير بعضنا **قوله** فلهذا **قوله** فلا يلزم الاصاله فالحكمه لعل لان
 المقصود الاصل من النكاح **قوله** وهذا هو جواب ايضا في الوطئ المعلق **قوله** لا
 ملايد عليه الاستيفاء **قوله** الا اذا كان الوطئ معلقا **قوله** القول فيه قول من ينكر **قوله**
 ضمير فيه راجع الى الشرط **قوله** وجه قولها انه لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يتبدل بوجه
قوله وكذا العفو عن النكاح والبراءة الكفيل لا يتبدل بارتقائه ولا يتوقف على القول مع
 انهما من حقوق العبد **قوله** ولا معتبر بغيره لكونه من غرضه **قوله** وكذا اعتق الا انه ونحوه
 الاخر جزم من الغرض **قوله** لان الشهادة على احد العبد بن لا على العبد بن **قوله** يمكن ان يكون
 المدعى ايضا كذلك **قوله** والجواب ان لازم عقولها **قوله** فيه ان الكسيرة هو الزنا وليس
 ذلك العتق في عبارته تسامح **قوله** المص واذيا الشهادة في عرض مودة او بعد الوفاة
 فعلى **قوله** قال ابن الهمام والمريض قد اصبحت حاله وادار الشهادة واستمر كذلك حتى
 مات وعليه هذا اي في ذم الغفاه بهذه الشهادة الى ان يموت بفقعه ولا يحتاج الى اعادة
 او عيش فيطلق لسانه فترد لهم الخصم المدعي انتهى وثانيتها لغتان المدعي في حيوانه
 فانهم **قوله** المص لان التدبير حسنا وقع وبيع وصيته **قوله** قال صدر الشريعة الاول في الاول
 من كمال لان الغنائم فيه اذا انكر المولى تدبيره بعد بيعه او الوارث ينكر ذلك بعد موت
 المورث والعبد لا يبدل انما ثبته فكيف يقال ان المدعي هو المولى او نائيه والاول
 يوجب ان الشهادة بمقتضى احد عديم بغير وصيته ان اقيمت بعد الموت فتقبل بشيء
 الحق بالموت انتهى ويكن ان يجب عند بان المولى وان كان شكرا صورة الا انه
 نزل مدعيه لان نفع الحق يعود اليه وهو معلوم وعنه خلف وهو باوصي او
 الوارث فنزل الوارث والصبي مدعي للفقير خلا عن الميت فتقبل الشهادة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وبان في هذه المسئلة رويين نظر الى جهتين جهة النوع وجهة انه ليس بوضعية
 بل بغير رتبة ليس بوضعية لا قبل الشهادة وبما في النوع قبل النوع العنق في هذا
 كل منهما مضافا فكان دعواها صحيحة وفيه تنقض قول الشهادة بهذا الملاح
 في ذلك الكلام وقال ليس الامام لا يخفى ان الراوي لا يخصص هنا من يكون الشهادة على
 يوفى دعواه ولا يخاصم البينة الا على منكر ففرض بعض الاشخاص ان يكون الورد
 منكرين فعلى هذا يكون قوله وعنه خلف وهو الوصي او وارثه يعني الوصي ان
 كان الورد منكرين او الورد ان كان الوصي منكر فيقبل فيشكل ما لو كان كل من
 الوصي والوارث منكرين اذ لا يبطل البينة لانها شهادة بوضعية وليس واحد
 منها خلفا ولا يخلص الا باقرار جعل الميراث مدعى فانه ينفق **باب**
الكلف بالحق قوله واعترف عليه بانه يجب ان لا يفتق **قوله** الاقرض
 والجواب لان الشريعة في كل مملوك في يده الى قوله فهو حر **قوله** قالوا لو
 السيد اذا انفق مع الشارط بدخل في خبره انما هو على رجل ياتين في ذلك
 فلهذا كذلك فانه قيل لان الامام لا يخصص **قوله** صاحب القيل تاج
 الشريعة الا ان في كلامه ما على قوله وقال بعض الاشخاص **قوله** اراد ان ينفق
 بصير لا يجاب مضافا الى الملك **قوله** فيه ما على قوله ولعله اراد بقوله
 بسبب في تخلفه **قوله** اراد هو جميع بينهما في لفظ الملك وملكوك في جهتين فكل من
 ما هو مذهب الحنفية في قوله فيدخل تحت ملكه وما يوجد بعد موت **قوله** يعني
 الكلام في دخوله تحته فان الملك له ملكه وكونه ملكا في فان قيل يدخل الملك المستثنى
 باللفظ لا يجمع في الملك عند الموت فلهذا يكون كل منهما مذهبنا على ما مر
 وهو منتف **باب العنق على جعل قوله** لانه ما فلا يملك قال **قوله** هذا لا يدل على
 المقصود وانما يدل على انه لا يملك نفسه بعد ادائه البذل **قوله** وهذا ايضا ليس في قوله
 قوله ليس في ليس في فان الراوي لم يحصل في يد شي من المال على ما هو شأن في
 المال بالمال وكونه مالا بالنسبة الى مولاه لا بغيره ذلك قوله وان العنق على

نفسه بهذا العقد كونه استقام **قوله** ضمير كونه راجع الى العقد قال المصنف
 واطلاق لفظ المال يقتضي انواعه من النقد والعرض والحيوان **قوله**
 قال تاج الشريعة يرد به النوع بان قال فرسا وجمال انتهى يعني يرد
 المصنف بقوله والحيوان النوع بان قال الخ لکن في تهما بحيث يظهر وجه من كلا
 ابناء الامام في شره حيث قال وكنه الوسيط في شعبة الحيوان والثوب بعد
 بيان جنسهما من الفرس والجمال والعبد والثوب اللزني ولواناه بالقيمة
 اجبر المولى على القبول كما هو مشهور وهو مذهب مالك احمد ولو لم يستمر
 اجبى بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل معنى ولو لم يمتية نفسه
 انتهى وانما ضمير بان جواب هذا البحث من التام في كلام المصنف لا يرد
 الى قوله اذا كان معلوم اجبى **قوله** فان قيل لا يمكن جعله معاوضة اطلاقا لان
 البذل والمبدل آه **قوله** فيه ان المبدل هو ثوب القوة الحكيمة كما سبق
 وليس ذلك ملك المولى ولا تنس الحاجة في تقيم السؤال الى كون المبدل في
 ملكه بل يكفي حصوله بسببه ومن جهته فليكن **قوله** ملك للمولى **قوله** يعني رتبة
 ونظر **قوله** وفيه نظر من وجهين الى قوله فلا بد من اثباته **قوله** كفي في اثبات
 ما ذكره المصنف ولم يتم ما هو رضى به لثوبه المنع الى قوله كلاهما على الاداء ملك
 المولى وسنده انه يجوز ان يكون ملك بعد ثباته على الاداء بطريق الاتصاف
 فيندفع النظر ان في ايضا فان مراد الجيب انه يجوز ان يحصل القوة مع
 شرطها كما لا يخفى فليكن **قوله** وعلى الثوب في الجواب ان يقال لما حقت
 الكتابة والمعنى الذي ذكرتم في ثوبها **قوله** كيف يكون قابلا فيها ليس
 للمولى ولاية التعريف في ماله ويجوز اشتراط شخص ماله لاستفادة
 ولاية التعريف فيه صرح به في المراجعة والتولية وغيره في التعليق ليس
 كذلك **قوله** فلا يصح العنق على مال وفيه معنى التعليق او **قوله** فيجب
 اذا الكلام لاحد في صحة العنق على مال وانما الشراخ في الاجابة على التعليق

قال المصنف في قوله
 قال المصنف في قوله
 قال المصنف في قوله

ووجوده من الغلق فيه من الجاهل ولا يفيد الاولية بالطريق فاما
 الى ما نقل من شيخ الاسلام كماله في اولى الاقسام فاما ما ذكره في مبسوط
 شيخ الاسلام الى قوله هو القياس **قوله** فوجه القياس بعين الجواب عن وجه
 الاستحسان فيكون الاخذ به اولى ثم قوله وما ذكره متبادر وجبه قوله هو
 القياس **قوله** اجيب بان الاخذ به يكون في صورة اذا اذيت او متاوتت
 فان الاداء فيها لا يقتصر على الجلس **قوله** الاقتصار على صورة اذا اذيت
 لا يلزم ظاهره فيكون في موضع المسئلة في ان حيث قال وذلك مثله ان يقول
 ان اذا جاءه **قوله** اجيب بان هذا غير آه **قوله** وقوله قد تكرر ما نقل من شيخ
 اخلق في مسئلة خلق الالباب منة الصغيرة على وجه الاشارة **قوله** وقد
 سبق في فصل ومن ملك ذارحم محرم انه حواله غير راجح فراجع الى التفرع وعلى
 الاولي ان يجعل اشارة الى ما ذكره في اخلق والى ما ذكره في ذلك الفصل فانه يبي
 حتى يحل الا جني بدل الظلال في اخلق وعدم صحة تحمله بدل العاقبة
 الفصل ثانيا **قوله** تغير قابضة نفسها اذ في قبض **قوله** فاعبر قبضه نفسها
 بالقبض قبضا للمولى وان ضعف **باب** التفسير قال المص لانه ان
 الى الفاظ صريح **قوله** يعني غير الاول او ثلث الصريح على غيره **قال** المص
 في المدبر المتبدل **قوله** سيجي جوابه بعد ثلث عشر سطر اخيرا **قوله** ثم انما ان
 يكون سببا في احوال **قوله** غير ترتيب المص فقدم المؤخر واخر مقدم **قوله**
 واول قوله ثم جعله سببا في احوال اولى **قوله** انت جبر بان المعتبر ما ساق
 اليه الدليل لادالة اللفظ والدليل بدل الجواب فيجب عليه الاولوية
 علم الوجود لا يرى الى قوله فلا يمكن تأخير سببته الى زمان بطلان الاهلية
 وتلك احوال اولى ولم يزل يجب لئلا ينتقض الدليل الاول بالسبب المتعلق
 فليت على يكون هذا الكلام بين المص فتمت اعتراف بعد عام ما توره
 في الفرق بين اتم الولد والمدترو فيه ما لا يخفى **قوله** اذا انتا بر بعض ابائنا

هذا هو الوجه في
 التفسير

اول ذلك بصورة ان يقول انسابهم بمعنى اجمع صريح بحية هذا
 الجواب **قوله** واجواب انه اضافة لا تعليق **قوله** وكذا انت عزوتى وفي
 موته او اذ امت وجوابه انه لا كان اضافة الى الموت كان في حكم المعلق
 به فاخذ حكمه فان ما بعد الموت حال بطلان الاهلية بقى الكلام في انه
 لا يكون هذا الكلام سببا حال وجوده ومع انه اولى على ما دل عليه الدليل
 الاول **قوله** فرقا آخر بين التفسير **قوله** صريح في كتب الاصول في اوضح
 من جملتها فصل مندم المخلو من التلويح بان الاضافات اسباب في
 احوال فينتقض الدليل بها **قوله** واجواب عنها جميعا ان ذلك في وقت لم
 يكن على وجه التعليق **قوله** انت جبر بان عانة الوصايا على سبيل
 التعليق مع انه يجوز الرجوع عنها ويطلب بالقبول **قوله** والتفسير يكون
 احوال لا يقبل ذلك **قوله** فيه ما لا يخفى من عدم ظهور وجه انتفاع التبع
 فان التفسير ليس عاقبة احوال وكونه احوال في المال سلم لكن هذا الشيخ
 به البيع ولا هو محل النزاع **باب** الاستيلاء **قوله** الاستيلاء وطلب الولد
قوله يعني طلب الولد مطلقا وحق طلب ولدته **قوله** فام الولد
 من الاسماء الغالبة كالصغيرة في الصفات الغالبة **قوله** والافاقم الولد
 بعدد الغنة على الزوجية وغيره من لها ولدان بالانساب وغيره بالانساب
 النسب ثم قوله كالصغيرة يعني كاستعمال الصغيرة في الترتيب **قوله**
 ولان اخبرية **قوله** عطف على قوله فعلى الله عليه وسلم **قوله** اجاب
 بقوله ان بعد الاتصال يعني ان الولد ان يعلم بعد الاتصال **قوله** اذا عرفت
 المولى باكمل منه قبل الاتصال لم يؤخذ باقراره وعنده من كلامه غير ما
 ذكره الشارح **قوله** اجيب بان من قوله لا يخبرني الى قوله فكان دفع
 التناقض باقرار اختلاف الموضوع والحوال **قوله** فيجب بالمراد لا يستغنى
 على الخبري كما يعلم مما تروى **قوله** وقوله لانه هذا الظاهر **قوله** المراد

هذا هو الوجه في
 التفسير

هذا هو الوجه في
 التفسير

هذا هو الوجه في
 التفسير

هو كونه منه بسبب ان الظاهر عدم زنا المسئلة ببارقة ظاهر اخر هو كونه
من غيره لوجود احد الطرفين وانما يذكروا الشارح فغيره ما لا يخفى **قوله** وانما يذكروا
الذين نفيوا للثبوت **قوله** فبانه ليس في السجدة سبع فلا يبعد تكثير الذين
ذكره ثم لو كان التفسير لاسبعين لثم ما ذكره **قوله** ولا يجعل من الثلث آه **قوله**
ثم فان المذنب لا يباع في دين ويجعل من الثلث **قوله** واذا عدت ما يتبعها لم
سبق عليها سعة **قوله** منقوض بالمدبر فانه لا يباع للمدبر وسبق كما مر في
المص وانه لان امومية الولد باعتبار علوق الولد **قوله** قال الزبيدي ولا
يعتبر باذنه كمن قرره اجنابا لانه لو اذن ما في بطنها لم ثبت لها حق العلق
ولا حقيقة ولو كان لا جلي لا اتصال بها لثبت انتهى وفيه بحث فان اثنان
يعتبر في امومية الولد علوق الولد فراوة اثنان اجنابا علوق رقاقوم بن حال
حال الا بتدبير والبقاء ثم ان الولي باعقاده جعله شخصا عليه حرة واخوه من حكمه
اجتزائية فثبت جهنم الانفصال عليه وجه الانفصال منقوضا **قوله** قال المص فثبت
اجتزائية بهذا لو اسقطه **قوله** قال ابن الامام بشكل على تعليلنا ما اذا اذني
استدلت به زوجها من عبده فان نسبها انما يثبت من العبد لا من السيد وتفسير
اتم ولعله وجوابه ان ثبوت الامومية لا يورث ثبوت النسب منه وان لم يبعد
الشرح فكان وانما يبع ثبوت النسب شرعا او اعترافا انتهى وفيه بحث
لانه ولدا لثنا كيف لا يثبت فيه بالاقرار وجوابه ان ذلك ثبت بالاختصاص
على خلاف القياس اذ المراد بالاقرار هو الاقرار بالمصادف محله وهو الملك
قوله المص واذا ولى ما جارية ابنه فجارت بولدها **قوله** ولصحة هذه
الذمومة شرابط مذكورة في شرح الكنتز للزبيدي **قوله** ان المولى لا يملك التصرف
في اسباب مكانة بحجره **قوله** **قوله** ضمير بحجره وضمير نفسه راجعان الى
المولى **قوله** والاب يملك ما لا يملك لانه لم يحجر على نفسه **قوله** ضمير لانه ضمير
نفسه راجعان الى الاب **قوله** المص لما ذكر **قوله** اي تذكر كونه اذنه للمولى

هذا هو الوجه في قوله
فانما يذكروا الذين
نفيوا للثبوت

على الكتاب في كتاب الكتاب كذا قاله الشارح اكل الذين وقال ابن الامام
في المواد قوله عقيب هذا انه كسب كسبه بخلاف الاب فانه ليس له حق
ملك في اجارته فيقدم ملكه عليها لتفويض الاستيلاء فلا يجب العقوبة **قوله**
انه كسب كسبه **قوله** الضمير راجع الى اجارته بتأويل الشخص او باعتبار
قوله ونقدية كافي اتم ولد المفقور **قوله** على نقدية المضاف وارادة المعنى
اللفظية من اتم الولد **كتاب الابان** **قوله** وشروطها كون الكالف ملكا **قوله**
وفي البداية بيع اي مسلما عاقلا بائنا خلاصه **قوله** الكافر فانه لا يملك ان الكافر اذا
حلف على يمين ثم اسلم فحلفت الكافرة عليه طلاقا لثبوت نفي انتهى قوله لا كافر عليه
هذا عندنا لانها عبادة والكافر ليس من اهلها خلافا للشافعي لان الكافر من اهل
اليمين عندنا وذلك يستلزم في الذم او في الخصومات وكذا اصبغ الحاقا **قوله**
قوله لان اليمين بانه **قوله** فحق اليمين بانه بان ذكر لانه النفوس والنفوس لا
اليمين بغيره كالمظان والعناق ولا يفيض بهذا يقولهم هو انما يهودي او
نصراني ان كان فعل كذا الشيء فانه نفوس كاسجى مع انه ليس بيمين بانه
لانه كناية عن اليمين بانه وان لم يحلف وهو الكناية كما مر في البداية **قوله**
خلافا لفظ النفوس بها **قوله** في قلب والمراد لا تلتصق بالنفوس **قوله** والبيان
صحة واتباعها اياها باح **قوله** انت جنيته بانها باعده لا تفسد عدم
الوجوب الذي مذني الاعجاب والظاهر ان العبارة ما ح اسم فاعل من عاود
بدل عليه قوله **قوله** ويرفعها عند الطير **قوله** الضمير فيها راجع الى النفس
قوله وذلك غير معلوم بالنفس **قوله** انما يقول ذلك الى قوله في المواضع
قوله قال في تفسير النفوس **قوله** في باب المعارفة والتعرف
من التوضيح والتلويح كلام متعلق بالامام **قوله** لانه فائدة المنع آه
قوله ولا هذا يمنع ذلك فانه الفائدة فتكون نقدية ان منع لغير الكالف
كافي بان الفائدة على الامور ما فاته فلا يكون الفاعل اليمين بناء على اعتقاد

هذا هو الوجه في قوله
فانما يذكروا الذين
نفيوا للثبوت

لا يخفى ثم قد فتح ما ذكره في الكتاب بظهوره لكان القوس لغوا ايضا **قوله** وقد كان
 ان يقول في حصر الابان على التثنية على التفسير المذكور في الكتاب بظهوره **اقول** في اول
 كتاب الابان من شرح الوفاية بعد الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا عن هذا
 الاشكال فراجع **قوله** ما قرأ من شرحها **اقول** فيه ان القوس واللفظ خارجان عن
 التعريف ايضا الا انه كلام على السند لا على الفهم **قوله** ذلك هو القياس وقد ترك
 بالحق **اقول** وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث جدتي جدتي **قوله** وقد ترك
 ان يقول اما ان الذي يلزم من المدلول الدوران الحكم عليه **اقول** والعلامة صدر
 الشريعة يمنع صحة دوران وجوب الاستبراء مع دليل نقل الخرس ايضا والتفصيل
 في كتاب النكاح من شرح الوفاية فراجع **باب** ما يكون بينا وما لا يكون
 بينا **قوله** مثل ان يقول والنجس والفران **اقول** القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق
 ليس غير تعالى فانه من صفات الالهية ولذلك لم يجعل المعنى مع النبي كالكعبة
 في قرن بل ذكر مستقلا وعليه عدم التعارض فثبت **قوله** الا ببيان في
 المتن ويرجى ان الله من قبل الكلام على السند **قوله** قال الله تعالى اذا نسوا
اقول في تمام الاسناد بالبقول تعالى اذا نسوا وقوله تعالى يكون لكم كتب
 فان **قوله** وقيل لا قبلها **اقول** وسبب من الشارح في اواخر كتاب البيع
 ما يدفع هذا القول **قال** المعنى وكذا قوله لعله انه عليه السلام **اقول** قال العلامة
 الطيبي في شرح المنكاة في باب الابان والندور نقل عن الغرب البين
 صحيح على ما بين كرهيف وارغب وايم خذوف منه الامثلة للقطع وهو قول
 الكوفياني واليه ذهب الزجاج وعند سيبويه هي كلمة بنفسها وضعت للتعظيم
 نسبت جمال شئ والامثلة فيها للموصل انتهى **قوله** وقد يمكن القول بوجود
 لغوية **اقول** الامتناع عن المبرأة عما ذكر واجب لغوية لا لغوية كما لا يخفى
قوله وهذا هو الموعود فيما تقدم **اقول** اراد به ما تقدم نصف ورق وهو قوله
 وقد كان يقول سئل انما التبري منها **قوله** والجواب سبب **نص**

في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب
 في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب
 في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب

في كتابه البين **قوله** فلان من باب ذكر الكل وارادة البعض **اقول** اراد من الكل
 البين ومن البعض قسم عليه **قال** المعنى ينبغي ان يحث ويكثر من
اقول فانه هو ان الشرع وان كان له واجب لم يكن له من اهلها ومن اهلها
 الاطلاق في ان كان في كلام متعلق بالتمام فراجع **قوله** وان اراد حصرها كما في **اقول**
 فيه انه يجوز ان يراد حصرها فيه من حيث الذاتية لا من حيث التعارض من حيث المعنى
 المتعلق **باب** البين في الدخول والتكفي **قوله** لا كان انما والبيان
 على فعل شئ وتركه لم يكن من ذكر انواع الاعمال **اقول** ويعلم منه التبرك **قوله**
 مستقلا لا **قوله** احتراز عن الكون في التوقف على سبيل الاستقراء فانه لا يقد
 الا ان ما ذكره لا يملك سبيل غير المتناهي فثبت **قوله** وسبب الجواب **اقول**
 في باب البين في الاكل والشرب واعترض بوجهين اهلها ان الصفقة معتبرة
قوله انت حينئذ بانه بعد تخصيص الكلام بالمخلوق عليه لا يرد الا عتراضا لا
 ثم **قوله** قال في الكافي فان قيل ما ذكرت ان الصفقة في المعنى غير معتبرة لا يصح
 فانه لو حلف ان لا يأكل هذا الرطب فأكمله بعد ما صار تمرا لا يحث ولو كانت
 الصفقة ملغاة لحثت فلما الصفقة في المعنى لغوا اذا كانت داعية الى البين
 كما في شبهة الرطب فراجع بقية الرطب دون التبرك وصفة كونه الدارضية
 لا بد من ان ترك الدخول فغلقت البين بالاصل دون الوصف كما لو حلف ان لا
 يتكلم هذا الصبي لم يفتقد بانه صباه لان الصبي لا بد من ان يكون البين لانه راجع الى
 المبرأة والمرجوة والتلفظ قولنا ونعلا فقال عليه السلام من لم يجرم حنظل ما لم يجرم
 حنظل ما لم يجرم حنظل ما لم يجرم حنظل ما لم يجرم حنظل ما لم يجرم حنظل ما لم يجرم حنظل
 لا انكم تهملون بخلاف ما اذا حلفتم ان لا تأكلوا هذا الرطب لان صفته هذا الصفة وما
 لا بد من ان يكون البين لان الصفقة منه اكثر منها من لم يجرم حنظل ما لم يجرم حنظل
 ان لا يكتم صبيها فكل شئ فانه لا يحث لان الصفقة في التكرار معتبرة انتهى فان
 قيل ليس معنى من كونه الصفقة داعية ان اردت صلواتها للدخول فاستأثره الذكر

في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب
 في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب
 في قوله تعالى اذا نسوا
 في قوله تعالى يكون لكم كتب

من اهل البيت
عليه السلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

فانما هو الذي في هذا الكتاب من قوله انه لم يزل
الملك في ذلك الوقت في غلبته على ما كان عليه
وكان في ذلك الوقت في غلبته على ما كان عليه
وكان في ذلك الوقت في غلبته على ما كان عليه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

الشهود آه **اقول** صاحب القيل هو الاتقان في قوله وقيل في تعليق المعنى نظر آه
اقول صاحب القيل هو الاتقان في ايضا **باب** اليقين في العقيدة
 والطلاق **قوله** اذا قال وحده آه **اقول** ولانه يحتمل ان يكون حالا من العبد
 او من المولى فلا يثبت بالشك كذا قال في تعليق اخذ من المكان ونحن نقول
 وذلك لاحتمال ليس بثابت في وحده المكان الضمير المانع من احواله من
 المولى فانه لو كان حالا منه لقيل وحده كما لا يخفى **قوله** لان قوله واحد لم
 يعذر من ان ايدى **اقول** لكونه حالا مذكورة لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
 والتفصيل في شرح الفصاح للسيد **قال** المعنى ولو قال ان اشتريته
 فلما لم يرد في اشتري لا يرد فيه به كفارة بمعية **اقول** وانت خبر بان
 لا لا شبهة في كون هذا الحساب في باب الكفارة **قوله** وجهه ان الفعل
 اذا عطف على فعل اخر **اقول** ولا يخفى ان ما ذكره اعتراف بالخفاية **قوله**
 لا يقال شراء الغريب لا يثبت الملك **اقول** والظاهر ان شراء الغريب
 يثبت الملك في الزمان الاول ومنزله لم في ثباته ولا منافاة كما سيظهر
 لاحقا من استنباط في العلل العقلية ولعل واد الشارح ايضا ما ذكرنا لكن
 في عبارة نوع فصور **قوله** لانه يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفس ثبوته ان
 لم **اقول** يلزم ان يكون الشراء الذي هو مثبت الملك من باب الملك
قوله والواجب باليمين **اقول** في الكفارة **قوله** ونحوه ان يقول الغريب سمعت
 المعلن بالقرابة ان اتم الاول المستحقة ثم بالاستيلاء **اقول** انما سب لغرضه
 هو العكس في التشبيه كما لا يخفى **قوله** ان تستري **اقول** تستري اصله
 تستريت فكبت احدى الزايات آه **قوله** اتخذت سريرة **اقول** السريرة واحد
 السراري **قوله** كما قالوا في النسبة الى الزهرى بضم الزا **اقول** وكما يقال في
 النسبة الى الارض السهلة ما سهل **قوله** واستري عبارة عن الخصم
 والنوع عن الخروج **اقول** صاحب بان اثبات الملك مما يد لانه اللفظ **قوله**

او اخذ في قوله **وانزل** هذا اللفظ يستعمل في العرف **وقوله** فعل هذا لا
يؤاخذهم عن زفر رحمه الله على ما قرره **قوله** لانه متناقضا **انزل** انما
يساك من وجه صحيح **قوله** زفر رحمه الله على انه من كبار ائمة الذين وحسن الظن به
ينبغي اعتقاد ان كتاب التباين **قوله** لانه لم يثبت من لوازم الملك **اول**
الا يري انه قد يرد جدا الملك ولا يوجد العلق **باب** البين في البيع والشراء
قوله وشروط خمسة **اول** وانما يبيسنا من هذا الكلام هو ان الكلف
هو باع في النوب المملوك للمملوك عليه مع علمه بان ملكه بغير امره كان
ينبغي ان لا يثبت غلبته على **قوله** والمراد بالتمام انما العبد الى قوله وانما الولد
اول والتمام يطلق على الاول ايضا قال الله تعالى انما يمشرك بتمام اسمي
قوله قيل لو كان البيع الى آخر قوله كلامه واجب بان جواز البيع ليس
امثله **قوله** بعد تقرير هذا السؤال واجوابه هكذا فان قيل هذا البيع لم
يترك حكمه ومع ذلك اعتبر ليزول الجواز والتمام والعائد لم يترك حكمه ومع
ذلك لم يعتبر ولم يثبت به اذا علق به العلق قبل جواز البيع باعتبار حاله وليس
الائتمار منه ينبو عن قبول حكم الايجاب والقبول لانها تقتضي اكثرية وانما
الائتمار الالهي انه يفتن بنج آدم وغيرها لم ينبو عن قبول حكم الايجاب والقبول لانها
لانها تنفي اكثرية وانما حكمه فلا يثبت به اذا كان صحيحا كذا في الفتاوى الطهريه **قوله**
وقد انتهى ذلك الملك بالاعاقف والندب **اول** فيه بحث فان الملك كالمال في المند
كما في ابواب متباينة والاعاقف ان يقول ولا يمكن البيع لولا اعاقف والندب **باب**
البيع والقصد وفي القياس لا يلزم منه شي لانما انتمزم ما ليس بغيره واجبه
ولا مقصوده في الاصل **اول** فان قيل يشكل هذا بالاعاقف فقد صح التذرية
لم يكن واجب من حيث قصد ملك الاعاقف لا يصح انما بالقصود والقصود من حيث
المقصوده فان قيل الاعاقف يصح في التلب وان كان القصد لا يصح فيه فلما صحته
الاعاقف في التلب مع الصحة الاعاقف في اليوم وانما لا يذرا الاعاقف في التلب

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

منصرفه الى اليوم لا يفتح وفي فصل النقصان بالحوار بين من شروا الهدية
 كلام متعلق بالاعتكاف فراجع **قوله** عليه نظر لانه يلزم ايجاع بها الحقيقة
قوله لا تذب عليهم والكافي ان اللفظ كناية لا جاز فلا يلزم ايجاع بها **قوله**
 جازت هذه الشهادة وان قامت على النسخ **قوله** في الكافة فان قيل
 في المبسوط ان الشهادة على النسخ تسع في الشروط وانما قال بعد ان لم
 ادخل الدار اليوم فان قلت حرف ههنا لم يدخل الدار اليوم يتبين ونظيره
 وما نحن بعدد من قبل الشروط فلهذا هو عبارة عن امر ثابت معانيه
 كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قد مر من ان الخبر وان كان خبرا
 لا يدخل تحت النقصان ولم يكن معتبرا في النقصان المقصود ان لا يخفى فان كونه خارج
 الدار لا يدخل تحت النقصان **قوله** وايضا **قوله** واجاب الامام فاضل **قوله**
 وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجوبا بحث قال في شرح العقاب
 السكوت هو ترك الكلام **قوله** ان اذ انقضت هو الاسكان عن الغلات عليه
 فقد انقضى **قوله** ان قلت المصدر مذکور هنا ايضا قلت هو بل يكون
 لغة لا شرعا وعند ذكرا المصدر صرفا يصرف الى الكمال وهو النقصان
قوله او روي عليه ما لو قال والله لا صحت **قوله** هذا لا يرد عليه
 متوجه على القول بل مودعه **قوله** واليوم صريح في تقدير المدة ان ان يقال
 انك وقوله لانه مراد به اليوم الغير شرعا الى آخر الكلام فليكن **قوله** يتبين
 يتبين ان لا بحث **قوله** صاحب العقاب هو الاشارة الى **باب** ابي بن
قوله انقضت **قوله** فقد ثبت انقوب عليه السلام في حجية **قوله** انك ان تقول
 استوال بان الضرب استعمل في الآية المجيدة فيما لا يلزم فيه تعلم ان الضرب
 ليس شاملا لذكره ثم لم لا يكون للجواب مساو باستوال بل الجواب ان
 يقال ليس ينبغي الايمان على الفاظ القرآن بل على العرف كما سبق غير
 مرة **قوله** واجب بانه جاز **قوله** انت خير بان اجواب عن المسألة

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

يجوز

يجوز خارج عن الاداب الا ان يجعل ما ذكره معارضة ما تعبيره بان
 المناقضة سماح **قوله** وهو له من الميت لا يخفى **قوله** قال في الكافي ان
 الموت ينافي بقاء الملك فلا ينافي ابتداء انهي وفيه بحث فانهم ضروا
 بانه الميت اهل الملك المال وهذا لو نصب شيئا فخلق صبي بعد موته ملكه فلهذا
قوله اجب بان ذلك كان محذورا عليه السلام **قوله** واجاب العلامة الغسني
 في الكافي انه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث عاينته رضي الله عنه قال
 كنت مع علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لانه قال اني لا شئ الموتى
 وما انت بجميع من في القبر ثم قال عليه انه كان مخصوصا به انتهى قال النزيل
 ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الامامة ونظيره ما روي عن علي رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى القابر السلام عليكم وارثهم مؤمنين
 نسألكم فقد تكلمت واما لكم قد تسلمت وودعكم قد سلمت فهذا خبركم عندي
 فما خبرنا عنكم وكان يقول سلاما لرضي من شق انما ركع وغرضه ان يركع وحده
 ثم ركع فان لم يجبه جوابا عاجلا عابرا وكان ذلك على سبيل الوعد لا على
 لا على سبيل الخطاب للموتى واجبات انتهي وفيه بحث لانه برقة ثمرة النقصان
 هو صحت **باب** في نقاضي **قوله** ما قول جميع ما ذكره في الكتاب
 من المسائل بناء على اتفاهي **قوله** خلا وجه القصر ببيتية اتفاهي على النقصان
 يكونه مبني للعدد ايضا على ما ذكره **قوله** قال المص لا ان النقصان فلهذا **قوله** فيه
 تأمل الا ان يكون بدلا عن قوله لعدم المقابلة **قوله** قال بعض الشارحين **قوله**
 ولنا فيه نظر **قوله** اراد الاشارة الى **قوله** لانه شرط احدث او مركب من قبيل الكل
 بوصف التفرق **قوله** فيبحث الا ان يعتبر جزءه الآخر وصف التفرق في لا يرد
 بعد بل التباين بالواد ان مات عدم التفرق **قوله** انك به هو احد خبرين **قوله**
 ولانه استثناء للمائة **قوله** فيبحث الا ان يكون المراد الاشارة الى ما
 من اهل السنة من ان اخرجوا لا يجابوا لكل فليكن على مسأله متفرقة **قوله**

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

هذا هو الجواب
 عن المسألة
 في النقصان

منفردا على اليوم لا يفتح وفي فصل القضاء بالحواربت من شروط الالهي
 كلام متعلق بالاعكاف فراجع **قوله** عليه نظرا لا يلزم اجماع بل الحقيقة
قوله والتدري يعلم والكافي ان اللفظ كناية لا يجرى ملا يلزم اجماع بينهما **قوله**
 جازت هذه الشهادة وان قامت على النسخ **قوله** في الكافي فان قيل
 في المبسوط ان الشهادة على النسخ تنسخ في الشروط وانما قال بعده ان لم
 ادخل الدار اليوم فانك حلفت حلفت هذه لم يدخل الدار اليوم فيقولون فيجب
 وما نحن بصدد من قبيل الشروط فلما هو عبارة عن امر ثابت معانيه
 كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قد مر من ان النسخ وان كان ثبوته
 لا يدخل تحت القضاء ولم يكره معتبرا في النسخ مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج
 الدار لا يدخل تحت القضاء ايضا **قوله** واجاب الامام فاضى **قوله**
 وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجوبا بحث قال في شرح العقدة
 السكوت هو ترك الكلام **قوله** ان السكوت هو الامتناع عن الاطراء على
 تعدد التفسير **قوله** ان قلت المصدر مذکور هنا ايضا قلت هو بل كونه
 لغة لا شرعا وعند ذكرا المصدر صرف الى الاحكام وهو المقدم لغة
 شرعا **قوله** اور وعليه ما لو قال والله لا صوم في هذا الا يرد عليه
 متوجه على القول بل مودعه قوله واليوم صريح في تعدد المدة انما ان يقال
 انما وقوله لانه مراد به الصوم الغير شرعا الى آخر الكلام فليكن **قوله** قيل عليه
 يعني ان لا يثبت **قوله** صاحب التعليق هو الاشارة الى **باب** ابي بن
 القريب **قوله** فذكرت اقول عليه السلام في معنى **قوله** انما وكل ان تقول
 استواء بان الضرب مستعمل في الآية المجيدة فيما لا يلزم فيه تعلم ان الضرب
 ليس سائما ذكرتم في لا يكون الجواب مناسب بالاستواء بل الجواب ان
 يقال ليس معنى الايمان على الفاظ القرآن بل على العرف كما سبق غير
 مرة **قوله** واجيب بانه جاز ان **قوله** انت جدير بان اجواب عن المناقضة

هذا هو الجواب
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

هذا هو الجواب
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

هذا هو الجواب
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

بجواز

بجواز خارج عن الاداب الا ان يجعل ما ذكره معارضة ما تعبيره بان
 المناقضة سماح **قوله** وهو له من الميت لا يخفى **قوله** قال في الكافي ان
 الموت ينافي بقاء الملك فلما ينفذ ابتداء انتهى وفيه بحث فانهم ضروا
 بقاء الميت اهل الملك المال وهذا لو نصب شيئا ففعل صديق بعد موته ملكه فليكن
قوله اجيب بان ذلك كان بحجة له عليه السلام **قوله** واجاب العلامة الحسيني
 في الكافي انه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث عاينته رضي الله عنه قال
 كذا يتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لانه تعالى انما لا يمنع الموت
 وما انت بمعص من في القبر ثم قال عليه السلام كان مخصوصا به انتهى حال التولييع
 ويجوز ان يكون ذلك لوقف الاحياء ونظيره ما روينا عن علي رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى القابر السلام عليكم وارقوم مؤمنين انا
 نسألكم فقد تكلمت واما لكم قد تسلمت وودرهم قد سكنت فهذا خبركم عندي
 فما خبرنا عنكم وكان يقول سلاما لارض من شق انهارك وغرس شجارك وحفر
 ثمارك فان لم يجيبك جوابا جايضا عابرا وكان ذلك على سبيل الوفا لا على
 لا على سبيل الخطاب للموتى واجبا وادب انتهى وفيه بحث لانه برقة ثمرة النقطة
 هو صحت **باب** في تافهني **قوله** واقول جميع ما ذكره في الكتاب
 من المسائل بناء على التافهني **قوله** فلو وجه القصر ببيتية التافهني على القضاء
 يكونه مبني للعد ايضا على ما ذكره **قوله** قال المص لا ان التافهني **قوله** فيه
 تأمل الا ان يكون بدلا عن قوله لعدم المفاضة **قوله** قال بعض الشارحين **قوله**
 ولنا فيه نظر **قوله** اراد الاشارة الى **قوله** لان شرط اكلت ابرم كرت من قبيل الكل
 بوصف التفرق **قوله** فيبحث الا ان يعتبر جزء الاخر وصف التفرق فلا يلزم
 تعدد بل التام بالواد وان كانت عدم التفرق **قوله** انما هو هذا خبرين **قوله**
 ولما استشهدا **قوله** فيبحث الا ان يكون المراد الاشارة الى ما استشهد
 من اهل السنة من انما اخبره لا يجرى الكل فليكن على سبيل متفرقة **قوله**

هذا هو الجواب
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

هذا هو الجواب
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام
 في قوله عليه السلام

Handwritten musical notation on a single staff, featuring various note values and rests.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قال الامام قاضي خان في اجماع الصغير وانما بصيرة واطلاعة المحققين من الزمان
توفرت عليهم النور والبركال لفضل فاته مانع من ارتكاب كل ماله عاقبة ذميمة
وكذلك الذين والحقرة لان الحقرة يستغنى عن ذهاب ما له الوجه والعدل بالبركة
البلوغ لانه الصغير لعلته علمه فلما يقف على العواقب وكذلك الدخول في
الملك بعد البلوغ لانه ينفذ الغنية عن الزمان واذا استجفت الشرايط بصيرة
انتهى **قال** المصنف ولان الحقرة ممكنة **اقول** ينبغي ان يتامل في تعيين المعطوف عليه
بعد له ولان الحقرة **قال** المصنف والمعتبر في الدخول البلوغ في القبل على وجه
يوجب القبل **اقول** ويجوز الشهادة بالدخول بالتسليم مع ولائها كاجابة كماله
في كتاب الشهادة **قوله** فان الشبهة انما يكون بالانزال **اقول** الانزال لا يكون انما
يشهد بخلاف الدخول فاقيم سببه المفضل اليه اكثر باعثة عليه **قال** المصنف
وفي المملوكة هذا من رفق الولد **قال** هذا لا يجزي فيها اذا كانت الزوجة حرة
ولا الزوج مملوكا اذا الولد يتبع الام في الحقرة والرتبة ولو مال في المملوكة
فكانت رتبه ودناه لاماكن التوحيه كما لا يخفى **قوله** والحجة على ابي يوسف حرمانه **قوله**
قال الاتفاقية قوله والحجة عليه ما ذكرناه اي الحجة على ابي يوسف قوله مملوكة عليه
وسلم من اشرك بانه فليس يحسن انتهى وانت خير في بشاره والصحاح ما ذكره
الشيخ كمال الدين **قال** المصنف ولان فيه جسم باب الزنا لعلته المعارف **اقول**
احس القطع والانسب سداب الزنا **قوله** والعقل الجديث الذي
رواه نسخ الكتاب وهو لا يجوز **اقول** وفيه نظر لما سيجي من الاعتراض في نسخ ذلك
اخبر بعينه قوله تعالى فاسكروني في البيوت الا ان يقال المراد انه خبر غيرنا
من ملك الآية فلا يجوز ان يكون نسخا لما هو خبرنا فخره **قوله** ووجه اكثر ان احصم
ان **اقول** احصم بغير صحة النقل عنه وهذه الحجة لا مؤيد بان طريق نبوت
النقل هو رواية العدل **قوله** مع ان النبي ليس حكيم **اقول** على مراد من
النقل **قوله** نقل مثل هذا الموضع **اقول** لا بد من التامل في هذا الكلام **قوله**

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قيل يعني طريقة الخلاف **قول صاحب القيل** لا تعاني وقال لا تعاني في شرح
 قوله اذا زني الصبي او المجنون او غيره طريقة الخلاف اسم كتاب كلام علي
 الدين العالم **قوله** وهاهنا ذلك ان حكم الزنا في **قول** قال الامام غير الزنا
 الزنا بل حكم الزنا كان في الابداء بالانذار بان كان له تعالى فاذن
 ثم نسخ بحبس في البيوت بقوله تعالى فامسكوا من في البيوت انهن ففسين نوع
 مخالفة لما في الآية والعناية فليسا بل **قوله** في نسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
اه **قول** في لف لما سلف من ان الحديث بيان لقوله تعالى او يجعل الله سبيلا
 ولا يخفى جوابه **قوله** وهو جواز المسك فذلك تهرنا **قول** ههنا ضا لا يخفى نعم
 نسخ في حق جواز المسك بآروي من التبرع عنها بعد لا كلام فيه وانما النزاع
 في نسخة في حق حل الانتفاع بالموال الابلي ولا يظهر دال يدل عليه فليسا بل
باب الوطن الذي يوجب احوال والتدبير والتدبير لا يوجب **قال** المحرر
 ووطي الزوج المرأة في الغيرة في غير الملك **قول** في غير الملك فعلمه حال
 من المرأة او القيل ثم **قول** الاول ان يقول المشبهة احتراز عن ووطي
 صبيته لا يجامع معها فان وطئها لا يوجب احوال كما سيجي الاشارة اليه
 الاول ان يقول من طوع احتراز عن ووطي المكروه حيث لا يوجب احوال
 وقد سبق من اشارة ما يتوهم كونه جوابا عن هذا في باب البيوع في الزنا
 والسكنى لان فيه ايضا كالا يبيع ان المهر سندا في المكروه الزنا فيما سيجي
 قال في البيوع الزنا في عرف الشارع اسم للوطي اكرام من قبل المرأة اخصه
 في حالة الاختيار في دار العدل من التزام احكام الاسلام العاري عن
 حقيقة الملك وعن شبهة من حق الملك وعن حقيقة النكاح وشبهة شبهة
 الاشتباه في موضع الاشتباه في الملك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا قوله
 من حق الملك احتراز عن ووطي رجل من الغائبين جارية من الغنم قبل القسمة
 بعد الاجازة بالاسلام او قوله فانه لا حد عليه وان علم ان وطئها عليه حرام

في قوله لا تعاني في شرح قوله
 اذا زني الصبي او المجنون او غيره

في قوله وهاهنا ذلك ان حكم الزنا
 كان في الابداء بالانذار بان كان له تعالى

نفوت

نفوت الحق له بالاسبق ولا اعتبار بسبب النفوت فان لم يثبت فلا أقل من نفوت
 الحق نفوت شبهة ولو جازت هذه الجارية بولد فادعاء لا يثبت شبهة منه لان نفوت
 النسب يعتمد الملك في الحال اما من كل وجه او من وجه واحد ولم يثبت قبل النسب بل في
 حق عام وانما يكتفي بسقوط احوال ولا يكتفي بنفوت النسب انتهى قوله من التزام احكام
 الاسلام اه احتراز عن اكثر في ربي قوله وشبهة في قوله ومن حقيقة النكاح
 وشبهة احتراز عن امثال ووطي الحرام بنكاح وسيجي قوله وعن شبهة الاشتباه
 في موضع الاشتباه في الملك والنكاح احتراز عن ووطي الزنا في غير وجه
 ووطي الاخي من اجانب انها امرأة وسيجي **قوله** لان الزنا مصدق في فصل المرأة
قول اي تحقيق فانه القدر في المعنى في يكون بمعنى التحقيق كما في كتب الميزان
قوله في هذا الفصل ولا يذم الاخذ فاذن بالزنا **قول** لعل الله ربه بقوله هذا في
 قوله الفصل هو الموطن الذي يوجب التعرف المذكور قال في النهاية الاربع
 يجب عليها هذا الزنا انتهى وغير الشارح الزنا قوله ولا يذم الاخذ اذ المطلوب
 هو صدقة الزنا ما علمه وقد ما ذنبا لا يدل عليه صرحا لا عملا لان يقال
 اخذ لغيرها لا لا يبعد منها ولا يتصور صدور ما بخلاف ما ذكره اشارة
 فليسا بل ثم لا وجه لشرك التعليق بوجوب هذا الزنا عليها بل هو المنافع في هذا
 فاما بصدور بيان ما يوجب اخذ وزنا ما منه فلا بد من بيان ما تهمة **قوله** والمكره
 يظهر منها تبعا اي نفهم تعرفه الزنا **قول** كما سيجي بعد هذا **قوله** لعلمه تعليق لاهلته
 الزنا لنعلم من التعرف **قوله** وعلى موضع لا يجب فيه على الزوج لا يجب على المرأة
قوله سيجي من المصنف ان الزنا فعل الزوج حقيقة وشبهة المرأة زانية مجاز ثم
 سيجي ان اكره في بدنية والمكره بطاعة تحذ الذميمة والمطاعة
 دون اكثر في والمكره عندا حقيقة زانية هذا الذي ذكره اشارة في كافي
 وجوابه انه موجب فيهما ايضا وانما السقوط لما في سقوط النكاح من الاب
 فلا يخالف قوله وانما هو لسان اعتبارهم انتفاء شبهة في تحقق الزنا **قول**

في قوله لا تعاني في شرح قوله
 اذا زني الصبي او المجنون او غيره

الاول ان يقول لبيان اعتبارهم انتفاء الملك وشبهة صحة يطلق كلام الحق الى
 ان يقال المقصود بالبيان انتفاء الشبهة وانتفاء الملك امر ظاهر لا يحتاج الى
 البيان وايراد الحق في التعليق ليكون كالتمهيد وذكر الشبهة فليكن قوله
 ونقتر به كلامه آه **قوله** فيكون تعليلا للحكم الضمني الذي يفيهم من التعريف **قوله**
 فانه فعل مظهر يوجب الاحتجاج في قوله اي يعتبر في الخطر **قوله** الحق والشبه
 مثبت في الثاني اذا اذني الولد ولا يثبت في الاول **قوله** في الثاني اذا اذني
 اجدانه ولد وله لا يجد لشبهة الملك فان جعلت وولدت لا يثبت نسبة
 عند قيام الاب وتعل صاحب الزمانيه عن قرانه الفقيه في البيت وجماعه اذا
 في جارية ما قلته والاب في الاحياء وما لم يثبت انها مدام لا يجد
 ويثبت النسب انتهى وفي مخرج القرانه ذكر ابن زياد في وجع جارية حادثة
 والاب في الاحياء لا يجب الاحتجاج بالولد والشبهة نشأت من الاثارة وجماع
 فامية وتعدا يفتن عليه لكن ليس له ولاية الملك حال قيام الاب الا ان يترك فلا يكون
 الفراض مع ماس احاطه بقي وطبنا في غير الملك لكن فيه شبهة الملك فيكون لذكر
 ولا يكون لاثبات النسب ولا يجب الاحتجاج اذا كان الاب في الاحياء كذا ذكر الفقيه
 في شرح الجامع الصغير **قوله** وقيل هذا ليس بجواب على قوله **قوله** وهذا
 القول غير مقبول عندنا في وجه كاسي في الورق الثاني **قوله** لانه هذا اول في
 شبهة **قوله** فيجب **قوله** فاورث قبا مائة في المحل شبهة حكمية **قوله** فليكن
 في قوله فاورث آه ما فيه **قوله** ان لم يكن سببا في ان ابن **قوله** لانه انما ملك ما لينة
 امره من بعد الملك وهذا لا يقبل ملكا لينة كما سندر **قوله** والمهور في حق
 الزوج **قوله** آه **قوله** امانته جعلت مهر **قوله** قبل القبض **قوله** اي قبل قبض الزوج
قوله هو ما كان راجعا الى المصل آه **قوله** كانه شبرا في دفعه اخلال احقره شبيه
 الحفسم بما يكون راجعا الى احد **قوله** الحق ثم الشبهة عندنا في حقيقتها
 رحمه الله ثبتت بالبعد **قوله** اي الشبهة في المحل ومنها فيجب بالظاهر

في قوله فاورث قبا مائة في المحل شبهة حكمية
 في قوله فاورث آه ما فيه
 في قوله ان لم يكن سببا في ان ابن

في قوله هو ما كان راجعا الى المصل
 في قوله كانه شبرا في دفعه اخلال

في قوله فليكن تعليلا للحكم الضمني

الملك شبهة استنباه فلا حيل في احقره نوحي كما لا يخفى ولو سلم انها مغارة كاس
 فالتقسيم هو الشبهة التي لا اخلال فيها **قوله** هذا من باب الشبهة في المحل **قوله**
 شبهة بل الظاهر انه من باب شبهة الاختباء كما خرج بالزلفين والفسفي
 في الثاني وما حب الايضاح الا برب ان الظاهر ان علم انهما ليست امرأة في
 وذلك بكوة في شبهة الاختباء ليس **قوله** بناء على دليل اطلاق الشرع **قوله**
 نعم لانه مع قيام دليل احقره والشبهة في المحل يكون مع قيام الدليل ان في احقره
قوله ولو كانت الشبهة في الفعل لما ثبت **قوله** في ان القياس كان ذلك لانه ثبت
 على خلاف القياس دفعا لضرر الغرور كما اعترف به **قوله** وبما الظاهر الى قوله
 ولا قيام الاحتجاج ما في **قوله** فيجب **قوله** اجب بان مواضع الشبهة تحت
 من ذلك الى قوله وفيه نظر **قوله** فكم قصت منه بالاجماع كما ذكره الكاكي
 فيمنعه نظيره بذلك **قوله** فخرج منه من لم يكن رجلا **قوله** فيجب فان الزاني
 لم يباين له ولا فخرج ان بعد الدخول فان التخصيص **قوله** لانه يعتقد باهية **قوله**
 ونحن ما مورون بتركهم وما يدعون **قوله** قلت الحق باهية والاب **قوله** الاول
 ان يجاب بان الكف منها داخل فيما التزمه لانا اعطينا الامانة على ذلك ولا
 كذلك الترتيب اذا لم يلتزمه كذا في **قوله** وقيل النفس والغذف حرام في
 وبنهم **قوله** ان اراد مطلقا فليس كذلك اي فليكن لا يفيد **قوله** لانه لا لم يدخل
 الاطامنا **قوله** دليل على التزامه حقوق العباد **قوله** في هذا القذف من حقوق
 العباد **قوله** اي فيه **قوله** الحق ولا يوجب حقيقتا نعمه في ان فعله المستأن من زنا لانه
 مخاطب بالحرمان **قوله** قال ان شرع المراد بالحرمان ترك الاشتغال بالادامر والادامر
 عن التواهي فانه الكفار في طوبى بالعبادات من حيث الترتيب تضعيف للفتاب عليهم
 وفي النهاية الكفار في طوبى بالعبادات من حيث الترتيب والتواهي بترك الفتا
 وانزكوة قال الله تعالى ولا توبوا الزنا وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
 وتبينوا ترك الادامر من توبوا الزنا والامانة وترك الفتا **قوله** **قوله** على ما هو

في قوله فليكن تعليلا للحكم الضمني
 في قوله فليكن تعليلا للحكم الضمني

في قوله فليكن تعليلا للحكم الضمني

الصواب اعتراض من قول بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في قوله قد بحث ادب
 في قول المصنف لانه مخاطب بالحكمات ما يدل على نصرة الخطاب بها حتى يتبع الاستدلال
 بقوله على ما هو الصحيح من قولهم بل لا اعتراض من قولهم يحصل بقوله على ما هو الصحيح
 قوله واعتز عليه من اوجهين احدهما في قوله هذا الاعتراض كما هو في
 المسطرة فاعلم فان ظاهره منع العقيدة التي استدل عليها بما هو في ذلك وذلك
 لا يجوز قوله والثاني في ان الصبي آه قوله على الاعتراض الثاني في نفس باسناد
 ما تكرر عندهم من ان الوطى لا يكون احد الوحيين او معارضة وعلينا باننا على
 في التوجيه قوله لان الوطى لا يخرج عن احد الوحيين آه قوله في دار السلام من واجب
 من الاول بانه لا يلزم من احصاء الزنا في قوله الا يظهر ان يقول لا يلزم من عدم
 الزنا في عدم احصاء الزنية ويلزم من عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من
 الموطوءة لانهما نامة له فيه كالحق ولا تتبع في الاحصاء كما لا يخفى قوله ومن
 ان في باننا لواجب المهر آه قوله خلاصة الجواب تخصيص قولهم الوطى لا يكون احد
 الوحيين ومنع عمومه كما لا يخفى قوله فلا ينفى لا يجاب قوله اي اجاب المهر آه
 اذ ليس لو في الصبي في قوله وكذا الحال في الجنون والشرع كالمفروض حيث
 لم يصر في الحال الى الجنون نصف شقة مع انه مذکور في السؤال ايضا قال المصنف
 لانه الانتشار قد يكون طبعيا لا طوعا كان ثم وادرت الشبهة قوله اي الحاكم وتعيده
 غير داخل في الشبهة المنقصة الى التسمين اذ المراد منها كان شبهة الوطى قوله
 واذا تحقق الملامح قوله يعني سقوط احد قال المصنف في قوله كل واحد منهما
 حكمه قوله ذكر واحد ضمير حكمه على ما قبله كجائبة بالنقد اي اولان اجابتيهما
 الزنا والعتل قال العلامة ان يلحق لا يقال انها مما مات بفعل الزنا ما هو الزنا
 فلا فوج ان لا يعتبر ان القتل ويسقط اعتبار الزنا كالتعلق ابدأ واسرع
 ومات صار قتل وسقط اعتبار النطق حتى لا يجب الاضمان النفس من الذمة
 والعصا لان قولهم ان البديل البديل وضمان النفس بدل النفس والبديل

في قوله المصنف لانه مخاطب بالحكمات ما يدل على نصرة الخطاب بها حتى يتبع الاستدلال
 بقوله على ما هو الصحيح من قولهم بل لا اعتراض من قولهم يحصل بقوله على ما هو الصحيح
 قوله واعتز عليه من اوجهين احدهما في قوله هذا الاعتراض كما هو في
 المسطرة فاعلم فان ظاهره منع العقيدة التي استدل عليها بما هو في ذلك وذلك
 لا يجوز قوله والثاني في ان الصبي آه قوله على الاعتراض الثاني في نفس باسناد
 ما تكرر عندهم من ان الوطى لا يكون احد الوحيين او معارضة وعلينا باننا على
 في التوجيه قوله لان الوطى لا يخرج عن احد الوحيين آه قوله في دار السلام من واجب
 من الاول بانه لا يلزم من احصاء الزنا في قوله الا يظهر ان يقول لا يلزم من عدم
 الزنا في عدم احصاء الزنية ويلزم من عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من
 الموطوءة لانهما نامة له فيه كالحق ولا تتبع في الاحصاء كما لا يخفى قوله ومن
 ان في باننا لواجب المهر آه قوله خلاصة الجواب تخصيص قولهم الوطى لا يكون احد
 الوحيين ومنع عمومه كما لا يخفى قوله فلا ينفى لا يجاب قوله اي اجاب المهر آه
 اذ ليس لو في الصبي في قوله وكذا الحال في الجنون والشرع كالمفروض حيث
 لم يصر في الحال الى الجنون نصف شقة مع انه مذکور في السؤال ايضا قال المصنف
 لانه الانتشار قد يكون طبعيا لا طوعا كان ثم وادرت الشبهة قوله اي الحاكم وتعيده
 غير داخل في الشبهة المنقصة الى التسمين اذ المراد منها كان شبهة الوطى قوله
 واذا تحقق الملامح قوله يعني سقوط احد قال المصنف في قوله كل واحد منهما
 حكمه قوله ذكر واحد ضمير حكمه على ما قبله كجائبة بالنقد اي اولان اجابتيهما
 الزنا والعتل قال العلامة ان يلحق لا يقال انها مما مات بفعل الزنا ما هو الزنا
 فلا فوج ان لا يعتبر ان القتل ويسقط اعتبار الزنا كالتعلق ابدأ واسرع
 ومات صار قتل وسقط اعتبار النطق حتى لا يجب الاضمان النفس من الذمة
 والعصا لان قولهم ان البديل البديل وضمان النفس بدل النفس والبديل

ما جعة للنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء تملكها النفس بغيرها
 ضمانها في ضمان النفس بخلاف احدى وضمان النفس لانها ضمان ضمان وضمان
 بسببين مختلفين الزنا والقتل فصار كمن شرب خمرا في غارة خمر وبقيت تيمم
 الحشر للذي لما قلنا انتهى واجاب في النهاية ايضا بان الوطى غير موضوع لارتك
 الزنا ووج خلا ووجد في الحاشية ان احد الملكين كان زنا عند وجوده ولا ينقلب
 قبله اذا اتصل به الموت بخلاف القطع لانه يجب للموت كونه جرحا واخرى
 يجب للموت فاذا اتصل به الموت صار قتل من الابد لانه كونه علة العلة كما في
 الزنا كان قتل من وقت الزنا اذا اتصل به زهوق الروح وان تخللت
 الوسايط كونه موضوعا للقتل ففعل الزنا هو ما لم يكن موضوعا للقتل لم يصح
 قتل من الابد لعدم صلاحية الاكراه ضامة اليه وان صار سببا هنا باقتراح
 الحال ولذلك لم يتبع وجوب احدى باقتراح وجوب القيمة انتهى والتعليق عند
 على جواب الزنا يلحق قوله لئلا يشترط الوجود قوله حين التبيين قوله كما في الجواب
 قوله قد سبق في باب اليمين في العتق والطلاق قال المصنف فادرت شبهة قوله
 اي شبهة كون منافع البضع في ملكه وانما في حالي الشراعية في الملك ايضا فبشرط
 في المنافع شبهة الشبهة ولا اعتبار له قوله واما هذا القذف فالجواب فيه
 قوله وسيجي في باب هذا القذف باب الشهادة على الزنا
 والرجوع عنها قوله قد ذكرنا ان ثبوت الزنا قوله في اول كتاب احدى قوله
 وادرت الشبهة فيها قوله اي فيما يتعلق بالرجوع وان لم يكن اول كتاب احدى قوله
 الشهادة فيتم الاقرار والرجوع عنه وايضا الاقرار فعل الواحد الشهادة ففعل
 المعتقد والواحد قبل المعتقد وايضا المباحث المتعلقة بالرجوع عن الشهادة
 كثيرة بخلاف الاقرار قال المصنف والاصل فيه انه لا يرد انما هذه المقالة وهو
 بمقتضى العباد بالاقراء قوله اي شهدا فانها كالمضاف فتدبر تيمم هو معتبرا
 بالاقراء على المصنف وان كان انما يضر لا يضر بصيرنا ساء قوله قد بحث فان وجد

ايضاً بالنفس على الاطلاق

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

خطبہ فی النبیؐ و توہمات
الانبیاء و الذریعۃ الی القیامۃ
انوار النبیؐ و انوار
الانوار و انوار
الانوار

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

ولا يبعد من حقه ولا يورث وفي الخلف خلاف ثم ذكر وكان المقلب
 حق العبد بدليل انه لا يسقط بالتقادم ولا بالبرق ويقع في القاضى عليه ولا يورث
 ان يرجع عنه بعد الاقرار ويشترط فيه الدعوى ويقام على المستأمن ولا يباين
 ما بين علي الاب ولا للمولى علي عبده ويقدم استيفاءه على هذا الزمان وشتر
 الحق فدل ان المقلب حق العبد والاصول تشهد له فان حق الله وفي العبد
 اذا اجتمع فليقلب حق العبد لما جاءه غير ان الامام يستوفيه دون الموقوف وان
 كان حقه لانه لو فوض اليه امامه على اشتد وجهه غيظا فيسقط وهو كالتفويض
 ان حق العبد واجبة الامام بخلاف القصاص فان الاستيفاء للمولى لانه
 مستدر وخلاف التعزير الواجب حقه الله تعالى لانه يلي امامه كل احد عليه
 انشائه من الله تعالى وسلك الامم والى رجل وجد رجلا مع امرأة اخلت له
 فقلته قال له ان كان يعلم ان ينزج عن الزنا بالقصاص والضرب بل دون
 السلاح لا وان علم انه لا ينزج انما يقتل على له العقل وان طاعة المرأة
 على له قتلها ايضا فقلت وهذا تنقيص عنه على ان الضرب تعزير على ملكه
 الانسان وان لم يكن مجسبا وكذا العقل ثم وجدت المسئلة في الفتوى عن
 ابي يوسف كذلك لكن وضربها وجد رجلا مع امرأة او مع حرم له او مع
 جارية ربه وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن ابي حفصانه في جاز له ان يرميه ويقتل
 وفي جامع قاضي خزان الدين في باب من الشهادة في الحدود ان الاصل في كل
 شخص اذا راى مسلما في ان كل له قتله وانما ائتمن فوفا من ان يقتله ولا يبعد
 في قوله في قوله في الشا في ليس للمولى ان يقتل عبده او امته لانه حق الولاية وهم
 القدر بل يكون ذلك لانهم اكلوا في الشرع وله ان يعزرج حالان التعزير
 تأديب فجاز ان يملك المولى عاين القاضى رجلا في او يشرب لم يجد استحسانا
 وعن محمد بن وهب القياس اعتبارا بالحقوق وهذا القذف والقصاص من
 الاحتقان الاستيفاء الى القاضى والى من يندوب الى الذرة باكثر فليحتم

التميز

بالتميز فيما يترتب ولا يستوفى وفي سيركم اذا شتم الامام الاعظم احمد بن يوسف
 الى غيره امامته لا يقيم بنفس ولا يشتم وفي ادب القاضي اذا اول خبر في
 القضاة عليه كان المقلد الحكيمة او قاضى القضاة لان المقلد ليس بنائب عن المقلد
 لانه قضاة لمن ولاه وكذا نائب القاضي قال وقعت هذه الحادثة عليه جاز
 ويجوز قضاة المقلد المقلد له رجلا لا يوازيه في النظم وكذا القضاة لانه يترتب
 جميع الشئ لا ينفذ قضاؤه للمقلد بل هو نائب عن المسلمين وهذا لا ينفذ
 بموته فكل من يقبل شهادته لم ينفذ قضاؤه للمقلد واستشهد من توكلا فيه
 ثم استفتى لموكلمة في تلك الحادثة لم يكن لانه قضاة من صح ولاه وكذا نائب
 القاضي قال وقعت هذه الحادثة لقاضى القضاة المروزي فقال لي يجب ان
 يجوز لانه نائب عن المقلد لاني فعلت هذا انت وانك تفعلك انت
 نائب الشرع فانطلق والوجه اني نزلت هذا ان يطلب من السلطان
 الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر حتى يتحقق اليه فيقتضه او يكمل واحد انتهى
 وقيل روي عن ابي يوسف ان التعزير من السلطان باخذ حال جارية
 قال ان اهدى شرح القدر وربي في بحث التعزير بالمال ولم يذكر كيفية اخذ
 الحال واري ان ياخذها ويكسرها فان ايسر من توبتهم بعرضها الى ما روي
 شرط التعزير باخذ حال كان في ابتداء الاسلام ثم تنسخ انتهى المروزي قوله
 شرط شرح السلي و**ابن قدامة** وذكر الامام بقرينة في باب الوطى ان التعزير واجب
ابن قدامة والتعزير من بلع التعزير **ابن قدامة** هو كلام صاحب الزنا **قوله** فصرناه اليه
 ووزنك او يكون **قوله** لا يستحق قال انما في قوله فصرناه اليه اي صرف ابو
 محمد التعزير الى اذ **ابن قدامة** والتكبير في الحديث ما قبله **قوله** المطلق قد تعزير
 الى الكمال كما بين في علم الاصول فقوله والتكبير ما قبله **قوله** المطلق قد تعزير
 لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء **قوله** قال صاحب الكافي في حد
 الاصل معتزلة التعزير على الاعضاء وفيه اشارة الى اصل يعزير التعزير في شئ

في قوله في قوله في الشا في ليس للمولى ان يقتل عبده او امته لانه حق الولاية وهم
 القدر بل يكون ذلك لانهم اكلوا في الشرع وله ان يعزرج حالان التعزير
 تأديب فجاز ان يملك المولى عاين القاضى رجلا في او يشرب لم يجد استحسانا
 وعن محمد بن وهب القياس اعتبارا بالحقوق وهذا القذف والقصاص من
 الاحتقان الاستيفاء الى القاضى والى من يندوب الى الذرة باكثر فليحتم

[illegible]

والتحقيق في هذه المسألة هو الذي ينبغي أن يكون
موضوع البحث في هذه المقالة

وفيه ما فيه قوله من السرقه التي اولها هذه معالطة ناشئة من اشتراك اللفظ
 قوله غير ان الثاني **اول** انت ضير بان لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار
 بل وجهه ما تراه وهذا الذي دفع الى الفقه بين الروايتين **قال** المصنف وقد تأتت
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم **اول** فيها ثم صرحوا بان ما يصحح قوله لا يصح
 في **قال** المصنف ان الثاني ان غير الذرهم بمنزلة قيمتها وان كان ذهابا لغيره
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا ان في ديار وشيرة درهم فما
 بالهم لم يصبروا القيمة بالذبح مع تقدمه في الذكر والاحتياط للذر في اشتراك
 او لم يتوجهوا بغير الذهب بالذبح وجنس الفضة بالذبح وغيرها مما
 ايا كان لم اتف على وجهه الى الآن في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل في
 بالذبح في الرواية التي اخذوها وفيه ما مل وجواب ذلك مذكوره في كتابي
 فراجع **قوله** الثاني في من حق حقه **اول** بالتحريك بتقديم **قال** في كتابي
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** في كتابي ان اولها في قوله ولا
 ممنوعة وانما ناسيا مكان شرفه لا يطابق المشروح الابوي الى قوله صاحب
 الهداية ان الاخذ بالاكثرة في هذا الباب اولها **قوله** وهو ان العمل بمنزلة
 يستلزم العمل **قوله** في كتابي اذا ما دفعه من الاستلزام غير ظاهر في اللفظ
 على ذلك وجواب ان مراده العمل بمنزلة على المتفق عليه دون مذهبهما
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ايراد الشبهة فاعلم **قوله** ووجه
 الاعتراض الى قوله ساقط **اول** الاعتراض السفا في قوله لان المسروق منه ظاهر
 في حقه **قوله** في ما مل **قال** المصنف **قوله** في كتابي ان مقتضى **قوله** قال لان مقتضى
 بالنسب عطف قوله ان يسالها وانما يكتب الى ان يسال عن عدالة الشهود
 لان التوثيق بالكتابة ليس بشروط فيها بناء على الترتيب وقد مر في اولي
 الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع **باب** ما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
 ولا يرد ما قيل **اول** اراد الاشارة الى المصنف في قوله **قوله** قال لكان في كتاب

وفيه ما فيه قوله من السرقه التي اولها هذه معالطة ناشئة من اشتراك اللفظ
 قوله غير ان الثاني اول انت ضير بان لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار
 بل وجهه ما تراه وهذا الذي دفع الى الفقه بين الروايتين قال المصنف وقد تأتت
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اول فيها ثم صرحوا بان ما يصحح قوله لا يصح
 في قال المصنف ان الثاني ان غير الذرهم بمنزلة قيمتها وان كان ذهابا لغيره
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا ان في ديار وشيرة درهم فما
 بالهم لم يصبروا القيمة بالذبح مع تقدمه في الذكر والاحتياط للذر في اشتراك
 او لم يتوجهوا بغير الذهب بالذبح وجنس الفضة بالذبح وغيرها مما
 ايا كان لم اتف على وجهه الى الآن في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل في
 بالذبح في الرواية التي اخذوها وفيه ما مل وجواب ذلك مذكوره في كتابي
 فراجع قوله الثاني في من حق حقه اول بالتحريك بتقديم قال في كتابي
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله في كتابي ان اولها في قوله ولا
 ممنوعة وانما ناسيا مكان شرفه لا يطابق المشروح الابوي الى قوله صاحب
 الهداية ان الاخذ بالاكثرة في هذا الباب اولها قوله وهو ان العمل بمنزلة
 يستلزم العمل قوله في كتابي اذا ما دفعه من الاستلزام غير ظاهر في اللفظ
 على ذلك وجواب ان مراده العمل بمنزلة على المتفق عليه دون مذهبهما
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ايراد الشبهة فاعلم قوله ووجه
 الاعتراض الى قوله ساقط اول الاعتراض السفا في قوله لان المسروق منه ظاهر
 في حقه قوله في ما مل قال المصنف قوله في كتابي ان مقتضى قوله قال لان مقتضى
 بالنسب عطف قوله ان يسالها وانما يكتب الى ان يسال عن عدالة الشهود
 لان التوثيق بالكتابة ليس بشروط فيها بناء على الترتيب وقد مر في اولي
 الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع باب ما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
 ولا يرد ما قيل اول اراد الاشارة الى المصنف في قوله قوله قال لكان في كتاب

وفيه ما فيه قوله من السرقه التي اولها هذه معالطة ناشئة من اشتراك اللفظ
 قوله غير ان الثاني اول انت ضير بان لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار
 بل وجهه ما تراه وهذا الذي دفع الى الفقه بين الروايتين قال المصنف وقد تأتت
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اول فيها ثم صرحوا بان ما يصحح قوله لا يصح
 في قال المصنف ان الثاني ان غير الذرهم بمنزلة قيمتها وان كان ذهابا لغيره
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا ان في ديار وشيرة درهم فما
 بالهم لم يصبروا القيمة بالذبح مع تقدمه في الذكر والاحتياط للذر في اشتراك
 او لم يتوجهوا بغير الذهب بالذبح وجنس الفضة بالذبح وغيرها مما
 ايا كان لم اتف على وجهه الى الآن في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل في
 بالذبح في الرواية التي اخذوها وفيه ما مل وجواب ذلك مذكوره في كتابي
 فراجع قوله الثاني في من حق حقه اول بالتحريك بتقديم قال في كتابي
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله في كتابي ان اولها في قوله ولا
 ممنوعة وانما ناسيا مكان شرفه لا يطابق المشروح الابوي الى قوله صاحب
 الهداية ان الاخذ بالاكثرة في هذا الباب اولها قوله وهو ان العمل بمنزلة
 يستلزم العمل قوله في كتابي اذا ما دفعه من الاستلزام غير ظاهر في اللفظ
 على ذلك وجواب ان مراده العمل بمنزلة على المتفق عليه دون مذهبهما
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ايراد الشبهة فاعلم قوله ووجه
 الاعتراض الى قوله ساقط اول الاعتراض السفا في قوله لان المسروق منه ظاهر
 في حقه قوله في ما مل قال المصنف قوله في كتابي ان مقتضى قوله قال لان مقتضى
 بالنسب عطف قوله ان يسالها وانما يكتب الى ان يسال عن عدالة الشهود
 لان التوثيق بالكتابة ليس بشروط فيها بناء على الترتيب وقد مر في اولي
 الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع باب ما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
 ولا يرد ما قيل اول اراد الاشارة الى المصنف في قوله قوله قال لكان في كتاب

النهاية

وفيه ما فيه قوله من السرقه التي اولها هذه معالطة ناشئة من اشتراك اللفظ
 قوله غير ان الثاني اول انت ضير بان لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار
 بل وجهه ما تراه وهذا الذي دفع الى الفقه بين الروايتين قال المصنف وقد تأتت
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اول فيها ثم صرحوا بان ما يصحح قوله لا يصح
 في قال المصنف ان الثاني ان غير الذرهم بمنزلة قيمتها وان كان ذهابا لغيره
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا ان في ديار وشيرة درهم فما
 بالهم لم يصبروا القيمة بالذبح مع تقدمه في الذكر والاحتياط للذر في اشتراك
 او لم يتوجهوا بغير الذهب بالذبح وجنس الفضة بالذبح وغيرها مما
 ايا كان لم اتف على وجهه الى الآن في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل في
 بالذبح في الرواية التي اخذوها وفيه ما مل وجواب ذلك مذكوره في كتابي
 فراجع قوله الثاني في من حق حقه اول بالتحريك بتقديم قال في كتابي
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله في كتابي ان اولها في قوله ولا
 ممنوعة وانما ناسيا مكان شرفه لا يطابق المشروح الابوي الى قوله صاحب
 الهداية ان الاخذ بالاكثرة في هذا الباب اولها قوله وهو ان العمل بمنزلة
 يستلزم العمل قوله في كتابي اذا ما دفعه من الاستلزام غير ظاهر في اللفظ
 على ذلك وجواب ان مراده العمل بمنزلة على المتفق عليه دون مذهبهما
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ايراد الشبهة فاعلم قوله ووجه
 الاعتراض الى قوله ساقط اول الاعتراض السفا في قوله لان المسروق منه ظاهر
 في حقه قوله في ما مل قال المصنف قوله في كتابي ان مقتضى قوله قال لان مقتضى
 بالنسب عطف قوله ان يسالها وانما يكتب الى ان يسال عن عدالة الشهود
 لان التوثيق بالكتابة ليس بشروط فيها بناء على الترتيب وقد مر في اولي
 الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع باب ما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
 ولا يرد ما قيل اول اراد الاشارة الى المصنف في قوله قوله قال لكان في كتاب

النهاية قوله غير بالنسب حقه لقوله مباحا وانما اشارة الى قوله حاله كذا في
 الملا **قوله** الظاهر ان يقال في قوله المشقة **قوله** يعني لما كان الامر كذلك **قوله**
 الاول ان يقال ولما كان الامر كذلك كان في حوزة نقصان فان قوله الاول ان
 الحجب اه تنوير نقصان **قوله** والمعارف آيات التهور **قوله** بالعين الملهة
قال المصنف لا يقطع في سرقة العلة لعبد الصغير **قوله** في حجب لانه يمكن ان يذبح
 في اخذه اسكناه كانه كسر الصغير فيا مل في جواب **قال** المصنف ان انما انعم اليه معنى
 الاوجه **قوله** والاضام غير النقية فاعلم **قوله** وقوله لان عندنا ما فيه لهما
 ان يتكلم لا يفهم **قوله** اي يدل قدم تضمين المكلف عندنا على ان مذهبهما
 ذلك يعني لافيه لانه الاشتباه عندنا لا يقطع **قوله** من اقبل الباب **قوله**
 ولا يقال نقل الا اذا كثرت الابواب لان التفضيل للكثير وشك في ان
 وعلقه الابواب **قوله** بيانه ما قال في المبسوط **قوله** اي بيان قوله والقبيح
 حيث يفرم منه انه من علمنا من مال ليس هذا على اختلاف **قوله** وقوله ما بينا
 اشارة الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الحق في القول **قوله** الاول ان
 يقال ما بيننا من الادلة من الجانبيين لانه علة كونه على الخلاف وجه ما ذكره
 هو حمل لقوله على اختلاف على معنى انها بما كان الابوي سيف وانما في قوله
قال المصنف ولو كان حقه درهم سرق درهم ما ينز **قوله** كان الاشبه ذكره هذه
 المسئلة عند ما مل قوله وان سرق منه عرضا الا انه لم يستحسن ان يقطع بين كلامي
 الجا مع بسئلة غير مذكورة فيها **قال** المصنف والقياس ان يقطع **قوله** في اشارة
 الى ان العدة في الاستدلال هو القياس ولا هذا لم يجب عن الحديث بناء على انه
 معطوف **قوله** وجه التشبيه الى ان العدة في الاستدلال هو القياس ولا هذا
 هو ان المتاع **قوله** هذا الاثبات المعصومية في المسروق المودود وتوطئة
 البيان وجه التشبيه **قوله** والموت في المرة الثانية **قوله** ما منع البعض **قوله** لانه
 الاول تلاشي **قوله** ان يكون عرضا **قوله** والعقل بالهزة **قوله** لعل انهم يقول

وفيه ما فيه قوله من السرقه التي اولها هذه معالطة ناشئة من اشتراك اللفظ
 قوله غير ان الثاني اول انت ضير بان لا يدل على اعتبار التقدير برفع ديار
 بل وجهه ما تراه وهذا الذي دفع الى الفقه بين الروايتين قال المصنف وقد تأتت
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اول فيها ثم صرحوا بان ما يصحح قوله لا يصح
 في قال المصنف ان الثاني ان غير الذرهم بمنزلة قيمتها وان كان ذهابا لغيره
 فان المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا ان في ديار وشيرة درهم فما
 بالهم لم يصبروا القيمة بالذبح مع تقدمه في الذكر والاحتياط للذر في اشتراك
 او لم يتوجهوا بغير الذهب بالذبح وجنس الفضة بالذبح وغيرها مما
 ايا كان لم اتف على وجهه الى الآن في كتبهم ولعل مستندهم ان تقدم المحل في
 بالذبح في الرواية التي اخذوها وفيه ما مل وجواب ذلك مذكوره في كتابي
 فراجع قوله الثاني في من حق حقه اول بالتحريك بتقديم قال في كتابي
 الى اطلاق قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله في كتابي ان اولها في قوله ولا
 ممنوعة وانما ناسيا مكان شرفه لا يطابق المشروح الابوي الى قوله صاحب
 الهداية ان الاخذ بالاكثرة في هذا الباب اولها قوله وهو ان العمل بمنزلة
 يستلزم العمل قوله في كتابي اذا ما دفعه من الاستلزام غير ظاهر في اللفظ
 على ذلك وجواب ان مراده العمل بمنزلة على المتفق عليه دون مذهبهما
 فانه مختلف فيه وادنى درجات الخلاف ايراد الشبهة فاعلم قوله ووجه
 الاعتراض الى قوله ساقط اول الاعتراض السفا في قوله لان المسروق منه ظاهر
 في حقه قوله في ما مل قال المصنف قوله في كتابي ان مقتضى قوله قال لان مقتضى
 بالنسب عطف قوله ان يسالها وانما يكتب الى ان يسال عن عدالة الشهود
 لان التوثيق بالكتابة ليس بشروط فيها بناء على الترتيب وقد مر في اولي
 الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع باب ما يقطع فيه وما لا يقطع فيه
 ولا يرد ما قيل اول اراد الاشارة الى المصنف في قوله قوله قال لكان في كتاب

ما نقله في فصل الترتيب في قوله لا يملكه غيره فاعلم ان
 او من ان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره

فان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره

فان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره

القطع في الاول باقيا للسرقة والا ولي بلائيه وانما تبيخها على
فصل في المحرز قوله وفرض من ذكر الموصوف الي قوله الوصف **اقول**
 المراد من الموصوف المال ومن الوصف المحرز **قال** المصنف الاول هو الاول
 اي قسم الاول القطع حذف المضاف اليه وانتم معناه **قوله** عن قوله الاول
 اي من ذي قربة الاول **قال** المصنف ولقد اباح الشرع النظر الى مواضع
 الترتيب الظاهرة في **قوله** لعل المراد بالترتيب الظاهرة بينهما ما يظهر عند ترك الكلف
 وان في الكلام بحث **قال** المصنف والمحرر تبيخا لغيره لا يحترم الحق **قوله** في تامل
قوله الاخر من الرضا **قوله** اي محرمه الاخت **قال** المصنف خلافا للشافعي
 في حقه الاحوال عادة ودلالة **قوله** وذلك انها بذلت نفسها وبقيت في المال
 او لي كذا اما لا كونه حاضرا اذا كان الموقوف منه الزوج **قال** المصنف
 المولي من مكانه لم يقطع الي قوله وكذا السارق من الختم **قوله** في بحث
 في عدم القطع في تملك المستلحقين على مقتضى هذا التعليق لا يكون لان
 المحرز فلا يباح ذكر باقي هذا الفصل المناسب لذلك باب السابق عند قوله
 ولا يقطع السارق من بيت المال والظاهر ان ذكرها استطراد **قال** المصنف
 فيه نصيبا **قوله** هذا التعليق يدل على انه لو لم يكن له فيه نصيب لقطع كذا الترتيب
 مطلقا فخصر القدرية وشرح الظاهر فلا بد من تعليق آخر **قال** المصنف
 محرز بدونه وهو البت **قوله** قال الترتيبين لان المحرز في قوله المحرز
 لان المحرز ما يبيع وصول اليد الي المال وبه تنفع من اختصاصه من اعيانهم فكل
 المحرز بالمال فانه يكون كالبدل عنه فلا يعتبر حال وجود الاصل لا يقال اذا كان
 في المحرز شبهة البدل يجب ان لا يقطع السارق منه اذا وجد وتندرج بالاشياء
 لان تركها التماس لحدوث صفاته **قال** المصنف ومن سرق شيئا من حوزة غيره
 ويبان له حاله او لا يقول المحرز عليه **قوله** وان كان قوله المصنف سرق منها بعد قوله
 اعاره اشارة الى ان المحرز **قوله** سرقه الذي في تعليق جوارها لا يقتضي اعيان

الاشياء

الاشياء **قال** المصنف وهي بناء على مسلكه **قوله** يظهر بانها عليها باقيا
 لكن لا بد من قطع الاصل اذا دخل الخارج يده من ملاحظة دليل قوله اذا دخل
 المحرز جماعة **قوله** المصنف لان في الاصل الاصل التراب من خارج باب الطريق تحقيق
 الاخذ من الظاهر فلا يوجد هناك المحرز **قوله** في بحث يندفع باقيا على
 فانه لا بد من المحرز في عدم قابلية المحرز لذلك اذا كان الطريق خارج عن حوزة
 هناك المحرز على الكمال **قال** المصنف لانه محرز اما بالكم **قوله** وبما جده في صورة
 طرما داخل الكتم بل المحرز بها جها والمالي تبع انتهى بل الظاهر عكس ذلك ايضا
 لا يلزم قوله لان المحرز هو الكتم اذا يوسع لا يوسع **فصل في كونه**
القطع قال المصنف لان الاسم يتناول اليد الى الاصل **قوله** ولعل المراد
 مشترك بين الكل واخره كلفه القرآن قال العلامة الكاكي اليد قد يكون من الاجزاء
 وقد يكون من الفرق وقد يكون من الزينة باستعمال العوب واللغة والشرع ولكن
 هذا الابهام ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلل الضميمة وفلان انه يتناول
 عليهم واجامهم انتهى قوله لانه الاسم اي اسم اليد وقوله يتناول اليد المستعمل
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقطع السارق من الزينة **قوله** في بحث فان كان
 اسلوبه بوجه ان يكون قوله واحكم معطوفا على قوله يقطع وليس كذلك بل هو قوله
 من الزينة **قوله** يجب تناول اليد جميعا **قوله** لا يبيع على سبيل البدل لانه قوله
 تعالى فاعلموا وجوبكم وايديكم **قوله** وانما خص باب حنيفة رحمه الله تعالى في قوله
 قال الشيخ الامام السفهاني وتبعه الكاكي وانما خص باب حنيفة لانه شبهة عدم
 الضمان على السارق انما تدعى مذهب لانه يقول بعد وجوب اخذ فليظن طاعة ان
 يقطع ويقع هذا عند فلا يضمن السارق استلزاما لعدم وجوب الضمان انتهى
 ان ما ذكره السفهاني في انساب المصنف من قوله انما تبيخها لغيره فاعلم ان
قوله فاذا زال ذلك ببيان وجوب الضمان اي ان المحرز **قوله** في بحث فانه الظاهر
 خلاف ذلك **قوله** فانه في طرف اليد يوسف ومحمد هما **قوله** في مقتضى

فان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره
 وان كان يملكه غيره فاعلم ان قوله لا يملكه غيره

اذ اسرق من المالك واداه له لم يقطع على من يملكه
 ان من اسرق من غيره فاعاله لم يقطع استحقاقه ان يملكه
 المالك فحق الامارات فحقه ان يملكه ولو لم يملكه
 الا فاعاله لم يقطع ان يملكه ولو لم يملكه لم يقطع

غير ظاهر فان ذلك طرف ايجرح ربه الله ايضا ومنه قوله ان الاستحقاق
 من النقص في باب اكد وود قد تقدم في باب الشهادة على التماسه ايجب
 بان الفرق من حيث ان في نفسه قد ظهرت فيه السرفة عقيب حصوله معتبرة
 قد صر في هذه الحقيقة ان الخصومة شرط لظهور السرفة لعدم احوال وقا
 والاقار له بالملك بعد ادائه الشهادة فمات هل يذفع فالك الا احوال دون
 ان يحضر المالك قال المصنف اجبت حجة ضرورة قطع المازفة قوله فان قيل
 اريد بها جعلت حجة للملك الضرورة في حقوق العباد فستم ولا ينفذ لان القطع في
 حقوق الله وان اريد في جميع الحقوق فغير مسلم وهو ظاهر فالحال هو الاول
 لكن نبوت عن الله ما يكون في ضمن حق العبد في السرقة ولا هذا هو هذا
 رجل بالسرفة والتمس بوجوبه في السرقة لا يقطع السارق فخرج به ان يملك
 فليكن على المصنف بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار قوله بينهم مما ذكره هناك ان صحة
 الرجوع بعد الاقرار في اكد ودينق عليه بنينا وبين الشافعي وفرضه خلافه في
 هو اكد كتاب اكد ودكن القول على ما بينهم هناك وهو المخرج في كتبهم على المصنف
 ومعه قوله قال الا في اي معنى الا خلافاً انتهى وفيه ما قلناه بدليل انه يقطع
 بالتمسك قوله فيه بحث قوله وبدليل انه لو قال المصنف ان في قوله فيه بحث قوله
 صحيح في الخصومة بدونه النطق قوله اي بدونه الخصومة في النطق وان لم يقطع
 النطق كما مر في المصنف من نطق عصمة المال باعتبار ذلك قوله ماض بما اذا اقر
 رجع ثبت المال دون النطق وجوابه لا يخفى اذ لا ينافي اذا رجع في المصنف واذا
 قطع السارق والعين ثابتة في يد اقل من قوله في يد كانه اشبه قال
 صاحب البدائع رحمه الله والعلم انه الكافي ولو باع السارق المسروق من ثياب
 او ملكه منه بوجه من الوجه فان كان ما يخلصه ان يأخذه لانه بين ملكه
 منه ان يرجع على السارق بالثمن الذي دفعه لانه الرجوع بالثمن لا يوجب ضمان
 على السارق في حق المسروق لانه يرجع على ثمن المسروق لا يقطع انتهى

هذا هو الوجه في ان السارق اذا اقر بملكه
 لم يقطع على من يملكه ان يملكه ولو لم يملكه
 الا فاعاله لم يقطع ان يملكه ولو لم يملكه لم يقطع
 هذا هو الوجه في ان السارق اذا اقر بملكه
 لم يقطع على من يملكه ان يملكه ولو لم يملكه
 الا فاعاله لم يقطع ان يملكه ولو لم يملكه لم يقطع

من صنفه في هذه المسئلة حيث لم يقطع
 واحد من احوالها
 من صنفه في هذه المسئلة حيث لم يقطع
 واحد من احوالها

لانه عرف بالانقضاء في قوله من يقطع من غير الذي مال المصنف الا ان
 لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك قوله وجب ان لا يجب الضمان عند الاستهلاك
 قوله يجب الضمان باستهلاك غير الذي كما سبق ان قال في حق الضمان الى قوله
 بالنقض قوله في قوله تعالى فاعاله لم يقطع على من يملكه ما اعتمد على حكم قوله من يقطع
 من قال قوله اراوا لنا في باب ما يحدث انما ان السرفة واورد على
 هذا الجواب في قوله الموردها الكافي في معارج الذرية لكن قوله في قوله
 هو مورد هذا الا بدليل هذا النسخة قوله وفي هذا ذهب بعضهم الى قوله
 انما في مال الكافي وفي الجوزية وفي الصحيح اذ لا يضمن النقصان كليا بحيث
 النطق مع الضمان قوله لانه ان عدم النسخة يدل على ان اسما وكما في قوله انما في
 حكمه انما لا يضمن راس المال في المضاربات والمضاربات بخلاف المضروب قال
 المصنف فان سرق ثوبا فنصفه اهر لم تؤخذ منه الثوب قوله وفي الكفر ولو سرق
 اهر فقطع لا يرد ولا يضمن قال الزملي في شرحه اي لو سرق ثوبا فنصفه اهر فقطع
 لا يجب عليه رده ولا ضمانه وهكذا في الحطب والكاف في النسخة صاحب البدائع
 وان سرق ثوبا فنصفه اهر لم تؤخذ منه الثوب ولا يضمن بغير الضيق من
 النطق ولما لم يدر سرق الثوب فقطع بده فنصفه اهر له دليل على ان لا فرق
 بين ان يصفه قبل النطق وبعده انتهى وان انت جدير بان عبارة الاربعة ليست على
 ما قلناه وهو لا يدل على التعقيب قوله بل صيغة المضني يدل على التقدم على ما
 عرف في صاحب الحال قوله انما يستقيم اذا كان صورة المسئلة لا قوله فيه بحث
 باب قطع الطريق قال المصنف ولان اجابات تتفاوت على الاحوال
 قوله عطف على التوام لانه قال والمراودة انه اعلم التوزيع على الاحوال لا التعقيب
 لانه الاجرة المذكورة في الآية الكريمة اربعة والاحوال ايضا اربعة فالظاهر ان
 الاجرة عليها ولان اجابات آه المصنف ويقتضون هذا قوله وفيه ما قلناه
 فان انتم تقتضون نفاضا فيه ما لا يخفى من الخلفه قال المصنف والاربعة اذا

المالك اذا سرق من غيره
 لم يقطع على من يملكه
 ان من اسرق من غيره فاعاله لم يقطع استحقاقه ان يملكه

قبلوا واخذوا المال فاما ما جاء في الخبرين في ما ذكره
 انما ان المراد التوزيع على الاحوال فليست على التوفيق **قوله** اي على ما تعلق من
 اية يوسف رحمه الله **ان** فيه بحث فان المراد مثل ما قال القدر **قوله**
 المعنى وانما الشرط التعلق من واحد منهم **قوله** لعل فيه شراح والمراد هنا
 من واحد منهم لا اقل **قوله** لان موجب الارش **قوله** الظاهر ان يقال بوجوب
قوله وان كان الاول **قوله** انما انما انما لا قول ويصح قوله كان الوجه انما
 واخلا آه فان الاول هو المقتضى الاول في قوط فان مقتضى الوجه الثاني ان
 التوبة يكون برضا المال واذا راد المال فلا خصوصية فلا قطع كما ذكره على ان
 مقتضىها عليه في نفس الامر وملاحظة امر آخر ولا يستلزم الاول ان في قوله
 كلام اجمالي والعامل في كونه الاشارة **قوله** واعترض بان وجوب الضمان **قوله**
 اعترض بان هو الكافي والاتفاق **قوله** واجب بانما فرض المسئلة **قوله** الجواب
 هو الكافي والاتفاق **قوله** المعنى قوله اية جنته وزفر رحمه الله **قوله** اية قوله
 قوله واحد فلا يخبر في قوله وعن اية يوسف **قوله** المعنى لو بان في القصة **قوله**
 الاعتقاد ليدل على الكمال فالمراد اعتقاد رابعا لقوله **قوله** ذي القرم المحرم من
قوله اي ذي رحم من اول سرقة **قوله** المعنى نصارت العائلة كذا واحد **قوله**
 الاول في كعبيت واحد لانه قد يكون في القدر الواحد معا صبر كما سبق
باب التفسير قوله وذلك الخبرين في فعل الامر **قوله** اهران
 عن مثل الوضوء فان ذلك الخبرين لا يتاخر في فعل الامر بوجوبه بل يقتضي اليقين
 على حدة وهذا لقوة تفصيله في كتب الاصول في باب الامر **قوله** الا ان
 احدود معاملة مع المسلمين **قوله** اي بلا ارادة شئ اجنبى بينها فلا بد ان
 يقال كفى في بيان وجه التقديم ان يقال لان احدود معاملة مع المسلمين او معاملة
 غيرهم **قوله** المعنى اجماع فرض على الكفاية **قوله** اي فرض لا على كفاية مهم دين على
 ان يكون على التعليل كما في قوله تعالى ولتكنزوا الله على ما يهديكم اي لا تاتوا به ما كنتم

هذا الخبرين في قوله تعالى
 ولتكنزوا الله على ما يهديكم
 اي لا تاتوا به ما كنتم
 ولتكنزوا الله على ما يهديكم
 اي لا تاتوا به ما كنتم

ان يكون للمصاحبة كما في قوله تعالى وآية المال على حدة ويجوز ان يكون المضاف محذورا
 وعلى ما استقلا اية على اهل الكفاية علان المصدر بفتح اسم الفاعل اي على الكفاية
 فيكون المراد تقرر الفرضية وانما هو فرض على الكل ابتداء على الخبرين في قوله
 البركان في الضرورة قال ابو حنيفة رحمه الله اجماع واجب على المسلمين ان
 المسلمين في سعة من ترك اجماعه حتى يحتاج اليهم واصناف عبارة اختيار في ذلك
 قال بعضهم اجماع واجب على المسلمين فاذا جاء التغير فهو فرضية وفرضية
 التاكيد بين الفرضية والواجب والفرق بينهما انهما يرتبطان بالاحكام حتى ان الفرضية
 المحذورة لا تؤدي بعد حلوة العصر وتقتضي الفرائض بعد العصر وبعضهم قال
 اجماع قبل التغير تطوع وبعد التغير فرض عين ومنه سمي الفرضية مطوعة اي
 مطوعة قال الله تعالى الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين ارادوا التطوعين و
 واكثرهم انه فرض على كل حال غير انه قبل التغير فرض كفاية وبعد التغير فرض عين
 وانما عرفت فرضية بالكتاب قال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
 انتهى ونحن نقول هذا يدل على ان مراد الهدي بقوله اجماع فرض على الكفاية
 هو الفرض القطعي الذي يكفر جاحده فان قيل فيلزم ان يكون من قال بوجوبه واجبا
 من اصحابنا ومن غيرهم حيث قال الشرح في المحيط اجماع فرضية محكمة يكفر جاحدا
 ثبت فرضية بالكتاب والسنة واجماع الامة فلما انا يكفر منكر الفرض اذا لم يكن
 ما قولا قال في معراج الدراية واجعت الامة على فرضية اجماع دون الايضاح فظهر
 اذا تقرر بالكتاب والاجماع بفرضية فرضية وتساكن ذلك قوله وهو ان اجماع فرض على
 الكفاية وهو حال اكثر العلم الا ابن المسيب خانه قال فرض عين للعوام في
 النصوص وعلى من ابن خزيمة والنوري اية غير واجب تركه اروي ابن عمر
 عن علي وعمر بن دينار ان الفرض واجب قالا ما علمناه واجبا وقالوا قوله
 تعالى كتب عليكم القتال للكتاب كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
 ان تتركوا الوصية انتهى فان قيل قوله واجعت الامة على فرضية اجماع وفي الف

بقوله بعد من انه حكم من ان شرعه والتوري ان غير واجب وهكذا بنى
 سئل عن عطاء وعروين دينار ان الغزو واجب والا ما علمناه واجبا علينا
 فحكم حكمي يدل على انهما قولان اخرين وهما القولان بالوجوب
 وسأول كلام ابن عرو وعطاء وعروين دينار ان وادهم لفرضه على الكفاية نعم
 لا يلزم ذلك تناوب قوله وقالوا قوله تعالى كتب عليكم القتال للذب كما في قوله تعالى
 كتب عليكم القتال اذا حضر احدكم الموت ان ترك فخر الوصية فليتب على قوله
 اجها وهو ان شاء الله تعالى **قوله** صاحب القيل صاحب النهاية نقل عن الحق وهو تعريف
 اجها وشرعا **قوله** الى دين الله **قوله** الى حكم الدين **قوله** بالنفس والمال **قوله**
 او اوها بعض او **قوله** ما الفرضية فلقوله تعالى اقتلوا المشركين اقتلوا
 ان قبل ان مات فحق منه البعض وهو كونه حجة فيها شبهة لا يصحح دليل الفرضية
 وانما قلنا ان فحق منه البعض مائة قد فحق قوله تعالى اقتلوا القسبان والجانبي
 العبد والنساء والامم والمعتق وحق من المشركين ايضا وكما من
 والذين قلنا انما تخصيص القسبان والجانبي من الامر بالقتل كما خرج به في كتب
 الاصول فلا يتطوع في قطعية النفي ولا تخصيص البواقي فلان ان لم يفسر بطريق النسخ
 وايضا لان ان قد فحق المستأمن والذين وكفوا من المشركين لم لا يكون ان
 ان لم للمهد والمهود ومن هم الذين ذكرنا في قوله تعالى وقالوا ان سبيل الله ان
 انما يكونكم قتل على ان لا يوجد ان يقال لم لا يكون ان يكون المعنى مخرط في سلك
 العلم بالعلمين بان تخصيص العلوم لا يضر في كونه العام قطعا وابانة وما
 ذكر هو كلفن على اورد على الشارح الاكل حيث قال وهو دليل قطعي **قوله**
 الحسن وقوله عليه اجها وماض الى يوم الصلوات اورد به فرضا بان **قوله** الفرضية
 مستندا من قوله ماض الى ما قد وانما هو في الفرض من بين الاحكام فان في
 الترتيب والاحتياج لا باحة لا يجب الامتثال والبقاء من كلمة الى فانه يدل على تخصيص
 من الامتداد والبقاء وقوله **قوله** عليه وسلم اجها وماض من ماضي الامر فلهذا

فليعلم

فليعلم من ان الابطاح خبر الواحد اذا ما يد بالكتاب والاباح خبره
 وانهما كذلك كذا في معراج الدراية وقال الشرح في ايضا في حجة قال
 عليه السلام اجها وماض منذ بعثني الله الى يوم القيمة حتى يقال خصا به
 انني انما قاله واراد بقوله ماض الى فرض واجب انتهى فان قيل لم لا يجوز
 ان يكون المعنى انها بمعنى الذباب في الفصح معن الشيء مضيضا ذهب الى
 ذاهب بان الى يوم القيمة فلا ينجم الاستدلال قلنا انما ذاهب في تفسير المعنى
 كما وقع في الفصح معن اخلو ذلك انما قد طلت **قوله** الحسن لانه ماض في لينة
قوله تقرير الدليل ان اجها ومفروض غيره وكل ما هو مفروض غيره فهو فرض
 الكفاية اذا حصل المقصود بالبعث وانما قلنا ذلك لئلا ينتقض الدليل بالغير
 العلم مائة مفروض غيره مع انه فرض على عدم حصول المقصود انما بقاء
 يشير الى ذلك قوله وهذا لان المقصود عند ذلك لا يتحقق ان باقائه الكحل
 كتب على **قوله** الحسن كقولنا اجازة ورد السلام **قوله** فانها في نفسه ما ليس
 حسن يدل عليه انها بدو الميث والمسلم عت بل صحتها المعنى في غيرها
 وهو فرضا على المسلم الميث او ان كذا ذكرنا في الامام ابو زيد رحمه الله
قوله الحسن ثم جميع الناس بشر كما ان الوجوب على الكل **قوله** لانه ينبغي ان يفهم
 منه ان الوجوب على جميع اهل الارض كانه حتى ينفذ عن اهل الهند بقاءهم اهل
 التروم اذ لا يندفع بقاءهم الشرع اجنود المسلمين وان قوله تعالى قالوا
 الذين يكونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل قطر يكون الكفار
 بهذا ما نسخ به احوال الفاتنة بعون الله الملك العادل **قوله** واحمد الله ثم اقول في قوله
 انتم جميع الناس لان الوجوب على الكل بحيث لان من قال الوجوب على البعض
 يقول بكونه اجمع انما على تعدد بشره ايضا على ما بين في الاصول **قوله** الحسن ولان
 اشتغال الكل **قوله** ان قبل الامر لا يدل على انكره فلما يلزم من كونه فرض على
 ان يجب على الكل في كل وقت حتى يلزم ان ينقطع مادة اجها ولم لا يجوز ان يجب

في الحرمة فلما سبب الكفر يكون الكفار حراما عليا وهو مفقود في قوله
ثم في هذا المقام نصه بجيبه وحي ان ابراهيم باثنا المفعول عند مجلس عالي في حقبة
فخر اكثر المواجه وكان البحث من اول كتاب اجماعا وعرض محمد بن سيرين
عليه قوله وهو دليل قطعي بان يقال هذا في الف كسجي من الشارح نفسه من انهم
اجمعوا على انه مخصوص بغير منه الذي والمتضمن في زمان يخص منه الاسير قبا
واجاب عن هذا الحافظ المحقق المشهور بانه يجوز ان يكون اليه انما على قطعي وبالنسبة
الي المفعول ظنيا لما دخله التخصيص فاقم الحاكم بذلك الكلام لكنه مردودا
على مورد وهو ان قيل لزم ان يكون فرضا فكيف جازا وواجبا لا يكفرها فندم
وذا لا يقول به الا المعنوية بل العلوم من قواعد الاصول ان العام اذا دخله التخصيص
سواء كان عاما او متوقفا يخرج الذي له التخصيص على ذلك العام من ان يكون قطعا
فلا يثبت به الفرضية **قوله** فان قيل كيف يصح التمسك على دعوى الفرضية بخبر
الواحد **قوله** ثبت بخبر الواحد الفرضية على زعم المجتهدين صرح به في كتب الاصول
وامثلة اكثر من ان يحصى **قوله** اجيب بان خبر الواحد **قوله** الجيب وان كان
التي **قوله** وبما لا يجمع **قوله** فيه بحث فان من اصحابنا من قال انه مذروب
ومنه من قال انه واجب غير فرضي صرح به في الحيط والضرورة **قوله** ولكن ان يقال
ان خبر لم يذكره للدلالة على الفرضية **قوله** ويؤيد ما ذكره ان الحديث ليس به
ما يدل على ارادة الفرضية وقول المصنف راد به فرضا بان لا يدل على انها الفرضية
من سياق الحديث بل من الدلائل فان قيل النبي صلى الله عليه وسلم معصوم لبيان
الاحكام فلما ذلك ايضا لا يدل على تعين الفرضية لجواز ان يكون التذنب
او الوجوب مع ان فيه تأملا لجواز ان يكون من قبيل الاخبار عن الغيب ثم الواو
المصنف اما الفرضية الفرضية المستمرة بدليل آخر كلامه تأمل ولك ان تقول ان
استغناء عن قوله ومما في حاشية من مضي الامر وانفذ وانما قد من بين الاحكام
هو الفرض الذي لا مرد له والبقاء يستغنى عن كلمة الى فانها تتعلق بمقتضى الاحتاد

كما ذكرنا **قوله** فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **قوله** لا يتم
فان نسبة امر الى المشتق بعيد عليه المأخذ كما في السارق والمساكين الآية التي
وانزل في الآية **قوله** المصنف ان ان يكون التفسير عاما **قوله** انما يخرج الى اكرب
من غير القوم في الامر والالتفات بغيره او غيرا به فوجوب **قوله** انزلوا
خفا حاشا **قوله** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** لان النبي دم كان يخرج مع
تحلف كثير من اهل المدينة **قوله** في بحث فان تحلفهم كان تحلف المدينة
من حولها من الكفار فهم ايضا محايرون لكنهم ليسوا سواء في احسن للذين
خرجوا فان افضل الاعمال احقرها واجواب ان التفسير هو الخروج **قوله** في المصنف
تفسير **قوله** انما يشترط بصفة الافعال الذاتية على المبالغة الى الكمال في الفرضية
وهو ما لا يسقط بفعل البعض **قوله** ولان الله تعالى قال لا يستوي الله ورسوله
الي آخر الآية **قوله** هذه الآية في سورة النساء في بحث فان هذا المصنف على
ان يكون قوله تعالى لا يستوي الآية متاخرا من حيث النزول عن قوله تعالى
انفسوا الآية فان المتقدم لا يخفى المتأخر وهو ممنوع كيف وهو مذكور في
سورة النساء المنزلة في المرتبة الثانية بالمدنية وهذا في سورة التوبة
التي هي آخر ما نزلت وايضا لا يتم تحلف كثير من اهل المدينة بعد نزول هذه
الآية الاية **قوله** الى ما جرحه على التثنية الذين خلفوا في غزوة بني النضير والى قوله
ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب من يخلفوا رسول الله وهم وانما
القول بان تحلف البعض لفرونة فقط المدينة من الاعراب حولها فهم ايضا
من المهاجرين لكنهم ليسوا سواء في احسن للذين محايرون بالسفر فثبت
كما استمر لاننا حجب ان يخرج ما زاد على ما يندفع به تلك الضرورة مع
انه ليس كذلك على ما شهد عليه كتب السير والوقائع **قوله** فيخرج على من
لهم ثم ثم **قوله** في قوله تعالى ما تلو الذين يلوكم من الكفار والآية يدل
على ان اجماعهم في علي من يلو الكفار من المسلمين على الكفرة فلا يسقط بقاء

في قوله تعالى لا يستوي الله ورسوله
في قوله تعالى لا يستوي الله ورسوله
في قوله تعالى لا يستوي الله ورسوله

التورم على اهل الهند واهل ماوراء النهر ملكا انما هو من قبل العوالم
 بقوله تعالى فان قالوا لكم فاقلوهم الى قولهم حيث وانه منسوخ في قوله هذه الآية
 في سورة البقرة في حيث اما في السؤال فانه لا عبرة عندنا بمفهوم الشرط فلا يكون
 معارضة للعوالم وعندنا ما بينه لا تعارض من المنطوق ايضا كونه اولى ودرجته
 وايضا المعلق بالشرط هو الفعل عند المسجد الكرام فان نظم الآية اكرمه هكذا ولا
 فاقلوهم عند المسجد الكرام حتى ياتواكم فيه فان قالوا لكم فاقلوهم كذلك جرد
 الكافين ولا شك انه لا يلزم منه عدم جواز القتال فيما سوى المسجد الكرام ويدور
 على انهم واما في اجواب فلا ما يرفع مفهوم المبالغة ليس بما يرفع عندنا
 عليه في التوضيح وكما في شاهد على ذلك ان الشئ هو ان يرد دليل شرعي من
 عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه والمفهوم ليس بدليل شرعي فليكن
 كانه يمكن دفعه بان كتاب اولى مساحمة قوله فاصحح الضمير اجعل في قوله
 هذه الآية في سورة الحج قوله تعالى ادع الى سبيل ربك الآية لا تترك
 الآية في سورة النحل ثم اى بالبناء بالبناء مطلقا في الازمان كلها في قوله
 مخالف لقوله فيما سبق فان الدلالة القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك
 ولا بعد ان يقال الدلالة تدل على بقاء مدة بقاء الآية وليس فيها ما يدل
 حكم بقاءها الى يوم القيمة بل علم ذلك من هذا الحديث واما في قوله تعالى
 والا وجه ان يقال مراده من قوله فيما سبق بل لبيان دواعيه وبقائه الى يوم القيمة
 ولا يعتبر في الشئ فيكون معنى قوله ليس فيها ما يدل على ذلك اى على سبيل
 التوضيح فانما هو قوله تعالى فاقلوهم حتى لا تكون فتنة قوله هذه الآية في سورة
 الانفال قوله فاقلوهم الذين لا يؤمنون بالله الآية قوله هذه الآية في سورة
 التوبة قال المصنوع والواجب اجماعا وعلمنا ان قوله في الانفال انما هو في قوله
 يجب عليه اجماعا ولا يرفع العلم ولا طاعة ابيه واجب عليه فلا يترك
 باليسر بواجب انتهى ولا يخفى عليك من انقضاء قوله واجب لقوله لا يرفع

في قوله فاقلوهم الذين لا يؤمنون بالله الآية قوله هذه الآية في سورة
 التوبة قال المصنوع والواجب اجماعا وعلمنا ان قوله في الانفال انما هو في قوله
 يجب عليه اجماعا ولا يرفع العلم ولا طاعة ابيه واجب عليه فلا يترك
 باليسر بواجب انتهى ولا يخفى عليك من انقضاء قوله واجب لقوله لا يرفع

العلم

العلم ان كان غير بالغ وان كان بالغا فطاعة ابيه واجبة متعينة عليه اجماعا
 ليس بواجب متعينة عليه فليكن قوله المصنوع ولا عبادة ولا امرية لا تقدم حجة
 المولى والتزويج قوله في قوله انما هو في قوله فاقلوهم في قوله فاقلوهم في قوله فاقلوهم
 ما تم فليكن قوله المصنوع وكبره اجعل في قوله قال لا تقاتل في بعض اركان في
 بيت المال ما يتقوى الناس من الغنية انتهى هو ايه من الغنى لان مال الغنية
 الموجه في بيت المال يصرف الى الفقارة قال الامام لم يترتب شي من كونه الامام
 حيز اجعل على الناس الغزاة ما هو لهم في لانه في شبهة الا فرقان لم يكن
 على ما في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم اخذ درعا من صفوان من غير طيبة نفسه
 ولا ما في ذلك بشرط الفئان فاذا زالت الحاجة طواه كان في ما ولا في الغنية
 الا اذا صار في بيت المال والاولى بفقره والمسلم بالانفس ثم قال في
 المال لانه بمصالح المسلمين انتهى قوله على الناس ما يتقوى به في قوله اى حاله
 بما يتقوى او مكلفا بما يتقوى باب كيفية القتال قال المصنف
 ودعواهم الى الاسلام قوله هذا في حق من لم يبلغه الدعوة والى لم يتم الاستدلال
 بارواه ابن عباس رضي الله عنه وصرح به ايضا في مبسوط الامام الحسيني
 ولا استدراك كما لا يخفى على المتأمل في مساق الكلام م فان الفرض انما بيان
 انهم اذا دخلوا دار الحرب ودعواهم الى الاسلام فان قيل كونه كفرا عن قلوبهم
 ولا دعواهم الى الجحيم فان يدعوا كفرا ايضا والى ما يكونهم ولم يعلم منه ان
 ذلك بطريق الادب والندب او الوجوب فبينة انه بطريق الوجوب بقوله
 ولا يجوز ان يقال في قوله المصنوع في قوله لا تقاتل الا انه قوله فان قيل لا يخفى
 قوله لا تقاتل الا انه بل لا بد من ذكر محمد رسول الله صلى الله عليه واله الا ان حصار على
 المصنوع كما يقال قراءت على هو انه احد مخرج به اكره ما في في شرح البخاري
 قال المصنوع والمراد بهذا القول قوله بطريق اطلاق اسم السبب قال
 المصنوع ثم انتهى بان يكون بناء على ان الامر بالشئ من عنده فاما في

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع

هذا الموضع من فلسفة ابن عسقلان والرملة وقبل موضع من بلاد جهينة قهرا
اولم يبلغ غراوته صلى الله عليه وسلم الى بلاد الشام في جوفه قال المصنف
في الترمي دفع الضرر **قوله** هذا التعليق في مقابلة النصوص الذاتية على تحريم
المسلم بغير حق فكيف يصح فان قيل تلك النصوص قد رخص فيها ما طلع الطريق
وابناي فلما لم يلبسوه في حقها وايضا انما يصح اذا علم انما لم يرتكب
هم استولوا على ديار المسلمين والمذبح عام ليس له خصوص وانما لم
هذا التعليق هو جواز الترمي **قوله** المصنف ولما قلنا بطلان حصن من حصونه
الي قوله لا نسند دابة **قوله** وفيه نظر ما ان الزيادة انما يجوز ان يكون اذا علم
ان فيه مسلما ولم يكن يملك بهذا الضيق ولا شك في ان العلم انما لو كان
في غاية الندرة فمن اين يلزم اسناد دابة لاجلها **قوله** المصنف وما اصاب
منهم لادوية عليهم ولا كفارة **قوله** تعالى كتب عليكم النصاص في القتلي
الاية يوجب القود اذا اصابوا منهم عدوا وقوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ
مكث مرتبة مؤمنة الاية يوجب الكفارة والدية اذا كانت الاصابة
خطأ والتعليق في مقابلة ما بيننا ان لا يقبل قتل مؤمنا **قوله** وجواب انه اذا كان
عالم بالحقيقة حال **قوله** انه نظر لانه لا يجوز ان يراود من العلم القصد لما مر
قوله في المتن ويقصدوا بالقتل والى الكفار ويخفوا من العلم حقيقة ولم
يكن احد بان عدم العلم بالمصالح شرط في تحقق الخطأ فانهم قالوا الخطأ على
نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصا بطله صيدا فاذا هو آدمي او ظن
حربا فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى شخصا فيصيب ايضا ولا
شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما قال للزم ان من رآه انسانا
وعليه ثم غرضنا غير واحد ذلك الانسان فاحدا به ان لا يكون فعلة خطأ ولا
بأحد **قوله** ولما ان اجابا وفرض الى قوله وسبب الغرامات عدوان شخص

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع بالكل مال الغير حرة المحضة فانه ليس عدوانا منها
مع انه سبب للغرامات واجواب بانه رخص وهو مني عنه في الاهل بالاعتدال
لان قتل المسلم ايضا كذلك **قوله** وما نحن فيه ليس بدرا لا سلام **قوله** برده عليه
ما لو كان في دار الاسلام وبتر سوا فانه لا يخفى اما ان يكون الحكم واحدا او ليس
ان كان الا قول ظاهر وان كان انما في غلابة فلا شك فلا شك ان الدليل المذكور
وهو قوله لان في الترمي دفع الضرر العام انما يلزم خلف المدلول ان الدليل
ويمكن ان يجاب بانهم انما يكونون التبرس اذا كانوا في المدينة وكانوا اما اذا كان
في القصر آية فلا لا مكان الهجوم عليهم ومضافتهم فلا يمكن ذلك لا يتناقض ذلك
فما اذا اختلفوا على حصن ونحوه من دار الاسلام بحيث لم يجر دار حرب
هذا في حقيقته رحمه الله ثم يقول اخذ في خلاف الاصل ولا يصح ان لا يفتقر
من دلالة القواطع على خلاف **قوله** جواب عما قيل عليه احسن وقال اطلاق الترمي
لفرضه آية **قوله** انما هو ان الكلام الزاني والافاحسن وقال اطلاق الترمي لفرضه
انما لا يجوز الترمي **قوله** المصنف ولا يفتقر الى المارة **قوله** انما هو ان هذا الموضع
اذ قد علم من قوله ولا يتأثر من العقل من كلام نفسه وهذا الكلام **قوله** المصنف
قوله تعالى وما جهنما في الدنيا معرو **قوله** قد سبق في كتاب النفقة من الكتاب
انه لا يجب الاتفاق على الابوين اكرهين وان كانا مستأمنين وصريح الشرع
ان قوله تعالى وما جهنما الاية مخصوص باهل الذمة وهذا التعارض ناسخ في
جوابه **قال** المصنف ولا يجب عليه اعياءه **قوله** لا يرد النقض بالابن فانه
ليس كالاب وان ثبتت منزلة التفضيل فراجع الى غاية البيان في كتاب
المنفقة ونفي النفقة ايضا **باب** المودة ومن يجوز انما **قوله** المصنف
واجب بان هذه الاية محمولة على ما اذا كانت في المعاملة مصالحة للمسلمين الا قوله
هي قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الا علون **قوله** فيجب ان لا تنهوا
عنه في هذه الاية هو الهداية بالذمة الى السلم من جانب المسلمين وانما مورد في

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع بالكل مال الغير حرة المحضة فانه ليس عدوانا منها
مع انه سبب للغرامات واجواب بانه رخص وهو مني عنه في الاهل بالاعتدال
لان قتل المسلم ايضا كذلك **قوله** وما نحن فيه ليس بدرا لا سلام **قوله** برده عليه
ما لو كان في دار الاسلام وبتر سوا فانه لا يخفى اما ان يكون الحكم واحدا او ليس
ان كان الا قول ظاهر وان كان انما في غلابة فلا شك فلا شك ان الدليل المذكور
وهو قوله لان في الترمي دفع الضرر العام انما يلزم خلف المدلول ان الدليل
ويمكن ان يجاب بانهم انما يكونون التبرس اذا كانوا في المدينة وكانوا اما اذا كان
في القصر آية فلا لا مكان الهجوم عليهم ومضافتهم فلا يمكن ذلك لا يتناقض ذلك
فما اذا اختلفوا على حصن ونحوه من دار الاسلام بحيث لم يجر دار حرب
هذا في حقيقته رحمه الله ثم يقول اخذ في خلاف الاصل ولا يصح ان لا يفتقر
من دلالة القواطع على خلاف **قوله** جواب عما قيل عليه احسن وقال اطلاق الترمي
لفرضه آية **قوله** انما هو ان الكلام الزاني والافاحسن وقال اطلاق الترمي لفرضه
انما لا يجوز الترمي **قوله** المصنف ولا يفتقر الى المارة **قوله** انما هو ان هذا الموضع
اذ قد علم من قوله ولا يتأثر من العقل من كلام نفسه وهذا الكلام **قوله** المصنف
قوله تعالى وما جهنما في الدنيا معرو **قوله** قد سبق في كتاب النفقة من الكتاب
انه لا يجب الاتفاق على الابوين اكرهين وان كانا مستأمنين وصريح الشرع
ان قوله تعالى وما جهنما الاية مخصوص باهل الذمة وهذا التعارض ناسخ في
جوابه **قال** المصنف ولا يجب عليه اعياءه **قوله** لا يرد النقض بالابن فانه
ليس كالاب وان ثبتت منزلة التفضيل فراجع الى غاية البيان في كتاب
المنفقة ونفي النفقة ايضا **باب** المودة ومن يجوز انما **قوله** المصنف
واجب بان هذه الاية محمولة على ما اذا كانت في المعاملة مصالحة للمسلمين الا قوله
هي قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الا علون **قوله** فيجب ان لا تنهوا
عنه في هذه الاية هو الهداية بالذمة الى السلم من جانب المسلمين وانما مورد في

منه

الآية السابقة هو دليلها اذا ما لوها اولها خلافة بغيرها حتى يعلل بالحق
 ويرفع المناقاة وعلل النبي صلى الله عليه وسلم في الآية بالذلة بالسلمين كما يدل عليه قوله
 تعالى ولا تنسوا نعمي يكن ان يقال ان في هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الدعوة الى
 السلم اذا كان بهم ضعف فان النبي يقضي المشروعية كما يتبين في علم لا يوصف
 قوله وبديل لآيات الوجبة للقتال معلوم انما هو من آية التسليم كما صرح به في
 النهاية وايضا آية السلم نزلت مع آيات المنزلة في شأن بني قريظة
 وهذه نزلت في سورة التوبة قوله تعالى فالتوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
 الاخر ولا يؤمنون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين اوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية فيكونوا مسلمين تلك الآية ناسخة لما تكيف بسندل بها قوله
 وقوله بكتاب ما اذا لم يكن خيرا حيث لا يجوز على الامم ان يوادعهم على ما
 تعالى ولا يهاونوا اليه الي السلم قوله فيجب في الظاهر ان يقال ان هذه الآية
 اكرهية لا يدل على عدم جواز السلم اذا طلبوا بها قوله ولان المبادعة
 ترك اجها صورة الحق قوله فيجب في ذلك وهو من ذلك قوله اي النبي بمضى
 نفع الهدى من النبي بغير الطريق قال الحق ولا يأخذ عليه مالا لانه لا يجوز ان
 الجزية منهم لما ينال قوله هذا انما يدل على عدم جواز اخذ المال منهم قبل الاضمار
 ولا دلالة فيه على عدم جوده فاما في الكافي ولا يؤخذ منهم على ذلك مالا
 قبل الاضمار لان اخذ المال قسري لهم على ذلك انتهى وفيه بحث فان المودعة
 تكون بن مانع يدين مالا فخذ منهم مالا مقدرا الي ذلك انما تكيف يكون قد
 لهم نصيب واذا امر رجل فرفقه وهو الايمان اي تصديق قوله قال
 الايمان وهو الايمان اي اعطاه الايمان انتهى وانت خبير ان تفسيره
 اولى منه يدل عليه قول عمر رضي الله تعالى عنه انه رجل من المسلمين على ما سمي
 قوله الا ان يكون مفسدة استغناء من قوله في ما منهم قوله استغناء من
 قوله ولم يكن لا حد من المسلمين في ما منهم قوله في قوله ولو جاهدوا امام الله

صاحب القيل هو انما في قوله واقول يجوز ان يكون ذلك في قوله ويجوز ان
 يكون الحق قوله في كلامه لو جهل ببحث قال الحق قال بان يكون شرطه لغيره
 واجها وعبادة قوله يعني ان الايمان نوع فاما قوله وهذا هو الموقوف
 بقوله فيما تقدم وسيجي في كلامه اشارة الى هذا قوله ولو قال الحق انه يجوز
 من القيل في قوله اراد انه يجوز عن القيل الحقيقي وان كان فهو منوع بل هو قول
 المسئلة وان اراد انه يجوز بل الحقيقي في قوله ليس الايمان منه وعلله في امر
 بان قوله لذلك باب الغنائم في قوله هو لازم وقهر متواتر قوله دليلنا
 عليه انه ليس بشرا قوله ففعل النبي صلى الله عليه وسلم اهدى ما وعمر رضي
 عنه الا قوله في نظر لان الآية اذا فادة القطع بطريق الاشارة بطل العمل
 بالحدوث لانه طئي ولا يفعل السؤال وايضا الواجب عند التعارض الترجيح
 او العدم قول الي دليل آخر لا التحخير والالتفات في كل موضع حصل فيه تعارض
 وليس كصالح الكفاية اذا تعارض هناك بل الدليل التحخير ولم يدل دليلان على
 شيئا متافيا كما هما قوله في قوله انما مشركه النوب استغناء من قوله الحق
 قوله في تأكل والظاهر انه استغناء من قوله وهو في الاسارى بجوارحهم
 والا ما تحجز به كما في الواجب التحخير قوله اذا تعدد الدليل وكل يدل على ظاهرا
 ما يدل الاخر وجوبا يكون ذلك بالمعارضة لامن الواجب التحخير فان الدليل في
 الواجب التحخير واحد دل على شيء واحد وهو التحخير وتمامه ليس كذلك اذ لم يدل
 دليل من الادلة المذكورة على التحخير والمجوعها اذا تعارض الادلة لا يقتضي
 التحخير بل يصار الي الترجيح والا فالي دليل آخر من الادلة الاربعة كما تقرر في
 الاصول قوله ولما قل ان يقول قد جحد الحق قوله مخالف لما سلفه في قول الكتاب
 من انه دليل قطعي فيفيد الغرضية قوله الحق ولا بأس بان يعلف العسكر في دار
 الحرب وما كانوا في قوله اي لا بأس بان يعلف العسكر دوابهم العلف في الغلول
 لما حذوا فان علف الذابة يعلف عليها من باب ضرب اذا طهرها العلف قوله

في قوله لا بأس بان يعلف العسكر دوابهم العلف في الغلول
 في قوله لا بأس بان يعلف العسكر دوابهم العلف في الغلول
 في قوله لا بأس بان يعلف العسكر دوابهم العلف في الغلول
 في قوله لا بأس بان يعلف العسكر دوابهم العلف في الغلول

المصوب بغير الخطب **قوله** معطوف على قوله بان يعلق قوله قبل
 وليس يصح **قوله** القابل هو لا تاف في قوله واذا لم يكن ما كولا **قوله** التفتيح
 واكثر من قوله ولا يتولونه اي يبيعونه بالمثل لغيره من قوله ولا يتولونه
 عطف على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبيعوا فاما على قوله المصوب لقوله عليه السلام
 من اسلم على مال اكبر من قوله اي مع مال قال المصوب ووجه قوله عطف على قوله
 قال المصوب ولما ان العار في بياهل الذار وسلطانها **قوله** قوله وسلطانها
 معطوف على اهل قوله فان الاسلام لا يافيه كالتقدم **قوله** اي في هذا الباب قوله
 باعتبار قول محمد **قوله** فيه شيء قوله واجب بان تمام بد المودع **قوله** خلاصة
 اجواب ان العلى بوصف الاصل ان يكون معارض ومعارضه معارض وهو
 لا يافيه الاصلية **قوله** مع الاضراء **قوله** اي احرام اليد اجتناب **قوله** لعدم اوان
 اكبر في ان لا يسلّم **قوله** لا يافيه لانها صارت معصومة **قوله** الظاهر ان
 مرادها معصومة النفس من انبات وظاهره لا حاله كنهه **قوله** في
كيفية القصة **قوله** ثم قال فان الله خسه فكان بيان ضرورة ان بقية الاغراض
 للفتنة **قوله** كقولنا في وورخانه ابواه فلاته اثلث **قوله** ولان الاربعه الا
 الفاعلين بالاجتماع **قوله** في العبارة مساحته وكان الظاهر ان يقول واما
 الاجتماع فلان آة **قوله** والمسلك اليهود **قوله** الواو طائفة قال المصوب فيكون غاؤه
 مثل فاء التراجيل فيفضل عليه **قوله** قال لا يلبس مع انما تمنع ان زيادة الفاء
 يستحق به الزيادة ولان العرس تبع فلان يدسه على الاصل ومار ووجه
 على التفتيح كما روي انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه
 سهم الفارس والراجل وهو كان راطلا جيرا لطلحة رضي الله عنه والاصبر لا
 يستحق سهمان الغنمة وانما اعطاه رضى الجيرة في القتال وقال خبر جاني
 سلمة بن الاكوع وخبر فواسم ابو قتاده انتهى فيه بحث ان ثبت فانظر
 الى خبره الاتفاقي حيث قال فان قلت السوقي من اهل سوق العسكر والاصبر

في قوله لا يلبس مع انما تمنع ان زيادة الفاء
 يستحق به الزيادة ولان العرس تبع فلان يدسه على الاصل ومار ووجه
 على التفتيح كما روي انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه

في قوله لا يلبس مع انما تمنع ان زيادة الفاء

كخزنة العار من لا سهم لها اذا لم يبق لها كالعبد ثم اذا كان لا سهم لها كما سهم لها
 الفتنة والعبد اذا مال لا سهم له بل يفتح في الفرق قلت ان العبد تبع فاعطى
 اجرة زمان القتال مع العدو وعن المستأجر انتهى قال لا يلبس الا جيرا لا سهم له لان
 دخل كخزنة المستأجر ولا يجمع له اجر ونصيب في الغنمة انتهى **قوله** لان نفس الزوار
 ليس بخود آة **قوله** كان فيه اشارة الى جواب قوله والزوار في موضعه محمود آة
 فانه ممنوع ولان استلزامه ان يكون له كتاب الغني كلف وقد وقع من الضحية
 رضي الله عنهم **قوله** فلا يكون السبب الظاهر **قوله** اي لا يستحق في الغنمة **قوله** الفرق
 عكس الجواب **قوله** في الضحاح والعاموس الا فرق من قبل الجمل والاحدة من
 قبل لان في الشرح مخالف لما فيها قال المصوب ولما ان الجايزة نفسها
 قال **قوله** لم يجب عن قول الشافعي وتعلق الا كلام اذ هو ايضا لم يعلل بحجبه
 حيث لم يعتبر نفس القتال في استحقاق الغنمة فليسا كما فصل في التفتيح قال
 المصوب فيقول من قبل آة **قوله** الفاء للتفتيح **قوله** المصوب فجعله على ان يافيه
 لما روي به **قوله** في بحث قال المصوب ومكره **قوله** بان يرفع **باب** استنباط
الكفار قال المصوب والمخطور لغيره اذا اصاب سببا بكرامة آة **قوله** قال في
 الكافي بهذا من كل لاة العصمة لايح اما اذا زالت بالافراز بد رايهم ولم ينزل
 فانه زالت لم يكن الاستنباط مخطورا لم يروا ولم ينزل لا يصير ملكا كما في مسئلة
 البقاء الا ان يقال العصمة الموقوفة باقية لانها بالاسلام وان زالت الموقوفة
 لانها بالزوال انتهى ولكن ان تقول انه جواب على التفتيح لو تسليم **قوله** كالمصنف
 في الارض الموقوفة **قوله** مخالف لما في كتب الاصول **قوله** وليس فيه الا حادثة
 الى قديم الملك **قوله** ان لا ملك فيه فديان **قوله** اجب بان الحاق مسئلة الشفعة
قوله وشفقة الفرق ان وجوب الرذفة الشفعة يسري الى قول البيع بخلاف
 شري ان جواز وجوب الرذفة عند طلب **قوله** فلم يكن مخالفه آة **قوله** في صحيح
قوله مخالف الشفعة **قوله** لانه حق يعود في الالف **قوله** يعني لو لم يثبت له الحق لا

في قوله لا يلبس مع انما تمنع ان زيادة الفاء
 يستحق به الزيادة ولان العرس تبع فلان يدسه على الاصل ومار ووجه
 على التفتيح كما روي انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه

صالح النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** الكاف للتقليل ونذكر كطف عليه قوله
ولان الموجب **قوله** لا تأتوا بغيره بدلا عن النصرة **قوله** من هذا الى قوله
مما عدا على عبارة الانفا في **قوله** لان كل من كان من اهل دار الاسلام يجب عليه
النصرة للدار بالنفس والمال قال الله تعالى في **قوله** في الدلالة تحت
قوله فان قيل النصرة طاعة **قوله** السؤال والاجواب المذكورة في النهاية **قوله**
المع فانه يكتب ويؤدى للمسلمين دابة رتبة في معنى اخذ النفس
على **قوله** قوله دابة حال وقوله رتبة حال ايضا وقوله في معنى خبر كان ثم قوله
وزن الكاف لان جاز استمرقاتهم بالاجماع جاز ضرب اجزية عليهم لانها بعد لان
معنى ما توفيق يصبرنا دارا كالذي ودقة يودا ابدا دابة كاجزية نود
ابدا رتبة انتهى تعلم منه ان الاول للشارح ان لا يذكر دابة **قوله** وهذا
بدافع **قوله** في بحث فانه لم يجوز ان يقال المراد وكل من يجوز استمرقاتهم
يجوز بضرب اجزية عليهم اذا كانوا من اهل النصرة فانها بدل النصرة في حق
المسلمين كما سبق **قوله** وايضا الفعل بينهم وبين عبدة الاوثان من العرب
يجوز استمرقاتهم **قوله** قوله من العرب بيان النصرة في قوله بينهم وبين عبدة
الاوثان **قوله** المع لان الكافر وفي الله عنه **قوله** الذي يذل اخي من المذموم
ليكن التميم بالقبس **قوله** المع استرق نسوان بني حنيفة **قوله** قال في القاموس
حنيفة كسنية لقب ثمان بن جهم الي حي منهم حولة بن جعفر الحنيفة اسم حنيفة
بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم **قوله** المع ومن اسلم وعليه جزيه
وكذا اذا مات كذا خلافا للشافعي فيها **قوله** في جزيه الشافعي لو اسلم او مات
بعد مضي السنة استوفى ولو مات في اثناء السنة طو لب يقتطع على احد
القولين **قوله** باخبار لا يصل **قوله** الذي هو الاسلام لان الله اراد بالاسلام
وهو لا يصح **قوله** بالنسبة الى قوله انما في كل منهم من وليه وايضا في
نفي كونها بدلا عن الفعل **قوله** هو مطلق خبره على اطلاق **قوله** فيمن عدا

وتجاه **قوله** المع ولا يقيم بعد الموت **قوله** المع من قبل بل الله تعالى
بغيرها قال الله تعالى ولنذيقنهم من العذاب الادنى دون العذاب
الاكبر لعلمهم برجعون **قوله** المع وقد نذير بالموت والاسلام **قوله**
لم لا يجوز ان يقال المقصود دفع شر غيره وذلك لا يندفع بالموت **قوله**
والاسلام ياتي في الضمارة **قوله** انت خير بان الرقة نفسه صابر بل لا
صغار لغوة قالوا وليا ان يجاب بجواب غيره **قوله** لما قرأه خلق فحملا **قوله** في
او اخرا بالمتن من **قوله** ولكنها سقطت بالكفر **قوله** كما سبق في باب المتن من **قوله**
لا سبيل الى الاول وهو ظاهر **قوله** في بحث الا سبيل الى قول الشافعي وقد وصل
الى المقصود **قوله** المع والاصح ان الواجب عندنا في ائمة **قوله** اجواب **قوله** سيجي
في آخر كتاب الكرامية ان في زماننا نؤخذ اخراج في اخلاصة وانما خور
من اخراج خارج السنة اما شية هو الصحيح **قوله** المع وعند الشافعي في آخر
اعتبار بالزكوة **قوله** قال لا يتا في قياسه ممنوع لان الزكوة تجب با قول
عند ما بشرط احوال التخفيف انتهى قال الزيلعي ولا يلزم ما الزكوة لانها تجب
في احوال يستحق الثناء وهي لا يجب الا في المال الذي انتهى **قوله**
ولا يجوز احدث بعة ولا كنيسة في دار الاسلام **قوله** وانما سببه
بني ذكر اخصا والكنيسة الى قوله فانما سببه طاهرة **قوله** في كونه كقوله صلى
الله عليه وسلم لا دهيانية في الاسلام **قوله** كانا مصر وبن في المدينة **قوله** في بحث
قوله المع اذا لم يكنوا الا لضرورة **قوله** في فتاوى الامام ائمة تاني قبل اخر
الكتاب بوردتي تحبنا وفي شرح اكلوا في ولا ينعون من ركوب اعمار
لان ركوب اعمار ذل فبرانه يمنع من ان يضيع عليه السراج وكذا لا ينعون
من ركوب اعمار بغيره لان سراج اعمار والهرزون بمنزلة اعمار لا يريانه في
عليه الكاف بخلاف الفرس لان ركوبه عز وركوب اكل جمال ينعون عنه ان
عند الحاجة اليهم بان يستعين بهم الامام في الحارة والذب عن المسلمين فاما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

卷之四
 詩集
 五言古詩
 五言律詩
 五言絕句
 七言古詩
 七言律詩
 七言絕句
 詞集
 長短句
 元曲
 散曲
 雜劇
 傳奇
 小說
 史記
 子部
 諸子
 經部
 易經
 書經
 禮記
 春秋
 三傳
 四庫全書
 總目提要
 目錄
 序言
 跋語
 題詞
 贊語
 評語
 考證
 校勘
 補遺
 附錄
 後記
 索引
 參考文獻
 出版說明
 版權聲明
 印刷說明
 裝訂說明
 定價
 發行人
 編輯人
 設計人
 繪圖人
 攝影人
 印刷人
 裝訂人
 發行所
 地址
 電話
 郵政掛號
 登記證
 執照號碼
 出版日期
 印行日期
 印刷日期
 裝訂日期
 定價
 零售
 批發
 函購
 郵購
 電購
 網購
 其他
 備註
 備用

مجلس اول

قوله لأن العبرة بعموم اللفظ **قوله** فإن التكرار إذا وقعت في سياق الترتيب
 على ما مر جوابه وثبتا في الحديث المروي كذلك **قوله** وأقول بهذا الحديث **قوله**
 فيه بحث إذ يجوز أن يقال للحديث دلالة على ما مر من أنه في السير **قوله** المصنف
 الفصحح أن شيئا من هذه المعاني ليس بلزام ويقتضي إلى رأي المصنف بغيرها
 إلى أن يطلب على طه أن صاحبها لا يطلبها **قوله** قال شمس الأمانة الحكيم في السير
 في مبسوطه قال ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاضرت النبي عليه
 السلام قال عرفها سنة فعرفتها فلم يعرفها أحد فاضرت فقال عرفها سنة أخرى
 فعرفتها ثم اضرت فقال عرفها سنة أخرى ثم قال بعدت كنت سببا أخوف عدد ما
 وكما وأخلفها بما لك فإن جاء صاحبها فاعرفها إليه وإن فاتت فاعرفها
 صاحبها أنه إليك انتهى ثم قال وفي الحديث الذي أرواه أبي بن كعب وعليه ما
 قلنا أن التقدير بأجل في التعريف ليس بلزام ولكنه بغيرها يجب ما يطلبها
 صاحبها أو يريه أن أمانة الدنيا ولما كانا ما عطيها كيف أمره رسول الله عليه السلام
 بأية يعرفها كنت سببا أخرى ففهم منهم أن اللفظ أن يعرف أكثر من حول عند
 شمس الأمانة بحسب طه وفي المحيط البركاني والفقيه أبي جعفر كان يقول إذا بلغ مال
 عطيها ما كانا ككس في الف درهم أو مائة دينار يعرف ثلثه أو حوله وكان في
 الإمام أبو علي النسفي يحكي عن الشيخ الإمام أنه كان يروي عن محمد بن عوف اللقطة
 قلت سببا على أو كثر **قوله** قال طاهر بن الهيثم ما قال **قوله** ما سقط عنه **قوله** المصنف
 فلا يتوقف على قيام المحل **قوله** والأصل عند من أن فاعلا لا يتوقف هذا التفسير الرابع
 إلى الإجازة **قوله** لأن التعريف إذا لم يكن في ضمن عقد لا يوجب شيئا **قوله** يعني
 المراد عند المعارفة **قوله** في البعير كدبه ونحوه **قوله** الكدم العقب بأذن النسخة
 بأكثر المصلحة الضرب بالتحويل **قوله** المصنف وكذلك يفعل بالعبد **قوله** قال لا يتأخر
 أي يوجب الاتيان وينبغي عليه بأمر الفاعل والاولى أن يأمره الفاعل بأن يوجر
 العبد والثور يفتق عليه من فله ثم قال والعبد الضال كذلك ثم قال والاتب لا يوجر

في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله

فان تطاولت المدة قال لا ينبغي أن يبيعها مني وعلية المحيط بأنه لا يبيع من أن يبيع من
 المصنف طارئة بغيره لكشف الحال **قوله** يقول الفاضل في اللقطة **قوله** يعني عند الشك
قوله إشارة إلى قوله لأنه في الحقيقة **قوله** في ما قبل هذا إشارة إلى قوله كان استقام
 الملك من جهة **قوله** يقال شذت الفاعلة أي عرفتها **قوله** في الفصحح شذت الفاعلة
 انشد حاشية ونشدا ما يطلبها وانشرتها أي عرفتها وأما قول أبي داود وصححه
 كما استخرج المفضل العقدي ما شذ هو المرفوع أي ما يقال له طالب لأن المفضل شذها
 أن يجد مضافا منه لتعريفه به انتهى فمن قرأ في شرح قصور لا يبين وقوله وتعرف
 لا يلزم لما سبق حيث لم يبين في الانشاء ومع التعريف **قوله** المصنف قوله صلاية عليه
 وحكمه في الحرم ولا يكمل لفظه إلا بغيره **قوله** معناه على الدوام والآن لم يظهر فاعله
 التخصيص **قوله** المصنف لا يكمل إلا باللفظ لا بالتعريف **قوله** في الحديث حذف مضاف
قوله المصنف والعلامة **قوله** أي اعطاه العلامة على حذف المضاف **قوله** لأن انتفاء
 الوجوب يستلزم انتفاء الجواز **قوله** ذلك عند ما في النسخ وما نحن فيه من قبيل
 التناقض **قوله** والجواب أن الشافعي أجاز **قوله** وفيه أنه لا بد لنا من المحل من ذلك على
 رويته **قوله** المصنف وهذا بخلاف **قوله** قال لا يتأخر وقال في فصل القضاء
 بالمواريث فيه رواية والأصح أنه على الخلاف يعني في أخذ الكفيل عند دفع
 النقطة رواية والأصح أنه على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يأخذ الكفيل
 خلافا لصاحبه ونفي الخلاف هنا مع إثباته في فصل القضاء وكلام شافعي من حيث
 الهداية انتهى قال الشافعي كمال الدين هذا إذا دفع النقطة بغير العلامة أما إذا دفعها
 بأمانة المحضر البينة على أنها لم تكن أخذ الكفيل عنه رواية والأصح أنه لا يأخذ
 كفلا انتهى فاندفع الشافعي **قوله** المصنف وهو جائز بأذن **قوله** قال الانتفاء أي انتفاء
 النقطة بعد مدة جائز للفتي بأذن الإمام على وجه يكون فاعلا لوقوعه على وجهه
 فأن الانتفاء للفتي يكون لثبوتها في وقتها **قوله** أي الانتفاء للفتي جائز
 بأذن الإمام لأنه على وجهه **قوله** في بحث فاعله خلاصة استدلال الشافعي

انه لو لم يكن ان يتبع بها النبي لما اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي رضى الله عنه ان يقول
 ببيان الشرايع ولا جواب عن ذلك فيما ذكره ولا من لا يتبعه جارية صلى الله
 عليه وآله واحدا لامة فليسا **كتاب** **باب** **الابان** **قوله** اي صجبا بين
 ان روايات المتعارضة **قوله** اي بقدر ما لا يمكن **قوله** المعنى ولان ايجاب ايجل
 اصله حاصل على النذر ان احسنه ما ذكره **قوله** المراد احسنه مخصوصه فان
 غيرها من التعقب والنصب لا يخفى **قوله** والتعدي بالسمع **قوله** والتعدي بمتبادر
 وقوله بالسمع خبره **قوله** المعنى ولا سمع في الفضل فاستغنى **قوله** لا يقال هذا لانه
 على امتناع ايجاب لا حصل بل على امتناع التعدي فليكن اثره الى السلطان
 ما تقول هذا جواب عن بيان ثبوت ما ذكره من دفع بقوله ولان الحكم اخ
قوله على المعنى الى صيانة آتية **قوله** الى قوله الى صيانة آتية
 بالضمير في قوله كونه عبارة عن الحكم **قوله** فعلى المعنى ان افاد **قوله** آتية
 يعود المنفعة اليه **كتاب** **باب** **المنفعة** **قوله** وهو في اللغة من الاخذ **قوله** آ
قوله انت خبر بان الطلب سبب للوجوب فانهم حاشا فليسا على **قوله** المعنى
 يتحقق الحكم ببقاء على الغائب لا يجب **قوله** في فضل القضاء بالمعيار
 من شرح الماتن في احوال على المختلف انه قيل بحكمه في القضاء على سبب
 عند ما لا يجوز عنده **قوله** اكلت خبزها في اهل **قوله** بالجملة **قوله**
 وحاضرت وانقضت **قوله** يتبادر منه ان يكون اعتدادا بالقبض مع انه قال
 بعد غدة الوفاة قال لا ولا يلزم حذف قوله وحاضرت من ابي بن **قوله** وبها
 المهر **قوله** اي اخذ مهر المثل من الزوج الثاني **قوله** وبها المعنى وامرأة **قوله**
 في التركيب شيخنا ان بقدر الفعل بعد الواو والواو طرفة وبها المعنى وبها
 ويكون العطف على جملة فان العنان آه **قوله** ولكن عذر المنفرد اظهر اخ
قوله في اظهره من عذر العنان فالي ان ان يقال اعتداه مع غنة على الزوج
 ينقص من عذره **قوله** والتطبيق لا يخل آه **قوله** في كلامه انارة الى ان علما

في قوله لا يقال هذا لانه
 في قوله على المعنى الى صيانة
 في قوله بالجملة
 في قوله بقاء على الغائب
 في قوله عذر المنفرد
 في قوله عذر العنان
 في قوله اعتداه مع غنة
 في قوله التفسير لا يخل
 في قوله في كلامه انارة

في قوله على المعنى الى صيانة
 في قوله بالجملة
 في قوله بقاء على الغائب
 في قوله عذر المنفرد
 في قوله عذر العنان
 في قوله اعتداه مع غنة
 في قوله التفسير لا يخل
 في قوله في كلامه انارة

في كلام المعنى **قوله** فطريق معرفة **قوله** وبناء الكلام
 الشرعية على الظاهر **قوله** وبناء متبادر وقوله على الظاهر خبره **قوله** ان
 لا يقدر شي من المعذورات آه **قوله** من القدر لا من القدر **قوله** لانه
 لم يقدر آه **قوله** تعليل عقيدتي شي بقوله من المعذورات كالماتة والتعدي
قوله والارفق ان يقدر بتبسي لانه اقل ما ذكره **قوله** في التعليل نوع
 قصور والاول ان يفهم اليه والتفويض عن حال الاقرار انهم ماتوا ولا غير
 يمكن عادة كما خرج به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا
 اعتبر او انه جميع البلدان ثم ذكر في شرح الواضحة الشرعية انه ذهب بعضهم
 الى انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في احاديث هذه الامة في تعليل
 الشرح بحث ان ان يقال المراد ما دبر التي يعتقد بها وهذه ليست كذلك لانه
قوله المعنى ولا ينزع من يد لا جنين الا ان يظهر منه ضيانه **قوله** وفي العارضان
 سبابة في فصل القضاء بالمعيار **قوله** اذا جرد من يده والظاهر ان المراد بالجملة
 ما هو غير ايجود وانه كان المندوم من كلام بعض الشارحين انها هي **قوله**
 لو ترك امراته حلالا وما عدا **قوله** لم يذكر ابن الابن هناك علم حاله انما على
 لو كره في المنفرد **كتاب** **باب** **الشركة** **قوله** وهي عبارة عن اختلاط نصيب
قوله في تاسع فان الاختلاط صفة النصيب والشركة صفة صاحب
 النصيب **قوله** المعنى شركة الاملاك العينية **قوله** اي شركة العينية **قوله**
 مقتدر **قوله** المعنى من ثمار طمان او شتر ما بينهما **قوله** لا يميزها صفة العينية كما في قوله
 تعالى كمثل اهما كمثل اسفارا **قوله** المعنى وكذا في التصرف **قوله** عطف على
 قوله وذلك في المال **قوله** المعنى وكذا في الدين **قوله** عطف على قوله وذلك
 في المال **قوله** لما بين ان شاء الله تعالى **قوله** اشارة الى قوله ولا بين المسلم
 وان كان **قوله** المعنى وقال مالك رحمه الله لا اعرف ما المعنى وضمه **قوله** قال في
 الحاشية وهو متناقض لانه اذا لم يعرف كيف حكمه بالنسبة والابان في حق كذا

في قوله على المعنى الى صيانة
 في قوله بالجملة
 في قوله بقاء على الغائب
 في قوله عذر المنفرد
 في قوله عذر العنان
 في قوله اعتداه مع غنة
 في قوله التفسير لا يخل
 في قوله في كلامه انارة

الناس من اهل البيت عليه السلام على ان يبيعهم بغير اذن الله تعالى فانه يجب
ما ان المسلم ايضا من اهل البيت عليه السلام في كتاب الوكالة
وجوابه اذا جازة نفسه صحيحة دون اشتراط المسلم الاخر في كل حال
ان يافد بالحق انهما شرا بغير اذن الله تعالى وصاحبه بالكلية ويرجع الكفيل على المشتري
بحقصة مما اري **اقول** ما ثبت بالضرورة من ضرورة ضرورة وانما لم يثبت
في الكفالة وثبت على مقتضى القياس فليسا على ذلك المصنف في البيع الا مشترك
في الشراء والبيع والاستجارة **اقول** قال الاتفاقي واني في عبارة صاحب الهداية
لمطر لان هذا الكلام انه يقول مما يصح فيه لا مشترك لا اشتراك في البيع والاستجارة
لذلك هذا الكلام ان يقول ومن القسم ان افرغ من اجابة والمهر والنفقة افرغ من اجابة
المدينون الواقعة بدلا مما يصح فيه لا مشترك لا اجابة وانكاح واكسح نفسها الى
اخرها قال فيعلم باني فكل ان شاء الله تعالى انتهى وقوله لانه هو الذي الواقع
بدلا مما يصح فيه لا مشترك لا اشتراك في البيع والاستجارة ولا الاستجارة بحيث لا في الكلام مما
فيه لا مشترك لانه الذي الواقع بدلا مما يصح فيه ان يقول مما يصح الا مشترك في
المشتري والمستاجر وسيله **قوله** وانما قيد بحال المرض **قوله** بغير اذن الله تعالى
بحال المرض **قال** المصنف لانه يستوجب الضمان **قوله** تعليل كونه الكفالة معا وضمان
بجانبه **قال** المصنف وبالمطرا الى الاتفاقي لم يصح من ذكره **قوله** قال الاتفاقي ان يذكي
او يوسف ويحذر وكان القياس ان يقول ذكراه بغير الايمان والقياس ان يترك
بغير المصنوع ويذكر الفعل على صيغة المبني للمفعول فاعلمه ونفع هكذا من علم
الكاتب انتهى **قوله** والامر فيه سهل فان الضمير المستتر ارجع الى ما تاءول في قوله
علي من ذكره **قوله** لا يستهلك بغيره **قوله** لا يابى قوله فيما سببه الى ما تاءول
فيما ان الغصب والاستهلاك فيمان تجارة فليسا على التوجيه **قوله** يظهر كل سقوط
ما اعترض به **قوله** فيجب والمعتز في الاتفاقي والكاكي **قوله** فانه يجب باصل
المستحب ان في هذه اشارة الى جواب سؤال ما ان المستهلك لا يملك في المشتري

في البيع والاستجارة
في البيع والاستجارة

او المعلوم غير قابل للملك **قوله** وانما ملك المصنوع **قوله** مستند الى اصل
المستحب **قوله** وكذلك يصح اقرار الصبي وانما ذون الله **قوله** الظاهر ان هذه الواو
زائدة وان اتفقت على انبائها الفسخ وانما ذون صفة الصبي **قوله** تترك سقوط
ما اعترض عليه **قوله** المعترض صاحب الشبهة **قوله** ولا ينفذ الشبهة **قوله**
قوله ثم قوله لا ينفذت بغير الشركة بالعروض والمكمل والموزون فينفذ
قوله قوله ثم قوله مستند وقوله ينفذ جواز بغيره **قوله** وان كان اجب فمختلفا
ولم يقبل به مالك **قوله** فان المالك يستلزم الخط وكيفية في اجب لو اصر **قوله** المصنف
بمختلف المصارفة عند مالك الا ان يثبت عند روايات انما لم يثبت في السؤال
واجواب بعينها في غاية البيان في كتاب المصارفة **قال** المصنف لانه القياس بانما
ما فيه من ربح مالم يضمن اخ **قوله** لزوم ربح مالم يضمن في الشركة اذا كان المشتري
بالنفذ في غاية الظهور على من ذهب مالك فان هذه يلزم في المصارفة اذا كان
راي مال احد النفذين بربح مالم يضمن كما لا يخفى على المتأمل في دليله فلا بد من
الفرق ولم يعلم فكيف تبرز والفرق هو انه لا ينفذ من اخلط فلا يؤدي اليه وفيه على
قوله فلا ينفذ ربح المال **قوله** فيجب والضرب ان يقول فلا ينفذ المصارف
وانما ربح انما عدل عن هذا لان بيان الفرق بين المصارفة والشركة يتوقف عليه
على ما قرره انا انه فرار من المطر الى المنياب فليسا على **قال** المصنف ومراة التبر **قوله**
قال في الكافي التبر هو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة انتهى لكن اذا
قوله بالنفقة يراو به الذهب الغير المضروب **قوله** بدلالة السنان **قوله** ولا ينفذ
قوله حتى جاز البيع بها وبما في الذمة **قوله** ويلزم محذرا ربح مالم يضمن اذا باع
احدا ما حصته بنصف ما باع به الا في فليست بغيره **قوله** وهذا لان اضافة العقد **قوله**
اي عند الشركة **قوله** يتوقف على ما يقوله **قوله** اي يتوقف بغيره **قوله**
وبما في العروض لا يصح **قوله** انما في هذا العطف **قوله** وقال اخرون **قوله**
او اد صاحب الكافي **قوله** وتعلم كلام المصنف لا سيما هذه **قوله** فيجب فانه مراد

ذلك العاقل ايضا ان المص لم يفعل كلام القدرين وسينير اشار الى البقاء في
 كلامه **فقد** وانما اذكر ذلك كذا في شيخ شيخى العلامة عبد العزيز **فقد** في شرحه اشار الى
 هذا الامام العلامة فوام الذين الكاكي صاحب معراج الدراية في شرح الهداية
 وشيخه هو الامام مولانا عبد العزيز الجاردي صاحب كشف البزدوي **فقد** وانما
 جهالة راس المال **فقد** بدله عليه قول المص يمكن اجماله كانه العرفي **فقد**
 وصاحب شرح الطحاوي **فقد** اراد به الامام ابو بكر الرازي المعروف بالقصاص
 فانه قال في شرحه لمخضر الطحاوي قال محمد بن ابي داود الشركة في العرفي باع
 كل واحد منهما نصف حصة بنصف عروضة اخرى وتباها حتى يصير ذلك كله
 بينهما ثم يشتركان بعد ذلك فتكون الشركة جائزة قال روى الشيخان في مسندهما
 جاز ذلك ابو الحسن ثم قال وابو بكر الرازي وانما جازت لانها متساوية
 في المال شريكان منها ولا يجمع عند الفسحة الى اعتبار القيمة لان جميع ما يحصل
 من المنفعة يكون بينهما نصيبين الى هذا لفظ الشيخ بكر بن بكلة لا تاف في هذا اذا علمت
 ان قوله وهو قريب الى النفقة لبقاء اجماله منطوقه فانه جاز ان لا ينفع اليه
 الشراخ والمفسد المعقود من الجهالات ما ينفع اليه انما ردة وانما طلق لا ينفع اليه
 الشراخ لانه لا يجمع عند الفسحة الى اعتبار القيمة يحصل راس المال حتى يظهر الوجه
 فيقتسمانه بخلاف الزيت والسنن المخلوطين وانما يتساويان في القيمة فيؤدى
 اليه الشراخ حين الفسحة لتخصيل راس المال وعليك بانما هو التوافق **فقد**
 في صاحبها شيخ **فقد** الذي هو بنصف مال صاحب **فقد** وكان انرجح المحققين
فقد انظر الى هذا من انما يلزم بها ايضا رجح مالم يقض اذا باع احد ما يخصه من
 الملك بمانه مثلا والاخر ما بين فانه فسخه انا خرفه مضمونة على الاول مع ان
 يكون شريكاً معه في المان فافلتا **فقد** او يشتركان في عموم التجارات **فقد**
 قال الاتفاقي عطف على سبيل التعلق بقدر او بالشركان انهم قد يملك
 ان المصدر ربه تشبهها لها بالمصدر ربه وعليه قوله تعالى لمن اراد ان يغير الوضاعة

في قوله فافلتا قد افلتا
 في قوله او يشتركان في عموم
 في قوله فافلتا قد افلتا
 في قوله او يشتركان في عموم

في

فيمن قوله برفع يمين **فقد** ويكون مال الذي لا يملك عليه بقاء **فقد** يعني لا شركة **فقد**
 ويكون حال الاتفاقي عندنا على مضاربة **فقد** يعني لا شركة **فقد** المص وعلم انصرف
 لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ **فقد** في حيث اننا انما لا يثبت بل ادليل خارج ولم
 يد **فقد** المص اذا الضمان بقدر راس المال **فقد** هذا م وقد سبق بعض التفصيل
فقد المص فعلمنا ببقاء مضاربة **فقد** قال الاتفاقي هذا جواب لقول زفر رحمه الله
 وانما نفية التفاضل في الترخيع مع تساوي المال يؤدى الى رجح مالم يقض بعد
 التسليم انتهى وانما قال بعد التسليم لانه يبين في اولى الفصل عدم لزوم رجح مالم
 يقض **فقد** يعني اذا لم يعرف انه اذ باليمن من مال نفسه **فقد** وفي شرحه ان
 ثم اذا كان لا يعرف اذ باليمن من مال نفسه لانه حال الشركة الاتفاقي او ان
 انما هو ان هذا هو الصحيح لانه حال الشركة احاطة بما يرد والفصل ما بين مع الجاني
 فانه مراد الشراخ من حال الشركة هو مال نفسه الذي عند عليه شركة ككلامه صحيح
فقد في ثمانية ما يتطاول بطلان ما يقترن به **فقد** وانما يقض للمال **فقد** كمن وكل رجلا
 عبد ودفع اليه **فقد** مخالف للشراخ الا بوي الى قول المص وانما يقض بالقبض
 ويمكن ان يجاب بان الاتفاقي قد يكون بلا قبض فانه يرد بالتحكية والوضوح بهما
 بذلك المص في كتاب الاقرار **فقد** المص بخلاف المضاربة **فقد** قال الاتفاقي في نظر لانه
 انفق في مضاربة الشركة جميعا قبل القبض والتسليم مع اذا ملكك
 قبل التسليم بطلان نص عليه في اربادات في باب من الوكالة بالبيع كونه على غير
 امره انتهى قال الاكل ولعل بها وبيان **فقد** المص خلافا للحسن بن زياد **فقد**
 قال الاتفاقي فانه عند شركة ملك فقط حتى لا ينفذ مع احد مما انما نصيب وجه
 قوله الحسن ان الشركة التي عندنا انما تنفع بهلاك مال الاخر وانما بين ما هو
 الشراخ وهذا ملك فلم يجرى لاحد ان تصرف في نصيب الاخر انتهى ويؤيد قول
 الحسن ان لادوام الامور مستمرة الغير لازمة حكم لا بد من ملكه فانه
 راس المال لم ينفذ من هذا لعلها هي المشتري له بقاء **فقد** وقوله لما بينا انما الى

قوله لانه وكيل من جهة الله ولا قرب ان يحصل اشارة الى قوله بل انما انما
نصفه بوجه كذا **قوله** وما اعتبر التعيين ان يكون الشركة في الشفعة **قوله**
الا نسيت ان تفرج ان يقال انما تكون الشفعة مستندة الى اصل المال **قوله**
ما يستند اليه هو الاصل **قوله** ان كان الاصل ان يقول وكل ما يستند الى العقد
ما يستند اليه فماتل ثم قوله مستند اليه بفتح **قوله** فاما من تحقيق بفتح
قوله وذلك لا يكون انما يجعل الشركة في اربع مستند اليه وله ما لا
لا اخرج في الشركة في اربع الى العقد اصلا اذ الشركة في المال كما جعلته
بالخط كانه فيها **قوله** يتصرف في الكل **قوله** في كل مال الشركة **قوله** فاما
ان يرجع براس المال **قوله** فقول ان يرجع فرع المال ممنوع فذلك مصدر الشفعة
يعلم لك ورود المنع **قوله** فاذا بطل ذلك الاصل **قوله** فاما من فروع الشفعة
واجب بذلك اجواب المشهور **قوله** وسجي نظير هذا من اشارة الى افعال
الشركة ثم ان قوله في بحث **قوله** وفي وجه الاستحسان معاصرة على المطلوب
فما على **قوله** يمكن ان يستفاد في دفع ذلك المعاصرة بما ذكره اشارة الى ان
في شرح الكثرة **قوله** فكل هو اشارة الى ما ذكره في شركة النصف بقوله **قوله** وفي بحث
قاعدة الاستحسان في شركة الوجود ليس بالعمل **قوله** فكل هو اشارة الى قوله بخلاف
شركة الوجود **قوله** في بحث **قوله** فانه يفتح فيها ما ذكره **قوله** راس الصفحة
التي تلي **قوله** واجواب ان العاقل العروض **قوله** والا لا يبعد في اجوابه ان يقال
جواز رجح ما لم يضمن في المقاربة على خلاف الفياس ولما لا يقتصر على مورد
النقص وبما لا يراهم والذات من الشبهة بها لا يكون علة الا لغيره فيما لا يكون
فيه فليتأمل **قوله** في الشركة **قوله** لانه صادر عن غير ملكي ولا يملكه **قوله**
وفيه بحث لا يتعارض بالوكيل بالشري وكذا الذي قبله وانما في **قوله** واجواب
ان معناه ملكه **قوله** في ما لم يملكه هو ان يملكه بالوكيل ملكه فلا يملكه
انفرض **قوله** في مقدم ذكر محمد **قوله** انما في هو الاشارة الى **قوله**

قوله في الشركة
قوله في الشركة
قوله في الشركة

وليس لانه وكيل بالشري **قوله** واجب بان الوكيل **قوله** وفي شرح الاشارة
واجواب من مسئلة كتاب الوكالة قال صاحب الاجناس من اصحاب
قال ان هذا اجواب على قولنا فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله الى الفرق
قوله واخره عليه ايضا الى قوله واجب عند بانه امره **قوله** هذا الاخر
واجواب هو الثاني **قوله** وفيه بحث من وجهين احدهما ان من قال بفتح
عبدك عني **قوله** المسئلة المذكورة في الاصول **قوله** وعن الثاني ان المعنى
الى ذلك بقوله في ضمن الاذن وجاز ان يثبت الشخص ضمنا ولا يثبت قصد
قوله قد سبق نظير هذا اجواب من اشارة الى قبل ثلث درجات ومن
بقوله فيه بحث فان الله اذا ثبت حكمه لا حال يكون نبوة ضمنية
ايضا والا لولا ان يقال ان الجارية الشركة اقبل ملك الشريك لها من اكل
التي لا يملكها المحاطب بالاخصال شقضا منها ولذا كان هذا الشريك
ملكها بالاسناد دون الاضحية **كتاب الوقف** قال
الاشارة الى الوقف اجب من قولهم وقفت الذابة اذا منعت من السهر
قال صاحب الكبرية الوقف مصدر وقفت الذابة انما وقفت وقفا وكذا
كل شيء حبسه وهذا احد ما جاء على فاعلة ففعل وقال ابن خنيس في شرح
المعنى اخبرني ابو علي القاسم عن ابي بكر عن ابي العباس عن ابي عثمان
اما في قال يقال وقفت داري وارضى ولا يعرف الوقف من كلام
الاشارة لعرب انتهى وفي شرح الكاكي الوقف في الاصل مصدر وقفه
واذا حبس وقفا وقفت بنفسه وقفا يتقوى ولا يتقوى وقفه وقف
ارضه عليه ولده لانه حبس ملكه عليه وقيل الوقف وقف كقولهم يسبح
اليمين وضرب الامير وجهي على اوقاف كوقف واوقاف **قوله** وهو مصدر
وقفت الذابة وقفا **قوله** في بحث ما في مصدر وقف انما لم يكن
وقفا على ما اعترف به لا وقفا واجواب ان مقصود ان مصدر وقفت

قوله في الشركة
قوله في الشركة
قوله في الشركة

وذكر وقت الدابة للتوطئة يدل على ذلك ذكر مصدر القول دون ان
 قوله الا ما قام عليه دليل اقول كالوصية **قال** المصنف والمالك في الوقف الا ما قام
 ولاية التصرف شرعا في الحال **قال** المصنف وقوله خرج من ملك الوقف يجب ان
 يكون قوله على الوجه الذي سبق تقريره **اقول** يجوز ان يكون المراد بالصحة
 المستقرة بقرينة فانه ما هو على شرف الزوال كانه ليس بوجوده بقرينة
 فيكون ذلك الا في فانه اذا صح ما بعد الصحة المستقرة فيكون ذلك قول
 ابي حنيفة رحمه الله فليكن **قوله** سلمنا ان الصحة تهمنا بمعنى الملزوم **قوله** فيه
 انما اذع اشكاله لا يستلزم بقوله انما ان حكمه حكمه كما لا يخفى **قوله** وذلك
 يمنع من الخروج لا محالة **قوله** لان ذلك فانه يجوز ان يكون الموقوف هو المصنف
 او احد اولاد الوقف او ثانيا او يكون الموقوف هو حقيقة الوقف بدون
 مخالطة امر آخر من حكم الحاكم فليكن **قوله** ومن ان في بانه خروج الملك **قوله**
 فيه بحث فانهم عرفوا الملك بالقدرة على التصرف في الحال شرعا ولو صح ما ذكر
 لا ينقض تعريف الملك ويجوز ان يجاب بملاحظة قوله يتولد الشرع بان يكون
 بالقدرة القدرة الاصلية لا القدرة الاستفادة القدرة الكسبية باسبع وكفه
قال المصنف لانه انما موجب الوقف زوال الملك **قوله** انت خير بان هذا
 لا يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وجوابه المذكور في الشرع **قوله** وفيما
 ارادهم ما اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو زعم آه **قوله** فانه اذا حكم
 الحاكم بصحة الوقف ولو زعم فيما اذا سبق جهته ينقطع بغير ان يتم الوقف
 كصادقة حكمه بغيره **قال** المصنف ولا يوجب يوسف رحمه الله **قوله** ما هو دليل
 ابي يوسف يدل على ان قوله هو الحكم **قوله** والجواب ان الموقوف آه **قوله**
 هذا اجابهم في كثير من المواضع **قال** المصنف وابناء في الوقف **قوله** فيه نوعان
 لان البناء وما ينقل تأمل في جوابه فانه تبعية البناء **قوله** **قال** المصنف فانه
 يجوز فيه الوقف فيه تبعيا او لا **قوله** هذا ايضا فيه نوعان مطلقا

في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه

في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه

في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه

فلا بد من قوله بعض ما مر ان من شرطه ان لا يبدل ولا يتصرف في الموقوف **قوله**
 ونية ما على كتب وجهه في اجواب عن دليل المصنفين على ما **قال** المصنف ولا بد
 منه على ما بيناه **قوله** انما من من الدليل هو انما لا يوقف مدة بناء الوقف
 وذلك موجود في محل النزاع ايضا فليكن **قوله** استثنى من قوله انما يوقف
قوله بل من قوله ولا يملكه كما يدل عليه اول كلام المصنف ثم يفهم من آخره كونه استثنى
 من المجموع والامر سهل **قال** المصنف وتبين ان الاختلاف بينهما بناء آه **قوله**
 في هذا البناء نوعان على ظاهرهما لكن يظهر وجه البناء بما ذكره الاجاب **قوله**
 المصنف وقد قيل هو على الاختلاف ايضا وهو الصحيح **قوله** مخالف لرواية الكشي
 المذكورة **قوله** لان اشتراط الام في صيانة **قوله** ذكر المصنف في قوله انهم يملك
 المذكور على الامانة **قال** المصنف وجه قول محمد رحمه الله ان الوقف شرع على
 وجه التملك **قوله** فيه نوعان فانه كما سبق من ان موجب الوقف زوال الملك
 بدون التملك ولما قاله شارحه من ان في الوقف اباية المنفعة لا الملكية كما مر
 في الدرر السابق وجوابه ان المنفعة غير التملك **قوله** فانه لا يجوز ان يستثنى
 الوقف لنفس التملك مادام صيانته لا يجوز اشتراط اجبا لنفس التملك
 انما يسمو به بالنظر فيه ابي يوسف ايضا **قوله** وفي الملازمة الا لا يخرج من ملكه
 واذا بني مسجد **قوله** وقوله وقد بينوا بنينا من قبل اشارة ابي ما قالوا
 عند قوله ولا يملكه **قوله** فيه بحث بل هو اشارة ابي قوله واذا كان الملك يؤول
 عند هبانه ولا بالقول عند ابي يوسف ابي قوله آه **قال** المصنف ولو جوب
 ما هو المسمى وسبقني عنه بنى مسجد فانه ابي يوسف ابي قوله وعند محمد يعود الى
 ملكا بانه **قوله** قال الكاشي حكى ان محمد اصر ببناء فقال هذا مسجد ابي يوسف
 وانه يوسف ثم با صطبل فقال هذا مسجد محمد لانه لما عاد ابي ملكا اوقف
 ربحا بحكمه اصطبل لم يور الزمان انتهى في توقفه طعن ابي يوسف تأمل فان
 الاستبعاد في بناء مسجد على ملك الكاشي انما كان على قوله ابي يوسف وسبق

في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه
 في قوله لا يخرج من ملكه

الاصل على ذلك عند محمد رحمه الله فانه خرج من ان يكون سمي **البيع** **كتاب**
 ملكه في ذلك عندنا ونقول من الزمان **البيع** **كتاب**
 الحمد لله الذي جعل البيع وحرم التروا والصلوة على محمد الذي اقم فضله
 من العرب والعجم وعلو جميع الاصحاب والاولاد والازواج **بعد** فان كان
 المرحوم لما صار مد رسا بدمه السلطان في مكرهه برهوسه وانتهت
 ورأسه من كتاب البداية بالاول البيع فشرع المدرس في المدرسة الزبورية
 وابتداء من اول البيع من ذلك الكتاب وعقد مجلسا عاليا مستفي في هذه الليلة
 بالمدرسة العامة وحضر مجلس الشرف فكلوا المدرسين وبنو سائر
 الامام من الاملاء فحق المرحوم واداد ودق واجاد وقرر المرحوم
 في ذلك البحث رسالة لطيفة ولكن لم نشهر ولم انتهيا الى ذلك البحث وهذا
 هذه الرسالة بين الافتراق بخط الشرف فمررنا بنبركا ونبينا هذه الرسالة
 بعينها في اول كتاب البيع بدونا رعاية ترتيبنا السابق هربا عن تغيير ترتيب
 السابق فخذ انفس مباركة المرحوم المغفور بلاء زيادة ولا تصور **قال صاحب**
الهداية رحمه الله كتاب البيع يعني هذه الاطراف المخصوصة المصورة
 بحروف هجائية منها الكتاب العرف في بيان انواع البيوع فخره
 اذ عند كتابه على هذه وما يتعلق بها من اجازات وغيرها والبيع في الاملاء
 هو مبادلة المال على طريق الاكتساب ولا يخفى عليك ان تفسير الكتاب
 المذكورة تسامح وان كان ما وجدنا في انما خلا بذكره انتقص بالشرع على ان
 اياه الداخلية على حال هي آية العوض والمبادلة والكتاب هو طلب الترخ
 والاد من كون المبادلة بطريق الاكتساب ان يكون على طرزه وشكله سواء كان
 فيه الاكتساب او لا فخرج به الله بشرط العوض والبرزج من اجاباين
 والعرض لانه اشارة ابتداء على ما سيجي في هذا الكتاب وكتاب العرف
 والاد هو تفسير الكتاب بالتجارة فانها على ما ذكره الله وغيره في كتاب

في تفسير
 الكتاب

المادون

انما هو وجه صحيح او لا في البيع
 انما هو وجه صحيح او لا في البيع
 انما هو وجه صحيح او لا في البيع

قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع
 قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع

المصنف
 رتبة

قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع

قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع

قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع
 قوله تعالى انما هو وجه صحيح او لا في البيع

المادون هي المبادلة المذكورة فيكون المعنى البيع هو المبادلة المذكورة
 على طريق المبادلة ثم ان قيد التراضي قد اعتبره بعضهم احترازا عن بيع المكره
 مع انه شاعل لغيره من البيوع الفاسدة فاستبانا لما وقع في القوان المجبة
 من تعيد التجارة به ونظرا الى ان بيع المكره لم يتعرض له في هذا الكتاب
 وانا هو مذكور في كتاب الاكراه ولان سببه الشرعي يقتضي اعتبار شرط
 التراضي بدون غيره واستقطب بعضهم ردوا للتعليم المطلوب في الترخ
 وعدم ذكر بيع المكره هنا لا يستدعي اواجه من الترخ فان الصرف
 ايضا غير مذكور فيه مع ان الترخ يشمله وكلفنا البيع من الاضداد
 يطبق على اواجه المبيع من الملك بيد او على ادخاله فيه به ويتعدى
 الى المفعول الثاني بلا واسطة نحو باع الشيء آياه وبواسطة نحو باع الشيء
 منه وجعل ضمير المبتاع مفعولا ثانيا بناء على ان المفعول بلا واسطة
 متقدم رتبة على المفعول بلا واسطة وكذا يعود الضمير من الثاني الى الاول
 اذا قدم عليه نحو احترت من قومه زيدا واحترت قومه زيدا وجواز
 ثابت بالكتاب بقوله كما واحترت الله البيع وقوله كما ان يكون
 تجارة عن راض وبالسنة فانه على الله عليه سلم باع قد جاء جليسا
 وقرر التبايعين على حالهم والتقرير احدى وجوه السنة وبالاجماع فانه لم
 ينكره احد من مجتهدي امة محمد صلى الله عليه وسلم وبالمعقول فان متعلق البقاء
 المقدر لان متعلق بتعاطيه وركنه الاجاب والقيد او متعلق
 غناهما وشرط انعقاده امان جهة العاقد فالعقل والعدد الاتي
 ما لم يتولى فيها الواحد في البيع واما من جهة المحل فكونه مال متوقفا
 مملوكا مقدرا والتسليم وحكم قصدا وضعا افادة الملك وهو القدرة
 على التصرف سرعا في المحل ولا ينتقص تعريف الملك بملك المشتري للمبيع
 قبل قبضه حيث لا قدر على التصرف فيه ببيع وملك كمارته قبل الاتجار

واستحاط بجبله حيث لا يقدر على تصرفها بطلت ونظائرها لان ما ذكر من
 من اشار في تلك التصرفين ليس بشرع ولا يلزم من العجز عن التصرف الغير
 المشروع العجز عن التصرف المشروع فلا حاجة الى قيد آخر لادراج ما توهم
 حوجه اعني قولهم ان لا مانع هذا وقبيلته تحت اما اوله فانه لو اطلق التصرف
 وجرد قولهم شرعا قيد المقدرة لا يستغنى عن القيد ايضا اذ لا يلزم من
 انتفاء القدرة على التصرف المحض من انتفاء القدرة على التصرف
 مطلقا **والجواب** ان الاصل في لام التعريف اذا لم يكن ثم مهور
 هو كجبر على الاستئذان عند الجهور وان كان العهد انه اني مقدما عند صدر
 الشريعة واما ما نيا فلان هذه القدرة قد توجد في صورة الاباحة
 الا بيري اما فقد على الشرع من الماد المباح والتوضي منه واحرازه في
 الاما فالتعريف غير مانع فلان اعتبار قيد برصف الاختصاص
 على ما اعتبره العلامة النسفي في الكافي ثم قد يقسم البيع باعتبار المبيع
 بمعنى ان التقسيم لا يخفى عن ملاحظة خصوصية المبيع في كل قسم وان
 كان بلا ملاحظة الثمن ايضا الى اقسام اربعة وهي المقايضة
 والبيع والصرف والسلم وقد يقسم باعتبار الثمن بدون ملاحظة خصوصية
 المبيع الى اقسام اربعة وهي المقايضة والبيع والصرف والسلم وقد يقسم
 باعتبار الثمن بدون ملاحظة خصوصية المبيع الى اقسام اربعة ايضا
 وهي المساومة والمراكمة والتولية والوضيعة **قال** البيع يتعقد
 لا يخفى اما ان يراد بالبيع جميع الايجاب والقبول مع الارتباط الشرعي
 بينهما كما هو الظاهر او الارتباط فقط او ما بقوله البيع حال العقد وعلى
 التقدير الاول ينبغي ان يكون يتعقد بمجرد حصوله على طين ذلك المقيد واردة
 المطلق او بمجرد حصول الانعقاد فيه او بمجرد قبض وصف الكرجال
 بعض اجزائه وعلى الثاني يتعين الاول وعلى الثالث يكون المعنى

قال صدر السر في باب التيمم من شرح الوقاية القدرة
 يشهد بطريق الاباحة وهو ان يتكلم

ان قول

ان قول البائع حين قصده انت البيع انما يرتبط بكلام المشتري وحصل
 منها معنى شرعي اذا كان كلاهما بلفظ الماضي وقول الشراح الانعقاد
 هنا تعلق كلام احد العاقلين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل كلام
 المعنى الثالث اذ لا يظهر العائد الى المبتدأ في الجملة المحمولة خبرا على المعنيين
 الاولين كما لا يخفى **قال** بالايجاب والقبول الايجاب هو كلام اول من يتكلم
 من المتعاقدين حال انت البيع سمي بالايجاب بمبالغة لكونه وجبا ان يشتمل
 لاخر خيار القبول هو كلام ثاني من يتكلم منهما في تلك الحال **قال** اذا كان بلفظ
 الماضي الباء اما زائدة او للملابسة فان العام ملابس للتخاص ثم هذا
 التقييدان محل على افادة القصر على ما هو الثابت في الروايات فلا بد من اعتبار
 قيد وحده في قوله والموضوع للاخبار وقوله فيتعقد به ليم التوقب وحمل
 قوله ولا يتعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل ان الادعية ما يدل عليه
 احواله على كتاب النكاح على عادة ما علم من الكلام السابق للاهتمام
 بانه فان التفتيح لافنا في عدم انعقاد البيع بقول المشتري
 مع هذا ينبغي متى بكذا وقول البائع بعث او قول البائع اشترى هذا
 مني بكذا وقول المشتري اشترى مني بكذا وكلام المص حيث يكون مخالفا
 لما في الكتب المعتمدة من انعقاد البيع بقول البائع ابيعك هذا بكذا وقول
 المشتري اشترى مني او قول المشتري اشترى منك هذا بكذا وقول البائع
 بعث او قول البائع ابيعك وقول المشتري اشترى اذ كان المراد هو
 الايجاب في الحال ولما يفهم من قوله والمعنى هو المعبر في هذه العقود
 فالوجه ان لا يحمل على القصر بقرينة قوله والمعنى هو المعبر في هذه العقود
 لان البيع انتا تصرف اه دليلا على مجرد انعقاد البيع بلفظ الماضي
 فلا حاجة الى اعتبار قيد آخر في الموضوعين المذكورين ولا يكون قوله
 ولا يتعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل تكريرا ولا انعقادا مستقبلا

وانه اذا كان في باب البيع كان يخفى
 الا ان هذا لا ينافي في غير ذلك

اذا اريد به الايجاب في الحال فبهم من قوله والمعنى هو المعبراه فليست
قال لان البيع انشا تصرف ان اريد بالبيع مجموع الايجاب والقبول
 مع الاتباط او الارتباط فحل الانشاء عليه اما بالغة كشماله
 عليه او لتعلقه به او بتأويله بمعنى المفعول وجعل الاضافة من اضافة
 الصفة الى الموصوف وان اريد احداث البائع البيع بقوله بعبت مثلا
 فلا بد ان يحال حال الشرع على المقاييس ليتم التقريب **قال ولا ينعقد**
 بلفظين احدهما لفظ المستقبل اي الامر كما ينشأ على الجواز على ما
 نبرهنك عليه لا ما دخل السين او سوف ولا صيغة المضارع مطلقا
 فمن شرح كلام المص بقوله وانما لا ينعقد بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 استعمل فيه لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان الانعقاد
 مقتضا عليه ولان لفظ المستقبل ان كان من جانب البائع كان
 عده لا يبيعا وان كان من جانب المشتري كان موقفا لم يأت بما يملك
 المشرع على ان قوله فكان الانعقاد مقتضا عليه ثم والسند ان
 المعنى هو المعبر في هذه العقود كما ذكره المص ثم ان من قال هذا اذا
 كان اللفظان او احدهما مستقبلا بدون نية الايجاب في الحال وانما
 اذا كان المراد ذلك فينعقد به اراد بالاجاب في الحال معنى احداث البيع
 والشرع الذي يدل على لفظ بعبت او اشترت لا ما يقابل القبول في
 الحال ومن قال في تعليله لان صيغة الاستقبال يحتمل الحال فصحت النية اراد
 ان صيغة الاستقبال يحتمل للانشاء وبراد منها فصحت النية والارادة
 واذا صحت النية جاز انعقاد البيع به اذا المعبر هو المعنى فعلى ما ذكرنا
 لا يتوجه عليه ما قيل المذكور لفظ المستقبل وهو انما يكون بالسين او سوف
 وهو لا يحتمل الحال الى آخره ما قال فان مراد الشيخ صيغة المضارع الموقوفة
 للاخبار ولا ثم انما حقيقة عند الفقهاء في معنى الانشاء على ان في كلامه

بخلاف وجه آخر انما هو لا فلا ان قوله فان اراد الشيخ ترديد
 فيجوز اذا احتمال لارادة ما ذكره بعد كونه كانه انتهت عليه وانما ثانيا
 فلا ان قوله لانها انما يعبراه لا يدل على ما ادعاه من عدم القول بالجواز
 به وذلك ظاهر لا يخفى على احد الا ان يقال ذلك دليل على تساوي
 وجود النية وعدمها المفهوم من قوله وان كان بالنية والدليل
 على اصل المدعى هو قوله لما مر من الاثر والمعقول وقوله ولا ينعقد
 تكرير للمدعى بلفظ تذكير لطول العهد ولا يخفى عليك بعده وانما ثانيا
 فلا ان قوله لما مر من الاثر والمعقول غير مستقيم فان صيغة المضارع
 اذا كانت حقيقة في الحال على ما اعترف به لا يكون عده وانما
 فلا ان قوله لان الحقيقة تحتاج الى ما ينفي اراد المجاز ثم فان
 المجاز المتعارف يغلب على الحقيقة عند الحاجة الى ما ينفي
قال في البوايع وانما اعتبر النية وان كان صيغة الفعل للحال
 هو الصحيح لانه غلب استعملها للاستقبال اما حقيقة او مجازا
 فوقع الاحتجاج الى التعيين انتهى ثم قال ذلك القائل فان قيل فاجب
 ما ذكر في شرح الطحاوي فاجواب ان يقال المضارع حقيقة في الحال
 في غير المبيع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيجوز
 الى النية انتهى وانت فغير بانه لا مانع من حمل التعبير الاول على هذا المعنى
 وانه ليس فيما ذكره ايضا ما يدفع الاثر فلا وجه لرد ذلك ثم قبول هذا وكذا
 ان يدفع بان الرد كان على من شرح كلام الشيخ المقرب هذا الوجه على ما فهم
 القائل من كلامه من التقييد والقصر على ما يدل عليه قوله فكان الانعقاد
 مقتضا عليه قوله لم يقل بالجواز به والقبول بالنسبة الى شرح كلام الطحاوي
 والظاهر انه ليس كلامه ما يدل على قصر انعقاد البيع على لفظ الماضي فليست
 تحت الرسا الزميرة **قال المفسر** البيع ينعقد بالاجاب والقبول او بالقبول

في احوال ما يجب فيه الضعفة وما لا يجب ان قد البيع مبادلة المال بالمال
بالرأى **قوله** فقليل هو مبادلة المال بالمال اه **قوله** سيصح ان روح في فصل
في البيع من كتاب الوكالة بان هذا الحق قد كلوا احد من البيع والشراء فكل واحد
عليه هذا الحق بيع من كل وجه وشراء من كل وجه فراجع **قوله** فان تعلق البقاء
المقدور **اقول** من القدر **قوله** ومن جهة المكونة ما لا يتقوا **اقول** التقدّم
البيع الصحيح والكلام فيما يتم الفاسد ايضا **قوله** ليس التسليم عليها اه **قوله** المراد
بالسعة هو ما يجزى به مطلقا ورضا وعقارا لا ما يقابل العقار فلا يجزى احده
وسيجي في هذا الكتاب بعد ورقتين تعميم التسليم للدور والعبد والشياب
قوله والشئ قد استعمل الموضوع للاخبار لغة في الالفاظ فينقده به **اقول**
يجوز ان يقال اراد الشئ بالموضوع للاخبار المعهود وهو لفظ الماضي
والمراد بالاخبار الاخبار عن الكائن **قوله** والفعل المضارع عند الفقهاء
حقيقة في الحال **اقول** في جميع العقود وفي غير البيوع والاول مخالف لما ذكره
في توجيه كلام سراج الطحاوي والثاني لا يتم به التقريب **قوله** هذا اللفظ
الماضي **اقول** اي في البيوع **قوله** والمضارع فيها مجاز **قوله** ضميرها راجع
الى الحال ولو كان ذلك ضميرها في قوله والحقيقة الشرعية فيها راجع الى الحال
قوله لان المعنى هو المعبر اه **اقول** فيه ان الاعتبار في المفاضة ايضا
للمعنى كاصح به المعنى هناك ومساس الحاجة الى اللفظ انما هو لبعده
عن علم العوام **قال المصنف** لتحقيق المراضاة **اقول** سيصح في باب الوكالة
بالشراء بكفاية التسليم على وجه البيع للتعاظم وان لم يوجد نقد الثمن وفي
النهاية في فصل ما يتجمل ان هذا التعاظم ليس حكي وليس بيع حقيقي
قوله وهذا لانه لو لم يكن مختارا في الرد والقبول **اقول** انت ضمير
بانما لم نفرض في صورة الرد بيعا حتى يلزم خلاف المفروض مع
ان صورة الرد لم يتقضى لها المص ولا يتعلق بها النوض فالاولى على ذكره

من البين

من البين او يقال في التعقيب يلزم ان لا يوجد بيع اصلا فليت ملوكنا فوضعه
بيعا لم يكن بيعا بهذا حلف **قوله** انما يلزم ذلك لو كان انتفاء الترخي من
لا انتفاء البيع وهو منوع الا يرى ان بيع المكونه منعقد **قوله** فالجواب ان الجا
اه **قوله** الظاهر ان هذا جواب بتغيير اللفظ **قوله** لانه يلزم البيع بالحقبة ابتداء
وانه لا يجوز **قوله** ويجوز بقاء **قوله** فاذن اجمع **قوله** الصنف **قوله**
تأمل في هذا التعبير **قال المصنف** الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفات معنى
قوله سيجي في احوال البيع الفاسد انه لا يتعد الصنفه ويجزى بقدر الثمن **قوله** المراد
هنا تكرير لفظ البيع والشراء مع بيان ثمن كل واحد **قوله** واما تعدد البائع فيعقد
الثنى اه **قوله** ويعلم من هذا حال تعدد الثمن والبيع بدون تفرق البائع وكثير
بالطريق الاولى وفيه شيء يمكن دفعه ولعل الاول ان لا يتقضى لتعدد البائع
والمتن **قوله** وقوتقدم تفسير اه **قوله** الذي تقدم تفسيره كان مختصا بجانب
الموجب والمذكور في الحديث ينفرد بجانب الموجب فالجواب ان تفسيره بالتقيد
هنا باجماع ما ذكره من خيار الرجوع كما لا يخفى **قوله** والثالث حقيقة **قوله** في بحث
قوله وهذا الكلام منقول اه **اقول** اي ناويل بخيار المذكور في الحديث بما ذكره **قوله**
والتنوق تنوق الاقوال اه **قوله** الافتراق احد الاكران الاربع العلم وجودها
بالضرورة عند المتكلمين **قوله** واجيب بان السناد والتوثيق والتنوق اه **قوله**
السناد والتنوق الى القول مجازا بالسببية لا يستلزم وجود التنوق حقيقة كما في
قوله اقرضني بدينار حتى لي علفلان **قوله** او يقول التنوق بطلان على الاعيان
والمعاني **قوله** خلافا من لزوم قيام الوض بالوض من مدفع والظاهر انه منع
كون ما يطلق التنوق مطلقا من الاعراض **قوله** ثمتا كانت او ثمتنا **قوله**
وتقرير صدر الشريعة صريح في ان المراد بالاعراض الاثنان قسما على التزجج
قوله فاق جهالة الوصف اه **قوله** والظاهر ان قول المص وجهالة الوصف
اه كلام مستأنف الى به بياننا حال جهالة الوصف فيه **قوله** ناجوا في البيع
اقول اي حاضر **قوله** جهالة المقدار تمنع الصحة **قوله** اذا بيعت بحسبها

قوله تمنع حصوله بالجملة اه **قوله** اي بجملة ذلك الواجب قوله الى
 النزاع **قوله** في ذلك الواجب قوله والتمن ما لم يتعين **قوله** اي هذا ايضا
 منقوض بالمسلم فيه ورأس مال السلم اذا كان عيناً **قوله** وهو منقوض
 بالمسلم فيه فانه يثبت في الزمة **قوله** لا بعد ان يقال الموقوف هو البيع
 المطلق والتمن المطلق وهو ما يكون من كل حال فغنى التعريف ما كان في الزمة
 على كل حال بقرينة الاطلاق الذي تصرف على الحال **قوله** ولا يبداء احتراز
 عن المستأجر اه **قوله** ويجوز ان يكون احترازاً عن التمن **قوله** والتمن ما يقابل
قوله اي يقابل ما يحل العقد بان نذكر حين العقد في مقابلة **قوله** وقوله اي
 ثلثة اه **قوله** ولعل وجه العدد المذكور استدراكه فقد ان البيع في بيع التمن
 بالتقنين وقد ان التمن في المقايضة بخلاف ما اختاره **قوله** والاختلاف
 بين العدلي بوجاهة **قوله** الظاهر ان جملة معترضة لبيان مكان بوجوه في
 بين العقود في الماتية ان ثبت اختلافها فيها **قوله** وظهر من هذا ان العقد كلام
 الى قوله هذا ما سيجي في هذا الموضع والله اعلم بالصواب **قوله** في بحث فان اسم
 التمر اعم مما يطلق على اثنين من الثنائي وثلاثة من الثلاثي كما هو واضح بطلان
 في الماتية وان لم يكن في الكلام الشيخ تعقيداً فليست **قوله** وان كان مما برز من قوله
 لا يقال لادالة الحديث على المنع اه **قوله** انت خير بان ايراد الحديث ليس لادالة
 على المنع بل لادالة على جواز اذا بيع بخلافه واما الدليل على المنع فنقول ما فيه
 من افعال التروايات على بطلانك سوء ترتيب الشرح في توير الكلام مخالف لما في
 الحق من الظاهر **قوله** وهو عدم المعقود عليه لكونه غير عين في الاولى اه **قوله** اذا كان
 غير عين يكون مجهولاً وسيجي ان الف وفي الجملة **قوله** لا ياتي في ردته الى قوله
 جهالة نفقي الى المناقضة **قوله** ولعل الاولى ان يقول جهالة نفقي الى امتناع تسليم
 التمن الواجب بالعقد **قوله** لان البائع يطلب تسليم التمن اولاً اه **قوله** اي هذا
 غير معقول **قوله** الا ان نزول الجملة اه **قوله** نأخر في هذا الاستفتاء **قوله** فان قيل

قوله وان كان كذا في لايه فخرت الكبراه
 قال لا يلو فقلت وهو ما دون نصف الصاع

قوله لان التسليم فيه فاجاه قال لا يلو والتمار
 فيه ملحق بالتعينة

قوله لان نزول الجملة في الجبس باجور الارض المذكورين
 فيجوز ان يكون من غير نزول الارض المذكورين

سلمان انعقاده فاسداً لكن يتقلب جائز **قوله** اي لا يقيد بالجلس **قوله** كما اذا كان
 فاسداً الحكم اجبره لاه **قوله** لان بيع الى الفيزوز والمهرجان وقدم الحاج ثم اسقط الاول
 قبل حصوله وسجواً تعقيداً او اذ بيع الفاسد **قوله** اجيب بان الف وفي صلب العقد
 قوله اه **قوله** ويراد ان يقال اذا كان الف وفي صلب العقد يتعين ان لا يرتفع اصلاً
 كما في بيع الدرهم بالدرهمين والخطاط الدرهم الزائد ويجوز ان يجازي الف هنا
 بخلاف تضعف فلو انه ثم **قوله** لان التعيين وان كان في حقه ايضا لكنه
 جاز من قبله بالامتناع عن تسمية جملة التمن ان كان راضياً به وهذا صحيح
 اذا علمها ولم يستم اه **قوله** وعند ان محي التمن من قبله بالامتناع عن
 التسمية يتم صورة عدم علمه بها فانه كان يمكنه ان يزيل ذلك الجمل بغير
 ثم يشرع في البيع فحيث لم يفعل ذلك لم يستم كان راضياً بموجبه فصار **قوله**
 فالوجه انه نزل منزلة من باع ما لم يره لما ياتي فلا خيار له **قوله** فلا خيار
 ان اراد ان لا خيار له مطلقاً ولو اذا توفقت الصفقة عليه فليس كذلك
 وان اراد ان ليس له خياراً للرؤية فتم وما نحن فيه ليس كذلك بل الخيار
 متفرق الصفقة ثم الاولى تاخير قوله لما ياتي عن قوله فلا خيار له فليت مل
قوله وعن الثاني بان انصرف البيع الى قبض واحد مجتهد فيه اه **قوله** قيل
 الانصراف الى تعيب التركيب فيما سبق مجتهد فيه ايضا وهذا لا يبيح الف
 على ما سيجي في باب البيع الفاسد فالفوق **قوله** وهذا ضعيف لان قولها
 الى الكل مبيح فمن اين التعيين **قوله** في ان يجوز ان يكون مراد المجيب انما يقصد
 ان يكون الكل مبيعاً على مذهبهما والقاضي يحكم بمذهب الى في رحمة الله
 فيتعرف الصفقة عليها فليست مل **قوله** واما ما منع اشترى عن القرف بالجميع اه
قوله في بحث فان جهالة مانعة كما اعترف به **قوله** وقد تقدم جواب في صدر هذا
 البحث عنه **قوله** وقد تقدم ما في جواب الذي اختاره ايضا **قوله** فهو جائز في
 الكل لما قلت **قوله** من ان ازاله جهالة بيدهما **قوله** وان كان التناخي

بين اخذ الموجود بخصته من التفرق وبين الفسخ لتفرق الصفقة اه
اقول لتفرق الصفقة اه ينبغي ان يكون علته الفسخ لا لقوله خير
اذ لا معنى له وايضا لا يكون الكلام مطابقا للمشروع **قال المصنف** لتفرق
الصفقة عليه **اقول** فرق بين التفرق والتفريق فلا يخالفه ما سبق
قال المصنف لا يرى انه عبارة عن الطول والعرض **اقول** الا ان يقال في نفسه
عبارة عن الطول والاولى ان يقال يعني الارض **اقول** في ان قول المصنف منزل
كل ذراع منزلة ثوب ينمو من ارجاع الفخير الى الارض كما لا يخفى ثم يجوز ان
يرجع الفخير الى الثوب باعتبار كونه ماء ذراع او كونه بمنزلة الثياب حتى
ينزل كل ذراع منزلة ثوب ولعل هذا تأويل ما في النهاية **قوله** وفيه نظر لان قوله
من حيث اه **اقول** سابع في العيان فان معلول الوصفية هو عدم مقابلة شيء
من الثوب لاهذا القول **قوله** فلا يكون علته لها **اقول** يجوز ان يكون العلم بالوصفية
معلولا لما ذكره كون نفس الوصفية علته بل لا زوم للمصادرة **قوله** فسد البيع
اذا وجد صا اكثر او قل اه **اقول** لم كان يظهر في مسندة اشتراء العدل على ان غش
الثوب **قوله** وعن الثاني بالذراع اه **اقول** ويجوز ان يجاب عن الكتاب بان
كان في الذراع جهتا الماصلية والوصفية حكم به حول الزيادة بزيادة الثوب
مراعاة لتبنيك الجهتين ولعل هذا اولى مما ذكره الثاني **قال المصنف** ولما ان
الذراع اسم لما يندرج به واستيعبه لما يحلله الذراع **اقول** قال المصنف في كان
القياس ان يقول استعيرت لانه اسند الى ضمير الذراع وهي مؤنثة لكن
ذكر الفعل على تأويل الذراع بما يندرج به انتهى لكن قال في القاموس الذراع
بالكسر من طرف الفرق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد وقد يذكر فيها
ج اذرع وذراعان بالضم انتهى او ذكره باعتبار الجهر **قال المصنف** فاذا احدهما
سوى **اقول** قال ابن القيم بكون الرأى نسبة الى قرية من قرى الكوفة
اما النسبة الى حروف المعجمة بخسان وقد التزموا فيها زيادة الرأى فقل

مروزي وكانه لفرق بين الفريقين انتهى فيه كلام **قوله** لان المروزي غير
مذكور في العقد فشرط قبوله عمالا يقتضيه العقد **قوله** لا يقال اذا كان غير
مذكور فبأي شيء علم الشرط لانه يعلم من اشارة اليهما حين البيع فليست
قوله كما لو باع عشرة بعشرة فنقص ذراع **اقول** الاولى هو نعيم الكلام كلاما
طرفي الزيادة والنقصان بان يقول كما لو باع عشرة بعشرة كل ذراع بدع
فزاو ونقص منها ذراع ولا بد لغيره من الفرق بين هذه المسئلة وبين
ما تقدم من انه اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة فان فروق مقابلة
الذراع بالدرهم ثابتة هناك ايضا ولعل يمنع ذلك المتفاوت في
اطراف الثوب الواحد ولا كذلك لاطراف الذراع الواحد منه عابا **قوله**
والثوب اذا بيع على انه كذا ذراعا اه **اقول** ولم يعين لكل ذراع ثوب بل بيع
على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم مثلا **فصل** ومن باع دارا **قوله** سائل
هذا الفصل اه **اقول** اه بعضه دالا فبعضها بل اكثر مما لا يقتضي على واحدة
مضا **قوله** مبتدئة على ما عرفت **اقول** يعني ان لا يخفى من البناء على واحدة منها
قوله على معنى ان ما وضع اه **اقول** اي اتصال ما وضع اه فالمتعلق محدد **قوله**
وما وضع لانه لا يفسد اه **قوله** يعني وان اتصال ما وضع اه **قوله** لان تناوله
اياه باعتبار كونه صفة لها اه **اقول** لعل خلاصة الجواب انه عارض في ذلك
عرف قوي مضاف الى العيون اذ هي لا تمنع عن الشيء والبناء لا يكون
واعيا الى العيون في امثال قولهم والله لا ادخل هذه الدار في عرف القائلين
فليست بل ثم **اقول** ويجوز ان يجاب بقول كون البناء جزءا من الدار فانه
ركن زائد لا يتغير اسم الدار بتغيره الا يرى ان من حلف لا يكلم زيدا
فكلمه بعد ما قطع يده ورجله كخلف مع كونها داخلين في زيدا واذا بيع
دخل يده ورجله في البيع كما لا يخفى وقد اكلام جمالي واصم ما ذكرنا في كتب
الاصول في باب الاحكام **قوله** اذ لم يكن داعية لا يقتضيهما **قوله** اي كلاما

مروزي انما هو وقيل في خط الكوفة النسخة
وعلم بان هذا لا ينافي لا ينافي
لما مر من مادة خطه ان ج

بهما في العرف **قوله** ولان البناء متصل به اي بالارض على ما هو المكان الاول
 لم يتقدم ذكر الارض والاولى ان يقال اي بالعوض نعم ما ذكره صحيح في قوله لانه
 متصل به للعرف **قوله** وفيه دلالة على ان ما وضع للقواراه **قوله** فيية طرفان يخصين
 الثمن بالكر لا بد من قول الحكم عالم بذكر على ما هو المذهب **قوله** وخر عارضه دلالة بزرگ
اقول انت جبري بانه لا ينفك بقوله وخر عارضه دلالة الرضااه وجه بعد تسليم ان
 العرف فرائض ذلك عدم القطع الى وقت البدو والاحتصاص وقتا مل
 وانه المرفق للعدول **قوله** المصنف قلنا هناك التسليم واجب ايضا حتى يترك
 باجر وتسليم العوض تسليم المقوض **قوله** لا يقال الماجر عوض المنفعة لا الارض فالتام
 التقرب لان العين اقيم مقام المنفعة فيها على ما سيجي **قوله** لا يقال فليكن
 فيما نحن فيه كذلك لما سبنا **قوله** اي سبنا من انتم تكون صفته
 في صفته ثم قوله لما سبنا في جواب عن قوله لا يقال **قوله** وخرج بعض ان رجلا
اقول اولا لا يقال **قوله** بزرگ ما هو بيع اول ان للمبيع **قوله** واما ان في
 الى قوله يفيض الى نفي جواز بيع المجر وبحث هو ثابت بالاتفاق **قوله**
 انما يستقيم القياس ان لو جاز تركه الى الزمان الثاني كان المقيس **قوله** ويجوز
 عن الحديث اذا باعه بشرط الترك **قوله** فيكون التقييد بقوله قبل ان يبدو ملاحظا
 على ان الترخاا الترك في الاغلب يكون فيه **قوله** وانما يتوهم هنا **قوله** الى
 اذ بان انه اثر **قوله** فقد فرغ البيع الى قوله لان مطلق البيع يقتضي تسليم المقوض
 عليه **قوله** انت جبري بان شرط الترك على الترخاا لا ينافي تسليم المقوض عليه على ما سبنا
 في مسكه حدوث ثمره اولى من ان تسليمه تحقق بالتخلية في ثوبه **قوله** كما لا يخفى
 وصحة كلام المعرفين عن امثاله **قوله** وفيه تأمل لان ذلك لما يكون صفته ان
 لو جازت اعادة الاشجار او اجارتها وليس كذلك **قوله** اعادة الاشجار ينبغي
 ان يجوز ويراعى عليه ما نقله العلامة الكاظم من لجامع الاصغر فوجه **قوله** وهرها
 يمكن المشتري ان يشترى الثمار مع اصولها **قوله** انما يمكن للمشتري ان لا يكون لوجوب

ارضاه

قوله في قوله لا يقال
 قوله في قوله لا يقال

البيع

ايباع كذا ببيع ما يقدر عليه المشتري من الثمن الى مقدار قيمته ويكون له عوض
 في اصولها وليس كذلك لا يشبه ثمار الاشجار باب وجان وبيع كذا ببيع
 ثم انور لو صح ما ذكره لم تنفع الاجارة مطلقا بهذا المخلص بعينه بل المخلص فيه
 ما نقلوا عن ابن البيث السمرقندي **قوله** كان ثمن الاثمة المملوك ان يفتي بجواز
اقول في الصورة الاولى ايضا **قوله** وهذا يدل على ان الحكم فيها سواء **قوله** فيية بحث فان
 اللازم منه ان من قال بالاول قل بالثاني والعكس ليس بلازم **قوله** وهذا يدل
 ايضا **قوله** فيية بحث **قوله** فيبطل الاستثنا **قوله** فيية بحث **قوله** وينعكس الى ان
 مالا يجوز ان **قوله** ليس ما ذكره عن تلك القضية **قوله** واستثنا واما جات لكن ثم
قوله فيية بحث فانه بعد تسليم جواز الاستثنا لا معنى للمنع فليست **قوله** وفيه نظر لانه
 بمفهوم الغاية **قوله** في نظره نظر ان **قوله** والاولى ان يستدل بقوله نهي **قوله** فيية بحث فان
 في الاستثنا لا يذكرا عترة ابا بلف والعقد **قوله** والراخل في الراخل **قوله** كيف يكون
 وقد قال كالجواب منه قائل **قوله** والثاني مسلم **قوله** ولعل من هذا الترديد جار
 في المتنازع فيه فاما **باب خيار الشرط قوله** ولما كان
 اللازم اقول في كونه بيعا قد تقدم على غير **قوله** فان قيل ما قدم ليس هو البيع اللازم
 بل البيع المطلق المتنازع في اللازم وغيره قلنا يكفي في التقدم تناوله اللازم واما
 العبارة سهلا **قوله** والجواب ان حديث جبان مشهور بظاهره حكاية
 حال ابن عمر رضي الله عنه **قوله** فيية بحث اذ لا معارضة بينهما حتى يحتاج الى الترجيح
 فان مفهوم العدد ان كان حجة لاس والخطوق حتى يعارضه فليست على فان للمنع
 محال ثم اقول ذكر حكاية الحال يناسب الجواب الثاني والمقام لهذا المقام تعرضه
 لعدم الشهرة **قوله** لكن لو ذكر اكثر منها واجاز من له اخبار في الشك **قوله**
قوله لكن لو ذكره يشير الى ان الاستثنا منقطع والظاهر الاول ان يحل على الحال
 الى لا يجوز اكثر منها في وقت من الاوقات الا في وقت اجارته في الشك فيية
قوله والاولى ان لا يخر خلافا لفرقنا **قوله** يعني ان ذكر اختلاف براء على تعلق الاستثنا

قوله في قوله لا يقال
 قوله في قوله لا يقال

قوله في قوله لا يقال
 قوله في قوله لا يقال

بقوله المسئلة على ما هو ثابت في نزع الخلاف وقوله فيجوز على المدة المذكورة من
 ثمة الربو فلا يلزم ذكر الخلاف في جبر الاستفاد المستحق بقوله والجواب على
 قياس عليه زفر من ان الف وفيها في صلب العقد اه **قوله** وكذلك الف
 في البيع بالرقم في صلب العقد لهما في الثمن فلا بد من الوفاء **قوله** ولو اشترى على انه
 ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام اه **قوله** والامام الفاضل عليه السلام في هذا المسئلة
 لا بد من حفظها وهي انه اذا لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام بفسد البيع ولا يفسخ
 حتى لو اعتقه المشتري وهو في يده نفذ عقده وان كان في يد البائع لا ينفذ
 وعلى هذا اذا اشترى عبدا ونفذ الثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا بيع
 بيننا جازا البيع بهذا الشرط بمنزلة شرط اختيار حتى اذا قبض المشتري
 يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا ينفذ ولو اعتقه البائع
 ينفذ انتهى ولا يخفى عليك مخالفه هذا المنقول لاثارة قول المعراذ في
 مست الانفاح عند عدم النقد ونفرض ان رجب ان يفسخ العقد
 عند عدم النقد الا ان ثبت في المسئلة روايات **قوله** فان قيل الحاجة
 تندفع الى قوله حتى يجوز البيع قياسا وانما من غير خلاف فيه **قوله** في بحث لان شرط
 انما يخالف للقياس لكن المرافيس زفر **قوله** اجيب بان من التخيلا لا يقدر على
 الفسخ في قول ابن ح وجرهما انه لا يحضره الا فواه **قوله** في بحث فانه ذكرنا في
 انه لا يفسخ بعض المدة بل يفسد العقد نقلة عند النهاية وغيره **قوله** وفي هذه المسئلة
 قياسا في تقدم معناه **قوله** يعني تقدم في هذا القول بنصف ورق تخيلا وهو قوله
 والقياس وهو قوله زفر في سانه لا يجوز لانه بيع **قوله** يكون الرضا واخلان في حقيقة
 الشرع ولا يتم المراضاة بالخيار **قوله** في بحث فاني بيع المكو بيع يرتب عليه حكمه
 والارضاء **قوله** لان البيع بغير علة اسماء انما تل في صحة هذا التعليل **قوله** وقيل
 وانما ذكر الصحيح مع ان الحكم في الفاسد كذلك محال على المسلمين على الصلاح **قوله**
 ولانه يعلم منه حاله بالذات **قوله** والعقد قد انهم **قوله** انهم مطوع قولهم انهم

كذا في الجواب والتمانية وهو الجواب

الامر بانما اذا احكمته قوله لانا لواجبنا على ظاهر اللفظ **قوله** يعني الاطلاق
قوله لان الرضا امتناع عن التخيلا **قوله** الظاهر ان يقال ان التخيلا **قوله**
 قياس منه لاحد شرط العقد **قوله** في تسامح الظاهر ان الفسخ ليس بشرط العقد
قوله لان ذلك من التسامح وهو كذلك ليس فيه شيء من الزام اه **قوله** الفسخ انما
 القوة الحكيمه على ما بينت لانه اسقط والظاهر ان يقال ليس فيه ضرر **قوله**
 لان الكناح من عوالي النعم اه **قوله** في بحث **قوله** ولانه غير زائد على موجب التخيلا
قوله وكذلك الفسخ في مسلتنا فالاولى ان يقال اولانه مرضى به ولو لاه
 لما قدم على الاجاب **قوله** او هو مرضى به بالاقدم على سببه **قوله** سببه لا يفتي
 لا الكناح **قوله** حذره لانه قوله اه **قوله** يجوز ان يكون قوله فابها اجاز جاز
 خيرا باننا من المشهور في وقوع الانشاء خيرا وهو تقدير القول **قوله** المحرر
 لان انما من موجب العقد **قوله** في بحث والظاهر ان يحكم الكلام على التشبيه
 والمباذنه فيه ان بعض موجب العقد **قوله** تصحى له بقدر الامكان **قوله**
 وهذا وجه بونه اقتضاء **قوله** والثاني ان اشترط انما للغير جاز اقتضاء
 تصحى له جاز اقتضاء اه **قوله** في ظاهر عبارته تناقض ميانا انه حصل انما
 ثابتا للعاقبة اقتضاء ثم حصل اشترط انما للغير اقتضاء ورفع التناقض
 ان النية به ثبتت اقتضاء وان كان شرط انما ريثبت بصرح اللفظ
 للغير واما اشترط انما للعاقبة فثبتت اقتضاء لانه لم يثبت صريحا
 ذلك **قوله** فالجواب ان المشتري اصله اه **قوله** في بحث فانه لم لا يجوز ان
 يقال هنا ايضا الاعتبار للقاصد والغير هو مقصود البائع بطلان الثمن
 وجوابه ان الثمن على المشتري بحسب وضع الشرع **قوله** لان عدم رجحان
 المالك **قوله** حاصلا انه لا مدخل لعدم ثبوت الرجحان هناك تعرف المالك في
 ترتيب قوله رجحناه وكلمته لانه رجع على التخيلا لان فيها تفسير الثمن اه
قوله والسبب فرع تصور الاجاب **قوله** وكان الداخل في العقد **قوله** ان في

على قوله لا ما جاز ما جاز قولهم انهم
 الاعتناق اشارة الى كونه
 الا في حالات خاصة
 فاعلم

اقول لقائل ان يقول لم يذهب الجوع وحده لانه اذا ارد احدنا ان يبيع
 ان يرضى وما الذي يترجى به جهة الرضا على الرد **قوله** وفيه نظر لاننا لان ان
 اثبات اخبارها **اقول** ولك ان تقول لو لم يثبت الجوع واحد منها اختيار
 لما انعقد البيع في الضيق من رضى بالبيع لكنه منعقد ولا كذلك لو كان في الضيق
قوله وليس لاحدهما ان يتصرف دون الآخر **قوله** فيه ان ذلك ايضا كافيه
 ابطال حق الآخر **قوله** ضرر لا رد **اقول** اي لم يرد الرد **قوله** لان تنوق الملك
 انما هو بالعقد **قوله** ان اراد تنوق الملك بين المشتريين فالمانع من الرد
 ليس في ذلك وان اراد تنوق بين البائع والراعي فلامانع بالبيع بل ينعقد المشتري
قوله ليس له ان يردده **قوله** يعني وكذا لا يرد اذا كان الرد وجبا للعيبة
قوله ليس في وسع البائع **قوله** لا يظهر فائدة هذا القيد فليتب **باب**
خيار الرؤية قال العلامة الحاككي في الميسر الا ان رة اليه او الى مكانه شرط
 حتى لو لم يشترطه الا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى **اقول** في كون الاشارة الى البيع
 او الى مكانه شرط يجوز سيما بالاجماع كلام **قوله** فان قيل هو معارض **اقول**
 فيه كلام لان النهي يقتضي المشروعية **قوله** وفيه نظر لان عدم لزوم هذا العقد
 اختيار **قوله** بل ذلك لعدم وقوعه منبر لولا ما فيه على ما فصله المحقق غاية في الكفاية
 ان عدم الاتزام باعتبار رة مسيقت له اختيار عند الرؤية وهذا لا يستلزم عدم
 وجوده بدون فليت **قوله** واختار معلق بالرؤية لا يوجد بدونها **قوله** وهذا ايضا
 لم ياصح في الصفة المقابلة ان المعلق بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب
قال الرضا لان الرضا بالنهي قبل العلم بارصافه لا يتعلق **قوله** فيه ان عدم العلم به
 غير مفروض فان غير المكنى قد يعلم بالوصف ويجوز ان يقال المراد هو العلم الشخصي
 بارصافه **قوله** فاشبه الرد بالعيب **قوله** فليتأمل **قوله** والضابط في ذلك **قوله**
 يعني ان الضابط بينهم مما ذكر **قوله** ويعلم **قوله** ويجوز في غير الملك الجدة **قوله** يعني باجازه
 الملك **قوله** في نظر على هذا الكل مستحق ان احدهما **قوله** ان رة ان رة اذا عرض

قوله كذا المراد منها حلوب او لبون او قال
 في المحلصة لو اشترى بكرة على انها حلوب لبون
 قال المحقق لا يجوز وبه كان يعني الشيخ الامام
 الاستاذ وعلله في المصنف ان قوله لا يطى ولا يجوز
 لانه يترك على سبيل الوصف دون الشرط كما اذا
 اشترى كراويا على انه ابيض او كراويا على انه
 وبه اخذ المصنف في اللبس وبيد كان كذا في
 المصدر المسمى وحده فتشترى كراويا على انه ابيض

قوله انما انتقل البطلان الى الشارع بالعلم الشخصي
 وهو قوله صلا على علم من ان شرط اساعه
 انتجاع الالبسة حتى بالعلم في نسخة الميسر
 المحصنة بتصح الامام ظهر الدين المصنف في
 سبب ان رة مع

المبيع **قوله** وكذا ان تقول هما ايضا بطلان بعد الرؤية وذلك يكفي في
 صحة الكلية فانه لم يقرر بطلان الرؤية مطلقا **قوله** والعرض على البيع اه
اقول لان ان العرض على البيع ليس من التعريف في المبيع والسند ما ذكره المحقق
 من جعل المالك ومنه **قوله** مانع من الفسخ **قوله** اي فسخ البائع استقلا لا
قوله لا يمكن ردها **قوله** مطلقا او من المتصرف مستقلا **قوله** وعن الثاني
 بان دلالة الرضا اه **قوله** واجواب عن الثاني ان يقال ليس
 بطلان اخبارها دلالة الرضا اذ صرح به بل ضرورة تغد فسخ هذه
 التعريفات على ما يدعيه سبب في كلام المحقق **قوله** البيع بشرط اخبارها
قوله قال الا فيقال يقال سام البائع التسعة عرضها وذكرتها وسماها المشتري
 بمعنى انها مما سوما ومنه والاسم الرضا على سوم اخيه اي لا يشتري كذا في
 المحقق انتهى وقال العلامة الحاككي انك ومنه طلب البائع المشتري لبيع تسعة
 كذا في القواعد انتهى **قوله** فان في رؤية جميع بينهما رؤية عورتها **قوله**
 لا يخفى عليك ان الكلام في الرؤية التي يبطل اخبارها اذا وقع البيع بعد العلم
 فلا يسط اخبار برؤية وجه العبد بعد البيع ولو رآه الفطرة فلا يستقيم هذا
 الكلام الذي ذكره الشارح بل الاول ان يقال فان في رؤية جميع بينهما رؤية
 عورتها وهما ليس في ملكها وهي عام فليتأمل فانه يمكن ان يقال المقصود
 اثبات المدعى بالباطن الاول وقب في نفسه بل المراد الرؤية بعد البيع
 وهي تسقط اخبارا اذا قبض بعد **قوله** ويشترط رؤية الكثر **قوله** هذا الكلام
 بعضه الخ على ما يعلم من معارج الدراية ثم **قوله** كلام الشارح في هذا المقام
 يخالف المشروع **قوله** اذا قال اعزتك بقبضه **قوله** لا يسط اخبار **قوله** هذا اثر
 الى تنوعه بالتعريف **قوله** ولعل ان رة الى كون القبض وهو رة تامة **قوله**
 واثان ثم فان من تركه بشي **قوله** اه **قوله** في هذا الزم ان لا ينتهي التوكيد بالقبض
 ان قصص كذا على السند الاخص فلا يجدى نفعا **قوله** لان الاخبار **قوله** السمع

قوله بطلان الكثرة
 فانه من شرط صحة البيع
 ان يكون له علم بالصفة
 او ان يكون له علم بالصفة
 او ان يكون له علم بالصفة

مع شهادة القابلة وعن محمد اذا كانت المحصورة قبل القبض فيصح بقول الناس
 انتهى بول كلام متعلق به حقيقة **قال المحرر** والبر من دفع الضرر عنه **اقول** ان البائع
 ويجوز ان يعود الى المشتري وان في اول عندى فان ما يتعلق بحال البائع ثم عند قوله
 فاشنع كما لا يخفى **قوله** فان قيل قوله لا اشتناع حكمي لا ينعقد به لانه ان الاشتناع
 اذا كان ينعقد لا يرجع بانقصان اه **اقول** ان اراد دلالة هذا العبارة على كون
 الاشتناع ينعقد سببا مستقلا لعدم الرجوع فهو محتمل وان اراد دلالتها على سببية في الحكمة
 ولو بانضم اشتراط رفع مانع فستم ولا يرد النقص والرد الذي اوردته على جواب ذلك
 ان تقول الباطن في الملازمة ولا يلزم الاطراف قائل وانت خبير بان لا يرد الاور والنقص
 على قوله لان الاشتناع ينعقد لكان اظهر من ذلك ما اوردناه **قوله** الحق ان يقال في
 الجواب عدم الرد اه **اقول** انت خبير بان عبارة الجواب السابق لا ياتي عن الجواب على هذا
 المعنى **قوله** فصار جابسا **اقول** في بحث لعدم مناسبتة للتمام **قوله** فالجواب ان الانهاء
 يحتاج اه **قوله** في بحث فان مراد القائل كيف يكونان كالاغني ولا يجوز فيها وجوب كونه
 فيبقى على القياس فليت **قوله** وجه الظاهر ان القيد لا يرد اه **قوله** وانما لا يقول
 المحقق يستفيد باعتاقه الولا فلم يجعل استغنيا **قوله** وان تناو امره شيئا بعد
 ما ذاقه صار راضيا اه **قوله** في بحث فانه اذا لم يكن مالا وكان بيعه باطلا لا يبعد
 رضاه صحة البيع كالرضى بشرط المينة والدم حيث لا يصححه الشرع برضاهه فان قيل
 بما لا يستلزم الرضا ضايع بل محتمل كما لا يخفى على المشايخ **قوله** لانه اقل اه **قوله** المراد لانه
 كالاقل **قال المحرر** لانه صار ملكا بشرع **اقول** قال ابن الهيثم وقد يقال ان كذا البيع
 اياه باثبات العيب لا يرفع من افضة وكونه مؤاخذا في حق نفسه بزمه وهي الافة
 المحصورة للبائع الاول انتهى وفيه بحث **قوله** فاجابوا بوجه بانه من باب علقها اه
اقول هذا الجواب الامام طهر الدين **قوله** او بان يجعل الكلام متضمنا اه **قوله** هذا الجواب
 منقول عن العلامة حافظ المنة والدين الكاكي فيه تأمل **قوله** فيقال لم يجز على دفع الثمن اه
اقول ان لم يحكم بشي **قوله** واقامة البينة حكم من الاحكام **قوله** راي وجه حكم فالصاف محذور

قوله جبر ما لم يكن كائنا به بر بقره فمجرد كان
 الملك بان وكان في قوله ما لم يكن فانه
 قوله لا يفسد به حكم ديني بعداه وانما قد يترك
 كسائر الكفاية فانه واجبة في كل حال راجح

قوله ان كان ان في قوله ان يرد اه **قوله** معطوف
 على ما تقدم في هذا القول وهو قوله فان كان لا
 فاما ان يكون باقاره
قوله لانه لا يفسد به حكم ديني بعداه وانما قد يترك
 كسائر الكفاية فانه واجبة في كل حال راجح

قوله ونحن ان الاستكمال فانه بالنظر الى مفهوم الغاية وهو ليس بالانتماء فيه بحث
 فان مفهوم الغاية لزوم تحقق علة على ما تخرج به في التدريج خصوصاً في الروايات وكلام
 المصنفين **قوله** لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن لانه انكر تعين حقه **قوله** في غير
 حقه راجع الى المشتري **قوله** فالجواب الاعتبار بالمعنى اه **قوله** ولعل الصحيح في الجواب ان
 يقال ان صفة الانكاز انما يقتضي اسناد اليه لولم يكن انكاره في ضمن
 دعوى خلاف الظاهر وهو هنا في ضمن ذلك فان الظاهر في البيع هو سلامة **قوله**
 وان كان في الصورة منكر **قوله** في بحث فانه قد عر صدره الابري انه يدعي وجود العيب
 وثبوت حق الرد **قوله** وان كان هو ما لم يكن يجب على القاضي اه **قوله** او اسلم كونه
 موهوما فلا يجب على القاضي اعتباره والا فقلنا في قضاء عن امر موهوم فقلنا
 موهوما الا ان يوق بين موهوم وموهوم ونحن منع تحقق وجوب الجبر لانه لا يبيع
 او هو مع قبضه وفيه النزاع كما ذكره ابن الهيثم **قوله** قد قضى باءوا الثمن الى حين
 حضور الشهود لا مطلقا اه **قوله** واذا كان كذلك فلا يلزم البطمان في الصورة
 الاولى ايضا الا ان يقال التوقيت هنا لفروقة دفع الضرر والاصول لا طلاق
 ولا ضرورة هناك **قوله** وعن الثاني بانه في دعوى غيبة الشهود متم اه **قوله**
 ولكن ان تجيب ايضا باننا لم ننف الضرر عن المشتري بل قلنا ان ضرر البائع اكثر من ضرره
 حيث اجتمع البطلان في يد المشتري دون البائع فليت **قوله** الجواز ان يكون
 ذلك ما حاطة **قوله** او ليس له غايته معلومة **قوله** هذا العيب في الحالة التي كانت اه
اقول يعني في الكبر او في الصغر **قوله** في بحث من وجهين الى قوله الثاني ان سلامة
 الزم اه **قوله** وان ان تجيب عن هذا البحث الثاني بان في الرد بالعيب لا بد ان
 العيب عند البائع ويعود عند المشتري حتى يرد ولا يلزم ثبوت العيب في الحالين
 بالانكاز بل كيفية وجوده في الحال **قوله** وقيل المراد بالكتاب **قوله** وانما القائل هو الثاني
قوله لان شمس الائمة ذكر هذه العبارة في قوله ثم قالوا لا يصح عند اه **قوله** في صحيح
 شمس الائمة لا يكون حجة على غيره **قوله** هو المذكور في التواتر **قوله** الى الاختلاف هو المذكور اه **قوله**

رحمة الله عليه من الفرق بين بيع النخل وبيع دود القرح حيث جوزه الاول سجادة وثلث قوله
وهذه العبارة يشهد بها **قوله** تأمل قوله السابق الذي لا يكتفي بملحق الي قوله من بيع غيره **قوله** ان
رفع ما عسى ان يتوهم **قوله** من المتوهم بعد ما ليس قوله ولا القبح في الفرض **قوله** لا
مشروب طاهر وبيع مشروب طاهر **قوله** الماء مشروب طاهر ولا يجوز بيعه قبل الا حوزا كالكلام
ان جوزه ذلك لا يكتفي **قوله** وتقرره لانه في جميع اجزائه كرمه **قوله** فقياس من النخل **قوله**
لا يرد عليه الفرق **قوله** يعني استقلال **قوله** فقياس **قوله** اي يتوهم هذا **قوله** قد قال صلى
عليه وسلم من ارتفع الاصل والمستصل حديث **قوله** قال الرضا ع انما لا انتفاع به لما فيه
من اهانته الحكم انتفع فيه بحت **قوله** واجيب بان البيع مبادله فلا يرد فيه من البيع **قوله**
فيه بحت ان لو تم ما ذكره لكان البيع بايا في الحقيقة والتعظيم جائزا وليس كذلك لان
لا يظفر بذلك في المشرع وفيما عني او يقال ما ذكره كلام على السند وعلل الاول في جواب
السؤال ان بعض الاشياء خلق ما لم يملكها كاهانته كونه حيا عن رجمته وبعض
الاشياء اخرجت من ايرة الانتفاع والمملوكة فجعله مملوكا رفع رجمته
ولا يرد في ايجاب الشيء الواحد من متناهيين في محليين مختلفين لا يرى ان الشمس
تبيع في التوبة لسوء وجه القصد ويعقد الملع وينيب الشئ فليتأمل **قوله** فليس
قوله اي ما ذكر من الاهانته والا حوزا **قوله** من البيع في شيء **قوله** لعل المراد ان البيع
ليس موجبا تاما للاحاق بره السؤال **قوله** فاجواب انه تعالى **قوله** بحت **قوله** لا
حفظ من الماء **قوله** فان قيل سلمنا انه لغيره بكت ليس كذلك الغيب في ملكه
البيع وان وجد في ارضه فالما ليس للملك له فلا يجوز بيعه لاتباعه ولا ينفرد
لا حاجة الى وجود العين في ملكه للبيع وقت البيع كما في الاستصناع والتسليم في بيعه
قوله والماء ليس ملكا قلنا اذا وجد في ارضه وانفقه اخبر بضمه علم انه ملكه كذا في
شرح شاحان الا انه يخالف لما ذكره في شرح قول المصنف ولا يجوز بيع المراعى كما سبق
فليتأمل وبيح في اخر كتاب الشرب انه يضمن اذا سقى من شرب غيره **قوله** والود
والزمن يخرج على كماله اجنب مع الماء اصلها **قوله** الوداري بفتح الواو وكسر

والزال للجمعة توب منسوب اليه وذا قرية بقرية والوداري بفتح الواو وكسر
بجاري كذا في الحرب **قوله** ان جاز بانفاق مطلقا **قوله** الا من وادته فعليه
عليه الاتفاق في غيره **قوله** فاعلمت عايشة رضي الله عنها بفساد ثوبها **قوله** اي بفساد
الشراء من الاضداد **قوله** ان الله اطلع محمد وجماده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله هذا على سبيل التوضيح والتمهيد **قوله** فلا يكون ذلك بل لانها تفرق بانه **قوله**
فلا يكون اي الوعيد قوله ذلك اي كونه البيع الى العطا قوله تفرقا بانه يبيع الى العطا
قوله دليل على انه لا يرد الا لعدم القبض **قوله** فيه بحت **قوله** وبما انه انما جعلها بازاء
ما بعها **قوله** ان الشئ الغير راجع الى الموصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** ولا
ان يقال جهات يجوز يقضيه وجهه انفسا ويقضيه **قوله** فيه بحت ثم علم ان الضمير الاول
في يقضيه راجع الى الجواز والضمير الثاني في يقضيه راجع الى انفسا **قوله** وفيه نظر
اما ولا فلان كونه مجتمعا **قوله** ان يقال المراد من قوله مجتمعا انه على الاجتماع
قال له وقوله خلاف الشئ في دليل على ذلك فانه لو لم يكن على الاجتماع ولم يخالف
فيمتد بر **قوله** ومع ذلك فقد رفسا ذلك **قوله** واجيب بان التمس منه على انفسا
فذلك اعتبر فيه شروطا وجبته مطلق البيع فينا سببه السراية بخلاف ما نحن فيه واجاب
في الكافي بجواب اخر **قوله** لان شمس لا يملك البيع في الكبر **قوله** فليعلم لقوله ولا
قوله ان الشئ في القصد **قوله** لعل المراد من قوله انما انما قال في الغنى **قوله** ان من اشترى
سمنا في رزق فرد الطرف **قوله** ذكره استطراد في فانه ليس من مسائل البيع انفسا
قوله انما اذا ورثها **قوله** صورة ارثها بان كانا له في فاسم فانت قبل التحليل
فورثها الوارث **قوله** لا يقال الوارثه الى قوله لان ثبوت الحكم **قوله** لان ثبوت
الحكم **قوله** جواب لقوله لا يقال الوارثه **قوله** لانه في الحقيقة **قوله** جواب لقوله لا يقال
نهي النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** لانه معلول **قوله** جواب لقوله لا يقال في البيع
بما جمع كونه شرطه **قوله** انفسا الى الزيادة العارية عن العرض فيه بحت **قوله** لانه
مال **قوله** جواب لقوله لا يقال لا يطوح **قوله** مال في حكم المال **قوله** فلا بد ان

كان الاول فذلك لقوة الف والانه عدل عنه الى ما يراد بعد ذلك فانه من قوله اما
اذا كان بعده ولينعلق به قوله بحضرة حاجية فينبغي **قوله** فكل من هذا ما اذا كان قبل
القبض اه **قوله** لا يخفى عليك ان الكلام فيما بعد القبض وحكم ما قبل القبض قرح ولبس في تقرير
ر كما كنه ظاهرة **قوله** كذا في الزخيرة والابضاح والكافي **قوله** وهو ظاهر كلام القدر واليهما
ولا يخفى عليك ما في دليلهما من القوة **قوله** وكل من ملك بالقبض **قوله** ليس في تفسيره بقوله
بالقبض كبر فائدة **قوله** وجاز التصرف اه **قوله** لعل المراد من جواز التصرف هو ان يتصرف
عليه الاثر كقبر النسب **قوله** لانه عند صحة الاخذ اه **قوله** الكلام في صحة الاخذ بعد ما يتعلق
بالدارق في الغير والظاهر ان يعلق الرهان ليقع حتى الشئ كاسيات في كتاب الشفعة
قوله على ما قرأنا من قوله يتعلق حتى العبد **قوله** والاولى ان يجعل قوله على ما قرأنا
الى الالة الشفعة التي ذكرها المصنف اه **قوله** بل المراد به ما اخذه البائع في مقابلة البيع
عوضا كان او نقدا ثمنا او قيمة **قوله** فيه بحث **قوله** والنقض الفاسد الى قوله على ان
قوله وقوله والنقض مبتدأ وقوله على الرايتين خبره **قوله** وفيه تأمل **قوله** لانه لما قال
مارويت لان النزاع كان في الرواية لا في بيان المذهب فجوز ان يكون الشك
في المذهب ايضا بل لا يبعد ان يقال ذلك هو الظاهر ثم قوله مارويت صريح في نفى الرواية
لا في الشك فيها الا ان براد بالشك خلاف اليقين مطلقا **قوله** اهنا انما يستقيم على الرواية
الصحيحة وهي انها لا يتعين اه **قوله** فيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المقتضى
او ضمن المبيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يفرق بينه في الاول وقوله انما يستقيم
اه فيه **قوله** لا على الاصح وهي التي تقدمت اه **قوله** يعني تقدمت ذكرها بقرينة تجنبها بقوله
ثم ان كانت دراهم الثمن فائت باخذها بعينها لانها فيه يتعين بالتعيين على رواة
ابن سليمان وهو الاصح **قوله** لان اجبت لما كان لعدم الملك اه **قوله** كيب في ما مر هذا
البحث ما هو صورته وقد استشكل **قوله** بعد ضمان قيمتها بان الكلام في اجبت لعدم الملك
واذا ادعى الضمان فخذ ملكا على اصلها ثم اذا ربح بعد ذلك لم يكن اجبت لعدم الملك كجواب
ان التعديل ليس من سبب الملك وانما ثبت مستند الضمان وفي الاستدلال لعدم شئ

العدم بالحقة بحقيقة العدم فيما يتبين على الشبهات والصدقة بتبين عليها مكان البيع
فيه حكم عدم الملك بالنسبة الى البيع فالحاكم بعد الزمان لا يفيد طلب المصوب لا
طلب البيع كما حصل لانه بالنسبة اليه كالعدم انتهى ونحن نقول فعل هذا يكون في
بيع المقتضوب المضمون بخبرته اجبت وفي بيع الدراهم المقتضوب المضمون
شبهة الشبهة اذ على مقتضى تقريره يكون فيها شبهة الملك ولا ينفع بها لغة
التي ادعاها في كلامه حيث لا يخرج به الى الحقيقة فليتنا مل **فصل فيما يكره**
قال المصنف والبيع عند اذان الجمعة قال الله تعالى وذر البيع اه **قوله** قال الزبيدي
وذكر في النهاية انها اذا تبايعا وبها يمشيان فلا بأس به وغواه الى اصول
الفقه لا في البيع وهذا مشكوك فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن أطلقه
في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو شذوذ فلا يجوز بالرأي انتهى وفيه بحث **قوله**
لقوله على الكلام من فرق بين والده وولداه فرق الله بينه وبينه **قوله** في فرق
الله يجوز ان يكون دمار على من فرق ويجوز ان يكون خبرا **قوله** والاصرف فيقال
صلى الله عليه وسلم **قوله** ان يكون ما مصدرية **قوله** ووجه الاستدلال بالاولاه
قوله حاجته في صحة الاستدلال بادر كوارد الى الشكر انهم يتقون الاستدلال
بتكرار الامر **قوله** بقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولداه الحديث
قوله الدواعي عامة والحديث مخصوص بالوالدة والولد **قوله** من بيان لما عسى
يجوز به الحاق الغير بالالة اذا سواه اه **قوله** على ان المداوة فيها اذا كان
احدهما عم او خالا للمور والنفس مشككة ولاشارة الى ذلك قال عيسى
قوله اولزم التزم القول بتخصيص العمل **قوله** فانه ظهر ان العلة هي الرحم المحمية
غير المستلزم ضربا بالملك وبالقبض قصد **قوله** اما الثالث فلان منع التنوين اه
قوله فيه بحث **قال المصنف** لا الضرر به **قوله** قال ابن الكمام ان بالملك المضمون من قوله
ومن ملك مملوكين انتهى فيه بحث **قوله** والطلاق التنوين براه **قوله** لا يخفى ان
قوله وجاز البيع بدر على التفسير نعم لا كلام في اطلاق التنوين الواقع في الحديث **قوله**

واجوب ان يكون له قول في ادرك وارود قوله وبيع الآخوه
قول في ادرك لم لفظه او هنا المنع المقتضى **الاقالة** فان قيل
ما اجواب عن انتقاض حجة البيع بالاقالة قلت المراد من المبادلة في تحدد
البيع هو ما كان مبادلة ابتداء لا ترا جعاً بطريق الرفع بقرينة مقابلته لا في
البيع **قوله** وهي من القيل لامن القول **قوله** في مجموع اللغة قال البيع قبلا
واقالة فسمى **قوله** والتميز للسلب **قوله** فاقال بعض ائمة القول اي القول
الاول وهو البيع **قوله** وشروطها ان يكون بالثمن الاول **قوله** لو كان شرطاً
لا تنفي بانتقائه وليس كذلك بل الظاهر انه من احكامه **قوله** واستدل ابو يوسف
بمعناه **قوله** منقوض بما اذا كانت الاقالة بلفظ فاستجرك او تاركك
فانهما خرج فسخ اجماعاً مع جريان الدليل فيه **قوله** فلا يلزم من ارادة المجاز
قوله اي المعنى المجازي **قوله** وذلك مصير الى المجاز مع امكن العمل بالحقيقة
قوله الا يري انه يجعله فسخاً اذا لم يكن جعله بيعاً ذلك ان تقول يجوز
ان يكون لفظ المجاز مجازاً عن المنقول بحلاقة المسابرة فالمعنى لا يلزم من
ارادة المعنى المنقول اليه في موضع الوجود الدلالة على ما اراده يعني النقل
اليه ارادة المعنى المنقول اليه في سائر الصور عند عدم النقل عليك التبدل
فان قيل بما اذا ثبت النقل قلت باستعماله في عرف الشرع في مبادلة
يتفرع على مبادلة سابقة ويترتب احكام البيع عليه على ما يفهم من كلام
ابي يوسف فعنده مجاز شرعي في الفسخ **قوله** معناه على ذلك التقدير
هذا العبد **قوله** مستعينا بالتم ان معناه ذلك بل معناه بعتك
هذا العبد الذي كنت بعته متي سابقاً فانه ليس مجازاً عن مطلق
البيع بل عن بيع كاي بعد بيع بينهما في هذا المخرج على ما بناه على كلام
المجيب وايضا المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم عند ابي يوسف وهو
كما حقق في علم الاصول **قوله** وذلك يقتضي نفى سابقة العقد **قوله** الاول

القول

ان يقول لا يقتضي سابقة العقد **قوله** لانه ليس لها ولانها على غيرهما **قوله**
ليصرفا موجب البيع عنه **قوله** لانه لا يمكن اثباتها في الرفع **قوله** لفظه اما هنا
ليست في مقامها والظاهر ان يقول به لما لکن **قوله** والاول رد المختلف
على المختلف **قوله** ردوا المختلف على المختلف ليس بجذوعه وله نظائر في
هذا الكتاب مع ان المقصود من هذا الكلام اثبات ان ذلك من جهة
لا اثبات من جهة فليتأمل **قوله** يعني بالانفاق **قوله** انفاق اي يفسد
لا يخرج من تحت لعدم ظهور المانع من البيع **قوله** لان الاقالة وان كان لها
حكم البيع **قوله** في تفسير بقوله ولا يشك بالتمايم **قوله** **باب**
المراجعة والتولية **قوله** وغير التازمة **قوله** من الذي فيه اختيار
ومن الفاسد **قوله** اما الاول الى قوله واما الثاني فلان المقصود **قوله**
المستند في قاضي خان **قوله** وذلك لان قوله بالثمن الاول **قوله** الثمن الاول
غير متعين فكيف يكون عينه ملكا للبايع ويشهد عليه تعليل عدم جواز
المراجعة في الصرف والاول ان يقول لا يسير الى الاول اذ لا يتصور ذلك
قوله من جنس رأس المال الدراهم **قوله** قوله الدراهم بدل من رأس
المال **قوله** من الدراهم **قوله** بيان لجنس **قوله** او من غير الدراهم **قوله**
عطف على من جنس **قوله** من التناثر **قوله** بيان لغرضه او على العكس
قوله بان يكون رأس المال وناثر ولا يخفى عليك ان ما نقله من ذلك
الكتابين انما يتولد على عدم اشتراط ما ثلثة الربع لرأس المال حسب
لا على عدم شرطية ثمانية الثمن الثاني للادراك لجنس **قوله** واجوب عن الاول
انما لا يصدق التعليل عليه **قوله** فيه بحث فانه لا يجوز البيع الفاسد
ويصدق عليه مبادلة المال بالمال ويجوز ان يقال الموقوف هنا هو المراجعة
الصحيحة والمراد بالنقل هو النقل الصحيح الشرعي لان المطلق ينصرف
الى الكامل ثم اخبر ان يمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض الاول بان يقال

المراد بما ملكه هو المملوك المعهود الذي كان الكلام الى هنا فيه اعني السلع
او المراد بالعقد الاول العقد المعهود الذي كان يتكلم فيه وهو بيع العيين
بالثمن فان التسم والصرف لم يبين الكلام فيها والفقير بين الجوابين
ظاهر فان الاول اشمل **قوله** واذا لم يكن الثمن نفسه مراداً يجعل مجازاً
اه **قوله** لا بد للمجاز من قرينة وهي غير ظاهرة هنا **قوله** شبهة حصول الزبح
اي حصل بالعقد الاول ثابته بالعقد الثاني **قوله** بالعقد الثاني متعلق
بمقصود **قوله** لانه كان على سرف السقوط **اه** **قوله** سبجي نظيره في كتاب
الاكراه **قوله** وانما قيد بالدين المحيط برقبته الى قوله والصدور الشهيدة
خاف ولم يقيد العلى اولى والعقبات واحق فبيده لما ذكرنا **قوله** وانما
لم يقيد اذا دخل في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيعه مراعاة الاعلى
الثمن الاول وانما فائدة لثبوت صحة العقد الثاني وعدمه تأويل
ثم في قوله والصدور الشهيدة بحث وان شئت فعليك بطلان غايته
البيان **قوله** وبشير المصير الى هذا بقوله ولو لم يكن الاجارة **قوله** في الاشارة
خفا **قوله** ومن اشترى مما ينقل **قوله** احتراز عن المدبر **قوله** فانه
لا ينقل نقلاً شرعياً **قوله** فان تخصيص الطعام يدر على ان الحكم **اه** **قوله** فيه
ان الخصم يبايع في كون المفهوم حجة ولو سلم فلا يعارض المنطوق **قوله**
معروف بين الصحابة **قوله** فيه تأويل **قوله** واجيب بان عدم جوازه **اه**
قوله الا عراض كان متوجها على الدليل المعقول لا على الاستدلال
بالحديث فلا يستقيم هذا الجواب **قوله** فلم يلحق به **قوله** اي بطريق الكلا
قوله رجوع الى اطلاق الحديث **قوله** اي عموم **قوله** ولما ان ركن البيع **اه**
قوله اذا استدلل بخبره انه اذا باع العقار بغير المقبوض بربح يلزم زبح مالم
يضمن وهو منتهى ما جواها عنه **قوله** ومنع انتفاء المانع في العقار فانه
غير الانصاح وقد يوجد بالرد بالبيع **قوله** ضمير فانه راجع الى المانع وخبره

قوله

في قوله واجيب بانه راجع الى الرد **قوله** واجيب بانه لا يبيع **قوله**
الاجيب هو الاثبات في قوله لكن التخصيص لبيان انه لم يدخل في العام
اه **قوله** فيه بحث فان لفظة مالم يقبض يتناول العقار ايضا
والقياس يختص به بالمنقول **قوله** وان يكن وقع التعارض **اه**
قوله فيه تأويل اذا لا يظهر التعارض بينه وبين ما روي سند الى الاول
وبينه وبين ادلة الجواز **قوله** اذا كان مختصا لادلة الجواز كيف
بوجود التعارض **قوله** والله والا جارة قيل على هذا الخلاف **قوله** قال
العلامة الكاكي وفي الايضاح مالا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته
لان صحة الاجارة لملك الرقبة فاذا ملك التصرف في الرقبة ملك
التصرف في التتابع وما لا فلا وفي الضوابط الظاهرية وقيل الاجارة لا يجوز
بلا خلاف وهو الصحيح لان المنافع بمنزلة المنقول والاجارة تملك المنافع
فيتمتع جوازها لذلك وفي الكافي وعليه الفتوى انتهى قوله لان المنافع بمنزلة
المنقول **اه** في الفصل التاسع عشر من الفصول العادية والشيخ الامام
ابو الفضر الكرماني اورده عليه اشكالا انه اذا آو المستاجر قبل القبض
يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انتهى قال ابن البرزاني وانت خبير بان
العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فينظر ان الى مقام
به المنفعة انتهى وما ذكره تأييد الاشكال الاجاب عنه كما هو ظاهر
عبارة **قوله** لعدم تعينها بالتعيين اي في النقود **قوله** فيكون الرد لخص
من المدعى **قوله** وكذا الخط لان كل الثمن صار مقابلاً بكل البيع فاما يمكن
اخراج فصار برأيه **قوله** **قوله** وكذا الخط اي لا يلحق باصل
العقد **قوله** فلا يمكن اوجه اي اخرج كل الثمن عن المقابلة بكل البيع
قوله فصار اي كل واحد من الزيادة والخط فالخ الزيادة وفي الخط
البراني في الفصل الحادي عشر من كتاب البيع واذا اوصى بعض الثمن

قبل القبض او ابراه عن بعض الثمن قبل القبض فهو حط ايضا
 وان كان الباع قد قبض الثمن ثم حط البعض او وهب البعض
 بان قال وهبت منك بعض الثمن او قال حططت منك بعض
 الثمن صح وجب على الباع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابراه
 عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الا ابراه انتهى ووجه الفرق مذکور
 في الكتابين المذكورين فراجعها فانه مهم في الغاية **قوله** واذا صح
 يلحق باصل العقد لان الزيادة في الثمن كالوصف **قوله** الزيادة
 في الكميات والموزونات والمعدونات ليست بوصف فكيف
 يصح الاتحاق فيها اذا كانت مبيعة **قوله** ووصف الشيء يقوم بذلك
 الشيء **قوله** عند ان المراد بالوصف هو كون المقدار او راجعا
 وعدمه لا على ما يدور عليه سياق الكلام ولو صح ما ذكره لبق الاتحاق
 بلا دليل ولا يخفى ما فيه **قوله** فان قبل لو كان حط البعض صحيحا
 حط الكل كذلك **قوله** يعني بطريق الاتحاق والافط الكل صحيح بطريق
 البر والصلة بالاتفاق **قوله** فان شرط فيه قيام الثمن **قوله** والاكتمين
 ببيع **قوله** لانه اما ان يتي بعبا باطلا **قوله** كما سبق في احكام البيع
 الفاسد **قوله** فيلحق حط البعض **قوله** لا يكتفى بشيئ الاتحاق عدم
 المانع منه بل لا بد من مقتضى ايضا ولم يبين فلا تستقيم التوقيع **قوله**
 والزيادة في المبيع جائزة **قوله** بعد الملاك **قوله** حيث يلزم
 من ثلثة ان يرضوا **قوله** العبارة الصحيحة ان يرضوه من ثلثة
 شيئا يلزم تقديم معمول في خبر ان عبده وتصحيح ما في الكتاب بمعمول
 نفسه المكفدة قبل ان **باب** **قوله** لا يفرغ
 من ذكر ابواب البيوع التي امر الشارع بمباشرتها **قوله** لا يقال
 البيوع الفاسدة من جهة تلك الابواب وليس مما امر الشارع بمباشرتها

لان كون اكثر الابواب ما امرنا بالمباشرة يكفي لقوله **قوله** عن
 العوض المشروط **قوله** صفة العوض يدل عليه تعريف السخا في
 المكاتب بقوله الربوا هو الغرض المستحق لاحد المتعاقدين في
 المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه تدمر وبذلك عرف المصنف في هذه
 الصحيفة **قوله** الربوا المحرم في كل مكمل **قوله** في اكثر النسخ الربوا
 في كل مكمل او موزون ببيع نجس ومعناه حكم الربوا وهو بثبوت
 المحرم ثابت او داخل او جار او مستوفى كل مكمل **قوله** وهذا
 اشهر **قوله** قال ابن الهمام لكنه يشمل الذرع والعدول من احوال
 الربوا انتهى ويمكن ان يقال الالف واللام في القدر للثمن والمراد
 الكيل والوزن **قوله** ومعنى الثاني يبيعوا **قوله** كان الظاهر يبيعوا
 الحنطة **قوله** وكذلك في الموزون **قوله** اي وكذلك المراد بالمخالطة
 في الموزون المخالطة من حيث الوزن بدليل وزنا بوزن حذف قوله
 بدليل لانه سابق الكلام على تقديره **قوله** وجنسه لا يكون لما اثر في
 تحريم النسي **قوله** ضمير لما راجع الى قوله واجنسه شرط **قوله** ولما قل ان
 يقول الى قوله لانه لا ينفك عن التقابل **قوله** في بحث فانه اذا لم يتحد
 اجنس لا يظهر انتفاء التقابل والتوى وانتفاء تنعيم الفائدة **قوله** ولما قل
 ان يقول انما يلزم حرمه الربوا عند فوات شرط التحل **قوله** اذا كان مراعاة
 شرط التحل واجبا على ما يدور عليه كحريم فترك الواجب حرام لا مكروه
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحرمة ما هو حرام لغيره وهو معنى الكراهة
قوله في بحث فان الحرام ما ثبت بدليل قطعي والمكروه هو ما ثبت نظني
 كالنقض والواجب الايراد الى ضابطه البيع المكروه بالنفس فيما سبق **قوله**
 ولما قل ان يقول قد تبين ان المخالطة شرط لجواز البيع في الربويات
 وعلمت بما بالقدر واجنس **قوله** في بحث فان العمل هو وجوب المخالطة لا

قوله وان كان علم ذلك غير القدرة **قوله** اذا كان علم ذلك عنده غير
 القدرة صدق ان القدرة لا يحتمل ان فلا يظهر وجه التخصيص **قوله** وشبهه
 العلة ثبت بها شبهة الحكم الى قوله فيتحقق شبهة الربوا **قوله** انت
 خير بان التثبت بحقيقة العلة حقيقة حصة الفضل لا حقيقة الفضل
 فيثبت ان يثبت بشبهة العلة شبهة حصة الفضل لا شبهة الفضل فلا يكون
 بيع المولى بالمرء وبين والعبد بالعبد في ما ذكره ان ارجح من ان
 لا يكون شيئا الا يرى الى قول المصنف بعد سطر فعل هذا الوباغ المحنطة
 لجسمها الى ان قال لتوهم الفضل فليتب **قوله** وهو ما ذكرنا **قوله** يعني
 قوله فيرتفع اسطر تخميننا وما يجري فيه ربوا النسبة حال الربوا من
 وجهه **قوله** فالجواب ان جهالة ان يرجح وتطرق احتمال ان يثبت
 منعاه عن ذلك **قوله** اذا تعارض الحكم والبيع فالترجيح للحكم
 احتياط على ما فسر في كتب الأصول وهذا يمكن للاستدلال ان
 والتفتية يستدلون بما يروى عن عبد الله كما لا يخفى على من
 نظر في كتبهم **قوله** فان قيل اجماع الصحابة على حصة النسبة
قوله اجماع الصحابة مبتدأ **قوله** على حصة النسبة خبره
قوله واما التثنية فلان الزعفران مثنى **قوله** لا يظهر كون
 هذا اختلاف في معنى الوزن بل ذلك اختلاف معنوي
 بين الموزونين **قوله** لان انطلاق الوزن عليهما بالاشتراك
 اللفظي **قوله** لا يخفى عليك ان نفي اشتراك الوزن مما ينبغي
 البداية **قوله** قال المصنف عن ابي يوسف رحمه الله يعتبر العرف على
 خلاف المنصوص ايضا لان النص على ذلك لمكان العادة
 وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت **قوله** استقراض
 الدراهم عددا وبيع الدقيق وزنا على ما هو المتعارف في

زمانا ينبغي ان يكون منبيا على هذه الرواية **قوله** قال المصنف
 لقوله عليه السلام الغضنة بالغضنة **قوله** واما **قوله** قال الاتقاني
 قال المطرزي صاحب وزن صاع بمعنى خدمته **قوله** في كتابها
 اقرؤا كتابه اي كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه ما يقتضيه
 والقصر خط انتهى وفي شرح المصنف للنووي فيه لغتان المدة
 والقصر والمد الفصح واشهر واصح ما كان فابدت المدة من الحان
 ثم قال وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر وقالوا
 الصواب المد والفصح وليس بغلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وان
 كانت قليلة **قوله** وقد تقدم دلالة على الوجوب **قوله** في اوائل
 هذا الباب وهو قوله فان قيل تقديره سوا وجب البيع وهو
 مباح اجيب بان الوجوب معروف الى الصفة **قوله** واما
 محذو وعلى وزن باع ومعناه فذا **قوله** فمضى الحديث والله اعلم
 بيعوا الغضنة بالغضنة قالوا كل منكم لصاحبه ما شاء وفيه بحث
 بل المعنى متقابلين **قوله** اي كل واحد من المتعاقدين يقول
 لصاحبه **قوله** المصنف في هذا التفسير يلزم ان يكون القبض
 شرط في غير الاثمان ايضا اذ لفظ باع واما فذكر في المحنطة بالخط
 والشعر بالشعر فليتب **قوله** المدلول عليها **قوله** يعني ظاهر **قوله**
 واما عنده فبالعكس **قوله** فيه بحث فان القبض اذا كان شرطا
 عنده يكون التعيين ايضا كذلك اذ لا يوجد القبض الا وان
 يوجد التعيين فان قيل مراده اشتراط التعيين من حيث دلالة
 الحديث قلت انتفاءه ايضا ثم عنده **قوله** ولا يقال انكم العمل
 بعموم المشترك **قوله** لا يقال فيه بحث فان عموم المشترك
 ارادة كلاما معني المشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس كذلك



وكذا الكلام في الجمع بين الحقيقة والمجاز لا نالام ان ما نحن فيه
ليس كذلك الا يرى الى قول صل الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ
مثلا بمنزل يوايد احد بيت على ما ذكر في الكتب البسيطة **قال الله** ويجوز
بيع الفحل بالغيرين باعيانها **قوله** الغير راجع الى البرلين **قوله** اما الاول
فان الفحل **قوله** ولانه كالمالك **قوله** واستدل عليه بقا الاصطلاح **قوله**
لك ان تقول ليس قصد المحل بذلك الاستدلال بل المبالغة في السند **قوله**
والاولى **قوله** انظر انه لا مجال للمنع فان الاصل في جميع العقود هو
الحكم على الحقيقة ما امكن محمل عليها حكما لا موقفا على الصلاح وتحسين
لفظك بهم ولا تخفى عليك امكانه محمل عليها هنا فان الوزن ليس مخصوصا
عليه في الناحية والتعارف في المسكوك مشتركة تامة بل في القدر وتارة بالوزن
فبقيا **قوله** لا نالام بالمال وقد نفي عنه **قوله** روى عن رسول الله عليه السلام
انه نفي عن المال بالمال قال ابو عبيدة هو النسبة بالنسبة وقارضا
الغائب كل ما لا يبين كل ما هو كالمالك اذا تافه من كل ما الله بك الخلا
المراد اطوله واستدركه نادرا وكلا كنه انما الله وكلا
في الطعام اسلفت **قال المصنف** لانها من اجزاء الحنطة **قوله**
وانما لم يقبل اجزاء بالان من اجزائها النخالة ايضا **قال المصنف**
فكذا بيع اجزائها **قوله** لان الظاهر ان يقول فكذا باجزاء
الا انه عدل الى هذا الشارة الى انها ببيعة
ايضا في امثال هذا البيع **قوله** واجيب بان
حرمه الربوا يتناهي بالمساواة في الحقيقة او في
الشبهة **قوله** قوله في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون

الشبهة **قوله** في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون قيدا للمساواة فحق قوله
فان حرمه الشبهة لا يتناهي بالمساواة اي بشبهة المساواة التي في النساء كالمساواة
شبهة الفضل بشبهة المساواة ايضا ويحتمل ان يكون قيدا للربوا وهو لا ينسب
لقوله فان حرمه النساء آه والا فلي اقر بقليل وان كنت خبير بان قوله
ويجوز ان يقال آه يعين الاحتمال الثاني ولا يلزم التكرار **قوله** ويجوز ان يقال
احرمه تناهي بالمساواة **قوله** بان يكون كلاما للبدلين نسبة فانه لا يجوز
للزوم الكمال بالمال **قوله** ومساويا ويحتمل قبل حالان متاخرا **قوله** فليكن
ينبغي ان يكون بمعنى مكملين لكن الظاهر عذري ان انضاب كليا على التميز من
النسبة اي مساويا بكل ما يمل وسيج من الشارح تفسيره بقوله اي من
جاء التكامل في شرح قوله والنسب بالنسب يجوز متاخرا كليا فذلك كما تقرر
بكونه كليا غير ان **قوله** لقيام المجازية من وجه **قوله** مع انتهاء الشبهة **قوله**
باجزاء بعض آخر **قوله** لذلك ايضا **قوله** لانها جنسان لا خلاف المقصود **قوله**
لا يقال اخلاف المقاصد حاصل في الحنطة مع الذيق مع انها جعلت معا مخدرا
اجنس اذا المسئلة اتفاقية فبالا لم يجعل الذيق والتوبى كذلك لان الحنطة
اذا اقبلت صار بالعلي كانا جنس آخر لا خلاف المقاصد فاذا اوفت
الاجزاء بصير المتفرق غير المجتمع ايضا من وجه حاصل مرة وفي الذيق مع التوبى
مترتبين فافترقا فليسا **قوله** والذي يظهر من ذلك انه لو وزن بشمل الى آه
قوله اي وزن التسم في الحال عند الحاجة يستعمل اي يظهر شمولها بالها
عند التمييز **قوله** وهذا لان اكل التسم آه **قوله** يعني يوزن اكل الذي جعل
مبيعا فبما عذره ويوزن التسم الذي جعل في مقابلة وبعده فدر
ايضا لم يخرج من التسم فيوزن التسم فبما عذره
التجيز عرف قدر اكل المستخرج من غير احتياج الى وزنه ثانيا بل يكفي الوزن
الاول للتسم كذلك المرفة فليكن المراد من تعريف الوزن اياه في الحال

هو هذا **قوله** وفي ذلك اختلاف الجنبين **آه** **قوله** هذا طريق آخر لاجل انما
منها ما هو **قوله** لا اذا **قوله** يقول قوله لقوله معلوم **قوله** فاور وعليه حديث لعبد
قوله الظان يقال سعد **قوله** من اطلاق الاسم عليه **قوله** اي اسلم **قوله** وعلم
غير بالخلاف دون الاختلاف **آه** **قوله** الفرق بين الخلف والاختلاف سبق
في باب الوطئ الذي يوجب احدى والتذييل يوجب **قوله** وهذه الزيادة
بغيره قول من قال **آه** **قوله** فيه بحث فان تعديتها انما يلابسها تفاوت
الصنفي اذ بذلك لا يمكن الوقوف على المساواة سواء اطلق الاسم او لا بعد
ان يكون من جنس **قوله** ولما قيل ان يقول هذا انما يستقيم **آه** **قوله** ولك
ان تقول المراد بالضمير التراجع الي الاسم في قوله تعد عليه هو من جنس بطريق
الاستخدام او يقال المضاف مقدار ما عليه مساهمة بقرينة جملة مقفودا عليه
لظهور ان ما تعد عليه العقد وهو المستحق حقيقة لا الاسم فان دفع الانكسار
قوله لان ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة **قوله** وينبغي ان يستثنى منه لحم
الذاجمة فانه يوزن في اكثر البكاد **قوله** المص وكذا اجزاء او ما اذا لم يتبدل **آه**
قوله ولعل المعنى وكذا يختلف اجزاء تلك الاصول بحسب اختلاف الاصول
لانها دأ معها اذا لم يتبدل بالصفة فان تلك الاجزاء اذا تبدلت بالصفة
زال الاتحاد مع اصلها فلا يكون اختلافها لا اختلاف اصولها بل بالصفة كما ظهر
ولا انما هو التمسك عليه ما بين فليست **قوله** قبل مراده **قوله** انما قيل هو
حاجب النهاية **قوله** فكانه يقول اختلاف الاصول **آه** **قوله** ما خود من
اجتزاة **قوله** لا يقال لو اختلف اجنس **آه** **قوله** يعني اذا اختلف جانب
المقصود على جانب الاصل حتى عند المختلفين مقصودا مع اتحاد اصلاهما
جنبين مختلفين ينبغي ان يعد المختلفان فيه متحدين في اجنس اذا اتحد
المقصود منهما بناء على ذلك التعليق فلا يجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم
مضافا لاذ كان مراد القائل ما سمعت فلا يندفع ذلك بما ذكره الشارح

في ضمير والا وجه كما لا يخفى بل لا بد من بيان الفرق **قوله** فلما ان التصور كعمل
منه في الذهن **انه** **قوله** فغاي هذا يكون ذكر المعاني مستغنى عنه لعموم العود لها
بما لا يظهر ان المراد بالتصور الاشكال **قال** العبد ولا ربوا بين المال وعبد **القول**
قال العلامة الكاكي في المبسوط فلو كان على العبد دين فليس بينهما ربوا ايضا
ولكن على المولى ان يترد ما افذه على العبد لان كسبه مشغول بحق غريمه فلا يتم
له ما لم يفرج من دينه كما لو افذه لايحكمة العقد سواء كان اشترى منه ذكرا **قوله**
او لا لان ما اعطى ليس بعوض سواء كان ثلث او كثر فعليه رد ما قبض ليجوز
الوفاء وكذا اتم الولد والمعتب لان كسبه ماله بخلاف المكاتب لان المكاتب
كالخز يد وتصرف في كسبه فيجزي الترتب بينه وبين مولاه كما يجزي بينه
وبين غيره انتهى وفيه اشارة الى انه لا ربوا بين المولى وعبد اذا كان على العبد
دين وما ذكر في الكتاب بديل على جريان الترتب بينهما اذا كان عليه دين **قوله**
في المبسوط على هذا ذهب الامامية فان المولى يملك كسب المديون
عندما لا يجز في اي اذون فراجع **قوله** لان العبد وما في يده ملك لمولاه **انه**
قوله اي مع عدم تعلق حق احد به وانما قيد بذلك ليكن يرد على الترتب
اشكال بان مجرد الملكية لا ينفي البيع الا بربوي الي ما استدل به ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله على محقق الترتب بينهما اذا كان العبد مديونا عليه ماله **قوله**
فعدم محقق الترتب **قوله** فاقول في صحة هذا التصريح فانه ما ينم منه المصادر
قوله بعد وجود البيع حقيقة **قوله** اي صورة وظاهر **قوله** صا كما لا يخفى
فيحقق الترتب **قوله** اي شبهته اذ الشبهة كافية في الحرمان **قال** العبد
وناق **قوله** لا ربوا بين المسلم واخر في في دار الحرب **قوله** **قال**
ابن العز قال في المغني ان هذا خبر مجهول لم يرد في صحيح ولا مسند ولا
كتاب موثوق به وهذا مع ذلك مرسل محتمل وكيف ان المراد بقره لا ربوا
انتهى عن الترتب كقوله تعالى فلما رقت ولا فرق ولا جدل في الحج انتهى

وعليه تقدير صحة لا يصح مقيد للمطلقات منك لانك لو اقول اني لا ابيع
بجزء واحد على الكتاب قيل الماد من النصوص اني لو ابيع مال مخطوط ومال
الكتاب غير مخطوط لا ابيع من القدر فليكن **باب** الحق في قوله وقسم
اقول اي في شري كل واحد **قوله** بكل حق هو **اقول** انما له صفة **قوله** لان
المراد بالصفة انما **قوله** تعليل لقوله ولا يشكك آه **قوله** وانما ان يعلم لفظ
الملك اذا ذكر ما يدل على ترايع الشيء تحت التوايح **قوله** لانه ليس بلفظ
عام آه **قوله** تعليل لعدم جواز التبعية المعنى المذكور **قوله** ولان لا يوزن
قوله اي من لوازم المعنى الموضوع له **قوله** يدل على العلوية تبع **قوله** فيه
بحث فانه في اللفظ الدال على التوايح اصلا لا في المنزل تبع **قوله** الا
بذكر ما ذكرنا هو قوله لكل حق آه **قوله** الاستشهاد بانظر الى قوله ولا يخل
الظلمة وقوله وهو راجع الى ما في قوله ما ذكرنا وما انا ابيع فليكن
آه **قوله** مقتضى كلام المصنف ان كل ما يعقد لا يتناع لكن الانشاع في الاجازة
لا يمكن بدونه بخلاف البيع فشره لا يباطل بظاهر مشروع وايضا
انا اراد بقوله لا المنفعة انه ليس بملكها فقط ثم ولا يبعد وان اراد
انه ليس بملكها اصلا فهم بل هو بملكها العيني والمنفعة ايضا والانتفاع
بالمهر والارضا السخية يمكن على ما ذكرناه ويدفع بان يرد والمنفعة في
احال فليكن ما في البيع من غيره ليس منفعة في احوال **قوله** لا المنفعة
اقول بعض في احوال **قوله** وقد اعتبر آه **قوله** اي وقد اعتبر في قوله
بشره او في قوله بدونه ونحن نقول فيه بحث فانه قد صدر التفسير
لكونه للطريقين بشهد كذلك قوله لا يشتري الطريق وحكم الشراء بالمسجل
يعلم بالمعاشية كما لا يخفى **باب** الاستحقاق في حال المصنف
يشترط القضاة بالولد **قوله** في النهاية ومولج الداراية ثم القضاة
باستحقاق المبيع على المشتري لا يوجب انفسه العقد الذي جرى

بينه وبين البايع ولكن يوجب وقعه على اجازة المستحق انتهى وفي غاية
البيان خلاف ذلك وفي القضاة يثبت ما في ظاهر الرواية انه لا ينفذ وقال
ابن الهمام وفي الذخيرة من يجب اقباده في فضل الاحتقان انما استحقاق البيع
يوجب توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب تقصير ظاهر
الرواية انتهى واعلم ان القول بان البايع من ينفذ احوال قبل ذات قبض المستحق
وقيل بنفس القضاة والضجج انه لا ينفذ ما لم يرجع المشتري على بايعة
بالقبض حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبض له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري
على بايعة يصح انما كلام ابن الهمام **قوله** ولا يملكه فليكن **قوله** الاول في قوله
وهي جارية **قوله** والاخبار لا بد له **قوله** يصدره **قوله** من غير **قوله** يعني حقة
قوله اما اذا اذني الولد كان له لان الظاهر له **قوله** لكن الظاهر لا يصح حقة
لا استحقاق في حال المصنف لا يوجب لها **قوله** اي في البيع وانما
لا يخفى عليك ما في قوله او قال ارثني آه من جعل الشيء مقبلا عليه لغيره فليكن
ما ذكرناه ان يقال قد روي الكلام انما في النهرين فبا لا جاع وانما في البيع فليكن التوايح
آه وترك التفضيل لا يخلو على الغرم **قوله** المصنف هو شققة الاستنباط عين حقة
آه **قوله** فيه بحث وان ثبت ترايع احوال كتاب **قوله** مستفاد من قوله
الام لان الشهود آه **قوله** انت خير بان التفتن المذكور حاصل بدونه
التعديان ايضا كما في غريم فوج الاضوات والبنات وعلل التفتن بما ضايع اليه
التعديان لكونه التفتن فيه **قوله** والذخيرة ليست بشرط **قوله** اي في قوله
الفرق **قوله** لم يكن التفتن مانعا **قوله** اذا اذني اكره ولا ينفذ شرط اخر غير
اذا لم تدع **قوله** المصنف هو شرط **قوله** تذكر الضمير ترايع الى الذخيرة
لكونها في ذم المصنف وهذا مقرر في المصادر الموثقة او في تأويل الادعاء
او في تأويل الادعاء او بائنا **قوله** قبل يوم او يومين **قوله** من وقت
اخليج **قوله** وانما في الثلث فلا يملك ذلك **قوله** اذا فرض المسلمة فيما اذا لم

ليكن انقضاء العدة والتحليل بعد الطلاق التخييري اما المبنية عليه ملك المهر
ودلت المسئلة على ان الصالح آه **قوله** ربيج ايضا في ما يكره من كتاب
ادب القاضي فصل في بيع المصنوع **قوله** لان بيع المصنوع في صورة
آه **قوله** لان الاحتياق قد يكون بالهبة **قوله** لان الاحتياق لا يستحق آه **قوله**
كلمة انما لا يلزم قوله صورة من صور الاحتياق **قوله** لانها بالملك او بالوف
الملك **قوله** ونحن نمنع اخصار طريق ثبوت الولاية الشرعية في ذك
قوله لان التملك من غير الملك لا يتصور **قوله** فيه منع كان وهو يبيع من يبي
ملك مال اليتيم وملكه بالبيع بالاتفاق وايضا اذا اكا اضافة من قبل اضا
اعلم الى العفة يكون قولنا نقرت تملك في حق تملك او منقاع تصرف
هو تملك **قوله** فلان اهلية التصرف بالعدل والبلوغ **قوله** الاولي هو
التصرف بالعدل على ما سيجي في الما دون السجل بيع الصبي العاقل الفطر
قوله واجواب ان قوله لا يبيع نهى عن البيع آه **قوله** وانما يجب بان الهبة
تقتضي المشروعية كما سبق لانه يجوز في فساد البيع فليكن **قوله** والعدة
على التسليم آه **قوله** فيه بحث فانه ذكر في مسئلة بيع الابن اذا عا دى
الابان حيث لا يتم العقد في ظاهر الرواية ويحتاج الى عند جديد
وقد باطلان في المحل القدرة على التسليم وقد فات وقت العقد
فانعدم المحل فافترى هنا مخالف لذلك الا ان يكون هذا مبني على غير ظاهر
الرواية وهو غير ظاهر **قوله** المحص وهو قول محمد لان الاصل بقاء **قوله**
اذ الظاهر بقاء ما وجد **قوله** لان محل العلق هو الرقبة آه **قوله** تحليل لقوله
ولا يملك آه **قوله** واتخذ الا يبيع ان يعلق آه **قوله** وفند به معنى **قوله**
واتخذ اي وكوة المصنع لان في هو الملك الكامل لا الملك المستند **قوله**
المص والها ان الملك ثبت موقوف آه **قوله** لها بقولنا في اجواب عن
تعلقه بآدميث ان المراد بالعلق هو العلق الكامل انما قد وهو غير نافذ

العلق

العلق ملك له ملكا تاما وان عم العلق للمنفذ وغيره وبمهم الملك ايضا
عليه **قوله** وهذا بعد من الاول آه **قوله** لان في قول ابي جع ملك الرقبة
المبيع والوقف في المرات **قوله** وهذا استحقاق الرقبة المنفصلة والمنفصلة
قوله اليه كلام صاحب النهاية **قوله** بل يكتفي في حكم الملك والنصب بعينه
قوله بقي الغصب بغير حكم الملك **قوله** الا قولنا الغصب او بايع ثم ادى الغصبا
لان لو ملك الغاصب المصنوع من جهة المالك ببيع او هبة او ارض بعد
ما باعه من غيره بطل ذلك البيع لان الملك ابات طرا على الملك الموقوف
فابطله كذا في فتاوى الامام المتري في باب بيع عبده **قوله** والمنع
انما يكون بعد الوجود **قوله** فسر العلامة الحكاكي قول صاحب النهاية بعد
الوجود بقوله بعد وجود العارض ومنه يتبين كونه نكاحا شرعا **قوله**
وبه نظر لان ما يكون آه **قوله** وفيه بحث فانه قوله السقوال من الظهور حيث
لا يمكن ان يفتن على احد لاسبابا اذا نظر الى قوله لعدم تصور اجتماع الملك ابات
والموقوف على محل واحد **قوله** فقال ينفذ وقته على طريق الاحتياق آه **قوله**
الوقوف كقوله لا من كان العلق مخترا بعد ولعل الاولوية من حيث لزوم
الوقوف يحتاج الى امور غير لفظ وتنت بخلاف الاعاق **قوله** وفيه بخلاف
الاعاق **قوله** التاكي هو الاتفاق **قوله** وهذا اقرب **قوله** اي منع وان كان
بعد لفظ **قوله** اذ المشتري الاول لم يملك من يطلب مشتريا آخر **قوله**
فيه تأمل **قوله** لو لا انفق فلم ينفذ **قوله** منظور به فانه اشتراح ضرر
في كتاب الاكراه ان الغصب منه اذا جاز بيا من البيوع لو كان سخي المصنف
العقد فند ما اجازة خاضه ولو لم ينفذ ما انفذ المصنف قال فانه لم يبيع
المشتري فبات فدية آه **قوله** قال الاتفاق لم يذكر في هذه المسئلة في الاجام
التصغير ولكن ذكر في شروطه وصاحب الهداية ايضا تقريرا انتهى ما يكون
قوله قال في محله كما ذكر الاتفاق نفسه في قول باب الوطى ان يوجب

قوله

أخذنا كل موضع يذكر فيه لفظة قال يريد به هذا أو القدر الذي قبله
هذا الفرق نظر **قوله** التالي هو لا تاتي في **قوله** وما قيل في قوله يجب منه بان
المشترى آه **قوله** هذا الجواب المذكور في الجارية وزيادات ماضي فان
ثم قوله يجب فيه خبر لقوله وما قيل ان التناقض آه **قوله** مناقضا من وجه
قوله اي من حيث الظاهر **قوله** دون وجه **قوله** اي من حيث الحقيقة
التسليم **قوله** هو اخذ ما قبل ما قبل **قوله** يجوز ان يقال المراد اخذ من
ما قبل ما قبل بغير نسبة اللفظ الى اللفظ هو عدم التغير الا ان يثبت
بما قبل **قوله** قبل هو باللفظ اللفظي **قوله** التالي صاحب النهاية **قوله** ورد
بان التلوة **قوله** صاحب البرز هو لا تاتي في **قوله** ولو قيل مع آجل ما قبل آه
قوله قوله ولو قيل آه ايضا من كلام الالف تاتي في **قوله** فان قيل استدلاله
السبب ولا يعتبر به **قوله** ان ارادوا لا يعتبر به مطلقا فطاهر انه ليس كذلك
وان ارادوا لا يعتبر في بني تناوله ما عدا ذلك السبب ثم ولا يثبت اذا
يتنازع احد في تناوله للسبب وان يوزع ففي تناوله لغيره كما لا يخفى فلا
وجوب الي اعتبار عموم اللفظ مع انا وجوده فيما نحن فيه على تامل وايضا
لو كان الاستدلال به لم يكن وجه الاستدلال ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما مناقضا آخر كلامه **قوله** وهو يتضمن اجواز **قوله** فان وجوب
الوصف شرعا يتضمن جواز موصوفه شرعا هذا هو مراده طاهر **قوله**
فالجواب ان الدليل قد دل آه **قوله** وايضا في الحديث الشريف تعليم
طريق التسليم وظان ذلك لا يكون الا بعد اجواز ولا شبهة انه اكره
قوله فاجواب اننا لانم صلاحيته ما ذكرت آه **قوله** هذا يمنع لا يغير **قوله**
فتعلق الآلات كان مبادر احمر آه **قوله** بعض الآلات المهمة في تخيير
جيش الاسلام من الخيل والجمال وغيرهما فكان الامر لغير رضي الله عنه بنزاهتها
منهم **قوله** لا يقال في كلام المصنوع **قوله** اي من قوله في الجواب ثم قول

فيه نفي انا ان يقال في قوله ناسخ والمبني في كلام المصنوع **قوله** لا يقال
ذلك آه **قوله** جواب لقوله لا يقال في كلام المصنوع ناسخ **قوله** لان معناه **قوله**
جواب لقوله ولا يتوهم منه وهذا ينقسم الى ستة اقسام آه **قوله** بل الى
ثلاثة اقسام والتمسك الاخير ان يكون موجودا عند العقد وما بعده دون المحل
وان يكون موجودا عند المحل وما قبل دون وقت العقد لانها مندرجان
في قوله عند العقد دون المحل او بالعكس **قوله** فليكن وجود التسليم فيه
قوله فيه تامل **قوله** يحمل على المقيد **قوله** على ما هو مذاهب الشافعي **قوله** ما
يذكره **قوله** اشارة الى ما يذكره في غير زمان قبل وجوب لقوله لا يقال
مطلق فيحمل على المقيد **قوله** لان قوله رخص في التسليم آه **قوله** وايضا على
بالدليل لا يوجد يحمل المطلق على المقيد على ما هو اصل الخصم ثم قوله لان قوله
رخص آه جواب لما سبق من قوله لا يقال العكس بالدليلين آه **قوله** لان
العقد الموجب للتسليم الى قوله ولانه لا يترجمه **قوله** والظاهر عندنا ان
المجموع دليل واحد للتدعي ان لا يتم احدهما الا بالآخر فليكن **قوله** قال
ارابت لم عقد عقد التسليم آه **قوله** فاطر الى قوله ولا يوجب حيفه يعني قال
ابو حنيفة ارابت **قوله** قال المص لانه لا يختلف فيه ويوفيه في المكان الذي
اسلم فيه **قوله** هذا لا يلزم ما ذكره ابو حنيفة في تحليل المسئلة ان يثبت تناوله
قوله وقيل فيما ذكرنا من السائل وبين التسليم والتمن والاجرة والقسمة
قوله ولا يخفى عليك بعد هذا العقد **قوله** فاذا افترقا كذلك آه **قوله** يعني
اذا افترقا من غير قبض **قوله** وهذا وجه الاحتجاج **قوله** اشارة بقوله هذا
اي قوله فلان التسليم عند ما قبل ما قبل **قوله** والقبض جواز آه **قوله** اذا
كان راسا كالعبي **قوله** قال المص ولانه لا يترجم تسليم راس المال **قوله** في
ولانه هذا على وجوب القبض قبل المصادرة كلامه كما لا يخفى ثم آه علم ان قوله
ولانه لا يترجم آه في كلام الشارح معطوف على قوله فلان التسليم عند ما قبل

قوله لان خيار الشرط يمنع عام القبض كونه مانعا من الانعقاد والى قوله
 والقبض بمعنى عليه آه **قوله** فيه انه يحكم بان مانعا من القبض نفسه لان مانعا
قوله احد هما ان الضمير في قوله **قوله** حيث قال وكذا لا يثبت فيه خيار
 الترتيب **قوله** ويجوز ان يعود الى رأس المال الى قوله لا فضايلة الى التمهيد **قوله**
 فيه حيث **قوله** لا يجوز ان يقصر في رأس المال قبل القبض لانه شرط صحة السلم
قوله يمنع لان القبض شرط صحة السلم **قوله** لقوله صلح لا يأخذ الا سلك
 او رأس مالك بمعنى في حالة البقاء وعند الفسخ **قوله** قوله حالة البقاء ناظر
 الى قوله الا سلك قوله عند الفسخ ناظر الى قوله او رأس مالك **قوله** وما هو
 بيع من وجه دون وجه **قوله** وهو لا فائدة **قوله** لان عقد الامانة ليس حكم
 الامانة من كل وجه لانه بيع في حق الكل **قوله** ضمير لانه راجع الى الامانة
قوله وهي طريقة قوله آه **قوله** ليس ذلك على طريقة من لا يخفى على من له ادنى
 مسكة **قوله** ومن كان في حاصلا وهو الذي يكره آه **قوله** لا يخفى عليك في لغة
 تعريف المخاصم لقوله وان كان خصمه هو التمسك ظاهر او دفعه باقيا والمعنى
 والضرورة كما سيجي **قوله** لان رتب السلم متعنت في انكاره صحة السلم
 لان السلم فيه الى قوله فانها ما اتفقا على عقد واحد آه **قوله** فعلى هذا التفسير
 يكون التوفيق لغت رتب السلم ضابطا بغير المفسود بدونه **قوله** وان كان
 ردنا **قوله** سلم اذا علم شرط العاقد من رتبة السلم فيه **قوله** لم يكن
 الصورة آه **قوله** الا صوب ان يقال فالحمد في صورة ممكنة في المعنى المطابق
 السؤال والاستشهاد **قوله** كنهه منع **قوله** بشرط العقد بشرط صحة
 الاول سلم وليس بالاجل من شرط العقد بل من شرط صحة وانما في غير سلم
قوله احد هما انه على آه **قوله** فيه انه ليس على القول بل الحكم الكلي في
 ان لا فائدة للشرط في كل **قوله** ثبت لكل واحد منهما اختيار **قوله** كما في رواية
 عن ابن حنفية رحمه الله **قوله** الا يري انهما اذا اتيا آه **قوله** والكام الشهيد

ان يقول فيما ذكرتم كل واحد منهما يريه فخير لذكرك وفيما نحن فيه لا يكون ان
 يجعل الضمان مشتركا لهما به فلا وجه لخياره الى ما قرنا فاما على **قوله** فان قيل انما
 يوضح ذلك **قوله** احصر ممنوع فانه يجوز ان يعتبر الضمان للمدوم موجودا ان
 يقال لك انما يريه بقوله ذلك كونه بغيره لا اعتباره موجودا **قوله** ومن الى قوله
 انه لا خيار لهما اما الضمان فاما ذكرنا **قوله** ذكره قبل سطر وهو قوله لانه
 باع مالم يره آه **قوله** اختيار بعض المتأخرين **قوله** بل هو ظاهر من ان
 الا انه لا مانع من بينهما فاما على **قوله** وفيه نظر لان خيار آه **قوله** لا يخفى عليك
 ان قال بهذا النظر التكميل على الاستدلال فحق وان لا يجد في بعضا **قوله**
 فيعتبر بشرط السلم **قوله** من تعجيل رأس المال واستقصاء الوصف وعدم
 جواز خيار الترتيب **قوله** بر مبداء فعل الضمان في تمامه الاستصناع والمزاولة
 ثم اقول قال الاتفاقي في تحليل الشبهة لان انما في نكاح الاستصناع والمزاولة
 انتهى انت خير بان قول انما ربح اقرب من قول الاتفاقي **مسائل منشورة**
قوله ونترك التمهيد الحاق آه **قوله** ويجوز ان يكون ترك انما في هذه كترك
 التمهيد في حامل وحاصل **قوله** كقولهم ما خلفه جدي **قوله** ويجوز ان يكون ترك
 التمهيد فيه على ما قبل المحقة بالخلاف **قوله** قضى رسول الله صلعم في كل
 باربعين درهما آه **قوله** لو سلم فتمت احكامه حال فلا عموم له **قوله** ويجوز
 ان يقال آه **قوله** في اجواب عن استدلال الشافعي بالحيث المروي **قوله** والتمنى
 باحقيقه لا يكون آه **قوله** ان يقول اطلاق التمنى يجوز كونه مضمورا بصريح
 وقوية الجواز قوله صلعم ان من استحق كافي مهر ابني وفي حرم سبها وكل
 ثمنها **قوله** دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه آه **قوله** وسجي هذا الحديث في
 كتاب النصب ايضا **قوله** لا تغفلوا ذلك ولكن ولوا بها بهر ما تم خذوا
 التمنى منهم **قوله** مفعول قول عمر رضي الله عنه **قوله** بناء على الاصل ان التمنى في
 فصل باب المراجعة **قوله** وهذا التزويج **قوله** الظاهر ان الاشارة الى

الوطي قوله وانما في البيع اهما غير مقصودة آه قوله ما لم يمتدح وعن الثاني
ان الوصف آه قوله هذا يرجع الى تغير الدليل **كتاب** الصرف قوله وقد
تقدم ما يدل على ما خبره عن تسليم قوله الذي لا يمتدح هو بيان سبب انما خبر
عن كتاب البيوع كما لا يخفى لكن ذلك يعلم منه ايضا كقوله **قوله** ما كان فيه
خاتمة اصلا فلا يكون مشروعا **قوله** الاظهر ان يقول فلا يصدر من العاقل
قوله وقد دل على مشروعية قوله تعالى واحل البيع آه **قوله** البيوع انما
والبيع وقت التذام وليس بمشروع فان قيل ما ذكرته مشروع باصله فليكن
فليكن ما نحن فيه كذلك ايضا وعليك باننا لم اقصا وقوله مشروط على حال
انتفاء بعض قبل الافتراق بدنا وان لا يكون فيه ضار ولا تأجيل **قوله**
والشرط الاول لا ينفك عن الثالث اذا المراد عقد شرط الصحة بحيث
لا يكون فيه فساد اصلا فاذا كان فيه تأجيل تم استقط ووقع انتفاء بعض قبل
الفساد فاما في حال المص تحقيقا للباوالة فلا يخفى الربوا **قوله** وسجي بيان
لزوم الربوا من الشئ اكل الدين في شرح قول المص ومن كان له على آخر
عشرة دراهم فراجع **قوله** قيل هو منصوب آه **قوله** صاحب التعليل هو
الاتفاق في الاظهر ان يكون عطفا على قوله تحقيقا للباوالة بحسب المعنى
قوله فان قيل فعلى هذا التفسير يلزم في بيع المضروب بالمصوغ
نسبة آه **قوله** المراد بقوله نسبة انتفاء القبض لا انما قيل كما لا يخفى
على المتأمل في السابق **قوله** فاذا بيع مضروب بمصوغ نسبة **قوله**
اي بلا قبض كذا نظر كونه خلقا شبيهة بغير التيقين آه **قوله**
فاذا بيع بدون القبض لزوم شبهة النسبة وتام تحقيق الكلام وتوضيح
المرام يظهر بالرجعة الى ما سبق في باب الربوا من التفصيل المتعلق
بالخلاف الواقع بيننا وبين الشافعي في عدم اشتراط القبض في سائر
الاحوال الترتيبية فراجع **قوله** اجيب بان عدم احوال في المضروب

نسبة اي بدون القبض **قوله** بقوله بل يبدى **قوله** اذا معناه بيان على
ما سلف في باب الربوا واليقين في المضروب لا يتحقق الا بالقبض كما بين
فثبت اشتراط القبض كما بين فثبت اشتراط القبض فيه بالنسبة بخلاف
المصوغ فانما يقيد بالتوقف على القبض اذ هو مبيع متيقن ونف
الا ان فيه شبهة عدم التيقين بالنظر الى اصل خلقه فقدم جوابه عليه
قبض جاء من هذه الشبهة فليكن **قوله** يرجع الى قوله لم يمتدح في الصرف
قوله بل يرجع الى قوله المراد منه الافتراق بالابدان في تأجيل ثم قوله
بالايدان يعني دون امكنان **قوله** بخلاف من يقول ان القبض شرط الصحة
فان شرط النسخ يسبق **قوله** فيه بحث وجوابه ظاهر **قوله** وما اوجب بيان
شرط احوال **قوله** قوله وما اوجب متبداً وخبره جي بهود سطر وهو
قوله فعلى ما توى آه **قوله** فعلقنا احوال آه **قوله** في التفسير تأجيل لوان
ان بشرط القبض بالتراض قبل العقد واما لو قال لا فيه من ايجاب
اثبات اليد على مال الغير مع حذف قوله من غير تراض لا تدفع ذلك **قوله**
وكانه راجع الى ان في الاول استحسان فائدة وقوله انما في القبض المستحق
شرعا فثبت **قوله** قوله استحسان فثبت اي لعدم الملك وقوله القبض
المستحق اي كونه مأكلا وقوله شرعا فثبت اي لا تأجيل **قوله** فثبت **قوله**
اذا القبض واجب بالنسبة **قوله** اذا تروا احوال **قوله** بعض النسبة قال المص
وكذا نقول الثمن في باب الصرف مبيع **قوله** ما ثبت بالضرورة يتقدم بقدر
الضرورة فلا يعتبر كونه مبيعا فيها اذا جعل في مقابلة الثمن كما لا يخفى وتؤيد ذلك
ما سبق في بيع الارام الغالبة الثمن فيها فلا جرت شرط القبض في
المجلس **قوله** اذا كانت ديا **قوله** فابها مبيع **قوله** اذا عرف الثمن وبالربوا
جاز آه **قوله** فيه بحث فانه اذا لم يوزن اصلا للعقد فكلوم باحوال كخرجه
اذا تخرج وغيره في مسئلة السيف والحلقة فلا وجه لتعلق احوال بمعرفة

نسبة

الوزن فلما قل في جوابه قوله وان قال عن ثمن السيف الى قوله لان
الترجيح آه **اول** فيه بحث **قوله** والدليل على ذلك الوقوع آه **اول** لا يطابق
المشروع **قوله** لما ذكرنا ان قضية هذه المقابلة آه **اول** ذلك في ان كانت
غير ظاهرة وليس فيه مقابلة اجملة باجملة فليكن **قوله** فليكن ان كل مطلق محتمل
المقيد آه **اول** فيه بحث **قوله** فوهم لما تقدم في باب زيادة الثمن **اول** على
مراده هو المنع اللغوي فلا بد ان يقول الى مقابلة المنع بالمنع **قوله** وهو لا يخفى
في المسئلة المتقدمة آه **اول** فيه بحث **قوله** وهو على ثلثة وان آه **اول**
فاذا اعتبر ما اضيف اليه العقد خالف اسم ان كان سابقا وموافقا وان
اخر ما وقع به المقابلة فذلك سابق ولا حقا فلا وجه لثمة **قوله**
وليشترط قبض الاخر اصرار اعيان الربا وذلك آه **اول** اشار بقوله
ذلك الى الترتيب بان اطلاق العقد آه **اول** فانه اذا اطلق يكون بدل
الديار وهو الفشرة وديار في ذمة المشتري معارفا للعقد فان الفرض
انه لم ينعقد بل تعاضا **قوله** ما لم يبقا معا **اول** هذا زيد **قوله** لقوله صلح علم
ببدي **اول** الا ولى ان يقول بقوله صلح كما كان فان لفظ احدى بيت الدال على
وجوب قبض العوضين في المجلس في بيع الذهب بالفضة وعكس
على رواية المص هذا الا ان يكون من قبل النقل بالمنع **قوله** فكان كما تفسر
وصف العقد **اول** فيه ان هذا ليس بتغير الوصف **قوله** المص وفي الاصل
الى الذين يتبع المتعاضدة **اول** فان اخلج في باك شي في صحة المتعاضدة في
هذه الصورة فاعلم ان في الاصل انه الى الذين لا يتعين واتخذ اذا تعاضدا
ان لا دين لا يبطل العقد كما في كتاب الوكالة فكان الاطلاق والتعديد
سواء فليكن **قوله** المص على ما بينه **اول** قال الا تعاضدا اشار الى قوله فليكن
ذلك كجواز انتهى وفيه **قوله** فاجواب يدل على المتعاضدة وليس فيه لانه
اول الا خلافا وترك التفصيل في موضع يحتاج اليه كمن لعقوة الاخذ لال

قوله

قوله ويقول هذا الوجه **اول** اي وجه الاصح **قوله** وهذا يشير الى ان الاستهلاك
انه انما يتحقق عند عدم التميز **اول** حقيقة في النهاية ثم اقول وجه الاستدراك
لا يخرج عن هذا ثم قوله الى ان الاستهلاك آه اي استهلاك المملوك من الفضة
او الضفر **قوله** يستقيم على قول محمد رحمه الله **اول** فليكن بقوله بان اكسا ولا يفرق
النفس فكيف يستقيم ذلك على قوله فليكن **قوله** لانه نقول ان العقد يتناول
بصفة الثمنية الى قوله فليكن هذا **اول** ولا بد من التماثل في الفرق بين خمر
العصير وانقطاع الرطب حيث يفسد بسبب في الاول دون الثاني في
ان كليهما مرقق الوصول في العام الثاني **قوله** المص لانه اعادة **اول**
الظاهر ان يقال لانه استعادة **قوله** لانه استقراض المثلثي **اول** والاولى عند
ارجاع الضمير الى الاستقراض مطلقا فانه اعادة على ما سبق قبل باب
الترتب الى استقراض الغلوس **قوله** اعادة كما ان اعادة فرض **اول** قوله
اعادة بعض ابتدأ كسجى تفصيل هذا البحث في العارية **قوله** وموجب
المثلثي آه **اول** وهذا ان ما ذكره المص قياس من الشكل الاول فقرر به لانه
الاستقراض اعادة لا يمكن الانتفاع به ان يملك عنه وكل اعادة كذلك
موجبا رد الدين من غير هذا كذا الا ان لم يفرج بهذا القيد في الضمير اعاد
على فهم التامرين انما ما ذكره الشارع فلا يخفى عليك ما فيه من سوء الارتباط
قوله وقوله محمد انظر **اول** قال الكاكي وفي بعض النسخ انظر للجانبين انتهى والظاهر
ان كونه انظر للجانب الفرض بالنسبة الى قوله الى حنفية رحمه الله **قوله** وهو ضرر
بالاستقراض **اول** بين وجوب القيمة يوم القبض ضرر بالاستقراض في شيء
ويجوز ان يقال المراد بضرره على بعض التقادير وهو ان لا يتبع بها جاب كذا
منه ثمة فليكن يوم القبض **قوله** بنصف درهم فليس **اول** وهو نصف الدين
قوله واذا زاد على الدرهم **اول** الا شهران يقال على ما دون الدرهم **قوله**
ونفصل محمد **اول** في غير ظاهر انه رواية منه **قوله** كما لو قال بعض هذا الالف عند

وينصفها وتام من آخر **قوله** الظاهر ان يقال يعني بنصف هذا الالف
 عبداً ويعني بنصفها وتام من آخر **قوله** يعني بنصف هذا الالف
 ونصف درهم فلو كان **قوله** قال ابن الامام يجوز في فلو ان يكون نصف
 والنصف نصف للنصف انتهى ويجوز على رواية اخرى ان يكون نصف للنصف
 واخر على اجواز **كتاب الكفالة** قال الامام الشافعي في مبسوطه
 في باب كتاب الفدية في الكفالة من كتاب الكفالة لو كتب الفدية الى ان
 يكتب في الكفالة بنفس رجل ولم يبين في كتابه ان الكفالة باسره فانه لا يؤخذ
 بذلك بمنزلة ما لو اقر انه كفيل بغيره اخره وهذا لان لو كتب منه بالغير
 اسره لم يكن عليه ان يخلصه من ذلك لانه التزم باختياره فكذلك اذا كفيل
 بنفسه بغير اسره انتهى **قوله** مبني على عدم جواز الكفالة **قوله** ان البنية
 على ذلك فان اخصم اثبتة بالقياس على الكفالة بالمال بالامر كما مر **قوله**
 وكذا اذا اعتبر **قوله** وصحة عطفه تام **قوله** المص لا يعتبر بها عن الدين
قوله اي لا حقيقة ولا عرفاً فلا يراد بالنقض بغير قوله تعالى ثبت يدي ابي
 كرم **قوله** المص فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت معينة لزم
 احضاره اذا طال به في ذلك الوقت **قوله** لا قبله كذا في الدين المؤجل
 فعليه في ذلك يجوز ان يكون من باب التنازع **قوله** وقال بعضهم لا يلتفت
 الى قول الكفيل **قوله** وعلى القضاة اليوم على هذا **قوله** فقارض الموصوفان
قوله فيه بحث لانه الظاهر كونهن في مكانة الكفيل بحكم الاضطرار فلا يعارض
قوله فيه نظر لانه لا يلزم من انتهاء التبرع انه **قوله** فيه تأمل ثم الضمير في
 في قوله فيه نظر راجع الى ما في قوله في ذكر في التوبة **قوله** وفي العتصا لانه
 فالص حق العبد **قوله** معطوف على قوله بغير في هذا القذف **قوله** المص ولما
 انه يثبت به المبيع وبشبه الذرارة **قوله** تعليق انذار بالشرط صحيح قال
 في البداية اذا قال ان كلفت فلانا فلان ان انصدق بهذا الذرارة فكذا

نقد

فلانا وجب عليه ان يصدق بها انتهى **قوله** قبل هذا من كلام شرح الى قوله روي
 هذا الحديث مرفوعاً **قوله** صاحب القيل هو الاقارب وقال في شرحه وروى في نفسه
 نظر **قوله** المص بخلاف سابق الحق لانها لا تنفذ بالثبوت **قوله** تأمل في
 هذا التعليق كيف يثبت التعليق **قوله** اي لعمرة الف والاثبات المذموم **قوله**
 الاظهر لا يشوب **قوله** ينافي الذرارة **قوله** لان ذلك وانما ينافيه لو كان في الجسد
 الاستنباط كانه التكفيل وليس كذلك بل الجسد يكون للتفريق وما كان به
 كذلك وقد مر حواشي الوصايا وغيره بان الاقرار للموصوفات الاصلية
 على حاجة الى ما ذكره في موضع اجواب مع اشتماله على ما نحن عليه **قوله** وتأمل
 معنى كلامه **قوله** القائل هو الكفاي **قوله** او رتبة المسببة منها **قوله** انت
 ضمير بانه لا يدل على وجه ايراد في انما توسل الكفالة بالنفس ومن المهم
 بيانه الا ذلك ولكن الظاهر ان المراد ان الكفالة بالنفس جائزة في الاجاز
 وان كان المفهوم من الشرع الكفالة باخراج والا مرهين **قوله** المص يمكن
 ترتيب موجب العقد عليه منها **قوله** قال الاقارب الضمير عليه راجع الى
 الاجاز وفي غيرها راجع الى الكفالة والذين انتهى والظاهر ان ضمير عليه للعقد ضمير
 فيها للكفالة والذين راجع **قوله** قبل في كلام المص لف ونشر مشق **قوله** انما
 هو لا تفتي **قوله** لوجوه الى الزام من له الطلب **قوله** فيه تأمل **قوله** وما مر
 ذلك **قوله** فيه بحث **قوله** وقيل لان المولى آه **قوله** فيه شيء يندفع بقوله قيساً
 ان قال المص وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرناه **قوله** اي في معنى الاصل
 الذي ذكرناه هو ان كل شرط ملائم للعقد الكفالة يرفع تعليقاً به **قوله** المص
 فانما لا يصح التعليق بغير الشرط **قوله** ولا يصح الكفالة منها ايضا في ذكر
 انشراح **قوله** المص وكذا اذا جعل واحداً منها اجلاً **قوله** اي وكذا لا يصح التعليق
 او المولى وكذا لا يتحقق الصفة والمعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد به التعليق
 على طريقة الاخذ **قوله** المص لان الكفالة لا يصح تعليقها بالشرط **قوله** اراد

بالتعلق بالشرط انما قيل على ان لا يخلو تعريف قوله وجهاته المذكورة
 قوله كما اذا قال من غصبته انت او قبلت فاكفيل له فذلك قوله وهذا هو
 المورد قوله الاشارة الى كون الكفالة جميعا في حق الطالب فانه اذا
 كان الكفالة تملكها في حقته واخافته التملك الى المستقبل لا يصح اخافته
 الكفالة الى المستقبل في القياس فليست بقوله فاعل يصح هو التعلق قوله
 يجوز ان يقال فاعلم ضمير التعلق واداءه انما قيل على طريقة الاختصاص
 قال المص لانه انما اقرار على الغير ولا ولاية له آه قوله قال انما يلزم بخلاف
 ما اذا قال ما ذاب لك على فلان فعلت فاقتران فعله بغيره بانف شاملا
 فاعلم الكفيل ما اقر به حيث يلزمه ما اقر به المطلوب استحقاقا والقياس
 ان لا يلزم منه شيء لما بينا وجه الاختصاص انما يكفل بما يجب له عليه بشرط
 الوجوب عليه فيما تاتي بآتي طريقا كان وفي مسئلة الكتاب يكفل بالعليق
 في الحال فاذا اجتر الطالب او المطلوب ما عليه كان متما فلا يعقد في المالم
 البينة انتهى وفيه بحث **قوله** المص لانه قضى دينه بامره **قوله** المراد امر
 المأمور **قوله** لان المراد بالامر هو معتبر شرعا وما ذكرتم ليس كذلك **قوله** فيه
 تأمل فانه لو لم يكن معتبرا لم يرجع على العبد بعد ما عتق ثم قوله لان المراد جواب
 لقوله ولا بما اذا قال لغيره آه **قوله** كما يجب المال للمطالب على الكفيل **قوله**
 فيه شيء فانه لا دين على الكفيل في الاصل **قوله** فلما تقدم من اعتبارهما **قوله** فيه
 تأمل قوله ان كان الضلع والكفالة بامره **قوله** وجوب كون الضلع بامره تأمل
قوله المص لانه يراه لا ينتهي الى غيره **قوله** الضمير في قوله لانه راجع الى ما في
 ضمن ابراهيم من البراءة والمفعول لان البراءة احوالة بابها براءة لا انتهى
قوله فان كان الاول آه **قوله** ويجوز ان يكتسب فبئس بطلان الاول بما
 ذكره في وجه بطلان الثاني وبالعكس بل هذا **قوله** فقد لا يحصل المقصود
 اذ لا تأمل فان عدم حصول ما ذكره لا يضرنا قوله والمالم يجب قيمة عند

لم يصح

العاك

العاك **قوله** الموصول عبارة عن الايمان المضمون **قوله** فان الواجب فيها عدم الخلق
قوله هو ايضا بعد تسليمه فينبغي ان يجوز الكفالة به على ما ذكره بعض من يخالف في ذلك
 قيل في هذا ليس بصواب **قوله** انما قيل هو الكافي **قوله** وما ذكره في الايضاح آه **قوله** قوله
 ذكره مبتدأ وخبره بجزء بعد سطرين وهو قوله غير انفع **قوله** لان تسليم ما انزله
 مستوفى في الجملة آه **قوله** لعل المراد من قوله مستوفى في الجملة ان التسليم مستوفى
 في عبارة او باعتبار قيمة ولا يتحقق ذلك في الجملة بل في حقيقة فليست على قوله
 لان نسخ كفاية البسوط لم يقدّر **قوله** انما من اخذ فلا بد من شيء تأمل **قوله** فالجواب
 في بعضها آه **قوله** فيه بحث **قوله** في بعض نسخ البسوط **قوله** فينبغي ان يطرح لفظ نسخ
 من البيان والامر **قوله** ونسخ كونه التزاما فقط **قوله** مستند بالاعتقاد **قوله** كونه
 والتقدير فلا بد من القول **قوله** وبان الاقرار **قوله** في العطف تأمل **قوله**
 وظاهر قوله ولا بشرط القول يدل على سقوط في هذه الصورة آه **قوله** انما
 ان مراده ان لا يشترط صريح القول بعد كفاية الوارث بل يكفي امره قبل ذلك
 بقوله تكفل لي ولا ادري كيف يذهب اليه ما ذكره وفيه تشكيك لنظم وعدم
 محاربه في الكلام على ما لا يخفى **قوله** فمنهم من لم يصح ذلك لان الاجنبي غير مطالب بقضاء
 دينه لانه الحق ولا بعد مونة آه **قوله** بخلاف الوارث فانه مطالب بعد موت
 الكفول عنه لانقال ما حكم عليه وتعلق حق الطالب بتركه احوال ان الوارث
 اذا كان مطالبا بقضاء دين المورث باعتبار تعلق الدين بتركه وكونه الوارث
 اقرب انما من اليه حق طرفة في حاله الفاضل من حاجته بقضاء التزامة الدين او بان يطالب
 به او يمكنه ترتيب موجب الكفالة بخلاف الاجنبي لانه لا يطالب به بدون
 التزاما اصلا فانه يتحقق حقيقة شرط صحة الكفالة لا يصح فافترقا وتماثل ان
 يقول اذا كان الوارث مطالبا بدينه في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه
 فكان ينبغي ان لا يجوز كفايته فاذا جاز كفايته للموجبين المذكورين في الكتاب
 فكفاية الاجنبي وهي سالمة من هذا الاصل او لانه يصح فاعلم **قوله** والتقدير

انما يكون بنفسه او بغيره **آه** **قوله** في شيء **قوله** فليكن بما ذكرنا من الجواب
في التفسير **آه** **قوله** من انه صفة اضافية اجازية لا معنى تام بلذات وصفت الذات
بها على الحقيقة فيلزم ما ذكرتم هذا ما ذكره في التفسير قبل باب صفة الحسن
به في كلامه مسأله **قوله** ولو اخرج به الى سبيل الممانعة **آه** **قوله** انت خير بان منع
المقتضى انه اقيم الدليل عليها خارج عن الاداب وفيما نحن بصدد ذلك قال
قوله لانه وجب الحق الطالب **آه** اشارة الى دليل الثبوت فليت على **قوله** وبذلك
السند بقوله **آه** **قوله** ذلك القول دليل السند كما لا يخفى **قوله** فاجاب انه قوله
ان نعم غارم **آه** **قوله** لو صح هذا لم يتم استدلال الحنفية على صحة الكفاية بالتفسير
بهذا الحديث فليت على **قوله** ولو كان كفاية لا جبره على ذلك **قوله** في الممانعة
كلام فان الاجبار موقوف على طلب التباين حقيقة **قوله** ونحن ان من قال ان
الكفاية ضمن ذمة الى ذمة لزوم القول بطلان الكفاية عن الميت المتفلسف
ما تضمن اليه **قوله** يعلمون يقولون بضعف الذمة بالموت كما ذكر في كتب الاصول
انها مخرب **قوله** على فليكن ان يرجع فيها **قوله** الضمير الموت في منها
راجع الى الالف على ما قيل في **قوله** واذا قبض على وجه الرسالة فليكن ما
تقدم من الاخلاف **آه** **قوله** معنى ما تقدم بنصف صحيفته وهو قوله واذا قبض
على وجه الرسالة فانرجح لا يطيب له **آه** **قوله** لانه لا دفع اذا كان لوفض لا يكون
قوله قال الاتعافيه وهذا الدفع لوفض وهو ان يصير المدفوع صفة لخاصة على تقدير
اداء الدين من مال الكفيل انتهى وفيه شبه **قوله** وانرجح احوال من ملكه طيب له
قوله اذا لم يكن مانع كما في مسئلة الكثرة **قوله** ويجوز ان يكون للكفيل والمعني
بحاله **آه** **قوله** كما في شرح الاتعافيه **قوله** وهذا في يوسف يطيب **قوله** مخالف
في شرح الكثرة لا يطيب من انه اذا دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب لانرجح
بالا تعافى ويطيب التفضيل منه انا ان يكون عند يوسف روايتان **قوله**
وهو مذموم **آه** **قوله** لو صح ذلك يكون انزاعه مذمومة ايضا **قوله** لو

طائفة

سما بغيره **آه** **قوله** في شيء **قوله** فهو وان كان ضعيفا **آه** **قوله** لا يخفى عليك ان
حكمه بالضعف لا يوافق للسبيلة الا انه بعد سطرين ولعل قصد به اضعفه
التمريض اشارة الى ذلك **قوله** فلا يدخل تحت الكفاية بالشك **قوله** لو صح
هذا لم يتم الجواب بالسبيلة التي تترت انما كان الشك **قوله** وليس في نظره
الاصح ما يدل على ذلك **قوله** وليس فيه ما ياتي منه **قوله** او مال يفيض به **قوله** في
مدحه كما لا يخفى **قوله** ومع غيبة الاصيل لا يصح **آه** **قوله** وليس في كلام المعص ما يدل على
ذلك ايضا كما لا يخفى **قوله** كونه قضا على الغايب **آه** **قوله** قال المحقق في التمهيد
باعتقوب بان رحمه الله فيه ان القضا على الغايب صحيح في مثل هذه المسئلة
قال في الفصل العاوية اذا ادعى رجل انه كفل من فلان فادعى له عليه فادعى
المدعي عليه الكفاية واكثر الحق وانما المذموم بنية انه ذاب له على فلان كذا فادعى
تفرض به في حق الكفيل كما هو في حق الغايب جميعا حتى لو حضر الغايب وانكره
يلتفت الى انكاره انتهى ونحن نقول يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الكفيل
يكون هناك حضرا بخلاف ما نحن فيه ويؤيد هذا الجواب ما ذكره العلامة في
شرح حديث قال لانه كفل بما قضى له على الاصيل بعد الكفاية فلم يجر على ما
به على الكفول عنه لا يكون الكفيل كفيلا فلا يكون حضرا ولا يمكن القضا على
بهذه البنية حال غيبته لا يكون قضا على الغايب وهو لا يصح عندنا وهذا
ويصح عندنا في مالنا وكذا اتوقف قبول البينة والاضارة على الكفاية
عنه الى ان يحضر حتى يكون الكفيل بالدين المقضي به على الاصيل كما شرط في غيبة
الكفاية الا يبيد انه لو اقر الكفيل على الاصيل بالالطال لا يلزمه اذا حضر
الاصيل واذا حضر الاصيل وقضى عليه فيلزم الكفيل **قوله** وبطلان السعي
في نقص ما تم **آه** **قوله** في شيء **قوله** في الضمان **قوله** كان تافوا لانه
المشرك **قوله** غير نعم قال صاحب الهداية في فصل في الدين المشترك بين
كتاب الضمان ولا سبيل للشرك على الثوب لانه ملكه بقدره **قوله** ولو صح

الضمان بما يؤيد ايضا الضمان الاول الظاهر ان يقال فيما يؤيد قوله لان الضمان
بضائف الى نصيب شريكه **قول** عليه قوله ولا معنى له قبل آه **قوله** وليس فيه معنى
القسمة اجاب عنه الشارح في كتاب الفصل بان القسمة في صورة البيع ضمنية
فلا يعتبر لها في وجهه **قول** عليه صاحب النهاية **قوله** نقله من الفوائد الظهيرة **قول**
اجاب عنه بان نصيب الشريك آه **قول** فيه ما نقل **قوله** لان ما اشترى واحد من نصيب
آه **قول** قال بعض الفضلاء هذا غير مطابق للواقع فان ما اشتراه او ما نصيب
يتبع الملك فاقية وان كان تافه عن الشراكة الا يرى انه لا يشركه ولو
كان واقفا على الشراكة لما كان له ذلك وباجل ففوتع الملك له فاقية مستوفى
عليه وسجي فلما وجه لا ذكره ولا ولي ان يقال ان البيع امر كلي وباقية البيع
الى نصيبه مشاعا لا يلزم محذور بخلاف اضافة الكفاية فاقية اعتبار الشيوع فيه
يؤذي الى ان يصير ضامنا لنفسه من وجه وهو غير مشروع فوضح الفرق
وان دفع الاشكال ثم لا ضرورة البيع اذا اعتبرنا اضافة الى نصيبه شاعيا بقوله
لا كان هو العاقد ونوع الملك له فاقية ولا ينافيه ان يكون فيه اعتبار اضافة الى
حق صاحبه من وجه بناء على الشيوع فان الملك العاقد وان اضاف الى غيره
على ما عرف وانما ثبت حق الشراكة له سجي انتهى ونحن نقول قوله وان كان
مما فحق الشراكة غير صحيح ايضا بل ذلك فيما اذا صالح من نصيبه شوب
والفصل في الضمان في الدين المشترك ثم قوله وسجي يعني في الضمان في الدين
المشترك ثم قوله فوضح الفرق والذنب الاشكال كلام حال من الغاية اذ
ليس في كلامه ما يدفع الاشكال **قوله** واجيب بااجيب به انما في قوله يعني
بعض الاقبار وفيه شيء **قوله** واجوب ان المص ذكر الفرق الاول آه **قوله** وعند
ان الفرق الاول ايضا صحيح لا بد عليه ما اوردته فان المقر بان الدين اقر بكون
نفس الدين في ذمته في احوال واقعي بخلاف وجوب ادائه والمقر له بكون ذلك المقر
بالكتابة لم يقر بشيء في احوال بل يدين ذلك المكفول له والكفيل بكونه في ذمته

كلام اجمالي كقوله مذكرة **قوله** وجوب الشريك آه **قول** فيه شيء انما ان يكون في
ثبتت **باب** كفاية الزطاب **قوله** وفي النصف كان انتفاؤه يكون
احد هاتين الامور **قوله** ضمير انتفاؤه راجع الى المعاوضة وضمير انتفاؤه راجع
الى احد هاتين **قوله** مستلزم ما يحال وهو رجوع صاحبه عليه **قول** قوله وهو راجع
الى حال **قوله** المص لان اداءه نافية كادائه فيؤذي الى الزور **قوله** في الامور
ما لا يخفى قوله لان اداءه نافية كادائه ان اراد كادائه عن نفسه حتى الامانة
او ما يقية ثم ولا يبعد وان اراد كادائه حتى الكفاية ثم وكيف يكون اذ كفاية
عنه كادائه عن كفاية نكته **قوله** المص فيجوز ان على ما مر **قوله** قبل
ورقطين في تعليق قوله ومن اخذ من رجل كفاية بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفاية
اخر فها كفاية **قوله** المص قال وان ابراء رب احوال احدهما اخذنا فوضح
قوله ليس بهذا موضع قال **قوله** اي با داء براء رب احوال كل واحد منهما
قوله الاول ان يطرح كلمة كل فانها تقتضي با داء واحد منها **باب**
كفاية العبد وضمير ولكن اعتبر كون الواو للجمع المطلق **قوله** وبيان كفاية
من العبد للرب **قوله** وفيه ما فيه **قوله** فان حادة المصنفين ذكر احوال
على وفق التفصيل وفيه شيء **قوله** الى عبارة في الكفاية **قوله** الى متعلق بقوله
عدل في قوله وعدل عن عبارة محمد **قوله** وانما قال بال كفاية **قوله** في ذمته
لصاحب النهاية حيث قال التخصيص بال كفاية غير مفيد فانه كما لا يكون
الكفاية بال كفاية من الكفاية لا يكون بدلين آخر للمولى سوى بدلي
الكفاية على الكفاية ذكره في المبسوط انتهى ان في تعميم مال الكفاية لا سوي
بدل الكفاية **قوله** اما في بدل الكفاية فلا بد من غير مستقر الى قوله **قوله**
اخر على الذي هو عدم صحة الكفاية وتقريره ان الكفاية ان صحت آه **قوله**
وتقريره الاول عند بان مال الكفاية دين ثبت مع المعاني بالنقص وكل ما هو
لذلك لا يظهر غير مورد النقص فهذا الذي لا يظهر في حق الكفاية وتقريره

كلام

الثاني انه دين لو جيز نفسه سقط وكل ما هو كذلك لا يصح الكفاية به لانه لو
 كان ثبوته على الكفيل على وجه ثبوته على الاصل والكفاية لتوثيق المطالبة فلا حاجة
 فيها فليسا من ثم اقول قوله ولانه دليل اخر على عدم استغناءه عن كل حيث اذ لا يخفى
 به وكلام المصنف مما ذكره بل الظاهر ان قوله ولانه دليل اخر على عدم استغناءه
 ولا يمكن اثباته بتعيم للدليل وانه الهادي الى مستقيم السبيل **قوله** اما الاول
 فظاهر **قوله** فيه تأمل **قوله** وانما في غير بدل الكفاية طاعة اذا عجز آه **قوله** سقط
 على ما تقدم بنصف محينة وهذا قوله انما في بدل الكفاية طاعة دين غير مستقيم
كتاب الحوالة قال في المدايع الاصل ان كل دين لا يصح الكفاية به
 لا يصح الحوالة به انتهى وفي التارخانية انه يجوز احوالة المكاتب سيده على رجل
 معتقده بدينا او غصب او ودعيته واذا صحت الحوالة بولي المكاتب وثق وقال في
 وان احوال سيده على غيره وصار المكاتب كسائر عبيد سيده باذنه بدل الكفاية
 غير مبره ولا يفتق ما لم يؤذن فان مات سيده قبل اداء آه الى اخوانه في التارخانية
 قال الا تفتق يحتاج فيها الى اربعة اشياء الخليل وهو الذي عليه الدين والمحال له
 وهو الذي اذن والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحال به وهو حال انتهى وفي
 سراج الدراية يقال احولت زيد باجماله على رجل فاحتمل ان قبله فاحتمل
 وزيد محال ومحال والمحال به والمحال عليه والمحال عليه وتقدر المحال
 في النفا على محمول بكسر الواو وفي المفعول بالفتح وتوابع المحال المحال لغيره
 لا حاجة الى هذه الفصلة ويقال للمحال حويل **قوله** والبراءة نفذ الكفاية **قوله**
 اذا لم يكن باس **قوله** وفي اصطلاح الفقهاء نحو يولي الدين من ذمة الاصل الى
 ذمة المحال عليه آه **قوله** بهذا التوقيف بناء على التصحيح في اختلاف فيه المشايخ
 على ما سبق **قوله** وفلان انه التزام الدين ولا التزام به ولا التزام **قوله** فيه
 بحث فان الدين كان تابا في ذمة عليه من مال صاحب المدايع ولما ان الحوالة تصرف
 على المحال عليه فيكون الحق في ذمة ماله لا في ذمة الدين **قوله** كذا في التوكيد بنصف

الدين لانه ليس تصرفا عليه بفعل الواجب اليه ابتداء بل هو تصرف باداء الواجب
 فلا يشترط قبوله ورضاه انتهى فيه تأمل **قوله** وقيل وعلى هذا يكون فائدة اشتراط آه
قوله صلبه شرطه راجع الى انما نعم ان القابل هو المكاتب **قوله** وقيل اصل موضوع
 ما ذكرناه **قوله** القابل هو المكاتب هو المكاتب من الاوضح **قوله** وعلى هذا اشتراط مطلق
 القابل ليس على ما ينبغي **قوله** قوله اشتراطه هذا وقوله ليس على ما ينبغي **قوله**
 لان انتقال الدين بلا مطالبة آه **قوله** لا يقال لو كانت المطالبة لازمة الدين لم يكن
 القول بان انتقال المطالبة دون الدين محال لا سيما ما ذكرتم لان المطالبة ليست
 بلا زمة الدين نفسه بل لا تقوله اذ لا فائدة في انتقاله بدونها بخلاف وجود اصل
 الدين بدونه فان فائدة الرجوع على تذيير التوفي فليست محل فان الكلام على احد
قوله المص اذ كل واحد منهما عند ذنبا **قوله** وليس من الوثيقة براءة الاول بل
 الوثيقة في مطالبة الثاني مع جأته الذي على حاله في ذمة الاول من غير تقييد كانه
 الكفاية فيه كما تقدم **قوله** كان له علي رضي الله عنه في حاله آه **قوله** ليس في حديث
 علي رضي الله عنه ما ينافي ما قلنا لعدم دلالة على موت المحال عليه فليست كالاخرين **قوله** المص
 وفصار كوصف التسلمة في البيع **قوله** بان اشتري ثوبا فملك قبل القبض فانه يفتق
 العقد ويعود حقه في الثمن وان لم يشترط ذلك لفظا ما ان وصف التسلمة سخر
 لم يشترط هذا التقدير بل في الكلام الاول في المصنفين بين طرفي المشايخ
 واستخدم قول فصار كوصف التسلمة في البيع فيها بعضين فحملوا **قوله** فان لفظ
 الحوالة يستعمل فيها مجازا **قوله** كسبحه في باب المصارفة اصل بمعنى وكل فراجع
 قال العلامة الكافي قبل المجاز لا بعارض الحقيقة فاحتمل المجاز لا يخرج عن ارادة
 الحقيقة اجب بهذا مجاز متعارف فيمكن ان يخرج عن ارادة الحقيقة ولو لم يخرج
 كان محتملا فلا بد من على الاقوال انتهى وفيه تأمل **قوله** لانه لو كانت من نقل التصرف
قوله فيه شيء **قوله** والمطلقة القول على نوعين حاله وموجبة **قوله** قوله والمطلقة
 متناه وقوله على نوعين صبره **قوله** وقوله بخلاف ما اذا كانت متقية الى قوله

الدين

بيان جواز ما آه **قول** قوله وقوله سدا وقوله بيان جواز ما خبره **قوله** ثم قيل انما
 اورده هذه المسئلة **آه** **قول** القائل هو صاحب النهاية **كتاب** ادب
 القاضي في لطائف الاشارة في كتاب الرجوع من شهادة الكائن القاضي في تباين الحكم
 اثم وحول وعزرا انتهى قال الامام السرخسي في مبسوطه وان اطلع القاضي ان
 يصطاح الخصمان فلا بأس بان يفرهما ويؤخر تنفيذ الحكم بينهما لعلهما ان يصطاح
 احدهما عزمه قال ردوا الخصوم حتى يصطاحوا فان فصل القضاء يورث
 بين القدم الضميمة وفي ردوا الخصوم من ذوي الارحام ولا ينبغي لان
 بهم اكثر من مرة او مرتين ان اطلع في الصالح لان في التزيادة على ذلك ضرر
 الحق وان لم يطلع في الصالح ان هذا القضاء بهنهم لانه انقلب لذلك وان انقلب
 بينهم من قبل ان يردم فهو سعة من ذلك وليس بواجب عليه ردهم وان
 الواجب عليه ما تقدم من العمل وهو القضاء بالحقه وقد في ذلك **قوله** لا كان
 اكثر الخ زفات **آه** **قول** ما ذكره يقتضي براءة عقب كتاب الدعوى والخصم
 كما ينبغي ان يبين وجه انما خبر عن الكتاب الذي قبله على ما هو دأبهم **قوله** قال
 الله تعالى انما انزلنا التوراة آه **قول** ليس في الآية دلالة على امراته تعالى على
 مرسل به **قوله** انما من يجمع في المولى **قوله** قال في الكفاية على صيغة اسم المفعول يكون
 فيه دلالة على تولية الغير بانه يدون طلبه وهو لا يوجب دفعه على ما يجب ان يشاء
 تعالى انتهى وفي وجه الدلالة نوع ضارة فانه يطلق عليه المولى وان طلبه **قوله** لا طلب
 التولية **آه** **قول** كما يدل على صيغة التفضل فانها للتكليف الذي يستلزم الطلب
قوله شرط الشهادة **قوله** اي شرط اداء الشهادة على مسكين وقوله فاعل
 التقدير يجمع الذي تقدم في قوله من يجمع في المولى **قوله** لان كل واحد من الخصماء
 والشهادة **آه** **قول** في دلالة على الضرر كلام يندفع به في النهاية من اعتبار
 الاشارة في قوله في النهاية هذا من قبل بيان حكم الموضع اي مرجعها الى اصل واحد
 وهو ان يكون القاضي في مسكنا ما خلا عدلا كما في الشهادة لان يكون حكم

القضاء ينبغي على حكم الشهادة لكن اوصاف الشهادة اشتهر عندنا من عرف
 اوصاف القضاء باوصاف الشهادة بهذا الطريق لذلك ولان اصل الولاية
 بالهيئة الشهادة وكمال الولاية بالقضاء وكل الشئ لا يكون بدون اصله فصالح
 ان يكون بالهيئة الشهادة اصلا بالهيئة القضاء بدون وصف الشهادة فكانت
 ولاية القضاء فرع الشهادة من هذا الوجه فيصح بهذا الكلام انتهى **قوله** لان
 ولاية القضاء لما كانت **قوله** هذا الدليل لا يثبت اكبر من الكفاية **قوله**
 او اكمل من ولاية الشهادة **قوله** اذ لم يقطع النزاع **قوله** او مترتبة عليها كما
 اوله **آه** **قول** في ثبوت الاولوية في صورة الترتيب كما لا يخفى لان ان القضاء
 بالشهادة كما كان مشروطا بما يكون شرط الشهادة شرطها بالضرورة الاولى كون
 مشروطا بذلك الشرط لانه لما لا يخفى **قوله** ولو قيل جازعنا بما على ان
 العدالة ليست من شرائط الشهادة نظر الى اهل ذلك العصر انما يشهد لهم
 النبي صلى الله عليه وآله في ظاهر حال مسلم في غيرهم **قوله** فبيان ما ذكره لا يدل على
 عدم اشتراط التقدير ولا يثبت كمن المراد العدالة الظاهر المعلومة فاما على
 لا يصح ان ما ذكره مبني لجواز قبول شهادة الفاسق **قوله** وهذا يقتضي نفوذا
 احكامه **آه** **قول** كما لا يخفى فان قضاءه فيما ارشني على نفسه والقضاء على
 الله فلا يكون ما فعلته قضاء **قوله** قوله هذا اشارة الى ان استحقاق المولى في
 المولى هو ظاهر المذهب وروي عن ابي بكر في انه يقول بالفسق **آه** **قول**
 انما هو اسقاط ان في قوله **آه** ثم **قوله** وعلى الاول يدل على جارة الكفاية قال
 ولو كان القاضي عدلا لفسق باخذ الرشوة او غيره لا يقول ويستحق القول في
 طاهر التولية انتهى **قوله** ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك **قوله** بتاويل في ذلك
قوله والاول اظهر لقوله **آه** **قول** فيه تأويل لقضاء دلالة ما ذكره على اظهر من
قوله وقيل هذا بناء على الايمان يزيد وينقص **قوله** فيه بحث **قوله** والاول
 ثابت **قوله** بعض قوله البقاء لم يزل **قوله** وانما آه **قوله** بعض امتناع

التكاح بلا شهوة **قوله** وجواز الشروع في الآية **قوله** اذا صرح الواجب بل
البعث انما يقع اذا كانت البعثة الشايع **قوله** وانما مبني القضاة **قوله** اذا كان
عدلا وقت التعليق **قوله** ويجوز ان يكون المراد به من لا يخط شيئا **قوله** فيه بحث فان
منقطع السببية بالخبر ان يرد بها بل خبر الجرح لا من لا يخط شيئا من احوال القضاة
قوله ولا قدره دون العلم ولم يعمل دون الاجتهاد **قوله** على المراد بالعلم هو
العلم اذ العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية بقرينة العلم العام **قوله**
وشبهه بالخبر **قوله** بعض شبهة المص على ما وجد في بعض النسخ بعد قوله دون العلم
مضافا كالتحقيق فانه لا يصح تجريده **قوله** فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط
قوله الكلام في صحة ولاية المستتر على اجهل **قوله** ولا يلتفت الى ما قيل انه
خارج عن المدونات **قوله** وقد ترقى باب الاحكام من كتاب الحج **قوله** المص
ومما حمله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالغة **قوله** قوله له خبره خبره وكونه
ان يكون عالما وان يكون حنفيا **قوله** هو اول **قوله** من عرف او عاده **قوله** للخبير
في التفسير **قوله** وتعالى الجبين **قوله** اي استقرضه فان القياس ياتي جوازه
لعدم احكام معرفة المسواة فيه لعدم معرفة ماحول في كل منها من اتي **قوله** قوله
انه تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بآية من انفسنا **قوله** فيه تأمل **قوله**
قوله الحان به **قوله** سبق من الشارح في اقول فصل التفسير ان قوله من قال
كلمة لا بأس بتعملي منها يكون تركه او باليسر تجري على قوله **قوله** كليا يصير القول
شرطا اي وسيلة الى مباشرة التبليغ **قوله** فيه بحث فان شرط مباشر
مباشرة التبليغ على ما ذكره ليس له قول في القضاة فلا يطلق الشروع ولا
ان يذكي كون القول شرطا لصحة توقيفه عليه تأمل **قوله** الا ان ياتي ابا حنيفة
قوله فيه ان قصة ابي حنيفة لا تدل على جواز القول فيه ولو مكرها الا ان ياتي
اكره عليه ولم يد على **قوله** المص والصحاح ان القول فيه رخصة **قوله** فالحديث
يعمل على القاضى اجابا والطلب **قوله** لانه قد خطت خطتها واجتهدت ولا يوفق

اذا كان مجتهدا **قوله** فيه بحث فانما الجرح اذا اخطأ بكتاب وفرض لا مضمون
ان يقال من علمه كخطي طنة اي طنة قبل القول في القضاة مبني بفتح الجح
يجعل اذ بنا يظهر الطرح الكامن ان لا يكون غافلا عنه وغير ذلك من القضاة
والنقض والبيان بعض الاشياء واقوف **قوله** اذا كان السلطان بحيث
لا يفصل بينهم **قوله** اي لا يفصل اختصاصات بين الناس كما ينبغي **قوله** احترار
في قوله الترويض **قوله** ويجوز ان يكون احترار خلاف معاوية استغلا
قوله والالتفات **قوله** بعض تأييدها المطلوبة منها **قوله** لاننا نزل اليها بالند كسر
قوله الا لم يذكر البينة لانه لا حاجة عند قيام البينة الى البينة لا الكتاب الشرعي
حدوثه التذكرة فانه لا كان سببا للتذكر الذي هو الحق حقيقة جعلت في حق
فانه عبارة بول البهنا نوع بنوع غافل وكذا الامر سهل ولكن ينبغي انما بحث
لان الاجتهاد بالتذكرة انما يكون بالنسبة الى القاضى الذي وضعها فيها وفوقها
بين يديه فلا تأني في تسليم القاضى الى ما يقع **قوله** لانه ملكه او وهب له
قوله لو اقتصر على قوله لانه ملكه لا يتعلم القصور بين وانما ذكر قوله او وهب له
سببا على طريق ملكه ذريته بحيث عليه بعض الاحكام فتأمل ثم قوله لانه ملكه يعني
انما في قوله او وهب له اي في الاول **قوله** وهذا السؤال اي سؤال الموقول
قوله وسؤال منية فالسؤال منها مصنف الى مقوله **قوله** في قوله وهذا السؤال
مكتشف احوال يدل على ان السؤال بعض الاستعلام **قوله** ولا يسعد ان يكون السؤال
بعض الاستعطاء اي استعطيان القاضى المعقول نوعا من الاطراف فزعنا آخرة
مثلا استعطيان او لا فريضة السجلات فريضة الضكوك وعلى هذا ومعنى هذا السؤال
مكتشف احوال اي الاستعطاء على هذا الوجه ويؤيد كونه بعض الاستعطاء **قوله**
ومن قبله القضاة يقال ويوان القاضى فالهم **قوله** شيئا فشيئا منصوب
قوله بعض منصوب على المنعوية **قوله** لان الاقرار والى الواحد كخطي رخصة
قوله قال صاحب البرهان قال النبي دم الى الواحد كخطي رخصة وعقوبة انما

فان قيل من اين علم انه واحد من جنس القاض المعقول ان الظاهر انه
لو لم يعلم بباريه ثم يجب **قوله** لم يقبل قول المعول عليه ان البينة **قوله** فانه
لظهور ان الحق من البينة لا قول المعول **قوله** فانه لم يقبل قولهم فانه
يعني بعد هذا **قوله** على ما جرى **قوله** فصل القضاء بالموازين في هذا الكتاب
قوله فان الحق للقائيب ثابت بيقين **قوله** اطلاق اليقين على ما ثبت نظرا
الى الظاهر ليس على الحقيقة كما لا يخفى **قوله** ثم يضمن قيمة الحق بما قورار في
وتم اجماع المقر له **قوله** يعني وبسليم القيمة **قوله** وهو المذكور في الكتاب اول آية
قوله فيه تأمل فان المذكور في الكتاب اول افتضاء من ذكره بل انتم القصور
الاخرين ايضا **قوله** وروى عن ابي حنيفة قال والمسيح اجمع اول **قوله** يعني
انه قال والمسيح عطف على الكلام السابق **قوله** تلقيب آية قوله مكرره
امانة آية **قوله** تلقيب ذلك بدنياء وقوله مكرره ضربه **فصل**
في اجس **قوله** وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس رجلا آية **قوله** وقد
نزل ذلك من المص في اواخر كتاب احمد و**قوله** فسماه خبيث **قوله** خبيث
تخيبا ذلكم تخيبا بالمحنة قال في القاموس خبيث كعظم انتهى قال في
النهاية الخبيث من الخبيث وهو التلويح وروى فتح الباري فهو موضع الخبيث
وهو الذي اختاره في الغريب وبالكسر اي التلويح **قوله** فقال بعضهم كل دين
قوله بعد آية **قوله** العهد قول يكون له حكم في المستقبل فلا عند في صورة
الاعتقاد على انه هذا قابل القدر وروى ما التزمه بعد ما ذكره بل لا حق حال قائل
قوله يعني ضمان الغصب **قوله** فيه ان ضمان الغصب دين لزمه بد لا حق مال
حصل في يد من فوجده في يد الغير فبني على ان يكون القول قول المذموم كما
خرج في البراءة وجوابه ان وضع المسئلة اذا ثبت بملك الغصب او غصب
منه عند القاض وما في البراءة فيها اذا ابداه لآخر **قوله** والمذموم يدعي رضا
آية **قوله** ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره الحق تعالى ولا خلاف ان

حتى يظهر خلا **قوله** ولم يوف قدره على القضاء **قوله** بل علم بالقول على التزام
بغيره **قوله** فلما جعل القول قول الزوج آية **قوله** لا يخفى ان ما ذكره من مخالطة
منشأه كما اشترك لفظ اليسار واليسار بين العبدان فان المراد باليسار في قولهم
والتزامه على التزامه باختياره دليل يساره وهو القدرة على ان يتكلم ولا
كذلك في النفقة **قوله** مع انها بانزاع الكفاية والاعادة آية **قوله** وانت ظنير
بان الالتزام في صورة الاعانة موقوف على ثبوت يسار الحق فلا بد ان الاعانة
مخبر داعي الالتزام فلا نفق **قوله** بدل المهر **قوله** الظاهر ان يقال بدل النفقة
قوله يعلم ان الضحيح هو القولان الآخران **قوله** كيف يجتمعان على الصفة وهو
متباينان ان يقال المراد ان الضحيح لا يرد بها لان كلاهما صحيح **قوله**
اي النفقة على ما ويل الاتفاق ليس بين مطلق بل فيه معنى الصلة **قوله**
الاتفاق لا يكون دينا كما وجهه الله تعالى ولا يوجب الاصول ان يقال على ما ويل الذين
وان وجه الضمير الى كل من النفقة وضمان الاعانة **قوله** وقد تقدم ان الذي
الضحيح **قوله** اي في الكفالة **قوله** وروى عن القديس سهر ربي او ثلثة سهر
قوله سهر متعلق بقدر **قوله** في بعض الشروع جعل قوله بعض بعد مضي المدة
متعلق بقوله على سبيله فقال المعلوم من كلامه انه لا يخلية ما لم تضي المدة
وليس كذلك في قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد عليه شيء من ذلك **قوله** المراد
من البعض هو الاتفاق وسيظهر جواب آخر اننا بان ما في الكتاب على رواية
الاصل فان دفع الاشكال على ان ثبوت الاعسار يكون بالبينة وعدم
الظهور لا يلزم ان يكون بها فالمراد على سبيله بخلاف عدم ظهور الحال
على ما بينهم من الشرطية فانهم وقوله بان اصى بنا ذكره وانما في نسخ ادب
الحق في قوله ما اذا ثبت اعساره اخرج من اجس ثم فانه يفهم ما ذكره
ايضا انه لم يظهر له مال قبل مضي المدة لا يخلية **قوله** المص ولا يقبل في رواية
قوله وهذا اذا كان امره مشكلا وانما سمع غير ظاهر بين الناس ولا خلاف ان

قوله وهذا الكلام يعني المنع عن ملازمة المدعي ان لا يعلل القبول بغير
عدم المنع كما لا يخفى **باب** كتاب القاضي الى القاضي قوله لكيكم الكتاب
بها **قوله** وما يعلقه القضاة من ارسال المدعي عليه مع المدعي الى القاضي الكتاب
او اطلب ذلك منهم فكل من سئل في هذا الكتاب والتمية وغيره
في شرح قوله ولا يعلق القاضي على القاضي **قوله** وانما انما بان كان
اختلف فيه القضاة **قوله** واجب بان الاشارة الى الخصم شرط **قوله** كان قبل
او كان شرط ينبغي ان لا يكون بدونه فلو جوز استحقاقه خلاف القضاة
قال المصنف ولا يقبل الكتاب **قوله** اي لا يعمل به لانه لا ينفذ في خلاف
ما سيجي من قوله فاذا سلمته **قوله** الا يوجب انه يوقفه بالشرارة **قوله**
في هذا التوقيف بحث فان صحة القضاة امر والا لزام امر او لا يتحقق
الاول بدون الثاني وجوابه ان صحة الحكم قبل تركية اذا كانت بالشرارة
والا لزام بعد ما يكون به ايضا **قوله** قبل قد بشره **قوله** في وجه الاشارة
ما يخفى **قوله** في حق لزوم القضاة بعبية **قوله** على كونه رسول القاضي قال المصنف
وبسببهم **قوله** قال في النهاية اي الى الشهود وعلى القضاة اليوم انهم يسلمون
الكتاب الى المدعي وهو قول ابو يوسف وهو اختيار القوي على قول
الامة وعلى قول ابي حنيفة يسلم الكتاب الى الشهود كذا وجد في خط يحيى
الزبيدي ثم قال واجمع في الحكم ان الاشارة لا يقع ما لم يعلم ان الشاهد ما في الكتاب
في حفظ هذه المسئلة فان الناس قد اختلفوا في خلاف ذلك انتهى **قوله** المصنف واذا
الى القاضي لم يقبل الا بحضرة **قوله** وفي المحيط ولو قبل الكتاب من غير حضرة
فخصم جاز ولو سمع البينة على ان هذا كتاب القاضي من غير حضرة فخصم
لا يكون بحضرة اخصم شرط قبول البينة على الكتاب لا بشرط قبول الكتاب
قوله بما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضي الكتاب شرع في بيان
المتعلقة بكتاب المكنوب **قوله** وانت خبر ان قوله ولا يقبل الكتاب لا بشرارة

رجلين

رجلين **قوله** من الاحكام المتعلقة بالكتاب المكنوب **قوله** وجوابه ان قوله لا يقبل على بناء
المفعول والقبولية وعدمها من احكام الكتاب الكتاب **قوله** فاما اذا لم يكن شرط
اقول كما هو مذهب ابي حنيفة على ما سيجي في الشبهة **قوله** وقد استدل المصنف
قوله قوله وقد استدل ابو يوسف **قوله** وقوله على ذلك اي على شرط العدالة
قوله بان فك انما تم نفع كل بالكتاب **قوله** لا يخفى عليك عدم تكرار احد
الاوسط فان اتى في القضي للكتابة وفي الكبري للبيئية وايضا لا يعلل بعد
الا شرط منع الكبري فليست على **قوله** وفيه نظر لان فك انما تم **قوله** فيه تأمل قوله
المصنف بخلاف ما اذا كتب انما لا يعلل من يحصل اليه **قوله** قال ابن الهمام في شرح
قوله ولا يقبل الكتاب **قوله** واجازة ابو يوسف ايضا قال في الخلاصة وعليه
عمل الناس اليوم انتهى **قوله** آخر **قوله** لا يعلل ان يجعل هذا فضلا عن قوله
وتهذا الفصل **قوله** ثم هذا الفصل في باب ادب القاضي كمن الفصل بين القاضي
باب كتاب القاضي الى القاضي دون ان يردده عقب الفصل الاول يحتاج الى مزيد
ما قاله صاحب النهاية **قوله** وقيل راد به الى قوله وقضا ما ستفاد منها وتما **قوله**
انما يعلل صاحب النهاية فيه **قوله** المصنف بخلاف ما مور باجابه الجمعية **قوله** في الحكم
مطلبا انتهى اي مطلبا من الاذن بالاختلاف **قوله** وان الحكم الذي ذكروه انما في **قوله**
التقويل على احوال **قوله** فكون الموصي راضيا **قوله** كذا يقول مصالحة **قوله** وقيل انما
بملك التوكيل والاحياء **قوله** المذكور في الفتاوى ان القاضي لا يملك نصب الموصي
لم يكن ذلك مكتوبا في منشور فلا يحتاج الى الفرق **قوله** والتعليق المذكور في التعليق بحري
قوله يعني قوله لانه قلنا القضاة دون التعليق **قوله** وهو تعليق الاستثناء **قوله** في بحث عن
هو اصرار عن الاحكام المتعلقة بالكتاب وانسنة او الاجماع كمن مستند الى دليل قوي
من تلك الثلاثة ايضا قال في الكافي ما يكون قول لا دليل عليه اي لا دليل عليه في ثلث
قوله اذا لم يعلم موضع الاجتهاد **قوله** انت خبر بان لا دلالة في جارة اجماع مع كونه
عالمًا بخلاف انما نادى ان ما اختلف القضاة فيه ينبغي ان لا يوقف القاضي ذلك

ان س من القول في النقص فيتعطل امور الناس قال المص ولوزم المص
بده آه **قوله** وقال شمس الامية الشريفي اذا زعم المذبي ان العاصي فعل ذلك
بعد العزل كان القول قول المذبي لان هذا الفعل حادث فيض ان الي ارب
او قاة ومن اذني ماريجا سابع لا يصدق انما بحجة لان الاصل انه متى تمت
المازعة في لاسا دحكهم احوال كما اذا اختلف في جريان آثار الطاحونة وهو
لوفعل في هذه احواله يجب عليها الضمان فلا يصدق في الاسناد انما بحجة بخلاف
المسئلة الاولى لانه لا يثبت الاسناد بمصادقتها والفرج هو الاول وهو
اختيار في الاسلام على البندوي والصدر الشهيد ونظيره اذا قال العبد
لغيره قطعت يدك واما بعد وقال المولى بل قطعتها وانت حر كان القول
للعبد وكذا اذا قال المولى لعبد قد اعفقت اخذت منك فمكة كل شهر خمسة
وانت عبد وقال المولى اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا انما
بالبسج اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال المولى بعد العزل كان القول
للموكل ان كان البسج مستهلكا وان كان قابلا فالقول قول الموكل لانه اخبرنا
لا يملك الانسان فبصيرته عبا وكذا اني مسئلة الخلة لا يصدق في الخلة الثانية
لانه اقرب بالافذ وبالافضة يدلي عليه التملك كذا في شرح التزليقي وانتهية
ومعراج الذرابة والعبارة للتزليقي وقال التزليقي اورد في انتهية على اس
المعذرة اذا اعفقت المولى امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امته فقال
هي قطعتها وانا حرة كان القول قولها وكذا اني كل شي اخذتها عند اي حصة
والي يوسف رجوعا امته مع انه شكر لفضلها باساده الفصل الى حالة مائة له
واجاب بالفرق بينهما من حيث انا المولى اقر باخذها لاني اذني لملك نفسي
فبصدقه في اقراره ولا يصدق في دعواه الملك له وكذا لو قال ارجعها ملك
طعامك باذنيك فامك لا اذن يضمن المعترف بهذا الفرق ليس بخلص وانما علم
انني لادم جمانة في صورة الشرايع في اخذ غلة العبد وقطعي يد لانه كما في خبر **قوله**

كاسا ومن عهد منه يجوز ان في النسخة بسبب الضمان حجة قطعية ونقص
العاصي حجة ظاهرا والظاهر لا يبارض القطعي **قوله** الا اقرار دليل ظاهر كما ترى
اول كتاب الحمد ودان ان يراو بالقطعية كونه اقوي من نضارة العاصي **قوله**
لكن يؤذي الي نصيب الحقوق آه **قوله** هذا جواب عن النقص بتغيير دليله الاول
ان يجاب كما في النهاية بمندوع قوله الاخذ والافذ اسند الفعل الى حاله متناهي
لضمانه فان حالة النضارة لا يبان في الضمان في من غير العاصي لانه لم يصب
بنيصب مال غيره والعاصي في منصب النضارة قائم واخذه بالمرأفة
لم يثبت بعدم الحجة اذا الكلام فيه وكذا احوال القطع فليكن **كتاب**
الشهادات **قوله** ان العاصي في قضائه يحتاج الى شهادة الشهود
لا يقال فيلزم ان يقدم على ادباج العاصي لان المتأخذ يقدم على التولية
مع ان المحتاج هو العاصي فيلزم تحققة اقراره واليه يشير عبارة الشارح
قوله ومن محاسن الشهادة بانها **قوله** اي ومن صفات حسنة وتؤدي قوله
على يد من حسنة ولا تليق له احسن عبارة عن نفسه كونه مأمورا به مذموم
لا يشعر به ولا يرتفعه الحنفية **قوله** فلا بد من حجب **قوله** ذكر ضمير الشهادة
باعتبارها مأمورا بها **قوله** بصحة الشيء **قوله** اي بثبوته **قوله** انها متقدمة من
قوله بالاعتقاد الكبير **قوله** وفي اصطلاح اهل اللغة عبارة عن اخبار صادقة
قوله فاطلاق الشهادة على الزور مجاز من تيسر اطلاق البسج على بسج الحق
والاطلاق البسج على الغش وقد مر في الايمان **قوله** والاخبار كالجنس فكلها
قوله وشمل سائر الاخبار الصادقة **قوله** وسبب تسميتها بالشهادة انه
الاخبار مبني على الكلام النفسي او الشهادة بطل على ما تجل بالاشراك
واللفظي **قوله** معانية ما تجلها **قوله** اي لاثباته **قوله** وسبب ادائها **قوله** انما
ان المراد بسبب وجوب ادائها **قوله** اذا لم يعلم كونه صادقا والى لانه لو لم
شهد بصدقه حق المذبي **قوله** والقدرة على التميز بها المذبي والمذبي عليه

القول بعض التمييز بالبصر **قال** المعنى الشهادة فرض يلزم ان يكون له وجود ولا يستلزم
 كتمانها اذا طالبهم المذنب **القول** الظاهر ان الاول لم يستلزم في اهلها الكمال لان
 بين الجملتين فان الثانية تأكيد الاولى اذا جعل قوله اذا طالبهم قد انشأ
 فلفظ **قوله** واستدل بقوله تعالى ولا باب الشهادته اذا ما دعوا اليه
 ليقبوا الشهادة او ليحكموا **القول** الاستدلال بالآية الكريمة على المطلوب يوفق
 على ان يكون المراد اذا ما دعوا ليقبوا الشهادة على وجه تقديمه او لتجملوا في هذا
 المقام بل الوجه ان يقال لا يتجملوا حالهم لا قبل التحمل ليسوا بشهداء ولا ضرر
 في دعوا اليه ان كتاب الحجاز **قوله** وسوا شهداء باعتبار ما قيل اليه **القول** اي
 على الاحتمال الثاني **قوله** يدل على النهي عن كتمانها على وجه الجمل **قوله** حيث كذا
 انتهى بتأكيد بعد تأكيد وهو قوله ومن كتمانها فانه ثم عليه الا يري الى شبهة
 ان ثم الى ان كاتم ثم الى فلهذا في هو شرف اعضائه اذا قصد فيه جميع
قوله والنهي عن احدى التقيضات **القول** واحضر منه ان يقال النهي عن احدى التقيضات
 يستلزم انشاء غيره فوجب التقيض الآخر **قوله** كان الاكتمان ثابا **القول** وفي
 معراج الذرية النهي عن الشئ يكون امرا بضده اذا كان له ضد مقصود باسم
 آخر وثبتا كذلك لان ما ولي مقصود بقوله تعالى واتقوا الشهادة **قوله** وما لم
 يجب لا يثبت **القول** اي لا يلزم ثبوته فوجب ارتفاع التقيضات **قوله** وليس
 بالاضحى من المذهب **القول** بل هو الصحيح مما المذهب على ما وضحه في التوضيح
 وغيره قال الشيخ الامام سراج الذين المذنب في شرح النسخ اما النهي عن الشئ
 فامر بضده اذا كان له ضد واحد بانعاقهم كانهي عن الكفر يكون اسرا بالامانة
 وان كان له اعداؤه فبعضه اكلان انتهى **قوله** على ان طلبه شرط وهو غير السبب مجازا
القول ولك ان تقول اطلاق الشرط على السبب مجازا **قوله** لان معنى كلامه
 وانما يشترط وجود سبب لا آء وهو طلب المذنب في الطلب سبب وجود شرط
 ملا فالفه **القول** فيه بحث فان سببية الشئ للشيء لا يكون الا بعد وجود

الشيء

الشيء الاول فالوجود داخل في جملة السبب وانما بعد العلم بوجوده
 العلل عللا اخرى فانهم **قوله** فقلت نعم لانه خطاب وضع يدل على سببية
 غيره **القول** الاول مسلم وليس الثاني كذلك قال في التوضيح في تعريف الحكم
 الخطاب نوعان اما كليفي وهو يتعلق بانفعال المكلفين بالانقضاء والتجيز
 واما وضعي وهو الخطاب بان هذا السبب ذلك وشرط ذلك كالتوكل
 سبب الفضلوة والوضوء شرط لها **قوله** ورد بان الاعتبار عموم اللفظ **القول**
 عموم الجواز ان يكون التام للمهر او غير شهادته الذي يولي **قوله** وقيل في الخبر الاول
 ورد في ما عدا **القول** اذا كان واردا في مكانه ما عدا من عده ولم يثبت زمان
 بالشهادة فلا يصح قوله للذي شهد عده فاما **قوله** وفيه نظر لان شهرة ما عدا
 لا يستلزم شهرة خبر الواحد فيها بالشيء **القول** الظاهر ان يقال لا يستلزم شهرة
 الخبر الواحد فيها بالشيء **قوله** ولكن ان انما خوف فوات حق الحجاج **قوله** ان الخصم
 اضاف في فان في حق الامانة وطلاق المرأة بحرم السر والكنان وليس في خوف
 فوات حق الحجاج ومحصل الجواب ان التخصيص اضافي بالامانة الى حقوق
 الله تعالى انما يستوفي لا حقيقة او يقول المراد اخوف والكنان في اخوف الحق
 يستوفي انما يحرم **قال** المعنى ان الله يجب ان يشهد بالمال والسر **قوله**
 استدل ذلك من مخبر في الحد وذا قد يتبين منه انه لا يشهد في السر في طلبه
 لا يستلزم الحد وما لم يجب له نفعه **قوله** راعى اربعة نقص في العود والتوكل
القول فيه بحث ان لا يرد النقص المصطلح او يكون الكلام على التسمية **قوله**
 ما لظا هر منه ان الله تعالى يجب السر على عباده **القول** اذ وقوف الارب على
 هذه الناحية فلما تحقق **قوله** وانما مال شبهة البرية لان حقيقته انما تكون فيما
 استغنى العلى بالبداهة مع امكان الاصل **القول** فيه ان ذلك في اختلف لافي العدل
 فان المسح عليه اخف بدل على غسل الرجل مع انه يصار اليه مع امكان التمسك
 فليست **قوله** ما عدا من عموم اللفظ **القول** فيه بحث **قوله** والتذكيرة والبلوغ **القول**

وفي ما يوجب اللغة الرجل بضم الجيم وسكونه واذا هو ان احلهم ونبت او
هو رجل ساحة يولد بنتي فقولوا بالبلوغ تأمل **قول** المص ولما ان انا اصل
فيها القول بوجود ما يثبت عليه الشهادة **قول** بعض اهلية قولها ما نقصان فقد
قول والشهادة والقبض والاداء ليست بعلية ذلك **قول** وان كان العبد
والصبي العاقل والحر او اهل الشهادة **قول** لعدم توفيقها عليها **قول** لعدم
الشهادة على الاداء **قول** كذلك **قول** لا جها ولا فرادى **قول** لا يلزم من وجود
وجود الحشر وطول **قول** بعض اهلية الشهادة **قول** فانما لو فرضنا وجود اهلية
الشهادة **قول** انما لازم من هذا التعليق التوقف لا العلية انما ان يركب
انما ويجوز في كلامه بان يراى العلية المدخلية فيها **قول** وهو القول **قول** ان اهلية
القبول **قول** ولم يذكر اجواب على قوله نقصان العقل **قول** انما يجب **قول** راجع
عن الاول انه لا نقصان في عقول **قول** في صحاح كتاب الامان من المصباح
من ابي سعيد كذا روى رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة
او فطر الى المصطفى فمر الى نساء فقال يا معشر النساء تعذرن في اني اراكن
اكثر اهل ثمار وعللن بارسل الله تعالى كثر من اللعن وكفر من الغنير
ما رأت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل اكل من احدكن
عقل ومانعتان ديناً وعللنا بارسل الله قال ليس هذا شهادة المرأة ثلث
نصف الرجل فان لم يكن لي قال فذلك من نقصان عقلها قال ليس هذا اذا كانت
لم تصل ولم تقم فكن لي قال فذلك من نقصان دينها انتهى الحديث وانت خبير
بان ما ذكره الشارح مخالف لما هر الحديث **قول** في تحصيل البديهيات **قول**
في انهن لو جوب احتجائهن وسرهن اكثر البديهيات محجوبة عنهن كما لا يخفى **قول**
كان تكليفهن دون تكليف الرجال الا بربية انهن لا يفرض لهن الصلوة ايام
فما لم في جوابه **قول** وان لم يصالحن للولادة واكلمانه والا مادة **قول** ولا
يخفى عليك ان الشهادة ايضا ضرب من الولاية **قول** والعيوب بانها

في موضع لا يطلع عليه الرجال **قول** في موضع قيد للعيوب لا صراخ عن مثل
الاصح الزيادة **قول** انه قصر افراد قصر الموصوف على النصف **قول** في ما
ما ذكره هو قصر النصف على الموصوف ثم لا يخفى ان ليس في عبارة الكتاب ما يقيد
القصر اهلها بل مراد صاحب انها التخصيص المذكور في ما يقيد في الحكم على ما
في الروايات فالاصوب ان يقال سكونه عن قبول شهادة الرجل الواحد بناء
على انه ما ذكر بطريق ان لا لا فليست لي لا عكس كما فهم صاحب انها **قول**
عبارة انها تم اعلم ان ذكرنا هنا ثلثة اشياء ثم خص شهادة امرأة واحدة
وهذا التخصيص صحيح في حق البكارة لانه حق الولادة والعيوب فان شهد
رجل واحد فليقل ايضا فيها لانه ذكر في الاصلح مطلقا بقوله وقيل شهادة رجل
واحد على الولادة لانه اذا جاز شهادة امرأة واحدة فيقول شهادة رجل واحد
اولي وكذا اذكر في باب شهادة النساء من شهادات المبسوط قال ولا يخفى
في الكتاب بان لا يشهد بذلك اي بالولادة والعيوب في موضع لا يطلع عليه
الرجال رجل واحد بان قال فاجابها فانفق بطريق اليها واجواب انه لا يمنع
قبول شهادته اذا كان عدلا في مثل هذا الموضع ثم التصحيح انه لا يشترط العدول
لان شهادة الرجل اقرى من شهادة المرأة فلما ثبت المشهود به ههنا بشهادة
امرأة واحدة فثبت شهادة رجل واحد ولي وقد قال بعض مشايخنا جزم الله انه
وان قال تعدت النظر بقبول شهادته في ذلك كما في الزيا انتهى بعبارة القياس
على ما مر مراتب يقتض ما ذكره في النهاية **قول** لقوله ثم شهادة النساء
قول **قول** دليل لا يصلح لدعوى **قول** ينصرف الى اجنب **قول** اذا كان ليس
براد قطعا **قول** فعلمنا بها في **قول** في بحث اولم يثبت ما ذكره احوط
العدم **قول** وان كان انها ثبتت **قول** وفيه بحث بعلم دفعه من قوله
في حق سماع الدعوى والتكليف **قول** فانها ثبتت ثبتت العباد **قول**
نه انه لا يستقيم قوله وشهادتهن في حجة ضعيفة انه فان الحكم في شهادة

ان حال بالعبوب كالا باق على ما ذكرها بالافرق فليكن على وجوب الفرق
فما اذا كان التنازع قبل القبض حيث يلزم المشتري اذا حلف ايا بيع كان
في حجة وفيه ما على قوله لم يحلف ايا بيع على انه لم يكن بها ذلك العيب فالتفت
الذي كانت بده 7 **قوله** في اجواب قبل القبض **قوله** واما اشتراط العدالة
فمقتضى تعالي واشهد واذوي عدل حكمهم **قوله** فان قبل بعض النصوص ورا
مطلقة كما سبق واذا دخل النقص المطلق والمقتضى على السبب لم يحل المطلق
على المقتضى عند فكيف ثبت اشتراط العدالة فلما المطلق منصرف الى الكمال
قوله وما سواها معدات **قوله** في بحث الا ان يحل على مقتضى المصطلح **قال** المص
ويستخرج عن الكذب بمرور **قوله** في المسئلة في باب من لا يقبل شهادته
وفي القليبيس فمارة **قوله** بوجه مكلف **قوله** اي شديدا بعوضه **قال** المص **قوله** الا ان
فيها بهذه اللفظة **قوله** في كلام لا ليس منعه امر شديدا على لفظ اشهد بل معناه
اشتر فلما ثبت لا اشتراط بغير ما ذكره وجوابه ان الشهادة هو الاضمار في شهادته
وعيان وهذا المزموم للقاضي لا مطلق الاضمار فاما **قوله** ولان في لفظ الشهادة
قوله الاول ان يحل هذا وجوبه لانه النصوص على اشتراط ان لا يظهر ترك
الذي لا بد من ملاحظة لا يحل دليل مستغلا على المذموم كما فعله **قوله** بحكم
لفظ الكسبية **قوله** جواب فما يقال ما الفرق بين الاول والآخر المستند من الشهادة
وبين خبر بامن الا وافتح اذ في في الاول اللفظ الذي يورد به الامر دون ان لا
مثل كسر **قوله** اذ لا وصول الى القطع **قوله** يمكن الوصول الى القطع بالتواتر والاك
ان يقال كين باللفظ لا استحقاق اذا لم يكن ثمرة من كاشف حتى الشبهة بظاهر
بده اذا لم يكن ما زعم واما كذا اذا الكلام فيما اذا لم يظن الخصم في الشهاد
قوله وبانه انه لو لم يكلف **قوله** **قوله** ولا يظهر ان يبين عدم احكامه الوصول الى
القطع ولو ذكر بان المذموم خبر عن عدلته متمسكا بظاهر كلامه لانه انقص ما يستند
به على قطع عدلته انما جاره عن خطرات وانه واجبه على الطاعات و

لولا انه طاهرة عليها وليست بقطعية اذ لا شك احتمال سواها فعلا ومثلا
ما على **قوله** واجواب ما اشترى اليه بقوله **قوله** الظاهر ما اشترى اليه بقوله **قوله**
وبدور وبتسلسل **قوله** مع ان المطلوب حاصل **قوله** وبطاهر العدالة ان يقع
التيه فكان لا داعي **قوله** في بحث **قوله** استثناء من قوله ولا يقال **قوله** بل من قوله
فيقتصر الحكم **قوله** ولان الشبهة فيها داراة **قوله** في بحث فانه وجه
السؤال اذا كانت دارية فيها ليس لانه يحل لا ساقط فاندرج تحتها
الاعتدال في التعليق لا قول فوجه عدة تعليلها مستغلا فلو سقط الواو من اليه
وجعل هذا الكلام من تنمة التعليق لا قول كان اول **قوله** المص لا يرد ان سأل
عنهم في استروا العلامة **قوله** على الواو بمعنى او لم يخلو حتى ارتفع الخاف
ان في بعضها الكلام **قال** المص ثم اشترى في السراية بيت المستور الى المص
قوله في سماع فانه ليس تركية بل تركية فعل تركي كقول المراد معلوم **قوله**
كلما يظهر في **قوله** بالرشوة **قوله** او بقصد اخذ **قوله** القصد او بقصد
بالاذن على تقدير اخر **قال** المص وهذا الصريح **قوله** الاظهر ان يحل بالاعتدال
الاول في ديار **قوله** على قوله من يقول بالسؤال اذا سأل **قوله** في اذا سأل
القاضي **قال** المص ووجه ان في زعم المذموم وشهوده ان الخصم كاذب في الحكم
مطل في اضراره **قوله** **قال** العلامة علماء الدين الاسود رحمه الله في شرح الحاشية
الضحية وهذا كله اذا جحد الخصم فاما اذا كان ساكنا وهو ممن يجوز ان يرجع اليه
في تقدير الشهود فقد يلزم صحيح وكان كافيا غدا في يوسف وعند محمد بنهم
الي ذلك افرقة يتم التقد على انهم وفيهم ذلك من اشارة العلامة ايضا **قال**
المص وموضع المسئلة اذا قال انهم عدول **قوله** **قوله** المقصد من التقد بل هو
موصول بحكم القاضي بشهادة بعدالة المشاهدين فاما اذا كان المذموم لا يعرف
القاضي بالعدالة فينبغي ان قبل تقديره لانه يقال شهادته الشهود ينقض وجه
ما قال المص وكذا العدد بالاجماع **قوله** اذا كان المستند هو الاجماع لا بد من

مما يتجلى بالاولى **فصل ما يتجلى انشا هذا قوله** وفي بيان انواع ما يتجلى
 انشا هذا قوله ارادوا جميع معنى المنفى كما لا يخفى **قال** المصنف احد ما ثبت بنف
اقول اي ثبت حكمه كما في القسم المتعلق وعلل المراد باحكم هو جواز الشها
 على ما بينهم من توريك الكلام **قال** صاحب النهاية في شرح قوله ما ثبت بنف
 لا يخفى الى الاشارة بل يجوز ذلك هذا ان يشهد بما اشتهر بخلاف الشهادة على
 انتهى **قال** الفاضل اشير خضر شاه كذا في النهاية وليس كما ينبغي بل انفس اثبات
 احكم بنف انه ثبت ما وضعه الشارع له وحكم تيرته عليه من غير ان يحتاج
 الى غيره من قضاء فاض كالباع فانه ثبت حكمه اعني الملك بنف وكذا ان
 نفذ ظهور القرابة بنف وكذا الغصب بنف وجوب رد العين او القيمة
 بنف وعلى هذا الخلاف الشهادة اذا تحملها انشا هذا فانها لا تثبت الحكم فيها
 بل اذا علم الى مجلس القضاء وحكم القاضي بها ولعمري هذا من الظهور
 لا ينبغي ان يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن هؤلاء الاعلام انتهى ويلعبه
 انه حكم الباع بنوب الملك المشتري في البيع وفي النش للبايع بنف بنفس العقد وكذا
 في نظائره اما الشهادة فله لا وجه ثبت حكمه بنف بل قضاء القاضي هذا
 والظاهر ما في النهاية لما ان الذي يتجلى انشا هذا هو الشهادة بناء على الكلام النفس
 المشهود ولان توريك الكلام يشهد كما لا يخفى **قوله** مثل البيع **قوله** الظاهر ان المضاف
 يحذف اي مثل ما يتجلى فيها قوله كالباع **قوله** اذا كان بالعقد **قوله** كالغصب
اقول كالباع اذا كان بالثقل **قوله** ما يوجب **قوله** متعلق بعلم **قال** المصنف
 انه تعالى شهد بالحق وهم يعلمون **قوله** انت جدير بان العلم بها وفي الحديث
 غير متعلق بالثقل ما يوجب بنف فلا بد للتقدير من دليل **قوله** قبل جعل العلم
 بالموجب كذا في الاوامر **قوله** بل ركن في اطلاق الاوامر اي في توريك الاوامر **قوله**
 واذا موضوع للشرط **قوله** ان ارادتها موضوع للشرط المصطلح في
 حرف انقضاء منوع والشرط ظاهر وان ارادتها موضوع للشرط النقيض في

ولا يفيد ما مل لانه يدل على ما ليس بشرط اي كونه تعالى اذا اتم الى الصلوة
 فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما قرع به في الاصول **قوله** ولا يراد
 وشهد غيره انما **قوله** الظاهر هو وشهد فان في الصورة الاولى لا تثبت الحاجة
 الى الشهادة اذا علم ان الكاين في داخل البيت من هو **قال** المصنف فاذا سمع
 شهادته لم يحضر ان يشهد على شهادته الا ان يشهد **قوله** ملكه العلامة النسي
 في الكا في قوله لانه يصرف على الاصل حيث زوال ولا بد في تنفيذ قوله
 على الشهود عليه وازالة الولاية انانية للغير ضرورة لا بد من الامة والتجمل
 منه انتهى ولا ممانع من دليل صاحب النهاية الى هذا اقلنا في انه بل يمكن
 الرجوع ما في الهداية الى ما ذكره صاحب الكاين بان يتجمل دليله على صحة تغير
 قوله فلا بد من الامة والتجمل على ما فرغ عليه كما بينهم من الخروج **قال** المصنف وانما
 يصير موقفة بالنقل الى مجلس القاضي **قوله** قال التزيلي وصاحب النهاية ايضا
 ولما يصير عدالة الاصول انتهى وقال ابن الهمام وهذا اطلاق يقتضيه انه
 لو سمع يشهد في مجلس القاضي على ان يشهد على شهادته لانها في مجلسه انتهى
 وفيه ما لا يخفى وفي النهاية في باب الشهادة على الشهادة فاعلم ان الفوائد
 الظاهرية وقد قصد ترصيف هذا التزيلي ان الفرع لا يسهل الشهادة على
 الشهادة وان كان الاصل شهد بالحق هذا القاضي في مجلس انتهى وفي لطائف
 الزيادة ولا يشهد على شهادة مثله بل اشتهر لانه تعالى فلا بد من التحمل عند
 خارج ولو سمع يشهد يشهد بجلس الحكم **قوله** لم يجعله بطريق التوكيد في طريق
 التحمل **قوله** لو كان الوالي من الشهادة بعد شهادته لا يفتح عليه ويجوز له ان يشهد
قوله لكن تخلفهم انما يفتح عبارة ما هو حقيقة **قوله** ولا فائدة في تجمل ما لا نصير
 حجة ثم المراد من قوله ما هو حقيقة كونه حجة في المال **قوله** والشهادة في غير مجلس القضاء
 ليس حجة الى قوله فثبت ان التحمل يحصل بما هو حجة **قوله** اذا علم لهم قبل النقل
 كونه حجة وعلى القاضي لا يفتيها لا ملام لا يحيط به علم انشا هذا **قوله** لكن نوقف

على التحليل يحتاج الى البيان **اولا** ويمكن ان يتبين بانه اذا لم يكن به بد من نقل
 شهادة الاصول وظاهر ان نقلها بصرف على الاصل من حيث زوال ولايته في
 تنفيذ قوله على من هو عليه وازالة الولاية ضرورية ولا ضرر في الاسلام فلا
 من التحليل كما في سائر الولايات **قوله** فلو سلمنا في ان نقول الشهادة على الشهادة
 تحليل **اولا** فكيف يتحد ان الشهادة صفة صفة الفرع والتحليل صفة الاصل
 ان يقال انها كالنقل والايجاب والوجوب وفيه نظر نعم الا شاهد على الشهادة
 تحليل كما في الاشهادات لكن الكلام في اصباح الشهادة الى الاشهاد **قوله** كما
 يقع بها ان ذلك **اولا** يقع على من هم ما ثم نقول في بحث فان اصباح الشهادة
 على الشهادة الى التحليل يحتاج الى البيان بل يجوز ان يقال هذا قول المسئلة **قوله**
 وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه وقضية لان ما يكون قطرة
 فهو تحت ضمة يمين عليه **قوله** او قضية اي حكمه يقع بها جواز لان ما يكون
 آية ودليل اي حصة رحمه الله عدم التميز في شرائعنا وهو مشابهة الخط للخط
 لذلك لم يقتض لم بها **قوله** المص ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يبينه الا
 التنبه والموت والكلح والذخول وولاية القاضي **اولا** يبيح في آخره
 الفحيفة جواز الشهادة في الاموال بالتسامع **قوله** وقد تقدم ان العلم شرط
 او الشهادة **قوله** في الذم من اثنان **قوله** مستفاد من المشاهدة بالاشهاد
 الكبير وقد تقدم معناه **اولا** حيث تكلم في اول كتاب الطهارة على اشتقاق
 الوجه من الموا جهة وقال هناك الاشتقاق الكبير هو ان يكون بين كل من خاب
 في الخط والمفيع ويجوز ان يكون اشتقاق في مستفاد من المشاهدة بالاشهاد
قوله وكأنه من باب القلق **قوله** يجوز ان يكون اثنان للطلبية فلا يملك **قوله**
 ويجوز ان يكون معناه المشاهدة يكون سبب من الاسباب العلم والتحليل
قوله السماع من اسباب العلم وقد حصل ان ان يقال الالف وانما هو من
 ايضا في له من اسباب علم المشاهدة **قوله** **قوله** المص رحمه الله ان

هذه امور تتحقق بعناية اسبابها خواص من الناس **قوله** الظاهر ان اقرارا لاسباب
 لا يستقيم في غير التنبه والفتا **قوله** ان يحل على التعليل وفيه شيء **قوله** المص
 ويتعلق بها احكام سبق على انقضاء العرون **قوله** على بعض بعد كما يفهم من تقرير
 النهاية الا انه لم يثبت ولعل ما ذكره صاحب النهاية بانه لا حاصل للمفيع **قوله** او
 باخبار من سبق به آية **قوله** عليه عطف على قوله بالا شهدا وكان ثبوت الشهادة
 باخبار عدلين لا يخفى عن بعد ثبوت بني اهل البحث لان اخبار من سبق لا ينفذ العلم
 والافتح الشهادة بذلك في المبيع واما مثله واشترط انوا من هدم مبني
 الاستحسان ويمكن ان يقال المراد بالعلم هو العلم المبني من عن المشهودين
 عن هذه الاشياء **قوله** المص من هذه المرتبة وفيما فوقها خرج بغير السبع **قوله**
قوله ويشترط ان يكون الاخبار **قوله** اي اخبار عدلين **قوله** المص اما اذا
 فتر القاضيه انه يشهد بالتسامع لم يثبت شهادة **قوله** لان اساده دليل
 يريد ان يحل العهدة على غيره **قوله** فاعلى التوبة اولى **قوله** فيجوز شهادة على احد
قوله لانه قال لم يبين العهد بين القاضي انه شهد بالتسامع **قوله** فية ان يجوز
 ان يشهد بالتوبة **قوله** ولو قال لا تشهد على ازالة ملك المص **قوله** وهذا لا ينافي
قوله تمام البينة **قوله** الظاهر ان يقال تمام البينة **قوله** ويدل على عبارة الكتاب
قوله بعض قصر لا يستلزم **قوله** وقال بعضهم قيل في اصله **قوله** في شرح الامامية
 المقصد الشريعة والمراد باصل الوقف ان هذه القضية وقف على كذا وبان
 المصروف داخل في اصل الوقف **قوله** المص ومن كان في يده شيء سوى العهد
 والامية **قوله** لعل انما لم يعل ومن فاسد في يد رجل شيئا وسعه ان يشهد له
 المقصود ان ثبوت اذ لا معانية فيها **قوله** المص لان البينة ماستدل به على
 الملك اذ هي مرصع الدلالة في الاسباب كلها **قوله** قال في الكافي لان اخفى ما
 في الكتاب انه يبين اسباب الملك من البيع والهبة ونحوها لكن البيع انما
 يثبت الملك اذا كان المبيع ملكا للابيع وكذا الهبة وانما يعرف كونه البيع

ملكك للبايع والموئوب ملكك للواهب بديه بلا منازعة انتهى فان قيل
بل يعرف كونها ملكا بتصرف ذي اليد بغير امانة لا يجوز اليد ملكا لا تصرف
في صورة الارث وهو لا يكتفي في حق قول اننا نقول **قال** المصنف في هذا **قوله**
قال العلامة النسفي في الكافي وينبغي ان لا يفتد الشهادة بما استفاد العلم
من معانية اليد حتى لو بين ذلك برز كما مر في التامع لان معانية في الا
مطلقة للشهادة بالملك لا موجب لبايعه بلزمه القضاء بالملك بالشهادة
انتهى وفيه بحث لم لا يجوز ان يكون كالتقاضي بشهادة الفاسق كما سبق
فان قيل والقول الفصل والكلام اجزى في شرح الكفر للزبلي وعبارة الكفر
فان قيل فترى القاضية انه شهد له بالتامع او بمعانية اليد لا يقبل انتهى **قوله**
ان الزبلي في تفسير القاضية انه شهد بالتامع في موضع يجوز بالتامع
او فترى انه شهد له بالملك برواية في يده في موضع يجوز له الشهادة برواية
في يده لا يقبل شهادة لان التامع مع او الرواية في اليد يجوز للشهادة والقاضية
بلزمه القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن عيان ومثله واطلاق
لا يحتمل ان الشهادة اما اذا كانت عن سماع له ورواية في يده علما فلا يجوز له
ان يحكم بها الا بغيره لانه لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه لو تواتر عنده ولا
برواية نفسه في يدان فالاولى ان لا يجوز بسماع غيره او برواية
هذه لان القضاء يجب ما يجب به الشهادة وفيما لا يجب فكذا ينبغي
ان لا يكون الشهادة فيما لا يجوز القضاء به الا ان استحسن ما في المواضع
التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرناها وبني القضاء على اصل القياس
انتهى فليست من فائدة في هذا المقام حيث تجل به غلات الاول
قال في النهاية ثم سماه كمال لان هذا يشهد بحكم اليد بالملك فجعل القاضية
القضاء له حتى ان القاضية لو عاين يده في حال قضائه بملك له ان قضى
بملك للشهادة ان يشهد انتهى ولا يثبت في مخالفة بين ما ذكره الزبلي

وما في النهاية فان ما في شرح الكفر هو ما اذا راي القاضي حال القضاء
ثم راي حال قضائه في يده فبره كما لا يخفى **قوله** انما يلزم انشا و باب
الشهادة **قوله** كيف يلزم الانشا و اذا شرطها ما ذكره ابو يوسف وكذا
قوله لان العيان ليس سببا للوجوب **قوله** قال في النهاية كونه سببا للجواز
انتهى فيه بحث **قال** المصنف لان اليد متوقعة اليه امانة و ملك **قوله** فعل المراد
من امانة النيابة وقد فسرت بها في فصل القضاء بالمواريث وفي الكافي
لان اليد متوقعة اليه ملك و امانة و ضمان **قال** المصنف ملكا لا تصرف ايضا
متوقع ايضا اليه نيابة و اصاله **قوله** فيه ان شبهة الشبهة غير معتبرة بل شبهة
واصلها كون التصرف نيابة من قبيل الاول دون احوال التصرف فلا شبهة
به الملك فليكن في ان حكم النزاع من قبيل الشبهة وشبهة الشبهة ام لا **قوله** وضم
محتمل الي محتمل بغيره لا محتمل **قوله** فيه تامل فان ضم الخبر المحتمل للكل لا يملك
قد ينفذ في الاحمال كافي الخبر كافي في الاخبار المتواترة **قوله** واسمه وبسبه **قوله**
ليس معترفة الاسم والشب فليكن في المعانية لتحقها بدونها **قوله** وحب
بان الشهادة بالنسبة الى المال كخ **قوله** فيه بحث فان المقصود بالشهادة
ليس الشب بل الملك في القضية والنظر في اجواب بطلانها جواب القياس
وهذا اجواب الاستحسان كالمبايع الحق **قوله** والتامع مع انما هو بالشبهة
الى الشب **قوله** لان انشا هذا اسمع ان هذا الملك المحذور منسوب الى فلان
ابن فلان فان الذي يستفيد به او لا من سماع هذا الكلام هو العلم بنسب المنسوب
اليه و علمه بالصفة الكلام من نسبة الملك فما هو في المرتبة التي فيه الاول
النسبة انما بد معترفة المنتسبين **قال** المصنف وان كان كبير من كذا **قوله**
في الكافي او صغير من غير ان عن نفسه انتهى والنظر ان المصنف اراد بالكلية
هذا من غير من نفسه سواء كان بالعا وكذا بشير اليه كلام صاحب النهاية
باب من يقبل شهادة **قوله** والشروط مقدمة على الشروط **قوله**

لا يقال المستروط هو الشهادة لانه ليس بيمين منه الشهادة قوله واحصل رد الشهادة
ومنه الشهادة آية قوله لا دلالة فيه على الاحالة قوله وقد يكون المعنى في المستروط
من قرابة الحق قوله او ملكا وشركة فحق التخصيص بالقرابة بحيث قوله سهم ما يملك
المستوطم قوله اي سهم المستوطم قوله وقد يكون المعنى جعل الشريعة آية قوله
وهو لا يتيان بأربعة شهادات وقال المصنف ولا يقبل شهادة الاعمي قوله ولو قيل
العام في شهادة الاعمي وحكم بها بفتح حكم لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل
شهادة مطلقا لا بصير قوله لم يقبل بالانفاق قوله الاموال وانفاق غير المال
وان نفقته مقبولة قياسا على قبول رواية قال المصنف ولو علم بعد الاداء بغير
النقص قوله وقال ابو يوسف رحمه الله بل يقضي بها لانها ادبت بشرطها
فلا يغير بها حدث بعده كالومات انما هو غائب وقال صدر الشريعة
وقوله اي يوسف اظهر قوله واجوب ان من لا يقبل شهادة آية قوله ولو قرأنا
ينبغي ذلك والعارف بين محل النزاع والمقبس عليه ظاهر فليس واحدا
من اهل الولاية بخلاف الاعمي قوله وسياقي جواب آخر قوله في قوله قلنا ان
الاداء ينفق قوله والمانع وهو عدم التعريف الحق قوله انما هو ان يقول
في الشرط وهو التعريف موجود قوله وفيه اي في النفقة بما وبالصوت
قوله ويجوز عادة الضمير الي التميز بالنفقة فلما جاز الي التناول قوله والمواد
بالتميز بالاشارة الممكنة قوله فيقول الكلام الى نوع مصدرة قوله فصار
كالحدود والقصاص قوله عدم قبول شهادة الاعمي فيها لانها لا تثبت بان يقول
معام الغير كما تروى ليس كذلك الاموال الا يري الي انها تثبت بالنسبة في كتاب
النفاذ في الولاية في مثلها فكيف يلحق بها قال المصنف ولا يملك لان الشهادة
من باب الولاية الحق قوله الوكالة ولاية يعلم من او ايلي باب غير الوكالة
بغير الكافة او ما يجوز وكالته فاعلم في جوابه قوله ولان معنى قوله لم يملك
في القذف وبالنسبة لا يخرج من كونه حذو داني قذف قوله على مراده ان

نسبة امر الى مشتق تعيد عليه المأخذ ومعني آية ولا تعادوا شهداء
كذلك هم حذو داني القذف وبالنسبة لا تزول بهذه العلة فكذا املا قوله
ولانه من تمام الحق قوله دليل على المذني مع قطع النظر عن لفظه ابا جلال
الذي يلى لا قول قال المصنف لان المورد للبس قوله لانه من تمام الحق قوله ان
احكم ان ثبت له التوقف آية قوله فيه تأمل اذ لا منافاة بين التوقف
والتمني عن القبول وسيجي في شهادة اهل الذمة في هذا الباب ما يوفق
ما قلنا قوله فان قلت فاجعله بمنزلة الطالبين الحق قوله اي بمنزلة نسوة انفق
الكلام في ما جلد وهم ولا تعادوا لهم شهادة ابداء فسقهم ويكون انما
صنفه الاخبار للبيان قوله كما في قوله وبالوالدين احسانا قوله حيث اقول
باجتناب قوله سلم كنهه كان اذ ذاك جزاء فلا يرتفع بالنسبة قوله لا يلزم من
كونه جزاء ان يكون هذا فان احدهما لعقوبة المقدرة وعدم قبول الشهادة
ليس كذلك مع ان اصل احدهما سقط بعفو القذوف واحكامه الشارح
بقوله تعالى واصلحو فان جملة الاحكام الشريكية في التلويح قوله فكيف
كان ابداء جاز الحق قوله فيه بحث فانه باق على حقيقة في حق غير ثابت الذي
هو الباقي بعد انقضاء التهمة عن القول بالنسبة الي شهداء منهم قلت قوله
المصنف وهذا مستثنى منقطع بمعنى كنه قوله قال المصنف النفس في الكافي لان
التائب من السيئة من جنس الناس ساقى مكان معناه ولكن الذين تابوا فان
انته بغير ذنبهم وجرهم فكان كلاما متبدا غير متعلق بما قبله انتهى وسنرى
قوله لانه التائبين الحق بحيث ظاهر اذ له ان يقول الاستثناء من قوله
او القتل وهو الظاهر كما في امثاله قوله في الاستدلالات الفاسدة قوله
في باب وجوه الوقوف على احكام النظم قوله والقذف موجب في حق
الاصول قوله اراد من الاصل ايجله قوله لا يقبل شهادة الوالد الحق قوله وما كنه
في القذف في قرابة الوالد وهو يعتبر بما بالشهادة عليهم كذا في النهاية وكذا

في شرح الكفر للزبلي وقال لا مالم العلامة الكاكي في معارج الدارين ما
وجدت بهذا في الكتب المشهورة لا خطاب مالك قال المص او يمكن نسب
الشبهة **قول** فيه كلام وفي بعض النسخ اذ يمكن فيه المنة اي تهمة الجبل الى المراء
بالشبهة **قول** ومن الصميم **قول** لا من الضابطة قال المص والا يري في نسخة **قول**
قال ابن الامام اي يدرك بينهما في صيرتيز صيرت الاخرى في مجموعته عنه من جاز
جميعه فلا اختلاف فيها انتهى وفي القاموس وغيره يجوز وتغير بفتح سيجي انتهى
وهذا المص هو لا نسب **قول** بكتاب الترجل كونه قواما **قول** وبخلاف المراء فان
هنا لا اخذ للنفقة والظفر ليس هو ما **قول** قبل هذا **قول** اي قبول شهادة
الشريك وهذا القيل صاحب النهاية **قول** هذا اذا كان شريكه عا ان **قول** في بحث
لانه اذا كان ما عدا ما مشترك في يوم قوله فيما هو من شركتها ويدخل في حدود
والقصاص والتمساح في قوله ما ليس من شركتها فيشمل كلام المص شركة المرافقة
ايضا لما وجدنا في فاعل اننا ان نجف بالاملاك بقرينة السياق ثم ان قوله لان
ما عدا ما مشترك بينهما فيخرج فانه لا يدخل الشركة ان المراءم والذمار لا يدخل
فيه القار ولا العروض وانما القار والووب لاحد بما مال غير المراءم والذمار
لا يدخل الشركة لانه اس اوة في ليس بشرط قال المص فانه صلى الله عليه
وسلم في القوتين لا جعدين المنة **قول** اي صوت المنة بتعدي انصاف ويكون
تسلي عيشة راضية **قول** فان رفع الصوت منها فام فضلا عن ضم الغاية اليه هذا
لم يقيد **ايضا** **قول** ان المراد بالمعنية التي اخذت ذلك مكسبا فلا حاجة الى التقيد
ولكون المراد ذلك عليه اشارة بقبوله لا بتمكانه بها المحرم طوعا في مال فما
اسرع ما سمي ثم ما ذكره جار في الفروع عنه فابالم لم يكن مسقطا للعدالة
اذا ماحت في مصيبة نفسها ولا ان يكون المراد منها في مسئلة الزباوان من كان
التعدي مكسبة فليكن **قول** ولا بد من الشرب على التهو لانه اتركب محرم
قول فيه بحث لان الظاهر من تعليل المص بقوله لانه اتركب محرم دونه وقوله

ولا من ياتي بابا من الكبار **قول** ان مراده غير المحرم وانما في المحرم ولا يستلزم
ما ذكره على ما اضا به انضاف فاعل فان للكلام مجالا واسما **قول** مستغنى
عنه **قول** فيه ان كثيرا من الناس يلعب بالطيور ولا يفرق قال ابن قدامة في
المعالي بين نوعان محرم وهو آلات المصطبة من غير ما كان سواها كان
من عواد او قصب كالشجاة او غيره كالطندور والعود والمغرفة لما روي
ابو امامة انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يعقبي رجة للمالكين
وامرته بحق المعارف والموامير لانه مطرب مفضل عن ذكر الله والنوع
ان في سباح وهو الدف وفي معناه ما كان من حادث مرور وكبر **قول**
وانما لم يكتف عن ذكره بما ذكر من المنة **قول** لانها محرم حكم الرجال فيها
على عكس ما هو الاصل وفيه بحث **قول** لانها كانت على ان طلاق **قول** فيه
بحث **قول** واضا به المص وعلى بانه يحجب الناس آه **قول** فيه بحث فان
ذلك التعليل يدل على اختيار المص ما اضا به شيخ الاسلام فان اجابهم
الاستماع وان يكون اننا وان يكون الاستماع كذلك وذلك يكون بكوة المسوح
كبيرة **قول** وانما مجرد اللعب بالشرط في منع قبول الشهادة بالاجماع
اذا كان عدلا عليه او بما مراد بقبوله الصلوة او اكثر عليه الحلف بالكلية
وابا طل انتهى ففى قول الاكل احدا هو ثلثة بحث **قول** موصي المستخفة **قول**
قول اي الافعال التي تكون سببا لنسبة صاحبها الى الشخف وروى العلل
ثم اقول يمكن ان يكون المستخفة بالتخفيف على وزن المفعول كما مستند
بفتح النون من الشخف والتسبب حينئذ يكون اصلية وانما من المستخفة
بالاستدراك على صفة المفعول كما مستند بفتح النون فان السبب فيها زائد
قال المص واذا كان لا يمنع عن حمل ذلك لا يمنع عن الكذب **قول** قال
العلامة الكاكي وفي المحيط لا يقبل شهادة النجاسين والذليل لانهم كذوبون
كثيرا فان كان عدلا منهم يقبل شهادتهم انتهى وفيه لا يقبل شهادة لطيفة

والشهود والرقاص والصحرة بلا طاف وفي ما تب في ضيقه وحرارة لا يقبل
شهادة البخل وقال مالك وإنه لو طاف في البخل لا يقبل قال الزبيدي وفي النهاية
شهادة البخل لا يقبل فالظاهر أنه أراد من يبخل بالواجبات كاله تركوة
ورفقة النزوجات والاعراب انتهى قال المص وقال الشافعي لا يقبل
لأنه اضطر من وجوه الفسق **قوله** لا يعدم قبول شهادة أهل الأهواء من باب
مالك وإبي حنيفة من الشافعية وإنما قول الشافعي فكيف لا يخلو اختلاف **قوله**
لأنه معطوف على قوله ما لكم من ولايتهم من شيء الآية **قوله** هذه الآية في سورة
التوبة **قوله** ما يعطى فرية يري به ما سب المعاني **قوله** وللخصم أن
يقول القرآن في المنطق لا يوجب القرآن في الحكم وقود ودفع على
عدم القبول فليست ثم لو صح ما ذكره لجاز شهادة المستأمن على الذي
وشهادة مستأمن من دار على مستأمن آخر **قوله** قال المص قال الله تعالى
والكافرون هم الذين آمنوا **قوله** هذا معنى القرآن لأن القرآن والكافرون
هم الظالمون **قوله** أجاز شهادة الضرائق **قوله** الظاهر أن يقال أجاز
شهادة الضرائق **قوله** ولأن الذي من أهل الولاية على نفسه وأولاده
الضرائق **قوله** قال في النهاية المسلم إذا خطت إليه كنية ابنته الصغيرة
فزوجها منه جاز النكاح **قوله** فلهما بليته الشهادة **قوله** لأن الشهادة من باب
الولاية **قوله** فالجواب أن القياس في الذي **قوله** وفيه بحث فأن الشهادة
من باب الولاية والولاية للذي على المسلم فكيف يكون القياس في
الذي كذلك ثم لو نفى بشهادة المستأمنين المختلفين وأما حيث
لا يقبل مع أنهم من أهل الولاية بل يقبل شهادة المتفقين وأما
هذا الجواب إذا نفى على خلافه فالجواب على جواب المص **قوله** والجواب
أنه ليس بمريض **قوله** لا يخفى عليك أنه ليس المراد كونه مريضاً من حيث
الشهادة وإنما ليس واحد من الخصوم راضياً للشهادة على نفسه

بل كونه مريضاً من حيث أحواله قالوا ولي أن يجاب بما في سائر الشروع من
أنه مريض من حيث المعاملات والشهادة منها وجوباً ظاهر **قوله** ومن بعد
عليه أن الحق ما هم عليه **قوله** قوله ومن بعد مسم مبتدأ وقوله على أن الحق
ضربه ثم بقي أيها بحث فاعلم **قوله** منع لوجود الملزوم **قوله** منع منع لوجود
الولاية **قوله** وقد مر لنا جواب آخر **قوله** مر آنفاً قال المص لأنه يفيضة **قوله**
قال الكاكي المسلم انتهى وفي النهاية لئلا يشان أي الشان هو أن يسقط أي
نهره أباه **قوله** لأنه ما خوذ لهر **قوله** جواب لقوله لا يقال يجوز **قوله** المص لأنه
الذي من أهل دار **قوله** قال الكاكي وإنما لا يجزى التوارث بين الذي
والمستأمن لأن المستأمن من أهل دار فصار يرجع إلى المعاملات
بينها ومن أهل دار كورث في التوارث وأما الذي فحكم لا يقال مثل هذا في
المستأمنين من دارين المختلفين **قوله** لأنه ولاية على الذي **قوله** لا لا يكون
لأنه من أهل الولاية مطلقاً على ما ذكره في الذي والمسلم من كونه القياس
يقول شهادة على المسلم **قوله** ويقبل شهادة الذي عليه **قوله** لا يستفاد
من هذا التفريق ما أراد به بل معاده أن يكون عليه كانهقطاع الولاية لعدم
يقول شهادة المستأمن على الذي **قوله** وفيه نظر لأن اختلاف الدارين حكم
علمة مستقلة **قوله** لم لا يجوز أن يكون العلمة فيه اختلافهما وأما
كونه أحدهما على حال من الآخر فغير متساويهما في الحال **قوله** مان قلت أما يجوز
أن يكون علمة لقبول شهادة الذي على مستأمن **قوله** لم لا يجوز أن يكون علمة
آخره لعدم قبول شهادة المستأمن عليه **قوله** فله الولاية العامة **قوله**
أنت خير بانه مخالف لقوله ما لكم من ولايتهم من شيء وأيضاً مخالف لما
نفى عليه المص آنفاً من سلب ولاية الذي بالأخافه إلى المسلم فهذا يخرج
لكلامه بالاجتماع صاحبه قالوا ولي أن يقول فله الولاية على غير أهل دارنا
المص إذا لا بد من نفي الكبار كلها **قوله** وفيه بحث ولعل المراد غير ما ذكره

من انما شرب الخمر سراً وهو قول آخر من صحابي في البدايع ومن صحابي من قال
اذا كان الرجل صالحاً في ماله فليعلم حسنة سيئاته ولا يعرف بالكثرة
ولا شيء من الكفاية غير ان يشرب الخمر احياناً بالحق البدن والقوى بالمتن
يكون عدلاً ومانعاً من شايها عليه ان لا يكون عدلاً لان شرب الخمر كبيرة مخففة وان كان
لا يذوقها انتهى ولعل هذا ان فرها والاولى ومنهم من قال ان شرب الخمر هو الصريح في
حد العدالة فليكن قال المصنف ان اذا تركه **قوله** اي اجاب المصنف من الكلام
قوله سترناه لكن لان ان العدل في حمار ذلك **قوله** في حيث اذلاوه وهذا
الكلام بعد تسليم ما سلمه واجواب ان المسلم هو عدم كون الفرد مخفياً
بالحدوث يعني سترناه ان موافقاً قبل التحدث فيقدح العدالة ان انما اخذ
في ارادة ذلك واختياره لا في خبر واجب الطبيعي ولا ثم ان العدل يريد
ذلك **قوله** المصنف قال واذا شهد الرجل ان اباها وصي الى بلان **قوله** يقال
وصي اليه اي جعله وصياً ووصي له اي جعله موصياً **قوله** المصنف والوصي
يذكر في جوابه استحقاقاً **قوله** والوصي يدعي اي الوصي يدعي ذلك هكذا
شرح للبال ثم رابعت في شرح اجماع الضمير لولا ان علماء الذين الاسود
مانضيه والمراد من الدعوى في قوله والوصي يدعي هو الرضا اذا جاز
لا يفتقر على الدعوى بل القاضي ان ينصب وصياً اذا رضي هو **قوله**
قوله لا لا ليس له نصيب ولا في الوصية **قوله** هم فسفة او زماة **قوله** اي
زماة في زمان متقدم **قوله** اجيب بان من شرط ذلك في زماننا **قوله**
فيه ان التقيد بقوله في زماننا يدل على جواز تفسير الشاهد علانية في الزمان
الاقول وهو المعلوم ايضا من اكلت مع ان الدليل المعتمد بغيره كما لا يخفى
فليكن في جوابه **قوله** انما استثنى من قوله لان الفسق **قوله** في نسخ
الادلة ان اذا آه فقولنا انما استثنى من قوله انما ليس كما ينبغي بل انصواب ان
يقال ان اذا تم ان قوله استثنى من قوله لان الفسق انما لم يكن هو استثناء

من قوله ولا يصح انما في لينة **قوله** المصنف وكذا الواو ما على في صحت
قوله لعل المراد بصالح اعطيت الرشوة لرفع ظلمه وانما يصاح بالمخ الشري
بينهما **قوله** ولهذا قيل **قوله** انما بل هو الكافي **قوله** وليس له ذكر في المتن **قوله**
والاخرية بين ايضا فان العلوية بالالتزام يكفي في ذلك لا تخصيص عدم سماع
بينه اخرج المحمّد بالذكور يدل عليه دلالة واضحة فان التخصيص بالذكور في
الروايات يدل على نفي الحكم عما عدل المذكور **قوله** وقيل لما علم من الدليل
في اخرج المحمّد **قوله** وانما يظهر ان يقال لما مر من ان سماع غيبة اخرج من بين يدي
الدليل في اخرج فلما كبرت وكبت لعدم جريانها لان الاصل هو القبول وانما
مانع وانما فلما ان الاظهر ذلك لما لا يخفى في نفي اشارة حيث يدل
على ان ما ذكره مبني على ذلك الدليل وليس لا مركز **قوله** وكان المتأخر
ان يقول ولذلك **قوله** يكون اشارة الى بعده **قوله** او شارب خمر او سارق
او ما ذف او شرب الخمر **قوله** او شارب خمر اي ولم يتقدم قوله او سارق
اي من المذنب عليه وقوله او ما ذف اي واحال ان المذنب يذنب وقوله او شرب
المذنب اي والمذنب مال **قوله** المصنف ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت
بعض شهادتي **قوله** انما منصوب على نزع الحذف اي في بعض شهادتي **قوله** المصنف
او همت اي اخطأت **قوله** الاول حذف اي تفسيره كما لا يخفى فيكون مجازاً
من باب ذكر الخافى وارادة العام لانهم بعض اسقط **قوله** المصنف او زيادة
باطله **قوله** اي انما او خمسمائة **قوله** وبما بقي او زاد من اقرين آه **قوله** والاظهر
هذا في قوله الاقرين فان على قول بعض المتأخرين كونه الشاهد كذا في قوله انما
فمنه ان لا يقبل شهادته مطلقاً ثم ان المراد من قوله وبما بقي خمسمائة ومن قوله
او زاد الف **قوله** وبعد كما **قوله** الظاهر ان يقال بعده **قوله** وفي اشارة الى مال
الشيء لا يثبت **قوله** بل في الدليل الاول اشارة الى بطلان ذلك بما قلنا
قوله المصنف وهذا اذا كان من ضمن شهادته **قوله** اي شهد القليل وفي النهاية

الشبهة هو موضع الزيادة والنقصان انتهى وفيه بحث **باب الاختلاف**
في الشهادة قوله والاختلاف انما هو بعارض اجمالي **قوله** وايضا الاختلاف
هو سلب الاتفاق والاتحاد اي ملزومه وايضا الاتفاق هو الاتحاد والواحد
مقدم على المتعدد فليكن **قوله** المعنى الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت
قوله صدر باب هذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة
لكنها كالتدليل لوجوب اتفاق الشاهد بين انهما لو اختلفا لزم اختلاف الدعوى
والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة **قوله** وقد عرفت معنى الشهادة **قوله**
في اول كتاب الشهادة **قوله** ما علم ان الدعوى هي مطالبة حق في مجلس من المجلس
قوله اي من له خلاصة كقوله تعالى فان اجتهت بها ثلثي او اربع ثلثي رقه
قوله فيه بحث **قوله** وشهد بالشهادة **قوله** اي من غير مشقة **قوله** او اقرى انه ملككم
قوله لا يخفى ان المناسب لما سبق هو كونه الاختلاف في الملك الذي هو الذي
مقولات العرض وليس كذلك بل ما ذكره من قبل النسبة **قوله** اما ان يقدر
قوله الظاهر ان يقال يقدرها **قوله** فلان القاضي يضب بفصل الخصومات
فلا يذنبها **قوله** هذا لا يدل على شرطية التقدم بل على شرطية وجود ما مطلقا والاصل
ان يقال لان الشهادة شرعت لتحقيق قول المذنب في حقوق العباد ولا يكون
ذلك لا بدعواه سابقا **قوله** واما وجودها عند الموافقة فظاهر وانما عند مخالفتها
الحالفة كذلك لظهور ان ليس المراد من تقدم الدعوى تقدم ان الدعوى كانت
بل تقدم دعوى ما يشهد به المشهود في لا بد والبحث ان في اصلا على ان
الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لو ان في المذنب بشا هديا آخره وايضا
ما ذكره في اجواب مخالف ما سباني في مسئلة الشهادة بالالف والخمسة
اذا ادعى المذنب الف حيث جعل سكون المذنب عن الخمسة كذا في الشايد
ونفي فانه لا يخلو بل قبل ذلك **قوله** ومن ان في بان الاصل الى قولنا
وفي جانب الشهود علما بالاصل **قوله** مخالف كما سجي ان اكراب ليدعي شاهدة

في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

تفتين له فراجع **قوله** المعنى مال ويعبر اتفاقا شاهدة في اللفظ **قوله** المراد منه
مطابقة اللفظين على عادة المعنى كما في اللفظ والعطف والتكامل والشرع **قوله**
الموافقة بين شاهدة شاهدة شرط فلو كان كانت شرط بين الدعوى والشهادة
قوله في العموم بحيث فانه موافقة الشاهد بين في الكيف ليست شرط القبول
فدائبة خفيفة رحمه الله عليه ما سباني في مسئلة سرفه البقرة وشرط بين الدعوى
والشهادة كما صرح به الامام المتري في ههنا وكذلك الموافقة في الحكم بين الدعوى
والشهادة ليست بمشتركة بل هي من المبسوط وصرح ما في خان نعم
لما صرح بتردد فيه **قوله** واما الاختلاف بحيث يدل بعضه على مدلول البعض
الاخر بالضم **قوله** كتب في كمال الكتاب من خط اشارة ما هو صورة الخط
الضمين ههنا ليس على اصطلاح اهل المعقول لانها نوعان عندهم على عرف
في موضع انتهى فاقول في قوله نوعان عندهم بحيث **قوله** المعنى وذلك يدل على
اختلاف المعنى **قوله** في اشارة الى ان المعبر عنه هو الاتفاق في المعنى والعارض
لان اللفظ ضرورة اذا اتفان المعنى لا يحصل لان عند فتر **قوله** المعنى
وهذا لان الالف لا يعبر به عن الاتفاق **قوله** وايضا ان شرط الشهادة في
الدعوى كما ان المذنب يدعي الاتفاق وهم اسم لعدد معلوم لا يقع على ما دون
ذلك فكم يكون الالف المذنب في فافترت الشهادة عن الدعوى **قوله** المعنى
وصار كذا اختلاف جنس **قوله** مال **قوله** ولا يخالف الشهادة فيها الدعوى كما
لان الالف والخمسة اسم لعدد بين الاربعة يعطف احدها على الآخر
فكان كل بافتراده واختلفت الدعوى فالشهادة العائمة عليها كونه فائبة
على كل واحد منهما مقصودا فاذا شهد احدها بالالف فقد شهد بالعدد
الاخرين تحت الدعوى فصلت الموافقة في عدد الالف **قوله** لا خفيته
ولا يخفى ان **قوله** هم الاربعة الى قوله ففانك من ذكره في حجب ونزل **قوله** قبل
ذكر في المبسوط اذا ادعى لغيره الى قوله واجب **قوله** ذكر ما في خان في

فما واه ان كان المذنب به دينا فشهدوا باقل ما اذماه المذنب في اذاه
النوا وشهدوا بحماية تفضي بحماية ولو اذاه النوا فشهدوا بحماية
والا فبحماية لا تفضي بشيء في قول ابي حنيفة رحمه الله لان هذا بيان
انما يدين على المشهود به بشرط او لم يوجب بخلاف ما تقدم لان ثمة انما
انما يدين على حماية والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا لم يست
بشرط عندة فتقبل شهادتهما على بحماية بغير توفيق انما في قوله ووجوب
الموافقة آه الاول والحال **قوله** وانما كان يقول قد تقدم آه **قوله** قبل باب
الحبس في كتاب ادب القاضي **قوله** انه لا يجوز بالاتفاق **قوله** اي التلخيص
اذ الكلام فيه وليس فيه شيء يقول الشهادة في حق ثبت التلخيص وجوابه ظاهر
فانه اذا كانت الشهادة مقبولة في هذه الصورة لم يكن موضع التهمة ولا يكون
التلخيص غير جائز لا يخفى **قوله** فوقف واحدة **قوله** وذلك لكون التلخيص
صار في يد جامعها كمن ملك عبدك رجليه ويدها ان يوقع
كلها او بعضها **قوله** لان الاكثر في ذلك ثابت **قوله** ان ارادنا ان نلحق
ففي كل النزاع كذلك او كلما فثبت اذ ليس في الشرع الفطلاق
قوله وذلك لتبين العين مكان الذين الذي هو غيره **قوله** لا قوله الذي هو غيره
في الضمير المرفوع للذين والمجرور للعين ويجوز العكس وجوابه ما قلنا انها
اتفقا على وجوب الالف الا ان يمتنع وان اراد على وجوبه سابقا ولا يخص
لا يكون حجة كاستحسان قلنا الظاهر هو الاول فان قضاء الذين اذا كان
بطريق المعاصرة فثبت الوجوب الا ان كما لا يخفى والمراد من كون القضاء
لوا للوجوب ترتيبه عليه ترتيبا ذاتيا لازما فلما قلنا **قوله** المصنف وذكر
الطحاوي عن اصحابنا انه لا يفضل **قوله** والاشبه ان يكون هذا قول ابي يوسف
رحمه الله **قوله** المصنف لا يمنع القبول **قوله** والمعلوم من كلام القاضي خاتمة
انما لا يمنع اذ لم يعلل لطلب الشهادة بالقضاء باطل اوز **قوله** وحاصل

ان الكذاب المذنب بشهوده تفسيق له **قوله** الظاهر ان قال تفسيق لهم
وانما الكذاب المذنب عليه فليس تفسيق **قوله** اي كلما **قوله** قد ذكرنا ان اخلا
انما يدين آه **قوله** اي علم ما ذكرنا المتزاما **قوله** ما اذا شهد على رجل آه **قوله**
هذا لا يفتقر على ما قرع عليه فانه اذا منع القبول بحيث ان لا يقطع الا
ان قال صغيرا فقلنا فما راجع اليه انما يدين والمذنب لا اليه انما يدين بكون
لا يخفى عليك بعد **قوله** فلم يتم على كل واحد **قوله** الاول حذف كلمة كل **قوله**
المصنف لان امر الكذاب **قوله** لعله من التهمة او من التهم بمعنى اكثر من **قوله** احد ما ان يطلب
التوفيق بينهما احتيالا **قوله** آه **قوله** في الكافي الاشتغال بالتوفيق بين كلامي انما يدين
احتيالا لا بحاجب احد واحد بخلاف كدريه قلنا الشهادة من جميع الشرع والاصل
في جميع الشرع قبولها لا رد ما فيشغل بالتوفيق صيانة للحجة عن التعطيل لا
لا بحاجب احد ثم اذا وقعوا قبلنا الشهادة بحج احد ضرورة لا تصد
استحقاقا لعل هذا الجواب وجه القياس الذي ذكره اشراف في جواب
البحث انني في ثم ان اشراف قد اجاب عن السؤال جوابا كما في ايضا
في باب الشهادة عليه انما من كتاب احد ودرنا **قوله** وانما في التوفيق
وان كان كمالا ليس بعينه بل بغيره به آه **قوله** كما سلف في الذين السابق
قوله وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه **قوله** اذا كانت الشهادة
بالذكورة والاثنية واجبة والوقوف على ذلك بالقرب منه كيف يستقيم
قوله فيما سبق لان التحمل في الدنيا لي من بعيد **قوله** المصنف ولو يتم العدد على
كل واحد منهما **قوله** لفظه كل ما لا حاجة اليها **قوله** اجيب بان دعوى السب
المعين دليل على ان ثبوت هو المقصود **قوله** وفي بحث فان دعوى السب المعين
لانما انما تدل على ما ذكره بل ذلك لضرورة الاختصار والوسيلة الى المقصود
فما فانه لو ادعى الملك المطلق فيما يملكه بسب السبي لم يشهد شاهد به
تحريرا عن الكذب اذا الملك المطلق غير الملك بسب فانها محالة حيث

الملك المطلق من الاصل حتى يستحق المذموم وايدى ولا كذا كذا الملك المطلق
وتفصيله في اكثر من موضع مما لم اذكره في اول باب لا خلاف في الشهادة
ثم اقول اذا اذني ملكا مطلقا فشهدوا بالملك بسبب قلت لان الملك بسبب
اقل من المطلق ولو اذني بالملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا يقبل بغير
جواب البحث **قوله** فان قيل التوفيق ممكن **آه اقول** امكان التوفيق لا يفيد كما
سبق عن قريب **قوله** واما اذا اشترى بالف ثم زاد خمائة فلما قال
اشترى بالف وخمائة ياخذ الشفع باصل الثمن **قوله** فيه ان ما ذكره
لا يتشبه في احتمال ان يكون الثمن اول والا فخمائة ثم خمائة
حيث لا ياخذ الشفع باصل الثمن وايضا اذا كان الثمن اول والعامة زاد
ليكون المراجعة والتولية بالزيادة مع ان المراجعة نقل ما ملكه بالعقد
الا قول بالثمن الاول بزيادة ربح والتولية ذلك من غير زيادة ربح
وانما ياخذ الشفع باصل الثمن في الزيادة مما في الزيادة من ابطال الضم
ان ثبت فلا يملكه وجوابه ان قوله وهذا لا يوجب اطراده
قوله ولان المذموم يكذب احدنا بهدیه دليل آخر **قوله** ان لم
يلاحظ مقصود به السبب والمذموم يذم لكثر فظلمه ولا كذا وكذا
ظاهرا وان لو غلطت قول الى الدليل الاول وجوابه اخيرا الشق الثاني
والكذاب امر معاير لما ذكر في الدليل الاول **قوله** ان المقصود هو السبب
قوله وان المذموم يكذب احدنا بهدیه **قوله** وفيه نظر لفظا ومعنى **قوله** فيكون
نظر لفظا نظرا لا خلا في نفس اللفظ **قوله** الحق لا يثبت قبل ادائه **قوله**
فيه بحث فان معنى كلامه ان الحق لا يثبت قبل ادائه كل البديل بغير عقد
الكتابة او بادائه بعض البديل حتى يقول دعوى المولى الى دعوى الذين ويكون
مقصود الذين لا السبب كما في دعوى الاعاق على مال ظاهرا او ما ذكره
ولا حاجة الى تقدير شيء **قوله** بل الحق لا يثبت **آه اقول** اي لا يحصل في يد المولى

قوله ان مقصود المولى الحق **قوله** اي الحق بعد اخذ المال **قوله** لو كان لا يحل
الشفع ويخاضع **قوله** لا يقال فيكون العقد مدعى ايضا لانه لا يمنع ان لا يتم كمين
بذمن التفصيل وقد ذكرت المسئلة مطلقا **قوله** لا ولي البديل **قوله** وانت
ضربا من لا يحلوا ان يقيم بينة على اولى البديل او لا فان كان الاول ظاهرا
فبذمنا هذا المولى كما لا يخفى اذ يوفق بينهما بانه اسقط بعض البديل بعد العقد لا
بل يقول يقبل شاهد المولى وتفصيله في الخلاف في الشروع وان كان ان في
ظاهرا ايضا لغيره على الاستخدام بدونه اذ لا سبب بخبره بين يديه وايضا
هذه الحجة تستل من ملة العدم ما ان عقد الكتابة ليس بازم في صحة التكملة
من الشفع متى شاء كما سيجي انفا في مسئلة الترهين وجوابه غير ضئيل على التام
قوله لان الترهين لا يكون الا بد من **آه اقول** مخالف لما اسلفه في جواب النظر
النظر انفا في انفا في جواب **قوله** المص وان كان بعد فضي الترهين والمذموم هو
ان جرحه دعوى الذين **قوله** في شرح الوفاة لعدم الشريعة في اول الاجابة
ان لا جرحه على الاجرة فيكون استعمال بعض الموجه غير صحيح ان كان يكون ظاهرا
وناهر ويؤيده انه استعمال لا جرح بعض الموجه في هذا المقام **قوله** ان المال
التيكاح تابع **قوله** اي غير داخل في صلب العقد بخلاف البيع فان المال
فيه داخل في صلب العقد **قوله** والا صل فيه الحق **قوله** اي حل كل من المتعاقدين
او هو بمنزلة ما تأخر وازدواج ما عدما بان في خلاف البيع **قوله** دليل آخر
قوله في صحة كونه دليلا آخر مستقلا بدون ملاحظة الاول **قوله** لا يثبت قبل ادائه
لشاهد بين فها **قوله** الظاهر تركيز الضمير وان يثبت باعتبار كون الاصل عبارة
عن الامور المذكورة **قوله** واجيب بانه فيما ليس بمقصود **قوله** الحجج صاحب
النهاية **قوله** واجواب ان المال اذا لم يكن مقصودا **قوله** اي من العقد فان
العقد يصح بدونه وتحقيق الجواب وتفصيله ما ذكره صاحب النهاية فعلم
عن الفوائد الظاهرة وانما لم يذكره ثانيا هذا عن التكرار فلا وجه لاد

النظر عليه بعد ذلك فليكن من قوله كان كالتدوين **أقول** المراد من الذين هو الذين
المعترفون عن العقد **قوله** وبسبب ذلك فيقول المالكين أو أكثرها بكلمة أو الصواب
كلمة الواو **أقول** وفيه بحث فانه من قبل قوله سأن كسر رغيته أو كسر عظم من
وطأه وفي الغرض الشراعية وذلك في سبيلته في زوج وابوين أو زوجة
وابوين فان أوجب الواو قال تزيلي ولا يكون بدعي ان قلنا ملكا بالمشاهدة
لما كان يكون الاقل المبق ثم صار أكثر للزيادة انتهى وفيه ما لم يأتوا
ذلك في البيع كما صرح به في الشرح وجوابه ان الكفاح ليس كالبيع فانه
يكون الكفاح بدو نسيئة المهر بخلاف البيع بالنسيئة البذل فانه **قال**
المصنف وهذا أصح والوجه ما ذكرناه **أقول** في المال الاتقاني ولنا في قوله وهذا
أصح نظر لما انهم لم يذكره واختلف في شرح اجماع الصغير وكذلك لم يذكره
في شرح الطحاوي فاما اذا كان المذني هو الزوج بل قالوا لا يقبل الشهادة
لان الاختلاف وقع في العقد انتهى وفيه نظر فانه قال لا يملك المهر ما نسي في شرح
اجماع الصغير وان كان المذني هو الزوج اختلفوا على قول ابي حنيفة والاصح
انها تقبل عنده لان المال **فصل في الشهادة على الارث** **قال** المصنف ومن قام
بينة على دارها كانت لابيها **أقول** واصلة انه متى اثبت ملك المورث
لا ينفى للوارث حتى يشهد الشهود وانه مات وترك ميراثا له لان الملك
لمورث قبل موته بزمان فبما هو الى زمان الموت بطريق الاستصحاب
والثابت بطريق الاستصحاب لا يثبت عليه غيره الا بيمينه لو ادعى الفاعل
ان كان له على الف درهم فامره طالب فشهد شاهدان بالف عليه عام **أقول**
حكيم بالمال دون الطلاق ولو شهدوا بالف الآن حكيم بالطلاق ونعتي حق
الوارث بخلاف ما لو شهدوا انه كان ثدي مودعه أو مستعيره عند الموت لانه
يدعيه كما لو شهدوا انه كان له عام **أقول** لان الثابت بيمين مالم يوجد دليل على
ولم يوجد ولم ينفى شيء بخلاف المسئلة الاولى في الارث في الثابت

بالاستصحاب

بالاستصحاب والمغني بهذا لان ما ذكره الشراح ان ملك الوارث بمجرد استنداله
بوجوب الاستصحاب باستحداث ملكه لا بد ان يكون من اشرى جارية فليس
يقضيها حتى حاضت عند ابيها من ارادته يستبرأ وان لم يكن غير مستحدث
وعلى التساؤل لا يتوقف على مجرد الملك لا بد ان المورث الذي اجتمع عنده
اموال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره بكل ما عنده من الصدقات ولا يملك
قوله بحسب مقتضى الواقع **أقول** فان الواقع تقدم احكام اجماعه على احكام
الموت **قوله** المصنف مات وتركها ميراثا له **أقول** وهو المراد بالجبر والتعليل قال الكافي
وانما لو ادعى دينا على المورث وشهدا له كان له على الميت دين لا يقبل حتى
يقولوا انه مات وبما عليه ذكره في القنية انتهى ثم اعلم انه اثبت الضمير في قوله
تركها ميراثا له التركة **قال** المصنف وكل للوارث الغني ما كان له **أقول** قال الترمذي
ولو لا تجدد الملك لما قل له انتهى وفيه بحث فان من اجتمع عنده اموال الصدقة
ثم استغنى بالارث او غيره بكل ما اكل ما عنده من الصدقات ولا يملك
قال المصنف لان الابدي عند الموت يتقلب بد ملك **أقول** في الكافي لان الابدي
الجوهرة يتقلب بد ملك عند الملك لانها لا يخرج من ان يكون بد ملكا ونصب
او امانة فان كانت بد ملك فطاهر وكل اذا كانت بد غصب لانها نصير
بد ملك لان الموت يغير عليه الضمان ويصل المضمون ملكا له وان كانت بد غصب
فغصب بد غصب بالتحصيل فصارت بد ملك ايضا فصارت الشهادة بد مطلقه
عند الموت شهادة بالملك عند الموت انتهى وفي قوله لانها نصير بد ملك شائع
قوله اذا الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت **أقول** في دلالة على الموت
انما لان يسمي بقولنا فيكون تاركا لفظ وتركه لفظ فقد فوجئ الضمان
وعليه فقد تبرأ لان البعد يقتضيه نزول باسباب الزوال **أقول** **قوله**
نزول باسباب الزوال فربما زال بعد ما كان والظاهر ان البعد يقتضيه ليس بالملك
مستطاعا من بعض عند ماته وتغيره ان يدعى له في المال ولا يثبت

بالا عادة عليه الا عند البقن يكون الشيء حلالا ولم يتبين ذلك لان الادلة
اوله قوله وبذلك في مشهوره **قوله** الطاهر ان يقال مشهورا بها **قوله** وليس الجبر
لا حتم له زوالا **قوله** بل لا حتم له كذب الخبر في نفسه **باب** الشهادة على الشهادة
المعنى ان ان فيها شبهة من حيث البدلية **قوله** فان الشهادة عبادة ولا يحكي
البدلية في العبادة وليس في وجه الاحتجاج ما يرفع **قوله** لعدم الاجابة **قوله**
اي لعدم الاجابة على الشهادة **قوله** اي لكن فيها شبهة البدلية **قوله** انما حال شبهة
البدلية كما سيجي ومن ان البدلية حقيقة ليس ان في المشهوره ولا إضافة بانية
قوله لعدم جواز **قوله** في حال الضمير في الظرف **قوله** بين البدل والبدل **قوله**
كما نعيم والوفاء وغسل الرجل ومسحها **قوله** واجيب بان البدلية انما هي **قوله**
وكيوزان يجب بانه ليس فيما ذكره من الصور اجمع بين البدل والمبدل
لظهور ان الفرق على لسان بديل عن الذي لم يحضر مكن استخرج للبال انما ترسم
رايت في شرح الكفر للعلامة التوليبي انما اجاب بهذا شكوت **قوله** فان
المشهور به **قوله** فعلى هذا يجب ان لا يجوز اجمع بين ذنوب المشهور بها
قوله واذا ثبت البدلية **قوله** اي شبهتها **قوله** فانه باطلا فها فبطلانها بانه
قوله **قوله** ينظر فيه **قوله** ود الخليل **قوله** كفي في ذكر الخليل شهد في مشاهدته او
اشهد على شهادتي واحد ما معنى من انما فنيقني ان كفي في ثلث شهادات
قوله يعني بتجديد المشهور عليه **قوله** كما سيجي في باب الرجوع عن الشهادة
قوله المعنى فيظهر تحصيل حجة **قوله** فيه بحث فان المقصود اثبات وجوب التحميل
فمن اين ثبت وجود التحميل حتى يستقيم قوله فيظهر تحصيل ما هو حجة ولا بعد ان
يجعل التحميل بمعنى التحمل كما في قوله تعالى في بياضه مبنية وفتح الكلام في
علي ما اشار اليه الشيخ الكمال الذي في فصل ما يتجمله الشاهد وقال لا نافية قوله فيظهر
بالنصب جواب النفي وهو قوله لا بد ويجوز ان يقال انه عطف على قوله بصيرته
وقوله بحث **قوله** وذلك يقتض ان يكون التحميل مما يحصل بعد الفعل **قوله** **قوله** **قوله**

مما انما لم يظهر كونه التحميل بما هو حجة بعد الفعل **قوله** **قوله** في هذا الموضوع
قوله على ما مر في البداية في فصل ما يتجمله الشاهد وانما راجع اليه ما علم ان قوله
قوله من ذلك وضرة قوله من ذلك **قوله** فلا يصح العلم للقاضي **قوله** يمكن انما
به من شيخ العباد ومعارج الذرية ولعله سهر والفتاح فلا يحصل العلم للغير
قوله لان الفرع لا يبعد الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهد بان في عند
في حكمة **قوله** فيه بحث فانه لو اراد ان يبعد ما شهد في مجلس القاضي لم
يحكم بوجوبها فذلك كذا كذا الا انه لا يلزم منهم فان مرادهم انها لا يكون في ان
مجلس القاضي اذ حكم بوجوبها وان اراد ان يبعد بعد الحكم بها فذلك كونه لغوا
من الكلام اذ يجب عليها ان يشهد بحكم القاضي في مجلسه **قوله** ووجه ذلك ان
الاصل **قوله** مراد القدم ايضا ليس الا ذلك كما لا يخفى على ذي تأمل فان قوله
تقديم القول على الغير شارة او ابي فالحكم بحكم القاضي بشهادة لا يظهر ان
ولايه ولا بعد بطلان ولا يبعد لعدم لا يكون حجة الا في مجلس القاضي شارة
اي هذا المعنى **قوله** فانه من ابطال الولاية عليه **قوله** اليها كلام لغوي لا يغير
قوله وقد تقدم لنا في هذا البحث كلام **قوله** في فصل ما يتجمله الشاهد وقد
تقدم لنا كلام على كلامه هناك فراجع **قوله** المعنى وهذه الاشياء يتحقق الخبر
قوله الطاهر ان تقديم لفادة **قوله** المعنى فانه في ارفع **قوله** اي باربا
احقوق من الناس فان الشاهد لا يقيم احسن من ميرة السفر لما فيه من
احمر فيعتلى احقوق خصوصا في ذلك الزمان الذي ظهر القواني في الامور
الدينية او المراد الفرق بالشهور حيث لا يكلف فيه حرج عليه ولا يلزم به
شفقة الحضور والظاهر هو الاول بشهادة الشيا **قوله** وكذا اشار اليه
قوله وجه الاشارة انهم لو عزموا لا ضرر واهانهم لو قال فان لم يخبروا لمكان
اوضح في ذلك **قوله** المعنى وان انكر شهود الاصل الشهادة **قوله** قال التوليبي
انما لا شهاد ومعه اذا قال شهود الاصل لم تشهد على شهادته فانوا اؤا

ثم جاء الزرع وشهدوا عند الحكم لم تقبل شهادتهم لان التخييل شرط ولم
يثبت للتعارفين بين الخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة انهم قالوا
ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما قولنا او ما قولنا ثم جاء الزرع وشهدوا على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضورهم فلما بلغت الي شهادته الزرع
وان لم يكن وانتهى فظهر بما ذكره التليق وما في الكافي ان الحكم واحد
انكر الاصول شهادتهم بنفس الحادثة او انكروا اشهادهم الزرع على شهادتهم
نفس ظاهر كلام الامة على ما صوره في الكافي لاحد ما صوره التليق
ما في قال الشهادته لا الاشهاد **قال** المعنى في آية بامرته **اول** على الغاء للترتيب
الذكرى اذ لا يسبق الشهادته قبل حضور الخصم او قوله شهد الزرع على ما ارد
الشهادة ولعل هذا هو الولى ويرى عليه قول الامام العترة ما يشيخ يمكن
لكن هذا لاشارة اليها للشهادة **قال** المعنى ونظير هذا اذا تخيلوا الشهادته
ببيع محروك وذكروا ما وشهدوا على المشتري لا بد من آخر شهادته
على ان المحروك وبها في يد المدي عليه **اول** قال في النهاية ثم ما يدركونه المحروك
في يد المشتري حاله الذي هو بظهر اذ اذ في الشفيع انه فلان باع المحروك
في يد المشتري ولى حق الشفعة واما لو كان المدي هو البايع بطالب
المشتري بالحق فلا حاجة اليكون الباع في يد المشتري لان البايع ولان
طالبة الحق من المشتري سواء كان في يد البايع او في يد المشتري
انتهى ويظهر ايضا اذا ادعى المدي الاحتقان وانبات الباع لانه لو كان
المحروك للبايع قد يكون مشهورا والمدي عليه يدفعه بناء عليه بان يدعي
الباع بخصومة ولا بد من ذلك ان بانبات الشري فاما **قوله** في آية
المدي بامرته **اول** انكرت انها باعها **قوله** ونظير هذا اذا تخيلوا الشهادته
ببيع محروك وذكروا ما وشهدوا على المشتري بعد ما انكر ان يكون المحروك
بها في يد آية **اول** فيه ان دعوى العار لا تدان بشهدوا على كونه المدي

في يد المدي عليه وان اعترف هو به على ما في **قوله** وكذا اذا قال المدي عليه
الذي في يدي غير محروك وهذه الحادثة **اول** قوله الذي في يدي متبدا وقوله
غير محروك ضرورة **قوله** ودفع اليه الكتاب **اول** واكمل المدي عليه كونه فلان
ابن فلان **قوله** قال في الفتاوى اخذ آخر القبايل الست **قوله** هذا يدل على ان
القبيلة قد تطلق على كل واحد من هذه الست فيكون مشتركا او مجازا على
سبيل التعليب **قوله** والقبايل جميع العاشر **قوله** والظاهر ان يقال والقبيلة
اول **قوله** لان مقتضى آية **قوله** جواب لقوله لا يقال ان مقتضى
بآية **قال** المعنى جميع ما كانا **اول** قال من الظرف اي حال كونه اجمع الاوقات
انج كانا فيها او اجمع اوقات اكلهم على ان ما مصدرية كما ان اخط يكون
الامير قايما وهذا اولى ويجوز ان يكون بدلا من بعد العصر بل صفة **قوله** **اول**
ويقول ان شربا بتركيم السلام **قوله** قراء عليه السلام الجعة ولا يقال اقراءه الي
اذا كان مكتوبا كما في العالم من خشيته كونه استغناء ما في الكتاب بان يكتب
شرح الهمم كما بانقل رسوله ما فيه الي القدم **قوله** اجمع ما كانا اي بمقتضى آية
اول فيه بحث بل المعنى ما ذكرناه **قوله** فبين كانا ثانيا او مصرا **اول** وفيه في
بعض النسخ بالصاد المحمودة وهو غير صحيح **قوله** وان رجع على سبيل الاصل **قوله**
وفي بعض النسخ وفي لفظ الاقرار بدل لفظ الاقرار **قوله**
الرجوع عن الشهادته **قوله** واما على المدي فلان الشهادته **قوله** ظاهره
لا يوافق الدعوى **قال** المعنى فلما بنقض الحكم بالثبوت **قوله** لعل المتناقض
لكونه ساقط العمرة عملا وشرا ان في الاقرار كما سيظهر به آياتنا
يؤذي الي التماسيل **قوله** كلام قليل احد ويبيع القبايل في **قوله** كما لمجاء
من جهتهم **قوله** اي من جهة الشهود **قوله** واكتفى عن ذكر المقر في الفصل
قوله اي في فصل الرجوع قبل الحكم بها وبعد **قوله** وهو ما ان الرجوع
اقرار آية **قوله** ويجوز تقرير معارضة **قوله** واحباب ان الاستحسان في **قوله**

انظر في هذا الجواب **اولا** ولان الرجوع نوبة **اولا** عطف على قوله لا يخرج
لشهادة **اولا** ومعناه حكم عليه **قوله** فعلى الاول يكون معطوفا على قوله رجع وعلى الثاني
على قوله اقام البينة **اولا** ومعناه لان سبب الضمان صحيح **اولا** فيه بحث فان المخرج
في قبيل الشهادة لان الدعوى اعني دعوى الرجوع صحيحة لصحة الرجوع الذي
هو سبب الضمان فليست على **قوله** فيجوز الضمان **قوله** لعله يريد به تضمين الشهود
اولا ترك اصله المهور في الشهادة **قوله** في متعلق بقوله ترك **اولا** او حاشا به
كما سيأتي **قوله** ان كما سيأتي في هذا الكتاب ايضا في الدرس الثالث **اولا** وكذا
انه كان على سبيل التمهيد **قوله** هذا جواب عن دليل انشا فقي **قوله** استوفى **قوله**
المقتضى عليه **قوله** ولا عاقله بينها **قوله** اذا العيان خبر من الذين **قوله** فبازالة العيان
عن ملكها بما هو الضمان الى قوله فبازالة العيان عن ملكها قبل التضمين **قوله** الضمير
قوله ملكها في الموضع راجع الى الشاهد من قوله فاشا به ان شهادتهما اذا
اولا لان وجوب الحق **اولا** لا يخفى عليك تصور هذا الدليل عن اثبات المدعي
لا خصوصه بما في جرد جوع من رجع نصاب الشهادة والاولى ان يبين بوجه
يعم الصور كلها ثم يفرغ عليه المسائل **قوله** وعلى هذا اذا شهد **قوله** فينبين ان
يكون ضميرها على الاصل الذي ذكره المعنى لا على ما انا من الذي يدل على
عدم تفرغه عليه فليست على **قوله** ملكا **قوله** فينبين ان يبين الرجوع الرابع
كل الحق لا ينفقه **اولا** اذا اختلف انسان مال زيد نقصه **قوله** الضمير في
قوله له راجع الى زيد **قوله** سقط الضمان ان ثبت لزوم **قوله** مع ان الاطلاق
ليس بظاهر فيما نحن فيه لبقاء استحقاق المدعي عليه بحجة بل انما هو محجب زعم
الراجع فقط **قوله** فلان ينفقه بطريق الاول **قوله** الضمير في قوله ينفقه راجع الى
الضمان في قوله واستحقاق المسكف بسقط الضمان **قوله** ثم اذا رجع الاول الى
قوله الاظهر ان يقال اذا رجع الاول لم يظهر الا خلاف فضلا عن انما فيه لبقاء
استحقاق المدعي به بالحجة اذ قد رجع انما في يمين سببه الاول في الاطلاق

ايضا

ايضا لعدم الاولوية فليست على ثم ما ذكره هنا لا يخرج عن نفع في اللغة كما
انما من انه اذا رجع واحد من النسخة زال الاستواء وظهر افضا في النسخة
الى الخلف والجواب ان ذلك فيما اذا استمر الانسان على شهادتهما وبما
لذلك **قوله** ثابت بطريق التبيين **اولا** التبيين انما يكون في حكم تبيينه
ينظر للوصول اليهما فان حصل حكم بثبوتة والا فليكن في هذا الكتاب قبل
باب الشهادة على **اولا** **قوله** وافعل كذب غيره **اولا** احتمال اكثر من
الاحتمال الثابت قبله لكن فائدة هذا الكلام غير ظاهرة **قوله** كان شهادتهما
اولا لا استواء فالام **قوله** فعذر رجوع الاول وهذا لا خلاف **قوله** ان علم **قوله**
بل علم قصده الا خلاف كما لا يخفى فففيه بحث ويمكن ان يقال المراد بعمل
المراد وجد لا خلاف التزم ثم المرء مؤخر بزم وقوله فكان يميني
ولكن المانع وهو بقاء **اولا** هكذا ينبغي ان يفهم المقام والعلم عند الخبر العلم
فاذا رجع الثاني ارتفع المال نفع **قوله** كسرت اخف في المسح ونقض لوقت
في المستحقة **اولا** لا ينعرجل ويتعلق للقيام **اولا** **قوله** يعرض ويتعلق رجل القضاة
اولا قال صلى الله عليه وسلم في نقصان عظمي **قوله** لفظه في قوله صلى
الله عليه وسلم في نقصان عظمي **قوله** ان لو قال عدلت شهادتك
اشتباه **قوله** فلما لم يقل ذلك احتمال ان يكون العدد لبيان اذ في مرتبة ما يكون
فيه اشتباه كما لو قال فاذا اردنا عليه كان حكمه حكم العدد المذكور في قوله
اياهم اذ في مدة السفر وكيف **قوله** واكمل يميني بقاءه **قوله** الضمير في قوله
ببقاءه راجع الى الاصل **اولا** لان التضمن يقتضيه المماثلة بالنقض **قوله** قال
الله تعالى فاعذوا عليه بكل ما اعدى عليكم **قوله** ووجه ذلك **قوله** فاعذوا
ما تقدم بطريق وهو قوله جواب عما يقال في **قوله** اياه فانه لخطر الحق **قوله** حق
يكون مضموما عن الاصل الى ولا عليك فانه ما عليك الا ما كان لا ينفقه خطره
عنده ثم لا يخفى عليك ان ذلك ليس بوجوده في الاطلاق فلما جلت هذا كان متقوما على

الملك دون السلف **قوله** لانه لكل خطر **قوله** بعض مثل النفوس **قوله** منصفه
 الا خلاف خبر عوض آه **قوله** نت خير بان ما افاده شرع منه وبين الشرع
 بين الضيق والنول من الغلبة فان معنى كلامه اما لو ضا انا هذا في
 الصورة المذكورة كان الما لما لها بغير عوض واما الما مال الزوج عوض هو
 البضيق فحققت الما لانه التي هي بين الضمان فليكن فانه لو كان المراد ما ذكره
 لكان الما لان بيني الا لاق الما لانه **قوله** ثم رجعا ضا الزيادة لانها الما
قوله الضمير في قوله الما كما راجع الى الزيادة **قوله** اوفيه ضا بالبيع بان شهد
 ما كثر الى قوله اوفيه ضا بالبيع فما على **قوله** الما وان كان باق من الغيبة ضا
قوله قال ابن الامام هذا اذا شهد بالبيع ولم يشهد بنقد الثمن فلو شهد به بنقد
 الثمن ثم رجعا ما انا ان يظن ما في شهادته واحدة بان شهد انه باع هذا بالف ووفاه
 الثمن شهادته بان شهد بالبيع فخط ثم شهد بان المشتري اوفاه الثمن فمضى الاول
 بقبض عليها بالقيمة لا بالثمن وفي الثاني بقبض عليها بالثمن بالبيع ووجه الفرق
 ان في الاول المتقضي به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بما يجب الثمن لا بغيره
 بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالائتاء ولا هذا فلو شهد بان على رجل
 باع من هذا عبدا ما قاله بشهادة واحدة لا بقبض بالبيع لانه فارة القضاء
 بما يوجب انتفاءه وهو القضاء بالائتاء فلو شهد بان هذا اذا كان المتقضي به البيع
 فقط وزال المبيع بلا عوض بقبض ان القيمة بخلاف ما اذا كان شهادته بان
 الثمن يصير مقضيا به لانه القضاء بالثمن لا بغيره ما سقط لانها لم تشهد بان
 بل شهد به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمما به بوجهها انتهى في نظر **قوله**
 اذا العاقل يختر عن الانتساب الى الكذب **قوله** فيه انه حكم القاضي بغير
 ظاهرا باطنا في ائتماله عذابي خيفة وحمه انه فلو نسخ البيع في المدة لم
 ينسب اليه الكذب اصلا عذبه بل عذالا ما بين ايضا اذ جعل التفسير مبنيا على
 حكم القاضي بالبيع وانكاره فليكن **قوله** فلو وجب البيع في المدة **قوله** اي

او تترك
 بان تشهد

اي في مدة انجاز **قوله** لانها انما كان على شرف السقوط **قوله** اي ان المهر
 الذي كان على شرف السقوط قال الزكي وينقضي هذا المسكن ذكرهما
 المحرمين جدا هما امرأة لها على رجل الف درهم مؤجلة شهرا الشهود انهما
 حالية فاذنت الالف منه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب وبقيت ثم رجعا
 الشهود عن شهادتهم لا يضمنون وهذا الذي كان على شرف السقوط لانه لو
 كان مؤجلة على حاله سقط بارتدادها وان نية لوان رجلا قبل امرأة قبل ان
 يدخل بها زوجها حتى لم يجهز المهر لا يرجع على القائل وان شهد بان كذب
 اذ لو لا قبله كان اضم الى السقوط ثابا ولكن نقول القيل منه للشكاح والشيء
 بانتهاء يتغير بعد الدين المؤجل ثابت في الحال وانما اخرجت الماطلة وانها
 لو مات من عليه الدين بجل ولم يؤكدا بشهادتهما شيئا اذ حصل الحال
 او نقول لانهم بان ديتها سقط بل يكون لورثتها وقبض بها وبونها فلا يسقط
 قبل الانتقاض من الاصل انتهى **قوله** ولكن نقول القيل منه للشكاح آه على بحث
قوله الما لانها مائة الف عليه من غير عوض **قوله** والولاء لا يصح عوضا
 لانها لم يمس بالمتقوم بل هو كالغيب باجريت الشرف **قوله** الما
 واذا شهد بانها من رجعا بغير القيل ضا الدية **قوله** قال ابن الامام والدية على عاقل
 الشهود وانما وفيه بحث لان العاقل لا يعقل اعترافا **قوله** وقيل شبه المولى بالمرء
 وهو ليس بشيء لانه ليس بمجاء الى القيل **قوله** نعم ان الله كالمجاهد من حيث
 ظهروا يبارك الفضايل بالطبع تشبها عليه ما سيعرف به ومن تأمل كلام الما
 اعرف قوله لان الولي يباين لا يتبرر وفي اظهره ابراهه الى الولي من المكره عليه ما
 قد يكونه اسم مفعول ثم اعلم ان صاحب القيل استغنى في الكفاي **قوله** الما لانها
 ان القيل مباشرة لم يوجد وكذا السبب **قوله** اي تسبب بوجوب الفضايل اذ
 الكلام فيه لا مطلق السبب فانه مطلقا لا كماله قال الامام الشافعي في ذكره في
 الاسرار ومن شأنها جهنم انه تعالى من قال في تحليل المسكن بان الشهود مستوفون

انما انه ضيق لانه المذهب عنده ان السبب والمباشر واحد لا يري ان
 الكفاية انما ان حافر البئر بمنزلة القابل بسوط صغير لان الكفاية لا يقد للقبول
 بسوط صغير لان او ضعا كالضرب بسوط صغير مرة او مرتين فانما اشياء
 فطر في مسلك لا فضا ما ثبت بالاشهاد فكان كالضرب بالقبول في
 الكفاية قوله في الهراية ولما ان الفعل الى قوله يخرجه ان كل امرئ على لانه الامر
 على الفعل فانظر ان الاول يقدّم على الفعل كونه مبا حاكم به يدرك ناره
 وانظر ان الكره لا يقبل لا يقبل لانه لا يباح له فعله وحيل ان يترجع الكره
 ويحتمل الفوت انتهى **قال** المص لانه السبب **قوله** الالف وانما بدل من
 المضاف اليه والضمير في اليه عائد اليه لانه سبب الفعل ما يفيض اليه فاليه
 السبب المكمل او ما يجري مجراه **قال** المص ما يفيض اليه فاليه **قوله** منقوض بخلاف
 البئر واجواب ان المراد سبب الفعل الذي يوجب انقضاء ما يفيض اليه
 الفعل فاليه فليكن وان ثبت التفضيل فراجع الى الكشف شرح البئر
 في مباحث السبب **قوله** ولما كان يقول ظهورا ثانيا حقيقة اما ان يكون شرعا
 وطبقا الى قوله وانما في سلم ولكن معارض بطبع ولي القول فانه يتر
 التشتت في انقضاء ظاهر **قوله** بين الظهور بين فرق ظاهر انما يكون بطريق
 عليه احوال الا يري ان الكره بالفعل يكون كسلوب الاخبار بخلاف انما التشتت
 فانه ليس بملك المنة اذ يمنع كثيرا انما العفو انما الثواب مع انه مطبوع
 على حب انشاء في العاجل واطار السعادة والكريم ايضا وذلك يدور في العفو
 فليكن **قوله** وانما تنزل فعال ولان الفعل الاخبار به **قوله** اي وكونه هذا
 السؤال متوقفا تنزل المص **قوله** يعني سلمنا ان منه سببا **قوله** اذا كان كلام
 المص متفككا اعترض انما خارج فارجع الى الادب **قوله** واجهتان متضادتان
قوله المراد باجهتاني هو ما ذكره المص وهو محذور والاما ما يري وجههم انه **قوله**
 فان شئوا على التركة فلا ضمان عليهم اه **قوله** سبق هذا البحث في الشهادة

على انما **قوله** او قال ذلك لامرته **قوله** انما هما نوع ساجدة اذ يدل على
 ان يقول لامرته ان دخلت الدار فانت حرة والمراد واقع **قوله** كما قاله
 مع الملق فان الضمان عليه اه **قوله** لانه بسبب قسب والعلية الفعل ما اذا من
 مثبت السبب القريب فيما اجتمع المستبان لمرته فلان بعض ما
 العلية دون مباشر السبب اولى **قوله** وان لم يشهد بان قوله **قوله** فانه ما على
سبب الوكالة **قوله** وانما وان من القاضية اه **قوله** ولان الشهادة
 من القاضية لا مورد دون الوكالة فانها كما سيجي انفا عند جازية تحت
 ان خير **قوله** وقد يكون فيها انفا ايضا **قوله** كما اذا كان وكليلا بابيع
 والشراء **قوله** وان عقد جازي بالكتاب وهو قوله تعالى فابعدوا احدكم
 بوركم لانه **قوله** فان قيل لم لا يجوز ان يكون سائر هذه النوازل ببيع الخلا
 الى الغير بلا دخل في التصرف **قوله** والمعوض الى المدينه كان ما مورثا بغير اخط
قوله فانه ضابطه بين ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز **قوله** عاقل كما سيجي من
 قوله ان العكس غير لازم وغير مقصود **قوله** ولا يفتقر الى العقد **قوله** فانه لان
 جاز له ان يستقرض بنفسه **قوله** ولا يستقرض من العفو **قوله** التوكيل به
 باطل **قوله** سبب من في الهراية تبيل باب الوكالة في البيع والشراء **قوله**
 وليس بوجود **قوله** يفتقر شرعا **قوله** لان الذرا ام التي بفتقر ضرها التوكيل ملك
 المعترض والامر بالتصرف **قوله** في ملك الغير باطل **قوله** منقوض بالتوكيل بالان
 مع ولا سبب خارج وسيجي ما ذكره اشارة في معرض اجواب **قوله** واجواب ان
قوله بعض عن الورد **قوله** وان على الوكالة في الشراء هو انما **قوله** سيجي تحققة
 من اشارة في الذرا سابق من فصل البيع **قوله** وفي الاستقرض الذرا
 المستقرض **قوله** فانه لا يقال هنا جعلتم الحق فيه بل هو ملك
 التوكيل لان ذلك **قوله** لان ذلك اه جواب لقوله لا يقال هنا جعلتم
 في الضمير في قوله لا جاع الى الاستقرض الذرا **قوله** المستقرض **قوله** فانه ما على **قوله**

والعلم بانها راجع الى
 ال

لا يقال هذا جعلتم المحل فيه بدلها وهو ملك التوكيل لان ذلك **قوله** قوله لان
 ذلك جواب لقوله لا يقال هذا جعلتم اذ الضمير في قوله فيه راجع الى
 الاستفراض والضمير في بدلها راجع الى الذراهم في قوله وفي الاستفراض
 والمنع في قوله كل المسلم عنه **قوله** وهذا على تقدير صحة يكون جوابا عن
 النقص بالاستفراض ايضا لان ما كان في حاله كما جاز من المص من ان
 التوكيل بالاستفراض باطل لم يذكره اشارة في معرض الجواب ولم يجب بما
 اجاب به غيره من اشرار ذلك ايضا والحق في الجواب ان يقال لم يقل في
 ان يوكل به كل احد حتى يراد النقص والذي يملك ان يوكل غيره وهو ذبي
 مثله فما لم يتم اقول فيه بحث اخذ التوكيل والتوكيل كالكل والالتزام
 ثم ليست شري باصع جواز **قوله** واجيب بان ذلك - بيان حكم الحكم
قوله في التفتيح الحكمة المجردة لا تعتبر في كل فرد لها بها وعدم انطباقها
 بحيث يضاف الحكم الى وصف ظاهر منضبط بدورها او يغلب وجودها
 عنده كالشعر مع المشقة انتهى وانت خير بان اضافة الحكم الى الوصف
 بها غير واضح فاما **قوله** ويجوز ان يقال ذكر الكائن واراد العالم وبها
 لان الحاجة للتجريح **قوله** انها كلام الا ان يقال قد لا يتحقق كذا قبل وفيه
 لان التعليل بالنية الى احوال التوكيل بل الاضافة الى احوال الانسان **قوله**
 فانه جاز ان يشرع **قوله** انما يظهر ان يقال فالحاجة ايضا اذ هو المال
 لا يكتفى **قوله** لان احد ودينه ربي بالشبهات **قوله** وكذا القصاص كما تقرر
 به لان ظاهرا وجه تخصيص الدليل الاول بالحق **قوله** لان احد ولا يعنى هنا
قوله غير منقوض بخلافه وهذا لترتبه لان الحق صار له سبحانه وهو
 حق لو عا المبروق منه لا يفتقر اليه ويقطع **قوله** المص يستد
 الاستيفاء اطلاقا **قوله** فيه شيء لكن المراد الاستدلال بالشيء الى انه لا
 كما مر جواب **قوله** عند حضوره استيما **قوله** والقصاص لا يجوز للبدنية **قوله**

قوله

وهو الذي ذكرناه بفتح جواز التوكيل بانبات اكد ودوالقصاص **قوله** لا يكتفى
 عليك انما اشارة الى جواز التوكيل في اكدون كلها لانه هو المذكور في الجواب
 لان جعل الدليل بمنزلة المحسوس المشاهد مع ان ذلك هو مذهب ابي حنيفة وانما
 ابي يوسف لا يجوز التوكيل في بعض اكدون وهو ما ذكره المص وما في اشرار
 نفا لا تعان في تكلف ظاهر فليسا **قوله** واستثنى اشارة اكد ودوالقصاص **قوله**
 الظاهر من سياق كلام المص ان المستثنى هو سببا واما لا يتوهم جواز
 التوكيل بانها جازية في جميع الى الاستثناء **قوله** في اكد ودوالقصاص **قوله**
 الاظهر ان يقال في اكد ودوالقصاص **قوله** وفيه نظر لان لا يتم ان الجواز
 لازم التزوم اذ الظاهر ان جواز على ان كان العام مقتضى جانب العبد
 ويزوم التزوم كما لا يقبل المنع **قوله** ليس بجازم **قوله** بان كان في كل صرح به في
 المتنازع وفيه بحث فانهم صرحوا بان العدة في الفرق بين الجواز والكتابة هو
 ايضا بان ما ذكره تكلف اركبه للضبط فراجع **قوله** والحق ان قوله لا يجوز التوكيل
 بخصوصه الا بضره اخصم في قوة قولنا التوكيل باقصه من غير لازم **قوله**
 والحق ان قوله فيه نظر فان لا يتم انه في قوة ما ذكره فان عدلولة اشتراط صحة
 التوكيل بوضي اخصم لا اشتراط لزومه به والحاصل ان في الجواز اخص من نفي
 التزوم والمقصود بالامادة هنا هو ثبوت **قوله** الاول اذ لا دخل فيه **قوله** وانما
قوله هذا ما في لفرقة **قوله** لانه وكلمة في الجواب واخصه **قوله** انت خير
 الدليل من اعادة المذنب فانه كان عاما لتوكيل المذنب ايضا **قوله** والمستثنى للغير
قوله بفتح المستثنى المذنب **قوله** فكان خالص حقه **قوله** الظاهر ان يقال صرحوا
 انه داعي عبارة الدليل فانهم والضمير في قوله صفة راجع الى التوكيل **قوله**
 صاحب التهمة ان اهد القيد **قوله** في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان
 يكون الموكل عن يملك المتصرف لان التوكيل يستفيد ولاية المتصرف منه
 وقد راعى من تملكه ولا يقد على شيء كلف بقدره غيره وفي هذا على

اقول

لا خلاف

قوله

دہلی

تفصلاً و غیره

الدار والوثوب جاز معناه **قوله** وفي شرح اجماع التفسير لا يتم
ولو حال اشتراط جاز او نسا او نوب او يوربا او يوربا او يوربا او يوربا
المن لان هذه جملة بسيرة يمكن ذكرها بحال الامر ولو قال اشتراط جاز او
او لو لانه او دارا ان بين المن تحت الوكالة وان كان لان جملة هذه الاشياء
اكثر من جملة الفرس وان كان من جملة الثوب انتهى ولا يخفى عليك جملة المذكور
في الاشارة لما في هذا الكتاب ثم **قوله** ويحتمل ان يكون الواو في قول المصنف
وصف جنس اذ لا ينعى او حتى لا يخالف ما في سائر الكتب كالكا في غيره
نعم الموافق كلامه السابق ابتداء الواو على معناه فليكن **قوله** وارجح بالاعتبار
من القياس **قوله** الاولي ان يقال من الحقيقة **قوله** واقول في تحقيق ذلك لوف
بصرف آه **قوله** نسبة هذا الكلام الى نفسه عجب بان صاحب التامية ذكر
يدل على ما كان في المبسوط وان في خبره فقال بعد نقل كلام المبسوط وذكره في
الزخيرة فاذا وكل رجلا بان يشترى له طعاما ودفع اليه الدراهم صح
التوكيل استحسانا وبصرف التوكيل الى الخطه ودفعها وضربا وكما في الدراهم
في عقاب واحد منها ان كانت الدراهم فليكن بحيث لا يشترى بمثلها في العرف
الا فخر آه ولا يذهب عليك ان ما ذكره بقوله اقول هو ما في الزخيرة بعينه
قوله الى الخطه ودفعها **قوله** الاولي ان يقال وضربا ايضا **قوله** ولما في
وكونه احقوق كلها اليه **قوله** اشارة جري في هذا التفسير الاتفاقي فيه
بحث فانه الاولي ان يقول اي لا ذكره من الاولة على جواز التوكيل التسليم
وعدم جوازه بعده انما ياذن الا لا يفرج قوله لا بعده على ما ذكره مع انه
مذكور في خبر التفرج ونقطه على ذلك لم يذكر اشارة جري قوله لا بعده
بخلاف الاتفاقي فليكن **قوله** المصنف فان التوكيل ببيع طعاما فخره
على ان يكون المن لغيره **قوله** لانه احقوق ترجع اليه فيكون الطعام دينيا
ووقتية كما ان المن مكتوبة وبنائه وقتية التوكيل بالشرية فليكن فانما لا يتم

المن ديني في ذمة التوكيل **قوله** فلم لا يجوز ان يكون المال له **قوله**
بعض ان يكون المن **قوله** وبالنقص على خلاف القياس **قوله** المراد من المن
هو ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بيع ما ليس عند
الانسان ورفض في التسليم كما قرع اذ في باب التسليم **قوله** فاجاب
هو الجواب عن السؤال **قوله** جواب بتفسير الدليل واعتزاف بعد تمام
الدليل **قوله** وهو مشكل فان التوكيل اصيل في باب البيع آه **قوله** وهذا
الاشكال نوارد على انه يلبي ايضا ونقص عبارته وقال في التامية
وهذا اذا كان الموكل غايبا عن مجلس العقد وانما اذا كان
حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموكل صارف بنفسه فليكن
معارضة التوكيل وعزاه الي خواهر زاده رحمه الله وهذا مشكل
فانه التوكيل اصيل في باب البيع حضر الموكل او لم يحضر ثم ذكر فيه
بعده باسطر فقال المعتبر بقاء العاقد في المجلس وغيبه الموكل
الم لا يضر وعزاه الي وكالة المبسوط واطلاقه ساير الكتب
ويدل على انه معارضة الموكل لا يعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى عليك
بالتامية **قوله** لانه كما لا يجوز الوكالة من جانب المسلم اليه فليكن
الرسول **قوله** لعموم الدليل المنفي الترسالة ايضا كما ينهم من قوله لا طلاق
ما يدل على بطلانه فليكن **قوله** والمراد من الدليل في قولنا لعموم الدليل
ما ثبت ضرورة على خلاف القياس لا بقدر **قوله** وان كان انفراد
آه **قوله** فانه ذلك انما يكون اذا عقد المرسل بنفسه ولم يقض وفارق
صاحبه ثم ارسل اذ لا معنى لما قال قبل من ان **قوله** اي صار التوكيل كالبائع
من المشتري **قوله** انما هو ان يقال كالبائع من الموكل **قوله** وتحقيقه
ان التبرع انما يتحقق اذا كان الذم بغير اذن الموكل والاذن ثابت
هنا دلالة **قوله** الاظهر تبديلا لا اذن بالامر الاولي الى قوله امراته **قوله**

واكتسب في السلم غير متصور **قوله** يقع غير متصور **قوله** لان المباد
 يتقضي انفسا **قوله** آه **قوله** فيه تا مل **قوله** وانما في ان يقال ان **قوله** جواب
قوله لان الموكل صار قابضا بده كما ان الاول جواب بعد تسليم **قوله** ويرجع
 الموكل على الوكيل ان كانت قيمة اكثر **قوله** مخالف لشرح الوفاة
 لعدد الشريعة قال فيه وان كان بالعكس فخذ زفر صين عشرة نطاج
 الخمسة من الموكل انما اراد بقوله بالعكس ان يكون القيمة عشرة
 والاش خمسة عشر **قوله** وليس له حق اكسب فيه صار قابضا **قوله** الاظهر
 ان يقال نصا قابضا **قوله** انني قولها **قوله** يقع صريحا **قوله** يعني ان المشتري
قوله او المشتري المجهول كما يدل عليه كلام الان في **قوله** فوزه ورفض **قوله**
 يعني رذه على الوكيل **قوله** في يد الوكيل بعد اكسب **قوله** وكذلك لا يفتخ اذا
 ملك قبل اكسب فلا يكون كالمبيع مطلقا **قوله** ولا في حصة رضى انه عند انه
 بشره عشرة ارطال **قوله** آه **قوله** يعني لان امره بصرف التوامم الي التكم فان
 الشراء جالب للملك فانه كالمالك في عشرة ارطال لا يسلط التوامم انما يسلط
 ان ذلك المقدار يربو ويورث **قوله** لم يثبت لعدم التوكيل **قوله** آه **قوله** لم
 يثبت على الموكل او مطلقا الثاني في م والاو لا ينفقه **قوله** واجاب عن الاول لان
 جميع الذين في **قوله** وجاب ايضا بان الشرع ينهت في عشرة واطلة فيه
 بخلاف المطلق فانها لا تنفذ على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الاصل
 شرطية غلبت على **قوله** والجواب ان الزيادة ثمة مبدل منه لا بدل مكان الفرق
 ظاهر **قوله** ذكر العدد لم ينع الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد
 حاضر في مدلوله على ما عرفت في الاصول وقد يكون لمنع النقصان وقد يكون لمنع
 الزيادة اذا دلت قرينة في صورة الوكيل ببيع العبد معلوم ان ذلك العدد
 لمنع النقصان فقط اذا باي احد من زيادة في ماله وفي صورة التوكيل
 بشره التكم لا دليل على اكمل على خلاف الاصل اذا اظهر ان عشرة ارطال

يكنى

يكنى في مقصوده وماله وهو نصف درهم يعني له فيجعل عليه ثلث **قوله**
 بخلاف التكم **قوله** مخصوص بمثل التكم مما سارع اليه الفاد ولا يعم ما ليس
 كذلك من التكميات ثم يجوز ان يبيع بالف وقطعة لم مثلا فانه يكون للموكل ايضا
قوله المص ولان فيه قول نفسه ولا يملكه **قوله** آه **قوله** وما سجي ومن ان العزل الحكمي
 من الموكل لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما نحن فيه اذا مراد به ان الموكل
 الحكمي من الموكل لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لانه المتعارف عند البلد **قوله**
 والمعرف عرفنا كالمشروط شرط **قوله** آه **قوله** كونه غصبا **قوله** آه **قوله** كونه غصبا
 سم وانما يكون غصبا اذا نفذ وليس يلزم **قوله** لو فوجع الشراء لصاحب الدار
قوله قوله لصاحب تمنع بقوله لو فوجع **قوله** ويجوز ان يكون قوله حلالا **قوله** آه
 حتى يلزم الفصل بكلام ابي بصير **قوله** آه **قوله** بين المعلن وهو قوله على ما
 له شرعا وخلفه وهو قوله اذا اشتراه نفسه **قوله** آه **قوله** ويضيف النش الى عابه **قوله**
قوله الاظهر في العبارة ويضيف دارهم غيره **قوله** آه **قوله** الاول لانه لا
 يصير قابضا دون الثاني **قوله** فيكون الاول مضافا **قوله** آه **قوله** لانه دلالة ظاهرة
 على ما ذكرناه **قوله** آه **قوله** قوله على ما ذكرناه حال لاصله للذالة واراد بقوله ما ذكرناه
 قوله حلالا له على ما قبل له شرعا او بفعله عادة **قوله** آه **قوله** المص وان توافقا على
 انه لم يحضره النية **قوله** آه **قوله** هنا اصحا لان آخر ان احد هما ان يقول الوكيل لم يحضر
 في النية فقال الموكل بل نويت لي والثاني في عكس هذا **قوله** آه **قوله** المص قال محمد
 هو للعا **قوله** آه **قوله** لا بد محمد رحمه الله من فرق بين صورة الكاذب والنصادق
 وهو ظاهر فان النية تنفذ على الاصل واما في كلام من ادعى النية لم ينفذ
 من دراهمه **قوله** آه **قوله** اذا كانا النقص من مال الموكل والشراء **قوله** آه **قوله** الوكيل
قوله آه **قوله** اذا اصابا اذا اصابا **قوله** آه **قوله** معطوف على قوله تنصبا اذا اشترى **قوله** آه
قوله واجب عن ذلك باننا نقول ان الشراء بذلك لزم بغيره **قوله** آه **قوله** بحيث
 يكون ان مستحقة النية **قوله** آه **قوله** وانما نقول الوكالة تنفذ بها علم ما سجي **قوله** آه

تتعلق في الوكالة **قوله** ولا يلزم من تعيينها في الوكالة تعيينها في الشراء **قوله**
لو اذ اتفقت بهما لم يكن الشراء **قوله** الاظهر ان يقول واذا اتفقت بهما فاذ
اختلف الشراء لم يتحقق ان يكون بموجب الوكالة **قوله** فذكر بعض
شما خبرهم الله **قوله** انت خبر بان في قول ذلك البعض ان يحصل بيان
في سبيلة الشراء شبهة فليست على **قوله** امها خبر عما لا يملك استنباطه **قوله** قال
الشريعة بامر لا يملك استنباطه انتهى بدل عن ابياء وهذا **قوله** قال
الرجوع بالتمتع **قوله** اي الاخبار المذكور استدل به الرجوع اسما والجاز
راجع اليه ما لا يملك والماز بالرجوع بالتمتع سببا في العقد وتقدر
في قوله استنباطه اي استنباط سببه **قوله** لان الما مورا خبر عما لا يملك استنباط
سببه وهذا الرجوع بالتمتع **قوله** الاظهر ارجاع خبر هو اليه الاخبار
المذكورة في ضمن خبر وجعل اسما والرجوع اليه من قبل اسما والجاز في
يلزم في ارتكاب الكذب بالتمتع طاهرة ولا المجاز في جعل الرجوع خبرا
هكذا قيل وانت خبر بان ذلك ليس ولي منها حتى يقال لا يلزم **قوله** وان
كان التوكيل بشراء عبد بعينه ثم اخلفا والعبد في القول للمأثور **قوله** هذا
هو المأثور بقوله والا فذكر **قوله** وانما هذا في حصة رحمه الله طاعة لانه فيه
قوله اشارة بتوزيع التوكيل الى دفع ما يعرض به هناك من ان الاصل في
الذالة الاطراد وهذا لا يطرد على اصله في حصة نعم فان الاب اذا اقر على
الصفير والصفيرة بالنيكاح لم يصح الاقرار بالبيعة وكذا وكيل الزوج في
ومولي العبد اذا اقر بالنيكاح لا يصح الا ببيعة عذابه في خلاصا حصة
ان المقر بملك استنباط العقد قال الاتفاق في جوابه لان ان يملك استنباط
العقد مطلقا بل ملكه مقيدا بحضرة الشهود ولم يكن شهود النكاح حضورا
وقت الاقرار فلم يملك الاقرار لانه لم يملك الاثارة بلا شهود انتهى **قوله**
لان ان يملك استنباط العقد مطلقا بل ملكه مقيدا بحضرة الشهود فان ذلك استنباط

وايرى مع التصور كما ذكرنا ثم قال الاتفاق في قول بعض الشارحين ان قوله بملك
استنباطه وقع على قولهم وقوله ولا لانه فيه رفع على قول ابي حنيفة بعد التخصيص
لان الجوع دليل ابي حنيفة لا قوله ولا لانه فيه وهذا انتهى وقوله ان لم يوجد مواد
التمتع لانه في التخصيص من قوله ايضا وان وجدت خلافا لانه في السؤال الى التوبة
قوله لان التوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراؤه بنفسه بل في حال
غيبه التوكيل **قوله** لم لا يكون ان يشري التوكيل بالتوكيل بملك ذلك التمن وهو في الغيب
كما سبق **قوله** وان كان غير منفرد فالقول كما مر **قوله** في بحث فانه اذا اتفقت
على الشراء وانتهى التوكيل ينبغي ان يلزم الاصل لما ذكره ابو حنيفة رحمه الله من التوكيل
فيما اذا كان خيا فليست على فان الظاهر ان راوا الامر من قوله اشترى بنفسه انك
في التمن لان الظاهر من حال مسلم ان يعني وعده ولا يفرق والقول قول من يملك
بالظاهر والعدل بان الظاهر لا يثبت الاستحسان مشترك الا لزام **قوله** اي
ان مسلم اشترى له **قوله** قوله لم يملك به مطلقا بالمشترى اي الشري لا بطلان **قوله**
ويجوز ان يكون معناه ان ان سلم فلان العبد المشري لا بطلان **قوله** الضمير قوله
لا بطلان راجع الى قوله فلان **قوله** بناء على انه وان كان كبر التوبة ونحوها **قوله** قال
الاتفاق والكا في شرحها والمشتري بكبر التوبة وهو الظاهر من كلام محمد بن
وان كان الفسخ وجه على معناه ان ان سلم المشتري العبد الى المشتري قوله
وهذا هو الوجه ليعني المفعول بيا واسطة لما قبله على ما مر في النجاة **قوله**
وجود التراضي الذي هو ركن في باب البيع **قوله** اي هو شرط وسماه ركنا
في **قوله** امها ومن امور جلالا بان يشري له عدينا باعيانها **قوله** من قبل
فقد صفت فلو كما فان صيغة الجمع استعملت في المثنى مجازا **قوله** امها مشتري
احد كما جاز **قوله** اي يملك القيمة او ياتيان فيه الناس بغيره الاستثناء **قوله**
فقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع اي في الشراء **قوله** لا حاجة اليه اخرج كلاما
المع من طاهرة تنفي البيع بالمشري بل يجوز ان ياتي بالبيع في كلام المع

حاله لا يخفى **قال** المصنف ان شراء الاول بائنا **قوله** في الكافي فان قيل ان كان قد
تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كونه للموكل فلما اعمل بالشرع او لم
من العمل بالدلالة والموكل صرح بالكتب بالعبدية بالف واما علمنا بالدلالة
اذ لم يمارضها بالشرع ما اذا جاء الصريح بطل العمل بها انتهى فلا يعتبر في
الدلالة اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التبيين **قوله** لان التوكيل
حصل مطلقا لكنه يتقيد بالتعارف **قوله** في تقريره تصور **قال** المصنف كما اذا
اشترى بدين على غيره بشرى **قوله** قال في النهاية تقديره كما اذا اشترى
المشتري شيئا بدين على غيره **قوله** انتهى وقال الا في بعضه كما اذا اشترى
الموكل بدين على غيره كما اذا امره زيد مثلا ان يشترى بدين زيد على غيره
شيئا من آخر فانه لا يجوز كونه تملك الذين من غير من عليه الذين كذلك اما في غير
وهو ما اذا اشترى الموكل ان يشترى بدين على الموكل عبدا بغير عينة انتهى
في بيان كلامه وكلام النهاية تفاوت لا يخفى **قوله** وانما خصها بالذكر لرفع ما
ينبغي ان **قوله** فيه تأمل **قوله** قال في النهاية بهذا **قوله** في التعيين **قوله** قال في
ان الذراهم **قوله** في بعضه قال في الاضيرة **قوله** لان المراد به هو الوقت بتمامها
قوله فيه نظر فانه الوقت عادي لا شرعي ما فهمتم اخبر علم ان الضمير
في قوله به راجع الى التعيين **قوله** وقطع الرجوع **قوله** عطف على قوله
وقت بناء الوكالة كما لا يخفى وما يرد من انه **قوله** على الموكل **قوله** متعلق
الظاهر ان يقال عن بدل على **قوله** وانما ان يقول **قوله** انما فيه **قوله** وجواب
ان المصنف لم يصرح بان ذلك قول بعض المتأخرين رحمه الله **قوله** فيه نظر اذ
لا يفصل ما في الكتاب بين ما قبل القبض وما بعده كما مر **قوله** من التفسير
التسليم **قوله** حيث قال فلم يسلمها **قوله** ورد بان مخالفة **قوله** ان رد ما تعان
الى آخر قوله بل انما قيد المصنف بطلت الوكالة **قوله** ويدل على انه الاول
قوله لئلا يتوهم ان الوكالة لا تنطلي اذا استهلك **قوله** في كونه استهلك على بناء

المفعول **قوله** لانه بعض الذراهم **قوله** بخلاف ما اذا ملك فانه لا يضمن **قوله**
وذلك ليس بملك **قوله** ان يقول اذا قبضه يكون عينا **قوله** واعترض بان لو
اشترى شيئا **قوله** بخلاف لقوله فانه لا يجوز لذلك **قوله** واجب بان قدم
اجوازهما لكونه بغير شرط وهو اذا ائتمن على الغير **قوله** النفوذ لا يتعين في
المعاوضات فكيف يفتح حديث الاشترى **قال** المصنف فاقول قوله لا محالة
قوله قال صدر الشريعة بامانة **قال** المصنف ورواه **قوله** بعض مراد محمد **قال**
المصنف لانه امانة فيه **قوله** ولم يعتبر بها امانة له احكامه لسبق الامانة المبادلة
والسبق من اسباب الترخيص **قال** المصنف فاقول لا مر **قوله** في بعضه لا يلزم الا امر
فيكون قوله مقبولا مع اليقين **قال** المصنف لانه خالف حيث اشترى **قوله** ولان
فيه غبا فاحتمل فلا يلزم الا امر **قوله** في بعضه قوله فاقول لا مر **قوله** في ان
ضمير بانه يلزم في اجماع بان الحقيقة والمجاز لكن المصنف يجوز ان اذا كان سببا
مختلفين والكلام في وجود القرينة الصادقة وانها ليست بظاهرة منها شذوذ
في المسئلة **قوله** في **قال** المصنف وقد ذكرنا نظم بين التخالفة **قوله** ونظيره كان
في باب التخالفة من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خلف المتبايعان فاقول
ما قاله الباقين **قال** المصنف وهو **قوله** وانما كان اظهر لان تقديره ابايع لو
رفع الخلاف وصار نقادها بمنزلة انشاء العقد من قوله مع يمينه بالافاقية
فصل في التوكيل بشرائه **قوله** في العبد **قوله** لما كان شراء العبد نفسه من
مولاه اعلم ما آه **قوله** اي وكالة فقيها وللمستملين اذ في الاول في بشرى
بوكيله وفي الثانية وكيل ايضا **قال** المصنف خالف امر الموكل ولا يخفى عليك ما فيه بل
تبين اول الكلام ان المسئلة الاولى ان اراد الشراء وكالة وانما الثانية
لا غير فتحتاج الى ان يكون قد ركب الكلام في قوله لم يكن من مسائل لم يكن التوكيل
من مسائل ولا يظهر ان يقال لما كان تصرف الموكل في هذه الوكالة بشرى فلو قدر
واعضاها على تقدير خلاف غيره فاسبغنا في ذكره فصل على عدة وفي قوله مع

في كتاب الرجوع عن الشهادات بان الاطلاق لكلمة **قوله** لانها
ان يكون من حيث انما العلي **قوله** اي من حيث انما هو لانه بالحق او بالباطل
فليس فيه بحث بل الظاهر ان المراد انما **قوله** باحد جانبيه اما الاول فانه
ان ملك متبانية **قوله** انما انفع له انما العلي فانه **قوله** ولا يحل له ولا جارية
اي **قوله** فيه بحث **قوله** واما انما في فانه التقدير **قوله** ولانه لا انما
الملكية ثم ان المفهوم من تعليله انه لو لم يقدر بغير القيمة لوجوبه بالملكية لنفسه
وليس كذلك ولا مجال لحمل كلامه على انما من بغيره فانه كما هو متفق عليه
بعض الشروح وهو الظاهر لان قوله ليس بشي منهما اي التبعين من بينك التبعين
فان **قوله** معنى الذي لا دين عليه **قوله** فيه ما على فان العبد الذي عليه دين
ما في يده ملك لولاه عند يديه يوسف ومحمد رحما الله فانه يظهر للتفسير
قوله لان الواحد اذا تولى طرفه **قوله** ولانه فيه مانع التهمة وهو انما العلي
لكن ما ذكره الشارح اعلم حيث ينبغي جوازه وان ضريح به لكونه انما في نفسه
بحث لان الاب والوصي متوحيان في طريق العقد كما اذا اشترى الاب بال
ولده الصغير لنفسه او باع ماله منه وكذا الوصي انما انما في العقد وجها
لا اجتماع فليسا على **قوله** وفي ذلك من التعليل الذي لا يخفى قيام مقابله
قوله الصغير في مقابله راجع الى التعاقب **قوله** وهي موجودة فيهما **قوله** قوله
وهي راجع الى التهمة في قوله لكن مواضع التهمة مستثناة **قوله** المص ولان
المانع بينهم متصلة **قوله** هذا الذي لا يجري في الا جبر قال المص في قوله
قوله فيه بحث **قوله** في ان الحكم كونه فيما سوا **قوله** قوله فيما سوا ما متعلق
بقوله هو وقوله كونه متعلق بقوله الحكم **قوله** لكن المطلق يجري على اطلاقه **قوله**
قوله الا وجهان بوجه بان التوكيل بالبيع والعرف العملي لا يصح لتقييد المطلق
كما قاله كتاب الا بان بل الذي يصح للتقييد وهو العرف التلخيص ولو سلم
كالعرف العملي مشترك فلا يجوز تقييد المطلق مع التعارض فليسا على **قوله**

ضريح في اوان اصل الشرح في دليل مسئلة اجماعية بان العرف ملك ولا على لغة
لان مراده ثمة العرف التلخيص لا العلي **قوله** او لغيره **قوله** محقق بالبيع بالبيع **قوله**
بل التميز مع فيه يكون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله بتقييد بقوله **قوله** ان كان
في الامر المطلق **قوله** فيه من سبب اجواب للسؤال بحث يظهر بلاحظة السؤال وهو
قوله وهو بمادة الحال بالمال **قوله** فيه نظر فانه انما في قوله بالمال اي بالمال
والعوض فانه يتناول احدى الشري ثم اراد ان احدى المذكور فكل منهما على حدة اي هو
المفهوم من ظاهر نصه لزم اطلاقه حيث يصدق على مال العرف وان اراد
انه قد للمعنى الا ان من كل منهما يكون قوله وكل ما صدق عليه هذا الحيوان انسان عن
كل وجه **قوله** وكلاهما صادق على المعانيضة **قوله** اي على جميع البياعات فلو
تصور **قوله** فالبسيع والشراء بطلان على عقد شرعي بوجه مجموع مالى
باختبارين يتعين كل منهما باطلاق لفظ يخصه عليه **قوله** قوله باختبارين متعلق بقوله
بطلان والضمير في قوله منهما راجع الى البسيع والشراء والضمير في قوله يخصه
راجع الى قوله كل والضمير في قوله عليه راجع الى قوله عقد **قوله** وذلك لان
الموكل اطلاق في توكيله البسيع فيعتبر ذلك فيخرج جانب **قوله** هذا التلخيص بقوله
استبان باسطر وهو قوله بسقط ما قيل **قوله** وقوله فيعتبر ذلك بعينه يعتبر البسيع
وقوله ويترجح جانبه بعينه يترجح جانب البسيع **قوله** البسيع والشراء بطلان
على عقد شرعي **قوله** ما اشتهر كلام الشارح بهذا اذا قال شارح رسالة الادب
البحث التعليم والتعليم متحدان بالذات ومغايران بالاعتبار وهو في غير
الاكتفاء مصنف الرسالة بذكر التعليم حيث قال يجامع اليها كل تعليم وبان
اتحادهما بالذات وبعض لانا فاصل وهو مولا ما يعين الدين **قوله** يتعين كل منهما
باطلاق لفظ **قوله** اي في المعانيضة بخلاف غير ما عايننا بل في البيع بالتقيد
فانه التبعين فيه لا يتوقف على اطلاق اللفظ المختص بل صاحب السلفه
بائع وصاحب التقيد مشترك **قوله** لا يجوز له ان يبيع بالاقول **قوله** اذا

لقد اجمع انتهى ولعله تصور ذلك المص وان كان ذلك باقرار لزوم الامور قوله
قال العلامة الكاكي واذا كان عينا لا يحدث مثله فزده باقراره بقضاء يكون
ردا على الموكل بانفاق الروايات لانه انما فيه نسخ العقد بينهما بغير
عند بابيع لا باقراره فيلزم الامر كما لو رده بنية انتهى بغيرها امر وهو ما
اذا كان علم النافذ للعبس القديم باقرار الوكيل بان كان اجارية ملكا للوكيل
ثم باعها من الموكل او غيرها لم ينعى باعها الوكيل بالوكالة من آخر ما رد المشتري
الرد عليه بغير القرن او الوفاء والعقد واقر الوكيل عند النافذ في اللعب
ففي مثل هذه الصور ينبغي ان يلزم الوكيل وكان له ان يحسم الامر بحرية الوكيل
بعينه فليكن قوله او يكون الموكل قوله لم يذكر الاقرار فلا ينافي في المحاسبة بها
اذا اقر بخلاف الوكيل قال المص ومن حيث التصور لا يلزم الموكل ان يحسم
اقر وعدم الاضطرار اليه وهذا ايضا لما يلزم من تقرير المص والافقيض
ان لا يلزم الموكل في صورة الكول ايضا ان يحسم الكول حجة فاصرة ايضا فصار
على الحكم فانه اقرار عند قوله لانه يقبله لا حاله قوله اذ لا ينافي يقبله بدون التقاضي
لما ينفوت تلك النافية قوله ثم يتقبل الى الرد ثم الى التوجه قوله اذا اشغ الرز
يتقبل المبيع عند المشتري بغير آخر قوله وقيل المراد بالوكالة انها احواله
لانه انما لا يتحقق في الكفالة لانه الاصل لا يبرأ وقيل بل اي على حقيقة الوفاء
فبها ان يموت الكفيل والا اصل مفلسا وقيل انما هو بان يأخذ كفلا ويرفع
انما الى حاكم برب سيرة الاصل فيحكم على ما يراه ويموت الكفيل مفلسا قوله
يرفع الامر الى حاكم ما لكي سيرة الاصل ولا يبرأ ان الرد على عليه الاصل
الكفيل مفلسا وخرج الوكيل يقبل الثالث لانه المراد توفي مضاف الى اخذ
الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفلا ثم هو دونه كما في التوفيق ولا يتحقق ذلك في القيل
الثاني لانه لو لم يأخذ كفلا توفي يموت من عليه الذم مفلسا وفي قوله ان
بل يرفع به على المحلل فصل واذا وكل وكيلين في بيعه اذا وكل وكيلين

اه قوله لعله بيان لخلاصة المعنى ولا يكون الاستثناء منقطعاً بالنسبة الى الظاهر
والعقود بغير عوض من غير ضرورة واحدة اليه ان المستثنى منه هو كلام القدر
مطلق من الاضطرار الى التواخي كما لا يخفى قوله ووجه ذلك ان المقصود انه قوله في ظاهر
الي قوله اشارة الى دفع من قال آه قوله ولو كانت بقبض الوديعه بقبض احد
اه قوله اي نصفه فيما يقسم او الكل فيما لا يقسم ثم اقول هذا عام لما يقسم
وما لا يقسم كما لا يخفى بل هذا ظاهر فيما لا يقسم قوله لانه ما مور يقبض
اه قوله بين فيما يقسم اذ علم من ازل الكلام حال ما لا يقسم وبالا ولت
ولا يبعد ان يقال احد الوكيلين فيما لا يقسم ما مور يقبض نصف ايضا وفي
النصف الآخر نائب عن الوكيل لا في قسم الكلام لكانت الوديعه ما فهم ثم
اعلم ان قوله لانه ما مور يقبض النصف آه جواب عن سؤال مقدم قوله الا يري
انه تملك مقصود على المجلس آه قوله مقصود بقوله طلقا فانه تملك ايضا كما سبق
في باب الاختلاف في الشهادة ولا مدخل في مقصود على المجلس في قوله تملك
قوله فان قيل فما جعل قوله الضمير في قوله ما جعله راجع الى قوله طلقا بما في قوله
فان قيل في قوله طلقا بما آه قال المص لانه رضى بربا قوله انما قيل خاض باختيار
الى التواخي والمذهب عام للغيره ايضا قوله فبان ان يكون الوكيل انما في التواخي
آه قوله فيكون التواخي بتوكيله بما بطريق الاولي قوله وايضا التواخي
الوكيل آه قوله لا يذهب عليك انه انما رضى بربا في التصرف فيما وكل به
الوكيل منه وانما من متفاد وتون وليس كل من هو اهدي بطريق الكفالة
اعرف ابصر باحوال الرجال فليست طاقاته ينبغي ان تجعل كلامه شارح على
هذا قوله لو لم يكن اقوي رأيا او قوته قوله الضمير في قوله او قوته راجع
الى قوله رأيا قوله انه ظن ان لانه من ينفقه من هذا التصرف قوله الظاهر
ان يقال في هذا التصرف قوله فقبول توكيله حه فما فعل لظنه ظاهرا
قوله يعني قبول توكيله صرا من الشرع قال المص حتى لا يكون الاول

قوله **فقد** في ان يبين ان تلك قوله اذا قال الموكل عمل بكذا **قوله** واجب
 بان صاحب الضرر قال محمد رحمه الله قال في اجماع النسخة **قوله**
 محمد بن قول قول وبشاه وقوله قال في اجماع آه **قوله** وعاد الوكيل
 فصوليا وعقد محتاج اليه الا جازة البتة **قوله** الضمير في قوله وعقد
 اليه قوله فصوليا **قوله** وهو اصل **قوله** الظاهر ان يقال وهو حاصل **قوله** وفي
 نظر انما في نقل محمد رحمه الله فانه قال والوكيل لا قول حاضر وغائب
 ما جاز الوكيل وليس ذلك نصا **قوله** انت ضمير بان قوله فانه
 الوكيل عطف على قوله اذا باع الوكيل انما في ذلك يكون متعلقا بغيرها
 نعم لو كان العبارة واجاز بالواو فيجوز كونها كناية لا معنى لما ذكره
 فاما قلتم اقول لا يخفى عليك انما حال ذكره خطبة مشايخنا رحمهم الله في
 معنى ذلك الامر الذي لا يخفى على اصاغر الطلبة والظاهر انهم هذا المعنى
 ليس من تلك العبارة فقط بل بانضمام قرابين في انما ترتب دليل المسئلة
 او غيره بل الظاهر ان ما ذكره ليس عبارة محمد بن علي بن نصر فوا فيها
قوله فلما معارض بان المقصود هو انما في **قوله** واذا ارضاها فاعطى
 رفق يكون الا حصل في التوكيل اخصوصا سالما عن المعارضة فلا يجوز بان جازة
 في **قوله** وتوجه كونه فصوليا في احد وكيلي البس كوكيل الوكيل لانه
 من الموكل في الجملة بخلاف وكيل الوكيل **قوله** هو غير ما نور بالتصرف استقلال
 فيكون في تصرفه كذلك فصوليا لا يري ان احد اما اذا قبض نصف الوصية
 ضمن كسبا في الصيغة السابقة **قوله** حتى لو مات الموكل الا قول انما
 الوكيل انما في سيرة ولا يفضل الموكل انما في **قوله** فيه نظر او يقال ثبت الوصية
 ثم انقضى **قوله** فيه وذلك لا يباي بنية الا فرقة في خبر والعبارة **قوله** انما
 الحشر ايضا من مطلق امور التجار فلما لم انه بعد فقد بيا كوكيل الاول
 يكون انما في خبر والعبارة **باب** الوكالة بالخصوص **قوله** لانه

الخصوصية

بالخصوصية **قوله** اي قد يقع **قوله** او لانه يجوز شرعا **قوله** اولها
 اليه قوله لانه بالخصوصية آه فيه بحث لانه لا يتم ذلك كيف وقد وقعت من
 رسول الله م والصحابة رضي الله عنهم وانظر اليه في تفسيره بالخصوصية هل فيه
 ما يوجب ايجرة **قوله** لانه بالخصوصية قد يستعمل في اظهار الحق والقبض فعلى
 حجة **قوله** فيه نظر **قوله** ولما ان الوكيل مادام وكيل يجب عليه القيام
 آه **قوله** مخالف لما سلفه في اوائل كتاب الوكالة من قوله وحكم الوكالة
 جواز مباشرة الوكيل ما فوض اليه **قوله** والخصوصية لا يتم الا بالقبض **قوله**
 ان اريد بيقين الوكيل فغير مسلم وان اريد ما يبره وقبض الموكل فسلم ولكن
 لا يترتب عليه مطلوبة **قوله** لانه انما انكار بعد ذلك آه **قوله** قد سبق من
 اشارح في فصل القضاء بالحواريت ان امثال ذلك يادروا في الحكم
 له فراجع **قوله** المص لانه في معناه وضم **قوله** ولما ان الوكيل بالتفويض يؤول
 بقطع ما طله المطلوب وانما يحصل هذا القطع بالقبض كذا في المحيط وهذا
 انما يعلل انساب باصل الامايات والجاز المشهور بطرق المنع على قوله لانه بالقبض
 مستقلة كيف وانزل يلى وصاحب المحيط وغيرهما مخرجون بانها لا يجوز قبض
 عبارة انزل يلى ومنه انما في الطلب في العرف نصا بمعنى الخصوصية وهو في
 اصل اللغة القبض لانه تعالى من قبض يقال قبض دينه وانقضت منه ديني
 اي اخذت والعرف ملك فكان اولى اذ الحقيقة يجوز ان نصا بمعنى الخصوصية
 مجاز **قوله** واجواب ان ذلك وجه لا اصل لرواية آه **قوله** انظر على قوله والعرف
 ماض على الواقع وليس في اجواب ما يدفعه واجواب ان رواه انه ماض على
 الوضع بحسب الفتوى **قوله** لانه وكيل بالقبض آه **قوله** لا يذهب عليك ان ما ذكره
 في صورة التعليق المستعمل في ان يجعل تعليقا واحدا لاثبات المطلق
 الاول لا انتفاء الوكالة بالخصوصية عبارة وانما في انتفاءها ولانه واقضا
قوله اذ قبض نفس الذي غير متصورة آه **قوله** حال في البدل في تعليقه

لان الدين اما ان يكون عبارة عن الفعل وهو تسليم المال واما ان يكون عبارة
عن مال حكمت في الذمة وكل ذلك لا يتصور استنباطا **وقوله** والتوكيل بقض الدين
اقول عطف على قضاء ديون **قوله** والتوكيل بالتملك اصيل في حقوق القصد
والاصيل فيها خصم فيها **اقول** يفتح والاصيل فيها في حقوق القصد خصم في الحقوق
ثم اعلم ان قوله التوكيل بالتملك كبرى وقوله والاصيل فيها خصم كبرى للقياس
ان في **قوله** المهر وهذا لان المبادلة تقتضي حقوقا وهو اصيل فيها فيكون خصما
فيها **اقول** في بحث مائة المبادلة لم تقع من التوكيل بل من موكله فكيف يكون
التوكيل اصيل في حقوقها فان قيل المبادلة في التملك باخذ الدين فلا ذلك
لم يقع بعد فاعلم **قوله** وهذا اشارة الى ما شرنا اليه **اقول** الاشارة الى ما
يذكر **قوله** اذا اراد التوكيل بفعل الموكلة الى زوجها فاعلم **اقول** قوله
فعلها مفعول اراد **قوله** قال واذا اراد التوكيل بخصوصه **اقول** لا يذهب عليك
ان ما ذكره في وجه الاستحسان لا يجرى بل يخص بها ان كان الموكل هو
المحمد عليه فلا بد من ارتكاب ما هو عليه وتقييم اجواب ما يملكه الموكل
والمحمد عليه **قوله** ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واعاد على ذلك بنية لم
جنيته لانه زعم انه مطلق في دعواه **اقول** وفيه ما **قوله** وجه القياس ان التوكيل
قوله فان قيل قوله المهر وهو القياس المعتبر منه قصر القياس على قول زعيم
وتشريعك ابي يوسف مع ابي حنيفة رحمه الله في وجه الاستحسان بما ذكره
فلما المقصود من قوله هو القياس النجاس الذي لا يشهد به شيء من الاستحسان
والاستحسان المذكور لا ينافي كون قول الوجود ناسيا بالقياس المتفرع على
الاستحسان فان صرف التوكيل بخصوصه الى التوكيل باجواب ثابت استحيانا
وعدم خصاصة اقراره بالملك ثابت قياسا وعلم ذلك من قوله بعد
ذلك بقوله ابي يوسف قلت **قوله** ما جاور بالمازعة لانها اخصصة
قوله الضمير في قوله لانها راجع الى المازعة **قال** المهر والامر بالشيء لا يجرى

قوله

قوله **قوله** تقرير دليلهم ان اخصصة عند الاقرار وكل ما هو عند الشيء لا يجرى
في الامر به عند **قوله** ولو كان الاقرار من حقوق التوكيل **اقول** فان حقوق
الشيء يدخل فيه بالتبعية وما هو كذلك لا يفتح استنباطا ولا يكون الاقرار
من حقوق اجواب غير مسلم ولم يدع ذلك اصيل ذلك من جزئية كما يعلم
من تقرير المهر وجه الاستحسان **قوله** لو استثنى الاقرار **قوله** استثنى الاقرار
ايضا بخلافه بين ابي يوسف ومحمد في الامح والتفصيل في كتب الاصول
قوله وفيه نظير لانه لم يناف له لا يفتح الاستثناء **قوله** لا يجرى الاستثناء
مع برهان **قوله** المهر وكذا لو وكله باجواب مطلقا **اقول** والظاهر من
سياق العلامة السبكي في الكافي ان هذه المسئلة ذكرت استنباطا وانما قال
وكل بخصوصه واستثنى الاقرار يفتح التوكيل ولو كانت حقيقة اخصصة باجواب
لا يفتح استثناء الاقرار ولانه لو استثنى الاقرار صرحا لا يملك الاقرار فكذلك
اذا استثناء دلالة والظاهر ان يكون مستثنى في توكيله الاقرار ولهذا هو
وكله باجواب مطلقا ينصرف الى جواب بخصوصه اذا العادة في التوكيل جرت
بذلك ولهذا يجوز ان لا يهدي قال ابي يوسف والوكالة تنفيذ بدلالة العرف انتهى فليست
فانه يجوز ان يكون نظير سبكي المهر واجمده على ما سبق قبله ورفقا فذكر **قوله**
المهر وصحة تبنا وله ما يملكه الموكل **قوله** اي ما يملكه الموكل شرعا ثم اعلم
ان الضمير في قوله تبنا وله راجع الى التوكيل في قوله وجه الاستحسان ان هذا التوكيل
قوله وان اضيق في ذلك صحة توكيل المسلم ببيع اكره فذكر ما تقدم فيه **اقول**
في الورق انما من كتاب الوكالة راجعه فثبتنا بذلك انما كان تحديدها
ما يقع في دفع النقص بها وفده ان تنفيذ قوله صحيح بقوله قطعا اي اجماعا
شكك في دفع النقص فان صحة توكيل المسلم ببيع اكره مختلف فيه وما ذكره
اختلفا ايراث الشبهة فلا يكون قطعية فليسا **قوله** لانه لا يملك الاستثناء
لان ملكه **قوله** الضمير في قوله ملكه راجع الى الاستثناء **قوله** وعند الاطلاق

يحول عليه لا ولي بالاسلم **قوله** فيه انه لم يحل في الاطلاق ايضا دلالة على ذلك
على يد عليه قول الحق للخصم زيادة دلالة ويمكن ان يقال ظهوره عند الخصم
كثيرا منع الاعتداد بتلك الدلالة بخلاف التخصيص فليسا على حاله الكافي
لانه صحة الاقرار بالوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى الجواز على ما هو
الاولى بالاسلم ان الخصومة تنازعته ولم تزل حراما والوكيل باكرام حرام
على ما على الجواز بظاهر حاله من غير بعض علماء دلالة ظاهرة حاله من ذلك
على دلالة الاطلاق على ما **قوله** فلا يفيد الاستثناء الاقرار فائدة **قوله**
فانه لو لم يغير الوكيل بغير الموكل ولا فرق بين الاقرار بغيره ففقدت فائدة
الاستثناء **قوله** والجواب ان المطلق يجوز **قوله** لا يقال اذا كان الله تعالى
حقا لا يغير الوكيل فلا فائدة في الاستثناء ايضا لان الله لا يغير الوكيل
انما يحدده الطالب باعطائه الزيادة مثلا فيقدر فاما على ما مراد صاحب
التمهية ان الظاهر ان الوكيل المستدين لا يغير كذا على موكله بل لا يغير
اذا كان اخصم فما وفي تلك الصورة يظهر بطريق الموكل على ان يقر
اليمين فلا يفيد استثنائه ويندفع عنه ما ذكره هذا المفسر من ان لا يغير
فيكونه جدير عليه انه يجوز على الاقرار وجودا وعدما **قوله** اذا فرض عليه الله
وهو بطل **قوله** فيه اساءة الظن بالاسلم ثم لا يلزم مما ذكره عدم
استثنائه المطلوب مطالبا الى انقلب جانب مطلوبة المطلوب على خصمته
اذا علمنا بتبعين مواضع مخفية ومطلوبة لكيان القول بصحة الاستثناء
في الاقرار دون انشائه وفيه السعي في انشاء كلام العاقل مع ما ذكرنا من
اساءة الظن ويمكن ان يقال جانب المطلوب بغيره جانب الطالب
وتتخرج طرف الطالب باقرار الوكيل **قوله** لا يصح ما لانه خرج في باب الخصومة
قوله فيكون مجازا على سبيل ان كلمة كونه تعالى وجودا شبيهة بغيره **قوله**
لا يكون خصومة مجازا على سبيل ان كلمة كونه تعالى ان في ذلك النقص **قوله**

بغيره مجازا

لا يذهب عليه ما في كلامه من الوكالة كما هو ويندفع بحيل قوله ان الله تعالى
على ان اسم لا يكون **قوله** فلا اقرار خصومة **قوله** من قبل تباين مساوات
بفتح **قوله** اما انه خصومة مجازا **قوله** اي من حيث انه جواب ومنهم من يبان
المجوز باعتبار ذلك المجتبية فانهم **قوله** ثلاثة خرج في معالجة الخصومة **قوله** اي
عنها **قوله** فكان يجوز التضا **قوله** بل لظاهر ان يجوز المشاكسة **قوله** اي
لان الظاهر انما المستحق **قوله** وتعليل لقوله والافراد في ذلك النقص **قوله**
جواز اجمالا حجة النقص من التعقيب بقوله في ذلك النقص بفتح الاقرار في
غيره **قوله** ولو قال لان الواجب عليه تباينه بالمستحق يدل لان الظاهر
كان ان في زيادة المقصود **قوله** انما لم يحل لان الواجب له ان يترك المبيع على
دعوى الواجب وسنده ما مر في اول كتاب الوكالة من اشارة من
بين حكمها **قوله** لا بعد براءة الكفيل **قوله** بان ابراهه الكفيل له من الكفاية
قوله اي لان الوكيل من قبل غيره **قوله** ولا واحد من الكفيل من قبل غيره فهذا
قياس من الشكليات في اوجه قياس من الشكليات لا قول على هذه الصورة ولو
كان الكفيل وكيفا لصار عالما بنفسه وكل من صار عالما بنفسه فليس
بوكيل اذ لا شيء ممن هو عالما بنفسه بوكيل وهذا الهم ببين عبادة
فما **قوله** اي ولو صح ما صار عالما بنفسه بوكيل وهذا الهم في ابراه
وتمه ما قدم انكر **قوله** قال الزيلعي فان كان الذابن اذا وكل المدبونا
بابه بنفسه من الذين يصفح وان كان عالما بنفسه ساعيا في براءة ذمته
فما ذلك عليك وليس بوكيل كما في قوله لا وانه طلق نفسك انتهى فيجب
لانه ان اراد ان يملك للذابن فممنوع له ظهورا له ليس بملك الا ان يقال
انه من قبله لانه في نفسه وان اراد ان يملك كما مر كما في طلق نفسك
عليك للطلاق فان الوكيل ايضا عليك للتصرف الموكل به في علم ذلك في الذابن
انما ايضا **قوله** وبه نص في كفاية المدبونا **قوله** ان الوكيل هو في المقصود

قوله سلمناه كمن الابواب عليك بدليل انه آه **قوله** يعني لا نسلم كون الابواب
من جنس ما يراد به عليك كما في قوله طلق نفسك الا انه محتمل ان يكون **قوله** واقتر
بان على التوكيد **قوله** هذا الاعتراض معارضة **قوله** بل الاصل وقوع التعريف
نفسه على **قوله** اذا كان المحل باطلا وفيما نحن فيه كذلك كونه كقوله
فما **قوله** فاجواب ان التام يجب ان يكون اقوى من المنسوخ **قوله**
قال انه تعالى ما نسخ من آية او نسخها نأت بخبرتها او نسخها **قوله** ولا يكون
ان يكون الوكالة ناسخة **قوله** وفي خلاصة شرح القدر وبه واذا ضمن
التوكيد بالبيع المتضمن من البيع فضا بطل لانه ايمان فلا يصح ضمنا
انتهى فني ما ذكره الشارح بحث **قوله** فيها اذاه المدينون مثل مال الرب
المال لا عينه وقد تقدم **قوله** اي في هذا الباب **قوله** لانه قوله في ذلك
قوله **قوله** قوله اسم ان وقوله قوله خبر ان **قوله** والظلم لا يظلم غيره
قوله متساوية ظلم **قوله** فان قيل هذا الوجه يقتضي آه **قوله** انت ضمير
بان الظلم في التضمن بعد الملك في بده لانه الاسترداد حال تبايه اذ
ملك ولا عين للتوكيد فيه ولعل مال ما ذكره الشارح الى هذا **قوله** اما
ظاهرا وهو في حالة التصديق او محتملا وهو في حالة التكذيب **قوله**
وفي حالة السكوت **قوله** فاذن هذا اليه فخص الغائب **قوله** يعني ان دفع
القول ان لم يكن في يد باقية **قوله** قوله ان لم يكن ما ظاهرا في قوله لا يرجع اليه
يرجع مع **قوله** واما الاسترداد قبل حضور الغائب فغير جائز لما مر
ازا فيه بحث فان استغناء المعنى عما لا يمكن انكاره والنهي متوجه الى
التعدي عليه ما هو بل من دفع الاستغناء عن ملاحظة ذلك المعنى ايضا لظهور
ان المال عينه بان وغيره اياه منسوبة اليه وملك من احوال ذلك المال
قوله اي لان المودع لا يثبت **قوله** انما **قوله** فكان ذكرها كذا
قوله والاول ان قال ذكرها استرادا في تعريفها على مسئلة القدر وفي

ولمذا

ولمذا لم يذكرها في البداية فليست من **قوله** ومن اقتر **قوله** اي معناه **قوله** لان
الوكالة قد ثبتت بعضا بالبينه **قوله** مقصوده دفع الاعتراض المذكور
في النهاية ونقض عبارة فان قيل لانم ان الوكالة قد ثبتت فيما هو علم
ثبوت الوكالة ولو قيل بسبب اذاه المدينون ان صاحب المال قد
استغناه فذلك لا يصح دليل على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على
عدم صحة الوكالة لان الدليل اذا كان مستويا من جانب من لا يثبت
كان التوكيد بالاستيفاء باطلا لا محالة فكيف ثبتت الوكالة بهذا الدليل
فلما اذعن العزم استيفاء رب الدين وسه كان هو معتز فاما لا يصلح
الايدي انما قول المذعي عليه قد قضيتها اقرار بالدين وسه عذر عوي قد ي
ذلك فلما ثبت الدين باقراره ولم ينكر الوكالة كان للتوكيد ولاية الطائفة
عليه بالانقضاء كما لو اذعن استيفاء رب الدين عذر عوا به نفسه كان ينقض
عليه بالانقضاء فكذا عذر عوي وكيفية لان التوكيد قائم مقام التوكيد انتهى وكذا
قوله ان لم يكن تبعا لصاحب النهاية كذا الحق ما في شرح الاتقان والاكمل فعلمنا
عن اجماع القضاة ان المراء ثبتت بالبينه ثم لا يخفى عن بحث **قوله** المعنى ولا
التوكيد لانه ثابت **قوله** ذكر في الشرح ان التوكيد لا يستلزم على العلم **قوله**
لان العلم لواقعة بذلك بطلت وكالته اذا **قوله** يعني لواقعة بالاستيفاء **قوله**
واعترض بان التوكيد بطلت وكالته اذا **قوله** يعني لواقعة بالاستيفاء **قوله**
بعضه القاض على خلاف قوله اي حنيف رحمه الله **قوله** وقالوا هذا الحق **قوله**
اي كونه قبول الكل **قوله** في الصلابة فصل الجارية والدين **قوله** انما **قوله**
متعلق بقوله بخبر **قوله** ان يجب ان يجر اجواب آه **قوله** في عشرة التي
من ماله بمائة العشرة الذي اخذ من التوكيد **قوله** فالاول ان يقال ان
ان اخذ من التوكيد بمائة العشرة التي انفقها من ماله كما يظهر بانها قال
انما في اي يكون العشرة التي حبسها له بالعشرة التي انفقها من ماله

انتهى وهذا اولى ايضا ما ذكره الاكمل فما لم يظهر وجهه الا وتوهم
فكان في التوكيد بذلك تجوز الاستدلال **قوله** في الجوز دلالة **قوله** في القياس
ليس له ذلك **قوله** في القياس يجوز في ظاهره التوكيد بالشرارة **قوله** وفي
الاستحسان لم يذكر **قوله** ووجه الاستحسان ان الامام يرضى بالشرارة الذي هو
ما هو بشرارة ما في ذمة الامر بالشرارة والتوكيد بالشرارة اذا اشتبه
ونفذ التمسك من عند نفسه سلم المقبول له يعني من الذمهم كذا ذكره لا نقض
مطلقا من شرح الايجاز في لكافة الحكم الشهيد **قوله** وذلك لان قضائه
الذي انما اي كونه فخر في القياس **باب** من التوكيد **قوله**
وهذا المذكور لا **قوله** فيه بحث فان المذكور لا يعمد وعزل التوكيد بالشرارة
والشرارة مثلا لعموم كلام القدرين وجوابه ان القصر اضافي لا عزل وكيل
المطلوب **قوله** وان كان المطلوب فان لم يكن بطلب من جهة الطالب **قوله**
قوله قال التولي في تعليل صحة قوله لعدم تعلق حقه بالوكالة اذ هو بطلب
فكان العزل امتناعا **قوله** اي فكان العزل اللغوي امتناعا حقيقة لا عزلا **قوله**
بان وضع التمسك في **قوله** تفسير للعامة بالخاص فانه اذا وكل امرئ حق
واحال كذلك وسيجيء التفصيل في التمسك **قوله** ثم اراد المراد ان يقول **قوله**
انما يظهر ان يقول بطل قوله ثم ارادة فانه اذا اراد **قوله** ليس ذلك **قوله** استبان
بما في **قوله** المص وحق بدار الحرب مرتدا **قوله** لما في نفي التمسك من مصادره
قال التولي المراد بالجملة دار الحرب مرتدا ان الحكم الجملة لا ينافي لان حقه
لا يثبت ان الحكم الجملة انتهى بهذا لا ينافي ما في الامة كما لا يخفى ان يكون الحكم
المذكور في النسخة على قوله **قوله** فان يبطل صيغة الاستقبال **قوله** اذا التزم
عبارة مما يتوقف وجوده **قوله** في مساحية لعل هنا سهو والاضحية على
يتوقف رغب وجوده وانما ليس بالجملة يتوقف وجوده على رضا الجماعة
ويصرف بعد سطر مائة غير لازم **قوله** لان كلامها منفرد بنسخها **قوله** في

الفراد

انفراد واحد كما يكفي في انشاء التزوم **قوله** فكذا انما هو بمنزلة **قوله** الضمير **قوله**
بمنزلة راجع اليه قوله ابتداء في قوله بمنزلة ابتداء العقد **قوله** ونقض بالبيع
بالجملة فانه غير لازم ويتقرر بالموت **قوله** فيه مخالفة فان المتقرر هو
البيع بالجملة وهذا هو خلاصة الجواب **قوله** اي كلام المص بيان التقسيم **قوله**
قوله لا يقال انما يصرح بالتقسيم لانها من التعليل مع ما سلفه من قوله
الا اذا تعلق به حق الغير لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على لزوم بعض
الوكالة اطلاقا منهم كما لا يخفى فليكن **قوله** سقط به جميع العبادات **قوله**
حق الزكاة **قوله** وان قيل او لم يدار الحرب بطلت **قوله** ما سبق ويبطل
ما بعده **قوله** المص وان قيل او لم يدار الحرب مرتدا بطلت الوكالة **قوله**
ونفذ اصحاب الجفر حيث اخذوا صيغة المضي بها وصيغة الاستقبال في بيان
مذهبهم لانه عند تبطل تصرفاته السابقة فليكن **قوله** فكذا اذا وكل احد
المصافي وضمان وكيلها **قوله** هو راجع الى احد المصافي وضمان الضمير
في قوله وليه راجع اليه في قوله في النهاية او الشرط كان فانه في قوله
الشرط كان انما كانت هذه لوجود تبطل الوكالة على التوكيد علم اولم يعلم
ففي علم التوكيد بنفسه واما في قوله وليه التوكيد بنفسه في المصافى **قوله**
فان تبطل الوكالة بالانفراد لانه ذكر في باب الوكالة المضارب من وكالة
المبسوط واذا وكل احد المصافي وكيلها **قوله** هو وليه ثم تصرفا **قوله**
وان شهد اليه قوله فلما ينزل بنقض الشركة بينهما انتهى ولا يذهب عليك ان
اصحاب النهاية ارجع الضمير مستتر في قوله المبسوط وليه الى التوكيد وهذا
الشارح الى احد المصافي والاصح عندى ارجاعه الى ما رجع الشارح اليه
وعليك بانما في المصافى **قوله** ويبطل لا فرق بين مستند **قوله** قوله هو راجع
اليه قوله الا في **قوله** وكلام المص ساكت عن التفصيل في المسئلة في بيان
الطاهر ان اراد مسئلة الشرط وسئلة المكاتب والماذون فوجها عند

ولو كان لا يحددها في الملوكة ويجوز قوله وقد اقول بعض الشارحين اه **قوله** يعني
 الا انما في قوله **قوله** على انه مخالف لعبارة الكتاب **قوله** فان المعنى المفهوم من قوله
 اذا وكل احد شركيين انه اذا وكل بعد فقد اشرك كما في توكل اي ذون
 والمكاتب ايضا لا يصح ان ينفرد احد الشركيين ببيع عقد الشركة بدون
 حكم صاحبه فلا يستقيم قوله او لم يعلم حاجج ويمكن ان يجعل على ما اذا اهلك
 الا لان او اهدى قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي
 كانت في ضمنها علم بذلك او لم يعلم لانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكالة مقصرا
 بها عند عقد الشركة **قوله** اي بطلت الوكالة لا يصح ان ينفرد احد
 الشركيين اثناء اوكله بمقد عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا يستقيم
 قوله علم او لم يعلم بحاجج امره بعد موته **قوله** يعني لو لم يورث منه ففني
 قوله لانه لا يصح ان يترك **قوله** ومعناه الامر الذي كان مأمورا به **قوله**
 الضمير في قوله به راجع الى قوله الامر **قوله** وانما خبره بذلك **قوله** اي على
 عدم بقاء الصفة بسلب الصفة فان قولنا لا يصح سلب حدوث الصفة
قوله وهذا ينزع اليخصيص **قوله** وفي مباحث تقسيم العلة من التلويح ان
 اختلاف تخصيص العلة التي هي في الاوصاف المؤثرة في الاحكام لا يخلو
 التي هي الاحكام الشرعية كالعقد والمنسوخ **قوله** ومخالفة معروف **قوله** وهو
 جعل ارتفاع الامانع جازم من العلة والتفصيل في كتب الاصول **قوله** ولا يوجب
 انه اثبات ولاية التفتيد ومعناه ان التوكيل **قوله** لا يقال بعض المقدمات
 مستدركة كما انه ان يقول انه اثبات ولاية التفتيد ولا ولاية بالتفان
 فلا توكيل لان الامانة بملكه في المدين وام الولد في عدم العود وما يقتض
 كما علة لانه ملكا **قوله** وكان التوكيل ما كما **قوله** فيه نوع مصادر حيث كان
 اثبات المقتضى الاول في هذه المقدمة فليكن **قوله** للتفتيد بالوكالة **قوله**
 اي ما كالاتي التفتيد **قوله** ورد عليه بعيب آه **قوله** هذه المسئلة تنفي

عليها يعني ابي يوسف ومحمد عليهما السلام رواية وذلك حال المص ومن ابي يوسف
 فتصالح ما استخفها **قوله** وقد زال برقة آه **قوله** وزال الامر بالتصرف
 ولم يحد **قوله** وقد ذكرنا في هذا الموضع **قوله** الضمير في قوله ذكرنا راجع الى
 المسئلة في قوله وعلى برقة هذه المسئلة **قوله** اي لان الحاجة قد انقضت
قوله قال الا انما في ولو اردت فليحتج به راجع ثم سببت واسكت
 زوجها آية التوكيل جاز في قياس قوله اي حليفة ولم يحذف قوله ابي يوسف
 ومحمد لانهما صارت امة ونكاح الامة غير مهور وغير مهور خارج عن
 مراد المتكلم عند هذا انتهى وقد بين ادلة ابينا في هذا **قوله** **قوله**
الذي **قوله** وفيه مطالعة حتى **قوله** فيه ان المطالبة من شرط صحة
 الدعوى كما سيجي فلا يستقيم تقريرنا بالبيان الا ان يقول بان شرط المطالبة
قوله انما ان يكون راجعا الى النوع **قوله** كما في دعوى التفتيد **قوله** بل حيث
قوله للتفتيد **قوله** يعني البينة او الاداة **قوله** اي بافراد المدين عليه **قوله**
 لعدم ثبوت صورة المودع **قوله** او لا يصدق عليه انه لا يستحق الاتية حيث
 يقبل قوله ايضا مع بينة بل هو كاستحقاقه **قوله** وهذا هو الاول في توجيه التفتيد
قوله اذا اذن في المودعة **قوله** فانه لا يستحق لئنه **قوله** ولعله غير صحيح لانه
 المدين عليه من يدفع استحقاق غيره **قوله** قد مر في الدرر السابق ان لا دام
 الامور المستمرة الغير تارة حكم الانتداب مع ان في العود من ان يقول
 ما يستحق بقوله من ان يكون مستحق الماتم اليه دفع هذا الكلام لانه معناه
 من يكون استحقاقه واجبا لانه الاسم على التوام والاثبات **قوله** ولعله
 منقوض بالمودع آه **قوله** ويندفع باعتبار بقاء حفيظة في كلام التفتيد **قوله**
 يعني اذا تراضوا بهما **قوله** المراد بهما يعني في الامانة والصور في الامانة
 المعنوية لانه الاداء في الصور في الامانة المعنوية على ما تقدم من كلامه
 فان كانا معا مقترحين يقبل بينة المودع فلا يظهر ترجيح المعنوية **قوله**

فان كان المذنب عينا في المذنب عليه كلف اخصار ما الى مجلسه في كتاب
البيان **قوله** بعض كلف المذنب عليه اخصار ذلك العيب كاشارة الى تلك العيب **قوله**
والاشارة الى العيب في التعريف كقولنا **قوله** بعض كلف الاشارة **قوله** ان العيب
رضوانا انه تعالى عليه لم يعين فقلوا ذلك **قوله** فية ما على قوله على هذه القضاة
من اولهم الى اخرهم **قوله** الموانع لظاهر الامة عبارة الامة من اخرهم
الى اولهم **قوله** اي جعلوا **قوله** يجوز ان يكون تفسير المتعلق على هذه القضاة
وان يكون تفسير القول من اولهم الى اخرهم **قوله** المص وان لم تكن حاضرة
ذكر قيمتها بصير المذنب معلوما **قوله** قال العلامة النسفي في كتابه ان المذنب
ان لم يبين العيبة وقال غصب مئة عينا كذا ولا ادري انه في ذلك ما لم ولا ادري
كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب ان شفع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف
قيمة ما له فلو كلف بيان العيبة لفتقر به انتهى وعزاه الى القاضي فخر الدين
وصاحب الذخيرة وقال العلامة الزيلعي في شرح الكنترا داسطة بيان
القيمة عن المذنب سقط عن الشهود ايضا بل اولي لانهم بعد عن عارسة **قوله** المص
والقيمة تعرف به وتقدر ومن شاة العيب **قوله** حال من الضمير المستتر
في قوله تعرف به والعيب يقوم مقام العايد اليه في الحال لا يحاديه معه ويجوز ان
يتنازع قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف به الحال **قوله** اذا وقع الذخوي
في عين عاينة الي قوله لان العيب لا يعرف بالوصف وان يولغ فيه لا يمكن
المشركة فيه كما مر فذكره في تعريفها غير مقتضى القيمة شي يعرف به العيب
يكون معناه **قوله** بعض ان العيب لا يعرف بالوصف وان يولغ في الوصف
لا مكان المشاركة في الوصف وذكر الوصف في تعريف العيب العاينة غير
مقتضى القيمة شي بل هو مقتضى القيمة يكون معناه **قوله** حكمة حالية من قوله
لان العيب لا يعرف بالوصف **قوله** بل من قوله والقيمة يعرف به فانه اقرب
لفظا ومعنى **قوله** فانه يخرج الصالح من المفضول على اكثر من قيمة **قوله** كاشارة

من كتاب العاينة في تعريف العيب
قال العلامة النسفي في كتابه
ان المذنب عليه كلف اخصار
ذلك العيب كاشارة الى تلك
العيب في التعريف كقولنا
بعض كلف الاشارة
قوله ان العيب
رضوانا انه تعالى
عليه لم يعين فقلوا ذلك
قوله فية ما على
قوله على هذه
القضاة من اولهم
الى اخرهم قوله
الموانع لظاهر
الامة عبارة الامة
من اخرهم الى اولهم
قوله اي جعلوا
قوله يجوز ان يكون
تفسير المتعلق على
هذه القضاة وان يكون
تفسير القول من اولهم
الى اخرهم قوله
المص وان لم تكن
حاضرة ذكر قيمتها
بصير المذنب معلوما
قوله قال العلامة
النسفي في كتابه ان
المذنب ان لم يبين
العيبة وقال غصب
مئة عينا كذا ولا ادري
انه في ذلك ما لم ولا
ادري كم كانت
قيمتها ذكر في
عامة الكتب ان شفع
دعواه لان الانسان
ربما لا يعرف
قيمة ما له فلو
كلف بيان العيبة
لفتقر به انتهى
وعزاه الى القاضي
فخر الدين وصاحب
الذخيرة وقال
العلامة الزيلعي
في شرح الكنترا
داسطة بيان القيمة
عن المذنب سقط
عن الشهود ايضا
بل اولي لانهم
بعد عن عارسة
قوله المص والقيمة
تعرف به وتقدر
ومن شاة العيب
قوله حال من
الضمير المستتر
في قوله تعرف
به والعيب يقوم
مقام العايد اليه
في الحال لا يحاديه
معه ويجوز ان
يتنازع قوله
يعرف بالوصف
وقوله يعرف به
الحال قوله اذا
وقع الذخوي في
عين عاينة الي
قوله لان العيب
لا يعرف بالوصف
وان يولغ فيه
لا يمكن المشركة
فيه كما مر فذكره
في تعريفها غير
مقتضى القيمة
شي يعرف به العيب
يكون معناه
قوله بعض ان
العيب لا يعرف
بالوصف وان
يولغ في الوصف
لا مكان المشاركة
في الوصف وذكر
الوصف في تعريف
العيب العاينة غير
مقتضى القيمة
شي بل هو مقتضى
القيمة يكون معناه
قوله حكمة حالية
من قوله لان
العيب لا يعرف
بالوصف قوله بل
من قوله والقيمة
يعرف به فانه اقرب
لفظا ومعنى
قوله فانه يخرج
الصالح من المفضول
على اكثر من قيمة
قوله كاشارة

من هو فيه بطريق الدلالة فانهم قال المص فية للقيمة الموضوعة اذا اخصارها
في يد غيره **قوله** قال ابن التبرازي في كتابه في كتاب الدعوى في اواخر الفصل
الخامس عشر في نوح من انما مستند ذكر القدر وغيره في الفرق بين المنقول
وغيره ان البطلان لو كان قابلا لا بد من اخصاره فيما بين احكام بدو وان كان
فقد اقر بكون يوم الضمان عليه نفسه واقرا له في نفسه فية وفي القضاة المص
فانه لانه ليس في يد المالك بحسب قيمة بل المذنب عليه احكام في ما يوافق المذنب
غير المالك من غير اليد ويقيم عليه شهودا زورا فبما معه المذنب عليه ويقتل
به احكام ثم يخرج على المالك بحكم فاض عندا فخر وسير من عليه فان القضاة من سباب
المالك بطلان لان هذا لا يات بان ملكه بحكم القاضي ولو فستره ايضا على احكام ان
يقبله فصار احكام فوق معانية اليد من لو فستره بانه يشهد له بالملك بناء على
اليد لا يقبل كما علم وهذه القيمة في المنقول متغيرة لان المنقول يكون في اي ملك
حقيقة فلا يتصور فيه تلك القيمة لان المالك لا يمكنه من النقل والاضمار بين
يدي احكام فلا يرد ما اعترض عليه في بعض الشروح من كون لامة الموضوعة في
مستورة في العيب ايضا انتهى كلام ابن التبرازي **قوله** الحكم القاضي باليد **قوله**
فيه بحث اذا لا حكم بها من القاضي المذنب عليه ولو سلم فهو قضاء ترك لا قضاء
استحقاق ولا احسان في بعض قضاة الشرح الا يري انها اذا تراعى الى القاضي
ومعجز المذنب من البينة فالف المذنب عليه تبرك المذنب في بدو ثم اذا جاء المذنب
بشهود يؤخذ منه ونحن ماني النهاية اخذ من المبسوط فراجعنا **قوله** ويمكن
ان يجاب عنه بان المطالبة مصدر بمعنى المنقول **قوله** ولا يبعد ان يكون المطالبة
اسم مفعول واتا بفتح تاء ولام لا فيص ويحتمل ان الظاهر ان ضمير طلبه راجع الى
المذنب لا الى الحق لئلا يلزم التعليل فلا فاجاب **قوله** المص ومن هذا ما لو اجاب
ان يكون في بدو غير حق **قوله** قال صاحب الوفاية وفي المنقول في يد غيره حق
قال هذا الشرقة في شرفه فان الشئ يكون في يد غيره المالك بحق كالتبرازي في يد المالك

والمبني في يد البايع لا جلا لمن اقول هذه العلة تشمل العار ايضا ولا ادرك
 ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحن نقول فان احتمال كونه المنقول في يد
 المندرج عليه حتى يزول بالمطالبة على ما صرحوا به فما وجه هذه الزيادة في حكمها
 بوجوبها كما صرح به صاحب الهداية واجاب صاحب الفروع عن اعتراض صدر
 الشريعة بان يقال ان دراية وجهه موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان
 دعوى الاعيان لا يصح الا على ذيل اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصما اذا
 كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة بحجب دفعها لا شبهة الشبهة كما قالوا
 ان شبهة اليد لا تحققة بالتحقق لا شبهة الشبهة اذا عرفت ان في ثبوت اليد على
 العار شبهة كونه غير مشاهد بخلاف المنقول فانه في مشاهد فوجب دفعها في
 دعوى العار باثباته بالبينة ليصح الدعوى بعد ثبوت كونه احتمال كونه اليد
 الغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج اليه
 اثبات كونه شبهة كونه اليد الغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى وفي هذا
 اجاب بانه قد صرح في الهداية والشروع بانه لا بد من المطالبة في العار ايضا
 ليزول احتمال كونه موهونا او محبوسا بالتمسك وبعلم من هذا انهم اعتبروا ذلك الاحتمال
 وواجب دفعه في العار ايضا وهذا ليس من شبهة الشبهة التي لم يعتبر بها
 كما لا يخفى على المندرجين في هذا انتهى وان اردت تحقيق المقام في تخصيص الكلام
 فاستمع لما يتلى عليك مستغنيا بالملك العلمام ومستغنا من ولي الفضل والاعلام
 فان قول لا شك ان في العار شبهة في ثبوت اليد على المندرج في شبهة في كونها غير
 وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر لمن تتبعها فاولها وان شبهة الشبهة
 غير معتبرة الا اذا اندفعت الشبهة فان شبهة الشبهة معتبرة كونه شبهة معتبرة
 الا في انهم اذا شهدوا على رجل بان له امرأة غائبة فانه يحل له ان يزوجها في شبهة
 دعوى النكاح اذا حضرت ثم شبهة صدرت في تلك الدعوى فلا يعتبر كونه شبهة الشبهة
 واما اذا حضرت قبله لاستفتاء وادعت النكاح لا يجد ان رجل اعاد الشبهة

فالمع

القدرة

القدرة اذا تحققت هذه المقدمات فنقول لو اقيمت دعوى العار بهذه الزيادة
 وقال هو في يده غير حق وقد فرغ من ملك الدعوى منك من ملكا العربية انه اذا كان
 في كلام مثبت او منفي تعيد بوجه من الوجوه فباطل الا فائدة وهو ذلك التعديل
 على المقصود وهو الايهام بدفع شبهة الشبهة بالها فاحالوا دعواها الى كلام
 من خرج حجب البرينة عن ثبوت اليد وهو قول المندرج اطالبه فان في تلك الحسنة
 اندفعت الشبهة بطريقه وبقيت شبهة الشبهة معتبرة بخلاف المنقول فانه في
 اليد فيه منشا لا شبهة فيه فاجوبوا تلك الزيادة ليدفع شبهة كونه اليد حتى او
 فنقول لو زاد المندرج قوله غير حق في دعوى العار وهو متعلق بالكلام الاول
 وحكمة ولم يندفع في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره يلزم اعتبار شبهة الشبهة
 والمطالبة متأخرة مرتبة عن ثبوت اليد فلا يظهر يلزم من اندفاعها به محذور كما
 انتهت عليه بخلاف المنقول فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فاقسم هذا فانه هو
 الكلام الفصل والقول الجوزل احمدية الذي هو بالتمسك او كما كان المندرج يؤول الى ان
 انه ثم اعلم ان المطالبة في المنقول كالمطالبة في الذبون ليس لدفع الاحتمال بل
 ذلك مخصوص بالعار قوله اذا صحت الدعوى بشرطها سأل القاضي المندرج عليه
 عنها لتكشف لوجه الحكم فانه على وجهين اما ان يكون امرا باخروج آه **انزل**
 بغيره فان الحكم على وجهين اما ان يكون امرا باخروج آه **قوله** فانه كان اذا فحكمكم
 فيه ان يجعل القاضي الشهادة اليه قوله اذا قضى بها حجة **انزل** قوله حجة منقول لا يحل
قوله المص لقوله عليه السلام انك بينة فقال لا فقال لك بحجة **قوله** ان رواية القاضي
 تلك بحجة وهذا الظاهر في الدلالة على الترتيب **قوله** فلما جعل بين المتكلمين هذا
 القيل لصاحب النهاية واحله في المبسوط **قوله** وفي ذلك اقتضاها بالبين الكاذب
انزل انهم كلام النهاية مع تغيير يسير في بعض عبارة **قوله** وفيه نظر **قوله** نقل
 من هذا شارح ما هو صورة وجه ذلك في الشرح لورود تقديم البين
 كما كان امانة البينة بعد ذلك مشروعة كما اذا قال م البينة فان البينة بعد

مع نفا البشهر ٩

ليست بمشروعة انتهى قوله لما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة فيجب
 بل يكون مشروعية البينة اذا جاز عن البين بان لكل قليم **باب**
البين قوله فانه ذكر البين بعد ما جاز **قوله** فانه لما كان ذلك البين بعد ما
 جاز المذموم عن البينة على ان لا يكون حقه دون البينة في الظهور بحيث لا يقبل الخ
قال المص فلما يكون حقه دون **قوله** لعل ابا يوسف يقول هذه الضيقة كقول
 تعالى فاستشهدوا بشهدتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فواحد وامرأان
 ثم هما كقبيل شهادة الرجال مع النساء بدون الجحش شهادة الزوال فكذا
 هنا ينبغي ان يجوز الاستدلال بدون الجحش عن البينة فليكن فانه يجوز ان يجاب
 عنه باجوبة عديدة منها ما يشير اليه قوله كما اذا كانت **قوله** كما اذا كانت البينة
 حاضرة في مجلس الحكم وقت مع ابي يوسف **قوله** وعلل ابا يوسف كقول الجحش في
 المجلس فان لم يجلس حصل له **قال** المص ثم **قوله** استيفاء بيانه **قال** المص
 خلاف الشافعي **قوله** فليكن اذا اكل المذموم عليه عن البين وطلب ردما على ان المذموم
 صار لظاهرنا هذا المذموم وصار المذموم من هذه الحثية فليكن ان المنكر من يملك
 بالظاهر ورجوع برفع الخلاف ويكون النزاع لفظيا فلما على تقدير تسليم ذلك
 لا يرفع الخلاف فانه اكلان بيننا وبين الشافعي في جواز رد البين على المذموم
 وعدمه هذا حقيقة وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان الخلاف في جعل
 جنة لايمان على المنكر من عدمه وممكن كذلك بل الخلاف في جواز رد البين وعدمه
 في الجميع ولا يجوز ردما على المذموم فالضوابط عدم تسليم ضرورة المذموم
 من حثية بسبب اكله اذ يلزم منه عدم تعيين المذموم والمنكر وعدم لزوم
 البين على معاني ويلزم التسلسل في رد البين وكل ذلك باطل وكذا ما يورد
ابن قال المص ولا يقبل بنية صاحب اليد المملوكة **قوله** بل عليه البين ان
 جاز اكارج والتمس الاورد ههنا فهو وان يكون ذلك استطراد المسئلة السابقة
 ان لا يقبل لا يقبل بين المذموم ولا بينة المذموم والتمس في كل ما خلاف

الشافعي

ان الشافعي **قوله** فهو من ملك الجحش مدعى **قوله** لو كان مدعى لصدقه بغيره عليه ليس
 كذلك فانه لا يجز اكارج على الخصومة **قوله** قلت لا لان البين **قوله** ان جاز بان
 انما يقبل بنية على اكارج البين عند جحش ذي اليد عن البينة وانما تست
 لسواله اصلا فليكن على **قوله** فبينة اكارج اولى بعد زيادة بصيرها ذو اليد
 مدعى **قوله** بعض لعدم زيادة بصير تلك الزيادة واول بعد مدعى **قوله** او اكارج
قوله لعل الاظهار ان الجحش في التقدير **قوله** فان قدر ما اثبت له **قوله** فليكن
 ان بنية اكارج اكثر نائبا **قوله** وما هو اكثر الى قوله لا جله فيه **قوله** الضمير في قوله
 فيه راجع الى الوصول في قوله وما هو **قوله** وانما يصير موصية فذا قال انما رجا
 كما تقدم **قوله** في الورق انما بين عند شرح المص واذا صححت القول بغيرها
قوله وما قد استويا في ذلك **قوله** بعض استويا في الولا وقوله وما راجع الى
 البينة في قوله ومعناه ان البينة في الاضاف **قوله** اذا لم يقبل الى الضرر
 بالغير **قوله** فيه بحث فان ما ذكره من الاضافة بالضرر الى الغير غير ظاهر **قوله**
 ما عارض بان الاضام بالكلية **قوله** فهذا الكلام لا يتوقف من طرف الشافعي او البين
 في الالية دلالة على التزام بين المذموم ايضا ان لا يكون الزاميا وبقا الاضافة
 بالكلية زيادة على الكتاب وهي نسخ عندكم فليكن **قوله** والا جاع يدل على
 جازة **قوله** الا جاع لا يشيخ ولا يشيخ **قوله** فقال له علي رضي الله عنه قالوا
 وهو بلفظ اهل التروم اصبحت **قوله** بل معناه في لغتهم جدي **قوله** فان للشافعي
 خلافا لما مر **قوله** فانه زامة الشافعي ما خروا ولا وجه لكونه كلاما حثية متينا
 عليه وانما قال اولى دولة الضوابط لانه مبني قوله ابي حنيفة اكلهم بالكلية فلي
 الاجتهاد دون خلاف الشافعي رحمه الله وخلاف الشافعي يستدل به على انه
 على الاجتهاد لقوله جحد فيه معناه انه يمكن الاجتهاد فيه فليكن **قوله** ثم العرض
 ثلث مرات اولى بسبب شرط جواز القضاء بالكلية **قوله** فلو ان القضاء بغير
 بقوله شرط **قوله** وليس اكثر بشرط ان شيء منها **قوله** بعض من ابدل والاقرار

قوله وصورة ذلك قول اي صورة العرض ثلث مرات **قوله** انما هذه
 واللغات **قوله** استثناء من قوله فلا يستخلف **قال** المصنوع ولا يستخلف
 عنده في النكاح وان رجعة والغي في الالباء والرق والاستيلاء والنسب
 والولاء والحدود واللغات **قوله** استثناء من قوله ولا يستخلف **قال** المصنف
 قال الزيلعي قال القاضي في خبر الذين الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة
 بعض في هذه الاشياء التي قد يسمي احد واللغات انتهى **قال** في الاشياء
 الستة نظر الى اتحاد النسب والاستيلاء **قال** المصنوع وقال يوسف وغيره
 يستخلف في ذلك كله لان في احد ودوال لغات **قوله** في النهاية لا يستخلف في
 احد ودوال لغات لان اذا تضمنت حقان على عتق عبده بانما فعالان زينة
 فان كانت حرة فاذ في العبدية زني ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا انكحته
 العتق لا انما انتهى ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه
 ولا يقول انه قد زني بكيا يصير فاذ ما حواه **قال** المصنوع وصورة الاستيلاء
 ان يقول في **قوله** فيمنهم من تصور الاستيلاء ونما ذكره ان لا يصح عكس فليدرك
 قال لانه لو ادعى المولى في **قوله** واللغات في معنى **قوله** واللغات منكر وقوله
 في معنى احد خبره **قوله** وعليه فوض اجمالية **قوله** بل الظاهر ان كل لاسيلة انكحة
 معارضات كما لا يخفى على من له ادنى تأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول اقرارا
 لفضيحه **قوله** قال الزيلعي لو كان اقرارا لجاز مطلقا بدون القضاء انتهى واحال
 انه ليس كذلك فانه لا يجوز ان لا يملك القضاء وقضاية فانهم ولعل الجواب
 هو الجواب ايضا ان في بطلان اقراره يكون من الجاهل الواجبة وجوبها
 انما هو في مجلس القضاء فليست كل **قوله** فاذا اكل كان بلا عن الاقرار **قوله** اي
 خلاصة فيقدم النكول مقام الاقرار بعد ارجاءه بغيره انه خلف ضروري لا مطلق
قوله بطلان خصوصية **قوله** الظاهر ان في اكل لقطع الخصومة **قوله** ومنه هذا ينبغي
 في علم النظر تغير الميزان **قوله** بل هو تغير الدليل والميزان هو اقرار لا خلاف **قوله**

ولو كان كذلك فهو ما ينزل او اقرب **قوله** تقرير لا يطاق الشرح **قوله** اذا
 استخلف ما ادعى بفضاء **قوله** اي اذ ي ادعى من الدارهم المودعة **قوله** انما لو كان
 بذلك كان ايجابا **قوله** الملازمة منوعة ان اريد كان ايجابا من اكل وان اريد
 في زعم المدين فليس بزمه ابتداء **قوله** الجواب ان المراد هو الاول ولو لم يجب
 لم يحكم القاضي به فاعلم ان مقتضى بالثبوت لا يحكم بنبال **قوله** في **قوله** بل هو صحيح كما
 في احواله **قوله** لم يذكر كذا لانه لا يصح انما ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة في
 الدين تأمل **قوله** وسائر الدليات **قوله** وفيه تأمل فان قيل ابتداء بغيره نعم في
 الصريح عن النكار كذلك **قوله** لان ابا ج لم ينف وجوب الجاهل فيها **قوله** هذا
 جواب لقوله لا يقال ابو حنيفة ترك باكد بيت المشهور واجاب العلامة الكاكي
 بانه فحق من اكد بيت اكد ودبالا جاع في تخصيص هذه القدر بالنسب
 ولم يذكره الشارع لان التخصيص يجب ان يكون مقارنا واجاع ليه كذلك في
 وتأمل **قوله** وبذلك لا يجزي فيها **قوله** اي في الاوهاف **قوله** ووجه ذلك ان البذل
 في الدين **قوله** لم يخرج الجواب الفرج عن السؤال على ما قرره **قوله** بريد
 النكول **قوله** فيه بحث **قوله** والقطع لا يثبت به **قوله** فيه شبهة انما تفسر والاصوب
 تفسيره بطلان الترتيب **قوله** وفيه نظر لانه لا يطلق بطلان فيكون له شبهة بغيره من ذلك
قوله فيه بحث فانه لو اطلق لربما ذهب الوهم الى الطلاق بعد اذ هو التلبيس
 بل وكما انه ايضا فقد يعلم حكم بطريق الاولى فانه اذا استخلف قبل نكاح المهر
 بغيره او لم يكن لا يخفى كذا في قوله بل كذا في بحث **قوله** في **قوله** وكذا في النكاح
 اذا ادعى الصديق لانه ذلك دعوى ائمال ثم ثبت ائمال بكونه ولا يثبت
 النكاح **قوله** فان قيل يلزم على هذا ان يتحقق التزام بدون الملزوم قلنا يجوز
 ان يحكم بنبوت النكاح ذوق المهر لا مطلقا على ان المهر ليس بمتلزم
 انما يثبت بقاء حال القرينة والطلاق **قوله** ملك البذل لا يجزي فيه كما تقدم **قوله**
 فينبغي ان يثبت النكاح عند ما **قوله** فانه يستخلف على النسب **قوله** في

بحث على كماله عند أبي حنيفة فيستخلف بانه ما له في ذلك المال الذي
يترجم حتى نص عليه الاتفاقي نظرا عن خواهر زاده ووجهه ان كلاما
اشارع منفي على مايجي من ان السبب اذا كان لا يرفع برفع حليف على
السبب بالايجل **قوله** فادعت اخوة **قوله** او اذ في ذلك **قوله**
فان فيه تحكي على الغير وهو لا يجوز **قوله** الا اظهر ان يقول بذلك فان البذل لا يجرى
فيه كما قاله اتقاني صورة دعوى الخلع فان ما ذكر من التعليق فيه فصوره لان
المذني في صورة دعوى النفقة واتساع الرجوع في الية اذا مال للمذني عليه
انت اليه مثلا فان المسئلة بها ليس فيه تحيل السبب وانما مذهب
الا ما بين في نفي الاستخلاف اذا اذني للمذني الاخرة فيعلم تعليقه من قوله وان
يستخلف فانهم **قوله** وهذا **قوله** اجماعهم انهم اذا كان في دعواه
قوله في النهاية اي في اقوالهم انتهى وفيه كلام **قوله** في دعواه **قوله** في
ركاكة ظاهرة او يندفع باعادة الضمير الى الولاية والتمسك في ضمن المولى
والزوج كما في قوله تعالى اذ هو اقرب للتقوى **قوله** اذا كان اتساع القصاص
كقوله **قوله** اي يمنع القصاص لذلك المعنى **قوله** وفيما نحن فيه كذلك **قوله** اي لا يتساع
المعنى من جهة من عليه **قوله** لانه لم يصرح بالاقرار **قوله** بل اني بانه شبهة العبد لغير
او شبهة الاكثار وهو انكول **قوله** فاشبهه اخطا **قوله** فكون الاستساع بمعنى
جهة من عليه **قوله** فان تبلى اليه قوله حيث ثبت المال فيها **قوله** اي في السرفة
قوله اجيب بان المال منه اصل **قوله** ما خور من النهاية **قوله** وان اقصرت بقدر
قوله اي اذا ثبت نفور في ثبوت المال بان كان تحته فيها شبهة ثم انزل
لا يذهب عليك ما في هذا التفرع من القصور **قوله** وهو ان يكون مشروعا
بطريق المنة **قوله** اي ان يكون شبهة بتبلي يكون المال مشروعا عليه بطريق
المنة **قوله** كما يوضح اليه قوله لعدم شبهة باخطا **قوله** لعدم شبهة باخطا **قوله**
فانه ما جاءه نقد القصاص من ثبوت المال ثم اعلم ان الضمير في قوله شبهة

راجع الى صورة في قوله ولم يوجد في صورة الشهادة **قوله** لو قال قطع يدك
لا يجب الضمان **قوله** ولكن بانتم فيه **قوله** لماز قطع يد من غير انتم **قوله** الا ان يقال
لماز يدل عليه يد من غير اسم وكيس كذلك فينطبق الجواب بالسؤال فانه
لا يباح ما يدعي البذل على ما يقتضيه كلامهم وايضا ما لقطع لقطع مخصوصه
اذا لم يكن المذني محال السبب بباح وما قوله كالقطع لا كونه فامره به ان ياتى
من قبيل ساد الفعل الى السبب الا وهو بان ياذل او ان يشبهه في محروا لان
قوله لانهم المحمدين اليها **قوله** يعني الى الاطراف **قوله** فيثبت بالشبهات كما
اي **قوله** يعني فيثبت القطع بالشبهات لكن يبيها بحث اذ يلزم من ان
شهادة رجل وامرأتين مثلا وليس فليس بل الا صوب ان يقال ان الاطراف
لكنها بمنزلة الاموال يصح فيها البذل اذا كانت هي المذني والمذني في السرفة
هو المال لا القطع وكونه القطع حقا انه تعالى فلا يستخلف فيه حتى يدل يد
لان فاع كقوله فان ما طالع الخرج في هذه المسائل على مذهب ابي حنيفة
هو بان البذل لما يذره وعدمه لا يثبت الشبهة وعدمها فليتقوا ويمكن ان يجاب
عن اصل البحث وهو قولنا فلان ان يثبت بشهادة رجل وامرأتين بان يقال
ان القصاص كان ان يقبل وعدم القبول حديث الزهري وقد قرأ اول الشبهة
ثم ان قول يمكن البحث في بعض مقدمة الجواب الاول وهو قولنا لا يثبت الشبهة
وعدمها **قوله** والقطع في السرفة حاله حقا انه وهو لا يثبت بالشبهات **قوله**
يعني فكونه انكول بذل لا يشبهه لكن فيه بحث فانه لو صرح بالبذل في حق
انه تعالى لا يثبت القطع ايضا فالاولى طرح الشبهة من البين والاكثار بعد
ما في البذل **قوله** ووجه ذلك **قوله** يعني وجه الاستحسان **قوله** المعنى واذا قال
المذني في بنية حاضرة **قوله** ليست المسئلة من باب البين فذكرها بها استطراف
قوله هو الفصح **قوله** فيبحث فانه انكول عليه بالحق في الحق بالحق
ثلاثة اقسام احراز اعراضه الى يوسف والشرح لا يطابق المشرع

وجوابه انهم من ان يكتب **فصل** في كيفية البيان والاختلاف قال المصنف
 والبيان بان **اقول** قوله والبيان مبتدأ وقوله بان خبره **فصل** كنههم قالوا ان نكل
 البيان لا يقتضيه عليه بالكلول **اقول** على ظاهر الرواية وهو الصحيح **فصل** في بيان
 من يفتي عنه من علماء ذلك البعض يقول انتهى تنزهه **اقول** في اجابة فخرج على
 انما في حضوره **فصل** اياه للسببية والضمير في قوله وفي اجابة راجع الى غلط
 البيان **اقول** ان كان في مخالفة على السبب بالا جاع **فصل** في بيان
 الرواية **اقول** انما القاطع **فصل** من قول **اقول** هذا هو ظاهر قوله اي ظاهر
 الرواية **فصل** على السبب لعدم تكرره **فصل** وان اكرر الحكم **فصل** في بيان
 سطلما **فصل** اي كارة او مسلمة **فصل** وعليها بالرواية والحاق **فصل** اذا كثر
 على المسئلة فعلى كارة او لا على ذلك وان هذا التعليل لا يناسب قوله مطلقا
فصل واذا ادعت المسئلة النفقة **فصل** في اجابة في باب البيان **فصل** في
 على زوجها انه طلقها بعد الدخول وعلمه نفقة العدة فانكر الزوج النفقة فكيف
 بانته ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا ارضت المرأة فتقول انه من احوال
 الحديث نعم انه لا نفقة للمسئلة ولو طلق على الحاصل بان على زوجه نفقة العدة
 على السبب بان ما طلقها بعد الدخول انتهى فانقول ولا يخفى عليك من الحاق النفقة
 بين هذا والمذكور في الكتاب ويجوز ان يقال بان اجابة فيما اذا لم يعلم القاضي
 من ذهب الزوج وما في الهداية والشرع فيما اذا علمه كما فهم من قوله
 والزوج نعم لا بان **فصل** المصنف وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله **فصل** في
 التخليف على الحاصل وليس معناه ان التخليف على الحاصل في جميع الاصور
 المذكورة قول ابي حنيفة حتى يعترض عليه بان مخالف لما سبق من انه لا تخلف
 في الشكاح عند عدم علم من يجوز ان يكون بانه على قوله كما في المزاورة فليكن على
 قال المصنف في تخلف على السبب بالا جاع **فصل** في باب البيان من قاضي
 حان بانما لغيره فراجع وتذكر في دفعه **فصل** تخلف على البينات بان ما بين

في بيان
 في بيان
 في بيان

فصل في بيان تخلف على الحاصل بانته ما عليك من الرواية بانما تخلف على
 السبب بنظر ابي ابيخ اذ قد برى المشتري من العيب **فصل** وفي صورة
 انقص يدعي العلم **فصل** غير مسلم في المودع بالعيب **فصل** المصنف لانه لا علم له بصنع
 المورث ولا يخلف على البينات **فصل** قال التزليق اخذ من النهاية ثم في
 على موضع وجب البيان فيه على البينات تخلف على العلم لا يكون معتبرا في
 لا يقتضيه عليه بالكلول ولا يسقط البيان عنه وفي كل موضع وجب البيان
 على العلم تخلف على البينات يعتبر البيان حتى يسقط عنه البيان على العلم
 ويقتضيه عليه اذا نكل لانه اخلف على البينات اكد فاعتبر مطلقا بخلاف
 العكس انتهى في بحث انا اولانا قوله لا يقتضيه عليه بالكلول ولا يسقط
 منه ليس كما ينبغي بل انما في ان يقتضيه بالكلول ما اذا نكل من اخلف على العلم
 ففي اخلف على البينات او لا وجواب المنع لوان كان يكون كونه لعله بعد
 فائدة البيان على العلم فلا يخلف حذرا عن التكرار فليكن على وانما بانما طلق
 قوله ويقتضيه عليه اذا نكل انه محلي تأمل فانها اذا لم يجب عليه كيف يقتضيه عليه
 او انك **فصل** في بيان خروج المودع قال عثمان لم يرضي الله تعالى عنها ان كانت
 سبعة آلاف **فصل** في بيان ما اذا قضاه اربعة آلاف كيف قال عثمان في
 عنه انها كانت سبعة آلاف ثم ان النفقة ليست مما يخفى فيه اذ ليس فيها
 الا الكلول لا الاخذ **باب** **فصل** قال المصنف لانه في اجابة لا في
 بخر والدعوى **فصل** ولو طاهر انما يخالف لا سيما بعد سطر لان المشتري
 لا يدعي شيئا انما المودع لا يدعي اذ عا به مودعا وبه يندفع ما عساه يقال
 كيف يقبل بينة المشتري به بعد القبض وهو ليس بمصدق والبينة على
 المذني فان اراد ان ليس بمصدق حقيقة فسلم ولا يفيد لانه يبيع بينة
 المذني صورة كما اذا ادعى المودع رد المودعة وان اراد ان ليس بمصدق
 احصا ولو صورة غير مسلم لا يخفى **فصل** المصنف ولا يخفى في الزيادة **فصل**

فيه شيء جوابه لا يخفى **قوله** وهذه هي **قوله** انت اسم لا شارة باعتبار كونه
 او على ما هو في القول بالحق لا **قوله** الحق لان البائع يذم بزيادة الثمن
 والمشتري بكبره **قوله** ذكر الضمير لتراجع الى الزيادة لا ككتاب التذكير من
 المضاف اليه او لوجه اخر **قوله** ولما كان لا يقول هذا الحديث مخالف للمشهور
 فان لم يكن مشهورا **قوله** في حال في النهاية واكرهت صحيح مشهور **قوله** المشهور
قوله فيطلب الخلفه ويجمع بينهما ما اكمل على ما بيننا في الاصول وذلك
 بحال المشهور على ما عدا اختلاف التباين **قوله** او بتعارضان ولا يرجح
قوله فهو محمول به قطعا فيما عدا على النزاع وهذا اكرهت بسبب كونه **قوله**
 الحق وكان ابو يوسف الى قوله وان قل فائدة تعديه **قوله** وقد مر قبل
 ان يكون بشرافه العبد ما يمكن ان يكون جوابا عن التمسك بهذا الحديث
قوله وفيه نظر لان ذلك لا ينافي تأكيد **قوله** واجواب انه اخرج الاشياء الى ان
 امر التزم لعظم موقعه وعنف قدره ما اذا انصرف بالخلف به على التقدير الذي عليه
 ذكره دلالة واضحة ولو سلم فقول الحق ولا يخفى دونها الفصحى ما شارة
 اليه فليأتى ما يوجب ان يقال قوله ذلك شارة الى قوله لان ما بين وضعت
 للتمييز في ما ان الوضع للتمييز لا ينافي التاكيد بالاثبات كما ان الوضع للثبات لا ينافي
 التاكيد بالتمييز فانه يقول انما هذا شاهدان فلما وجدنا الوارد ولا نعلم ان
 غيره كذا في شرح الاتفاقي وفيه نظر فان تعرضت لمثبت التمسك وعدم
 بالقياس على اثبات لدفع هذا الكلام مع انه قولهم لا نعلم وانما غيره في
 معنى الاثبات حيث ثبت به اثبات المشهور بل جميع التمسك **قوله** واذا اختلفا
 في الاجل في اصله او في قدره **قوله** الضمير في اصله وفي قدره راجع الى الاجل
قوله فلما اختلف بينهما والقول قول البائع **قوله** ليس بسد لانه فيقول
 القول قول المشتري اذا كان منكره اذا كان مدعيه اخبار هو ببيع **قوله**
 فان الثمن زائد عند زيادة الاجل **قوله** فيصير الاجل كاداة حيث

في يد عدد الثمن بها فلا يرد ان الاجل على ما ذكره كالقدر **قوله** فيما يتم به العقد
قوله يدل عليه عند ان المتباين **قوله** والوصف لا يشارك الموصوف **قوله** بينه
 على الفرق بين الوصف والعارض **قوله** والحكم باستيفاء **قوله** الظاهر باستيفاء
قوله بعض الثمن كذلك لان بالعدم **قوله** بالضمير في قوله بالعدم راجع الى
 بعض الثمن **قوله** لبقاء ما يحصل منها **قوله** فيه بحث يجوز دفعه بارجاع ضمير
 بالعدم الى الاستيفاء **قوله** ثم اخذنا لم نجعلنا **قوله** يعني ثم اخذنا في قدر الثمن
قوله اجاب بقوله وانه يعني التحالف فيقدر دفع زيادة الثمن **قوله** فان قيل
 وان دفع زيادة الثمن المذموم حلف المشتري بسبب ان ذلك اذا حلف البائع بعد
 حلف المشتري فيبيع على القيمة ويندفع الزيادة المذمومة **قوله** بالقول **قوله**
 اي يجوز للمشتري وقوله بالقول متعلق بزيادة قوله يدفع عن المشتري
 زيادة الثمن **قوله** واذا حلف البائع **قوله** يعني بعد حلف المشتري **قوله** ولا يرد
 واية يوسف ان الذي يدل على التعلق والتعليق بفصل بينهما ما لا يوافق احداهما بالاجماع
 يعني امرين حكم شرعي بالتفرق بينهما **قوله** انت حبيب يان الفاضل بينهما
 هو القياس على ما ذكره الذي يدل على التعلق **قوله** وكذلك قوله وم والسبعة فانه آه
قوله غير ما قلنا فان الفصل لا يفهم انا بطريق المفهوم وهو بسبب جهة شرعية
 على ما مر من الاتفاق المذكور فساد الوضع **قوله** ولا كذلك بعد ملكها **قوله** لا يرد
 انه لا يعود كل منهما الى راس مال **قوله** اي سلمنا ذلك لكن لا يضرنا آه **قوله** قال
 العلامة انزليتين في باب المراجعة ولا معنى لقولهما انه كل واحد منهما يذم عند غير
 ما تدعيه الاخر فان العقد لا يخلف باختلاف قدر الثمن من حيث واحد لا يرد
 ان الكيل بالبائع بالبيع بالبيع بالبيع وان البيع بالبيع يصير بالبيع بالبيع
 في الثمن وكما سمي بالحق انتهى وفيه تأمل فان الكيل بالبائع بالبيع بالبيع يجوز له
 البيع بالبيع دلالة كما سبق تفصيله ولا يلزم منه انما والبيع **قوله** الحق
 وانما راعى من الفائدة ما وجبه العقد **قوله** فيه ما ذكره ومناه ان المرامي

من العائدة **قول** فيه بحث لانه ان اراد ان المذموم من فائدة التحالف يستقيم
قوله ما يكون من موجبات العقد وهو ظاهر وان اراد المراجع فائدة العقد
عليه الكلام فيه بل في فائدة التحالف فليست له وجوبه انما هو الاول وعدم
استقامته قوله ذلك ثم **قوله** فان موجبات التكول **قول** لعل المراد تكول البائع
لظهوره ليس موجب تكول المشتري لكن فيه تأمل فان الظاهر ان موجب
حلف المشتري وكيف يكون من موجبات التكول فان اذ لم يتكلم احد
من حلف كل منهما يحصل دفع الزيادة المزمعة وجوابه انه مبني على التنزل
وارقاء العنان للتخصم لكنه قال في تقرير الكلام محمد والشافعي واذا حلف البائع
انزعت الزيادة **قوله** وانكول من موجبات التحالف **قول** فيه بحث **قوله**
فلا يترك به ما هو من موجباته **قوله** فيه ان ملك البيع وقبضه بان عليه حاله على
تقدير التحالف فانه ان ملكه بالقيمة فلا يلزم ترك موجب العقد **قوله**
وليس من موجبات العقد **قوله** بل موجباته فانه تبين بالتحالف فساد
ما نفي الدرس السابق وموجب العقد العائد للفسخ **قوله** والجواب فيمنع
بالنقص على خلاف القياس **قوله** فيه تأمل فان قبل القبض على وفاء القياس
قوله بل بطريق يقضي المشتري في قوله **قوله** الضمير في قوله راجع الى المشتري
قوله لما قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصالح لكان متعلقا بمشترى **قوله**
فيه ان احد اعمى يكون متعلقا بمشترى البتة وانما انما لا يتعلق بمشترى
افذا ما اقر به من اهل الهالك **قوله** قبل والفاي ج هو انما في ان البائع لا يترك
من المتبث شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيادة **قوله** العالم
النهاية وفيه بحث لانه يجوز ان يكون الهالك قيمة شيئا فليلا الصغره او يكونه
مريضا او موقفا ويكثر انزغابات في اعمى وينبغي فيه ضمير في البائع ان ما قد
صالحا عن جميع ما اذاعه طحا في زيادة قيمة اعمى فانه لو لا الصالح لا يطيق المشتري
اعمى اذ القول قوله مع عمدة تأمل **قوله** قول المشتري في قيمة الهالك **قوله** اي في

حققة قيمة **قوله** والجواب ان ملك البيع **قوله** انت خير من القسم عليه
عند محمد ليس القيمة فيه يلزم ذلك عليه والظاهر ان التعليل الاول لا يوجب
الجواب من اعمى يوسف لانه انما اثار **قوله** فكان استيفا بعض المنفعة
الملك احد العبد بينا وفيه التحالف فذا به حنفية حملة **قوله** ايضا **قوله** بعض كهياب
ثم الضمير في قوله فيه راجع الى استيفاء بعض المنفعة **قوله** لا يبعد راجع الى قوله فيه تأمل
فانه حققة البائع في علمه بحوز والظن وذلك مجهول في المقسم عليه **قوله** وانما
ينفي الاطلاق بالذات **قوله** هذا معطوف على ما تقدم بحسب اسطر وهو قوله
ان احد الله ليليان المذكورين في الاثبات المذمومين في القياس **قوله** وهذا ليس
بصحيح لان المشتري لو حلف بانه ما اشتريت العايم بحسب من الحق الذي
بذمه البائع حلف وكان صادقا **قوله** لم لا يجوز ان يكلف المشتري ان حققة
ليست بالتحالف والبائع ان حققة ليست بجماعة ولا يرد ما يقال لكن يمكن ان
يقال بل يرد ايضا فان ما يخص كل واحد منهما لا يعرف الا بالحدس والتخمين ج
نتيجة سر كل منهما على ما لا يمكن لا تناف كذبه بيقين **قوله** وفيه ذلك سابقا لزيادة
قوله في باب الزيادة في البيع من كتاب البيوع **قوله** وهو التحالف **قوله** **قوله**
وهو راجع الى ما في قوله ما يوجب الفسخ **قوله** اما في اعمى **قوله** اي اما كون التحالف
موجبا للفسخ في اعمى **قوله** لكان الهالك **قوله** اي الهالك الذي هو ما في **قوله** لم يفت
اعبار ما هو من الزم الفسخ **قوله** اي من روافده وتواجه وليس هو الزم الزم الزم
ثم **قوله** قال محمد فبان ذلك وجدعي بوجه بحسب من التمس فالبائع ان كان في
الفسخ لم يصح **قوله** ان نيا ذكر من المسائل لم يحقق ما يوجب الفسخ فيما صار مقصودا
بالعقد وان لم يكن ما يوجه جرح الى الفرق بين ما في الزيادة والمسئلة المتقدمة
من بيع الاصل اذ قد اعتبر فيها قيمة الهالك يوم القبض كما صرح به في النهاية **قوله**
فحين الايمان على حقيقة الحال بئلا يلزم الاقدام على المقسم **قوله** **قوله** لا يخفى عليه
ان القيمة تعرف بالحوز والظن ولو حلف يلزم الاقدام على المبيع بحالته **قوله** لانه

والعزل قال العلامة الانصاري ابن ابي ليلى وابن شبرمه من قضاة اهل بيتي
 بالكونية ولد بعد ائمة بن شبرمه سنة اثنتي عشرة و سبعمائة من الهجرة ومات سنة
 اربع مائة واربعمائة ومات سنة ثمان واربعمائة كذا في كتاب طبقات الفقهاء
 انتهى **قوله** وقبل لقبت بذلك للوجه خمسة آه **قوله** الابداع والرياء والخصب
 والاباحة والامادة **قوله** وجه ظاهر الرواية **قوله** فيه انه لم يبق في ما ذكره روي
 غير ظاهرة من اصحابنا ثم ما ذكره عن ابي يوسف خلاف ظاهر الرواية منه
 ثمة عليه في النهاية وغيره فكان الالباق بهذا الشارح ان يثبت ايضا **قوله**
 روي في رواية على الاقل لم لا يثبت كما عهد **قوله** فيها اذا كان المذموم في رواية على
 احد الطرفين او مشريا باخبار ولا ضار للبايع فاما في رواية البينة على
 ان المتولي او المشتري او مشريا باخبار ولا ضار للبايع فاما في رواية البينة
 البينة على ان المتولي او المشتري او **قوله** كالتوكيل بنقل المروءة **قوله** في
 صلاح السند للسندية كلام لا يخفى لعدم مانعة للمنفعة المتبعة ووجه
 انه ينظر لا فيسبل لانها كالمطلوب فليكن **قوله** ولين سلكنا آية **قوله**
 فيه بحث **قوله** لكن المقصود المذموم عليه باقاة البينة ليس ثبات الملك
 للبايع فما مقصوده اثبات ان يدور بغيره لا بد خصومة اقول فيكون ذلك
 ضحيا ولا يعتبر فيه **قوله** فقولنا اثبات الملك للبايع بدون خصم معتذر
 اذ ان اريد ثبات الملك له فضررنا ولا يضرنا وان اريد ثباته ضحا
 فلا نسلم ثم المراد من الضحى خلاف التصور والتقدير والمراد بذلك قوله
 فيكون ذلك ضحيا اثبات الملك للبايع فحصل المانع فيكون اثبات الملك للبايع
 فحصل المانع فيكون اثبات الملك للبايع ضحيا ولا يعتبر فيه **قوله** وهو غير
 معروف في الشرح **قوله** قد سبق في اول كتاب الدعوى ان البينة يثبت
 في الاعارة بالبينة ولا يعتبر في المذموم عليه بالبينة **قوله** المص وافرة فهو
قوله اي فهو المذموم والاضافة للملابسة او فهو المذموم على ولا يخفى

عن البينة لانه دليل الملك لانه يثبت فيه **قوله** الضحية في قوله غيره راجع الى
 الملك **قوله** وانما صحت الدعوى **قوله** اي دعوى البينة **قوله** اوجب بان وجهه انه
 اذا جعل خصما آه **قوله** بان جعل سارقا ثم اقول فيه بحث فانه اراد ان في ذلك
 جعله سارقا في حق القطع فليس كذلك وانما يلزم ذلك وان لو كان المذموم رقيب
 وانما قال سرق على ما لا يجوز ولا يثبت فيه كذا لم يظهر كون ذي اليد سارقا
 لا ضحا لكونه سارقا غيره واتباع ذي اليد منه واكد ويدري بالثبوت
 في ما حجة الى ما ذكره في معرض اجواب مع ان فيه ما لا يخفى **قوله** ان ظهر سرقة
قوله اي سرق الدين باقرار ذي اليد وغيره **قوله** المص لان ان يقيم البينة ان
 طائفا وكله **قوله** فان قيل يلزم حينئذ احكام على الغائب بانه وكله فاما لا يجوز
 فان ما يدعي على الغائب وهو التوكيل سبب لما يدعي على الآخر وهو التسليم وقد
 من قبل باب الحكم ان يجوز فليبرر **باب** ما يدعيه الرجل على غيره **قوله**
 بمنزلة الاختلاف في اجاب **قوله** فوله في اجاب الحق متعلق بقوله بمنزلة **قوله**
 ولان كذب اهداها سفيان **قوله** فيه بحث فانه الكذب هو عدم مطابقة الحكم
 للواقع وعدم مطابقة كلام اهداها لنفسه لا من اجل الوافحات فكيف
 يمنع وليس فيما ذكره في معرض الاستدلال في ذلك كما لا يخفى واجواب ان
 المانع من قبول الشهادة هو كذبها شرعا وهو مفقود بها وان لم يمتنع اطلاق
 الشهادة وتكذيبها شرعا فالذي لا يسلمه الشارع هو الكذب الشرعي فليكن **قوله**
 فكانت الشهادة ان صحح بين **قوله** بعض شرعا **قوله** وان اقام آية **قوله** انما
 يقرر كذا وانما ما كانا ارضا وكان نارج اهداها سبق كان هو اولي وان
 لم يورثا او استويا نارجها فان كان مع اهداها قبض كالتدخول بها او حملها الى
 منزله كان هو اولي وان لم يورثا شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وانما
 قلنا لا ظهر ذلك الا في تلك التي تقرر بانها راجع من الاطلاق والانتشار
 قال الانصاري في كلامه عن فصول الاستدلال في اهداها ولم يورثها

قوله المص لان ان يقيم البينة ان طائفا وكله
 قوله اي سرق الدين باقرار ذي اليد وغيره
 قوله فوله في اجاب الحق متعلق بقوله بمنزلة
 قوله فيه بحث فانه الكذب هو عدم مطابقة الحكم
 للواقع وعدم مطابقة كلام اهداها لنفسه لا من اجل الوافحات
 فكيف يمنع وليس فيما ذكره في معرض الاستدلال في ذلك
 كما لا يخفى واجواب ان المانع من قبول الشهادة هو كذبها شرعا
 وهو مفقود بها وان لم يمتنع اطلاق الشهادة وتكذيبها شرعا
 فالذي لا يسلمه الشارع هو الكذب الشرعي فليكن
 قوله فكانت الشهادة ان صحح بين قوله بعض شرعا
 قوله وان اقام آية قوله انما يقرر كذا وانما ما كانا ارضا
 وكان نارج اهداها سبق كان هو اولي وان لم يورثا
 او استويا نارجها فان كان مع اهداها قبض كالتدخول بها
 او حملها الى منزله كان هو اولي وان لم يورثا شيء من ذلك
 يرجع الى تصديق المرأة وانما قلنا لا ظهر ذلك الا في تلك
 التي تقرر بانها راجع من الاطلاق والانتشار قال الانصاري
 في كلامه عن فصول الاستدلال في اهداها ولم يورثها

فصاحب الترخاخ اولى بالحق والظاهر ان يقيد قوله وان اخرج احداهما بالمد وال
 اقرار والا فصاحب اليد والاثار اولى بقرينة فان كان ذلك فهي مرآة **اول**
 ولا يعتبر قولها وتصديقها **قوله** وان لم يكن ذلك **قوله** معطوف على قوله فان كان
 ذلك وقوله ذلك اشارة الى قوله فانما ان يكون في بيت احداهما او دخل بها
قوله وان لم يذكرنا بما جاء **قوله** او استوفينا بهما **قوله** واجواب ان ذلك انما يعتبر
قوله اشارة بقوله ذلك لجواز ان الاول ظلمها **قوله** لان شرط العقد ان
 يدعيه **قوله** الظاهر ان المراد من شرط العقد هو الرضا وقد تغير لانه ما رضى
 بالعقد لا بسلم كل المبيع واذا لم يسلم رضاء بتغير في الصفقة فليس تبركا مخرج
 به العلامة الكافي ويؤيد قوله ان كل من فعل رغبة في ملك الكل وايضا لا يخفى
 العقد فكيف يكون شرطه **قوله** اجيب بانهم لم يشهدوا بكونها في وقت واحد
قوله فيه بحث فانها اذا شهدوا بكونها في وقت واحد فالجواب ذلك ايضا وسجي
 من اشارة في الضعيفة الثانية من الورق الآتي قال لا تفتا في ما قلنا من مسوط
 شيخ الاسلام ابي بكر المعروف بخوارزمي زاده رحمه الله فان ادعى الشراء من واحد
 والآخر في يد ثالث وان لم يورثا او ارضا ومارجها على استواء فانه يقضي
 بالتدبير بينهما نصفيين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء اخذ نصفا بنصف الثمن
 وان شاء ترك جواب اشارة لا يفي بدفع ما اذا اورد عليه فليتا على وقوله
 يكون له ان يأخذ الجميع بشرا الى ان اخبار **قوله** **قوله** وان كان بينهما ان يقول
 يأخذ الجميع ولا يبعد حمل كلام المص على انسا كلمة **قوله** وذكر بعض اشارة على
قوله اراد ان يفتا في **قوله** وبينة غير القابض قد يكون بان يقضي **قوله** اذا كان
 بينهما ونهم بالشراء المتقدم **قوله** وقد لا يكون **قوله** اذا كان المشهود به الشراء
 انما خواتم الملك **قوله** ان الملك المطلق **قوله** وهما ليس كذلك **قوله** لانها
 على ان الملك كان للبايع **قوله** وقوله لا يفتا اشارة الى قوله لان ملكه من قبض
 يد **قوله** لا بد من اننا على انه هل ينشئ بها حقيقة المبنى على مقتضى

الظاهر

الظاهر اشارة الى قوله لا يقضي اليد ثبته بانك ان قوله ان انصرح
 يؤيد الاول **قوله** ولان الشراء يثبت الملك بنفسه والمنة لا يثبت الا
 بالقبض فكان الشراء والمنة باقيا معا **قوله** بل يثبت الشراء مع القبض
 الحادث يصاف الى اقرب الاوقات على ما سترنا فلا يثبت مطلوبة لئلا
 هو سبق ملك مدعي الشراء هذا والظاهر ان قوله ولانه يثبت الملك بنفس
 دليل آخر لكون الشراء اقوى لا لكونه اولى بالفهم يشهد لذلك قوله في دليل
 المسئلة الآتية لاستقائهما في القوة فان كل واحد منهما عقد معاوضة يثبت
 الملك بنفسه كما لا يخفى **قوله** دون المنة لتوفرها على القبض **قوله** فكان ملك مدعي
 الشراء سابقا **قوله** المص واذا ادعى احداهما شرا والآخر هبة وقبضا معا
 واحدة **قوله** والظاهر ان اذا ادعى احداهما ان قبضها عوضا عن هبة والآخر شرا
 فكذلك اجواب المسئلة هذين الذي لهما بعضهما **قوله** وتقريره ان الشراء صحيح بالضرورة
 صحيح بآية جيع الى ان قال **قوله** لا ترجح بآية جيع الى الحال بل ترجح انما يكون
 ما في الحال **قوله** اذا التزموم عبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل **قوله** فان
 ظهور الاثر في حال انما هو بقوة العقد في حال قبضه المطلوب فلهذا لم يلى
 لحصول الاجر بالتصدق وهو كصول العوض للواهب فتأمل **قوله** وعندنا في
 العقد بين يكون المنة **قوله** اريد بالمنة ما نعيم لصدقه على سبيل عموم الجار **قوله** فان
 قدما الشكاح **قوله** كيف يقدم اذا ارضا ومارجها على استواء وتخصيص
 بما اذا لم يورثا خلاص الظاهر من تقريره ويمكن ان يقال معض الشبهة على
 انما يخفى المتخير ان يقولوا مثلا كان العقد في اول الظاهر من اليوم العلامة وظ
 انه سبق في العقود المتقدمة على التقدم وانما اذا لم نشاهد بين شهدان
 على وقت حجة مضيق لا يسع في تحديد اثباتا وبه يظهر اجواب عن السؤال
 المذكور في راس الضعيفة السابقة بوجه آخر **قوله** وذكر في الاسرار جوابا في
 ما قال عن تحديد المقصود من ذكر السبب ملك العاين والشكاح اذا تفرق

ملك المسكن في وقت اذ لا يندفع بهذا ما ذكره محمد فانه اذا كانا في الملك
 ثبت ملك العين في المسكن لزم في الشراء صورة ومنع والندعية لهما من غير
 العمل بالبينتين بعد رالا مكان بخلاف ما اذا سويها **قال** المصنف ولو اذ عبا
 الشراء من واحد من غير صاحب اليد واما البينة على تاريخي فالا في اول
ان قال العلامة الكاكي بقاء لصاحب البينة وفي هذا الحكم لا يتفاوت ان يكون
 واحد او اثنين كما ان صاحب التاريخ الا قدم اولى وانما تفاوت الحكم بينهما
 فيما اذا وقت احد البينتين ولم يوقت الاخرى على ما ذكره بعد هذا بقوله
 بخلاف ما اذا كان البايع واحدا انتهى قال العلامة النسفي في الكافي وان اذ عبا
 الشراء من واحد ولم يورثا او اورثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفا لا استويا
 في الحصة وان اورثا واحدا سبق تاريخي ينفذ لا سبقها تاريخا انما بخلاف
 ما لو اذ عبا الشراء من رجلين لا يثبتان الملك لبايعها ولا تاريخ ملك لبايع
 تاريخه ملكه لا يثبت به نصفا كما انها حضرا واما البينة على الملك بتاريخ فليكون
 بينهما انتهى وهكذا في الكفاية وشرح الكنتز للزليقي ثم قال في الكفاية السابق
 اولى رواية واحدة فيما اذا كان الواحد او فيما اذا كان البايع ثانيا اختلف
 روايات الكتب فيما ذكره في الكتاب يشير الى انه لا عبرة بسبق التاريخ وفي
 ما يدل على ان سبق التاريخ في اولي في ذلك ايضا انتهى وظهر ان ما في النهاية
 وصرح الزرارة بن ميني على رواية ما في الكافي والكفاية وشرح الكنتز على رواية
 اخري وهو مختار صاحب الهداية ايضا على ما يشير اليه كلامه الا ان في الدليل
 الذي ذكره على عدم اعتبار سبق في ذلك بما فانه يثبت مدعي السابق بثبت
 لبايعه ملكا سابقا واذا ثبت احد مدعي ملك المطلق تاريخا اقدم فهو اولى
 عليه ما نفوه ولا تاريخ ملك البايعين غير ظاهر بل الظاهر خلافه حيث يضمن
 اثبات تاريخ ملك المدعيين اثبات ملك البايعين **قال** المصنف وان اقام كل واحد
 منهما البينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فاما سواه **ان** قال الزليقي حصة

يكون

يكون بينهما نصفا سواء كان تاريخ احدهما اقدم او لم يكن انتهى قال الزليقي
 اي تاريخا واحدا وان كان تاريخ احدهما سبق كان اولى على قول ابي حنيفة
 وهو قول ابي يوسف اخرا وهو قول محمد في رواية ابي حنيفة وفي قول ابي
 يوسف الاول ينفذ بينهما انتهى ولا يخفى ان هذا يقع بين الكلامين نصفا في دفع
 ان الكلام مبني على رواية وما ذكره الزليقي فهو انما في تفسير كلام الله
 مبني على رواية اخري فكيف برأيت ضمير بان المصنف من دليل صاحب
 الهداية خلاف ذلك **قوله** وقيل لا تفاوت **ان** قال الكاكي صاحب النهاية **قوله**
 ليس فيه زيادة فائدة في **ان** فائدة دفع توهم الكسوة في كلام الكنتز
قوله ورتب عليه الاحكام **ان** قال المصنف كلام النهاية مع تفسير **قوله** لانه
 احد هما لا يدل على تقدم الملك **ان** قال المصنف باقية فانه يرجع الى دعوى الملك
 المطلق لبايعها وتوقيت احد جانبي الملك المطلق لا ينفذ لا ولو تيمم ما سبق انما
 في سجي ايضا **قوله** لانه اثبت بالبينة كان ثبت عيا **ان** قال الكاكي بتميمه بقوله
 لانه الشراء امر حادث فيصاف الى اقرب الاوقات اذ الم مبني وتتم
 تاريخا في تاريخه على الامور في حكمه انما اذا تباين آه فلا بد من سؤال المصدر
 واما ان يقول فليكن **قوله** يجوز ان يقال من ثبت له الملك آه **قوله** يعني في
 المسكنين **قوله** لان البايع اذا كان واحدا كان التعاقب ضروريا **قوله** فيه
 بحث يجوز ان يبيع وكليلة لشخصين في زمان واحد كما ان تاريخا لصاحب
 النهاية **قوله** ملك غيره مشكوك ان تاريخا **قوله** ايان تاريخا الملك والمولد سببه
 افع الشراء فبينة نوع من الاستخدام **قوله** وان تقدم ملك **قوله** لكن لم يملك
 الوقت لانه لم يبيع الملك من جهة **قوله** فترجح بالوقت **قوله** فيه تاريخ
 فانه الملك المعقود له الوقت مشكوك ايضا كما ذكره فكيف يصحح الوقت
 مرجح **قوله** جاز ان يقع معا **قوله** فيه بحث اذ تصور ان يملك الشخصان عبا
 واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع البيعين معا كما اذا وقع على

على التفتاب فلا يضرنا ما ذكرت **قوله** لان البنية هي ما على مطلق الملك
اقول تعليل لقوله وعدم انه لا يقبل بنية ذي اليد وقوله عنه بعض من محمد
 رحمه الله **قوله** مكان التقدم وانما هو سواء **قوله** انما يجتمع الى البنية **قوله** وانما
 يقبل اذا تضمنت معنى الدفع لما مر **قوله** انما **قوله** والاولى المسئلة الاولى
قوله ويجوز ان يكون الكثرة لا به خيفة ووجه محمد غير مذكور هنا وقوله **قوله**
 من قبل محمد فيهما التلو والرجاء **قوله** واجب بان ذلك **قوله** في حيث
 كان اولوية الخارج على قوله **قوله** انما الذي لا يعتبر فيه التار يخفق عليه العلامة
 والاتفاق في غاية البيان فراجع **قوله** المص وقال محمد الذي اطلق اولية **قوله**
 هذا قوله الاول الذي يعتبر فيه التار يخفق عليه ما ذكره في الاتفاق في حال
 انت وقال الاتفاق في حال ما على قوله **قوله** انما يجب ان يفيض بينهما نصفان ثم اعلم
 ان سبق التار يخفق قد يكون من حيث النقص وقد يكون من حيث المعنى فالوجه
 انما يعتبر التار يخفق من حيث النقص ومحمد على قوله الاول يعتبر التار يخفق من
 ايضا فليست على **قوله** كان ملكا لا اصل **قوله** الظاهر ان كان ملكا من الاصل
قوله لا يثبت بها استحسان الملك الثابت للخارج بوجه ما **قوله** فلا يكون قوله اكثر
 استحسانا من بعض التفضيل ثم اعلم ان قوله بوجه ما متعلق بقوله الثابت **قوله** ووجه
 الاستحسان **قوله** في حيث اخذ لا يظهر فيما ذكره من وجه الاستحسان ما يصلح ان
 يكون جوازا من وجه القياس فليست على **قوله** انما في بنية في نفس الامر وانه **قوله**
 كان قبل ما لفرق بينه وبين ما اذا لم يكن الذي اليد بنية على ادراج التفتاب
 عند حق تضييق الفاضل به للمزيد ثم وجد في اليد بنية على الادراج لا يستلزم
 للمزيد ما من اليد بل الذي ذكره جازمه قلنا ما احسن ينبغي ان يضاف القضاء
 من البطالة ويحفظ الحقوق عن النوى وفي مسئلة الادراج ذلك فان الغالب
 اذا جاء بتمام بنية حكمه بخلاف ما نحن فيه **قوله** كسئلة كونه وقمة **قوله**
 بعض في الشهادة **قوله** ليست بمعانية الافضال **قوله** بعض لا يلزم فيها معانية

الافضال

الافضال **قوله** المص وان تكبر رضى به الخارج **قوله** في الشراء سبب
 تكبر ومع ان بنية ذي اليد فلا بد من الفرق **قوله** المص فمعرفة الملك المطلق **قوله**
 قال في النهاية والمغني فيه انما التفتاب الذي ينتج مرة بعد مرة يجوز ان يصير
 الذي اليد بالتسليم ثم يفضله الخارج مرة وينقصه وينتج مرة اخرى فيصير
 ملكا له بهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد كان بعض دعوى الملك المطلق من
 هذا الوجه انتهى في حيث انما اوله ان الملك المستتب براد حكمه كما ينبغي بوجه سطر
 وانما نأينا فلانه يلزم نقص اليد لانه بالمشك **قوله** كان في اليد قد اشتركا من
 الخارج ونقص ثم باع ولم يفيض **قوله** بعض ولم يفيض الخارج **قوله** ولان السبب
 براد حكمه وهو الملك **قوله** قوله هو راجع الى الحكم **قوله** انما اذا شهد وانه فلا اشكال
قوله في حيث **قوله** وقد اتفق الفريقان **قوله** في غاية البيان تفصيل متعلق
 بالتمام فراجع **قوله** في التنازع بالادب **قوله** لانه انكروا بخص
 بالملك **قوله** انما **قوله** حال العلامة التي يكون بخلاف ما اذا ما بالبنية انتهى في التعليق
 بالتمام والكم ثم قال في التعليق حيث يكون بنية الخارج اول لانه فقه مطلقا
 الخارج اكثر انبا ما وانما التعليق فليس بجته وكذا التصرف كونه بتملك
 بالتملك من التصرف على انه كان في يد واليد دليل الملك حتى جازت الشهادة
 له بالملك فتميز في يد حتى يقوم الحجج او التراجع انتهى في قوله المفهوم من ان
 انقصا للراكب وانما بسبب قضاء ترك فاعلم فيه فانه خلاف ما يعمم من الكتاب
قوله حيث لم يفيض بها **قوله** بل يفيض في ادراجها وقرن ما بين اجعل في ادراجها
 والقضاء بينهما قضاء التارك كما ينبغي في آخر هذه الورقة **قوله** واذا كان صبي في
 يد رجل يدعي رقة **قوله** بعض يدعي ذلك لوجه **قوله** انما ان يكون الصبي ممن
 يصير **قوله** اي يملكهم ويحكم ما يقال **قوله** قيل لا قرار بالرق من المصار لا حاله
 واقواله فيها غير موصية **قوله** قال في التعليق اخذ من النهاية ولا ثم ان الاقرار بالرق
 من المصار لانه يمكن التذكار بعده بدعوى اكثرية اذا التفتاب نفس نبيه

في حيث
 في حيث
 في حيث

في حيث
 في حيث
 في حيث

في حيث
 في حيث
 في حيث

لا يسمع صوته الذي يجرى بكلمات الارزاق بالذبح انتهى لانه يمكن تذكره وكذا
 الطلاق والعاق **قوله** المص او متصل **قوله** في صحة العطف **قوله**
 ومعه اذا عرف كونه في ايديها انقض بينهما قضاء **قوله** فاذا ادعاه فانك
 لا يطلب منه البينة على انه في ايديها ليصير افضاله لغيره العاقبة بذلك
 ترافعوا الى قاضي آخر فانهم المذني بينة بقضاء القاضي الاول بينهما قضاء
 ترك يكونان فصلا **قوله** يجعل في ايديها لانه لا مانع لهما **قوله** فاذا ادعاه
 ثالث يطلب منه بينة على انه في ايديها حتى يصير افضاله واذا كان القاضي
 الذي ترافعوا اليه غير القاضي الاول لا يسمع خصومة الثالث باقائه البينة
 على ان القاضي الاول جعله في ايديها فليدبر **قوله** المص ولا يعتبر بالكثر
 منها بعد الثلاثة **قوله** من هذه هي التبيينية لا الاصلية على المفضل عليه فلا يلزم
 ايجب بالالف وانما ومن التفضيلية وفي بعض النسخ بالكثر منها فمن جئنا
 تفضيلية **قوله** فهو مصدر ميمي **قوله** قوله هو راجع الى موضع في قوله ولا اخر
 موضع جرده **قوله** وتذاثرا الى المص **قوله** قوله فهو لصاحب الثلاثة **قوله** والكثر
 على انه يقضي به لصاحب الكثير لان احاطا **قوله** وفي تأخير المص دليل القيل
 الاول اشارة الى رجائه على ما هو دأبه وعادة **قوله** المص ووجه الثاني
 ان الاستعمال من كل واحد بعد رخصته **قوله** لم يظهر منه جواب وجه الثاني
قوله وعلى الثانية وجه الثاني **قوله** يقع في بعض النسخ والآخر بعضها يقع
 على الثانية وجه الاول والثاني **قوله** صاحب النهاية النسخة الاولى دون الثانية
 كما كانا في الاول لا ينافي ذلك لترتيب **قوله** لعدم الثاني بالاشراك
قوله فيه بحث **قوله** وفيه لا اخر هذه **قوله** الكذب يقال له بالتركيب
قوله اوجب بانه خصم باعتبار مازعة في البينة **قوله** فالله النهاية الاولى
 انه يمكن من اثبات اليد بدعواه لو لم يازعه الاخير انتهى وفيه بحث
 لما لفته لما صرح به قبل هذا الكلام **قوله** بناء على مسئلة اخرى **قوله** هذا

نظر

فان طرأ اليه قوله قال بعض متاخرين منهم انه تعالى **قوله** المص فلا يجوز لاهلها
 غير جهة **قوله** لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله **باب** **قوله** في
قوله وجه الثاني انما يتحقق بانصال العلوق في ملكه **قوله** الظاهر ملكه بدل
 قوله في ملكه **قوله** لانه لا انسان قد لا يعلم ابتداء يكون العلوق منه **قوله** انما
 زائدة **قوله** ولا كذلك الحق والتدبير **قوله** لانه فكلانف ولا يخفى عليه فلما
 بعد **قوله** هو صار كالماء اذا اقامت البينة **قوله** فان بينتهما يقبل مع
 انما قض في الدعوى للحكم عليها لانه الزوج ينزول بالطلاق **قوله** ولا
 يعارض بين دعوة التحريم ودعوة الاستيلاء **قوله** يعني دعوة الاستيلاء
 والاستيلاء فلا يعارضها دعوة التحريم اذا لمساواة في القوة **قوله** واذا
 لم يصرام ولد بني الدعوة في الولد **قوله** شرع لا يطالب بالمشروع كما
 لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه اصلها فيها اليه حيث يقال ان الولد واستفاد
 احقرته من جهة **قوله** **قوله** الذي يلان الا حتران لا يلان عليه لا حاله في التنب
 بل في الحق **قوله** في هذا الباب يخبر به ثبوت حق الحق **قوله** **قوله** انما يظهر ان يقال
 به باب الدعوة والاستيلاء هو الولد **قوله** فان الولد هو المقصود من الدعوة
 كما لا يخفى على المتأمل **قوله** هو ثبوت حقيقة الحق **قوله** **قوله** هو راجع الى اصل
قوله اياي ثبوت الاستيلاء في حق الامم من ضرورة ثبوت الحق **قوله** **قوله**
 كما من احكامه **قوله** وكذا المستولدة بالشكاح بان تزوج امرأة على انها حرة
 فولدت ما ذابها منه **قوله** **قوله** انما ما ذكره من قبيل ولد المفرد كما لا يخفى في
 آخر الفصل فلما وجه للمالك والظاهر انه حرية الولد لانتمس بها احكامه و
 ذكر ما في المال الاول استطراد في ثبوت **قوله** **قوله** بان التواهي في حكم
 ولا واحد من ضرورة نسب احكامه بصيرورة حر اصل ثبوت النسب
 من **قوله** **قوله** انما من ثبوت الحق لا يجعل النقص انه لا يحكمه قصد
 ذكرتم النقص ضمنى لا قصد في حكم من شيء لا ثبت قصد ثبت ضمن **قوله**

ولما كان يقول اذا كانا كذلك **قوله** انما نسا رقبته كذا في قوله بان انما
 في حكم ولد واحد من ضرورة ثبوت الحق في احد ما ثبوت **قوله** انما نسا
 ان يكون كذلك وانما لازم **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت الحق في آخر
قوله انما لازم المشتري ضمان قيمة الولد اذا فرغنا اذا باع احدنا
 ثم اذني ابا بيع النسي في يد واهن المشتري ما اشتراه **قوله** وفي ذلك
 ضررنا **قوله** ولذلك لم يخلص من ضرورة اسقاط ما والا كان التباين
 فيه ايضا غلبت ثم قوله ضررنا به معناه للمشتري **قوله** فان فوض **قوله**
 يعني هذا الجواب **قوله** اوجب بان غير مفسود **قوله** بل ضمن ثم ان الضمير في قوله
 باننا راجع الى النسي في قوله كان ذلك سببا **قوله** المص والناث في الام
 اكرت وفي الولد للبايع حق الدعوة والحق لا يبارض الحقيقة **قوله** وبما اذا
 باع جارية حبلى فولدت ولد بن بطن واحد لاقل من ستة اشهر فاشترى
 المشتري احد ما ثم اذني ابا بيع الولد لا فرحت دعوة فيها جميعا
 يبطل حق المشتري وذلك نفق الحق كما يوجب بان التواضع
 في حكم ولد واحد من ضرورة ثبوت نسب احد ما في حكم بصيرة قوله
 ثبوت النسب **قوله** وفيه نظر لان الغرض ان الحقيقة او في باعها
 متوية بانه التواضع والرجوع **قوله** انت جارية لا يسلم من السنوية
 الا ببيع انما اذا لم يكن الحق بطل بالحقيقة دون الحق وعند ذلك يظهر
 الحقيقة على الحق **قوله** المص وقوله في الفصل الاول يرد عليه كقصة من النسي
 قوله **قوله** وقوله مبتداه وقوله قولها خبره **قوله** قوله هو الذي خرج ضررنا
 الى قوله انه يرد بما يضمن الولد من النسي **قوله** قال في غاية البيان وكذلك
 ذكر في اجماع الضمير حيث قال محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في قوله
 بشري اجماعه فلهذا ولدا وقد كان اصله احملا عند ابا بيع واهن
 المشتري لان ثم اذني ابا بيع الولد قال هو انه ويرد عليه حصة

قوله في غاية البيان وكذلك
 ذكر في اجماع الضمير حيث قال محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في قوله
 بشري اجماعه فلهذا ولدا وقد كان اصله احملا عند ابا بيع واهن
 المشتري لان ثم اذني ابا بيع الولد قال هو انه ويرد عليه حصة

من النسي الى هنا لفظ محمد وكذلك اذ كانا كذا في الشهيد كما في واكر في النسي
 في مختصرها وكذلك ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرح اجماع الضمير
 وكذلك ذكره شمس الامية البيهقي ابو الليث في الشامل والكفاية **قوله**
 وكيف يسترد كل الحق **قوله** قال الامام ابو علي بن ابي بصير حصة الولد
 بان يقسم النسي على نسبتها باعتبار قيمة الام يوم القبض لانه دخلت في ضمان
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فغير قيمة عند
 ذلك انتهى وفي غاية البيان غلبت من مختصر الكوفي وكفاية شمس الامية البيهقي
 انه يقسم النسي على قيمة الام يوم وقع العقد وعلى قيمة الولد يوم ولد
قوله ولما قيل ان يقول انما ثبت بالاعاق حقيقة اكرت وبالعودة حصة
 فانها يتساويان **قوله** في حيث بان انما ثبت بها في حق الولد حقيقة اكرت
 ايضا بل قرينة الاصل كما سيأتي **قوله** لا سيما على صورة بيع احد ما **قوله**
 ولا سيما على زيادة وهي قوله ولدا عنه والقدر وبها ساكت عنها وجوب
 سببية اجماع مبنية على هذه الزيادة **قوله** قال شمس الامية يجوز ان يقال
 غلامان توأما وتوأمان **قوله** في المغرب التوأم اسم للولد اذا كان معه
 آخره بطن واحد يقال توأمان وقولهم بها توأم وبها زوج فطامه
 يقال لانه توأمة انتهى في المغرب يخالف ما ذكره شمس الامية السرخسي
قوله وقد تقدم الكلام **قوله** في طهر هذه الحقيقة **قوله** المص وبها ثبت
 تعاكرت **قوله** وكما من حيث ثبت ضمنا وتبعا ولا يثبت قصدا واحالة **قوله**
 ثبت بطلان اعاقا المشتري في المشتري **قوله** قوله في المشتري يتعلق
 بقوله ثبت **قوله** والضمير للمشتري كذا **قوله** اي للمشتري بالفتح **قوله**
 المص ولو لم يكن اصلا لعلق في ملكه **قوله** قال ابو علي بان اشتراها
 بعد الولادة او اشتريتها وهي حبلى لها او باعها فماتت بها لا كثر
 من سنين فثبت نسبها ايضا لانها لا تغير فان فيه لكن لا يفتق **قوله**

ليس في ملكه انتهى وهذا الاحتمال لا يلزم ما نحن فيه **قوله** فكان قوله هذا
 ابنى جازا لقوله هذا دعوة كثر **قوله** فيه بحث لانه لو كان جازا كما ذكره
 لما ثبت نسب الذي ليس عنده بل نسب الذي عنده والمصرح خلافه فليست
 ثم قوله دعوة بدل من قوله جازا او غير هذا وضروقه جازا حال
قوله المعنى لا يري انه يعمل فيه الاكراه والهرز **قوله** وان كانا لا يعملان فيما
 لا يجعل النقص **قوله** بخلاف ما اذا صدق **قوله** اي صدق المقر له بالنسب
 المقر له المعنى ولا في ضيقه ان النسب فلا يجعل النقص **قوله** ولا يوجب
 فيما ذكره عن قولها لا يري انه يعمل فيه الاكراه والهرز **قوله** لعدم افعال
 النقص **قوله** فيه نوع مصادر **قوله** وانما الثاني فانه ليس حقيقة على الخلق
قوله لا يخفى عليك عدم ملائمة الشرع للشروع **قوله** المعنى ثم ادعاه
 لنفسه **قوله** فانما لا يقع لكن ذكره ملأه الذي لا ينبغي في شرع الكافة
 لما حكم الشهادة في مسئلة رد الشهادة ثم الادعاء على خلافه ايضا لا يعمل
 عنده خلافا لما قال المعنى وهذا لانه فلو لم يصدق المقر له **قوله** قال الا الثاني
 اشارة الى قوله لا يجعل النقص انتهى وفيه بحث بل هو اشارة الى قوله
 والاقول بطلان لا يند بالرد **قوله** ولم يقرر لانه على عرضة التقدير
قوله ما مل في صحة هذا التعليل فانه سقاه ظاهره ولو كان اللفظ ان
 انه لم يتوقف **قوله** فلو كانا عتر من عليه ما هو قوي وهو دعوى المشتري لانه
 الملك له قائم في الحال **قوله** فيه بحث **قوله** كيف يقوم الملك وهو مقر بان حق
 في ذلك الكافة ان المشتري اذا اقر ان البايع كان اثنى بابا عنه وكذا البايع
 فانه لا يبطل ذلك ولكنه يفتق عن المقر انتهى ولا يخفى دلالة على ما قلنا
قوله المعنى ان دلالة الوجودانية ظاهرة **قوله** الظاهر ان يقال ولا يلزم لاسلام
 لانه بغيره لا يتحقق لاسلام **قوله** ولما قل ان يقول هذا في لاف
 الكتاب وهو قوله تعالى ولعبد يؤمن غير من مشرك **قوله** فيه بحث لاننا

هذا هو الوجه في قوله لا يري انه يعمل فيه الاكراه والهرز

قوله

قوله ان لا يري ان ليس خبرا من الاشرار حتى يخالف بل يقول كما ان ذلك خبر
 كذلك شرف الحقبة خبر من ذل الحقبة وكسب لاسلام في وسعه دون كسب
 الحقبة في نظر البعض يقتضي الحكم بحرية فلنا **قوله** بان دعوتهم لا تجعل
 النقص تنقار ضمت آه **قوله** هما نوع مصادر ولم يترجج جانب الاسلام
قوله بل ترجح خلافا **قوله** والفرق هو ان الاصل يفي الفرق بين الرجل والمرأة
قوله واما ويل الحديث **قوله** اي عليه فقد برانه حديث **قوله** ان اقرار
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اقر بوجوبه في كل مخلوق
 بان حاله وقامته والصلوة على محمد الذي اقر بوجوبه في كل مخلوق
 انصوص بوجوبه في كل مخلوق وصدق مقامه وعلى آله وولاده واصحابه الامم
 وقابيل الشرع وجلالة الجهد في تفهيم بدايع معانيه المستنبطة من النصوص
 ببيان دلائله **قوله** فان الاسناد المردوم في رسالة متعلقة بمسئلة مذكرة
 في المصروف من رجل قال لا فلي عليك اثني عشر الف درهم النج ودين في
 نصيحيهما وصدق في نصيحيهما بالعدل الفضل والكلام الحق في ذلك
 اي بان الحقبة المنقولة المنقولة عن الكتب العترة المتعلقة بمسائل لا توافر
 لم يظفر بذلك في رسالة الشريعة في الزمان السابق على انتميا الى هذا العام
 وهذا في الرسالة بين الاوراق بالتمام فخرنا بتركها وبقينا في اول ذلك
 الكتاب ولم نغيرنا اختياره من الترتيب المستطاب وهذا نص جازة الا
 بما انتقم ولا ازدياد
بسم الله الرحمن الرحيم
 سبحانك لا علم لنا ان ما علمت انك انت العليم الحكيم شاكر ان فضلي وسلم
 على سيدنا محمد وآله وصحبه افضل صلوة واكمل تسليم وبشيدنا الى سبيل
 الترشاد والعتاب وهدينا الى القراط المستقيم رجل قال لا فلي
 عليك اثني عشر الف درهم فاكبره قال ديني لك خمسة آلاف درهم وقد
 دفعها اليك واديتها لك فقال تلك خمسة آلاف اتية اديتها الي من

مدلوله عشرة در اسم في ذمة المذعي عليه وذلك لوجوب موافقه
 بكونه في زعم المذعي وادعائه فاذا اشير الى المدلول نفسه يكون الكلام
 الاول كاللحاظ وتضمن اجواب الاعتراف بالوجوب فيكون اقرارا
 واذا اشير اليه موصوفا بكونه في زعم المذعي لا يوجب الاعتراف به فلا
 يكون اقرارا فان قيل ذكر في الحاشية قال لا وفي عليك الف درهم فقال لا
 اعطيكها لا يكون اقرارا وفي الحاشية الثانية والبرائة اذا قال لغيره
 في عليك الف درهم فقال اتاحف سائمة منها فلا او قال اتاحف سائمة
 منها فلا الا فيها فقد اتاحف سائمة مع انه التزم كناية عن المال
 الموصوف بالوجوب في الذمة فانفق ما ذكرتم فلما لم يتم الاتفاق
 في صورة التمسك بوجه التمسك الى جميع ما سبق ذكره كما في قوله تعالى
 يسكنون الناس الى ما في قول الشاعر علي لا احب الا بغيره بغيره
 قال الامام السرخسي في المبسوط في مسئلة ما قال اسرج ابني
 هذه او ارجم بغيري هذا او اعطى بغيري هذا او ارجم بغيري هذا فقال لا
 لا يكون اقرارا في غاية الروايات ان لا جواب هو في بكونه موصوفا
 بجواب هو ثبات وهو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا ان هذا لا
 يكون اقرارا وهذا الا انه في جميع ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيكها
 وليس البطل والسرور والتجاسم لك لان هذا اللفظ صالح لغير جميع
 ذلك نفي مع ان قوله لا اعطيكها اقرارا في بعض الروايات وقد استدل
 بعض اعظم العلماء على كون اجاب المذكور اقرارا بان اقرارا هو ما
 لزمه القول والاعتراف بان في خمسة آلاف فلهذا اقرارا بالمذعي
 كما في قوله قضيتك بقضاء منها لو اخذت شيئا منها ففهم مع انه ليس وار
 بالالف ويجوز ان يجاب بان لزوم تنفيذ ثبات بقوله منها غير مسلم
 بل انما زعم التمسك في ففهم فليس كذلك بل قال في المحط في اول باب

الاور

الاقرار بالبراءة وغيره قال هو يبرئ من مال عليه شيئا والذين
 لا من كلمة عليه يستعملون في الذين فلا بد من ثبوت الامانة ولو قال بيا
 ما لي عنه شيئا والامانة دون المضومات لان كلمة عند سبيلها
 لان المضومات الاقرار لو قال فلان عند يالف درهم كان اقرارا بالامانة
 والبراءة من الاعيان بالاسقاط والابراء بالطلقة حتى لو قال انك من
 هذه العيان لا تخرج لان العيان لا يقبل الاسقاط فانما خوت البراءة من
 الاعيان بالنفي من الاصل وبالعين اليه صاحب صحيح حتى لو قال لا ملك
 لي عليك في هذه العين ثم اذني اني لا يصح دعواه وقوله هو يبرئ من مال
 عنه اخبار عن ثبوت البراءة وليس بانها لا يبرئ في سبب نفوذ
 البراءة بذلك وهذا النفي من الاصل او لو قال في صاحب ضيحي لا تفرقه وقال
 في المحط في هذا الباب لو قال كل من لي عليه دين فلو بربى منه لا يبرئ
 من دينه الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا بربى مالي عليه او شيئا فلا
 وهم كمنور وكذلك قال استوفيت جميع مالي على ان من الذين
 لا يصح ما عرف في كتاب البينة في باب البينة الابن وقال في المحط في باب
 الاقرار بالعتق والكتابة والتدبير اقرانه اعتق عبد اس و هو كاذب
 بعتق قضاء لا ديانة لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره وخبره
 با عتبه وعلمه ودينه فاذا اذني الكذب فيه فقد اذني خلاف الظاهر
 لما يصح فيه العاقل لانه مطلق على الظاهر لا على الضاهر ويصدق
 ديانة لانه الله تعالى مطلق على ضميره اقرانه اعتق عبد هذا لابل هذا
 حتى لان اعتق لان كلمة لابل الرجوع من الاول وانما ان في مقامه وانما ان في
 مقام الاول صحيح والرجوع من الاول لا يصح كما في الطلاق تمت الزمان بول
 بسم الله الرحمن الرحيم
 قال المصنف واذا اقره ابا بلغ العاقل حتى لزومه اقراره اقول قال المصنف

كون الحق ليس بشرط حتى يصح انوار العبد وتبطل احوالها لانه في
نفسه لا يؤخذ به في احوال لانه انوار على الغير وهو الحق وبما اخذ به بعد العتق
لنواله انما في انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره المحقق لانه المحقق جعل كونه
شرطا للزوم موجب اقاربه لا يصح الاقاربه فليكن في احوال على ما هو عليه
من قوله لانه اقاربه لا يصح الاقاربه فليكن في احوال على ما هو عليه لا يصح اقاربه
وقوله لا يصح اقاربه بالمال ينبغي ان يكون باب التاويل مفتوح **قوله** وفي
الشرعية عبارة عن ثبوت الحق **قوله** لعله ينتقض بالاقرار بانه لا ينافي على
الكلان وبالاباء واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة انما يقال
المعرف هذا لاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في التذليل المعقول وجوب
التقديم وفيه تأمل قال العلامة الكاظمي في شرح قوله عبارة عن الاخبار
عن ثبوت الحق اي الحق المعين على نفسه انتهى **قوله** وفي عبارة التبيين
تأمل انما لا بد من قيد على نفسه فيما زعم القوي والشهادة قال
الكاظمي وسببه ارادة اسقاط الواجب عن ذمته انتهى وقال في النهاية
وركنه الاسقاط المذكور فيما يجب به موجب الاقرار على الحق انتهى
قوله لو تقرر دلالة الى آخره **قوله** فيه نوع مصادرة ويندفع بالتحقيق ان
بعد سطر **قوله** على الخبر **قوله** كوجوب احوال اذا مال له عليه **قوله** انما
جيبته فلما بينا انه ملزم **قوله** دليل من الشكل ان في **قوله** ولعله لا يحتاج
اليه الى قوله فسكت عنه فلا بد عليه شيء **قوله** انت جبر بانهم ضرخوا
و منهم عدد تسريفة في باب المهر بان التخصيص بالذكور وانما واثبات
تدل على نفي الحكم عما يراه بخلاف فقوله فسكت عنه فغير مسلم ولو سلم
فاسكتوت في هذا العام يحتاج الى العذرة **قوله** ويصح ان يقال ليس
بعذرة **قوله** كونه عذرة هذا الظاهر الجلي **قوله** وانما هو بيان التفرقة بين
العبد **قوله** التفرقة الاولى ليست بين العبد من قبل التقلب **قوله** وعبر

المراد

المجور **قوله** عطف على صحة **قوله** تعلق الدين برقبة وهي مال المولى **قوله**
قوله وهي راجع الى الرقبة **قوله** المحقق بخلاف اذا ذل **قوله** فيما هو من باب
التجارة وانما فيما ليس كذلك من المال كاقاربه بالظهر يوجب امرأة تزويج
بغير اذن مولاه وكذا اذا اقره بجهة موجبة للمال **قوله** لان الاذن بالتجارة
اذن بالبيع بها وهو دين التجارة **قوله** هو راجع الى الموصول **قوله** لان
الناس لا يبيعونه اذا علموا الى آخره **قوله** فيه تأمل **قوله** لان وجوب العتق
بما على الاجابة واجابة بناء على كونه مكلفا **قوله** ما ذكره لا ينافي ما قلنا
في اقاربه بالتفصيل اهلاك رقبة اتية به مال المولى فيكونه اقرار على
الغير والاولى ان يستدل عليه بما في كتب الاصول **قوله** لانه يحكم الاذن
مصلحة بالمالين **قوله** لانه الاذن على العقل **قوله** وعرض بان الشبهة
اي قوله وليست بصحيحة **قوله** ويجوز جريه نقض بل ذلك ظهر ثم قوله
وليس بصحيحة ثم كما نقض عليه التزليل في قول الدعوى **قوله** المحقق
بخلاف اجماله في الموقر **قوله** هذا الكلام في المشرح ناظر الى قوله ولا يشرط
كون الحق معلوما قال العلامة الشافعي اذا كانت متفاحشة بان
قال هذا العبد لو اهد من الناس لان الجاهل لا يصح سجنه وان لم يكن
بان اقراره غصب هذا العبد من هذا او من هذا لا يصح هذا الاقرار
عند شمس لاجبة التوضيح لانه اقرار بالجهول وغايته اجبر على البيان
فلا ينفرد وقيل يصح وهو الاصح لانه ينفذ لانه فائدة وصول الحق
اي الحق وطريق الوصول ثابت لانها اذا اتفقا على اخذها فلا
حق الاخذ انتهى وظاهر ان في المحقق هو ما ذهب اليه شمس لا يتن
قوله ما جواب ان ذلك حقيقة وقد نيزك الحقيقة بدلالة العادة **قوله**
يعني ان ذلك حقيقة شرعية وقد نيزك الحقيقة بدلالة العادة والوف
ما في لفظ الغصب يطلق في الوفاء على المعنى الا ان من المعنى الحقيقي **قوله**

قيل وهو الصحيح **أول** الثاني هو الثاني **قوله** وهو المال الذي يجب فيه الكثرة
أقول قال الثاني أن المال له فطري في الشرع انتهى وفيه نظر ولذا لم يذكره
المشايخ **قوله** وفي أقل من ثلثة عندنا في لأن الكثرة إلى الأقل لأن الكثرة
تقبل لقوله وفي أقل **أقول** وكلهم الشرع كذلك يتعلق بال عشرة وبأقل منه
لأنه السبعة والمهر على مذهبه **قوله** قوله كما في السبعة مثال عشرة يعني
على مذهبه **أقول** والمهر يظهر الأقل على مذهبه **قوله** لا بعدل إليه غيره **قوله** خبر
أن في قوله لأن العمل ما قول **أقول** قال المصنف لأن اللفظة تحمل مجازا **أقول**
فخصير كانه قال لعلنا على حفظ الالف **قوله** ولعلنا المقر بها بقوله و
أقول قوله ودعيته بالنصب أو ترفع مع **قوله** لا يجب حفظ المفعول
أقول أي الذي من شأنه **قوله** والمال محله **قوله** فيكون من ذكر المحل وإرادة
المال والفهم في قوله محله راجع إلى حفظ المفعول **قوله** وحمل الذين على
الودعيته حمل الأعلى على الأدنى وهو لا يجوز **قوله** وفيه بحث والاولى
أن يقال أن حمل الذين على الودعيته لزوم ارتكاب مجازين فانه قوله
قبله أقول بالذين بخلاف العكس فليست على **قوله** المصنف ولو قال لم ي
عليك الف فقال أنتزها **قوله** الالف مذكور وتأنيت الضمير تأنيدي
أجلته وفي القاموس الالف من العدد مذكور ولو أنشأ باعتبار التذكير
جاء أنتزها **قوله** لأن ما خرج جوابا إذا لم يكن كلاما مستقلا **قوله** بأن
يشمل على الضمير **قوله** لأن التذراهم معطوف عليها بالواو واللفظة
وذلك ليس بتفسير لاقتضائه المعايير **قوله** لا تقتضيه العطف
المعايرة بخلاف التفسير فانه يقتضي الاتحاد **قوله** واكتفاء بذكره
العدد من **أقول** لا يخفى عليك أن الاكتفاء عقيب العددين لا يخفى بما
ثبتت دينا في الذمة في جميع المعاملات بل مع مثل الشوب وإنشاء **قوله**
ثم ما نحن فيه لم يذكر فيه عددان فلا يناسب هذه الكلام ظاهر **قوله** المصنف

روى

ووجهه أن القوة وعاء له **قوله** بخلاف قوله على درهم في غير حصة فانه لم يذكر
والضمير بالجل لأنه اقتر بد درهم في الذمة لا يتصور أن يكون مطروفا في شيء آخر
ووجه التفسير بما ذكره يعلم من هذا التأويل فليست على المسئلة مذكرة في غاية
البيان في شرح قوله على خمسة على خمسة **قوله** ومن اقتر شيئين لم يكن كذلك **قوله** أي
أحداهما طرفا والاخر مطروفا **قوله** قيل هو منقوض على أصله **قوله** اطلاق انقضاء
بموافق اصطلاح فان التزم قصورا التذليل عن الذي **قوله** المصنف فلو منع شك
أقول التقابض الحقيقة لكانت في العادة فان الشوب الواحد لا يصح
في عشرة الشوب عادة **قوله** المصنف على أن كل شوب من **قوله** لفظة كل
هنا لكثرة فصحة **قوله** ومن قال محل فلهذا **قوله** قال الثاني لو كان
لذاته رجل أن يعلف بعد مائة جازت الوجه لا ثباتا وجهية لصاحب التذمة
لأن التذمة لا يصحح نسخة فيصير ذكر ما يتعين المحرف انتهى وفي المحيط
في باب أقوال الصبي والحنوة والسكران والافوس والاقوار لهم لو قال لأبيه
فلان على الف درهم أو أوصيه بها بالعلف فاستهلكه يبيع ويكون
لصاحبها انتهى **قوله** وفيها مسئلة اختيارا بتأنيدي المبسوط **قوله** في البراءة
مسئلة اختيارا عقيب مسألي الحمل وان فالف المبسوط حيث أورد ما في فضل
واحد وفي المبسوط عند كل منهما بابا على عدة فعنون مسألي الحمل بقوله
باب الاقرار لا في البطن ومسألي اختيار بقوله باب اختيار **قوله** بأن وكذا
الأقل من سنة من وقت الاقرار لزومه **قوله** القنوب أن يقول من وقت
موت الموصي والمورث كما قال العلامة النسفي في الكافي حيث قال قال
في المبسوط وهذا إذا وضعت لأقل من سنة أشهر من حين موت الموصي
والمورث كما قال العلامة النسفي في الكافي حيث قال فانه يعلم أنه كان
موجودا في ذلك الوقت وان وضعت لأكثر من سنة أشهر لم يفتي شيئا
أنا أن يكون المرأة معتدة في إذا جازت بالولد لا في سنتين حتى

حكم بنيت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المولود
والوارث انتهى وذلك هو الموافق ايضا في سيج في كتاب الوصايا
فراجع **قوله** وان كان احدهما ذكرا او انا في حق الوصية كذلك وفي الميراث
لذلك كثر مثل حفظ الاثبات **قوله** اذا لم يكونا من اولاد اتم الميت كحضره
من ان ذكرهم وهم وانما هم في الكفاية والقسمة سواء **قوله** فان قيل كان
ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح **قوله** انت ضمير بان هذا السؤال
ان يترجم وروده على مذهب فخر راجع الى راي ابي يوسف رحمه
في لا يصح الاقرار اذا ابراهم حتى يكون بيان السبب المستحيل رجوعا
قوله اجيب بان ليس بوجود ظهور كذا به يعني **قوله** في مذهبنا
لا يثبت قلنا لا كذلك بل هو بيان سبب محتمل فقد يشبهه على اهل
الموطن ان اجبته يثبت عليه الالباب كالمفصل فيما مل ثم يقر بذلك
الى لا يثبت بين من بناء على ظنه وتبين سببه ثم ان ذلك السبب كانه ظاهرا
فكان كل ما ياتى رجوعا فلذلك كان مقبولا منتهى ومن هذا الجواب
يعلم ان قوله بل ظهور كل كذا به يعني على كلام وان ثبت زيادة تفصيل
فراجع الى ما قالوا في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في جواب
في الجواب **قوله** فيصير بدلالة الوفاء كما تخرج به **قوله** ولكن ان يقال دلالة
الوفاء فيما يقصد فيه سببية التجارة وانما فيها كمن فيه فلان تلك الدلالة
فليت على **باب الاستثناء وما في معناه** **قوله** تعالى فيم القليل الا
قليل انصفه **قوله** قوله نصفه بدل من قوله قليلا **قوله** المص يدخل تحت اللفظ
قوله فاعل يدخل ضمير المستثنى المفهوم من الاستثناء فيكون المرجع حكما
ويكون ان يعود اليه الاستثناء مراد به المستثنى على طريقة الاستخدام
قوله اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط **قوله** في الكافي وكان ينبغي
ان يقال كانه شرط اخبارا لان التعليق يدخل على اصل السبب

ينبغي

فينبغي كون الكلام اقرا واخبار يدخل على حكم السبب فاذا اني اخباري
حكم الاقرار بناء على السبب انتهى وفيه شيء **قوله** لان ابنا لم يتاوه لفظ
الدار مقصودا والاستثناء بيان ان المستثنى الى آخره **قوله** وفي قوله
ان المستثنى الى آخره بحث ثم اقول قد كنت في ما مثل كتاب في
الحكام من خط المؤلف ما هو صورته وتخصيص الحق ان ابنا متها ليس
متاوه اللفظ ينتج ان ابنا ليس مستثنى انتهى والظاهر الموافق للمشروع
ان يقال بتخصيص ابنا داخل في اقراره وكل ما هو داخل في الشيء معنى لا
يخرج استثناءه منه **قوله** لان الاقرار به **قوله** الضمير في قوله به راجع
الى المتبوع في قوله وان قدم المتبوع **قوله** المص فلم العبد **قوله** اما التزم
تسليمه **قوله** المص والافلا شئ لك **قوله** وان لم يلتزم فلا حاجة لقرني
قوله المص احد هذا وهو ان يصدره وسلم العبد **قوله** فيه انه اذا سلم
العبد كيف يقال له ان ثبت تسليم العبد فالظاهر هو لا كفاية بقوله وهو
ان يصدره **قوله** وفيه نظر لانها اذا انقضت وثبت البيع بينهما بغير شرط
فحكم الامر بتسليم المثل على المقر **قوله** لا التحخير بان يقال ان ثبت تسليم
العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الالف **قوله** والجواب ان ذلك حكم ما
اذا اذعن المقر له **قوله** وليست شعري ان ما ذكره في الكتاب حكم آية
سكية **قوله** المص لان رجوع الى قوله لان اجماله متعارفة الى آخره **قوله**
في تمام التوقيل كلام فان ارتفع اجماله لا يلزم ان يكون بالتقصير بل
اعترف المشتري بانه هذا واهضارا ببيع فليت على فانه يجوز ان يقال لفظ
هو عدم الاقراران بل في نفس على اجماله **قوله** فان اقراره خرج رجوعا **قوله**
الا وانه ان يقول كانه العبد فانه اخر بوجوب الالف **قوله** المص والمورد هو
قوله **قوله** يقول انما انا لا سببا **قوله** وفي عبارة نظرية قوله
وكذلك قوله فيكون لوجود الفاء الى آخره **قوله** او ايل القسم ان لا

من الخفاء وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام فيه كلام من القليل
التي في قبضه توقف تعريف له سابقا وتبطل او يدور وقال السيد الفقيه
من شراهم دخول الكلام في قوله فيتوقف كوقوف الفصل وان كان العاقل يتبين
به لزوم الشرط للجزاء انتهى فاعلم من هذا جواب الشرح **قوله** بخلاف الاقرار
بوجوب المثل فان من ضرورة التقصيص هذا المصطلح **قوله** المراء
بذلك الاقرار بوجوب المثل في البيع الغير العيني فان الحكم بالتقصيص فيه في الوجه
اصلا لا سبق ذلك على المطلق يعرف اليه الكامل فيكون المراد الوجوب
التي **قوله** المص ويغني المسئلة اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن
عمر او ضمير بالالف ولم يقبل خبره هذا بحقيقة فيجوز ان يضيف الاول
الي الملك كما سبق من الشرح في فصل الاقرار للمحل نظير هذا لكن وضع
المسئلة فيما اذا كان المقول مقوله **قوله** المص يعني الايجاب الشرعي فيجعل
انه يعني اقراره على هذه العادة **قوله** بعض وجب انه يجب المثل به **قوله** وهذا
ابطال والا بطل رجوع والترجوع بهذا الاقرار غير صحيح موصولا ومفصلا
قوله مخالف ظاهر ما سبق في الاستثناء بان شاء الله من قوله فان كان
الاقرار بعد بطلان ان يقال كان ذلك قول ابي يوسف **قوله** فان في رواية
عنه لا يصدق وان فصل **قوله** بعض لا يصدق في التوق والتوفاص وايضا اذا
اقر بالفكوس لا يصدق في الفكوس الكاسدة **قوله** المص وعليه هذا اذا قال ان
انما زبوف ابي قولاها انه بيان معنى نفع **قوله** قال في النهاية ومواقع الترتيب
فان قيل استثناء لا يحتاج بالاجاز فليكن صحيح استثناء الترتيب منها قلنا معنى
ذلك من حيث المعنى ومن حيث المعنى الترتيب عاين ليست بوصف فان
قوله علي الف من ثمن ماع انما زبوف بمنزلة قوله انما زبوف بل قد
ونقد ذلك بل زبوف وهناك مع الاستثناء موصولا بالاجاز وهذا في معناه
فيمن ان يفتح نصار ذلك نوعا لا زبوف لا وصفا بمنزلة قوله في الحقة انما

ردية اليه اشارة في الاسرار والنفوس والظهورية انتهى وبها بحث اذ ينبغي
ينبغي ان يقبل اذ افضل في كل **قوله** المص بخلاف احولة **قوله** ابي بخلاف ما
اذا قال انما زبوف فان فيه استثناء الترتيب اجمدة عن الوجوب في
الزمنة واهو حصة ولا يحتاج استثناء الوصف كذا في شرح الكافي وحي
كان المص سب في فصل الحقة لان احولة يدل قوله لان الترتيب كذا في المص
تذكر فيه المستثنى الصور في ثمة اعلم ان في رواية الحقة تحديد موصولا
لانه بيان في المحل وتمام التفصيل يطلب في غاية البيان **قوله** اوجب
بان الرواية في الحقة موصلة لا يجب وفي الترتيب اجمدة **قوله** المص
اطلافة كما سيجي في الضميمة ان في **قوله** لم يكن مقتضى مطلق العقد **قوله**
اي لم يكن ما يخالفه اجمدة **قوله** وليس في بيانه تفسير **قوله** بل في تفسير
محل **قوله** المص وقيل لا يصدق لان مطلق الاقرار يعرف اليه العقد **قوله**
اي عند اجمدة وصل ام فصل وعند هذا يصدق اذا وصل لانه بيان في تفسير **قوله**
بشبه ان يكون القول الاول محذورا وانما لا يوجب يوسف كخر في مسئلة اجمدة
الاقرار في المحل اجمدة الورق ان **قوله** والضا بطاني ذلك في خطون اجمدة
الموجبة لها **قوله** المص الموصول وانما الضمير بما قبله كونه ذلك كوصفة دراهم
وما يشبهها **قوله** والا كانت نوعا **قوله** اي موصولا **قوله** لا يقتضيهما تعديت
بها **قوله** بعض لا يقتضيت السلامة تعديت بالسلامة **قوله** فلا يمكن ان
يكون الترتيب نوعا منها **قوله** في غيبة الا ان يرد الضمير الى اجمدة اجمدة
على طريق الاستخدام **قوله** بخلاف الترتيب لانه وصف آه **قوله** بعض ما
ذكر وهو البيع والغرض وانما قلنا ذلك لما سبق انما في الغرض
والو دبعة بيان النوع فيمن ان يفتح الاستثناء فاما **قوله** المص ولا بد
انما ت اريد **قوله** قال الا انما في غيبة الملك انتهى والظاهر ان يقال ان
في حق الحكم باليد المقولة **قوله** المص كان على هذا الخلاف **قوله** على هذا الوجه

بجانب الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** اشارة الى الردة على الامام العلي **قوله** العلي
بضم القاف هو علي بن موسى العلي بن محمد بن محمد بن شجاع البلخي وهو تلميذ الحسن
ابن زياد وهو تلميذ الجعفي **قوله** لم يرد عوف بالعراق **قوله** الحسن وذلك ان
يكون بعض صفوة **قوله** لعله من قبل سبل معتم ان كان التركيب توصيفا وكذا
ان يكون ايضا **قوله** عليك بتطبيق ما ذكرنا في الحاشية ليعلم المتقدمون ان
الواقع في كلام الحسن حسن التبريد ان شاء الله تعالى **قوله** فيه بحث **باب**
قوله المرض **قوله** الحسن واذا اقر الرجل في مرض موته يدور الى قوله
فدين الصحة والدين المعروفه الاسباب مقدم **قوله** تفسير في المقربه يار
بصيغة الجمع ومادة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدين
في الحكم **قوله** الحسن وقال انما في دين الصحة ودين المرض يستويان لا يتفاوت
بينهما وهذا لا يوافق قوله كاشا الفرق بينه وبينه **قوله** المناكحة **قوله** المدعي
لما ثبت بالاقوال وبالعبارة والتدليل فاق فينبغي ان يضم اليه انه لم يفتصل
احد بين النابت بالاقوال في دين الصحة والنابت بالعبارة فكذا يجب
ان يكون حال النابت في المرض ويكون ان يكون من الصحة بحال الادبي على حال
الا على نعم اقول القياس على المباشرة والمناكحة يدلان على كون الاقوال بسبب
الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا على ما هو المختار وانه
اليه الحسن في ترتيب دليل اجتهاد هو الاقوال ايضا ودر عن الامم اذا اوصى
فيه الكفاف الى محله ولكن في قولنا غيبه وهو ان الظاهر من هذا الكلام لا يطابق
المشهور **قوله** الحسن لانه من غيبه الصحة تعلق بهذا المال **قوله** لو بهت
بخرجه جواب عن قوله ومثل الوجوب الذمة فان الذي يتعلق بالمال عند
الموت هو ذاب الذمة وسبب الموت المرض فيستحق حكم اوجب الى
اقول المرض وبصير كان الذي من متعلقا بالمال عند الاقوال اليه اشير في البسط
قوله الحسن ولقد استمع من التبرع والمحابات الا بغير الثالث **قوله** التبرع

الظاهر

الظاهر غير مستقيم كما لا يخفى على من تأمل ثم رأيت في الكفاية ما يتوهم
جوابا عن ذلك وهو انه لا استدلال بالعام يحصل التقريب بالاولوية وهو
ان المرض لما يتعلق به من الوارث لا يعتبر الا من الثلث فاذا منع من
غيره فما اذا تعلق به من التبرع لوارث وهو اضعف احتج ان يمنع من
اذا تعلق به من التبرع وهو قوي انتهى وانست حينئذ بان عدم استحقاقه التفرقة
باق بعد **قوله** الحسن فكيف انكاح لانه من احوال الاصلية **قوله** سيجي ان نضاه
الدين من احوال الاصلية وبطلان حق الزمارة مشترك فان البضع ليس
بالمنقسم في الفرق وجوابه انه لم يظهر ثبوت الدين هناك ان الصحة فيكون
مقتضاؤه من احوال فليكن **قوله** قوله وهو كذا في **قوله** هذه جملة من مرضه
قوله يجوز ان يكون حالا **قوله** بعض من المستتر في اجتهاد **قوله** بعض ان الكاح
من احوال الاصلية حال كونه بهر المثل **قوله** فيه بحث فان الكاح من احوال
الاصلية مطلقا **قوله** الحسن لانه الاول حال اطلاق هذه حالة عجز **قوله**
الانساب **قوله** حال اطلاق ان يقال هو حاله عجز يستغنى اليه لانه
قوله وهذا التدليل اذا تفرقة بين دين الصحة ودين المرض **قوله**
ان ثبت بالاقوال والاضافة للمعنى **قوله** ما بيننا انه من احوال الاصلية بعض
في الكاح ولائمة في ثبوته في غيره **قوله** فيه بحث فان الظاهر من كلام
الحسن ان قوله لانه في ثبوته يعم الكاح وغيره قال الشافعي في قوله ما بيننا
اشارة الى قوله اذا لم يبره لا مرد له انتهى فيه بحث ايضا **قوله** او قد شئنا
ما اشترجه كذلك **قوله** بعض نفت في مرضه **قوله** ليس من ذلك كسباني **قوله**
في آخره **قوله** لانه اظهر من ثابت آه **قوله** فيه دلالة على ان
مظهر عنه ايضا لاسبب الوجوب كما يفهم من قوله في دليله المذكور في قوله
اسباب وتفسيره قوله في ان الشافعي في من اصحابنا او قد رخص هناك
والغرض لا يتواءم سببه ظهورها **قوله** الا بغير ان كذا بناء على ثبات وجوب

الضمان **اولا** وهذا يخرج الجواب عن قياسنا في رحمة الله لكل من استراح قال
باسمها كما هو في رواية مرفوعة للوارث فلما بنا سب ذكره في تقرير دليله **قوله**
وقال قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث احدث **اولا** رواه الزاير
فقطي كذا قال الا تبا في **قوله** لكن شمس لا يمتد في هذه الزيادة غير مستدل
اولا بعض في المبسوط والمشهور قول ابن عمر رضى الله عنهما قال المص والتمنع من
التمنع على الوارث اصلا **اولا** اي منع كل ما لا ياله ولا بالوصية ولا من
انكثت ولا ياراد فانه اذا لم يوص باثنتي ثلث متعلق به حق الوارث
ايضا **قوله** قال المص في تخصيص بعض به آه **اولا** الظاهر ان يقال وفي
بالواو **قال** المص ولان حالة المرض حالة الاستغناء **اولا** عطف على قوله
والتمنع الخ فانه كان دليلا انما وهذا دليل على **قوله** يورث منه تخصيصه
اولا لو اراد الله ان ياراد الاشارة بهذا الطريق حيث خرجت بطريق الوصية **قوله**
لان الشرع قصر نفعه عليه كما في **قوله** في آخر الفصحة انت بقية **قوله** و
غيره **اولا** اي لغيره اوجب وانما ان يكون معطوفا على قوله وانما ان يكون
وارثا حالة الموت وهذا القول معطوف على قوله وانما ان يكون وارثا
حالة الاقرار **قوله** كما اذا اطلق زوجة في مرضه ثانيا **اولا** لا بد من ان
في الفقرة المذكورة في الكتاب بقوله ومن طلق زوجة في مرضه ثلثا
ثم اقرها في اثناء مرضه الفقرة تدرج فانها لم تدرج فيما ذكره الشارع
لما كان ثم في عبارة الشارح كتاب والمذكور في الشرع كما كان المخرج
وارثا الاقرار كما اذا اقرها جنبي في مرضه ثم اقره على شبه ثبت شبه
فقط الاقراره والاقرار لابن الحزم اذا سلم او عن بعد الاقرار من
هذا القبول عنده على ما يجي في كتاب الوصية **فصل** ومن اقر
قوله قلعة **اولا** هذا اوجه انما فيه وما وجه ذكره في فصل هذه فلم يقر
الظاهر **قال** المص ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولاء والزوجة

والكوبة

والكوبة **اولا** فيه بحث فان الاقرار بامومة المرأة فيه تحصيل النسب
على زوجها فيقبل ان لا يقبل فان قيد بعد الزوج لم يبق فرق بينه وبين
اقرارها فانه يقع اذا اقر هذا القيد فلا يظهر وجه الاشارة بهذا وفي
ذلك فليكن **قوله** وليس فيه تحصيل النسب على الغير **قوله** فيما يلي فان
الاقرار بامومة المرأة فيه تحصيل النسب على الغير كما كانت متزوجة
وان قيد بعد الزوج فان اراد بالولد بهذا القيد صحيح في اوجه قوله ولا يقبل
بالولد كما فصلناه في القول السابق **قوله** ومعناه ان النصف من **اولا** فيه
بحث **قوله** ولما قيل ان يارض بهذه المعارضة مدفوعة عن المصنف فانه
لم يبين ان المراد من حكم النكاح في قوله حكم النكاح باق بعد العدة فليعلم ان
به مثل حرمه الزوج بزوج آخر وحل غسها فانه ثابت في حال النكاح ايضا
لوحته لا يمكن ان يقال اراد بالعدة ما يلازمها من احوال ما ذكرنا مما لا خلاف
قوله لان الاستقبال ان يكون يقضي معهود على ما في **قوله** في اواخر الباب **قوله**
قوله استوفى الدين يصيب **اولا** بعض يصيب **قوله** هو الذي يقول
اذا كان من زعم المتكلم ان اياه لم يقضي شيئا كان من زعمه ان اخاه في اقراره
على **قوله** في بني ناهنا لا تضاد فيكون المقتضى من كلامه كما في زعمه ان
اخاه فيما يقضي منه كلامه جائز **قوله** لان المظالم لا يقلم غيره **قوله** في قوله
لم يعرف تمام ما عليه عنده فلا يكون مظلوما اذا صرح في زعمه وهذا هو
مراد الشارح **كتاب الصالح** **قوله** لانه سقط بقوله نجيا **قوله** فيه بحث
قال المص لا طلاق قوله تعالى الصلح **قوله** اي قوله المطلق فالاخافة
من تبيل اخافة الصفة الى الموصوف وتمام الآية وان اعادة حافت من عليها
تستلزم اعادة اخافة الصلح عليها ان يصح ما بين الصلح والصلح **قوله**
اجب بان الاعتبار بعدم اللفظ لا بخصوص السبب **اولا** انت جبرية الا
يخرج عدم اللفظ مستلزما بان اللفظ تمام للمهر فالجواب بتفصيل العادة على

فكنا على قوله وبانه ذكر التعليل **اول** فيه بحث لانه لو كان تعليل لا بد
التميز بالاول **قوله** والقضاح خبر كان في الحال **اول** ان اراد ان الحكم
بالحصول على الموضوع كالمحل في الحال ثم ولا ينفيد لجواز ان يكون الحكم على
القضاح الاستنباط وان اراد ان الحكم على القضاح الكياس في الحال بغير حقيقة
القضاح وجهه كما في قوله من الرجل خبر من المرأة فله خصم **قوله**
في نكرت لا يجوز **اول** بل يجوز كما سيجي عن قريب **قال** المص واما ما لو
بما قول ما روينا **قوله** وانهما تكرر وكان الاولي ان لا يذكر فيك ان لا يبين
فيما تقدم من لا يلزم ذلك **قال** المص وتاويل اخوه حوا بعبية كما تكرر
حالا لا عبية كالمضاح **اول** وحمله على هذا اصح لان احوال المطلق ما هو
عبية والحال المطلق ما هو طلال عبية كذا في الكافي في ثم قال وما ذكره غيره
محتمل اذ المضاح مع الاقرار لا يخرج عن ذلك فالمضاح يقع على بعض الحق في
العادة في زاد على ما خول في تمام الحق كان طلال للمدعي اخذ قبل المضاح
وعدم المضاح وكان ما على المدعي عليه من قبل المضاح وقد قبل المضاح
انتهى **قوله** لانه لو حمل على المضاح على الاقرار فاقطع لكان كالمضاح على غيره
اول بعبية لكان كالمضاح على غير الاقرار في البطلان على زعم الخصم **قوله** لان
المضاح في العادة لا يكتفي الا على بعض الحق **اول** هذا تحقيق بالذين يطهرون
على عدم جريانه في العيان فلا يلزم بطلان العمل به اذ لا يجوز المضاح على بعض
الحق في العيان الا بالبراءة عن دعوى الباطل كما سيجي **قوله** لانه محمول على ما اذا
كان على صاحب الحق **اول** فيه ان المعتبر هو عموم اللفظ وما اورد على
انه محمول على ما ذكره غير محرم على عموم **قوله** لانه باخذ كما اورد قوله وبه
الحال **اول** قوله وبه دفع معطوف على قوله وبه اخذ **قوله** فيبقى في بده
غير مشتق على عرض المدعي عليه **قوله** بعبية بغير العوض في يد المدعي **قوله**
على سيرة **قوله** اي سبب الاتقان قوله ثم استخفت فان المدعي رجع

اول هو انتم استخفى **اول** اذ الضمير مستتر فيه عايد الي العبد
ونظر بعض الشارحين عن الوقائع **اول** انما هو الاتقان من الوقائع
احتمالية **قال** المص جاز من دعوى الاموال لانه في معنى البيع **قوله** يعني اذا
لم يكن بالمانع وانما هو بغير الاجارة **قال** المص قال والمناقص لانه تلك
بعد الاجارة فكذلك المضاح **قوله** قال العلامة الاتقان قال شيخ الاسلام علا التقي
الاسيبي في شرح الكافي في واذا اوصى الرجل بخدمته عبده سنة وهو جاز من
ثلاثة فصاحبه الوارث من خدمته على دراهم او على سكنى بيت او على
خدمة عبد اخر او على ركوب دابة او على لبس ثياب او جاز من القياس
لا يجوز لان الموصي لم يميزه المستعير والمستعير لا يقدر على تملك
المنفعة من احد بديل وهذا هو الفرق مهم لا يخرج الا انما نقول بان هذا البيع
بتملك اياهم بديل بل هو اسقاط حقه الذي وجب له بعد الوضعية بديل
ولفظ المضاح لفظ بتملك التملك الاسقاط فان لم يكن بعبية فملكه كالمضاح
اسقاطا فصح ما اسقاطا وهو حق معتبر بوزن الملك فاصلا التوقيع بالشرط
واذا جاز على خدمته عبد اخر فلو كان هذا تملكه لكان باطلا لان بيع اخذ من
بخدمته لا يجوز وكذلك لو فعل ذلك وصني الوارث الضمير لانه تفرق
نافع في حقه بان مات الموصي بخدمته بعد ما تبين الموصي به بعد ما صار
عليه فهو جاز لانه عند اسقاط وقد تم بالموت لان حقه في منفعة ما دام حيا
وقد سقط كل ذلك بالمضاح فليس له انتم قال العلامة التقي في الكافي
والضاح جاز من دعوى المانفع بان اذ في يد ارسكنى سنة وصية من
رب الدار فخدمه او اقتره فصاحبه الوارث على شيء جاز لانه جاز اخذ
العوض عنها بالاجارة فكذلك المضاح انتهى وانتم ضمير ما بهي مانع من
الاسيبي في وان كان من الخالفة ولعل في جواز الاجارة روايتي فليكن
ثم اعلم ان ما ذكره الاتقان من قوله ثم استخفت فان المدعي رجع

بديل بل هو سقاط هذه الحق تعالى لا ذكر في الالهية بل لا يحسن وفيه بسوط
 الامام شمس لاية الشرحين ولو ان الوارث اشترى منه اذمة بعض
 ما ذكرنا لم يجز لانه الشراء لفظ خاص وفتح تملك مال بال مال والموصى به
 لا يملك اذمة بعد من الوارث بطريق البيع والجاره وكذلك لا يملك
 ملكه من الوارث بخلاف لفظ الضلع الابوي ان المذبح عليه بعد لا يملك
 صاحب المذبح عليه شيء لم يفرجه مقرأ حتى اذا استحق عاد اليه راس الذبيحة
 ولو اشترى منه المذبح صار مقرأ له بالملك حتى لو اشترى بديل له بالبيع
 انتهى **قوله** فمن اعطى له في سهره من اذمة **قوله** عن كتابه في المولي **قوله**
 فمن عني عنه **قوله** فكيف لا يبعث عنه **قوله** ولا يقرهم لزوم العكس فانه غير
 لازم ولا هو ملتزم الابوي ان الضلع من القتل اذ على اقل من عشرة
 حاجج وان لم يصح صدق **قوله** كما قال في الخط اذا صاحبه على وصيف عن دم
 العبد فمذ جاز ولا اصل في جسد هذه المسألة ان ما يصح مهران الضلع
 صحيح به لا في الضلع عن دم العبد وما لا فلا والوصيف يصح مهران الضلع
 ويصرف مطلقه اليه الاوسط فكذا يصح به لا في الضلع عن دم العبد
 يعرف اليه الاوسط انتهى والمقصود قوله وما لا فلا فليست هي فانه فيه في لفظ
 اذمة بقوله عندنا والتمية بصار اليه الذمة **قوله** والواجب ان الضلع
 على ما يصح به لا يعضد من له الحق **قوله** فيه نوع مصادرة **قوله** بل الضلع
 ليس بال **قوله** بهذا يظهر وجه بطلان الضلع عن الكفالة **قوله** كما ذكرنا
 لا يجوز الضلع على اشترائه اليه طريق العامة **قوله** في العلامة النسخ في الكافي
 بخلاف ما لو كان اليه طريق غيرنا نذ فضا له رجل من الطريق والضلع جاز
 لان الطريق مملوكة لا يملكها انتهى **قوله** المعنى لانه عن العامة **قوله** قال في الكافي
 بديل قوله لانه عن العامة لان الحق في الشارع في ذمة المسلمين انتهى منهم
 ان الشارع يطلق على طريق العامة مطلقا حيث قول غيرنا في ذمة **قوله**

وانما

وانما في كذا اذا صاح على كميل **قوله** بهذا معطوف على ما سبق بنائية
 اسطر مخبئة وهو قوله والازل اما ان يكون منفردا او متصفا الى الضلع من
 البديل **قوله** لانه الطلبة اذا كانت على طريق غيرنا نذ فضا له رجل من اهل
 الطريق **قوله** يفر من اهل طريق غيرنا نذ **قوله** والولي اوام في جانبها **قوله**
 فيه بحث فانه لا يكون حراما اذا كان بالقضاء وجوبه ان المرأة يكون ان
 يعتقد ذلك على رأي من قال لا ينفذ القضاء باطلا **قوله** فكان رتبة **قوله** اي
 رتبة محض **قوله** فصار كانه مملوك للمولي وهذا كان له اذ يملكه **قوله** الضلع
 في قوله له راجع اليه اليه **قوله** المعنى وهذا لا يملك المتوفى فيه **قوله**
 قال في النهاية اي في رتبة يتولى العوض والجزء انتهى في بحث فانه في
 فانه الرتبة مما جاز عن النفس **قوله** وهذا اي الضلع كانه شراؤه وهو
 عليك ذلك **قوله** فاشترى اشرار الى ان الكلام على التشبه **قوله** فصار كانه
 على بديل متوكل يواظب به بعد العتق **قوله** فخذ به صفة اخيه **قوله** وفي كلام المعنى
 شائع لانه وضع المسئلة في العتي وذكر في الدليل المتبني فانه وجوب المتبني
 مصادرة ومعنى انما يهدى المتبنيات **قوله** وفي الكافي او فقه في الاصل
 ومعنى اذا الواجب ضمان العبد وان هو عقيد بالمثل كالتلف في النقص
 واليجاب الجودان والنفوس في الذمة ممكن كفي الضلع والذمة انتهى
 يندفع ما ذكره الشارع فانه قوله اشرار فانه قوله وجوب المتبني
 مصادرة ومعنى انما يهدى في المتبنيات غير مسلم وحليك باننا على **باب**
التمتع بالضلع **قوله** هو المراد بالتمتع بالضلع **قوله** فيه بحث **قوله** المعنى
 ان كميل ما صاح عنه **قوله** اي عن وكل فالعابد اليه اسم الموصول محذوف
 اي ما صاح عليه عن الموكن **قوله** وروى غيره **قوله** بعض الاطلاح **قوله** وهو
 ان يكون المصالح في المعاضات **قوله** الظاهر ان يقال الضلع في المعاضات
 قوله وان كان فيها **قوله** الضلع في قوله فيها راجع الى المعاضات **قوله**

هذا هو المعنى
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ان يكون اصلها في هذه النعمان **اقول** فيه شيء وانظرا ان يقول في هذا
الضام **قوله** صالح فلما علم الف درهم من دواكل على فلان **قوله** بعض فلان الا
ولو قال من دواكل عليه لكان العبد من النفوس والله اعلم **باب الضام**
في الدين قوله فيجعل علي انما خبر **اقول** بالثبوت **قوله** في العكس **اقول**
انما طرأ في قوله ولو كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو برأيي فعل معناه ففعل
اقول فالفعل مجاز عن التزامه في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه فاذن اليه
ذلك فذا هو برأيي ما ابا في فان لم يدفع اليه فذا خص ما به فاذن
اقول فيكون العود مجاز عن البقاء كما كان الا ان مقتضى كلمة فاذن العود
الاول ويدر عليه ما سبذ في الفرق بين التعليق والتقييد **قوله** حيث ذكره
بكلمة العاوضة وهي على **اقول** اي في العوض والافق انما دخل كلمة على
في الآراء دون الاداء **قوله** والاداء مستحق عليه معناه في كل وقت **اقول**
بحري وجوده اي وجود جعل الاداء **اقول** الاول ان يقال المراد وجوده
لفظ **اقول** معناه ان حكمه على الشرط لاحد معينين اما لو وجد المعاملة
وانما لان مثل هذا الشرط في الضام متعارف **قوله** فاما هل يكون ملكا
المعنى انما في بدو الاول والاقرب ان يجعل عطف على قوله فيجعل
اقول وان ذكره فهو الوجه انما في **قوله** فان قيل لم يبدأ في الوجه انما في
بالاداء بل بالصالح فلما معناه جعله نسبا في بالاداء فان ذلك مبتدئ
على اتحاده مع ما يبدى فيه بالاداء حكمي فليت **قوله** فان لم يبدأ في الوجه
انما يبع **قوله** فيه بحث لان الوجه الرابع في بدو فيه بالاداء فكيف يجعل
فان لم يبدأ به لا يقال جعله نسبا منه بناء على انه لا يتغير الجواب اذ لم يبدأ
به بل يبدأ بالاداء لان الوجه انما في ايضا كذلك **نصف في الدين**
المشتركة قوله ان شاء الله تعالى الذي عليه الدين بنصفه **اقول** بعض
بنصف الدين **قوله** لا ان يضمن له شريك ربع الدين فانه لا خيار لشريك

قوله ان شاء الله ان الاستثناء من قوله شريك بالخيار قال صاحب
النهاية والافق في الاستثناء من قوله شريك بالخيار والافق هو من
تقريب الكافي استثناء من قوله ان شاء الله اخذ بنصف النوب فانه قال
اذا كان الدين بين شريكين فصالح احداهما بنصيبه على نوب شريكه بالخيار
ان شاء الله اخذ منه نصف النوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء
اتبع غيرك بنصف الدين انتهى فليت على في الترتيب وحيث انما في استثناء
من قوله ان شاء الله اخذ بنصف نوب فان الشريك اذا ضمن له ربع الدين لا يضمن
لكن ولاية الشوكة في النوب ويجوز ان يكون من قوله ان شاء الله اتبع
الدين عليه بنصفه فان الشريك اذا ضمن له نصف المقدس لا يضمن له ولاية
الزوج بنصف الدين بل يرفع برعيه والا فانه ان يكون من قوله شريكه
بالحيار الا اذا ضمن له شريك ربع الدين في لا يضمن له الحيار والبنية انتهى **قوله**
وله حق انما ذكره **قوله** انما هو استقفا ان فان المستحق في الولد والفقرة
حقيرة لا حقها **قوله** اجاب بقوله والاستثناء **قوله** فيه ما لم يمل **قوله**
واجاب عنه انما خبر البعض فيه **قوله** اختيار الشق ان في ثم الخبر
في قوله فيه راجع الى الدين **قوله** فان قيل فقد يجوز ايرادها عن نصيب
وذكر الاربعة بوجوب التميز **قوله** ويجوز ان يقرر السؤال بان نصيب الاربعة
عن نصيبه يستلزم تميز الدين في ذمة قبل الاربعة وان فكيف تعلق الاستثناء
بنصفه فاحتمل ثلث في جوابه **قوله** اجيب بان النسبة يقتضيه وجود
النصيبين **قوله** ولو اجيب بان الحال قيمة الدين في الذمة ولا يلزم
ذلك في صورة الاربعة لم يخرج الى ذلك المصطلح **قوله** لا يقال لو كانت النسبة
امرا وجوديا لزم ما ذكرتم **قوله** بعض من اقتضاه وجود النصيبين **قوله** فلما
انما مقتضى وجود النصيبين **قوله** على هذا المنع خارج عن فانه انما
قوله فيحقق اقتضاه والاستثناء **قوله** انما في اقتضاه من المرأة والاستثناء

من الشرط **قوله** لان الارض قد يلزم العاقلة لا يفعل مسلما على ما سيجي
اقول رجع المصالح بذلك على التزم **قوله** اطلاق المصالح يجوز ان يكون
المراد الاستيفاء بطريق **قوله** وليس بسد بل **قوله** انما بل هو اختيار
تعالى الا وفتح **فصل في الخارج** **قوله** ووجه ما خيرة فله وتوجه **قوله** ويجوز ان
يكون انما خيرة لا تضاهيه بركة المتيقن **قوله** وفيه بذلك لانها لو كانت
من النفوذ **قوله** انما ربه **قوله** الى حال كون التركة عارا **قوله** مصلو
قوله الضمير في قوله مصلو راجع الى احدنا **قوله** وهي فان كان طلقا
في مرضه ان قوله ولم يفسر ذلك في الكتاب **قوله** انما الى قوله وفيه
الف وبار ذكره شمس لاية السرخسي في شرح المبسوط واراد بالكتاب
المبسوط وانما كتب هذا ليلا يوتهم ان المراد بالكتاب الالهية ويعتبر
على انما رجع بانه من غير في قوله بعض ثم قوله ولم يفسر ذلك في الكتاب
يعني لم يفسر محمد في المبسوط **قوله** المص اذا كان في التركة دين على من
فان دخلوه في المصالح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الذين لهم المصالح بط
قوله قال الكاكي اي في الكاكي في العين والدين اما الذين فلكونه عليك
الدين من غير من عليه الدين وانما في العين فلكاخي والصفحة وفي مبسوط
شيخ الاسلام وهذه المسئلة برز نقضا على ابا يوسف ومحمد في اذا
اسلم في شعير وزيت حيث قال لا يفتح في حصة الزيت وفيه في حصة
الشعير وانهما عند الكاكي وهذا انما يخط وفي الكاكي قبل هذا في حصة
انما عند ما يفتح العقد صحيحا فيما ورثا الذين وقيل هو قول الكاكي والفرق
لما ان بيع الذين باطل لانما سد نصا كسبع اكر والفرق بين واحد
انتهى فظهر من الكاكي جواب نقض شيخ الاسلام فواهر زاد في ذلك
ثم ان عبارة المصالح في قوله المص بعد ان يخرجوا المصالح عند كسب التمام
صفحة اسم لعل قال المص وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة **قوله** قال

هذا هو الوجه في قوله المص
وهو ان يخرجوا المصالح عنه
فان دخلوه في المصالح على ان يخرجوا المصالح عنه
ويكون الذين لهم المصالح بط
وقيل هو قول الكاكي والفرق
لما ان بيع الذين باطل لانما سد نصا كسبع اكر والفرق بين واحد
انتهى فظهر من الكاكي جواب نقض شيخ الاسلام فواهر زاد في ذلك
ثم ان عبارة المصالح في قوله المص بعد ان يخرجوا المصالح عند كسب التمام
صفحة اسم لعل قال المص وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة **قوله** قال

في الكفاية لعدم رجوعهم على الخزانة انتهى هذا هو الحق لا ما في بارشر
من لزوم النقد بالشيعة في الصورة انما في اول نسبة هذا الشرط
قوله وفي الوجه انما في لزوم النقد عليهم **قوله** فيه بحث **قوله** اكثر من اخذ
او اخذ **قوله** فيه بحث **كتاب الفاربة** **قوله** وفي الاصطلاح دفع المال
الى من يتصرف فيه **قوله** فيه مساحنة فانها في الاصطلاح هي العقد المخصوص
قوله وركبتها استعمال لانها لا تبدل على ذلك **قوله** لعل المراد انما في المستقلة
قوله وحكمها الوكالة عند الدفع والشركة بعد التخرج **قوله** قال صاحب الكافي
المضارب او لا ما بين لانه يقضي المال باذن مالكه لا على جهة ابدانة والوفيق
بمخالف المقبوض على سوم الشركة لانه يقبضه بدلا وبخلاف التوهم لانه يقبضه
وغيقة وعند الشروع في العمل وكيل لانه يتصرف له بامر من يرجع الى بيعته
من العهدة على رب المال كوكيل انما في هذا يخالف ما في الشرع من ان
وكيل الذي يفتح فلما **قوله** ليلا يخالف الكاكي اجزاء **قوله** قد سبق في كتاب الوكالة
ان الاصل في المضاربة العوم وفي الوكالة المخصوص فليكن في لغة الكاكي اجزاء
واذا لم يفتح كان المشتري للمشتري **قوله** ولا يظهر ان يقال اذا لم يفتح التوكيل
لم يفتح المضاربة لان عدم صحة اجزاء مستلزم لعدم صحة الكاكي **قوله** ثم فسر ذلك
بقوله فان شرط **قوله** فيه اشارة الى ان انما في تفسيره **قوله** قبل والمراد
بالقدر المشروط ما ورثا العشرة **قوله** في العا موسى وراه مثله الاخر
مبنية والوراء موقوف لا عقل وروهم اجزائي ويكون خلف وامام ضد وبنو
انتهى فواهر انها بعض القدم والمراد بآراء العشرة ما شرط من التخرج
لاحد من الثلث والنصف اذا العشرة زيادة على ما شرط من الشركة
في التخرج **قوله** لان ذلك تعبير مشروط **قوله** اي شرط العشرة **قوله** فيبقى
شركة لا اجارة **قوله** يخالف ما اسلفه من ان عند المضاربة مشتمل على التوكيل
ولا اجارة فلما **قوله** وانما في ان رأس المال على استوفى المضارب **قوله**

ما شرع به فاعلم ان المصاريب لا يكبر على الانقضاء اذ لم يكبر على ما شرع به
له وكل واحد من هذه اسبابه كاللغات فصلا فيما يقبل المصاريب قوله اي
الاستيفان والذواب مطلقا قوله اي سواء كان في نوع خاص او مطلقا قوله
المعص وان ياذن بعد المصاريب في التجارة قوله ايضاح آخر لقوله لانه الام
العام المعروف عطف على قوله وهذا كان له ان يشترى قوله اذ لم يخرج به
قوله فيه حيث قوله فان الكوكل قد يكون ان يكون قوله وكذلك يكون المصاريب
ان يضر بغير قوله وجعل احدا جعل الى قوله وهو بمنزلة السوقي قوله فيه
بجانب قوله ما شيا في هواجه قوله اي بنفسه قوله وسائر الامور كالمرة
قوله وسائر مبتدأ وقوله كالمرة خبره قوله لانه التوضيح على قوله
اي قوله تعليل لقوله فهو شرك اي قوله لا ياتي انه خرج من كونه خاصا
قوله هذا ناظر الى قوله وهذا التوضيح ما قيل المصاريب فصح آخر قوله
وصوله الى الالف مع بقائه العقد قوله اي عقد المصاريب قوله فانه لو لم يجعل
سوقا لبطل حق المتوكل قوله اي حقه في الالف المدفوع قوله
بخلاف الكوكل لانه بمنزلة البايع لا يجزى بينهما مباينة فكنه كالتقسيم
كتاب الودعة قوله قد ذكرنا الودعة في الاصطلاح هو تسليم
على اخف وطرف ذلك يكون بالعقد قوله مخالف لما تقدم في الاقرار من ان
الودعة قد يكون بغير صفة قوله والامانة اعم من ذلك اي قوله واذا كان
كذلك جاز على الاعم على الاخص قوله فيه ان الامانة مباهن للودعة
بهذا المعنى لانها اعم منه بل المراد بالودعة ما يترك عند الامان قوله لانه
البايع استحقاق لا حفظ قوله فيه تامل قال المص ولا يعتبر بالقسمة
لانها من موصيات الشركة فلا يصح موصيتها لها قوله فيه تامل فان المص
المعقول هنا جواز الشركة والعلة امكان القسمة والقسمة نفسها هي من
موصيات نفس الشركة قوله ان احد هالايخ من موصيات الاخرين تعليل

لعله

لعله ومن هذا القبيل الخ قوله لا يقال فاجعل لودعة فاضلا لعدم
تفرده الخ قوله لعدم تفرده جواب لقوله لا يقال فاجعل الخ ضرورة
ثبوت تقييده وهو الا بانه بالخالف قوله الظاهر ان يقال وهو انما
قيل لان هذا الفضل قوله فائلك السيد جلال قوله وان لم يكن وسائر ما يلزم
لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن الخ قوله مخالف لما في غاية البيان قوله ان لا يضمن
في مال الصبي نظرية قوله لقوله تعالى ولا تقولوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن
ولو لانه من الاحسن ما صار ذلك له قوله لانه المذكور فيه قوله بعض المذكور
في اجماع الصغار اي حق المدبرون قوله بعض ماله قوله وفيه نظر لان الانسان
لا يورث بالتصرف في ماله بالذم الى من لا يجب عليه ذلك قوله تكفل بغير
قوله لان التبرع ينفق باثنا قال المص ومن اودع رجلا وديعة فادعها
اذا دفع الحق في بيته فادعها لودعة جارية لانه كان ضامنا في القياس انتهى
لان المدفع اقره بان يحفظه بنفسه فضاوانا لا يدفع الى اجنب ثم قال في
المبسوط وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لانه يدفع الى الغير في هذه الحالة
من اخف انتهى والمسئلة المذكورة في كتاب الامانة في اوابي الودعة
قال المص ان دعوى كل واحد منهما صحيحة لا صحتها الضد في قوله بان يورده
احد هالايخ شرعي المدفع به سبعة من الاخر وسبعة اليه من ثمة تقييده ثم
بودعه ايضا قوله تعار كقوله لان كل واحد منهما يدفع الى الالف قوله بل يدفع الى الالف
المعنيين الا ان يرد باعبار المال والظاهر ان تعار كقوله تعار المستحق فلكل منهما
حق في خمسة على ما قرئ في الدعوى لك خمسة قوله تفيض بالالف الاول اولا في
قوله في قوله اول لانه في بحث قوله لا ينفذ اقراره به قوله فليقوا ذكر العبد
قال المص يكتفي ان يخلفه عند محض البناء على ان المدفع قوله قال جواب
هل في قوله يحلفه بانه وقوله بناء فمقول له لقوله قال او حال من قاله لانه علم
كتاب العارية قال المص وهي تلك المصاريب الى قوله

يقول هو باجته الاتباع **القول** كان المناسب ان يقال في الاول هو
 نذكر كونهما **قوله** ويمكن ان يجاب عنها فان هذا التعريف انما يفتقر
 او رتبته فان الاول في ذكره في بيانه يجعل لبيان المناسبة لا استدلالا **القول**
 ولا يخفى ان التعريف اللغوي يفتقر للاستدلال لكونه تصديقا لا تصوريا **قوله** وعلمنا
 المذكور في الكتاب العارية وعرفنا ما بانها عقدة **القول** انت تعلم ذلك من
 لا يجعل عليه بالموطاة **قوله** كان سالا مع الشكوك **القول** اما من الاول ثم وانما من
 الاخير **قوله** فكان قوله الرجوع على ملك المستعير **قوله** فيه بحث **قوله** على ان
 اذن بينا العبارة **القول** ايجازك والطعن **قوله** واجاب سالكها صرح لكل احد
 حقيقة **قوله** فيه تامل فان تخصيص الاول به يكونا حركة يوهيم ان انشائية ليست
 كذلك فلا يخمس مادة الاشكال **قوله** ما لا يحكمه مثله **القول** الضمير في قوله
 يحكمه راجع الى ما **قوله** لانه يقضي مال غيره لنفسه من استحقاقه في قبضه **القول**
 ونحن نمنع اكبره كما يظهر باننا تامل **قوله** فلان اللفظ الذي يفيد به العارية **قوله**
 فيه بحث **قوله** وما وقع لتلك النافع لا يتفرق للمغير حتى يوجب الضمان
 عند ملكه **القول** لم يتفرق كالباقية وكان المناسب ذلك لا يخفى **قوله** وان كان
 وقت العارية **قوله** معطوف على قوله فان لم يوقت خلاصه **قوله** هو ما
 في ضمن عقد المعاوضة **قوله** في باب المضارب يضارب **قوله** واذا قل
 في الحال يكون قيمة النقص دينا دين يرجع بهما كما ذكره القدرية **القول** فيه
 كلام وهو ان القلي ما نقص دينا دين بل نقص في نية دنا غير فيجب ان يرجع بهما
 كما لا يخفى هذا الاشكال لما فصل المحقق الشهير يعقوب باشا في قول القدرية **قوله**
 نية النقص من اضافة الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوصة فلما اشكال
القول ويجوز ان يقال بقول القدرية ويجوز فيه البناء والفرس فراجع
قوله المحص لان له نهاية معلومة **القول** قال ابن العزقة يقتضيه هذا التعليل انما
 يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقوتة لان له نهاية معلومة ولان الوقت

قوله ويجوز ان يقال بقول القدرية ويجوز فيه البناء والفرس فراجع

منصوص

منصوص عليه هنا وفي الاعارة للزمن الوقت ثابت دلالة والنقص انوي
 من الدلالة انتهى واجواب ان الضرر لصاحب البناء والفرس متعين
 سواء وقت اوله او ليس له انما نهاية معلومة فلا يمكن اوقات احق من خلاف
 الزرع فليست ملك **قوله** والعزم بانها الغنم **القول** تامل فيه **قوله** فيكون عليه ثبوت
 رده كما ذكرنا **القول** من ان العزم بالغنم **قوله** وفي القياس هو ضامن لانه
 تخصيص لا رد الى قوله لانه لو ارتضى بالرد الى عباله لما اودعها اياه **القول**
 وفيه بحث فان هذا من التعليلين يتضمنان التنبيه على الفرق بين التقيس
 والمقيس عليه فلا يابس سبب ذكرهما هنا **قوله** فكان اذ ذاك مودعا **القول** بل يكون
 اذ ذاك متقدما حتى اذا ملكته في يده ضمن فكذا اذا تركها في يد الاجنبي ذكر
 ان يلبي فراجع نعم كونه كالمودع بعد نقضه المدة قول بعض الاصحاب
 لكن الترجيح للتضمنين وهو قول السرخسي واختياره رافعي فان **كتاب**
المهنة قوله قال الله تعالى في ذهب لي من الذهب رحمة ولبا **القول** وظ
 ان الولي ليس بالمال ولا يملك **قوله** المحص ويصحح بالاجاب والقبول **القول**
 قال العلامة الكاكي قوله ويصحح بالاجاب وفي حق الموهوب له بالقبول
 والقبض لانه المنة عقد تبرع فقيم بالمعترض فصا رهو عندنا بمنزلة الاثر
 والوضعية ولكن الموهوب له لا يملكه الا بالقبول والقبض وثمرة ذلك
 ينحن حلف لا يذهب فوهب ولم يقبل الموهوب له كينث او حلف على
 ان يهب فلما فوهبه ولم يقبل اخذنا انتهى ولا يذهب عليك عدم
 سطة بقية الشرح للمشروع **قوله** المحص وهو تسليم فلا يصح **القول**
 قال الكاكي لا يقال ان الملك يقع على وجه لا يوجب التسليم لانه لا ينفذ
 في مادية الملك الممكن من التفرقات وهذا انما يكون اذا كان سبيل من
 قبضه انتهى وفيه بحث **قوله** فتقدم في المنة متعلق بقوله ان القبض لا
 بقوله القبول **القول** ولا ادري ما المانع من تعلقه بالقبول فان التوقف

سنة وبحث الحق اليه صحت الواجب الكاكي

برج عيسى

لا يستلزم الاجاب التام قال العلامة الكاكي وصاحب النهاية قوله في
الامنة متعلق بالقبض لا بالقبول اي القبض في الامنة بمنزلة القبول في
البيع وبه خرج في المبسوط واشار اليه في الابيضاح انتهى ليس فيما قاله
ما يدل على استقامة المعنى اذا تعلق بالقبول **قوله** وفيه بحث الاول لو كان
القبض بمنزلة القبول لما صح الامر بالقبض بعد المجلس كالبيع **قوله** في نوع
ركاكة **قوله** واجب عن الاول بان الاجاب من ابايع سطر العقد **قوله**
ولذلك الوصف لا يبيع فباع ولم يقبل لم يشترى لا بحث **قوله** وفي الامنة
وحده عقد تام وهو يتوقف على ما رواه **قوله** يمكن او يقع في هذه النسخة
سواء كان في سابق الشروع وفيه بحث فانه لو صح ما ذكره في ان القبول بعد
المجلس باعرا لو اهب وايضا هذا الكلام يناقض ما تقدم من النص من ان
عقد العقد ينفذ بالاجاب والقبول وانما نقتضيه اختلف فاعلم ما سهل لك
بما في الوصف وعلى الاول ان يقال في اجواب القبض بمنزلة القبول
وليس به حقيقة فبالنظر الى كونه بمنزلة جواز القبض في المجلس بلا اذن
الواهب وبالنظر الى انما يبر حقيقة صحيح الامر بالقبض بعد المجلس انما
لا يخطا بربطه من القبول فقامي ووقع في بعض النسخ وجد عقد تام فلما
يورد عليه هذا البحث نعم لا يرد على ما في الشروع الاخر **قوله** وفي الثاني
بان لا ثم ان مقصود ابايع **قوله** وكوسلم ان المقصود ذلك فبالقبول يتم
المقصود ويحصل الملك للمشتري ولا يتوقف على القبض حتى يرد ما ذكره
واما في الاستدراك فلو كان الجميع قبل نقد الغنى كما لم يرد فان قيل صح
الرجوع ثابت في الامنة ايضا فلما في ذلك كون الاجاب ثابتا للمعطي
ذلك في الامنة ايضا فلما في ذلك كون الاجاب تسليطا فلما في ذلك في الامنة
ليس بكني الا يرد الى موافق الرجوع في الامنة بخلاف البيع فانه على قوله
لا قد تقدم لنا القول **قوله** في اوائل العارية قال المصنف اما الاول فلان

الاطعام اذا اضيف اليه ما يعلم عينه بزيادة ملكية المعطي **قوله** في الشروع
والاضطمان انه اذا ذكر المفعول فهو للمعطي وان لم يذكر ما جاز ان يرد
من الاضمان اليه ما يعلم عينه ما ذكر في الشروع من جعله مفعولا فانه لا يرد
ما او رد المولى يعقوب باننا في جواز شريح الوفاة **قوله** لان اكل هذا كس
حقيقة بغيره انه تعرف **قوله** ضمير انه راجع الى اكل **قوله** ما اشترانا البهائم **قوله**
جواب لقوله لا يقال بهذا بناقض ما تقدم **قوله** والفرق بينهما ان قوله
سكني اسم فاعل ان يقع تفسير الاسم آخر بخلاف قوله تسكنها كونه فعلا **قوله**
لا يقال له نظا كسيرة من جعلها يمل اذ لكم على تجارة تحبكم من عذاب البهي
ثم ممنون بانته الاية لانه تبين ان تفسيره بينهما فرق **قوله** في قوله لا يرد
فيكونه فعلا لما طلب فلا يصح تفسير القول المتكلم **قوله** وفيه بحث وفلان
ما سبق من النص في كتاب المضاربة **قوله** اما ان يجعل القصة او لا اليه قوله
ما كان كالعهد والحيث انما لم يثبت الضمير والاول كما ذكرنا **قوله** في قوله
ما كان في نظر ابي قوله او لا والاول ناظر لقوله ان يجعل القصة **قوله** في قوله
ما ذكرنا **قوله** اراد به قوله ومناه بهية مشاع لا يجعل القصة ايج ويجوز ان يكون
اراد ما لا يسم شرعا **قوله** المصنف لان المشاع قابل حكمه وهو الملك **قوله**
فان قيل نحن لا نعارض في كون المشاع محلا للعقد فلما ساس لهذا الكلام هنا
على ان يظهر توجهه باذني **قوله** وبان اوصي لرجل بالالف درهم **قوله** موقوف
على قوله بان دفع الف درهم **قوله** اوجب بان المرضي منه ليس القصة ولا ما
يستلزمها لجواز ان يكون راضيا بالملك انما في قوله وهو لا يتحقق بدون مؤنة
القصة **قوله** وفيه بحث فانه يعلم انه اذا اطلب شركة القصة لا ينفذ ما
على ان لا يرد وجهه على هبة ولا يرد على الهبة فليكن **قوله** فان قيل لزمه المماثلة
وفي ايجابها التزام ما لم يلتزم **قوله** فانما الاقدام على عقد الامنة التزام **قوله**
واجواب بخصوصه بذلك **قوله** انما في قوله بذلك الى قوله يعود الى آخوه

قوله لا في ذلك بالاطراف **قوله** يعني ليس ذلك حكم العقد بخلاف العقد فانها
من اقسام الملك الذي هو حكم العقد بخلاف القسمة فانها من اقسام الملك
التي هي حكم العقد **قوله** فان قيل القرض في المقرق منصوص عليه **قوله**
فيه انما لان كون القرض منصوصا عليه في القوف وقوله صلحهم يدعيها
ولزوم القرض لضرورة التعيين على ما حقه المص في باب التوفيق **قوله**
وفي القوف بقية في ملكه **قوله** فيه بحث **قوله** المص ولو ذهب لشركه لا يكون
قوله ان الترافع في شرح الوجيز انما يقع كونه منه كما يجوز بعبه ولا فرق بين
المنقسم وغير المنقسم ولا بين ان يذهب من الشريك او غيره وبقاى ملكه
واحد وعندنا جقيقة لا تخرج هبة المنقسم من غير الشريك وبالغ في ذلك
ولو ذهب لشئ المنقسم من اثنين لم يصح ايضا انتهى في قوله وغيره جقيقة
انما بحث لا يخفى **قوله** المص وبيته اللان في الفرض **قوله** قال صاحب التمهيد
ان قوله في البيع ان الذي في التمر لا يجوز بعبه وانما هو سلمه انما انما
يجوز ان يبيعه بملكه في وجوده اللان في الفرض كذلك ينبغي ان لا يصح
هبة وان سلم بعبه انتهى قال مولانا الشيرازي في شرحه والفرق ظاهر في الوجود
بالعقد كاف في الهبة وان لم يتعين به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والهبة
عقد تبرع ويشترط في الفقه والبيع القدره على تسليم دون الهبة والتبرع
بعد هذا واضح **قوله** لا يحتاج الى قبض **قوله** كونه من الملك **قوله** لا يتألفا ما لا يخفى
قوله ووجود المتقضى وهو ظاهر لكن ينبغي ان يثبت ولا يظهر ان يقال لوجود
الشروط هو القرض **قوله** او بيع فاسد **قوله** لما اذن ابا يعى فلا بد ان المتقضى
في البيع انما سلكه يكون ملكا للقبض عليه بما سيجى بعد سطر كيف يصح هبة
قوله قبل اطلاق **قوله** انما يكون هو صاحب الهبة **قوله** لا يعلم بان العقد
شكلا لا بغير الاكراه **قوله** فانه مشهور ان العقد الصحيح كالاب الا في رجب
مباين **قوله** وكذا اذا كان في حجر اجنبي **قوله** كالقسط **قوله** وجب ان لا يكون اجنبا

كلف

كلف **قوله** كذا معتبر وانهما عليك قبض الاب ايضا **قوله** فان جواب ان
عمله الى قوله وانهما لم يعتبر في المندرج **قوله** يعني لم يعتبر عمله في المندرج **قوله**
قال صاحب النهاية الى قوله ليست رواية اخرى في بيع قوله في الصحيح
اخر انما عنها **قوله** قال الامام جلال الدين الاجاوي من شايخنا من سوي
بين الزوج وبين الاجنبي والام والجد والاب في ان يجوز قبضه لهما ومن
الضيق مع كونه الضيق في عياله وان كان الاب حاضرا في الزوج ونعم
من فرق الى ان ما ذكره في قوله ليست رواية اخرى في بحث **قوله** وهذا انما
من جانب الملك **قوله** لو كان قرضا ليل ما قرره الشارح انما هو قوله المص
يلكون التملك كذلك وانما من مسان المص ان كان التملك استلزاما
جانب التملك **قوله** فان كان الاول لم يجز بل خلاف سواء كان التفصيل بالتفصيل
كقوله وبيته لك ثلثة لشخص ووبيته لك ثلثة لافرا وبيته كقوله
لشخص وبيته لك نصفه ولا في كذلك ولم يذكره في الكتاب **قوله** قوله
لشخص متعلق بقوله كقوله وقوله لاف متعلق ايضا والمعنى كقوله لشخص
وبيته لك ثلثة خود وقوله وبيته لك ثلثة وقوله التفصيل بالاضاد
المعنى وقوله التفصيل بالاضاد المعنى وقوله او بالنسبة معطوف على قوله
بالتفصيل والضمير في قوله ولم يذكره راجع الى الاول في قوله فان كان
الاول لم يجز بل خلاف **قوله** وليس بظا **قوله** اي ما ذكره صاحب النهاية
قوله لانه المص عطف **قوله** ظاهر الزيادة **قوله** على التفصيل بعد اجمال **قوله**
فان قيل مم وما المانع من العطف على قوله ولو ذهب الى ذلك اتحاد
التعليق اي تعليل المعاملة والمساواة فحق **قوله** وعلى صورته بالتساوي
قوله انما متعلق بالضمير في قوله صورته **قوله** وهذا التوجيه يظهر خللا في
قوله انما متعلق صاحب النهاية **قوله** ذلك لانه يستدل **قوله** هذا انما هو قوله
وهذا التوجيه يظهر خللا ما قيل **قوله** خلا انه يسوي فيما يساواة **قوله** يعني

في الاجارات انما المنفعة فانها تصاح ان يكون اجرة اذا اختلف اجتناب ولا يصح
ثما انتهى وهذه العبارة احسن من عبارة الحسن **قوله** كالمجانة والشباب مثلاً **قوله**
قال في المحيط البرهان في الفصل الاول من كتاب الاجارات واذا كانت الاجرة
عوضاً او ثبناً بائناً بشرط فيه جميع شرائط السلم وفي هذا الكلام اذا كانت الاجرة عين
مأطاة بالاشارة واذا كانت الاجرة جوازاً لا يجوز ان يكون اذا كان عيناً انتهى او ثبناً
بعينه بالثبات ما ليس له مثل كما علم من تفرع بالاشارة **قوله** ويمكن ان يجاب عنه
بان الثمن مشروط بكونه مما يجب في الذمة **قوله** فلا يلزم خلق البيع عن الثمن فيها اذا
بيع الثمن بالثمن لا بالاجرة في الذمة كما لا يخفى **باب الاجرة**
سحق قوله وجب افرادها **قوله** اي افرادها الخ لانه قال الحسن في الوفاة
ولا يجب الاجرة بالعقد بل بتجليها انتهى قال صدر الشريعة في شرحه فانما المتناهي
اذا جعل الاجرة فالتجمل بها الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاسترداد وانتهى
وفي الاصل الثاني من اجارات المحيط البرهان يجب ان يكون ان كان الاجرة
لا ملك بنفس العقد ولا يجب الفاوفاً الا بعد استيفاء المنفعة اذا لم يشترط
التجمل في الاجرة سواء كانت الاجرة عيناً او ديباً هكذا ذكر محمد في الجاهل
وفي كتاب الخوي وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا كانت عيناً لا ملك بنفس
العقد واذا كانت ديباً ملك بنفس العقد فيكون بمنزلة ان كان من الخويل
عامة المناسخ على ان الصانع ما ذكر في الجاهل والخوي **قوله** آخر انتهى **قوله**
فان قلت فاذ لم يستلزم من التملك كان اعم منه **قوله** انظر ان حادة تقوم
من وجه لوجود من التملك بدون من وجوب التسليم في العين المستأجرة
بلا شرط التجمل فانها واجبة التسليم ولا ملك كما لا يخفى **قوله** ليس يجازي شايخ
قوله الشيوخ لا يفتننا **قوله** لعدم دلالة الاعم عليه اصلاً **قوله** ان اراد ان لا يملك
عليه بنفسه ثم لا ينفيد وان اراد ان لا يملك بغيره فمما ثبت فراجع
كتب علم البيان خصوصاً المقتضى وشروطه **قوله** وهو يستلزم من التملك

لا حاله **قوله** ثم فان في صورة التجمل يوجد الملك بلا وجوب **قوله** وقال شيخنا
عليك بنفس العقد وانما لم يكن محل الخلاف مستحقاً **قوله** وكذا ان يقول ان كتاب
المجاز في موضع واحد هو من ارتكابه في ثلثة مواضع ويحصل انما محل الخلاف
ايضاً فان المراد بنفس العقد التجمل في العين المأطاة التلذذ وبسليم العين
المستأجرة الى المستأجر يجب السلم الاجرة للوجود هذا الثاني فليكن في وفي شرط
الكاو به للفقهاء اعلم ان الاجرة اذا كانت في الذمة في انما ان شرط فيها ان يملك
او التخليج كانت مؤجلة او مختصة وان يشترط فيها التجمل كانت معلية وان
اطلق ذكرها تجلت ايضاً وملك جميعها المكسري بنفس العقد وسحق
استيفاء ما اذا سلم العين الى المستأجر لانه عوض في معاوضة بتجمل بشرط
التجمل فتجمل عند اطلاق كالمثل انتهى **قوله** لوجود المقتضى وانقضاء المانع **قوله**
ثم فان انتفاء الوجود حقيقة مانع عنه **قوله** وان اذ ملك من لوازم الوجود
عند العقد **قوله** ان اراد من لوازم الوجود حقيقة ثم ولا ينفيد وان اراد من
لوازم الوجود فغير مستلزم **قوله** فان تجمل البديل واشترط له لا يملك **قوله** فيمكن
وكيف لا يملكه وقضيتها المساواة وظاهر ان شرط التجمل قبل ثبوت ملك
في البديل اثار ثبوت المساواة نعم مطلق شرط التجمل لا ينافيها ولكن ذلك
لا ينفيد فليكن **قوله** من حيث المعاوضة **قوله** كما في البيع **قوله** لان العقد سبب في
قوله قال صاحب البدائع ولان الاشارة لا يصح ان يقول فاذ قبل المستأجر
فقد قصد صحة تصرفها ولا حجة انما بالملك قبضت الملك ففقد تصرفه
كما في قول الترحيل غيره اعني عبدك مني بالف درهم فقال عفت انتهى **قوله**
بحث فانه لا يتوقف على القبول كما مر في اواخر المتن ان اراد بالقبول
عنه نعم عدم البره **قوله** فلهذا لا نقاد في صحة **قوله** ان اراد لا نقاد في حق الحكم
فليس بمقتضى اذن الحكم باجتماعه وان اراد غيره فليبين مع انه مخالف
ما سبق في كتاب الاقرار من ان قوله امره ان اقراره بالمال الذي يملكه على **قوله**

ويصح الابرار لو جوده بعد السبب **قوله** كما لا يبرأ من القصاص بعد اخرج قوله
 وان نفع لم يست كذا **قوله** انما لا يبرأ عليه من دليل وفي البرزخية كذا رتبة
 سماء بغير حيزها من كونه اليه ملة ذكر في الكتاب انه يكون وذكر شيخ الاسلام
 تفسيره بان يوافقها اليه ملة فانه لا يكون لانه محمول على تفسيره من ضمان
 يقبل كذا في المحولة وقد قال مستأجرا علي بن علي رتبة على اهل اليه ملة او
 على اهل اليه ملة او علي بن هذه المحولة فيكون العقد عليه في الذمة ونفعه يكون
 معلوف انتهى وسجي من المصنف في آخر هذا الباب ان السخى هل في ذمة
 من اوجه الثلاثة ذكر في الكواشي اجلائية دليل على ان المنفعة لا يكون ذميا فانه
 قال ان الذي من محله الذمة وهو لا يلتزم المنفعة في الذمة انتهى فاما عليه
 وقال الامام الترمذي وانما جاز الاستيجار بالدين لان العقد لم ينفذ في حق
 المنفعة فلم يفر المنفعة ذميا في ذمته فلا يجب بدلا ايضا عند نفاذ العقد
 فيها وهو زمان عدونها بل نصيرها مقبوضة فلا يكون ذميا بدلين اصلا انتهى
 فاما على في جميع ما ذكر **قوله** فاقض مستأجرا بجارة صحيحة ما استأجر ولم
 يبيع من استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي وقع العقد فيه **قوله**
 على الاصول ان يقول في مكان اضيف اليه العقد فانه اذا استأجر رتبة في
 غير فبدأ وعليه ان يكرها في فبدأ واسكها فيه سخي الاجرة بخلاف ما اذا اسكها
 واسكها في غير فبدأ الذي هو محل العقد وفي المحيط البراءة بشرط التمكن
 من الاستيفاء في المدة التي ورد عليها العقد وفي المكان الذي اضيف اليه
 العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا ويمكن من الاستيفاء في المدة
 في غير المكان الذي اضيف اليه العقد ويمكن من الاستيفاء الذي اضيف اليه
 العقد خارج المدة لا يجب منه ان من استأجر رتبة بوجاهة كوكوب
 فخرها استأجر في منزله ولم يكرها حتى يبيع اليوم فان استأجر بالكر
 في المحرك عليه الاجر يمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد

وان استأجر بالكر كوكوب خارج المحرك في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها
 في المحرك لم يتمكن من استيفاء المنافع في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذم
 بالرتبة اليه ذلك المكان في اليوم ولم يكرها يجب الاجر يمكنه من الاستيفاء في المكان
 الذي اضيف اليه العقد في المدة وان ذهب اليه ذلك المكان خارج المحرك حتى
 اليوم بالرتبة ولم يكرها لا يجب الاجر **قوله** ولم يستوفها وجب الاجر **قوله**
 واذا استوفها وجب بالطريق الاولى **قوله** مثل ان يستأجر رتبة اليه الكوفة في
 هذا اليوم وذهب اليها بعد مضي اليوم **قوله** وفي بحث فانه الظاهر المطابق
 سابق كلامه ان يقول وسلمها بعد مضي اليوم فذهب اليها كمن استأجر رتبة
 في غير فبدأ اليه الكوفة فسلمها اليه واستأجر فبدأ **قوله** وكذا لو سلمها
 في غير فبدأ وان كان العقد فاسكها ولم يذهب اليه الكوفة لا يجب الاجر
 ايضا **قوله** افض ذلك الى حال والوف **قوله** بينه دلالة الحال ودلالة الوفاء
قوله وعلى ان الاكراه والغصب فاما ينعان عن الانتفاع فاقصر عن ذكر ذلك
 اعتادا عليها **قوله** وفي بحث فانه صورة الغصب المذكورة في كلام المصنف **قوله**
 فانه اذا بيع سبعة بنين قبل الشتر او دفع الثمن او لا واذا بيع سبعة بسبعة
 او ثمانية بنين قبلها سلبا معا كما سبق في باب خيار الشتر فهذا القول من
 الشرح لعلمه هو واخوه فاعكس ما ذكره كيف هو في قوله ما اسلفه في
 في اول هذا الباب قال في المكان فاعلم بسلم ملة لا يجب تسليم شيء من الاجرة
 كما في البيع فانه لا يتدبر وجوب تسليم المبيع على تسليم الثمن بل في حق
 حبس جملة المبيع ما بين شيء من الثمن انتهى فليكن **قوله** ولا كذا في الحال لانه
 يتسلم من الخياط شيئا **قوله** كما لا ينع من ان يكون الغصب عليه الصورة التي تسلم
 صاحب الثوب من الخياط **قوله** وجوب ما بينه في الذمة **قوله** انما ان
 المطالبة في كل ساعة تغض الى ان لا يتفرغ لغيره فنفسه **قوله** وايضا ينع
 او كل ساعة تغض على متفرغ **قوله** فان استأجر لم يتمكن من الانتفاع الخ

لا يتفاوت **قول** الظاهر وانه لا يتفاوت **قول** جواب عما عليه ان يقال سئل
 ان السكف متعارف لكن قد يتفاوت السكان فلا بد من بيان **قول**
 لا ساس لهذا السؤال بالتمام اذا الكلام في عدم وجوب بيان ما عليه
 فيها لانه بيان من يمكن **قول** اتحاد المناط وهو الغرض بالبيان **قول**
 فيه رد على الاتفاقي ولكن فيهما كلام وهو ان اتحاد المناط لا يكفي في
 التلا لانه لو جوده في القياس ايضا بل لا بد من ذلك انه يدرك باللفظ
 فماتى هل يوجد ذلك هنا **قال** المحقق وكجز استيجار الاراضى للزراعة
 لانه منفعة مقصودة معلومة فيها **قول** اتفقنا ذلك لانه لا يكون المنفعة
 مقصودة بعد استيفاء ما يقتضيه الاجارة ويجري بها الاتفاق بل يبيع
 الناس من شرائط صفة الاجارة قال في البداية في تعليل هذا الاشتراط
 لانها قد تخرج بخلاف القياس لما جده الناس ولا حاجة فيها لاتفاق
 فيه للناس ثم قال لا يجوز استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ولا
 بها لان هذه منفعة غير مقصودة من الشجر ولو اشترى شجرة ثم استجار
 اشجارا لتجفيفه ذلك فيه لم يجر لانه لا يقتضي من الشجر هذا النوع من المنفعة
 عادة **قول** وان كان الاتفاق عليه ان يؤتم فتمت ذلك معلوما **قول** وان شاع
 بتركها على حالها ولم يذكره الشارع فيقول على انها من الكلام **قول** على
 الوجه الذي قلنا **قول** اتفقنا **قول** او قد يراد بها في الوجه المذكور في الكتاب
 او لا **قول** وليس بواضح **قول** وفيه بحث فان يجب صاحب الثمانية تسمى
 ان حصة القفزة من الشجر مثل حصة القفزة من الحظيرة في الغرض فاجاب
 منع ذلك لما ذكره الشارع كما لا يخفى **قول** لانه انما لعدم ان حصة
 الاول ان يقال ولا يرضى به **قول** المحقق **قال** المحقق وان اشترى سكرها فادف
 معها رجلا **قول** قال صاحب الكفاية فيقول رجلا لانه لو ادوف صبيلا
 يستحق ضمن ما زاد انفق وان كان يستحق فلو كان له رجل انما انما

هذا هو الوجه الذي قلنا
 في قوله لا يتفاوت
 السكان فلا بد من بيان
 وجه الاتفاق فيهما
 وهو ان اتحاد المناط
 لا يكفي في التلا لانه
 لو جوده في القياس
 ايضا بل لا بد من ذلك
 انه يدرك باللفظ
 فماتى هل يوجد ذلك
 هنا قال المحقق
 وكجز استيجار الاراضى
 للزراعة لانه لا يكون
 المنفعة مقصودة معلومة
 فيها قول اتفقنا ذلك
 لانه لا يكون المنفعة
 مقصودة بعد استيفاء
 ما يقتضيه الاجارة
 ويجري بها الاتفاق
 بل يبيع الناس من
 شرائط صفة الاجارة
 قال في البداية في
 تعليل هذا الاشتراط
 لانها قد تخرج
 بخلاف القياس لما
 جده الناس ثم قال
 لا يجوز استيجار
 الاشجار لتجفيف
 الثياب عليها ولا
 بها لان هذه
 منفعة غير مقصودة
 من الشجر ولو اشترى
 شجرة ثم استجار
 اشجارا لتجفيفه
 ذلك فيه لم يجر
 لانه لا يقتضي من
 الشجر هذا النوع
 من المنفعة عادة
 قول وان كان
 الاتفاق عليه ان
 يؤتم فتمت ذلك
 معلوما قول وان
 شاع بتركها على
 حالها ولم يذكره
 الشارع فيقول على
 انها من الكلام
 قول على الوجه
 الذي قلنا قول
 او قد يراد بها
 في الوجه المذكور
 في الكتاب او لا
 قول وليس بواضح
 وفيه بحث فان
 يجب صاحب
 الثمانية تسمى
 ان حصة القفزة
 من الشجر مثل
 حصة القفزة من
 الحظيرة في
 الغرض فاجاب
 منع ذلك لما
 ذكره الشارع
 كما لا يخفى
 قول لانه انما
 لعدم ان حصة
 الاول ان يقال
 ولا يرضى به
 قول المحقق
 قال المحقق
 وان اشترى
 سكرها فادف
 معها رجلا
 قول قال
 صاحب الكفاية
 فيقول رجلا
 لانه لو ادوف
 صبيلا يستحق
 ضمن ما زاد
 انفق وان كان
 يستحق فلو كان
 له رجل انما
 انما

الانابة

الانابة بدل على خلاف ذلك **قول** فيقول وانما قد يكون رجلا لانه اذا ادوف
 صبيلا ضمن بعد رثته اذا كان لا يستحق بنفسه لانه بمنزلة اكل **قول**
 ان ان قوله لانه لا ادوف غير موزون بل يدل على خلاف ذلك وعلى تصور الكلام
 بصيغة التضمن لذلك **قول** لعدم الاذن فيها اصلا بخوجه عن العادة **قول**
 فيه تأمل وعلى المراد اعتبار الاذن كما فانه كان ما حمله خارجا عن العادة
 انه قصد خلاف العادة فلم يبق لا اعتبار الاذن من **قول** وفي عبارة تسامح
 ان الاتفاق واد بطلان العقد لا داخل تحت **قول** وكجز ان يقال المراد بالادوف
 عدم اخرج **قول** واجاب ان الاتمام في المتعارف للمعدي الي الكسح المتعارف
قول على الاول ان يقول ان الفعل المتعارف **قول** فيقيد بشرط السلامة اذا
 امكن تحقق المقصود بها **قول** فيصير قوله بها راجع الى قوله السلامة **قول** اذا
 تحقق الشوق بدونه **قول** اي بدون الغرض ليجري ان جليها والاضيا
قول فانه لا كان يوجد ما يمنع له انما لا يجب اما **قول** كما قلنا في هذا التعليق
قول ونقد في صاحب النصاب اذا رد المقصود على النصاب فانه
 سيرا وان لم يوجد على احد **قول** لا يبعد ان يقال ان النصاب في غرضه
 ان يكون ما لا سبب تقرر الضمان عليه فكل ان الرد عليه كالرد الى مالك
قول يجوز ان يحصل البراءة بسبب **قول** لا يقال فكيف يستقيم
 الرد على عليه بقوله ولا يبرأ الا بالرد الى مالك او ما يبرأ منه بغيره
 الى ما نحن بصدده نعم قد يكون المستأجر انما يبرأ من صاحب الزاوية
 عند **قول** الحان العارية **قول** انما لا يبرأ من اجاب ان **قول** واجاب ان **قول**
 بين الشئيين من وجه **قول** فيه نوع تأمل فان مرادنا انما اذا كان يد
 المستأجر كذا مالك يبرأ ان يبرأ المستأجر عن الضمان فيما نحن فيه بالرد الى
 يده ولا كذلك العارية فالحاسب في الجواب هو المتوقف على تسليمه بانه لا يلزم
 من مطلوبة كما نقل غيره من الشرح **قال** المحقق ومن اكثر في حاشية

هذا هو الوجه الذي قلنا
 في قوله لا يتفاوت
 السكان فلا بد من بيان
 وجه الاتفاق فيهما
 وهو ان اتحاد المناط
 لا يكفي في التلا لانه
 لو جوده في القياس
 ايضا بل لا بد من ذلك
 انه يدرك باللفظ
 فماتى هل يوجد ذلك
 هنا قال المحقق
 وكجز استيجار الاراضى
 للزراعة لانه لا يكون
 المنفعة مقصودة معلومة
 فيها قول اتفقنا ذلك
 لانه لا يكون المنفعة
 مقصودة بعد استيفاء
 ما يقتضيه الاجارة
 ويجري بها الاتفاق
 بل يبيع الناس من
 شرائط صفة الاجارة
 قال في البداية في
 تعليل هذا الاشتراط
 لانها قد تخرج
 بخلاف القياس لما
 جده الناس ثم قال
 لا يجوز استيجار
 الاشجار لتجفيف
 الثياب عليها ولا
 بها لان هذه
 منفعة غير مقصودة
 من الشجر ولو اشترى
 شجرة ثم استجار
 اشجارا لتجفيفه
 ذلك فيه لم يجر
 لانه لا يقتضي من
 الشجر هذا النوع
 من المنفعة عادة
 قول وان كان
 الاتفاق عليه ان
 يؤتم فتمت ذلك
 معلوما قول وان
 شاع بتركها على
 حالها ولم يذكره
 الشارع فيقول على
 انها من الكلام
 قول على الوجه
 الذي قلنا قول
 او قد يراد بها
 في الوجه المذكور
 في الكتاب او لا
 قول وليس بواضح
 وفيه بحث فان
 يجب صاحب
 الثمانية تسمى
 ان حصة القفزة
 من الشجر مثل
 حصة القفزة من
 الحظيرة في
 الغرض فاجاب
 منع ذلك لما
 ذكره الشارع
 كما لا يخفى
 قول لانه انما
 لعدم ان حصة
 الاول ان يقال
 ولا يرضى به
 قول المحقق
 قال المحقق
 وان اشترى
 سكرها فادف
 معها رجلا
 قول قال
 صاحب الكفاية
 فيقول رجلا
 لانه لو ادوف
 صبيلا يستحق
 ضمن ما زاد
 انفق وان كان
 يستحق فلو كان
 له رجل انما
 انما

اول اذا استأجرنا را سرجا سرجا لا سرجا سرجا
 بقدر ما زادنا في الروايات بالاجماع وان كان السرجا في الغف
 من الاول او ثلثه فلا ضمان كذا في النسخة السابعة والعشرين من اجازات
 الحيط البرماني ولا يخفى عليك مخالفة ما في الهداية **قوله** بيننا في القول
 بان هذا مقيد بان لا سرجا بغير هذا الشرح **اول** ولا بعدنا يقال الضمير
 في غيره راجع الى سرجا سرجا بغير هذا الشرح كذا في التبعة فاما بغير هذا
 الشرح الذي فيه صاهبها ناسا **قوله** لانا صاحب الشوب **اول** تحليل
 لقوله يجب اجماعا على ذلك على بقوله لقصور جهة الموافقة اي يجب اجماعا
 الخلف ولا يجب المستحق لقصور جهة الموافقة لانا صاحب الشوب **باب**
الاجارة الفاسدة وانما جعلت اتمام في قوله في الاجارة الفاسدة للعدم
 كما ثبت سابقا الكلام ودفعنا لما قيل الاقل من الاجارة المستحقة بانها
 يجب اذا فسدت شرط انا اذا فسدت لجهالة المستحق **اول**
 واذا كان بعضه معلوما كما اذا استأجرنا دارا واحما على اجرة معلومة
 بشرط انما يجرنا في جميعها وقالوا اذا استأجرنا دارا على ان يسكنها استأجرنا
 فسدت الاجارة ويجب عليه ان يسكنها اجماعا بالغا ما بلغ كذا في
 شرح التوليبي فانه قل اذا كان الحال ما سمعت هل يندفع ما ذكره في الاجارة
 يجعل اتمام للعدم كذا في الحيط البرماني اذا تكاثر به دارا من رجل مستأجر
 بآية درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة لانه شرط في الاجارة ما لا يفسد
 العقد ولو اجره في نفسه فانه اذا لم يسكن فيها استأجرنا لا يسكن بغير الوضوء
 والخروج واذا سكن بمسكن واصلاح ذلك على الاوجه فكان لا يجره في نفسه من ذلك
 الوجه انتهى قال الاثافي في نفسه قوله ومن دفع الى حاكم غير لا يجب
 بان نصف اجماعا لو قال اجماعا هذا التذرع في شرا بغيره على ان لا يسكن فسدت
 هذه وان سكنها يجب اجماعا بالغا ما بلغ نزل على المستحق ولا ينقص

قوله

منه وهذا يرجع ايضا الى جهالة المستحق في الحقيقة كذا قال الامام محمد بن
 قاسم فان انتهى وعلى وجهه ان الاقارب لم يحلوا المستحق بمقابلة المناهضة
 شرط الاستأجر ان لا يسكن ولا يقابل المستأجر لانه لا يحقق مع فساد العقد
 لان التسليم هو التحلية وبها التمكن كما سيحجج وذلك لا يحقق مع الفساد
 لوجود المنع من الانتفاع به شرعا فان شئنا المنع الحسن من العباد وقد مر
 ان اذا سكن فقد استوفى في منافع ليس في مقابلة بل يبدل فيجب اجماعا
 باننا ما بلغ كما اذا لم يذكر في العقد شئنا اصلا ولا ينقص عن المستحق لانه لا
 رضى بالمستحق بدون الانتفاع فعند الانتفاع او لم يفسد **قوله** باننا ما بلغ
اول لا انتفاع المرصع ثمة **قوله** لاننا سدت مع له **اول** ينبغي ان يكون ثمة
 مقدمة مطلوبة مثل ان يقال ولا يلزم عدم اختيارنا سدت وفي بعض النسخ
 الا اننا سدت مع له وهذه النسخة ظاهرة **قوله** والبعض غير محصور كذلك
اول اي مجهول **قوله** ومحصورا ترجح بلا مرجح **اول** فيه مسامحة والمراد في اختيارنا
 ترجح بلا مرجح **قوله** كذلك الشرح مستورا **اول** فيه بحث فان في هذا ايضا كذلك
قوله الحسن وهو ان يواجر فينا **اول** كما ان يبدل في الكلام مجازا حيث اطلق
 التفسير وريد مطلق النحل كاطلاق الحرس واردة مطلق الانف **قوله**
 ولا يجوز اخذ اجرة عيب النحل اي خرابه وهو ان يواجر فينا لا ينزوا على الاثافي
اول قوله وهو ان يواجر فلما اجماعا بدل على العيب بعض الاكراه على ما ذكره
 ارباب اللغة علا وجه تفسير الشرح بقوله اي خرابه ويجوز ان يكون على امر
 اضافة الاجرة الى العيب فيفيض ان يكون العيب ببعض احوال فنقول
 الحسن وهو ان يواجر يكون من قبيل الاستخدام **قوله** والمراد اخذ الاجرة عليه **قوله**
 اي المراد عن عيب العيب بعضا ان المضاف مقدر وفي الضحاح العيب
 المذكور الذي يواجره في خراب النحل ومن عيب النحل فنقول عيب النحل
 عيبه اي اكراه وعيب النحل ايضا خرابه ويقال ماؤه **قوله** لكان وجوب

في سيق المراء به فاما قوله عا بما مقبول بسحق **قوله** احد ما ان يكون
 معارضة **قوله** وهذا نظام من توري الكلام **قوله** وتقريره اجمالا بقوله تسليم
قوله يقع على تسليم وحده **قوله** ومالا ينصور تسليم **قوله** يقع وحده **قوله** العقد
 الانتفاع به **قوله** اي لعدم الانتفاع به على الوجه الذي يقيضه العقد فلما يرد
 شيء **قوله** وتقريره لا يتم انتفاء **قوله** المانع **قوله** المعنى هذا يكون **قوله** وهذا لان تسليم
 المانع اخ من قبيل السند **قوله** وانما انتفاء فاما بسحق حكما للعقد بطلان
 الملك وحكم العقد بغيره **قوله** في بحث فانها لم يقول ان انتفاء في هذا العقد
 على التسليم بل يقول ان يحقق التسليم به حكما ان التسليم حكم العقد والعقد
 عليه بشرط فكذا يقال في انتفاء **قوله** لانه لا يمكن ان يكون ثبوت الشيء
 بما يتاخر ثبوتها **قوله** يجوز ثبوت العلم بالشيء بما يتاخر ثبوتها وما كان
 منه **قوله** واجبت ان المراد لا يشوبه من تسليم وهو المقصود وفيما نحن فيه
قوله فية تاخر **قوله** لان في ان يقع غير متصور والشريك والواجب فيه
 سواء **قوله** في بحث **قوله** ليس له على ظاهر **قوله** خبر لقوله وقوله وبكلام
 المشيوع **قوله** انما ان يجعل تمديد الجواب عن قولهما او من رجلين **قوله**
 النظام لانه جواب لما عي يستدل به الاما مان على مدعا بما يجوز الاجارة
 في صورة الشيوع الطاري بان يوت احد الواجرين بعد ما اجمارا
 لهما من رجل مثلا وان لم يكن مذكورا في توري دليلهما في هذا الكتاب ان
 له نظاما كثيرة **قوله** هو فاسد لان العقد الغير لازم هو الذي يكون للبقاء
 فيه حكم لا تبدل **قوله** فلهذا زاد الموجب ان بناء الاجارة له حكم لا تبدل في جعل
 العقود عليه العاين المستأجرة وقوله لانها عقد لازم فيكون ذلك العقد
 لازما باقيا حكما في سائر العقود وقوله من وجه يوجب اليه ما ذكرنا ايضا
 فتمت فلا يرد ما اوردته اشارة كالتقدم في الوكالة **قوله** في باب قول الكسبي
قوله وانما اخضم يقول لا بناء للعقد **قوله** لا معتبر كلام اخضم بعد تمام

الدليل

الدليل على خلافه **قوله** والفتاوى ان يقال الطرمان انما هو على تسليم لا على
 العقد **قوله** فيمنحه انه اذا عقد الاجارة مع رجلين فبات احدهما بعد العقد
 قبل التسليم بفسد الاجارة في حق الآخر وان كان ذلك حال بناء العقد
قوله يقع بعد لطلان **قوله** يقع الطلاني اباين اذ يجوز بعد الطلاني التوقيع قبل
 انقضاء العقد **قوله** وهو تعليل حرف **قوله** يقع شمس لانه **قوله** فعمل العاين
قوله قوله فعمل متبدا وهو غير صحيح بعد سطر من قوله ليس بواضح **قوله**
 ونقص لنا عدة الكلتية اننا ان يقال المراد هو ان يقع حقيقة ولكن اخضم من وراء
 الحق **قوله** ولا سبب له **قوله** ناظر اليه قوله ان عقد الاجارة عقد على كماله
 كالمفيع دليل على انه يكون بغيره **قوله** لانه دليل على كونه من المانع والبيع
 يرد على الاعيان دون المانع **قوله** على انه لا يجوز استحقاقه بعد الاجارة
 لان الاعيان لا يستحق به بل انما يستحق به انما هو المانع **قوله** لانه ليس بظاهر
قوله ناظر اليه قوله ولا سبب له **قوله** وليس في كلام محمد ما يدل على شيء من ذلك
قوله بل يقول على استحقاقه من حيث كونه مقصودا للطور ان استحقاقه بقاء
 يدل على عدم جواز بيعه كما في الضيق **قوله** وقوله واذا ثبت ما ذكرنا بغير
 من جواز الاجارة باحد الطرفين **قوله** ولعل مراد المص هو لانه انما
 صحيحة واخاره من الطريق الاول كالفرق من القيس عليه فليكن **قوله**
 ويجوز ان يكون له طلبة لقوله ويجوز بطحا **قوله** بانه عن ذلك قوله عا
 بان شجار على اخذه فاما **قوله** المص وفي اجماع الضعيف فان سمي الطعام
 وراهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام منصوبا على التزيع افي اقطاي الطعام
 او مراد بالتمسك به التبعين ابي عين الطعام بدارهم وتعدية اليه
 وراهم بنفس باعتبار معناه الاصلاني تاثير **قوله** المص ثم يدفع الطعام كانه
قوله هذا الا يفهم من عبارة اجماع وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام
 وراهم لا غير تاثير **قوله** ولكن يحتمل ان يكون معناه سمي الزايم المقدر في

طعناها في قولنا بان يكون انضمام مقدم في كلام اجماع ابي سفيان الطحا
 في كذا ذكر ان لم يكن الا ان التقدير لا بد له من قرينة فتأمل هذا ما يوضح
 يكون قرينة لذلك **قوله** اوجب بانه اجبر فافق **قوله** لا يوجب الا في جواب
 هو ان يقال ان مقدم المستوجب ذكر المدة بان يقول استأجرتك سنة ليرفع قوله
 هذا يكون فافقا وان تقدم ذكر العمل يكون مشتركا على قياس ما قبل في استيجار
 التراجعي **قوله** وفيه نظر لانه قال لانه بمنزلة الاجبر في قولنا **قوله** على مراد اوجب من
 ولانه لفظ المبسوط دلالة قوله فان العقد ورد على منافعها في قوله وانما
 انما من مباح فليكن **قوله** وهذا يدل على انها الى قوله ويا نهم فقلت نظر الى
 الاجبر في قولنا وفي الفصل الثاني من العشرين من اجازات المحيط البرهان
 وليس للمراجعي اذا كان فافقا ان يرعى غيره باجر فلو كان اجوف من غيره
 على التراجعي ومضى على ذلك فهو ولم يعلم الاول به فله الاجر كلما على كل واحد
 منها لا يتصدق شيئا الا انه ياتى في التبرار في التواضع ان يرعى غير فافقا
 رعي يجب الاجر كلما ويا نهم وانما افادوا انما من لا يوجب ان يواجر نفسه من
 اخرى في موته ولو اجره فيها لاجرة انما ينها ويطلب له الاجر ولا يتصدق
 به وان كانت منافع بدنه مشغولة بحق الغير انما اذا عرفت هذا عرفت
 ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استأجره راجلا فله طعنا **قوله** من قبل الجوز
 والابصال **قوله** قيل لانه في معناه من كل وجه **قوله** في تقرير اجواب نوع مسأله
 والظاهر ان يقول بتركه بالقياس لان ما نحن فيه ليس ثابتا بالقياس بل
 بدلالة النقص وهو لا يترك **قوله** وشك لا يترك بالوف **قوله** سيجي ومن المص
 في اول كتاب المرافعة يبالغ في ذكره الشارح حيث اطلق القياس على
 ما في بعض فقهاء الطحا وقال بترك بالوف كما كتبت فراجع **قوله** فان قيل
 لا يترك بل تخصيص عن الدلالة بعض ما في بعض فقهاء الطحا بالوف كما فعل
 بعض مشايخ بلخ في اثبات جريان عرفهم بذلك **قوله** الحاق بعض المحمول

تفسير

فقهاء الطحا بان الدلالة على تأمل وكيف والتفسير بعد الطحا شيء آخر فيمكن
 انما يجب به ولا كذلك اكل في المحمول **قوله** المص وهذا يخالف ما استأجره فلو
 نصفه طعنا به بالنصف الا في حيث لا يجب الاجر لانه اجبر ملك الاجر في اكل
قوله قال الطحا انما التزيلي فيه شك لانه اذا اجد ما انما الاجارة فاسد ولا جرة
 لا تملك بالضيعة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او دينا على ما بيناه من
 على كيف ملكه من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل وانما في اكل ملكه في
 وتوهم لا يثبت في الاجر في الملك لانه لا يملكه اذا ملكه لا بطريق الاجارة فافق
 يستحق ما يملكه ملكه وباتى سبب ملكه نقي على مرادهم من الملك لان
 وجوده يؤدي على عدمه وما هو كذلك بطل فقام ملك الاجر في اكل
 ورد على سبيل الفرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم لا اجبر
 على الطعام **قوله** وانما ولي الغنص والالهام **قوله** فيكون تقدير الكلام لو
 الاجبر في الصورة المفروضة الاجرة في اكل بالتعجيل وانما في بطاوة ذبح
 يكون مشتركا بينهما فيفصح الى عدم وجوب الاجر وكل لازم يؤدي فرض
 وجوده الى انتفاء ملزمه يكون باطلا كذلك انما فليكن **قوله** المص ومن
 استأجر رجلا طعنا مشتركا بينهما لا يجب الاجر لان ما من جرة يحل ان يهد
 حامل نفسه **قوله** في بحث فانه في كل جرة حامل لغيره ايضا فلا معنى
 للمصر وانما ثبت المص لا يتوقف عليه انما ان يحمل على ابا لغة في التشبيه
 ابي هو كمال نفسه وسيجي من الشارح اكل الذين جواب هذا البحث
 فراجع **قوله** ولا يوجب بالاجرة فقهاء **قوله** قال في النهاية نصف
 فقهاء على قول من يكون اسناده الى ابي جاز والمجور مع وجود المفعول بدون
 ابي ز وهو ضعيف انتهى وفي شرح النقص ان ذلك مذهب الكوفيين به
 وبعض المتأخرين فراجع **قوله** المص وذكر العمل بوجوب كونه مقدورا عليه ولا
 ترجح **قوله** لم لا يجوز ان يكون تقديم ذكر العمل في اكل قالوا ان مسئلة التراجعي

لا يجعل له الاجر لا قبل نصيب المستاجر بل يقاس وكل نصيب نصيب
قوله والمالك امره كمن يمكن ابتاعه في ان يبيع كاني البعير قوله انما طرأ حسي
كيف يتصور من ان يبيع قال المصنف وفي القياس لا يكون له الا ان كان
اي لا يكون له العقد لا يتكلم جازا فيجب اوجاز المثل لا المستثنى انتهى
فانما انتهى بنت قوله ان اجازة قد تفتت قبل تمام العقد بنقص الحكم
العقد لا يتم بنقص الحكم بل بنقص من الاصل قوله لان كل جزء منه بمنزلة
ابتداء قوله في دلالة على المذهب في ما قبله بل فيه نوع مخالفة وهو ما ركنا
استقلا لاجل الجمل قوله قال في النهاية بان باع او اجاز في وقت احصاء
والذي باس ثم استقطت ذلك الاجل قبل ان يأخذ ان يبايع بالخصا والى
وفي شرح الشاكران والذبا من انتهى قوله لان ذلك وضع الضرورية آه
قوله جواب لقوله لا يقال ذكر هذه المسئلة آه **باب ضمان الاجير**
قوله شرع في بيان احكام ضمان الاجارة وبيان الضمان قوله اطلاق الحكم
على الضمان اما باعتبار كثرة افراده والمراد به الضمان وجود او عدم
قوله الاجاز على نوعين قوله من قبيل تقسيم الكل الى اجزاء وهو قوله
قوله انما قال وهو ان الاجير على نوعين لان الاجاز لو كانت على نوعين
كان كل من المشترك وانما من ذلك ولو لم تقسم الشيء الى نفسه والى
غيره لكن انما اذا دخلت اجمع ولا مهور الخوف الى اجتناب هذا القول
قوله كان كل من مشترك وانما من ذلك الا في قسم هو مجموع الاجاز
بحيث لا يخرج منه شيء لا ما يطلق عليه لفظ الاجاز مطلقا قوله والسؤال
عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورتي قوله يفي لو تقدم الخاص لتقدم
السؤال عن سبب تقديم على المشترك ايضا لان التقديم على كل منهما على تارة
وجها ان المشترك فلانة بمنزلة العام بالثبوت الى الخاص مع كثرة مباحث
وانما الخاص فلانة بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا

لانه

لان الباب باب ضمان الاجير وذلك في الاجير المشترك فاما انما بان
بكونه اشراج لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالاجن وكان لا بد منه
واجبه بانه قد علم ما سبق قوله وان كنت جبريا فان قول المصنف لان المعقود عليه
انما هو العمل فكل من دفع هذا السؤال فانه يعلم تفرق من لا يجزئ حتى يملك بان
استخرج على العمل او انما فلا يلزم التدرج ولا حاجة الى احواله قوله فان مشترك
من لا يجزئ الاجاز قوله ظاهره منقوض بالاجير المشترك اذا جلي له او شرط العمل
فيخرج الى نوع عناية كان يقال لا يجزئ الاجير اجماع قطع النظر عن الاجاز
انما راجع قوله لان المعقود عليه انما هو العمل قوله في ثبوت الفارة الى دفع السؤال
بان التعريف دورتي فان عدم الاحتقان الاجاز حتى يعلم بكون المعقود عليه العمل
فانما قوله لان التعريف غير صحيح قوله يفي ذلك باعتبار الحكم الضمني
قوله قوله لان المعقود عليه اذا كان العمل الى قوله بيان المناسبة التسمية قوله وفيما
انه تعريف الحكم الضمني المستفاد من التعريف وهو ان بعض الاجاز لا يجزئ
الاجارة قبل العمل لان قضية عقد المعاوضة او المساواة كما تقدم بيانه ولو تحقق
من استخرج على العمل قبل المساواة فهذا هو مراد المصنف لان المصنف فرع على ذلك
ذلك التعريف قوله فكان له ان يعمل للعامة لبيان مناسبة التسمية فليسا على ثم
قوله بيان المناسبة التسمية خبر لقوله لان المعقود عليه قوله ويؤيده قوله
فانما هذا الوجه يسمى مشترك قوله لا يبعد ان يقال ذلك يؤيد خلافا لاستلزام
الكثرة قوله لهما ما روي عن عمرو بن عيسى انه عنهما قوله قال الزليلي وقوله يعني
اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم انتهى وفي النهاية روي عن
عمرو بن عيسى رضي الله عنهما انها كانا بعضنا الاجير مشترك ما ضاع على يده ومن ثلثي
رضه انه كان لا يضمن الفضاير والاصباغ وكونها ولاجل اختلاف العقوبة
اقتراعا فدون الفتوى بالضياع على النصف فكان في القول بالضياع على النصف
على باق القول الضمانية رضي الله عنهم بقدر الامكان انتهى كلام صاحب النهاية فانه

ابن البرزنجي معناه على كل نصف لقوله جئت على النصف واوجب
النصف انتهى فكانه اراد بالصلح مجازا وهو الخط في قلوبنا في حق حيان وهو على
قول الجنيبة قوله لانه هذا سبيل الى الانوار اصل في العين من فعله الذي هو العود
عليه قوله الذي نصفه بعد نصفه لا قوله لانه يتبع عن التبرع وفيما نحن
يعمل بالاجور فلينك تنبيه والمكتسب ان لا ينزيم هذا الاضمار عن التبرع فيما يخص
الحفرة لغیر من تبرع له **قوله** احكم يدرك دليله وان كانت الحكمة افق
كما سبق نظيره في الايمان بقوله لانه يتبع الخ بيان حكمته عدم التضييق **قوله**
وهي لا تقتضي التسلية **قوله** قال الله تعالى يا علي الحسين من سبيل **قوله**
فلانه اذا انكر في الطريق الخ **قوله** تعليل لقوله وانما اخبر مع ان القياس في **قوله**
وان في اجماع الضمير اليه قوله والملك **قوله** فيه بحث **قوله** وفيها اذا لم يكن
باجرة ضمن **قوله** لانه التخصيص بالذات في الروايات فييد في الحكم على عاده
قوله ووجه ذلك ان الملك ليس بفار **قوله** لا يخفى على ان انتهاء الحادثة
لا يتوقف عليه تمام الدليل وانما ذكره لزيادة التوضيح فاعلم **قوله** المعنى
لانه ينبغي على قوة الطباع وضعها **قوله** وذكر الضمير لكونها في تأويل ان مع الفعل
والحوادث لانه السراية وجودا وعلما ينبغي **قوله** حتى ان الخ ان اذا خفي فنتطع
اختصة وفي نسخة التفرع كلام ثم قول اختصة باي المملوكة **قوله** فملك
بشكته هذا **قوله** فيه بحث **قوله** ولو كان اجبرافا فاختصة **قوله** تقيض معنى
نقصه اجنبي **قوله** لمحصل القبض باذنه **قوله** القبض بالاذن حاصل في المورد باجر
وهو خاص من كماله في يد فكان المناسب ان يقول ولا اجر له حفظ الا انه لم
يذكر له بوجه مما سبق **قوله** وقد يجوز من تضار عن الخط فيها نقص في لا يضر
في ضبط الخ **قوله** فيه بحث فان حكمها بالاضمان انما نشأ من التبرع الذي ذكره
في الكتاب وما ذكره مما يدل على ان ذلك تبعا لغير الاجراء في الخط ولا يظهر ان
يقال وكذا عند عدم ايمانه وهو لا يخفى ان اجبرافا لو خفي في النسيان

وانه

وانه اعلم باب الاجارة على الشرطين **قوله** اذا قال رجل للحياط ان علف
هذا تعليقا والاجارة لا تعليقا فلما لم يسن هذا تعليقا لعقد الاجارة باجر خارج
كان يقول ان اجارة زيد فقد جرت داري بكذا او هو الذي لا يتقبل العقد كما ذكر
العقد بصيغة التعليق فلما مانع منه **قوله** غير انه لا بد من اشتراط اخبر في البيع
قوله بعض خيار التعليل **قوله** و اجواب ان اجبانه نزول بدو نوع العمل **قوله**
وفيه بحث اذ لا نزول بدو نوع العمل فيما نحن فيه لاجتماع التعليل في كل
يوم فالاول هو التوضيح للفتات دليله ومنع اجبا عما في كل يوم **قوله** في تقدير
قوله آتيا **قوله** فيكون مراده لكونها حقيقة **قوله** فيه بحث بل حقيقة التعليل لكان
ان وجوده فانه قال ذكر الفذ فانه هو حقيقة ودخول ان التعليل
بالفد **قوله** فيكون مراد التعليل **قوله** لا يقال هذا مخالف لما لا انا من ان ذكر
اليوم للتوقيت لانه ليس معنى كلامه ان التعليل معنى مراد ذكر اليوم بل انه
لازم من لوازم معناه فاعلم ويجوز ان يحل الكلام على الاثر ام **قوله** المعنى
ولا لا يخفى انه ذكر العقد لغير التعليل حقيقة ولا يمكن حل اليوم على التوقيت
قوله قبل اذا تأملت في كلام الهديا **قوله** اخبر قوله ولا يمكن حل اليوم
على التوقيت لانه فيه فساد العقد لاجتماع التوقيت والعمل ظهر لك
ضعف ما ذكره صاحب الغاية فان صاحب الهديا جعل مناط التوقيت
حل اليوم على حقيقة اخبر التوقيت لزوم فساد العقد ومنه ينشأ
انه حل على مجازة لهذا المناط اذ القرينة المانعة من اعادة الحقيقة في
صور تعليل المجاز كانه في الحل على المجاز على ما عرف ثم لو جعل المناط
من اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه راد له في الاجرة في خط
في اليوم ونقص من آخر وهو دليل ان اليوم للتعليل لا للتوقيت كما تقدم
المعنى والكلام بلا عيبه وكن على ما ذكره في الهديا الفرق مشكل
على ما لا يخفى وثبت الفرق من جهة آخر لا يفيد فاعلم وكتاب

الحرف في مسئلة بيع السيف المحلى تفصيل متعلق بالمقام خصوصاً في شرح
 ابن الهمام **قوله** لأن النسيئة الأولى باقية وإنما هو كخط النصف الآخر **قوله**
 فما من كيف يجتمع في العز شيمان حتى ينفذ **قوله** وهو يقبل أن يغير **قوله**
 كان الظاهر أن يقول وهو يقبل التعليل كما لا يخفى لكنه ليس كذلك لما فيه من شبهة
 الغار على ما مر **قوله** فقام التعليل على الجواز وهو نقصان الاجر للتأخير
قوله ولا بد لاجتماع من بيان المحل دليل الجواز فيما إذا قبل خط اليوم بدار
 حيث جعل ذكر اليوم على التعليل ويجوز أن يقال التعليل عليه صفة الآخر فانه
 قد يكون على كونه اجابة مطلوبة فلا يكون ذكر اليوم للتأخير وفيه تأمل **قوله**
 بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجر دليل **قوله** يعني دليل على الجواز **قوله** اي على
 اجوار بطلان الحال **قوله** قوله على اجوار متعلق بقوله زائد **قوله** وفي الجاهل الصغير
 لا يتراد على درهم ولا ينقل **قوله** لا يقال كما لا الواجب في جهالة المستبرأ من المثل
 بالنظر الى الفرق الظاهر بين اجهالين فانها بعض التعيين بل كمال التعيين
 بالنظر الى لفظ الوجوه **قوله** والتسليم في العبد **قوله** فيه شيء وكان الظاهر ان
 يقال والتسليم في الذابة **باب اجارة العبد** **قوله** تأخير ذكر اجارة العبد
قوله اي نفسه واجارة الغيرة ذكرت استطراداً وقد تقدم في التذكرة ما
 يذكر استطراداً كما سبق في باب العشر واخراج فعل هذا الاجارة مضافاً
 الى انما على **قوله** واعتبر من بان المتأخر **قوله** معارضة **قوله** واجب بان
 مؤنة الرق في باب الاجارة على الاجراء **قوله** في الفصل الثاني عشر
 من المحطة البركان في واذا استأجر عبداً بكونه ليس بخدمه ولم يعنى مكاناً
 للخدمة كان له ان يستخدمه بكونه ليس له ان يستخدمه خارج
 الكوفة كما في ما مر بها ضمن تلك اذكر محمد في المسئلة في اجارات الاصل
 وذكر في التصالح الاصل انه من اذني دار وصاحبه المذني عليه على خدمه عبد
 سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهلكه قال الشيخ الامام الاصل خمس الاثنية

الكلالة

الكلالة في شرح كتاب التصالح لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهلكه في التوق
 واصله ان ياتيه وانما اراد به ان يخرج به الى اهلكه في التوق واثنية ابلد
 قال وهذا كما قلنا في باب الاجارة من استأجر عبداً بخدمه ليس له ان
 ياتيه وله ان يخرج الى اهلكه في التوق واثنية ابلد وكان الشيخ الامام
 الشافعي يرفقه في بين مسئلة التصالح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول
 في مسئلة التصالح لصاحب الخدمة ان ياتيه بالعبد وليس للمأجور ان
 ياتيه بالعبد المتأجر للخدمة ومكس عن الفقيه الى آخرة المحفوظ انه كان
 يكون لا رواية عن محمد في الاجارة فلما قيل عن ان يقول للمأجور ان ياتيه
 يخرج بالعبد عن احصاء في التصالح وقيل ان يفرق بينهما وقد عثرنا على قوله
 في الاجارة في اجارة الاصل على نحو ما كتبنا انتهى من ذلك مكان المنع
 في مسئلة التصالح فاعلم **قوله** لأن المنفعة في النقل كانت له **قوله** يعني كانت
 له **قوله** واما في التصالح فتؤنة الرق ليست على المذني عليه **قوله** التصالح
 يجب جملة على اقرب العقود اليه واشبهها ما انه ليس عقد برأيه وهذا
 محمول على الاجارة فلا بد ان يكون مؤنة الرق على المذني عليه وانما الفرق
 وجواب ان الفرق واضح فان المذني عليه يخدم انما يملك الخدمة بغير شيء
 والتفصيل في النهاية **قوله** ويلزم مؤنة الرق **قوله** اي يلزم الاجير **قوله** وليس
 المستأجر كذلك **قوله** والمصالح ليس كذلك **قوله** المص ولان التفاوت
 بين اخذ مائة ظاهر **قوله** الفرق بين التعليلين غير واضح ظاهر **قوله** اجبت بان
 تابع كلامه بكونه جزءاً منها وهي محزنة **قوله** لا يقال هذا مخالف لما قاله الامام ان
 العبد لا يخرز نفسه لانه عدم اجازة لنفسه لا ينافي كونه محزناً في حق
 المالك **قوله** قيل معنى هذا الكلام على انه ذكر شكراً مجهولاً والمذكور في الكتاب
 ليس كذلك **قوله** في بحث فان المص انما يستدل بشكركه من كلامه
 لهذا السؤال ظاهر ويكوز ان يقال قوله شهرته شهر التفصيل للشهرين

ثم المراد من بعض الشروع بدعاية ابيان قال في الصحيح وتكلم به لا والله
او تبتها انتهى قال ابن فرشته اي قيمة على اخر انتهى قوله وتكلم به ان تكلم
ابو يوسف به اي بالعتق **قوله** ولا ينقص عن المستحق ويزاد عليه **قوله**
قاله صدر الشريعة هذه مسئلة متقدمة لا تعلق لها بمسئلة اخر واخر بوجه
ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المستحق فاذا كانت
نافقة عن المستحق لا ينقص عن المستحق وان كانت زائدة زادت عليه
ووضع المسئلة في البسوط فيما اذا كانت من جنس المستحق وان كانت
نافقة عنه بالف على انه يجزمه ايدى الكتابة فاسدة فتحت القيمة فانه
كانت نافقة عن الالف لا ينقص وان كانت زائدة زادت عليه
انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره من ان ما ذكره من انه لا تعلق لها
بمسئلة اخر واخر بوجه مخالف بما في شروح الهداية **قوله** وهذا هو الوجه
القيمة بالغة ما بلغت **قوله** لا يخفى عليك ان قوله لان المولى ما رضي بالنقص
لا يلزم هذا التفسير والنظر انه انما اراد الى مضمون قوله ولا ينقص
عن المستحق ويزاد عليه قوله يجب بالغة ما بلغت فخرج على قوله والعبد
رضي **قوله** لانه يخرج بمكده في مقابلة بدل **قوله** في دلالة على عدم
المولى بالنقصان في المستحق تأمل وقوله فلا يرضى بالنقصان ان اراد
المستحق ثم لكن مدعا عام وان اراد عن القيمة او لا ثم ولا دلالة
عليه في قوله لا لعدم الافراج **قوله** فانه لم يرض بها بفتح المولى عن العقد
فيقول له ادراك شرف الحقبة **قوله** كانه يريد ان الرضا بالعقد فاسد
رضاه بانزاده سواء كانت في القيمة او في المستحق اذ ذلك موجب الكتاب
الفاسد فلو لم يرض بانزاده اي بما يرضها وهو العقد الفاسد نسخ المولى
عنه فيقول ادراك شرف الحقبة **قوله** فان بقيت فاما ان يجزئه **قوله**
ان يجزئه العقد **قوله** وان بقيت به ولم يجزئه ولم يملكه لم يجزئه الكتابة في ظاهر

الرواية

الرواية **قوله** انما اراد من تصرف في نقل الكلام المصحح داخل به فانه قد كلفه
اوله وانما ظاهر ان الكلام المصحح يجري على نموده وورده بجواز رواية الحسن هو
جواز ابتداءه وفي قوله ولو اجاز جاز هو اجواز انها على ان ينفذ العقد
موقوف وانما سكت في تفصيل ملك الكتاب الى ان رواية اجواز وهو
رواية الحسن للقيمة عنه بذلك ما **قوله** روي الحسن عن ابي حنيفة انه يكون
حق اذ املكه **قوله** كانه امكنه فلا ينفذ المولى الا برضا العبد كما هو
حكم اكله فلا ينفذ المولى الا برضا العبد كما هو حكم الكتابة اجازة ثم اقول
انه مخالف ظاهر الوضوح عدم الملك فانه في دفعه **قوله** اذا كان العقد كعمل
النفذ **قوله** احراز عن الكلام ليس بنظر **قوله** خبر ان **قوله** وهو ظاهر
الرواية **قوله** فلا ينفذ كما سبب كونه عن قوله وعن ابي حنيفة **قوله** وانما ينفذ باخبار
قيمة وهي لا تصحح به تصحاح اجازة **قوله** لو صح هذا الزيل لم يجز اكله
اذا كان العبد يفتقر الى هذا الزيل فان قسمه العبد لغيره لم يجر اكله
فانه حشة وقد سبق في اول الفصل **قوله** وان شمل اجناسا فله كالعبد
قوله ان الذي يشمل التركي والهندي والجنسان ساكنان **قوله** وفيه تسليم
اخر **قوله** الاظهر ان يقول ويملكه ليطابق المشرع الا يري ان المسلم
ان كان المولى فان لازم هو ملك المسلم اخر وانما جعل تسليم طرف التملك
لاستلزامه اياه كان مشكلا عليه **قوله** فان الملك ليست فيها جردا ككتابة
قوله اي على رواية جواز عقد الكتابة على عين في ملكه **قوله** المصحح ولو
اذ هو اي ما عني **قوله** قال الا تعلق اي لو اذ في عين اخر عني ايضا فيما اذا علم
احدهما لان في الكتابة معنى التعلق وبه خرج ما في خان خان في شرطه
الضيق انتهى وفي شرطه يكون في الكلام المصحح نوع بخلاف شرطه في خان خان
باب ما يجوز للمالك ان ينفذ **قوله** فان جاز ان تصرف به
على العقد الصحيح **قوله** هذا الوجه يظهره لا ينفذ فانه **باب** اكله

يقضي عليك فلا بد من ملاحظة احوال فتنه قوله قد تقدم هذه المسئلة
في كتاب الطائفة **قوله** لا يخفى عليك انه اذا ذكره هناك استطراداً وانما محل
ذكره احواله هنا وهذا لفظ القدر في **قوله** ولا فيما يتعلق **قوله** ولا فيما
يتعلق به فان مما يتعلق به احواله من احواله من احواله من احواله من احواله
فليكن على ما مراده بما يتعلق به الطائفة الا ان هذا الشرط يخص به ايضا
سجى **بعد سطر قوله** من حيث الملاحظة **قوله** فلو كانت حصة الملاحظة مشتركة بين
وبين الطائفة فلا يكون وجه شبهته الكتابة بالبيع دون النكاح الا ان يكون وجه
الشبه مجموع الموقوف عليه والموقوف افعى وعدم محتاجا لبدل **قوله**
وعدم محتاجا لبدل **قوله** يعني بما ذكره بدل **قوله** واحتمالها الفسخ قبل الاداء
قوله واحتمال البيع الفسخ بعد الاداء ايضا لا يخفى **قوله** اخص او يقول
ان الكتابة في جانب العبدان **قوله** قال الاتفاق لو قال في جانب
المولى افاق او قال في جانب العتق عبد كان اولى انتهى والارضية
سواء **قوله** اخص ما خبر افاقا في حق هذا الشرط **قوله** قال الاتفاق في
ان يقول اذا كان شبهته بالعتق اخره من ان لا يفسد الكتابة ايضا اذا دخل
الشرط الفاسد في صلب عقد الكتابة فاعلم ان هذا الوجه من البيان ضعيف
انتهى ولا يخفى عليك انه يجوز دفعه بملاحظة قوله من جانب العبدان
من جانب المولى معاوضة فذلك نسيبتا بالداخل في صلب العقد
او يقول ببدل بيع بقوله في حق هذا الشرط والتفصيل في صوابه عند
الذين العزيم فراجع **قوله** ويجوز بان المولى لان الملك **قوله** تأمل
هل يمكن تميم هذا الدليل لعدم جواز تزويج الكتابة نفسها ولا يخفى
انه لا يمكن **قوله** بخلاف الاتفاق على مال فانه بملكه **قوله** الاتفاق مصدر
من المبني للمفعول اي لم يصيل له في الحال العتق على احوال حتى يملكه غيره
قوله انما يملك ما كان من التجارة **قوله** اولى ان يقال ان الاكث من اكتب ببدل

قوله

قوله من التجارة حتى يستقيم كغيره ان الاكث من اكتب بعم من التجارة كما سيجي بعد
سطور وملكه الكتابة **قوله** في الحدود دون له لفظ **قوله** لا وجه للقاء وانما يخفى
الكتاب ومخالف شرط **قوله** ذكر في بعض الشروح **قوله** يعني غايته البيان **قوله** وفيه
ما فيه **قوله** فان دلالة ترك ذكر الخلاف على الاتفاق ممنوعة لكن العلامة
الاتفاق لم يقتض في الاستدلال على ترك ذكر الخلاف من الاكث من غيره بل على
عن شرح اجماع الصنف للفقهاء ابي الفيت ومن شرح الطحاوي في الامام
الاسيحي بما يدل على الاتفاق وما ذكر من الاكث من اكتب ايضا يصلح جوابا
لذلك ويمكن لذلك ذكره في هذا المقام ثم قوله يجوز له ان يكتب عبد
الشركة سهل فيقال ان نسخ والفتاوى يجوز له تزويج الامة اذا اكل
فيه **قوله** وقيل استعمل القياس **قوله** الثاني هو السفتان **قوله** لان العلامة بينهما
كسبت الا ان حيث الفعلية **قوله** في احوال كلام فانها يتماثلان في كون كل
منهما من طرف الكتب **قوله** لان الاجارة منفعة معاوضة مال بمال بخلاف
الزواج **قوله** لا يدل على احوال في اذاعة **قوله** وفيه نظر لان المراد بالقياس
ان كان هو الشرع **قوله** المراد هو القياس من ستر في وقوله لا يكون بين
عينين ان الودانة لا يكون بين عينين حقيقة ثم ولا يفرض ان الودانة لا يوجب
القياس من مقبلا ومقبلا عليه مجاز افساد ظاهر وحكيم بالاولوية نظرا
العلامة في الاول دون الثاني **قوله** وان كان غير ذلك فاعلم ان اولوية
قوله في بحث **قوله** اخص ولانه بدارلة المال بالمال باقرا على اعتبار
دون الاجارة اذ هي بدارلة المال بالمال **قوله** في بحث فانه مخالف
ما ذكره اشرافه في وجه مناسبه الكتابة بالاجارة فليكن **قوله** وانما
اي ولانه التزويج ليس من الاكث **قوله** ان اراد تزويج الامة
فانك ان من الاكث وان اراد مطلقا فلم يدع احداه من الاكث
فصحة واذا اشترى الكتابة **قوله** والمولود مقدم **قوله** اي

والظاهر انه تعليل لا نفي ، المانع فانه لو ثبت لها الحقيقة احرته بالتدبير
اضمنت الكتابة به او بغيره **قوله** وانتفاء المانع **قوله** معطوف على قوله لو هو
المقتضى **قوله** وقد سلم لها اثبت بالتدبير **قوله** وفيه تأمل **قوله** لان احوال
من الملك **قوله** اي لا الى ما كلف **قوله** والظاهر ان الانسان لا يلتزم حاله
قوله لا يخشى على اصله بغير يوسف فانه استحق حقه الكل عند عدم
تجزئ الاحقاق **قوله** لانه هذا الصلح اقباض على ليس بحال باهو مال
قوله اراد بقوله باهو مال الخصامة المشتركة **قوله** وذلك في عقد كفاية
لا يكون **قوله** انما بقوله ذلك الى قوله اقباض على ليس بحال باهو مال
منقوض بالمهر والمال المقابل بالطلاق انا انه بحال ذلك على خلاف
القباض بالنقص لكن لا يجمع الى قوله واذالم يكن ذلك في حاته اذالم يكن
اخذ المال عوض الاجل يكون الخصامة المشتركة بصفة الاجل روي
قوله لانه الاسقاط انما يتحقق في المستحق ولا يمكن مستحق **قوله**
لوصح هذا لم يكن به المهر المتوفى واسقاط التوفى انما يكون في كلام
يجب معونه عن الاتفاق فالكاتب يعتبر مسقطا حقه الذي هو انما قيل
والقول مسقطا بعض حقه وهو خصامة **قوله** وقد اختلف اجنسي
فلم يكن ثمة روي **قوله** لو اخذ اكنس لم يفر بعد حصول الاعتدال **قوله**
وقد استعمل بانام **قوله** يجوز ان يكون زائدا كافي ردف لكم **قوله**
لما تقدم ان لها شبهة **قوله** الاولى ان يقال لانه شرع مع الغني في ملكه
غيره **قوله** فيكون من هذا الوجه بينا **قوله** اي من ايضا من العقود **قوله**
بخلاف العقد بين احرين لانه عقد من كل وجه **قوله** وخرج اجواب ايضا
من مكاتب الغير فاما **قوله** والاخذ بالشفقة **قوله** فيه بحث ولا
سئل وان السلام **باب** من يكاتب عبد العبد **قوله** ذكر في هذا
ابواب احكاما بانها تب فيها **قوله** انما يظهر ان يقول بالبيع وانما

عنه بلا حطة عنوان ابواب **قوله** فان بيع الفضولي يتوقف على اجارة
الحجر فيها **قوله** كسبوت الملك **قوله** وانما في الاستحسان فانظر الى ثبوت هذا
العقد بالتبعية في البعض من غير نظر ان يكون فيه جهة احواله او لا تصحيا
للعقد **قوله** تصحيا فانظر الى قوله فانظر الى الضمير في قوله راجع
الى البعض **قوله** ولا تتأمل على المسألة **قوله** عطف على قوله تصحيا **قوله** في
انقضاء العقد عليه **قوله** الضمير في قوله عليه راجع الى الغائب في قوله
ولا يكون على الغائب من البذل **قوله** فان قيل حق احرته الى قوله
اجب بانه متواتر ومن التزوج لم يكن ثابته فلا يثبت **قوله** الضمير في قوله
بانه راجع الى قوله حق احرته والضمير في قوله به راجع الى قوله متواتر **قوله**
وكل من الولدان اذ ياتي **قوله** انما هو ان يقال وكلما **باب** كتابة العبد
المشترک **قوله** ذكر كتابة الاثنان بعد الواحد لانه الواحد قبل الاثنان
قوله الا يظهر ان يقال ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك
خلاف الاصل ولان المشتري من غيره كما لو كتب من المفرد فذكر وانما
فانما لا يظهر ذلك لان المقصود من ابواب بيان حال كتابة الشترک سواء
كان المكاتب واحدا كما في المسئلة الاولى على مذهب ابي حنيفة او ثانيا
قوله اذا كان العبد بين شرکین **قوله** اي بين رجلين **قوله** والاذا كان لا يبعد
قوله اي على مذهبهما **قوله** فيجوز ان يكون لهما حكم تحقيق به وهو ولاية
الفسخ بمعنى توجبه وهو الحق الفرز بطلان حق البيع للشترک ان كانت
باكتبة **قوله** قوله هو راجع في قوله وهو ولاية الفسخ راجع الى قوله حكم
وقوله بطلان متعلق بقوله الفرز وقوله للشترک متعلق بقوله الحاق
وقوله باكتبة متعلق بقوله الحاق ايضا **قوله** فيحقق المقتضى **قوله** يعني
الحاق الضرر به **قوله** وانتفي المانع **قوله** يعني عدم قبول الفسخ **قوله** لكن
ليس فيها ضرر **قوله** فلم يتحقق فيها المقتضى **قوله** وانما الاحقان فظاهر انما

في قوله لا ينفك عنها

في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها
في قوله لا ينفك عنها

المتعلق فلا بد من بيان **قوله** لا ينفك عنها **قوله** وهو اي البدل **قوله** او
العقد او المكاتب ويؤيد قوله وقال لا ينفك عنها مكاتب بينهما **قوله** كان المص
مال الى قوله ما في قوله **قوله** لا ينفك عنها **قوله** لا ينفك عنها **قوله** لا ينفك عنها
الغنى **قوله** اي تحت دعوتها وينتسب **قوله** لا ينفك عنها **قوله** اي تحت
دعوتها ايضا **قوله** لا ينفك عنها **قوله** لا ينفك عنها **قوله** لا ينفك عنها **قوله** لا ينفك عنها
دونها ان المخرج منها على ما هو المفروض في وضع المسئلة **قوله** ويكون الولد
بالنظر الى **قوله** اي ما ذكر من ضمان حال العرق وقيمة الولد وكونه الولد
انه ثابت بالنظر الى الظاهر والحقبة **قوله** لان حكمه ولان الولد حكمه
قوله سبق في هذه الاكرامة ان الاوصاف الفارة الشريعة في الاتهام
شبه الى الاولاد **قوله** وتبين ان اية حنفية في تقوم اتم الولد روايات
فيكون الولد متقوما على احد **قوله** هذا في الف كما سلفه اشراف في
باب البيع الفاسد من ان الروايات في من المردن وانما في حق اتم الولد
فانفتحت الروايات من اية حنفية انه لا ينفك عنها بالبيع والقبض لانه
لا ينفك عنها لانه **قوله** المكاتب بيع المكاتب **قوله** حجاب في
من قاس اية حنفية على المكاتب المفروضة من ملك الثاني الى ملك الاول
على سبيل وجهه ان في النقل لا ينفك عنها مكاتبه كالفصل بخلاف
البيع **قوله** وانما تنق مكانة بينهما **قوله** في الف لعدم وجه مكانة له **قوله**
عليه وهو **قوله** اذا ثبت **قوله** قوله هو راجع الى قوله قبل **قوله** على ما ذكر
قوله يعني في شرح قوله ويبقى فيها **قوله** على ما بينا في تعليق قوله **قوله**
قوله فيه بحث والاولى ان يقال في تعليق القولين **قوله** وهذا قولهم
جميعا لان الاختلاف بينهما اكد به **قوله** انه ينبغي ان يكونا عند محمد
بالاقل من نصف القيمة ونصف بدل اكد به عليه **قوله** لان الا
قوله يعني بين اوجه وصاحبه **قوله** وغيرهما **قوله** معطوف على قوله وفي

اخبارات

اخبارات وقوله وفي اخبارات معطوف على قوله في ان رجوع **قوله** يعني
الاولا وتورد لا يستسقا **قوله** انه ان ترد لا يستسقا **قوله** غير خارج عن
اخبارات انك كسر يد العتق **قوله** المكاتب اذا كان العبد بين رجلين **قوله**
ليسبت المسئلة من كفاية العبد الشريك وانما ذكره استطراد **قوله** واذا
اي قوله وهو ان نصيبه كان فيهما **قوله** الضمير في قوله نصيبه والضمير
استتر في قوله وتبراجعان الى قوله ما في قوله كان فيهما **قوله** انك
باب موت المكاتب وعقره **قوله** والمديدون باخر عطف على كمالها
قوله فيه مسامحة نظرا لانه معطوف على اخضم **قوله** يعني اذا ثبت
قوله يعني باقوا **قوله** عليه **قوله** وما ابو يوسف لا يجزه **قوله** **قوله**
سواء كان له وجه ام لا على ما بينهم من دليله **قوله** المكاتب لان من عقره او
نجم واحد يكون اخر عن ادائه **قوله** فيه ما على فانه اذا كان له دين
يقضه او مال يقدم عليه لا يسلم هذه الشريطة **قوله** لان دليله ابو يوسف
قوله يعني دليله للعقل **قوله** لان تمام العقد بوقوع الفراغ عن استيفاء
الحكام **قوله** ومن جملة احكامه ان يكون رتبة هذا **قوله** واستدل بذلك
بالعقل فانه المقصود بالكلية عتقه بطا المقصود منها كذا **قوله**
لا يطابق الشرع لانه انما استدل بان شره به وبالعقل حيث
قال المكاتب لان المقصود بالاولى العاطفة والموافق للشرع فينبطل
اكد به لان العقد انما شرعت لاحكامها فيبطلان احكامه بلزومه بطلان
العقد **قوله** وهذا الشيخ لم يثبت **قوله** بل هو معتقد في الثبوت في الحال
على ما حمله **قوله** يجوز ان يكونا معا باق بقال ليس موت المكاتب كونه
انما **قوله** هذا الاجم من بعد قوله لا يبطل بعد موت احد لهما فانه
فكذا يموت الاخر فانه صريح في عدم كون المكاتب مفعولا لهما
ان ان يحل على الكلام **قوله** والى **قوله** واما في ذلك بعد موت المكاتب

ادعي **اول** الي في قوله الي ذلك متعلق بقوله ادعي وانما بقوله ذلك الي
 البقاء والمخبر والحاجة الي البقاء ادعي **قال** المحسن او يستند الحجة بانسناد
 سبب الاداء الي ما قبل الموت **اول** فان قيل فمن اين يخرج الجواب عن قول
 انما في الشيء ثبت ثم يستند فلما لا اداء ثابت في الحال فان اداء خلعة
 كما دأب فيسند الي ما قبل الموت وثبوت الحجة ليس بطريق الاستناد فلهذا
 جواب باعتبار الشق الثاني من الترتيب واخفاة السبب الي الاداء بانه
 او نقول المراد باسناد سبب الاداء سببية عند الكتابة لانفسه اذ هو
 موجود قبله لكنه ليس بسبب فان التعليقات ليست اسبابا عندنا
 في الحال بل عند وجود الشرط فاذا اسند الاداء الي ما قبل الموت فقام
 مراجعنا الي شرح الاقضية ثم اعلم ان الاسناد ان ثبت الحكم في الزمان
 المتأخر ويرجع التفسير في حكمه بنسبة في الزمان المتقدم كذا في التوضيح
 في فصل ما مور به نوعان **اول** او يستند الحجة بانسناد سبب الاداء
 فهو عند الكتابة الي ما قبل الموت **اول** ثبوت عند الكتابة قبل الموت
 ليس بطريق الاسناد وهو ظاهر واخر ان يجعل اخفاة السبب الي
 الاداء ببيان وقوله ويكفي اداء خلعة في ادعاء ما يقال انه لم يوجد في
 الكتاب الاداء بعد الحيات **اول** ولم يتفرغ بان الحكم ليس بمعقود
 عليه **اول** ولعله انما لم يتفرغ له لانه سلمته ما كتبه اليه فانت بقوته
 اذ لا ما كتبه اليه فانت بقوته في التوضيح له وجعله باقيا مشترك
 في لا يخفى واجواب انها حصلت له بالفعل والتفصيل في النهاية
قال المحسن الا يري حكمه اليه **اول** فيه بحث **اول** ذكر هذه المسئلة
 التي بعد **قال** وهي قوله **اول** وان اضمهم معا الي الام **اول** لانه لو
 تركه غنا لم يأت القضاء **اول** اي على هذا **اول** ما است
 رتبنا الي قوله مات فراولا لنا ففرض بولائه **اول** المستتر في ما

ربنا والمستتر في مات فراولا راجعان الي الاب والضمير في قوله
 بولائه راجع الي الولد **قال** المحسن لان هذا اختلاف في الاداء بقوله
اول لا يخفى عليك ان مقصود كل واحد من بينك انما يقين قرار بولائه
 عليه فاختصا لهم بالحقيقة فيه فلا بد ان يقال بقصود الاول كوالي الام
 على تقدير بقاء الكتابة قبل افعال الاداء فلا يستقيم قوله وذلك يعني
اول لا تنفاه لازما وهو احتمال جزا الاول لما تقدم في المسئلة الاولى ان
 ذلك جزء انما لم **اول** هما مسامحة حيث لا يطابق تعليله للمعقل ظاهر
 فانه جعل احتمال جزا الاول لازما في المدعي وجزء انما لم في الدليل وجوبه
 غير ضيق **اول** رعاية الحق الكتاب **اول** انما راعاه قوله ما يجب رعاية **قال** المحسن
 ولا يجوز ذلك للخص من غير حاجة ولها شئني زيادة حجة **اول** فعلى هذا
 لو باع الفقير للفقير او اياها شئني ينبغي ان يطيب لهما عنه اذ لا اخذ منها
 كذا لا يخفى **اول** لان اجبت ليس في نفس الصدقة **اول** تعليل لقوله وكذا
 عندنا ببولس **اول** وفيه نظر لان لا ثم ان ذلك تبدل ولين كان فلا ثم
 ان ثمة بمنزلة تبدل اليه **اول** انت ضمير ما تبدل ملكك لم تبدل لا يتقبل
 المنع وكذا ثمة بمنزلة تبدل اليه ايضا كذا فان ذلك لجعله طالا طينا
 المولى وهم يحلون طالا لا بد وان ثمة هذا القيد كما في ابن السبيل اذا وصل
 الي وطنه والفقير اذا استغنى فبذلك **اول** **اول** ولعل الاول ان يقال **اول**
 ان ردائه لم يكن له ملك اصلا فهو لا يوافق المذهب وان اراد انه لم يكن له
 ملك تام يكونان اجواب المخطوطة فيه **قال** **اول** اذا جنى العبد طاعة
 مولاه ولم يعلم بالجنابة لم يجعل مختارا بالاداء ويجب عليه فدية **اول** انما كان
 فدية اولى من ارض الجنابة وانما لا واجب عليه الا على من فدية ومن ارش
 الجنابة ثم اعلم ان الضمير في قوله راجع الي المولى **اول** وكذلك اي وكذا من ثمة
 الحكم الا على **اول** والا ولي ان يجعل اشارة الي ما ذكر من المسئلة والتشبيه

في عود الحكم الاصل في قوله دفع الرقبة الى القيمة **قوله** لا يخالف لما قال
 انما ان الموجب الاصل احد الاربع لان احد الاربع كان دفع الرقبة
 وقد قيل منه الى القيمة ثم اعلم ان قوله الى القيمة معلق بقوله قد قيل
كتاب الولاء قوله استدلالا بقوله عليه السلام **قوله** ويجوز حبس
 استدلالا لهم بعد سقوط قوله فعمل الحق سببا او ليحتمل قوله الاصل
 بتدليل الاول بالثواب **قوله** بيان لسبب التدليس **قوله** اي لسياسة
قوله ووجه الاستدلال ان الحكم اذا ترتب على مشقة **قوله** وانت ضمير
 بان المراد من قوله واذا اعق الخ ليس بيان علة الولاء بل هو وجه
 الاستدلال ما ذكره **قوله** فالجواب ان الاصل الخ **قوله** فيه تأمل **قوله** واذا
 اعتقت وهي حامل **قوله** اي ظاهرة الحمل كيشير اليه قوله فان كان الحمل
 ظاهرا وقت الاعاق **قوله** لانها لما ولدت كذلك لم يتبين بتمام الحمل
 وقت الاعاق **قوله** لا يخفى عليك ما في هذه التعليق من عدم المطابقة
 للعقل والظاهر ان يقول قوله لو لم يولد الا لم يتبين كصلى كطابقة
قوله وتوقف قوله فاذا صار معلوما بالولاء اليه **قوله** انما هو ان
 انتقض على قوله اذا لم يتبين بتمام الحمل وقت الاعاق عين الحمل
 تبعا ويجوز الاب واللاء فانه اذا جاءت به لاكثر من سنة اشهر لا يتبين
 فاجاب بمنع عدم التيقن **قوله** لا يرد ويبرأ **قوله** انما هو ان يقال
 ارعاهم **قوله** لانه انما اكثر **قوله** يعني الرقبة **قوله** حتى اعتبر الكفاية **قوله** اي قوله
 والنسب ليس كذلك **قوله** فيه بحث **قوله** قال المصنف اختلاف في مطلق
 المشتقة وانما قال ذلك **قوله** يعني انما قال المصنف ذلك **قوله** انتقص هو
 جعل الابان عصبة ووجه من قولهم انما ذكر بعصب الابن **قوله** والظاهر
 ان المصنف هنا يعني انما على **قوله** وكل من ثبت بجملة شيء اليه لانه علة
قوله المستتر في قوله منسب راجع الى قوله والضمير في قوله اليه وفي

قوله

قوله اليه لانه راجع الى قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله
 شيء **قوله** وصورته امرأة اعقت عبد الله **قوله** وكذا الجواب في رجل اعقت عبدا
 ثم مات **قوله** والابن هو العصبة دون الاب **قوله** ففصل ان يكون
 اقرب العصباء **قوله** لانه لا يورث الابوة والاعوان **قوله** يعني
قوله ولو ان امرأة اعقت عبدا ثم مات **قوله** او رطل اعقت عبدا
قوله انما ان قل جناية المقتل على ابيها لانه من قوم ابيها **قوله** ضمير لانه راجع
 الى المقتل على عصبة المقتل **قوله** في وللاء المولات **قوله**
 ولله ثلث شرائط احدى بان يكون مجهول النسب بان لا ينسب اليه
 غيره **قوله** فخره بان لا يكون له ولد او يتولد له ولد **قوله** في غير
 قوله الاب اذا لم يعقل قوله عن ابيه فهذا الشرط لا بد منه **قوله**
 وانما لانه ان لا يكون غريبا **قوله** فيه بحث فانه الشرط الاول يقع من هذا
قوله فانه قيل من شرط العقد عقله لا على وجهه **قوله** فيه بحث فانه العقل
 والحرية ايضا يجب ان يكونا كل واحد من العنصرين او اذن الولي والمولى **قوله**
 فانه مولاة العبد والعبد باطله **قوله** انما العبد مولاة ليس من اهل
 النسوة ولانها لا يدخل في الحاملة وانما العبد فهو ايضا لا يملك التزام النسوة
 انما باذن مولاه **قوله** اجيب بان المذكور انما هي الشرايط العامة **قوله**
 فيه بحث **قوله** المصنف ولان من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب
قوله انما رتبة به الى ما ذكره الفذوري في قوله او اذا اسلم لرجل طاهر
 رجل وولاه على ان يورثه ويعقل عنه واقتضى الاتفاق على وجوب شرط
 في صحة العقد ولا يخفى على المتأمل دفع اعتراضه **قوله** لانه النواة منقضية
 على ثبوتها شرعا **قوله** فيه بحث يترتب عليها الامكان كحرمة المصاهرة
 ووجوب النفقة في مثل الغنة والحالة وغيرهما **قوله** والعقد لولا تخلف
 فقه شرعا **قوله** فيه بحث يترتب عليه الامكان **قوله** فانه خلافة في المال

قوله في قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله شيء

قوله في قوله من والضمير في قوله علة راجع الى قوله شيء

مقصود **اقول** الظاهر ان قول اختلاف بدل قوله خلافا **قوله** وخلافه
 هو ان الله شرط في هذا **قوله** معطوف على قوله خلافا **قوله** وكلما في الفصل
 لا يحتاج الى تفسير خلافا **قوله** وان كان له وارث **قوله** وخلافه لانه نسخ
 حكمه **اقول** معطوف ايضا على قوله خلافا سبق **كتاب الاكراه**
قوله وتفسير ان كل المراد غيره على المباشرة **اقول** فيكون في قوله
 اسم لفعل مجاز **قوله** وذلك سئل من ثم عدم الرضا **قوله** فيه ما لا يخفى
 الا انه يقال ان سئل ام على غلظة مقابلة قوله او ليس لقوله او ينفى رضاء
 او لولا لم يفتح المبالغة وفيه ما فيه **قوله** لكن لا بد من تقدير لا في اوله
 اختياره **قوله** لا يخفى عليك بعد ما ذكره وفيه القرينة لا والظاهر ان المراد
 من قوله ينفى به رضاء انتفاء الرضاء فقط بدون رضا والاختيار
 المبالغة وانما لم يقرض للمفهوم ان لا شك الاكراه بضرب سوط
 او حبس يوم على ما يجزى لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه **قوله** المعنى
 فينتفى به رضاء **قوله** فقط دون ان ينفى به اختياره فانه اذا تولى
 انما من انما من بالعلم يرد بالعلم ما عدا ذلك انما من **قوله** المعنى والى
 قال له ابو حنيفة رم ان الاكراه لا يخفى الا من السلطان **قوله** الفتوى في تحقق
 الاكراه من غير السلطان على قولها **قوله** ومنهم من جعله بيعا باطلا اختيارا
 بالها ذل **قوله** لا يخفى على من يعرف معنى الكراه ان هذا العقد لا يكون
 احكاما ما ذل **قوله** فكان لا ينفى ان يفسخ بغير رضاء صاحبه **قوله** اذا كان
 باطلا لا ينفى والفسخ فرع الانعقاد **قوله** وبقي المشتري يرد المبيع
 على البايع من غير انشاء ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج من ملكه **قوله**
 الضمير في ملكه راجع الى المشتري **قوله** المعنى بخلاف ما اذا اكره على الله
قوله واذا اكره على الله والتسليم فالله فاسد وان اكرهه الله على الله
 لا غير فلم اكرهه بعد ذلك ان سلم واكرهه حاضر فالتسليم لا يكون الله

ويكون منه طابع وفي الاصح ان لا يكون ولو سلم واكرهه غائب
 بحيث لا يكون جازت الله تبارك وتعالى **قوله** بناء على احكام الله تعالى
 النسب لا ينفى ونوع الملك بالتبضع **قوله** هذا على احدى الروايتين وعلى
 الرواية الاخرى يثبت الملك بالتبضع في الله الفاسد على ما ذكره العلامة
 الا انه في باب احكام البيوع الفاسدة فيكون ان يكون الكلام لمن مبيعا على
 ملك الرواية وفي البرازية في كتاب الله ايضا تفصيل متعلق بالتمام
 فانه بقوي ما ذكرنا اذ فيه ترجيح رواية عدم ثبوت الملك **قوله** والفرق
 الى قوله وفي البيوع في العقد **قوله** فيه بحث لانه الاستحقاق في البيوع الفاسدة
 ايضا بالتبضع على ما قرئ في احكام البيوع الفاسدة والبيوع المكره فاسد
 تام في جهته يظهر لك فانه المراد ما يتعلق به الاستحقاق في اصل الوضع
 وقد مر في بعض الشروح ونسبة عليه لمن يقوله على ما هو لاصل ثم لا يخفى
 عليك ان الاكراه اذا كان على البيوع الفاسدة ينفى ان يكون حكمه حكم الله اكرهه
 عليه انما ان يقال البيوع في اصل الوضع متعلق به الاستحقاق وعدم الاستحقاق
 كما رخص كناية الشرح والشرط الفاسد لا يفرض هذا هو الصحيح **قوله** المعنى
 لانه الاستناد الى وقت ففسده **قوله** اي استناد ملك المشتري الى صدر
 الشريعة في شرح الوفاة فيستند الى حين العقد لا قبله انتهى وفيه ما لا يخفى
قوله وقال الشافعي رجوعه وان ضمن للمشتري بعض في صورة انقص
 وما عرفت احكاما لهم على ذلك **قوله** لا يقال احكاما هو قول المعنى لانه
 ملكه بالضمان فانه المشتري في صورة الاكراه يملكه التبضع لان قوله ملكه
 مجاز عن تفرز ملكه بحيث يمتنع اليه من كل احد او خروج القرينة فلا يكون
 حاكما على الحدود عن المنهاج الواضح في علم ان نقطة ما في قوله وما
 فانه **فصل** **قوله** قيام الحرم فيها واما **قوله** الضمير في قوله
 واما راجع الى الضرورة في قوله انما يباح عند الضرورة **قوله** في قوله

على ذلك **اقول** ان النفس والعقل **قوله** لان ذلك نص المفسر بالمراد
اقول هذا ما في قوله ولا معتبر في ذلك وفي الحديث **قوله** فصار سبب
في **اقول** مكان الفعل واجبا واجبا ما استوي طواه هف وان ارادته
قد يترك واجبا فلا يقع ذلك فيما نحن فيه اذا تفرق في رضاء سبب الاجابة
هو سبب الوجوب بعينه وجوابه بل في فان اجابة اصلية حيث لم يثبت
النفس المحرم فاقول **قوله** في زمان يكون في افرادها تها اطلاق القلب
اقول فيه ما في **قوله** وجاز ان يكون الا بيان بلفظ محتمل معنيين **اقول**
قد يكون الاكراه على سجد الضم او الصليب مثلا ولا يخرج التورية
منه الفع في احكام القرآن حال محتمل بن احسن اذا كرهه كغير
ان شتم محمد صلى الله عليه وسلم ان يثتم محمد آخر غيره فلم يفعل وقد شتم
كان كافرا كان كافرا وكذا لو قيل له شتم محمد صلى الله عليه وسلم
ان يثتم محمد صلى الله عليه وسلم لم يفعل وسجد للصليب كان كافرا كان كافرا
ولم يثتم بباله شتمه فلم يفعل ما كره عليه او قال لم يكن كافرا اذا كان مطرنا
بالايمان **قوله** على الفع انما في **قوله** بعد هذا الترتيب والنسبة بين كونه
موردا او غيره في التورية بالفع انما في الاول فانه لا بد منه **قوله** لان
ادني درجات الابدال باجابه فيكون اجراء كلمة الكفر بما في **قوله** فيه
بحث فانه قد يكون الامر للترخيص قال العلامة النفس في اول كتاب
الطلاق من الكتاب ان امر بالشي لا ينفك الا في فانه لا يخلو وقد رخص
بصفة الامر حتى لا يقع في مخطو ر فوفه كالحث في الامور وتطو الصلوة
اي آخر ما ذكره هناك فلم لا يكون ان يكون هناك كذلك فانه في الكلام
في **قوله** لان الكفر ليس بشرط **قوله** نعم ان ان عدم طرمانه فانه شرط
وهذا قد هو اجواب انه كلام انما هو وجوده بمنزلة عدم **قوله**
واجب بان في آية تعدى ما في خبره وتعدى من كونه من بعد ما

وشرح بالكفر صدر الي قوله ان من كره وتكلمه طين بالايمان **قوله** من لا
لا شتمه وما ذكرتم لا يكونان يكونان من قوله في تعليم غضب من الله ولهم
عذاب عظيم لكنه فصل من ذلك بعض التفصيل وانما حيز ما في اعتبار التقيد
وانما حيز خلاف الظاهر لا يصار اليه الا بالليل **قوله** كما في شهود الشهود من
الامر في **قوله** ان الظاهر ان يقول كما في صورة العقوبة ان الحكم فيما ذكر
ليس معدوما بل من انهم معدوم ان **قوله** وفيه نظر لانه امر او بالعلمه ان كان
به المصطلح فذلك مستحق التخلف **قوله** ذلك في العلم اسما ومعنى وحكم دون
العلم اسما ومعنى كما فصل في **قوله** لاصول **قوله** ومن هذا ذهب ابو بكر
الرازبي الي ان الامر في قوله وم فان عادوا بعد ما باجابه **قوله** قال في
احكام القرآن وقول النبي وم لعادوا رضاء ان عادوا انما هو على وجه الاجابة
لا على وجه الاجاب ولا على التذب روي القاضي في تفسيره بهذا اللفظ
فقد اقام بان قلت وكذا غيره من المفسرين فلا مجال لما ذكره النص في
انما وبل ان يخلط بعينه **قوله** وكن الكلام في اجراء كلمة الكفر في
الكفر **قوله** اجراء كلمة الكفر كوزان كان مكراما فانه لا يترتب حكم
الكفر عليه وكذا قيل الاقرار بكن زائد والتفصيل في الاصول **قوله** وكذا
ان وليه آه **قوله** فيه بحث **قوله** وشيخنا شيخنا علامه الدين عبد الوهاب
الي انتهى **قوله** في يد شيخنا الامام العلامة قوام الدين الي عدالة محمد
بن احمد الحكيم مصنف مواج الدرية في شرح الهداية **قوله** ومن
صلا صفة لذلك **قوله** اشار بقوله لذلك الي قوله صلى الله عليه وسلم من حيث
انما كان **قوله** والتلفظ في ذلك في الجملة كان في اعاق الصبي **قوله**
قوله فيه تأمل فان الذي يثبت في الاعاق لا في ضمن التكليم
او في القرب **قوله** فكيف يكون المكره موصفا في العلم فاعلم
ان اصلا **قوله** ومنا في البعض لا يتعلق بها بالكره فاستند اقم ولعله كذلك

بادري التليم قوله بخلاف ما اذا كان العبد موهوباً فما كرهه انما هو
 على اعتاقه فانه يجب على العبد التسليم **قوله** اي ثبت الرواية في هذه المسئلة
 خلا كلامه وانما يثبت ان لا يجب التسليم على العبد بل يكون ما ضمنه
 المكره المكره ومنها بدل العبد فليكن **قوله** ولا يتعلق به حق الغير **قوله**
 اراد من الغير الورثة او اقرابا من غير المرضي او امرتهن في الزهر **قوله** نظير
 اجواب فيما كرهه على عتق العبد في حق وقوع الطلاق **قوله** انما يظهر ان
 يقول في حق وقوع المكره عليه ورجوع المكره على المكره **قوله** فيفسد
 به الاختيار **قوله** انت خير بان الاتية هنا ليست في محلها وانما هي
 تبدلها بالاول **قوله** بيان ما يعل عليه الاكراه وما لا يعل **قوله** بيان في الاول
 المتزامون في ان في صريح **قوله** فان في موضع لا يمكن من ذلك فهو مآدر
 لا حكم **قوله** قال الاتية في الاكراه من غير التسليم لو كان في غير المصير
 اعتبر بالاجاز انتهى فتدبر **قوله** الشارح فان اتفق في موضعين ان يكون
 معناه في موضع من المصير تدبر **قوله** المصير واذا كرهه على الورثة
 لم يبن امراته منه **قوله** قال العلامة انه يعل بهذا اذا لم يحظر بالاجاز
 ونسبت ما طلب من قبله بالاجاز يحظر فانه لا يبن لاجازته وانه
 ولا فانه لم يفر على نفسه بوجود المخلص مما جاز ما طلب منه لظهور
 حاله الاكراه مريض له دون غير ما من الاحوال فلو حظر بانه لو
 اكرهه العدد على كلمة الكفر لاجب عليه ان يعل عليه مطيع بالاجاز ان
 من ساقته لانه رضي باجاء كلمة الكفر على لسانه من غير اكراه فصار
 نظيره ما لو نوي ان يكفر في وقت في المستقبل انتهى وفيه كبح
قوله ويجوز ان يجعل كلامه دليلين احدهما **قوله** لا فرق بين هذين القولين
 في المصلحة بل التلطف فقد لا يخفى **قوله** وكان هذا اشارة الى ما قاله الامام
 ابو منصور انما يريد **قوله** في كبح لسانه اشارة لظهور ان هذا

العلام

الكلام مستقيم على تقدير ان يكون انما اراد ان الحكم به اذ هو الظاهر
 منا وليس في كلامه ما يدل على شرطية الحكم **باب** **قوله** وهو حسن
 كونه شققة على خلق الله تعالى وفي احد قطبي امر ان يانه والاخر التظيم
 لا والله وهو في اللغة عبارة عن الخلع **قوله** قوله هو في الموضعين راجع الى
 نحو وقوله هو راجع الى الشققة **قوله** وكذا ذكر سيح في غيره **قوله**
 اراد الحكم **قوله** يعني ما تدر بين النفع والضرر **قوله** الاول عند هو
 نعيم الاقوال ما يخص ضررا وما تدر بين النفع والضرر وما تدر بين
 العبد لا يضر لك شخصه المص من هذا التوهم **قوله** فانه يجب الاعداد من
 الاصل **قوله** فلا ينفذ **قوله** في حق الصغير والجنون دون العبد **قوله** في الصغير
 كالطلاق دون القيد كالعاق **قوله** لان اعتبار ما حال كونها موجودة
قوله لا يخفى عليك ان موجودة مفعول ثان لا اعتبار بالاعتبار في عبدة
 من حكم بالشرع ومعنى الوجود ما يترتب عليه الآثار والاحكام **قوله**
 يمكن ان يجعل القول الوجود بمنزلة العدم **قوله** يبين ما ذكر سبب شرطية
 القيد اعتبار ما موجودة شرطا **قوله** فلا بد من القيد **قوله** في حاله والصفة
 والجنون لا يصح عقودها اراد بعدم الصفة عدم انفا **قوله**
 واذا اراد بالصبني والجنون الصبني العاقل والجنون المفلوج **قوله**
 الى ما قبل عدم الصفة بعدم انفا ذو مخلص كلام المص من السكر **قوله**
 باعتبار موافقة الاخلاق **قوله** اي وجود او عدمه **قوله** لكن لاوقوف
 له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه هذا الشهوة **قوله** يعني ان الطلاق
 ليس من تلك المصالح التي توقف عليها في الحال **قوله** وقوله وان المصالح
 شي بيان لتفريع الانفال على الاصل المذكور **قوله** فيجب **باب** **قوله**
قوله واجب بانه قال في طلب **قوله** وعلق الاول ان يقال
 امر او في طلب في حق تفرق تفصيل بانه اذا الكلام فيه يخرج العبد لا مال

له ولا خطاب فيه **قوله** سقوط اجابات اى لينة **قوله** فيه بحث **قوله**
ومعناه ان النافى ان يجر على الغيبة على **قوله** انظر في رايه راجع الى
النفا فيه **قوله** فصار محلا **قوله** فيه فصار نفس لفظه محلا **قوله** ونسأله
عبارة في الجمع بين الابد وقته ظاهر **قوله** اراد بالابد من الزمان الابد
بقرينة **قوله** حتى لا **قوله** سله كنهه مكنى براد به اذ في ما ينطق عليه **قوله**
المطلوب ينصرف الى الكمال كالكسوف من الشارح في اواخر التحقيق
المتابعة وجوابه ظاهر فانه ذكره في هذا الموضع وما يمكن الا احتمال
او كان السبع خاسر **قوله** فيه بحث **قوله** واستدل على اجواز والتوقف
منقطع ثم المراد من **قوله** اجواز النفا **قوله** بل اجترأ من نواحيه ما ي
المقررات بل هو اجترأ من **قوله** ان النافى ليس الا كما يدل عليه بصره
بخلاف النافى **قوله** الاول ان النسبة لو كانت في ميمه وانما رتبة لم ينفذ
النفا فيه **قوله** اى لا يجعل اعاقه كقارة ميمه لا انه ينفذ اعاقه اصلا فانه قد
ويجب عليه السجادة على النسبة ان كانت الضوم كالمصداق حيث في ميمه
او ظاهر من امر **قوله** والحق فيه ان يقال لعقد اللقب به **قوله**
فيه بحث اذ هذا الموضع لا يوجد في النسبة ولا بد من الاشتراك **قوله** واما
على مكنى المولى لا يستوجب المولى عليه **قوله** وبما **قوله** ولا يتحقق بالكتاب
مكونه على خلاف القياس على ما مر تفصيله **قوله** الا انه جعله فيها سببا قبله
ضرورة **قوله** اى ضرورة ان لا يقع السبب بعد زوال الالهية فانها
يزول بالحوث **قوله** لانه من ضرورات الكساح **قوله** وانظر بهرانه ينسب
الى الله لا بل السابقة لواز الكساح وصحة تسميته مقداره من المولى وبطلان
الفضل **قوله** وبهذه المسئلة اخضع ابد **قوله** **قوله** حال النفا في كنهه
يقول ان النسبة ليس بمقتضى وهذا الطريق لان النسبة المعناد يحصل
لنوع عرض صحيح كانه او فاسدا وليس في المطلق قبل له قول

على

على وجه لا يصلح له لانه او راحة عرض بعد له قول ان تحقق عرض كنهه
محصور فيه المجاوزة حده والنسبة مجاوزة عن الحد عن الحد في كل باب
او يقال بانه لا يمكن رده بعد النسبة لان طاق رده ان يحميه بالهاتل
والهاتل واجاد في هذا الشكول سواء انتهى وفيه **قوله** قال **قوله**
لكن الله كل ذوات مطلقا في **قوله** بعسلة النفا **قوله** على ما يلزم اقراره
شيئا الا في الاول **قوله** في غاية البيان ثم لا يصدق النسبة في اقراره بالنسب
اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء في الولد والوالد والواحد والواحد والواحد
العاقبة وان كانت المنسوبة امرأة فانها يصدق في كنهه انما هو بالولد
والزوج ومولى العاقبة انتهى ثبتته كما بينه من النفا **قوله** ان في اربعة
مواضع **قوله** بين سوية الوصية حيث علم حالها **قوله** كذا الرشد وهو باطل
تسلول التعليل واكثر **قوله** وللخصم في منع مستد بالعرف المطلق الى الكمال **قوله**
ومن اصلاح في ماله **قوله** وكذا من دينة دون ماله كالعقل فاذا ذكر في مقتضى
به **قوله** وقد ذكر في منع الكمال **قوله** ويكون ان يقال لهم من اجزاء بطر
الذلالة واللام بعد المنع كسبق من ويليها **قوله** في حد البلوغ
قال المص ويستمى الحكم للتيقن به **قوله** فيه بحث **باب** **قوله**
قوله فلا يترك الا على الادنى **قوله** فيه بحث **قوله** والعلل العبارة فلا يترك
وقوله فلا يترك هو من النسخ **قوله** وانما يكون الاول اعلى ان لو كان في نفس
واحد **قوله** في الحكم **قوله** ولو لم يكن اعلى **قوله** من ضرر الثاني **قوله**
واهدار الالهية اعلى من اجس فيكون اعلى من ضرر الثاني **قوله** فيه بحث
قال المص ولانه تجارة عن تراض **قوله** **قوله** قال انه تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراض **قوله** المص ولكن يجب ابد حتى يبيعه
قوله ان قيل اجس ايضا بعدم التراض كسبق في الاكراه فلا يصح البيع
عنه اجس لفظه الذي باختياره من الطريق فلا يكون اكراما على

ابيع فليسا على كل المصود في لفظه **قوله** فان نقص بالدين واجب عليه
 والمطلبة علم **قوله** المصون والكس لنقصا باختياره من الطرفين **قوله** كذا
 كما سبق انما من قوله ولكن يجب فيه مبيع في دينه والآخر بين **قوله** المص
 فلا يكون مشتركا **قوله** كذا مشروعا بالاجماع فلا يقع البيع **قوله**
 ترد على قوله **قوله** لا يثبت **قوله** يوفى بيمينه قبل قضاء الدين **قوله** فيه
 بحث **قوله** قال في كوف وهو فظا **قوله** ويوجه هنا بانه على سبيل لازمة
 كما في قوله هم ارجح ما جوارات غير ما زورات **قوله** والدين الرجل
 لا يلزم الدين ولا ينظر فيها اكله بالا حبيبة كمن يبعث ايمنا بلزها
قوله بعض لا يستلزم الملازمة اكله كذا والضمير في راجع الى المدين
قوله واجماع بينهما انه قد عاودة **قوله** فيه بحث بل العلة اجماعية هي
 الجرح في التسليم وقوله وهذا لانه عقد معاودة كذا بانه صحة النقص
 على **قوله** وتوضح ذلك ان موجب العقد ملك المدين وهو ملك به **قوله**
 الضمير في قوله به راجع الى العقد **كتاب المأذون** **قوله** في
 وفي الشرع ملك الجور واسقاط الحق عند ما وصي به فخصه ثم اعلم ان قوله
 واسقاط الحق عند ما كان تفسير لقوله ملك الجور **قوله** اشترنا ابنا **قوله** بعض
 لقوله وصيح المص **قوله** وهذا لا يصح باطحة من العدة على المولى
قوله قال صاحب الهداية في قول الرواية ان وكل مصحبا محمدا عليه
 بعض البيع والشراء وعبد محمدا عليه جاز ولا يعلق بها الحقوق وتعلق
 بملكها **قوله** وهذا لان اول تعرف بياضه العبد الشري **قوله** بر اول تعرف
 بياضه مواجزة نفس واجاب انه عند الخصم فان مواجزة غير جازية
 عند في احد قوله على ما سيجي ثم اعلم ان قوله هذا اشارة الى قوله ربح
 كونه آه **قوله** وانقصا بالضرر لا يتفاوت **قوله** فيه بحث **قوله** اذ ان
 ما يكون العبد من علمهم سكوت المولى **قوله** اما ان يقول ان كان

في قوله
 اشترنا ابنا
 في قوله
 اشترنا ابنا

المعامل

المعامل حيث اعتبر حرر السكوت ولم يامن المولى ولذلك نظار **قوله**
 وليس للمولى ضرر فحقق لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه **قوله** اذ كان الحق
 غير حقق كان الضرر من ان من ايضا متوقفا فكيف بسقطه الحق ان يست
 للمولى على العبد لا بد من انما **قوله** وقيل فيه نظرا لانه لا كلام في ان نكاح الرقيق **قوله**
قوله وهذا ان النظر غير وارد لان كون السكوت اذنا كان لاجل دفع الضرر
 فيست لا ضرر يبي على القياس ولا يبعد اذنا **قوله** اذ ذاك نفوذ في ملك الغير
 وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فيمن ان لا يجوز الجور لانه ان نفوذ في ملك الغير
 وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فيمن ان لا يجوز الجور لانه ان نفوذ في ملك
 الغير ان يكون اذنا كان للغير ملك بان الاذن فيه نفوذ **قوله** بعض لان اذنا
 الجور واسقاط الاذن بل هو يوكيل وانما به فليس السؤال واردا السؤال عارضا
 فلم يظهر قوة الدليل لا يندفع السؤال **قوله** لعدم ولايته عليه **قوله** فلا يمكن على
 على الاستخدام اذ لا ملك له **قوله** لانه لو كان عليه فليسا كان او كثيرا **قوله** قال الامام
 العلامة الزكيين وهذا شك في ان الدين اذ لم يكن مستغفرا رقبته وكان يده
 لا يبيع الذم في ملك المولى باجتماع اصحابا فحق جاز للمولى متى ما يده فكيف
 بقدر هذه المسئلة على قول من ينافي هذا وانما الخلاف في المستوفى فلهذا
 يبيع من دخوله في ملك المولى وهذا لا يبيع انما **قوله** في الدين او كثيرا **قوله** فيه
 بحث **قوله** بخلاف بدل الكنية فانه يورث **قوله** في نوع تام فانه اذ كان
 مودعا لا يجوز الكتابة الا ان يكون الكتاب الدين بعد كونه وفيه وجه آخر
 فلهذا **قوله** وهذا اشارة وعلى الاول ان يكون اشارة الى ملك الدين بنية
قوله الى دفع الضرر لا يبيع الضرر الحاصل بعلق الدين بقبضه **قوله** قيل وليس
 برفع لانه لا دليل **قوله** فيه بحث **قوله** فان نذر الشري يبين بوضعه
قوله ومعنى هذا الكلام **قوله** فيه تأمل **قوله** واجاب الاول على مذهب
 السجينة وهو ما ذكره المعترض وانما في عام كذا انما يستقيم على مذهبها

قوله قوله الاول اراد به ما تقدم بسنة اسطر مخيا وهو قوله واجب عليه
 بان اراد به منع قبضه لا وقوله باذكو العرف اراد به ما تقدم بسنة اسطر
 مخيا وهو قوله عليه انما مخصوص باذا قبض سيعا لا وقوله وانما اراد به
 ما تقدم باسطر وهو قوله بل الواضح لا قوله ولا سبيل اهم قوله باخذ كسبه
 قوله فلم يكن راضيا ببيع قوله اذا علم انه باع فانيا يكون راضيا به كان
 كسبه غير متبرع قوله طاهر الترتيبه بالكسب يدل على اقصا من التعليل
 بالهبة وفيه بحث فالحق تسمية التعلق بالكسب ايضا قوله ومعناه ان يأخذ
 الخربة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما يوزن الذبون لا قوله بوزن ناظر اليه
 قوله ان يأخذ قال الحق وانما بابيه الذي علم بحجره قوله لفظه ان لا يوصل
 وصار كالغصب فان المولى لو اذن لعبد المصنوب قوله الاول ان يقول
 لو غصب العبد ما دون يمين الاذن على ما كان اذا لم يخالف في محنة الاذن
 بعد لا باق يحتاج الى دليل قال الحق وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من يده
 قوله مخالف لما سبق في المقابلة قوله فان سلم كمن المانع متحقق قوله
 المانع من ثبوت الملك قوله وليس يصحح لانه معطوف بلا معطوف عليه لا
 قوله فيبحث فانه معطوف على قوله بخلاف ما اذا حال بيع ان مسئلة
 القذورين ملتبسة بخلاف هذا باعتبار جزئها ان في بخلاف بيع المريض
 باعتبار جزئها الاول قوله او كان البيع بمنى العتية قوله منهم هذا بطريق ثلاثة
 قوله قلت ذلك او من حيث اللفظ بالتوب دون المعنى لانه القهري
 لا قوله ومنهم من جاز بوجه بالا صحت بمنى فتمت دلالة كالاختصاص ولا يرد
 بيع المريض من واره لا قوله بل يرد بان يقال اذا جاز بيع المذون من
 الا صحت بالمحابة ينبغي ان يجوز بيع المريض من واره له يدونها ايضا فاجاب
 بقوله بخلاف ما اذا باع المريض من الوارث بمنى فتمت حيث لا يجوز فكيف
 بالمحابة قوله والظاهر الاول قوله وكلامه تعهد قوله فيبحث قوله فانه

اي المولى والمريض قوله الظاهر ان يقال اي العبد والمريض قوله وانما على رواية
 صاحب الكتاب قوله بيع القذورين قوله لانهم يستبقونه قوله وعلى
 هذا فنقول التعليل الذي ذكره الحق مقصود قوله فاذ اهل منعه لا قوله فانيا
 قوله واجب من ذلك بان مفهوم لم يخصه لا قوله قد علم هذا الجواب فاسبق
 في آخر التحقيق استبقة وتكراره لا فائدة الفرق مع الوجه قوله ولعل القضاة
 ان يقال قوله ولا محابة في البيع لا قوله فانه يتكليف يندفع هذا التذنب
 بزيادة قوله ولا محابة فليلا لا الوصول لاستلزام القبض فانه يكون
 التعلق والتحكيم بينهم وبينه فليلا قوله يدل على قوله وانما في قوله دلالة لا يخفى
 من قضاء فصحه واذا اذن ولي الصبي قوله والصبي الذي يبيع الحق
 اليسير من الفاضل قوله الظاهر ان يقول الذي يبيع انه اليسير سالب
 الملك والشراء جالب له ويعرف الفاضل اليسير من الفاضل انما انما
 على انما في بناء على انه استلزم الاول قوله وكذا الوصية على اصل بيعه تلك
 بصحة قوله الضمير في محنتها راجع الى الوصية قوله خرج لقرنه بنفسه قوله
 ان لم يكن مفترقة من كل وجه فلا يتحقق بالطلاق والحق في قوله وتزويدها
 بقاء ولا نية قوله وعند ما انه جواب عن ثبوت دليل انشائي منع انما فانه
 كونه وتباد مولى عليه مستندا بان كونه مولى عليه لا يستفاد من الصلابة بل من
 الا لا يجوز فليلا قوله لا يستفاد من الصلابة بطريقين قوله تعليل لقوله للفظ
 قوله ولا خلاف في هذا احوال قوله معطوف للفظ قوله الى اخره كذلك
 قوله بعض تقدم ذكره قوله لكن يرد عليه ان التعميم ليس يستقيم فان العتية
 يجوز من التعريف في مال العبد لا قوله هذا ام وقد فرغ من الشارح فليلا من
 شرح اجماع الصغير قبل ثلثة اوراق ما يخالف قوله وبان دين الصبي كونه
 هو ابتلى بذمة قوله بعض فقط قوله ودين العبد يتعلق بكسبه قوله بعض
 يتعلق بكسبه ايضا اي كالتعلق بذمة لان ذمته ضعيفة بخلاف الصبي

ثم اقول ولعل خلاصة اجواب الثاني في منع دلالة الكلام على التعميم والافلا
 يظهر خلاصة الجواب **قوله** والمولى اخصني منه اذا كان الذين استوفوا هذا
 اذا كان مستوفيا لوقت ايضا وانما اذا لم يكن كذلك فففيه كلام **كتاب**
الفصل قوله اراد الفصيح بعد الاذن في التجارة لوجهين احدهما
 ان الفصيح من انواع التجارة مالا لا **قوله** ويجوز ان يقال فماذا يتوقف
 الفصيح بكونه بالاذن كذا تعرف الماء دون ان في الفصيح بالاذن
 انما هو وفي اى دون بالاذن السابق بكونه بينهما شائبة ايضا او يقال ذكره
 بعده لا بينهما من الماء بل من فانه العبد لا دون يتوقف في مال الغير بالذنه
 والفصيح يتوقف فيه بالاذن **قوله** فكان ذكر النوع **قوله** فيجب **قوله** انما
 انه قد تم الاذن في التجارة **قوله** هذا لا اصاب الى بعد ما بين وجهه فاولا دون
 من اجور **قوله** وفي النزعية اخذ مال منقوض محترم بغير اذن الحاكم على وجه
 نزول يرد الى قوله ونمرة اختلاف تكلم في زوايد المقصود **قوله** قال
 الامام انما يلبي حق لا يضمن الفصيح زوايد المقصود اذا هلك
 بغير قصد لعدم ازاله يد الحاكم ولا ما صار من المقصود بغير قصد
 كذا اذا غصب دابة فقتلها في اوله لا يضمن الفصيح لعدم التصريح
 فيه كذا لو حبس الحاكم من مواسمه حتى ضاعت لا يضمن كذا ذكرنا في
 اليد المبطله انتهى لكن ذكر في فاق ويحتمل فانه مسئلة بخلاف هذا الاصل
 فانه لو قال غصب عولا حتى يسب لين انما قال ابو بكر الباقى يضمن تسمية
 العول ونقصه الا ان لم يفعل في الاثم **قوله** وانما في انما لا يمكنه مثل
 ان يكون من يضمن بملكه **قوله** فيجب لا يضمن الى التور **قوله** لانه اكد
 ساقط العبرة في التوريات **قوله** في لطائف الاشارات ضمن الجيد
 بملكه لا يروي رعاية للمالكه **قوله** والمص وقال ابو يوسف يوم الغصب
قوله وفي شرح الوفاية لعدم التسمية من باب الى يوسف اعدل

اذا لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة تغير لكثرة الرغبات وعلتها
 وفي الجواب من هذا منقذ وتوقف وبوم الانقطاع لا ضبط له وانما
 لم يفعل وعند عدم القيمة له انتهى ويمكن ان يجاب عنه باذكر في النهاية حيث
 قال وهذا لا يقطع ما ذكره ابو بكر الباقى هو ان لا يوجد في السوق انما يباع
 فيه وان كان يد بيد في البيوت وعلى هذا انقطاع التوراهم انتهى **قوله**
 المص لان مطالب بالقيمة **قوله** فيجب فانه مطالب بالعين اذا كانت
 خالية على القول الاقوى **قوله** لا الذي لا يملك على الحقيقة هو انه تعالى **قوله**
 الاجسام متخالفة لشيء من اجور الزودة والحزوات غير ثابتة **قوله** وذلك لعدم
 المتغايرة **قوله** اشارة بقوله ذلك الى الشيء في قوله ان غناه الشيء الذي اجم
قوله وانما انصرف على الكل ولم يفعل والحزون لانه من الوزونات ليس بمثل
 وهذا الذي في تنقيضه فزركا لعدم من الغنم والطمشت **قوله** الا ان غناه
 فزركا فانه البرد والشمير مختلفان من الاصل بخلاف الحقيقة والطمشت المعمولان
 من اصل واحد كما تسمى فانه اخلاهما لا ليس لالاختلاف الحقيقة **قوله** ولوي
 ان تقديم هذا القسم **قوله** وانما قد تم المص فانه انما ما لكثرة الخلاف
 فيها يتعلق به وكون الكتاب من اختلافات فانه **قوله** كان السب **قوله**
 لانه موجب **قوله** المص ويظهر لك في بعض الاحكام **قوله** منها لو اراد من الغنم
 حال قيام العيني يخرج حتى لو هلك بعده لا يجب الغنم حال قيام العيني
 ولو لان الواجب الاصلية القيمة لا يخرج ذلك ومنها لو كفل بالمقصود
 يخرج ولو لم يكن الغنم واجبا لكان كفاية بالعيني وهذا لا يخرج ومنها انه لا يجب
 الزكوة على الفصيح في نصاب في يد الفصيح اذا انتفى ذلك انما
 يتجلى وجوب نية المقصود حال قيام المقصود كذا ذكره النهاية وهو
 ان ما هو بغير نية ان يوجد ملكة شبهة الوجود في الحال والقيمة كذا **قوله**
 ورد القيمة على ملكه لانه فاصرا **قوله** في الغنم فاصرا **قوله** لا يجب

انزكوة اذا انقض النصاب بمباينة وجوب المقتضوب **اولا** كما اذا انتقض
بالدين **قوله** قبل والفتوح **اولا** انما قيل هذا لان المصير الى خلاف
انما يكون عند القوة على العمل وليس كذلك **اولا** وذا علم انه انما
وقال كونه لا يضره انما عند الجرح فانها منها الى هنا عبارة ولكن ان تقول
ثبت ذلك على خلاف القياس بالنظر فيقتصر على مورد **قوله** ومن مسئلة
الكفالة ان الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها صحيحة **اولا** وانت ضير
بانه يجوز ان يجاب عن هذه المسئلة بما اوجب به من مسئلة الا **قوله**
وقيل المذكور في الذخيرة جواب **اولا** انما يقع لو تقرر لما تقرر من جوب
قوله والمذكور في الكتاب جواب **اولا** الفضل **قوله** يقع الا فضل هذا التلوم
قوله المص والفضل فيما يتعلق ويجوز **اولا** قوله والفضل بمقتضى **قوله**
وقوله فيما يتعلق **اولا** لان الفضل بحقيقة **اولا** تعليل لقوله الفضل
كايضا فيما يتعلق ويجوز لانه العا **قوله** المص واذا غضب فصار **اولا**
اطلاق لفظ الفضل هنا مجاز على سبيل التشبيه **قوله** المص لتحقق اثبات
اليد ومن ضروره زوال يد المالك **اولا** هو تعليل قول محمد لا تعليل قول
اشافق فان هذه تحقق الفضل باثبات اليد بدونه اذ لا يد المالك كذا
في شرح الكافي وقال المالك وكان السلف باثبات ازالة اليد من
جانب اشافق من الزام فانه كسفت في الفضل باثبات اليد باطله
كما تقدم **قوله** وانما ان الفضل باثبات اليد بازالة يد المالك يتعلق في
اليد **اولا** ولست شعرت بان دليل يثبت كونه ازالة يد المالك بفعل
في الفاعل ومن ثبت بل مفهوم ازالة اليد حقيقة في اخراج المالك اطلاقا
ان يقال الواجب ضمان المثل فماذا يمكن له فعل في المثل بل في ماله لا يجب
ضمان المثل **قوله** المص وهذا لا يقتضي في العا **قوله** المضمون لقوله انما
في الاشارة باثبات اليد فاما **قوله** اي سبب ذلك **قوله** في المثل فان

السببية

السببية غير ظاهرة بل انظر انها لا لصاقا والمصاحبة **قوله** فماذا يمكن
للمالك بنية تحقق الفضل **اولا** فيه بحث **قوله** لو اقام البنية **قوله** بعض
المالك **قوله** على المالك لنفسه **اولا** بعضه الشهادة والفضل **قوله**
لان النقصان حصل من قبل انما يصح بتعليله اليه هذا المكان فكان له ان يازم
الضرر ويطالبه بالقيمة **اولا** الضمير في تعليله راجع الى الفاعل والضمير
في له راجع الى المالك المتقدم ذكره والضمير في مطالبه راجع الى الفاعل
قوله قال وهذا عندهما ايضا **اولا** انما تقدم ايضا على قوله عند
قوله لكنه بسبب حيث **اولا** اي لكنه حصل او كذا الحصول **قوله** واصلا
اشارة الى المسئلة **اولا** بسبب حيث بتفصيله في الدرس **اولا** **قوله**
والمالك ما فضل حيث لم يكن العبد كماله بل ما نقصه الفعلة اذا لم يضمن غيره
نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا المعنى كما اذا قيمه العبد كماله وفي اكثر نسخ
والمالك المستند ما فضل فلا مجال للتحمل على هذا الاحتمال انما يحل انما
قوله اجاب بقوله والمالك المستند ما فضل يعني كونه ثانيا من وجه دون
وجه وهذا يظهر في حق التام دون الغائب **اولا** المضمون هو ما نقصته
الفعلة وهو غابت غير تام فاما ما اذا غضب جارية ووطئها ثم
تبعها لم يظهر المالك في حق طه الوطئ الذي غابت **قوله** المص في زوال الجنب
بالا وانه **قوله** زوال الجنب بالنسبة الى المالك لتساوله ماله
لا يوجب جواز الاستفانة في الفاعل في اداء ما وجب عليه
الفعلة كمن اذى دين زيد بال اثار فليتلافه فانه جوابه غير ضيق **قوله** المص
لاطلاق اجواب في اجماع بين المصاحبة **اولا** انما تعليل لعدم الطلب
بما الضمان وبعده لا لقوله بكل حال ولا للجموع كذا لا يخفى **باب** ما تضمن
بعل الفاعل **قوله** وانما هو انما كذا لا لقوله زال اسمها **قوله** **قوله**
فيه ان الشاة اذا رايت بعد ذبحها وسكنها يزول منها اسم الشاة لا الشاة

في سيج من الشارة فلا ولي ان يقال قوله وعظم ما فيها اعترافا اذا
عظمة فذبحها واربعها من قال الحق لا ينقطع حق الملك
ان لا يقول ملك الملك بغير كونه مقابلا لاروي من آية يوسف فانه
فيه لا ينقطع حق الملك ايضا نعم بين ان يكون المراد بحق الملك ملكه فانه
لا يمكن خيرا اذا انما راخذ الترتيب لا يضمنه النقصان عنه **ان** انما
ان المراد نقصان القيمة **فانه** كونه باع في دينه **فانه** في عطف
على قوله لانه يؤدى الى ان يروا **فانه** فيلزم ان يكون تعليلا لعدم جواز ضمان
النقصان عند آية يوسف بغير وليست انوار في شئها موجودة
وهو لا يوجب **فانه** الحق وصحة في الحقيقة فليم من وجه **فانه** قال اكل
الذين ابي حق الغاصب انهم لكن انما هو ان يقولوا الحقيقة فليست
من كل وجه فاما ما وجه العدل **فانه** كانه لرجحان في الذات اقل منه
في الحال **فانه** قوله في الذات ابي في الوجود قوله في الحال ابي البقاء
والضمير في قوله منه راجع الى الرجحان **فانه** الحق ولا يجعله سببا للملك
فانه ابي لا يجعل الضمعة بتأويل الفعل او على اعتبار لا تقول ان في قوله
وتنزيه ان هذا الفعل جهتين جهة تعزيت بملك من الملك **فانه** الحق
ان طهر ان يقال جهة كونه تقرنا في ملك غيره على سبيل العدوان وانما الضمير
بملك من الملك بالتعلق بكونه تخصيصا للحاصل انما ان يقال بناكره ذلك
التعزيت وكان على شرف التسقوط **فانه** بان كان قد تم **فانه** في قول
النقصان وفي باب التروا ايضا **فانه** بل يقال لم ما روي **فانه** انما هو
مؤدبة ومذرب **فانه** الحق ومن غضب ساجدة **فانه** هو قول سبلة
خالف فيها الشافعي اما بنا كذا في بوقت العلوم كما م الرأى **فانه** قوله
في قوله وجه آخر في **فانه** بين في الجواب الذي ذكره في حق السؤال
فانه قلت اثبت كل واحدة منها من الملك وغيره **فانه** ابي من الطلبي

ان

ان انكف وتلك الغضب **فانه** وجعل حق غيره اولى **فانه** الحق كيف يناس
ذلك ولو كان البناء واثبت كلاما لشخص واحد بانه لا ينقض بناءه **فانه** الحق
انما جهة من جهة بخلاف النوع والتسمية والجنس والجارية فانها لو كانت
الملك واحد لا يبايع له نوع الجنس والنوع فليسا **فانه** قال الحق وجوب
الكتاب الى قوله قيل لانه تفسير **فانه** الحق قيل بوجه ان هذه الصلابة باقية
في انما جهة بجائها فانه ان البناء عليه مانع من ذلك كالبنا وعلى ان جهة
فانه تصحح الزاوية بجائها واثبت مانع كما نقض عليه فليسا **فانه** الحق وانما
فقد لا يقع ما عسى ان يتوهم ان خاصية **فانه** لا مجال لهذا التوهم اصلا
لانه فعلة لو لم يكن غضبا فغيره لا يستحق به الا جوا فلا ولي في قضية استحقاق
اجز الملك من ابيين ويقول بده ان واجب ان لا يكون غاصبا **فانه** قوله
قيل ليس التقييد بغير ما كونه فائدة **فانه** الحق بان هو صاحب البناء **فانه** قوله
انما راجع من قال هذا **فانه** ان المراد ببعض الشارحين العلامة اذا اختلفا في
شئ من السعة كما فرقوا في القول فلا يرد على كلامه ما ذكره من وجهين انظر وان
شئت فراجع **فانه** في قوله بغيره فانه لا يفر الى صاحب **فانه** ابي بوجه
الاكثر باخر بخبري والضمير في قوله الى صاحب راجع الى ان **فانه** قوله لم يسم
لحق فانه حق محقق في كونه بتدوين الى قوله بل يؤمر بتقطعه **فانه** قوله
لكونه نضال لانه لا يفتي **فانه** قال ابو حنيفة المروزي **فانه** هو سعيد بن جابر
المروزي بن كنف براهيم بن يوسف **فانه** قوله لا فرغ من كنيته
فانه انما هو بتدوين الكيفية ببيان **فانه** ما يوجب الملك **فانه** ابي يعلى
انما صاحب **فانه** فانه ملك بالانفاق **فانه** الحق انما التعليل يختلف عند الشافعي
لان انما صاحب لا يصلح ان يكون سبب الملك وعندنا لان المحدث لا يملك الفعل
كما يحكي **فانه** الحق والمحدث قابل للفعل **فانه** قوله والمحدث حال او يملك
قوله وان لم يكن تعليل الشافعي فانه سبب **فانه** قوله في بحث فانه عدم غاصبة

لا يتصور غايته ان يكون وجهها افران في اجواب قوله وقيل فيه نظر قوله القابل
هو الاتي في قوله بل بطريق الاستثنا وان ثبت بانه ثابت من وجهه ووجه وصح
على نظرائه في ثبوت الزيادة المتصلة قوله وكذا في السبع الموقوف
عليك مستندك في قرن السبع مع انه عليك الزيادة منفصلة قوله فلا يكون في معنى
المودع ان ينظر فان الغاصب مخرج مودع ومن هذا الجهة قيلت بتميز
المودع وبتميز متبع المتبى بان نفس اذا انفصلت عن السلعة في قرن الزيادة
حيث لم يذكره وهذا لا يخفى قوله في تأمل قوله دون الاعاين بان نفس قوله قال
لا يخفى فيما لا يملك من ادم قوله مستند ذلك لازالة ثمة ظاهر قوله في بحث فان
الازالة من الكل ازالة من اجزائه فان توقيت يده يحصل به قوله فان قيل
ما كانت يد ثمانية حتى يثبت كلما فرق بين التوقيت والازالة فالأصل
لا يفيق التوقيت قوله واجب بان الغصان لم يمت بصفة حارة فالأصل
بل مدقق لا قوله في تأمل قوله والمغزور اذا منع الولد يصح به الولد فان
ولد المغزور صير بالقيمة تركه وان يكون الغصان كما نوعا قوله في تأمل
اذ لم لا يستدل بانتهاء الغصب على انتفاء الغصان كما في مستندك مع
ان المستلزمين الاوليين واما على ان مجرد انبات اليد كاف في انتفاء قوله
فبعض من ذلك مجرد الوقوع قوله الاول الى ان يقول بغير الغصان بدل الالة
وما بعده قوله معناه بغيره وجواب الارسال قوله وعلى هذا الميزان فكل
الغصن بغير قوله عليه رد الجارية ورد نقصان الولادة الذي يثبت فيها بسبب
الولادة قوله الذي انتقصان وصيرها راجع الى اجارية قوله بسبب
الولادة متعلق بقوله يثبت قوله بما زاد من القيمة فيه قوله بان اذا متعلق
بقوله بخبر قال الغص او سقطت تنهاتتم بنبث قوله قال ان يملك اولئك
الغاصب مكانها اخرى فرد ما سقط منها من الغصان وفيه ان السبب ليس
بمستند والفرق ان القيمة لا تقيها بخلاف القوام والعرف قوله واجب

بأن الغص انما راجع الى قوله لا بعد نقصان الا قوله ويجوز ان يحاسب بالغص فان
يجوز بيع ما دون من مولاه وعكس كما سبق وبيع الغصان من رت المال
مع انه يشترى ماله بآله وقدر فضله في باب المراكبة والولاية فواجبه قوله
ما بقى ملكا للمولى هذا ارتفاعه قوله في بحث قوله بضم الغاصب قوله اي
على مذهب زفر الشافعي قوله بل بعد ان جرت الذات قوله في بحث
قال الغص وروى فيها ذلك قوله لا يخفى عليك مخالفة هذا الكلام لما سبق انما
من وجه التولية القاهرة من الايام ان الولاية ليست بسبب موت الامام
فما لم يرد فيها قوله وفي فصل الشراء الواجب ان قوله قال ان يملك من فضل
الكل الموت يحصل بزمان القوي وانه يزول بتزاد الامام فكل من الموت
حاصلا بسبب ومعد في الغاصب يجب عليه ضمان قدر ما كان هذه دون الزيادة
انتهى وفيه تأمل قوله اي تسليم السبع على الوجه الذي يقع عليه العقدة قوله
يشترطه ايضا تسليمه بوجوب استلامه قوله اذا لا وصف لا يتصل في الشراء
قوله في بحث فانه يرجع عليه نقصان الغص قوله من احمى والضعف
قوله اي ضعف الطبيعة من دفع آثار الكس الفدائية قوله ويحتمل ان يكون سببه ان
قوله في بحث لانها اوضاع لا تقع وان ثبت لا تخفى ايضا لانها تزد مع اصلها
قوله وما حدث في المكان الرجل فهو ملكه قوله الكبري كما جاز الى ابيها قوله وتذا
راجع الى اننا خبر بين جبرين لا بين جبر وعرض قوله ويعضده انما واجب
مما تملكه لغيرها من اجزائه المتجاسمة ولا كذلك اجزائه والوجه قوله الامري
ان بيع الثياب بالدرهم جارية قوله في بحث فانه يجوز بيع المتاع بالدرهم
انما فلا يخفى ما ذكره للتوبة قوله بعد ما لا يقدح في السقوفات قوله لا يخفى
انما تملكه بملكها العدا وان فانه يثبت على الماملة بالنقص قوله او ما ذكرنا
بقوله لانها حصلت الا قوله في بحث فصل في غصب ما لا يتقوتم
قاله الغص واذا انتفى التمس من الزاد او من زبده قوله في سورة الامان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in blue ink on aged paper. The text is arranged in a single column, starting from the right margin and moving left. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical topics mentioned in the preceding text. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

هو مشترك بين البايع والشفيع **قوله** الاول ان يقال الموضع الذي يوصف
بشيء واحد لا يوافق كلامه في خلافها **قوله** فاذا صار حق بالبيع كان الحق باجتماع
قوله هذا يشمل الشركة في حقوق الدار كالطريق مثلا كان ذبيبت من الدار لشركته
لوجه وباب هذا البيت الى الطريق العام وفي جانب آخر من الدار طريق خاص
ففي شركة لوجه آخر فاذا بيعت الدار فاني شركة ذبيبت مقدم عليه من له
شركة في الطريق مع ان هذا الدليل ينطبق بالاول وفيه سهل كما لا يخفى اذ المقصود
هنا الوقوف بين الشريكين والجار وهو حاصل بهذا الدليل **قوله** وعرض بان الله
الاجتماعية قد تستلزم مالا يستلزم الا في احوال **قوله** ومنها ايضا كونك فانه عند
الاجتماع لا يتحقق اجماع **قوله** بعض ان الممكن من التملك لا يجعل الشفعة من غير
ملكه كالباب **قوله** فيه بحث **قوله** لاننا انما يجب لرفع ضرر الذي ضل الى قوله
والضرر انما يحقق **قوله** فيه فاعلم **قوله** ولا كلام فيه وانما هو في شرط احوال **قوله**
قوله هو راجع الى كلام **قوله** لان عرض الواهب لكافة **قوله** فيه شيء فانه
لا يتحقق ذلك في الله للقریب المحرم وفي اخذ الواهب للعرض **باب**
طلب الشفعة قال اعلم لا يثبت خيار التملك لانه من زمان انما على
كافة الحجة **قوله** حقيقة ان الشرع اوجب له حق التملك بدل ولو اوجب له
ذلك باليجاب البسيط كان له خيار القبول ما دام في مجلس فلهذا كذا
في شرح الحاكم والعارف فان الشفيع لا يتبدل بطلب الواهب فقط بل بالاختار
بالتراضية او بقضاه فله بعد طلب الواهب في زمان انما له خيار الشفعة
عند ايجاب البايع والحجة **قال** اعلم لان الاعتبار للعرض **قوله** والمعنى المراد من
الاول ان شاء الطلب لا اكبر منه ليكون كذا وكذا انما في ليس بعد عليه
زمانا من **قوله** المعنى وبشهادة البايع **قوله** قال الاتفاق وشفيع
ان يذهب الى اقر بهم لو ترك الا قرب وذهب الى الابد وشفيع
هو الطلب بطل فلهذا اذا كانا في طريق واحد فاما اذا كانا

الطرق مختلفة في انذار باب الهم لا يبطل حقه بالذباب الى الابد لانه
 يكون به عذر في طريق لا يكون ذلك في طريق آخر كذا في شرح الكفاية انتهى ثم
 نقل عن الفتاوى الصوفية ان الشفيع اذا ترك الاقرب وطلب عند
 الابل بعد فان كان الشفيع او الابل خارجا لم يضر بطل الشفيع وان كان
 كلاهما خارجا لم يضر بطل الشفيع استحسن انتهى **قوله** وعليه الفتوى **قوله** الفتوى
 على قول محمد في احواله اذا طالعت الحلة لا يثبت الفسخ الى قوله **قوله**
 وهذا لا يلزمه المصنف **قوله** انذار الى قوله ثم يقول له قد اجبرت الشري في
قوله ذكر ان الفتوى على قول ابي حنيفة في عدم ابطاله بان ضرر **قوله** على قول
 حقه يلزم السؤال عن زمان الاقرار **قوله** حاكم من طلب الاشياء **قوله** انظر
 ان يقال من طلب الموانع **قوله** لم يكن الشفيع ضارا وترويه **قوله** كما لو كان اذا
 حاكم مشترى من الوكيل يجوز الصفقة فانه لا يثبت له خيار ترويه اذا لم
 يملكه **قوله** فتحوّل الى الشفيع **قوله** وانما مسئلة الوكيل فانه لو كان اذا
 الوكيل مقام نفسه ورضي بالفعل فكان سقوط الخيار من الموكل ضررا
 مرضيا بتوكيله فلم يكن له الرد بخلاف الشفيع **قوله** اذا كانت الورثة لغير
 لا يجوز ابيع **قوله** اذا لم يكن على الميت دين **نصحه في الاختلاف**
قوله المصنف ولا نقض بينهما فلا يخالفان **قوله** اذا انقضوا بالبيع والشره
 مع وجود مفسد الا انكار في الطريق هناك لم يوجب الخلاف لذلك ولم يوجب
 الا انكاره في طرق الشفيع لانه المشتري لا يبيع عليه شيئا **قوله** لو اراد كسفا
 البعدين مرة بالف واخرى بالفين **قوله** فيثبت بحجة الشفيع ابيع بالف
 ويثبت بحجة المشتري ابيع بالفين فلان الشفيع مخير ان شاء اخذ بما
 اثبت الشفيع وان شاء اخذ بما اثبت بمعية المشتري **قوله** المصنف
 وانما مفعلة **قوله** فلا يرد ذلك على وكيف يرد رايها مفعلة **قوله** قبل
 القبض سقط ذلك **قوله** اي قبل قبض المشتري ليقين من الشفيع **قوله** انقض

ما بقي واذا عطف بعده وجب الشفيع **قوله** لفظه ما في قوله اذا عطف من الشري
 بعض الشئ قبل القبض لئلا يخرج العقد من موضعه **قوله** لانه يصير حقه لانه
 يبين ملكا لما عوض ولا شفقة في الهبة **قوله** الا برب ان الشفيع لو سلم
 شفقة الدار **قوله** فيه ما لم يكن فان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا
 بطل هزنا لم يكن فان التوفير المذكور لا يطابق لما اذا عاه بظاهره **قوله** في
 على ان ما اخذ منها بيبا بعينه **قوله** اي بالشفقة **قوله** ووجه انه راعاه
 ذلك غير ممكن **قوله** فيه بحث **قوله** وقوله وليس الرضى دليل آخر **قوله**
 الا ظهر انه جواب عن بيان الشرط وان لم يثبت صريحا فقد ثبت دلالة
 لان الرضا بما جعل المشتري رضى بما جعل الشفيع **قوله** انما وثقنا
 في الحلة **قوله** اي في النسخ **قوله** المصنف وليس الاصل وصف الشئ في **قوله** سبق
 ما يتعلق بعدم وصفية الاجل في باب التحالف **قوله** لانه الطلب انما هو لاف
قوله وهو المقصود من الشفقة **قوله** المصنف هو ممكن من الاخذ في احوال **قوله** وهذا
 دليل على ثبوت حق الشفقة له في احوال **قوله** وترويه لانه ان المقصود به
قوله فيه بحث الا ان المراد الاخذ في احوال **قوله** واجب بان مراعات حق الشفيع
 واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع قيمة المشتري **قوله** وترويه
 اجواب في شرح الكفاية بكون القيمة المشتري بغيره وكم في كونها
 بمنزلة المشتري شهرة فلما كان منفصلا ابطال حق الغير من مسئلة يتقضى
 ابطال حق الغير فلم يعلل بها بخلاف ما اذا اراد على العاشر انني وفي شرح الكفاية
 ان يعلل انما يحرم عليه ملكها اذا كان القيمة بدلا عن المشتري وانما اذا كانت
 بدلا عن غيره فلا يحرم وبما يدل من الدار لانه المشتري وانما المشتري بغيره
 بقيمة ذلك الدار هم فلا يحرم عليه ملكها **نصحه** **قوله** واذا ابيع المشتري
قوله فانه ليس له ان يكلف **قوله** اي قبل قبضه **قوله** انما هو الا انما في **قوله**
 نصف الحلة انما على **قوله** قوله نصف اسم ان في قوله وما لم يكن فيه

هذا هو الوجه في ان الشفيع لا يبيع على المشتري
 بل يبيع على المشتري بغيره
 وانما المشتري بغيره هو الذي يبيع عليه
 وانما المشتري بغيره هو الذي يبيع عليه

هذا هو الوجه في ان الشفيع لا يبيع على المشتري
 بل يبيع على المشتري بغيره
 وانما المشتري بغيره هو الذي يبيع عليه
 وانما المشتري بغيره هو الذي يبيع عليه

افرجه ان الدار كانت صاحبة المالك جبراً منه وبالصلح فوجب كونه
 كذلك فاما في قوله بغيره فقولنا وجهه اننا من الكفيل **قوله** وقال لا يفي
 لادني ملازمة والمعهض من الطالب على الكفيل **قوله** وانما الاستفاد
قوله اي بسكوت الطالب **قال** نعم ولانه بالثبوت بدول ملكه **قوله** عطف
 المعض كانه قال لا فرق في البيع ولانه **قوله** لان العلم بالسقط بوصف كونه
 مستقلاً **قوله** وان كانا انما في لم يطل شفعة **قوله** معطوف الى ما تقدم بخاتمة
 اسطرخسنا وهو قوله فان كان الاول بطل شفعة لثبوت الشئ **قوله**
 لو ضمن المشتريه المذكور رجلاً من البايع وهو الشفيع **قوله** هو راجع
 الى قوله رجلاً **قال** نعم وكذا المشتريه اذا باع فله الشفعة وان كان
 باع او بيع له لا شفعة له **قوله** قال في خاتمة الواقعة من باع عماراً وهو شفيعه
 كما لو كمل بالبيع او بيع له كسب المال اذا باع المصارف داراً من المصارف
 ورب المال شفيعها فلا شفعة له ومن اشترى كوكباً المشتري له كما لو كمل بالشر
 فله الشفعة الا انتهى كلامه معناه الموكل بالشر آراء اذا كان شفيعاً ولذا اشترى
 شفيعاً او فله الموكل الشفعة فان كان الاخر ادني منه سقط به وان ساء له
 تافه **قوله** وتختلف لذلك كثير **قوله** هذا الا بدفع كلام صاحب النهاية
 فانما لا كلام في ايهام هذا التعقيب من قول الوجهة ما ذكره قال ولي هو
 الاطلاق **قوله** وهذا كما ترى بياض قول المعنى فيما تقدم **قوله** وانما
 ضمير بانه فرق بين شرط وشرط فيما سبق كان من الشرط ان يبدل على الارض
 عن الشفعة والرضا يجوزان سطلما بخلاف ما ذكره فانما اذا لم يثبت الشفيع
 او اؤده ما اشترى به الا ان لم يبدل تسليم على الارض اذ لا قدرة له لا فقه
 وكذا التسليم لغيره لا يبدل على الارض ويجوز عروفاً على **فصل قال اذا**
باع قوله لا احتمال ان يكون احبار فاسقاً يذنب به **قوله** في استيفاء الثمن
 ويجوز ان يقال ذلك فيما اذا كان للبايع داراً او راتاً داراً بمسقة فتدبر

قوله واستحقاق الشفيع اجزاء الاول لا يطل شفعة المشتري في الجوز وان قيل
 الخصومة كونه في ملكه **قوله** قوله قيل يتعلق بقوله شفعة والضمير في كونه راجع
 الى اجزاء الاول والضمير في ملكه راجع الى المشتري **قوله** فترى ان اراد ان
 يبيع الدار **قوله** انت ضمير بان ما ذكره ليس تقريراً لما في الكتاب بل
 ذلك التقرير صيغة اخرى نعم احبار والشرط على ما ذكره الامام الرضائي
 ما في الكتاب ان يدفع اليه بدل الدار ثم الثمن انما يبرع به قيمة العمار
 ملكه صرفاً بما في ذمته من الدار ثم اذا اشترى العمار ثانياً ان لا يبيع المشتري
 يسطر الخوف لا فرق قبل القبض فيجب رد الدار ما يبرع به لا غير ذلك **قوله**
مستترقة قوله يتقرر به الا فيل مزار **قوله** يعني على الاقد **قوله**
 فتفرق عليه الشفعة **قوله** وجوابه ان له ان يبيع اجمعين ان ينفق في جميع الثمن
 على ما يوجه الا فرق بين البيع عليه **قوله** فان لم يجرى بين المتعاقبين **قوله** اي ان يبيع
قوله قد ذكرنا ان اكل **قوله** لم يذكر اكل فيما تقدم يعني في باب ما يجب
 الشفعة **قوله** وقال محمد وزفر **قوله** خالف ان راجع هنا ترتيب الشروع **قوله**
 قائم مقام الموكل في الخصومة ومخالف لما في قوله يعني **قوله** يعني ومخالف لخصومة
باب الغفلة قوله وتقدم الشفعة **قوله** او يقال تقدم الشفعة
 لعدمها الشرط والحوار بخلاف الغفلة **قوله** لانه تعالى ما كان على ما كان اصل **قوله**
 يعني الشفعة وانما ضمير بان في الغفلة تباة الملك **قال** نعم لانه ارفق
 بانفسه والبدل من الغفلة **قوله** على المراد ان الغفلة لا فقه على ما هو من حسن النقص
قوله لانه من يبيع اليه ارجل على كل حال **قوله** فيه بحث **قوله** لا يبيع بالشفعة
 الرشوة **قوله** اي لا يبيع بشفعة **قال** نعم والكلي والوزن ان كان للشفعة
 فوجب الخلاف **قوله** وهذا هو المناسب للعلمين الحكم باصل التميز **قال** نعم
 وهو العذر لو اطلق ولا يفسد **قوله** ولا اطلاق غير مناسب للعلمين المذكور
 الا ان يقال الحكم لا تراعى في ذلك لكن تراعى في الانواع المصنوعة والوزن

قوله وانما الشفيع اجزاء الاول لا يطل شفعة المشتري في الجوز وان قيل
 الخصومة كونه في ملكه قوله قوله قيل يتعلق بقوله شفعة والضمير في كونه راجع
 الى اجزاء الاول والضمير في ملكه راجع الى المشتري قوله فترى ان اراد ان
 يبيع الدار قوله انت ضمير بان ما ذكره ليس تقريراً لما في الكتاب بل
 ذلك التقرير صيغة اخرى نعم احبار والشرط على ما ذكره الامام الرضائي
 ما في الكتاب ان يدفع اليه بدل الدار ثم الثمن انما يبرع به قيمة العمار
 ملكه صرفاً بما في ذمته من الدار ثم اذا اشترى العمار ثانياً ان لا يبيع المشتري
 يسطر الخوف لا فرق قبل القبض فيجب رد الدار ما يبرع به لا غير ذلك

قوله والمراعي المتوية في السكك لا في المرافق الا ان يعرف بين ما ذكره
وما ذكره ابو حنيفة وهو غير **قوله** في السكك **قوله** انظر الى قوله
السكك **قوله** المص والسكك الجرد سنة وستون **قوله** في قوله والسكك الجرد
ان مستدرك لا حاجة اليه كما لا يخفى **باب دعوى الخلط في القسمة**
والاحتقان قوله فان الاول يخالف **قوله** في بحث فانهم اذا
في التقويم والقسمة بالتراضي او بقضاء القاضى والافعى يسير الى
فيه ولا يثبت ولا يبين كما سيجي **قوله** وان عجز عنها استعان بالشركاء لانهم
لواقر وانهم **قوله** لو فتح لذل على وجوب تخلف لقوله اذا اذعن
المقر انه كذب في اقراره مع انه لا تخلف عليه هذا بحقيقة **قوله** المص
يفين ان لا يقبل **قوله** في حال عدم الشريعة في شرح الوقاية وفي المص
وفي فاقوي فافى فان ما يد يد هذا وجه رواية المص انما اعتمد على
فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم كان على من اتى على ظهر الخلط
في فعله فلا يثبت بذلك الاقرار عند ظهور الحق انتهى وفي بحث فان في
ملك هذا الاقرار ان كان ما فاق في صحة الدعوى لا يسمع البينة لا يثبت
على صحة الدعوى وان لم يكن ما فيها يثبت ان نجا **قوله** ووجه الاشارة
ان هذا الموضع **قوله** في وجه الاشارة انه فهم من تعيد المسئلة بقوله ولم
يشهد على نفسه بالاستيفاء انه ان شهد لا يثبت ان على ما به
المؤثر في الروايات لان دعواه لم تفتح للشافى فاذا منع الشافى
انما لم يفتح بقول الدعوى ايضا **قوله** لانه قد يفتح القسمة
بعد وقوعها **قوله** في القسمة ليس بظا هر فان الذي في شيء من
البيت فاذا اذت دعواه بالبينة يحكم بالبينة **قوله** في فصل واذا
استحق بعض نصيب **قوله** في الاول الى قوله وفي الثالث **قوله**
اذا بالاول قوله استحق في بعض معني واراد بان في قوله استحق في بعض شاع

في النصيبين واراد بان كانت قوله واستحق في بعض شاع في احد النصيبين
قوله في الاول لا يفتح القسمة بالاحتقان **قوله** في شرح الوقاية وهو الشريعة
ما لم يفتح ونفى عبارة وان اتقى البعض من نصيب كل واحد فان كان
فسخت القسمة وان كان تعيلا لم يذكره هذا المسئلة فان قوله لا يفتح القسمة
بل يحل هذا المستحق كان لم يكن فان كان الباقي في يوكلي واحد بعد ان نصيبه
فلا رجوع لا وجه على ما عده وان نقص من نصيب احد ما يرفع بالحق
كما كانت الذكر نصيبين المستحق عشرة اذ رجعت خمسة من نصيب هذا
وخمسة من ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وثمان من ذلك
يرجع الباقي على الاول بذراع انتهى وفي غاية البيان والاحتقان المسئلة
على ثلثة اوجه فتح استحق في بعض بعض معني في احد النصيبين او فيهما جميعا
لا يفتح القسمة بالاحتقان انتهى **قوله** ليس بنقص في ذلك **قوله** لكنه ظاهر فيه
ويكفي ذلك **قوله** يجوز ان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيب احد **قوله**
الاصل في امثاله متعلقه بالكسوف على ما بين ثم اقول على انما سبب خبر
انما كلف فاما **قوله** لانه موضع المسئلة فيها اذا اقر اخيا على القسمة **قوله**
لا حاجة الى القول بوضع المسئلة في صورة التراض فانها اذا كانت متعلقا
بنقص القاضى بطل ايضا اذا لم يرض القاضى على ما جرى في شرح
قوله ولو ابراهما الزمارة **قوله** لانه اعتبر القسمة بها فكان من التراض **قوله**
في بحث فان القسمة صغيرة فيها اذا كانت القسمة بقضاء الحق
ايضا بل اعتبارها بها اكد وتقد الوكان بالحق انما حشم في احد
المقرين يعيى على ما قر في الدرر من ان **قوله** فانتها الاشارة **قوله**
انظر الى قوله فانتسم الاشارة **قوله** المص لانه القسمة متعلق بالمشقة
عند **قوله** بينه في حق القاسم لانه هذا المستحق فلا يخالف ما قر في ان
القسمة بدون رضاها باطله **قوله** واجوب انه اذا اثبت الذين بالقسمة

لم تكن القسمة مائة ملازم ذلك **قول** انت صير بان استماع البنية بعد
 تبني حقبة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة استلزامها
 الشيء في نقص ما تم من جهة فكيف شمع البنية والا ولى ان يجاب بنسخ
 استلزامها ذلك يجوز ان يظهر له مال آخر او يورثه به ساو لو رثته من ماله
 فليكن **فصل في المباداة قول** لانها مباداة المتفقة بحسبها **قول**
 يعني نسبة **قول** يجوز ان يكون توحيها كونه انوارا الى قوله ومن حدثت لنا
 على ملكه جاز ان يستقل وان لم يشترط في العقد ذلك **قول** منقوض بالاعيان
قول ولم يذكر الى قوله فكان معلوما **قول** فيه بحث **قول** فان كانت لها
قول من حيث الزمان **قول** فيها هو مباداة على الاعيان من كل وجه **قول**
 قوله متعلق بالمباداة لا بالاعيان **قول** فلا يتعدى الى غيره **قول** في الجارية
 الشك في باسكن مباداة الاعيان فيمن ان يجوز **قول** وان كانت في كسبه
 المختلف كالتدور والعبد يتبع مباداة من كل وجه **قول** فيمن
 ان لا يكون كالجارية الشك في باسكن ثم هو مخالف لقول المصنف
 ويعتبر انوارا وجوابه ظاهر فان ذلك ليس من حيث الزمان بل في الملك
قول بان يطلب احداهما ان يسكن في مقدمها **قول** الاول ان لا يمان
 المتقدم والمؤخر **قول** قوله في الاصول **قول** اي قول المجتهد لا في
 التدور **قول** علانا **قول** على ما ذكره اكثر في **قول** وفي ذلك توارى
 علان مستغلين على حكم واحد بالتحقق وهو بطل **قول** فيه **قول**
 المصنف اذ فرض الشاع جاز **قول** نعم لكن في جعل القرض ليس بجائزا
 ان يقال ليس فرضا من كل وجه **كتاب المزارعة قال** المصنف
 ولان الاجر محمول او معدوم وكل ذلك من **قول** فانه قيل متفقون
 في جواب كل ما هو **قال** المصنف ومعاملة النبي اهل فيمكنه فراجح
 بطايع الحق والصريح وهو جائز **قول** في الف لما اسكت في باب العشر

وفراج ان ارض لوب كلها ارض شرفان فيمن ارض لوب قنابل
قول لان معنى الاجارة فيها اغلب **قول** ليس فيما ذكره ما يدل على ان
 بل على وجود معنى الاجارة **قول** منقوض بنقص بندر فزرعه الى افرق
 فجعل العمل مضافا الى المزارعة **قول** ويجوز ان يجاب بنسخ كونه ارض لوب
 صاحب البذر فان العاصب ملكه بالزرع كما سبق في الغصب **قال** المصنف
 والقياس بغيره بالتعامل **قول** لكن النقل بغيره الى المزارعة
 في باب التبرع ان النقل اقوى من الوفاء ولا اقوى لا بغيره الى المزارعة
 في فضل الوفاء والنظر من كتاب الكرامة ان لا يعتبر بالعادة مع النقل
قول لانه عندنا منافع الارض **قول** ذكر المصنف المزارعة الى المزارعة باخبار
 اخبار وكونها في معنى مع النقل **قال** المصنف وفي عذها على اربعة اوصاف
قول اي المزارعة المستعجلة بين الناس اربعة ملازم دني على اربعة **قول** لانه
 المزارعة شركة **قول** ولا يمكن ان ينفذ اجارة ارضي لا بغيره **قول** وفي
 جازة انا اترابع **قول** اي الوجود المذكور جازة ان اترابع
قول والمذكور مما جلتا اترابع **قول** لفظة من بيانه **قول** لانه استبحار
 بعض اخبار جواز القياس يقتضي ان لا يكون **قول** يعني ان لا يجوز الاستبحار
 ببعض اخبار **قول** لانه يتم شركة بين البذر والعمل **قول** لم نقل يتم شركة
 بين البذر والعمل ومن بين البذر والعمل لان الشركة غير معدومة
 بين البذر من جانب والبذر من جانب والبذر من جانب والارض
 من جانب اما البذر من جانب والعمل من جانب وزرع في ارض مزارعة
 فهو معدوم لاجل هذا اخص البذر من جانب والعمل من جانب ولا يكون معدوما
 لا يجوز لعدم ورود الشرح بهذا القول الا ولى ان يقال ان لم يعل ذلك لان
 المزارعة عند شركة بين المال والعمل عندها كالمزارعة فليس **قول** ولكن
 ان يكون رايه ذلك **قول** كما سبق في قوله ذلك اشار الى استبحار الارض

قوله والمطهر اية الاستحباب جعل كذا انما هو استباحة الارض **قوله** فيه كذا
 اما قولنا فلانة مخالف للشرع وانما فلانة مخالف لما هو عليه
 حرارا انما المستاجر هو صاحب البذر **قوله** ويكن ان يحاب عنه بان النقص
 في المزارعة ما ورد على خلاف القياس ما عرفت من العمل به مع وجود
 المعارض **قوله** وفيه بحث فان امور مسلمين يحل على الفصل ما لم يكن **قوله**
 ومن عليه اشكال **قوله** يعني على الرواية الاولى **قوله** وهو ان صاحب الارض
 لم يستلم الارض اليه صاحب البذر ويستوجب عليه اجازة العمل لا بد
 من انما على انه لا يحكم باجره على العمل مع انه حال تيم شركة بين البذر والعمل
قوله وجعل لصاحب الفدان اجرا **قوله** الفدان البقر الذي يجر ثوبا على
 وزن النعل بالتشديد **قوله** المعنى وكذا اذا شرط لاهلها الشبان **قوله**
 ان كان المراد من اهلها العقبين وهو صاحب البذر لم يكن ظاهرا
 انما تقرب باباه وان كان بائنا له وصاحب البذر فسادا مع مطلقا فان
 العقبين هما البذر فالشرط حكم العقد على ما سيجي في خلاص التعليق الذي
 ذكره على فساد وان كان المفسد قطع الشركة فيما لم يقصود فلا دخل
 فيه لعدم انعقادها اذ لو انعقدت فسادا ايضا كما لا يخفى **قوله** واجب
 بان الاجرة لها **قوله** وهذا الجواب لا يثبت اذا اورد ولا اشكال
 لصاحب الارض والبذر والبقر من المزارع فاما **قوله** والاجرة اهلها
 اذ هي ملك بعد التسليم **قوله** وفي قول المعنى لان اجرة العمل في الزمة
 اشارة الى ان الاجرة في العقدة المتقدمة ليس في الزمة وذلك بتسليم
 العمل لا بخلاف **قوله** ثم قال ولا يجوز بالاجر فغير **قوله** فيه شيء وجوابه ان
 معقول ذكره مخدوف والتقدير بذكره **قوله** مجموع هذا الذي ذكره في
 الاجار يعلم ان عند محمد لا يملك اجرا على ما يملك في الاجارات الا عند
قوله فيه شيء والظاهر ان قوله ثم ذكره من علم ان شيء **قوله** لان الاصل

غير معلوم قبل خروج الخراج **قوله** لا يلزم ان يعقل المذكور من قبله **قوله**
 وان اشغ عنه اجرة الحكم على العمل **قوله** الظاهر الاطلاق عن هذا العقد
 فقد يكون العمل على صاحب البذر ايضا ويكون من الجانب الآخر الارض
 فقط **قوله** ضرر سوي ما التزمه بالعقد **قوله** فيه بحث **قوله** لعلوا الزمان
 وتفرزه المزارعة **قوله** الفلح مخصوص بما اذا كان البذر من قبل العمل
 انما اذا كان من جهة رب الارض فالفلح المكلف بالام ولا يتركه عاقل
 فوجهه مع لو شغ العقد يذهب عنه فاما بعد ما ظهر حقه **قوله** افتاد على
 وقوله في الاطلاق اقول المسئلة **قوله** فانه التعليق على اية احتين
 يشمله ايضا فكيف يدخل في اطلاق اقول المسئلة وسيجيء في هذا التوضيح
 من انشراح في مسئلة الفسخ بعد راحة ما لم يدع ما كان **قوله** لا يبيح فيه اليه
 ذلك **قوله** لا يبيح في الاجارة **قوله** وحكمه ان لا يبيع **قوله** اذا لم يبيع لم يفسخ العقد
قوله وان يبيعه بلا اجرة فزربت الارض **قوله** حيث يكون ارضه مشغولا بملكه
 الغير **قوله** المعنى انما يبيعه العقد بعد وجوده انتهى **قوله** فيه ما لم يفسخ
 شاح فان العقد قد انتهى **قوله** لانه بكل ذلك يستند فمما يجوز **قوله** فيه شيء فان
 قولنا لصاحبها فليع الزرع الزام الفزر وهو بان المراد بكل ذلك على وجه
 التخيير **قوله** وقال شمس اية هذا هو الاصح في ديارنا **قوله** وفيه بحث لانه
 كونهما اصح اما ان يكون رواية او رواية ولا يبيع شيء منها لان التروايات
 والذليل لا ينعقد بدارونة اخرى ويكن ان يقال ويملك هذه المسئلة
 الخوف وهو يختلف باختلاف التدابير **كتاب المساقاة** **قوله** بعض
 شرائط التي ذكرت للمزارعة **قوله** فيه بحث **قوله** ولم يذكر دليل التخييل
 والوطية **قوله** فيه بحث **قوله** ويشترط قيام الدليل **قوله** زائد على شرط قيام لالة
 التميز بين وصف ووصف على ان هذا الاصف هو مناط الحكم **قوله** الخوف
 وبين قادم **قوله** بان **قوله** وقوله ولم يرد به الشرع لانها **قوله** فيه بحث

قال المحقق ووجهه ان ذلك في قصة العالم **قوله** قال العلامة انما ينبغي في قوله
 في قصة فقط الاشكال وكان ينبغي ان يوجه عليه جميعه لانه العالم انما يستحق
 بالحق وكان العمل بحصة عليه وهذا اذا اختار المضي او لم يمت هناك كان
 كله عليه فلو وجهوا عليه بحصة فقد يؤول الى ان العمل بحسب عليها حتى يؤول
 الى ان حصة فقط وهذا خلاف ما طلق لانه يؤول الى الاحتجاج في العالم على كل
 في بعض المدة ولا يثبت الاشكال واراد في المزارعة ايضا انتهى تحت الاشكال
 في معنى الكلام بوجهين في قصة العالم جميع ما اتفقوا لا حصة كل فانه بهذا
 العلامة ثم **قوله** لانه يؤول الى الاحتجاج في العالم على كل في بعض المدة
 في بعض بعض المدة المسافة فانها تنطبق استحقاقا بخلاف ما اذا
 مدة العقد في المزارعة على ما تركن لك ان يقول بما في استحقاقه بالكلية
 للعالم في اذا انزعم الفرض ينقض العقد صريح به في النهاية **قوله** فانه لو
 على التوازي وسلمها لم يكن تسليمها بوجه يكون تسليمها لفظة ولم يكن
 مشروطا **قوله** في بحث اذا لزم انه لم يكن تسليمها للشيء وعلى معنى كلام
 المحقق فانه العالم فاعرضه باعتراف الارض في الارضه كان رب الارض
 على ذلك بنفسه فيصير فافضا للفرس باقتضائه بارضه مستهلكا بالملوك
 منها فتعذر الرد لعدم امكان تحصيله من الارض بما هو كالتصديق من الثوب
قوله بل المشروط تسليم الشيء بقوله **قوله** في بحث فان تسليم الشيء ليس
 بالمشروط بل لانه كان ملكا للفارس **قوله** قوله او شرأوه جميعا فواضح **قوله**
 منظور فيه اذا لم يكن ان يكون مخرجا بوجه مسكنه الكتاب لانه التوازي
كتاب الذبايح قوله انما سببه بين المزارعة والذبايح **قوله** كان
 ينبغي ان يثبت انما سببه بين الذبايح والحق فانه ذكر بعد كتاب المساقاة
 ويقول في كلامه احكاما لا يتفق به بالكل في الحال لا انتفاع بالمال **قوله** لانهم
 كانوا يذبحون باسما الى اسما **قوله** وكان يقال حرمه ما اهل به لغيره فثبت

بالشرع فلا ينبغي اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بحرمها **قوله**
 يجوز ان يكون ما كان ياكل ذبايح اهل الكتاب **قوله** لفظة ما بمعنى الذي
 وقوله ياكل اي ياكله وقوله ذبايح ضمر يكون واللفظ انما ياكله بالكل رسول
 الله وهم يجوز ان يكون اهل الكتاب لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتب
 على العمل لاشتق معلول الصفة اشتق منها كذا كان العمل ثابتا بالشرع جعلت
 شرطا **قوله** فيه بحث فان الثبوت بالشرع لا يثبت كون المشتق منه علمه للمحكم
 وذلك لا يخفى على احد **قوله** ولان غير المذكي منية **قوله** في بحث **قوله** لانه انما يستحق
 بالزكاة ظهور وتطير **قوله** فيه ان جعلها مستبها به لا يمايم وام انما هو
 اثبات طهارتها **قوله** كما كذا في فانه يذبح بملته التوحيد **قوله** فيه نفي فانه ايضا
 مشكك كلف يذبحون بملته التوحيد **قوله** وما استشرى ان يقال الا ما ذكرتم
قوله ويمكن ان يقال بل انما هي استشارة يقال الخطاب في ذكيتهم لمؤمنين
 كخطاب في عليكم فلا يدل على حل ذبيحة غيرهم وما ذكره انما هو خارج عن
 البعد اذ لا يمكن الظن في احكامه مع انه مشترك في ذبح ما لم يذكر اسم الله عليه
 من ذبايحهم من الآية انما يذبح ايضا **قوله** ولا يكون قطعا في الاثبات فثبت
 قوله تعالى **قوله** وانما لانه لا حاجة الى بيان العذر فانه اثبات المطلوب بولا
 من الكتاب لو لم يفرز **قوله** والذبيحة بمعنى بقدر على الذبح **قوله** فيكون
 الكلام عن طهرتها ولا ماء بارد **قوله** ويمكن ان يجاب بانه شرط في بعض
 الملة **قوله** ويجوز ايضا بانه لا مانع بقصور من حل ذبيحة اذ لا مانع من شرائها
 غير قضية الملة فاذا لم يكن مانعا ايضا **قوله** المسلم يذبح على اسم من
 اولى به **قوله** كما تراه من الاسلام مقام التسمية **قوله** وفيه للنصارى
 بينه وبين حديث ابي آفوه **قوله** وليلا يلزم تخصيص الكتاب بغيره
قوله واستدل مالك بطاير قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
قوله في كلامه يدل على ان قوله المحقق وما كذا في حق رطلها ما ذكره

هو الآية الكريمة فيجاء في السلف في التدرج السابق ان عبادته في خلقه بالحواس
قوله ووجه الاستدلال ان السلف **اقول** بعض القرون التي كانت والافضل
 عطاء الله لا يجوز اكل شي مما يدون ذكوا سم الله تعالى عليه او اراد اكثر
 السلف وفيه ما فيه **قوله** وهو التنبأ فان من شرع **قوله** التنبأ في قوله فان
 راجع الى التنبأ **قوله** وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد انه لا يوجد
 اخطاء في القدر معتبر في باب القلوة وكونها حرام **قوله** او يجوز ان يكون قصد
 اعادة من غير نوع على ما هو في سبب تحريم القلوة بالسم والسم وحمل اوجهم
 على الصلاح لا الجور واخره لا تثبت بانك **قوله** لان في رواية القدر وفي
 التدرج بين اكله **قوله** فيكون المراد بان في كلام القدر في مبداء **قوله** في
 تثبت قطع الحلقوم بانقضاء **قوله** فيه بحث لان المقصود من كلام القدر ان يكون
 في تحليل الحقيقة على الاضداد على الاختلاف حيث بين عليه على تمام لاكثر
 مقام اكل في تثبت قطع الحلقوم يتناول اللفظ لا بالانقضاء **قوله** في
 وما هو المقصود كحصول بها **قوله** ان يقطع على حذف الفاء **قوله** في
قوله اي انه ينبغي ان لا يقطع على الاكل **قوله** لانه لا يجرى بعد قطع حرم نفس الطعام
قوله لعل الاكل او يجرى او **قوله** وحصل بهذا جواب ابي يوسف **قوله** اني كقول
 جوابه اذا كان الواو في قوله **قوله** وليس ثمرة فهو **قوله** في لانه ان لم
 ثم فهو مكان الواو التي تقطع في التدرج معلوم فهو **قوله** لانه في ليس
 ازاده حقيقة والافراد الى اجتنابها يكون كذلك **قوله** فيه بحث فانما
 على اجتنابها اذا تدرج حكمه على الاختلاف وتبين ليس كذلك كما لا يخفى ثم **قوله**
 ليس ازاده اي ليس ازاده مفردة وقوله حقيقة يعني ليس من ازاده
 لان هذا الوجه من باب التعليل **قوله** ورد بان بدن الحيوان ركن في قوله وما
 شي من جملته **قوله** وفي انما موسى التماس من ان يقطع الاكل في خوف
 ان يفسد من الدمار وينتوب منه شعب **قوله** فصل فيما يؤكل لحمه وما لا

يكله

قوله ان الاضلاف من فعل الطيور والانهاب من فعل
 سباع البرهايم **قوله** قوله والبهائم ما لا يصيد من صغار الطير وضمائه **قوله**
 فيه بحث فانما يصدق على ما يؤكل لحمه ايضا كالصقور **قوله** ولم يذكره في
 الكتاب **قوله** قال انه يلحق في شرح الكثرة ونوع جملته منها هو ايضا
 عند الحقيقة وهو هو الحق فعلى هذا لا يفرق قول الشارح ولم يذكره في
 الكتاب **قوله** المعنى وانما ذكره اكثر من غيرها استدللا باللفظ فانها
 قال العلامة الكاظمي لانه اللفظ من اجتنابها فانما رتب الحكم على
 اجتنابها على ازاؤه كما اذا قال طيب طريفي لانه لا يملك البقية يقول
 منه كل الافراد انتهى وفيه بحث **قوله** اما الآية فيكون ان يكون قبل حرم
 لحم **قوله** والتدليل على ذلك ان سورة الانعام مكتوبة ونسخه من كتاب
 بعد البقرة **قوله** المعنى وما لا يجرى من قول تعالى واكلوا مما رزقكم
 وزينة فخرج الانسان والاكل من اجله فانها **قوله** قال ان في
 تفسيره واستدل به على حرمته لكونها اول دليل فيه او لا يلزم من تحليل
 ما يقصد منه ما لا ان لا يقصد منه غيره اطلاقا ويدل عليه ان الآية مكتوبة وما
 لم يشرع من قبله من غير ان يكون الاكل بالية حرم ما تم جبرائيل وقال الكاظمي
 فان قيل انما يستقيم هذا ان لو كان المقصود من النص الاكل لكانت
 ان لو كان المقصود الاكل لكانت بالية حرم ما تم جبرائيل وقال الكاظمي
 لكن لانهم ان منقصة الاكل واكل خوف منقصة الركوب والتمتية **قوله**
 منقصة الاكل يتحقق بها البقاء في اجلمة ثم يكن غيره مستند فيها وهو
 الغنم والبق وغيرهما انما منقصة الركوب والتمتية في اكل لا يستند
 فان الركوب والتمتية في اكل يحصل في الكمال حتى جعل له الشرع سهبا من
 الغنمة كما لا يخفى في ترك الاكل بالاكل لا يدل على حرمته كترك الاكل
 بنعمة الله والتمسك والسبح وحل الفعل فلهذا وجه الاكل لا يتحقق

هذه النافعة الى العباد ومنفعة الاكل بالافادة الى العباد فوق منفعة
 الركوب والزيادة في النعمة على انما نقول ان الركوب والزيادة لا يتحقق
 بهذه الاشياء بل يوجد في غيرهما وهو البر والفضل والابل فلا يكون المقصود
 ذلك لما في هذه النافعة بها ومنفعة الاكل في اكله فوق الركوب فعلق البقاء به
 دون الركوب وانما قوله غيره يستدعي منه في تعلق البقاء فذلك لا يخرج
 كون منفعة الاكل فوق منفعة الركوب والزيادة وانما منفعة السبع والاكل
 فقد ذكرنا دلالة لانه من حيث كونه ركوبا متصفا به في ذاته ثبت انه مال
 مستغنى عنه ومحل للسبع انتهى وفيه كلام لا يخفى **قال** المصنف منتهى البحر في
 يكون مودة مضافا الى الجواز **قوله** في حيث فانه الظاهر ان اضافة منتهى البحر
 على اضافة تعلق لطف في كونه مضافا الى المكان وجوابه ان واده لا مانع
 فيه غير ان في توفيق بين الترتيبين **كتاب الاضحية قوله** اورد
 الاضحية عقيب الذبايح **اه** **قوله** الاول بان يقال اورد الاضحية عقيب الذبايح
 في اضافة **قوله** وفي الترتيب عبارة عن ذبح صولان مخصوص **قوله** في مواج
 ان ذراية المراد من قول اصحابنا الاضحية واجبة التضحية على ذوق النصاب
 كقولهم تعالى اذبحوا ما شئتم من اهل بيوتكم اذا لان قال يوصف بالوجوب بالالهيان
 ويحتمل ان يراد بغيره لان الالهيان يوصف بالحرمة فيوصف بالوجوب انتهى
 وهذا الكلام من بعد ما في الاضحية في عرف الشريعة بما ذكره هذا
 من اذبح فاعلم ما به ثم اعلم انه لا بد في التعريف من قيد فهو هو ان يقال
 ليس مخصوصا بل بانقص التعريف **قوله** لانه السبب انما يعرف بنسبة الحكم
 اليه **قوله** باضافة اليه او حكم الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون
 سببا **قوله** ايجب ان يكون المضاف او المضاف اليه **قوله** في مصنف ايام الحرم
 انفق **قوله** في اذبح المستتر اذا كان فقيرا صاحب اشتراكها لها ولم يصح
 في مصنف ايام فلك الحكم في دلالة ما ذكره على مطلقه بحيث اذا

ليس في الفقير قدرة لا يمكنه ولا ميسرة فذلك لا يشترط بهينة الاضحية
 فليست على ما ظهر قول المصنف ويؤيد بعض الوقت بدل على ان وجوبها
 ليس بالقدرة لا يمكنه ولا الميسرة وكان عليه ان يصح وان لم يشترط في
 يوم النحر وسبقوا انها شبه الزكاة من حيث انها تسقط بعد ملكا مال
 قبل مصنف ايام النحر كان الزكاة تسقط بملك النصاب بخلاف صدقة الفطر لانها
 لا تسقط بملكه الا بعد ما طلعت النجوم من يوم الفطر انتهى وهذا كما لو خرج في
 ان المعبر فيها هو القدرة الميسرة **قوله** لانه اشتراط النصاب لا ينافي
 وجودها لا يمكنه في صدقة الفطر **قوله** لانه يملك ان ينقل الكلام الى صدقة
 الفطر فيحتاج الى جواب حاكم لا زكاة لا اعتراض فليست في وفي شرع
 انما الكلام انه ان فرضت وكذا النصاب ليس بشرط في صدقة الفطر
 ليصير لموصوف به اجمالا لا غايته اذا لا يخفى لا يتحقق من غير الفسخ الشرعي
 فان قلت من الاضحية من الميسرة وذلك لا يتوقف على الفسخ الشرعي
 قلت مادونه الفسخ الشرعي في حكم العدم لانه لم ينصف به يكون اجمالا
 لاخذ صدقة الفطر فلا يكون اجمالا لوجوبها لئلا في من جازم اعلم ان
 القدرة لا يمكنه والقدرة الميسرة في باب حسن الثور به من كتب
 فراجعه **قال** المصنف وشك في هذا الوعيد لا يلحق بتركه غير لو اوجب يمكن ان
 يمنع ذلك كيف لا وقد قال صلعم من اكل من ثمار الشجرين فلا يؤمن
 مصطلحا مع ان اكلها ليس بحرم فليست على **قوله** اوجب بانه يجوز على
 الترك اعتقاد **قوله** في ثمار الشجرين **قوله** واجب من الاول بانه اكله
 ايج **قوله** في حيث فانه روي ان دار قطيعا سادة عن ابن عباس
 عن النبي وم ثلث كتب كل واحد منكم تطوع احد بيت **قوله** ولا يذا
 لو اشترى اضحية ثم باعها فاشترى مثله لم يكن به بائس **قوله** في حيث
قوله ولا شك ان اجمع بين الترتيبين ايج **قوله** لا يوافق الشرع

في قوله لا يوافق الشرع
 في قوله لا يوافق الشرع
 في قوله لا يوافق الشرع

اولا يوضح فيه الجمع بين التوهمين فانه يصحح دليلنا مستطفا من غير اعتبار
قوات بقوات الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالظواهر كما لا يخفى **قوله** وجب
التصديق بالعلم **قوله** لا يلزم الا اعتبار بالجمعة والقصوم وزاد المصنف
بالقبول للفتح الغير الموجب كما لا يخفى **قوله** واكدت المذکور ذال على ذلك
قوله اشار بذلك الى قوله ولا اصل فيه ان العيب انما هو ما منع العلم
وان قطع من الذنب او لا ذن او العلم **قوله** اطلاق القطع في العلم
لعلمه بطريق التعقيب **قوله** فاعبر كثيرا **قوله** ان الذي يعقل له حكم الحكم هو
ما اكثر فلا يتم التقريب **قوله** من باب ذكره في حق واردة العلم فانه
قوله فيه انه لا دلالة فيما ذكره على ما ادعاه لانه يعلم حكم ما هو العيب
على لغة بطريق القياس **قوله** انما نقول الا ارادة ليست من المملوك **قوله**
يعني ليست من المملوك لا **قوله** بخلاف ما لو ادعاه شاة قضى به لانه
بالدفع فلا يثبت الملك له الا بعد ان يخرج **قوله** قال صدر الشريعة في شرح
الوقاية اقول بل يصير غاصبا قبل الذبح انتهى واجاب عنه صاحب الدرر
بان حقيقة الغصب كما تقرر في موضع اخر انه ايد الحقيقة واثبات ايد
المبطلية وغيابة ما يوجد في الاضجاع وعند ترحل اثبات ايد المبطلية
لا يحصل به ازالة ايد الحقيقة وانما يحصل ذلك بان يخرج كاذب اليه كقول
النهاي وان شئت فراجع في كتاب الغصب ونحن نقول الاولي في جواب
ان يقال قد سبق ان مقتضات الذبح في حكم الذبح فلا يعقل له حكم آخر
عليه على واجاب الخشن الغافل يعقوب باننا من اشكال صدر الشريعة ايضا
بان يقال ان الغصب وان وجد بمقتضات الذبح لكن لا يترتب قبل الذبح
لان الاضجاع وعند ترحل قد يكونان لا للذبح لان الخطأ يجب في الموضع
فلا يتعين الغصب الا بالذبح بخلاف انذار فان الغصب هنا يتعين
قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه فليست له انهي يعقوب باننا **قوله** انما

المصلحة

فصل الاكل والشرب **قوله** الا يوجب ان في وقت الاضحية **قوله**
انكر اهية بالحقيقة في التضحية لانه الوقت نفسه يجوز **قوله** وفي كتاب
الكرامة ايضا كذا **قوله** فيه بحث ان ان المراد تحقيق فيه انكر اهية في اشياء
كثيرة يرد عليه بان الخيل **قوله** فيه بحث **قوله** وهو ان يقال بعد قوله فانه
حكم فيما لم يخلف ما هو المطلوب **قوله** فيه بحث والا ولي ان يقال اذا
وجد جهة اخرى فيه ايضا **قوله** من اهية الذئب **قوله** والنقطة كذلك
قوله من ان الاكل لا يبعث على ايدي تولا وعادة **قوله** يمكن ان يمنع
اشتركاك العادة **قوله** في صورة الادمان المحرم هو ان يأخذ اهية الذئب
او النقطة ويصيب الانسان على انراش اية قوله هو لا يكره **قوله** وفي شرح
وكتبه هذا التفصيل في الاكل والشرب ايضا **قوله** واري انه مخالف
في ذكره المصنف في الحكمة فان الخيل لا يذبح بفضل عنها حين لا يحال ومنع
ذلك فقد ذكر في الحرامات **قوله** لكن الكفيل **قوله** ياخذ الحكمة **قوله**
ياخذ الحكمة بيده ويضيق فيها الخيل بخلاف الاية اذ لا يباح فيها الي
الاخذ باليد **قوله** اجب بان ذلك كان ضمنيا **قوله** ويمكن ان يجاب بان
انما فرق بكونه عدلا لانه المراد بالعدل هنا المسلم المرضي كالتفصيل عليه
المصنف هنا **قوله** ويجوز ان يقال وجب التشبيه **قوله** فيه بحث ان ان يقال
ليس ببيان كاشير اية قوله وجب التشبيه وفيه انه يبين المسئلة في
جاء دليله **قوله** المصنف ولو علم قبل الاضحية لا يخفى **قوله** فيه كلام لان الحديث
ينقله **قوله** لقوله تعالى اني اخوة الذئب لعب ولهم **قوله** المراد بها اولاد
الذئب اعني ما لا يتوهم انهم اخوة الذئب لاجل **قوله** ليس بمرام **قوله** بين مطلقا
قوله لانه احاطا بهذا القياس من بعض الالوه **قوله** لكن القياس الاول
تفيض الكلية كما يخفى ثم انه لا ولي ان يجاب بان الكلام على تشبيه
عليه **قوله** وهو ما استشهد به النبي وم **قوله** فيه نظر بغير وجه

حسن في هذا الكلام فراجع **قوله** لانه لا يتعارف بالما في النهر كذا يدون
 احكم **قوله** ان انما يلحقه بعض اخرج في نقل الطاهر والمخج في وسطه
قوله يشير الى الخلاف **قوله** لا يلحق عليك ما في الاشارة من انحاء ولك ان
 تقول المراد بالاستواء هو الاستواء بصورة بان لا يتبع احكم من الارض
 الاستواء في الارض **قوله** هو كقولك بقوله على ما ذكره **قوله** في حيث
 على كقولك قوله ولم انه اخبر بالارض **قوله** وثمره الاختلاف **قوله** في حيث
 اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمره لما تقدم به بل لا يبعد ان يدعي العكس **فصل**
في كره الالهاء **قال** المحقق فلا يلزم انتفاء غيره **قوله** القوياب
 يتبع غير لانه الانتفاء في معنى التبع غير سمد **فصل في دونه في الشرب**
قال المحقق لانه قد ملك بدون الارض ارثا **قوله** قد ملك بالارث
 ما لا يملك بالبيع كالقصاص والحكم **قال** المحقق واذا كان نهر على **قوله**
 اي ما ذكره المحقق واراد المحقق **قال** المحقق لانه يستعمل باجر امانة **قوله** المحقق
 في قوله له عايد الى النهر اراد المحقق التحقيق على طريقتي الاستخدام **قوله** لا يكون
 مثل انتفاع من له قطعة **قوله** اي لا يكون انتفاعه مثل انتفاع من له **قال**
 المحقق وكذا اذا كانت العسمة بالكلية **قوله** يكسر الخلاف **قال** انما يلحق
 اي ليس له توسيع في النهر لانه يثبت الماء في ذلك الموضع فيدخل في
 كونه اكثر مما كان يدخل فلهذا قال وقال الاكل وغيره معناه ليس له ان
 يوسع الكوة لكن لا يلحق ان ما ذكره انما يلحق اوجهه **قوله** **قال** المحقق
 لا يضمن اذا سبق من شرب غيره **قوله** ذكر المحقق في باب البيع القاسد من
 بيعه في هذا الكتاب ان الشرب يجوز بغيره مفردا في رواية وهو اختيار
 شيخنا بل لا يخلو من آثاره ولذا يضمن بالانكاف وله حظ من الثمن
 على ما ذكر في كتاب الشرب انتهى قبل قوله حتى لا يضمن اذا سبق من شرب
 غيره بما تقدم قوله ولذا يضمن بالانكاف منقضة ظاهرة انتهى **قال**

المراد بالخلاف الشرب اطلاقه بالكلية وسبق الارض من شرب غيره لا سلبه
 لانهم صرحوا بخلافه فليس هو شرب اكثر من شرب وفي الكفاية هذا على رواية الاصل
 واختار محمد بن ابي سلام انه يضمن انتهى كلام صاحب الكفاية ثم اقول فعلى هذا
 لا منافضة فيه اصلا لا بينه والكلام بينه على الروايتين فان دفع الفرض صاحب
 القيل **قوله** لا يضمن على جواز بيع الشرب بل بشرط ان لا يملكهم جوزوا
 شرب في صورة موت صاحبه بدونه استثنى ما على خلاف القياس **كتاب**
الشربة **قوله** ذكرنا الشربة لانها شقها حق واحد لفظا ومعنى **قوله** الحق
 انما يملك على هذا هو الشرب مصدر شرب والحق المعنوي لعله لا يرضى فان
 الحق منها يخرج عندنا بالواسطة او بدونهما **قوله** ومن عايد بيان دونهما
قوله اي ذلك **قوله** المحقق في قوله لا يضمن الى الشربة وهو غير ماله اي ما في قوله
 ما يملك واشار بقوله ذلك الى الفعل والمفعول ما بال الشربة الذي يتركب الفعل
 على انهم السابعة مع احتياج الامم السابعة الى الفعل **قوله** فان قيل ما حرم
 ابتداء **قوله** بعض هؤلاء من ابتداء **قوله** اوجب انما لانه الشهادة بغيره
 اذ ذكر **قوله** الشهادة وان تأخرت وجودا لكنها غائبة لا قول هذا لانه لا يرضى
قال المحقق يعني بها هي جميع شراب ما فيه من بيان حكمها **قوله** اي ابيان حكم
 انواعها وعلى ذلك تمديد العذر لعونه الكتاب بصيغة الجمع بمعنى انما عنوان
 بها لانه فيها بيان احكام انواعها كما في البيوع ولافادة الكتاب الى ان يبين
 في النقص بحيث من احوال المكلفين فهو جهة ان احكم وهو كونه هنا وصيف
 من عايد لانما فعل فلذلك بالاعيان ويعلم منه حال الافعال والتفصيل في
 كتب الاصول خصوصها التلويح في اواخر القسم ان **قال** المحقق وهي
 التي من ماء العنب **قوله** ذكر المحقق في ايجاب الجاهل باعبار الجاهل لان الجاهل
 قد يتركه صرح به في انما موسى **قال** المحقق ولان عونه اكثر قطعة وهو في غير
 منطوقه **قوله** هذا التعليل ينبغي ان يكون لانه حقيقة وانما تقدم بها اذا

ولم ينفذ بالترديد هو كرم من انما فيه طينة نبوت الاختلاف كورث
فيتحقق تعليلها لو علمناه به فليكن **قوله** وادني درجات الاختلاف
الشبهة فيكون احرمه قطعية **قوله** لا يقول احكم بقطعية حرمة غير النبي الاسبق
انهم لا يكونون مستحله فلا يوجب عليهم الا التزام وهذا كان ما في حرمة
قطعية وحرمة بيع احقن باحقن متفاضلا مثلا ليست بقطعية **قوله** وما يملك
عليه طيني **قوله** الواو الحال **قوله** وانما سبني بعض غير التي حرم الاستخارة في **قوله**
فيه بحث فانه لا يربط احكام الجباب عنه لان تقرير كلامهم فيه كلام كانت
اخر مشتقة من الحاشية فكل ما يوجب فيه معنى الحاشية فلو غير لكن المقدم
حق وانما في مثله فليكن **قوله** المص واما سبني حرم الاستخارة **قوله** وكذا في قوله
هذا يمنع لا يضر **قوله** المص فانما الاختراع مشتق من الظهور ان من الخلق الذي ينفذ
الظهور من كلامه مساحته **قوله** المص واكدت الا قول طعن فيه كمن
قوله مع انه يمكن ان يحاب عنه با اجيب به حديث الحديث انما في **قوله**
المص وعندنا اذا اشتد **قوله** بعض يثبت الاسم اذا اخذت والمراد الاسم
الشرعي **قوله** المص لان الاسم يثبت به **قوله** بالاشتراك دلك ابا جعفر
المقدم ان كان المراد الاسم الشرعي وكيف لا وفيه المصادرة وان كان اللغوي
ممنوع الاستلزام اي استلزام ثبوت اللغوي ثبوت الشرعي **قوله** المص
ولا يصفية ان الغلبان بولاية الشدة وكما له ينفذ الزيد **قوله** فليكن
يكون تعريف اخر بان من ماء العنب اذا صار سكر فنفذ بالانتم عند كنفية
او يقال المطلق ينصرف اليه الكامل وكما لا سكار ينفذ الزيد والمراد
بالسكر عند هذا الكامل في الاسكار بينهم ذلك من تعريفه **قوله** المص
وانما كنت ان عنها حرام غير معلول بالسكر **قوله** فرق ما بين السكر والسكر
فانما ينفذ هذا القول لا من قوله وكذا المص الحرام **قوله** وقد ذكرنا
ولما علم على ذلك في الاشراف شرعا مشرقا الا انوار **قوله** في شرع حديث

لان الله حرم اخر **قوله** المص والشافعي بعده اليها **قوله** المص تراعي
اي ما سائر لاكتساب الثابت من المضاف اليه **قوله** المص والتعليل في الكلام
لا في الاستحالة فان قيل لشافعي ايضا بعده احكامها بسطة تقديرية في غير
به المص انما في وجه هذا الكلام فليكن انما احكامها بسطة تقديرية لا اسم فليكن
قوله كانت الاشارة الى حرمة حصة **قوله** كيف يكون حصة وكلها حصة
المستحق بالظلم **قوله** لانه انهم من يكونون متصفوا او غير **قوله** فليكن في حرم
كونها حصة **قوله** لانه لو كان منصوصا بالمال ايضا **قوله** فيه بحث فان المستحق
بالبادق غير المستحق بالمتصف فكيف يكون المقام مقام قوله ايضا **قوله** انما ستر
استمر بالطلب **قوله** وفيه نظر **قوله** لا التكرار هو طلال **قوله** في المص
السكر ينتج عن عصر الطلب اذا اشتد وفي الطلبة السكره ينتج عن
من ماء التمر وقوله في ديوان الادب هو حرم التمر انتهى فالتمر ينفذ الطلب
ايضا **قوله** ويجوز بينها وبين من تعلقها **قوله** المراد بجواز ما يترتب عليه
التميزات المطلوبة لا ما يبايل احرمه **قوله** المص وما شهد له دلالة قطعية
قوله فيه بحث لان احرمه يثبت بالمشبهة **قوله** المص غير ان هذه يجب قهرها
في مثله **قوله** لا يقال ينبغي ان يجب التمسك به ليلي جواز البيع لان نقول البيع
يجوز مع الكراهة فلو اوجبنا التمسك لكان مذكرا باننا فعل مكرره وهو
تسليم احكامه وهذا لا يجوز ومع ذلك لو اذني التمسك خرج عن العهدة ايضا
قال العلامة الكاكي ان المسلم ممن عن التعريف في احكام فلا يكون مذكرا
بالخطا التمسك فلو اخطى خرج عن العهدة انما انه مكرره انتهى وكذا
انما ان نقول بليلى ينبغي **قوله** ان المسلم ممن عن التعريف في احكام **قوله** فينبغي ان
لا يجوز بينها وبين المراد بجواز في قوله ويجوز بينها وبين ما يبايل احرمه بل ينبغي
ترتيب التميزات المطلوبة لكذا البيع المكرره **قوله** بيان ان العموم المذكور
قوله تعليل لقوله واورد رواية اجاب مع الضمير **قوله** وقيل اشارة الى قوله

فمنه قوله تعالى ومن ذرهب عليه بالبيع وبه الزناك قوله وعند في الزناك
 اقرب والا قوله بعد ما لفظ فلما كان قوله من قبل واما بعض فان علمه
 وجوب اخذ على السكران ليس دواء العقل اية الكثرة قوله وان وليه ان يقال
 احوام هو السكر واطلاقه على ما تقدم مجاز قوله اطلاقه على ما تقدم على
 القدر الا غير مجاز بلا شبهة واما اطلاقه على مجموع من الذخا الاضرب خفيف
 وهو مراد فلما يكون الجانز واداء قوله ويوجب في ذكره الشارح ما قاله الامام
 المتنا في شي في سورة اجماع الضمير لا يقال القدر الاضرب مكر بما تقدمه لان
 ما تبطل به الشكر وهو كالتخمين من الطعام فان الحرم هو تخمينه فمال
 المتنا زانية في السلوج ذهب الخفقون اية ان اجرة الاول يصير بمنزلة
 العدم في حق ثبوت الحكم ويصير حكم مضاعفا اية اجرة الاضرب كما في التاجر
 في ائصال السفينة والتمسح في القدر الاضرب في السكر قال المصنوع واحد
 الا قول غير ثابت على ما بيناه قوله وكان على المصنوع ان يتوقف الحكم على
 ولم يفعل كانه انفق بمغاضة ما رواه الامام قوله فلما يكون ان الزناك
 على ما في العنب اية على القطع والنيات قوله فيه بحث لان اجرة ثبوت
 بالشيء قال المصنوع ولو طبخ العنب كما هو قوله اية كما لا يخفى عليه
 في كثره مخدوف ويثبت ان يكون الكاف زائدا قال المصنوع فصار بعد
 بعد طبخ العنب كالمعصر بعد العصر قبل طبخ العنب والاصح ان يقال
 مضار الطبخ قبل العصر كالطبخ بعد في انه لا يعمل ما لا لم يذهب ثلثه قال
 المصنوع لان السكران كان يكتفي فيه بادر طبخه في قوله هذا التعليق لا يكتفي
 ما ادعاه لظهوره لا بدل على المذهب الثاني ولعل الفاسح او بهي العنب
 والتمسح مكان بهي السكر والتمسح في سكره في قوله انما يخمر الله وبيع الا
 الا ولبني فصل في طبخ العصور قوله وما وجب بجعل كانه لم يكن لانه
 ما بين العصر لا غير قوله قوله لانه اية ان في لفظه ما في قوله ما بين

موصول كتاب الضمير قوله من في فصل جناية الضمير من كتاب
 ايج تزيجان للضمير قوله من حيث ان لكل واحد من الاضرب قوله ومن حيث
 ان الضمير من الاطعمة ومنها سبها لا شربة غير خفية ثم كما ان منها طلال حرام
 كذلك من الضمير وما هو حرام وطلال قوله ان انما تقدم الاضرب قوله انما
 كونها مع الشرب شعاعا عرف واحد يكتفي في وجه تقدمها على الضمير لانه
 لم يذبح احد على عدم الكفاية وانما المقصود ابداء وجه آخر ولا يشترط
 فيه قوله وان يثبت بهذا قوله وان يثبت بهذا استمدرك بعد قوله وان يثبت
 حرام قوله قبل ان يصل الى ذكبه قوله ولا يكون صديق خضاعة طه قوله وفيه تسامح
 بل شرط الضمير لا غير قوله بعض لا غير من سباع الطيور قوله على انه لو اتفق
 بعضه لم يحرم في قوله مراد صاحب الخلاصة بانه شرط على صديق طه الله
 ولم يكلف فيه الا غير فاق قوله وكذا اذا لم يثبت بهذا قوله ما في قوله وان
 يثبت بهذا قبل ان يصل الى ذكبه قال المصنوع والقول عز وجل وحرم عليكم
 صديق البر ما دام متم حيا قوله ما دام متوقفت فعل مدة ثبوت مصدره فانما
 ذلك المصدر فانت في قوله احبس ما دام زيدا فاما اية موت جلوس طه
 مدة ثبوت قيام اية زيدا وما اتفق في قوله ما دام مصدرية والمضاف اليه
 هو الزمان مخدوف اية مدة دوام قيام زيد كذا في مخرج الرضخ قوله وفيه
 نظر لانه استدل بالعدم الغاية وهو ليس بحجة قوله في السلوج منوم الغاية
 حجة بالاتفاق مع انه يجوز ان يكون المقصود بيان حرمه للمحرم المعلوم من
 قوله لغير الحرم ويثبت جوازه لغير الحرم بالاباحة الاصلية وبقرينة ما علمت
 حكم ما في الارض جميعا انتهى وفيه بحث اذا الكلام في جعل الفعل ثم لو ثبت
 احوال بالاباحة الاصلية لم يخرج الى الدليل ذلك لانه الاصل في اكله بالذبح
 هذا لا يخرج الاضرب والاضطرار في ذلك خلاف الاصل فصل في احوال
 قوله فان رواه القدر في قوله انما قوله في التعليق لقوله وانما

بمنزلة التيم ومن ذرهب عليه بالبيع وبه الزناك قوله وعند في الزناك
 اقرب والا قوله بعد ما لفظ فلما كان قوله من قبل واما بعض فان علمه
 وجوب اخذ على السكران ليس دواء العقل اية الكثرة قوله وان وليه ان يقال
 احوام هو السكر واطلاقه على ما تقدم مجاز قوله اطلاقه على ما تقدم على
 القدر الا غير مجاز بلا شبهة واما اطلاقه على مجموع من الذخا الاضرب خفيف
 وهو مراد فلما يكون الجانز واداء قوله ويوجب في ذكره الشارح ما قاله الامام
 المتنا في شي في سورة اجماع الضمير لا يقال القدر الاضرب مكر بما تقدمه لان
 ما تبطل به الشكر وهو كالتخمين من الطعام فان الحرم هو تخمينه فمال
 المتنا زانية في السلوج ذهب الخفقون اية ان اجرة الاول يصير بمنزلة
 العدم في حق ثبوت الحكم ويصير حكم مضاعفا اية اجرة الاضرب كما في التاجر
 في ائصال السفينة والتمسح في القدر الاضرب في السكر قال المصنوع واحد
 الا قول غير ثابت على ما بيناه قوله وكان على المصنوع ان يتوقف الحكم على
 ولم يفعل كانه انفق بمغاضة ما رواه الامام قوله فلما يكون ان الزناك
 على ما في العنب اية على القطع والنيات قوله فيه بحث لان اجرة ثبوت
 بالشيء قال المصنوع ولو طبخ العنب كما هو قوله اية كما لا يخفى عليه
 في كثره مخدوف ويثبت ان يكون الكاف زائدا قال المصنوع فصار بعد
 بعد طبخ العنب كالمعصر بعد العصر قبل طبخ العنب والاصح ان يقال
 مضار الطبخ قبل العصر كالطبخ بعد في انه لا يعمل ما لا لم يذهب ثلثه قال
 المصنوع لان السكران كان يكتفي فيه بادر طبخه في قوله هذا التعليق لا يكتفي
 ما ادعاه لظهوره لا بدل على المذهب الثاني ولعل الفاسح او بهي العنب
 والتمسح مكان بهي السكر والتمسح في سكره في قوله انما يخمر الله وبيع الا
 الا ولبني فصل في طبخ العصور قوله وما وجب بجعل كانه لم يكن لانه
 ما بين العصر لا غير قوله قوله لانه اية ان في لفظه ما في قوله ما بين

او رد رواية اجماع الصنف **قوله** لانه معطوف على قوله اكل لكم الطيبات
اقول فيه تسامح لانه معطوف على الطيبات **قوله** وصيد ما علمتم **اقول**
 والقرينة على تقدير الصنف قوله تعالى فكلوا مما مسكن فليقتلهم **قوله** وفيه
 نظر لان القوان في النظر لا يدرب القوان في الحكم **قوله** ليس ذلك من القوان
 في النظر لان قوله تعالى وما علمتم من اجوارح مفرد معطوف على الطيبات بتقدير
 المعطوف بنسبة لكان في حكم الاحكام ضرورة **قوله** ولكن لما كان الله ريب
 عاليا في الكتاب اشفق من لفظ **قوله** فان قيل ما الحاجة الى هذا الورد بعد ما ذكره
 المصنف من ان اسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد قلنا يتناول
 جوار الطيور فالمراد بالكلب في قوله في الكتاب ما يقع سبع مفرد ذي ناب
 فليكن **قوله** المصنف قد عليه دلالة في عموم جوار الطيور بخلاف الآية **قوله**
 من قبله **قوله** انما يكل صاحب النية وصاحب الكفاية وصاحب ممر الجاهلية
قوله وليس يوار دلالة انما ذكره في بيان الكلب والبارز **قوله** لا يكل
 ما ذكره من البعد والوكالة فانه كلما اكل ليلين لانت الفروق بين الكلب
 والبارز واذ اقم الكلب في الاول سائر ذوات الناب في انما يكله كذا
 ولعل الاول ان يجاب بان كانت ذوات الناب كلها جفت واحدا وكان
 اكثر ما يستعمل منها في الصيد الوفاء مع ان في طبع غيره الالف ايضا على ما تراه
 في الذئب والاسد وغيرهما اذ ارب من صنفه في البيت بخلاف جوار الطيور
 جعل الكلب في حكم واحد في التعليم بغير اوجر حكم التعليم على جنس الكلب
 بتيسر كما في نظائره فليكن **قوله** المصنف ولان مدنا البارز لا يكل
 الغرب **قوله** لا يكل تعليمه ترك الاكل الا بالوقت حاله الاكل وصيغة لا
 تحتل الغرب فاما صيغة الكلب في قوله فيضرب بتركه **قوله** فان قيل وجوب
 ترك الاكل لغزوة الكلب معلما انما هو اية التعليم ترك ما هو مأخوذة عادة
 معلما من ملاحظة اكله انما هو اية التعليم ترك ما هو مأخوذة عادة

ثبت ذلك بقوله فكلوا مما يمكن ان يكلن او يعلم منه ان اكل المترك
 شرط في اكل الصنف فلما مبس الحاجة الى تلك الملاحظة وفيه بحث اولاد لانه
 فيه على كون الامساك شرطا لتعليم كما لا يخفى على المتأمل في الآية وفيه نظر في الطير **قوله**
 المصنف كانه مدة اجزاء **قوله** لا يكل من هذا على مذهبها **قوله** وفيه نظر **قوله**
 سبق الى هذا النظر الان في **قوله** واجرح النج **قوله** انما هو انما لا يخرج
 الا في **قوله** واجمع بين الحقيقة والحجاز لا يجوز عندنا **قوله** ولكن اية خارج
 هذا النظر يحمل قوله يحمل على الخارج الكاسب على الحجاز اما على طريقة ذكر
 السبب وارادة المستبب فيكون المراد اشتراط اجرح والكاسب او
 على طريقة الاستقارة التبعية في بان يشبه اكل على اجرح المستلزم
 للكاسب يحمل على كلا المعنيين فيستفاد الثاني من قول ثم شئت منه الفعل
 ولا يخفى عليك اولوية اكل على اجرح من اكل على الكاسب لان قوله الاول
 على الثاني بدو الكاسب ويحمل ان يجوز المصنف اجمع بين معنى المترك
 في مثل هذه الصورة كما يجوز في النبي على ما سيجي في الوصل ما وعلمنا
 بعدم المناقاة ايضا **قوله** المصنف وهو مؤيد بما روي **قوله** جعله مؤيد
 لاجبة اخرى لعدم وفائه بتمام المذموم **قوله** اجيب بان ضرر واحد لا يضر
 قوله تعالى فكلوا مما يمكن فليكن فان الامساك **قوله** في بحث فانه لا
 دلالة في الآية على النهي من الاكل على تقدير امتناع الامساك في مفهوم المخالفة
 غير معتبر فان المعارضة والمنطوق اقوي عند المعتبرين للمفهوم فلا تحقيق
 المعارضة ايضا **قوله** اراد ما ذكره انه يحمل على ما اصطلاحنا **قوله**
 فيه بحث بل انما هو ان المراد بثبوت التعليم عند غلبة ظن التحريم
 انه معلوم وفي الرواية الاخرى موافقا لمذهبها بثبوت ترك الاكل ثلث
 مرات **قوله** المصنف لان اخره تنسب **قوله** في بحث **قوله** او صفة **قوله**
 المراد بالجملة اخفيتها هنا ما هو فوق صورة المذموم لا ما هو منها او دونها

والا لا يجب الزكوة كما يجب قال المصنف ووجهه ان الفعل يرفع بما هو فاعله
او متعلقه **قول** لكان نقول لا نثبت الحاجة الي الزكوة بل يكفي ان كانت
حاجة او شبهها **قول** ونوقف بالحكم اذا نزل كلب حلال فانه يجب عليه ان
قول ولو لم يعتبر الزكوة لم يجب اجراء **فصل في الزكوة** **قال** المصنف
لان الاموال سال فيه ليس بالحاجة **قول** الا ان كان حاله ان الزكوة لان الفصل
فصله **قول** والطبي كونه اي المشرق قد كثر له ان كثر له الا ان كان
اي فعله الذي توجه اليه المصنف وهو ليس بصحيح **قول** فكان قد هنا
ايضا حاله حقيقة ففعله فلا يعتبر ان كان فلكا يكون ففعله **قول** كما لو خرج
انسان ففعله نزل صاحب فاشق مات يجعل فاما **قول** لم يظهر فيما ذكره
لموت سبب اخر غير اخرج ففعله فاما **قول** وهو كما يدل على حرمته ذلك
قول في دلالة على التحريم كلام ثم اقول على حرمته ذلك اي حرمته ما فيها حصة
اخرى **قال** المصنف لانا لم نثبت كماله فاما **قول** فاما يكون هذا دليلا مستغنيا
قال المصنف وانما يروى به حجة فاما **قول** ان ما توارى به عند الامم ثبت كونه
فاذا بات ليلة لا ياكل **قول** وجعل فافيه فان في قوله من شرطه كل الصيد ان لا يتوارى
من بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره رجا يكون حرمته الصيد سبب اخر فلا ياكل
لغرضه ان يفتن كل ما صحت مدعى ما ثبت ولا حجة ما رآه ولا انما ياكل
ذلك وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يعقد عن طلبه واليه انما يجب
الاهلية ايضا بقوله وانما يروى به حجة فاما **قول** ان ما توارى به عند الامم ثبت
ليلة كذا اذا بات لا ياكل وهذا يشترط لانه اذا توارى به عند لاكل عند ما وان لم يعقد
عن طلبه فيكون ما نصنا لقوله في اول مسئلة واذا وقع الصيد ما بهم نجا على
صحة غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصاب ميتا اكله وان قصد عن طلبه ثم اصاب
ميتا لم ياكل فبني الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعلى هذا اكثر
كسب فقه اصحابنا ولو جعل ما ذكره على ما اذا عقد من طلب كان يستقيم ولم يتبين نص

ولكنه خلاف الظاهر في شرح الزمخشري وانما نص عبارة فافيه فان وانما يصح ان
يتوارى به من بصره او لا يعقد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد
لانه اذا غاب عن بصره في انما ونحن نقول ليس فيه جعل عدم التوارى في شرطه
بخصوصه كما تراه وما يدل عليه تعليله انما يذكره من كونه شرطه لخصوصه فامر
سواء اذا لم يدا غاب عن بصره وهو فافيه من طلبه بقرينة وضع المسئلة وانما
اذا لم يعقد ففعله ضرورة ففعله على وراجع النهاية ذكره حيث انما يبين **قول**
ووجه كونه ما روي به حجة عليه انه كره اكل الصيد **قول** فيه بحث لانه فقه عليه
حيث اقل وانما روي به اشرع فان احتمال نقل الامم من ان لا جواز فيه
اذا كان محرما والنظر به ان يقول كراهته لصيد من حال بينه وبين صيد طلبه
انما في حجة **قول** لقوله ما انما انما وفري الاوداج فكل شرطه لانها **قول**
حال الا انما في هذا الضعيف عند ما شرط الا انما وفري الاوداج ايضا وفي قوله
انما شرطه انما شرطه في الاوداج فكله الا انما شرطه لانها انتهى في بحث
اذا لا ملازمة عنهما وعدم اشتراط الاوداج في زكوة الاضطرار بدليل ولا دليل
في انما في **قول** وتقرره سلمنا **قول** هذا التسليم لا يلزم ان يكون مسبوقا
بما يمنع ليرد ان لا وجه له **قول** فانما اصاب فاما ان يخته في اصابتها الثانية او ل
وانما في **قول** بغيره اذا رويها متفقا **قال** المصنف انما اذا كان لا ياكل لاكله لا يسلم
منه الصيد بان لا يثبت فيه من اكله الا بعد ما يثبت في المذبح على انما في اكثر
ما سبق في المذبح انما فان ما ذكره بقوله بان لا يثبت في الصيد قوله انما اذا كان
الاوداج لاكل لا يسلم منه الصيد كما لا يخفى **قول** انما رويها **قول** انما رويها
انما في هذا ليس لانه لو اعتبر حاله الاتصال لم يكن فافيه في ذلك اكله ايضا صيد
يجازي بالكون المتصور عند الثالثة كدليل سابقا اليه كما ذكره **قول** وهو يعتبر
حالة الاتصال **قول** بغيره الاتصال بالكل **قول** والمحل صيد **قول** الاوداج **قول**
ولذلك حالة الاتصال **قول** عطف على قوله بالكل وقوله ونحن نعتبر بالكل **قول**

لا وفي لضعفه اليه ما يقوم به ويكونه **قوله** فلا يكون **قوله** فلو كان
احترار عن رهن المهر على رؤس الخيل دونها وقوله فلو كان احتراز عن
وقوله فلو كان احتراز عن الشيوخ في الترهين **قوله** قال هذا بشرطه في شرطه
لوقاية نقصه فلو كان في نفسه ما غير ما يعترف به غير مشغول بحق الترهين
فمن لا يكون رهن الارض بدون الخيل او الشجرة بدون المهر ودارها مناع
انها بدون المناع فلو كان متصلا بحق الترهين خلفه كالشجر على الشجر
يجب ان يميز ويصل عنه فالزوج يتعلق بالخيل فيجب تراخه فاحل فيه
وهو ليس بمهرهون سواء كان اتصاله به خلفه او جواره والخير يتعلق
بما حصل في الخيل فيجب انفصاله عن الخيل غير موقوف اذا كان اتصاله به خلفه
حتى لو كان اتصاله بالجوارزة لا يضر كره المناع التي في بيت الترهين
انتهى فاما على التفسير بين **قوله** وقوله ثم اذا ادى الترهين
بما فيه **قوله** انما لا يملكه ولا يملكه **قوله** بل كان الذوم فيثبت بانبات ما
يوجب **قوله** لانه خلق ان الترهين يدوم بادامة الترهين واذ انك تقول الذوم
ومعنى المالك له بقاؤه على الرهنية والاحتباس فلا يثبت دلالة لفظ الترهين
وانما قوله فلو كان من احبس الترهين من البيت فلو كان في رهنه الترهين
قد يكون **قوله** ليس هذا على كلمة التعليل ولا ظاهر ان يقول اكثر من الذين
في الاكثر انما ان يجعل على التحقيق جعل الترهين وما في الحكم **قوله** لانه يتحقق
هذا الاستيفاء ان الترهين يوجب بالترهين **قوله** قوله بالترهين يتحقق
يتحقق **قوله** فانه المالك لم يغبى لتقرر الاستيفاء **قوله** المالك فيما يخص فيه
ما يتحقق منه وفي الترهين ليس كذلك فكيف يتقرر به وان كان يقول
قال جوابه ايضا فلو كان الاستيفاء على الترهين **قوله** كما تقدم في الهبة **قوله**
وفي اواخر الفصل ايضا **قوله** وان كان في نفسه **قوله** فلو كان في نفسه فانه الكفاية
بالاولى صحيحة فلو ان الترهين ففقد السؤال ان ان يفسد الكفاية المتعدي ايضا

عليها

عليها بما اتفق سبب وجوده **قوله** ووقع في بعض النسخ القدرين باقل من
قيمة ومن الذين ليس صحيح لان معنى الموقوف واحد منها ومن المكرر لشم
قوله اذ يكون ح من تفصيله لوجوب استيفاء الفعل باحد الاشياء الثلاثة ويكون
في الموقوف البيان لعدم جواز ايجاع باقي حروف التعريف وموضع كتب النحو وشيخ
بحث اذ قد يحد من اللفظ واما ايضا كذا في القرينة على الحرف فلو كان
قوله بمعنى اذ الترادف يكون من اجابتي **قوله** فيرجع كل منهما على صاحبه بانصاف
عند المالك **قوله** او لعدم انصافه **قوله** معطوف على قوله لا نال لم يفسد الترهين
قوله المصنوع فصار كالنوعين رهنه وهو **قوله** فلو كان في نفسه فانه المتعدي عليه
رهنه الذين غير صحيح فكيف يثبت الحكم في الزوج فاما عليه فاما **قوله** على كذا
الذين **قوله** بمعنى الختم لئلا يلزم التكرار **قوله** وقوله وهذا بخلاف ما اذا قيل
اشارة الى قوله ركننا **قوله** لعل الاولى ان يجعل اشارة الى بيع العدل او الترهين
انما من باو الترهين قال المالك المالك اشارة الى قوله فكيف لا يستيفاء ختم قوله
بخلاف مسئلة التعليل حيث لا يكلف المترهين باحصاء الترهين عند كل ختم يودع
انما يملكه رايت في شرح المالك فلو كان في نفسه فلو كان لا يملكه المشرع **قوله** اجاب
بقوله وما صار ت قيمة بفعله حتى يتعلل اليها الترهين **قوله** لا يقال الاغصاب
ان يقال حتى يجعل رهنه مكانه فانه لم يكن رهنية الترهين في المسئلة المحققة
بطريق الاستعمال كما حققه لان بين الترهين والقيمة فرق ولا يلزم من عدم
في الاول عدم الاتصال في الثاني **قوله** وجعل الترهين رهنه **قوله** انما هو ان يقال
قوله وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف اشارة الى قوله فكيف لا يستيفاء
ختم الى قوله وهو كما ترى متعسف **قوله** لا يكلف المترهين بالاحصاء في
التعليل لعدم قدرته له قبل دفع ثلث سنين ولا يجبر الترهين ايضا الا بغير
ونما نحن فيه يكلف المترهين فيجبر الترهين اذا اضر وعلل حرا والامام السفتي
هذا **قوله** وطول بالترهين فلو كان في نفسه فانه لا ضمان عليه استخانا

اولا يجب المسئلة في آخر كتاب الترمذي **قوله** واذا ابراه من الدين سقط
الضمان وان كان القرض باقيا **قوله** فيه بحث فانه ذكر قبيل هذا الكلام
انه اذا هلك بالقرض في يد المقرض بعد ابراه يكون الا برأه فهو يكون التبرع
مستوفي مستند اليه فليس معنى الضمان الا ذلك لكن القول على ما ذكر
تمنا يدل عليه الكلام الحسن في آخر الكتاب **قوله** وكان الكلام متناقضا **قوله**
ولكن ان تقول الذين الذين باق بعد الضمان لكنه لا يطالب به لعدم الغاية
والذي ذلك انما هو صاحب النهاية وسيجي ما ذكرنا في آخر كتاب الترمذي من الهدية
ولذا لم يعد شهادة من شهد باللف وقضا وخمس مائة منها قضا على ما
في فصل الاختلاف في الشهادة فراجع **قوله** يجب بان الضمان لا يجب في حال
استحقاق المؤدي بوجوب بقاء الضمان **قوله** اعتراف بعدم انعكاس العلة
وذلك هو غرض القائل وجواب تميم الذين جهة ايضا كما سيجي في آخر كتاب
الترمذي من الحسن **قوله** معناه انما هو جواز الانتفاع بالقرض والانتفاع به
قوله سبق من الشارح من خطبة الحسن في هذا اللفظ في فصل كبري لانها ان
قبل انما انكر وانما استعمال الانتفاع في معنى الشفع الا مطلقا فلا مانع من
ايراد منه فيه المعنى الذي اراد منه هذا **قوله** الحسن لانه عطف اكيوان **قوله**
اي كعطف اكيوان من قبيل زيد اسد **قوله** الا بوي انه لا يحد جاز **قوله** سبق
لوجاه ايجي في غير الترمذي جاز البيهقي اذ اورد في **باب** ما يجوز به
الارتفاق **قوله** بناء على ان القرض شرط العقد **قوله** يعني انه الحكم كونه العقد
منحصرا فيما ذكره بناء على ان القرض في فانه اذا كان شرط اكيوان لم يصح الحكم
قوله لا شرط جواز **قوله** مخالف لما تقدمت به **قوله** وتوثر بوجه الاول
من كلامه حكم الترمذي بنبوت بقاء استيفاء **قوله** مقتضى هذا التفسير
مطلبا من الانتفاع فاما في فانه يجوز ان يقال المراد حكم الترمذي في التفسير
ثبت بقاء استيفاء **قوله** الحسن لانه الشجرة اسم للثياب **قوله** المعنى اسم للثياب

الحال لا يرضى اذا استوفى في كل لطف **قوله** ان القرض قبل الوجوب **قوله**
وذلك اي الوجوب بعد الحكم من قبل الشئ وشيخ البيهقي **قوله** وذكرنا في فانه ضامنا
الذكر **قوله** هذه الغاية ذكرها العلامة الحلي في حاله وصول الاستدشني
قوله ان احتمال اقامته البليغ المبني على التراجع والتملق من جهة المستحق قائم
انما اذا نقض القاضي ثبت الجواز ونسخ العقد **قوله** والاقرب احتمال الجواز
المستحق البيهقي **قوله** وهذا اذا ساوى قيمة ما استقرضه **قوله** فيه بحث فانه
كان المستحق اقل من قيمة لهلك بما سمي ايضا **قوله** وانما جريا على ان الظاهر
القالب **قوله** ثم **قوله** وضمان المقروض على يوم الشري ضمان متباين يجب
بالعقد **قوله** الا هو وضمان المبيع ضمان متباين كما ونق في غيره من النزوع
ثم في قوله يجب العقد **قوله** عند تقدير ايجاب المستحق **قوله** لا تنافي البيهقي
وان وجد القرض بجهة **قوله** حتى لم يبق لرب التسليم ما لية التسليم اليه **قوله** فيه
بحث فانه لم يبق ذلك بالتمسك بقاء ان يهلك الترمذي **قوله** ولا يلزم على التسليم
اليه رد الطعام **قوله** وقوله على المسلم اليه متعلق بقوله رد الطعام
ثم اعلم القضاة ان يقال ولا يلزم على رب التسليم رد الطعام اذا كلف
فيه كما لا يخفى **قوله** وقوله ما ينبغي ان يرد به قوله لان التمسك بقاء **قوله** بل يرد
قوله لانه رهن به وان كان كجودا بغيره **قوله** الحسن لان الاستيفاء من الارض
محتمل **قوله** تامل في صحيحه وذلك متعلق بمضاف اي من الارض **قوله**
قوله لان استيفاء الارض من الترمذي لانه بعيد من التكلف **قوله** وانما
ان المكفول غير مضمون في نفسه **قوله** لان مذهبنا ان المكفول التعليل الاول
على انما في فانه تقدير الاستيفاء يجوز ان يكون لعدم مضمونية ما يتكلمه اذ
الاستيفاء هو الوجوب على ما قررنا **قوله** الحسن وعن ابي يوسف وزعم
انه لا يجوز ذلك منها وهو القياس **قوله** فينبغي ان يكون هذا اربا بظاهرة
عن زفر خلايا سبب كونه من قوله لا دين عليه في الموضعي **قوله** لا ينفك

ان لا فرق بين ان يكون في ايدى اربابها وان لا يكون في يد واحد منها فانه لا يخل
 الحقيقة في حال حصة الزمان على المختار ويقبل بعد هذا قوله وان كان في
 ايدى اربابها فان علم الاول منها فهو اولي الحق **ان قوله** هذا التفصيل لا بد من المسئلة
 الاول في فانه كونها مسئلة الكتاب على نقد برهين ان رجع **قوله** قال في نقد
 الاصل واما ما في الاصل من ما خبر **قوله** يعني في المسئلة الاول **قوله** في قوله
 ان من من كل واحد منها **قوله** تعليق لقوله ثبت في جميع التوهم **باب** ان
يوضع بدعي **قال** المحذور هنا بعبارة التوهم عند حلول الاجل **قوله**
 ان صاحب التوهم عند حلول الاجل ليس بلام في العدل فالاول في ان يقال
 سواء رغبنا بعبارة التوهم او لا قال الاتفا في حال الحكم الشرعي في الكافي
 وليس للعدل بيع التوهم ما لم يسلط عليه لانه ما تور بخطط خبيث انتهى
قوله لانه المحذور عند غير لازم **قوله** تعليق لقوله ولا يشك اذا استحق
 وانما مال المحذور **قوله** وهو وكيل التوهم بعبارة **قوله** غير مسلم كمال **قوله**
 على انه سواء في ساقط لانه ان خصم يقابل به **قوله** فيه بحث قال في التوهم
 اي برفع العدل احد هما الى القاضي الى قوله وهو لا يظهر **قوله** في التوهم
 هوذا كالمسئلة لانه العدل هو ايضا للقيمة فيقبل برفع الخصم ايضا في الحكم
 نفس الخصم لا القاضي انتهى وفيه بحث **قوله** ولو فعل ذلك جعل القيمة
 في يد العدل وهذا **قوله** فيه بحث بل لم اذا جعلت القيمة في يد اربابها
 او بعبارة القاضي في هذا العدل الاول او عند غيره كما ذكره العلامة التوهم
قال المحذور ثم استثنى التوهم فخصه العدل كان العدل باجبا **قوله** في قوله ليس
 ان يضمن ثم **قوله** وانما هذا هو ان يكون للمسئلة فياقتضيه المشتري ايضا
 لانه متقد با لاخذ وان لم يكن ثم يذكر **باب النقص**
في التوهم **قوله** فاسد محمول على ما لم يجز **قوله** ويجوز ان يقال قوله فاسد
 محمول على ما لفته في التشبيه فانه كان فاسد في عدم ترتيب الحكم بالعدل

وانما يجاز على سبيل الشارفة فانه على شرف ان يفسد اذ لم يحرق قوله
 جاز محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال **قوله** اجاب بقوله انما
 انما في قوله وليس ذلك بوجود في الاعاق فلا يصح ما في **قوله** وايضا
 انما في لا يقبل لردو الفسخ فكذا التوقف على ما فيها على **قال** المحذور
 فهو مضمون بالتفصيل السامع في لا يراجع **قوله** هذا مشكك فانه انقصا
 بترجيح السرا فان لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين فسمي
 مروي ما ضمن بالامان وكيف يكون ما انتقص به كالمالك في يسقط التوهم
 بقدره ولم يحفظ ينتقص لا يراجع السرا وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط
 بقا بعبارة شي من الدين كذا في شرح التوهم ومن تأمل حق التوهم في الحكم
 المحذور فله يلحق له ان فاع هذا الاشكال **قال** المحذور سقط حكم الغنائم **قوله**
 فانه اذا وضع في بدل لا يسقط الغنائم مع انها فاة بيد لا بد ان التوهم
 في حكمه فانه لم **قوله** وحكمه لا ودية حكم العارية **قوله** اذا كان الايداع من اجنبي
 ينبغي ان لا يسقط الغنائم لانه العدل **قوله** فانه يجوز ان ينفصل ملك العدل عن
 ملك الغنائم فانه **قوله** فيه بحث فانه قول المحذور للمرتب يدل على ان المراد بفضا
 ملك العدل عن ملك الغنائم فانه ثبت ملكا ليد شخص دون ملكا لغيره فشرحه لا يطابق
 المشروح والمراد من الانفصال زوالا ان يثبت ملكا لغيره وبه قال ملك
 العدل كذا في **قال** المحذور وهو لو كانت قيمة مثل الدين فادوا المعبر ان يفسد
 جبراعن الزمان **قوله** فيجوز قوله حين اعتبر لانه صاحب اللبنة افترضا
 المبسوطات وفي المبسوط لانه **قوله** في الامام البردوي ذكر ان
 الزمان المعنى لا يستقيم لانه المعبر بغير جبراعن الزمان لاسيما ان الزمان لانه
 الزمان ليس في يد الزمان وهو انما يد في المراتب ولكن بغير المعبر عن
 الزمان ولعله وقع من الكاتب او صحفة الفارسي كذا سمع فكتبه من حفظ مولانا
 اجاب قال في الكفاية فادوا المعبر ان يفسد فانه عن التوهم جبراعن الزمان

انتهى وقال اكمل الذين انكسروا من الزمان قبل منتهى من غير رضاء وسبي
 بظ وبقية نانية ولعله من اجبر ان ينجو من انكسار من انكسار
 انتهى الا صوب ان من كذا للبدلية كما في قوله تعالى لا تجزى نفس من نفس وفي قوله
 م صدي عن انكسار فلا جاز اذ هو بصير المعنى صير المعنى لغيره بدل الزمان والبدلية
 بوجه الزمان والمعير قوله قال في النهاية ليس بجري على طلاقة الى قوله وليس بوار
 على المعنى قوله قال الامام الترمذي بعد نقل كلام النهاية وهذا من كلامه
 الترمذي لا يجهل بانها بعض الذين كان مضطرا او باقيا لا مضطرا رشت من الترويع
 فكيف ينفخ الترويع مع جاز لا مضطرا وهذا لان غرضه تخلصه من الترويع ولا يجهل
 من كذا باداء الذين كذا في الزمان ان يجب من يستوفى اكمل على ما عرفت من قوله
 انتهى ونفخ لي بهذا الاشكال قبل روي كلامه في هذا المثل وجوابه مذكور في الكفاية
 والذرية في قوله نعم عبارة الكفاية والكافي فان قيل هو لا يجهل ان الترويع
 ملكه الا بايضا جمع الذين فلم يكن متبرقا في الضمان اذ وجب على المستعير ما يجهل
 اياه الذين من ملكه فكان الترويع عليه باعبار ما يتحقق به الا بايضا انتهى في قوله
 فان الكلام في قوله فكيف يصح التشبيه قوله يجوز ان يكون جهة التشبيه
 كون القول المتكرر ثم رتب في الكفاية انه يجهل التشبيه في الاستدلال من غير نظر
 الى كونه المتكرر معبر او مستعير قوله ووجه يكون له غرض في ملكه ليس فيحصل له
 قوله نعم يحصل الترويع قوله وتخلصه من ملكه ان قوله في كذا من علم
 ما المشكله قوله انما ان يقضي نصف ونية قوله بقدر الامانة قوله وتنهى
 ظاهر الزمان واية قوله ولكن كلمة من ياتي من كونه الزمانية الظاهر من قوله
 واحكامه ان النقصان من حيث الاستدلال اياه اهل جهتي هذه المسئلة لا اصل
 هذه المسئلة فانه ليس فيه خلاف زفر ذلك ان نقول لا اتفاق في جواب المسئلة
 لا باع في الاتفاق في التخرج قال المص لانه بدل الى الثانية قوله اياه القيمة ان كذا
 الضمير بنا ولي الموجب او باعبار كذا قوله قوله او نقول لا يمكن ان يجهل

سوف

مستوفيا دليل قوله ان وفيه كذا فاذ اهلك بصير مستوفيا قوله ان
 كذا في قوله والافلاك مقدم قوله في قوله في بعض الترويع قوله ان
 هذا لان في قوله المص وان قيل عند نسخة مائة قوله اياه قبل العبد الذي في قوله الف
 ولم يتراجع مع قوله لانه اكثر قوله وكذا في قوله صاحب النية جعل القول ان
 المص اذ لم يراجع السور قوله وكذا في قوله الكافي في قوله الذرية وانما صاحب
 الكفاية فانه من على طريق الترخيص قوله المص لانه من العبد مقدم على
 المرتبة ومن ولي اجابة في قوله قال الان في قوله وفيه اجابة في قوله
 او باع في قوله المص في قوله العبد ومعه معناه ان دين العبد مقدم على دين
 المرتبة وكذا ان ولي اجابة ايضا مقدم على المرتبة اولى لان من لا ملك
 قوله وبدل على هذا التقدير يخرج القول به في كذا في قوله وقد مر ان
 حقيقة ان المص ذكره في العبد كونه اولا وتقدمه على المرتبة في قوله
 قوله واذا قبل العبد الترويع قلنا فظاهر نعم ان اجابة على المرتبة ثم ذكر في
 العبد نانية وتقدمه على المرتبة عند قوله ولو استهلك العبد كونه في
 كذا بدل على ان مراد المص ما ذكرنا وقال بعضهم في شرح قوله ومن ولي باع
 اياه دين العبد مقدم على دين المرتبة ومقدم ايضا على حق ولي اجابة في قوله
 حق وعليه دين المرتبة ومقدم ايضا على حق ولي اجابة في قوله ثم رتب عليه بدفع
 اياه ولي اجابة في قوله ثم يبارع الوفاء فان قوله هذا في غاية الضعف لانه المسئلة اياه
 ما استشهد بها بدفع كلامه لانه قال ودين العبد مقدم على حق ولي اجابة في
 قوله المسئلة تقدم من ولي اجابة في قوله ثم رتب عليه من الوفاء وانه ضارفة لا كانه
 انتهى ولكن نقول في كذا فانه ناضرة لكونه تقدمه من حيث لم يبق في يد
 ولي اجابة في قوله في كذا في قوله قوله ومن باع يعطون على دين المرتبة
 قوله ولعل النصب اوجه عطفا على دين العبد يفتى ولي اجابة في قوله مقدم على
 دين المرتبة وانما قلنا ذلك اوجه لعدم ظهور دلالة قوله تقدمه على المرتبة

الذي غير صحيحه لان الاستدانة قبل اقصاء الدين الاول جائز اي حال
 وقد ذكرناه في السبع **اول** المذكور فيه خلافا في زيادة الدين وخطا لا غير
قوله ان يقول المولى ردوت اكل امة اخرى **قوله** فانه ليس فيه لفظ التزويج
قوله وانما انا ليس بمقتور به فلو جوبه **قوله** الا صوب ان يقول انا انا ليست
 في العقود طبعه بطلان الدين واجب بسببه قبل هذا ترين وانما فان انا الاصول
 ذلك لان ظاهر قوله يدل على ان المقتور بالدين كونه الزيادة مقتورا عليها وبها ليس
 كذلك لظهور انما ليست واجبة قبل هذا ترين من ذلك حتى وتوجه ما ذكره بعض
 ارجاع الضمير الى الملقى به المعلوم من سباق الكلام **قوله** فان مات المولى بعد ذلك
قوله قبل التكاليف **قوله** وان لم يبق الدين بالاراء **قوله** لفظ الاراء ليس في جملة ما
 يخفى **قوله** او تتوهم الوجوب **قوله** في حيث وفي بعض النسخ عقد توهم
 الوجوب وهو صحيح **قوله** يسقط الدين اصله ذكرنا **قوله** انما **قوله** وبالا
 لا يسقط **قوله** لا يسقط الدين **قوله** لقيام الوجوب للدين **قوله** فتمت ان يهلك
 في يد قبل المرد **قوله** لا ينقص الشر والصلح **قوله** انما **قوله** ولا الوفاء على ان
 لا دين **قوله** ان لا يلبى **قوله** في الكا في ذكر شمس لا يمتنع الترضي في المسقط اذا
 تصادقا انه لا دين بقي ضمان الترهين اذا كان تصادقا بعد هلاك الترهين لان الدين
 كان واجبا ظاهرا هلك الترهين ووجوب الدين ظاهرا يكون لضمان الترهين
 وانما اذا تصادقا على ان لا دين والترهين قائم ثم يهلك هلك امانا لا ينقص دفعها به
 يفتق الدين من الاصل وضمان الترهين لا يبق بدونه الدين وذكرنا سببا في انها
 اذا تصادقا قبل الهلاك ثم يهلك الترهين اختلفت نتائجها والقول لا يهلك
 مضمونا انتهى واضرب المصلح هلكه مضمونا في القودين كالاخين **قوله** صحيح بعد
 التصديق على عدمه لكونه ان تذكر وجوبه بعد التصديق على نفيه **قوله**
 فيه نظر فان الاحتمال الذي لم يثبت له دليل لا بد لا قارة في مثل ما نحن فيه
 من دليل **قوله** قوله بخلاف الاراء راجع الى قوله وانما استوفى ذلك لانه من شمس

الى انما نقض على وجوب الاحتياط في صورة الاراء والاولى ان يرفع اليه
 قوله فيكون اجمعه باقية **قوله** قال لا تفتنه قوله بخلاف الاراء من قبل قوله بهلك الترهين
كتب اجابيات **قوله** واجبا في اللغة اسم لما يكتب من البشر
قوله اللغة بحيث من افعال الكائنات فلو اردت من المصنف اجابة كل من
 وجوبها كجميع الطهارات **قوله** لا يخفى انما ان حصل بسلام **قوله** وما اوجه مجراه **قوله**
 وان لم يكن فهو خطأ **قوله** قد يكون العقل اخطا وغير سلاحي اذا روي
 مجرا وخشية فاصاب رجلا فعلمه وان كان فهو شبهة **قوله** شبهة لولا يلزم
 ان يكون على قصد التأديب بل قد يكون على قصد قتل وجوبه ان ذلك النظر
 الى آتاه **قوله** فان كان فهو **قوله** هذا الترتيب الشيخ بنفس ظاهر **قوله** انما
 في المرد ما قد ضرب **قوله** اي ضرب مقتول فيخرج المرد فيما دون النفس **قوله** انما
 وانما **قوله** ينبغي ان يكون من قبيل علمه فينا وله ما به باردا اذا الواقع في صوره
 انما هو لا لانه فيها لا القرب بها **قوله** انما **قوله** موجب ذلك ما ثم **قوله** انما
 قال تعالى فان في تفاوت وفي ظاهر الزواية في احدى يد ما يشبه احدى يدي كالحاس
 وغيره لا يميز بين اوجه لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر في الشروط
 الكبير لا يجوز الطل او ياتى انما لا تصاص في المود من احدى لا يجوز انتهى كسبي
 من انما في الباب الذي يليه ان الاصح رواية الطل او ياتى **قوله** انما **قوله** انما
 ومنه نقول مؤنثا متعذرا جزاؤه جهنم خالدا فيها **قوله** لا يقال ذلك في المستحق
 لو كوفي اكتب اكلامه لانه لو لم يكن حراما لم يكن احكاما مستحله كذلك واوهم
 موجب **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما
 يتوعدون اجابا بجمل وغيره **قوله** الا اذهر **قوله** كذا تعيد بوجه المدة بوجه **قوله**
 فيه حيث فانه الاطلاق والتعديد اذا خلا على السبب كذا وروايت في النسخ من كل
 وجه من المود لم يخلو على الحقيقة على الحقيقة فيجب الطل كذا في الا
 على ما فعلت في كتب الاصول فكيف تعيد كذا في آتاه بوجه المدة بوجه

انوں

اقول انقصا من طرفية اكلافة عندا في حصة دون الوراثة كما سيجي
في باب الشهاد في القتل فلا يلزم كلام المصنف وجوابه ان فيه شبهة الوراثة
وشبهة اكلافة فتارة يصير الاول في وثارة الثانية احتيالا في دور انقصا
فليتأمل فان هذا الكلام جاني كقصة تذكره **قوله** ولو قال فمن الحال ان
يتسبب لقضية **اقول** وانت خير بان عبارة المصنف تؤيد هذا المعنى
او معناه فمن الحال ان يستحق لاجله انما هو ولا يدل على كون المستحق
المعتول لان شقفة الاقوة يمنع من ذلك **قوله** او ينفذ من القود **اقول**
ولا يخفى به ما كان سلاحا **قوله** يأتي عن الاطراف قول المصنف والمراد به
السلام نوع انما **قوله** فان قيل لا يجزئ ان يكون المراد لا قوه وحب
انا بالسيف **قوله** لا يمكن ان يورد هذا من طرف اثنان في ثلثي
بالقتل يوجب القود عنه **اقول** اوجب بان القود اسم للفعل هو جواز
الفعل كالتقصا دون ما يجب شرعا واحتمل عليه مجاز باعتبار ما يؤول
اليه **قوله** كان مراده ان ضربا اذا كان من الافعال الخاصة يجب ذكره
يجب ليس ضربا لا بل معتبرا في مفهوم القود فانه يصدر ان يجب اذا كان
من الافعال الخاصة ووجد في مقابلة القتل بالسيف واخبر هو موجود
وفيه بحث فان المراد بالوجود الشرعي ولا يلزم اعتبار الوجوب في
التدركا من المقتضى الا فانه يترتب علم ان ضربه عليه في قوله واحتمل
عليه راجع اليه ما فيه قوله دون ما يجب شرعا **قال** المصنف وان لم يترك
وفاء وله ورثة احوار وجب التقصا للمولى في قولهم جميعا **اقول**
قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله بريد به لم يترك وفاء
ولم يكن في قيمة وفاء بالكتابة ايضا فانما اذا كان في قيمة وفاء بالكتابة
التقصا فيه ويجب قيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد ان كان
هو التقصا الا انه يجوز العمد الى المال بغير رضا القاتل مراعاة

۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹

الحق من له القصاص كما اذا كانت يد المقتول مملوكة
الى المال بغير رضا المقتول مراعاة لحق صاحب القصاص لانه لا يملك
بكاله فكذلك انما جاز العود الى المال بغير رضا المقتول مراعاة لحق
صاحب القصاص لانه وجوب القصاص لقيمة النفع لانه حكم كونه
اولاده اذا اذني بدل الكفاية من قيمة انتهى والمراد اذا كان في القصاص
مالية حتى لا يخالف مذهبنا على ما سبق **قوله** ولا يتوهم ان كل من ملك
الاكراه ملك استيفاء القصاص كالاشيخ فانه يملك الاكراه دون القصاص
ان **قوله** قال لا تباين في مال بعض الاشياء في هذا الموضع كل من ملك لا يملك
لا يملك استيفاء القصاص فاقول هذا ليس بشيء لان الاشياء يملك استيفاء
القصاص اذا لم يكن ثمة من هو اقرب منه كالأب والابن وكذا يملك
الاكراه اذا لم يكن ثمة واني اقرب منه فاذا كان ثمة اقرب منه فلما يملك
الاكراه ايضا لان من سبق انهم هو الذي يستحق مال المقتول على مال
المقتول على فرايض الله تعالى انذكره والاشيخ في ذلك سواء حتى الزوج
والزوجة وبهم صرح اكثر في مختصره انتهى وفيه بحث لانه ما ذكره فيما
اذا قيل الاشياء وكلام بعض الاشياء فيما اذا قيل ابن الاشياء المقتول والاشياء
حتى **قوله** لانه شرع للشخص **قوله** هذا تعليل لقوله ولا يتوهم ان كل من
ملك لا يملك ملك استيفاء القصاص **ان** **قوله** فاما ان يكون فيهم كالب
قوله اي ابو المقتول او ابو الصغير **قال** المصنف لثبوت السبب لا يجرى وهو
القرابة **قوله** كيف يكون سبب القرابة وهو سبب القرابة وهو ثبت
لزوج والزوجة **قوله** واعترض بان لا يكون كذلك **قوله** اي لو ثبت
لكل واحد كمال **قوله** واجب بان اكن واحد فلم يسقط كانه ثابتا
ساقطا وهو محال **قوله** اذا اراد كان ثابتا في حق غير العا في ساقطا
في حقه فاستحالة منوعة وان اراد كان ثابتا مطلقا لم ساقطا كذلك

فان لم يرد من عدم السقوط في حق غير العا في يجوز ان يسقط في حق العا في
وشرية انه لا يقد ر بعد العود على القصاص وثبت في حق غيره ولعل
الظاهر ان يقال لما كان الحق واحدا وسقط في حق العا في ا ورث الشبهة في
حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتا من وجه ساقطا من وجه وما هو كذلك
فيه شبهة عدم الثبوت والشبهة تؤخر في ثبوت القصاص **قوله** وليس يمكن
ما حد المولى انما لم ينفرد بالاستيفاء **قوله** فيكون قوله انه حق لا يخبرني
مخصوصا بما اذا لم يكن السبب القرابة كما لا يخفى **قال** المصنف وفيه خلاف ابي
حنيفة رحمه الله **قوله** فيه ان قضية المساق ان يقول وفيه خلاف ابي يوسف ومحمد
فما حل **قال** المصنف وفيه سبب الموالاة **قوله** فيبحث في ملك اعم منها فان قيل
بالسقوط فيكون بدون الموالاة **قوله** كما اذا ضرب صغير فمات منه وجوب
ان الضمير عايد الى خلافة الاشياء لا الى امسيلة القتل بالسقوط مطلقا
فانهم **قال** المصنف لم قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقاه **قوله** دليل
اشياء في كلامه ان مذهبنا ان لا يورث بالسيف **قال** المصنف ولو قوله صلى الله
عليه وسلم الا ان قيل خطأ العود قبل السقوط والقصاص **قوله** والاختلاف فيه
ثابت والمنتزاع واحد فذلك استدلال به على مطلق ما من **قوله** لكن استدلال
اشياء باجريت استدلالا بالمعقول **قوله** ويجوز لها الاستدلال باجريت
في نفي وجوب الدية واما القصاص بالقرينة فلم يعلم به لوجود نفي اقرب منه
لا يورث بالسيف ولا يلزم منه ان يكون متزكا بالكلية ويجوز للاشياء
الاستدلال بالمعقول ايضا في التوزيع بحث كما لا يخفى **قال** المصنف وفيه
الاجماع **قوله** قال الكاكي سميت المقصة مقصة لانه كل واحد من احد يدعي
بما في الاخر انتهى وفي شرح الاشياء لانه سوي بها بين الثوب وبين المقتول
له الثوب انتهى ولعل هذا الوجه اولى لاسم المقصة **قوله** وما رواه غيره
من خروج لانه يلزم اليه قوله او هو قول علي السبب منة وقد اوسيت **قوله**

وفيه بحث وجوابه ان تسمية الحديث ومن عرف حرقاه ومن مل عبده
 قلناه كذا في نوادر حيد الدين الضرير رحمه الله ثم قوله غير مرفوع منع وقوله
 لانه يلزم آه سند للفتح وقوله او هو محمول على التسمية منع آخره
 قوله وقد اومت تنعيم للتند قال المصنوع اختلاف الروايتين في الكفارة
اقول قوله الكفا واختلفا بتداه وقوله في الكفارة خبره **قال** المصنوع والاصلي
 عليه **اقول** قال الكفاكي وهذا ان يكون فعله معتبرا في حق نفسه لانه صار باعيا
 عليه انتهى فالباغي لا يصلي عليه **نص** **من** شهر قوله **من** شهر قوله
 فضلا شمل على سائر التي لها عزيمة ايجاب القصاص **اقول** وهو مقتضى
 المشهور عليه بوجوب القصاص ما لم يثبت ما اذا جاءه من مثل التصف **قال**
 المصنف قوله صلى الله عليه وسلم من شهر الحديث **اقول** الحديث يدل على ابا حنيفة
 قلناه دون وجوبه وكان المذهب في ذلك ظاهرا **اقول** ومنه الوجوب دفع الضرر
اقول ايا وجوب دفع الضرر فالصنف مقتدر **قال** المصنوع ومن شهر على رجل
 سارا حاليلا او نهارا او شهر عليه عسا ليلاني المصنوع نهارا في طريق غير مصر فقبله
 المشهور عليه عند طائفة عليه **اقول** قال القدر الشهيد في شرح اجماع الضمير
 لما في حال رجل شهر سارا على رجل في مصر ليل او نهارا او غير مصر فقبله المشهور
 عليه عند طائفة عليه لانه قلناه دفع الضرر عن نفسه ودفع الضرر بل هو
 وان شهر عليه عسا في مصر نهارا فقبله المشهور عليه باكد به حمل على لانه قادر على
 دفع الضرر عن نفسه بدون القتل لانه العسا تلبث وفي مصر لحظة الموت
 بالنها رجلا فاستراح لانه لا يلبث وبخلاف المعازة او كان في مصر ليل لانه
 لا لحظة الموت وان كان انحب او انحب عظيم لا يلبث فهو بمنزلة السلام في
 هذا الحكم **قوله** فقبله المصنوع عليه عند بعض الدية والقيمة **اقول** الاولي قطع الكلام
 عند قوله عز وجل وتبين بقوله وعند الشافعي لا ينج عليه كما لا يخفى **قوله** يعني ان المكره
 في حار مملوك لا اختيار **اقول** بهذا الكلام على هذا التقدير كلام الزاوي من

من الشافعي والافندي يجب القصاص على المكره والمكره كما مر ينبغي ان يبرأ
 بالبيع ما يقع الموجب **قال** المصنوع يجب الدية **اقول** لان انرا الاضرار في دفع
 الاثم والقصاص دون الضمان كما مضى اذا اكل مال الغير **قوله** لانه اسهل من الدية
اقول فيه شيء اذ ليس هذا المقام محل ذلك الكلام **باب** القصاص فيما دون
 النفس **قوله** كما هو بمنزلة التبع **اقول** انما قال بمنزلة التبع لانه القصاص في
 الاطراف ليس تابع للقصاص في النفس عند حقيقة على ما جاز في هذا الدرس
قال المصنوع لعله تعالى واخرجوه من قصاص **اقول** قال الزيلعي ابي ذوقه **قال**
 البرهان النفس في نفسه القصاص بها مصدر برباوه المفعول ابي واخرجوه
 متفاعة بعضها ببعض **قوله** ولم يأخذ من النصارى كبر راسه **اقول** الضمير في اخذ
 راجع الي ما في قوله ما بينا في المشجوع وضمر راسه راجع الي النصارى **قوله** لانه
 المعتبر في ذلك الشين آه **اقول** هذا لتقليل لعله ولا يد الشجة في نفسه لانه
 المعتبر في ذلك الشين ليس فيه تفويت المنفعة الي آخره **قال** وجب من المصنوع
 هذا الدرس ان الشجة موجبة كد بها مشنية وبخلاف اليد فان الشين لا يتبعها
 في اليد اذا قطعت **قال** المصنوع حتى لا يكره **اقول** استيناف بياني الاجام كرم
 كرم **قوله** وهو اشارة الي قوله وهو ينبغي من المأثرة **اقول** بل اشارة الي المجموع كما
 يخفى **قال** المصنوع ولا نقاص في العظم لا السن **اقول** اختلف الاطباء في السن
 هل هو عظم او طرف عصب يابس فنهتم بكبرانه اعظم لانه يحدث
 وينمو بعد تمام الكلفة ويلبث باكل ومنه من قال هو عظم وكانه وقع عند المصنوع
 عظم حتى قال والمراد منه غير السن **قوله** من اجل الاول عليان المراد به **قوله** فيه بحث
 على الاول محمول على ما اذا التزم وانما سقط القصاص في بعض المواضع لتدراغبار
 المأثرة وذلك لا يخرج من العدة كما اذا قتل اب ابنه عدا وان في عليه ما يقع التوقير وغير
 فقد تبادر الضمير في قوله ان هو عدا وخطاه فاما ما يقع دون النفس من ابياته
 لا الي شبهه عند كما لا يخفى فلا يخالف ان في الاول اذ ليس موضوع فيها واحد ويمكن

222
 من الشافعي والافندي يجب القصاص على المكره والمكره كما مر ينبغي ان يبرأ
 بالبيع ما يقع الموجب

ان يقرر هذا البحث بوجه آخر بان يقال ليس الموضوع في الموضوعين واحدا فانه
 في الاول شبه العدم وبما يوجب عدم وجود النفس من اجابية مطلقة كما عرفت
 يحتاج الى التلخيص وعدم زيادة القصاص في بعض صور التمسك لا يخرج اجابية
 عن العدمية فانه كما انما اذا قيل لا بانه عديم فليكن **قوله** وان لم يكن القصاص
 جعل خطا **قوله** بل عدم وسقوط القصاص لما في **قوله** المص ولا تعارض بين القولين
 والمرأة في عدم وجود النفس **قوله** قال صاحب الكفاية فان قيل قوله تعالى ولين
 بالعين والاذن بالاذن مطلقين في مواضع النزاع فيكون محتمل فليكن
 قد ضمن الحكم في بنية المستأمن والعامة اذا ضمن منه شيء يجوز تخصيصه بان
 يجوز ايراد تخصيصه بما ورد به اتفاق ونسب بحث انه يجوز ان يكون خروجهما
 من هذا الحكم بالتخصيص فاما قوله في تخصيصه بما ورد به اتفاق ونسب بحث انه يجوز ان يكون خروجهما
 احصاين انه قال تطلع هو بعد لقوم فقرا اذ ان بعد لقوم اغنياء فاختصوا الى رسول
 الله ثم لم يقصص عليه وسلم بالقصاص كما ذكر في الكفاية ونحن نقول
 لا يخفى ان هذا لا يمكن بتخصيص مواضع النزاع فاما مال القياس **قوله** واكواب
 انما قد ذكرنا ان الاطراف **قوله** واجاب في الكفاية بان شرع القصاص في الاصل
 بعين المسواة فان كان التقصان تابيا باعتبار الاصل كالتقصان طرف الاثني
 والعبد من طرف اكثره وان ذكر موضع شرع القصاص لانسانا فليكن له وان كان
 التماس في الاصل تابيا وانما واثبات باعتبار ما عارض كان التقصان شرعا
 فيتمتع استيفاء الكمال بالثاقص دون عكس اذ ارضى به صاحب الحق
 انتهى وكلامه وكلام الشيخ اكمل الدين محل كلام بعد فاما ما علم ان في
 الفاظ الكفاية نوعان فيحتاج الى البيان فنقول قوله باعتبار الاصل اي
 القيمة وقوله منع شرع القصاص بغيره كالاصول الربية اذا قيلت بحسبها
 والاصل وانه في التدرج غير معلومة وقوله وان كان التماس في الاصل تابيا
 اي باعتبار القيمة وقوله وانما واثبات باعتبار ما عارض اي كالتشليل والصحة

قوله فالواجب ان يعتبر تفاوت المال ما نفعه مطلقا وتشليل ليس منه قول
 اي ليس من التفاوت المالي **قوله** بل لا يلزم ان يكونه باز لا **قوله** بغير تظهير
 المشاهدة الزم القاطع بذلك الزيادة في ربه الضحية اذا اوجب القاطع **قوله**
 للزيادة في الاطراف **قوله** على تقدير رضاه القاطع بالقصاص وما يدون
 رضاه فلا مجال للجبر باتباعه اجتهاد في مسألة الرضى **قوله** لانه اسما **قوله** بغير
 من المقطوع به الضحية **قوله** المص وان شاء اخذ الارض **قوله** هذا
 ظاهر الزاوية وذكر الطحاوي عن الرازي الكبير قال يجوز ان القصاص في
 دون النفس بعين المساواة في المحل ولا ينظر الى الصغر والكبر كما في
 اليد الكبيرة والصغيرة وكذلك في شرع الكفاية وذكر الرازي ليس الفرق في شرع
 الكفاية في مسألة قطع اليد وقال لم يعتبر بها الكبر والصغر في العضو وشرع
 في الشجرة في الرأس اذا كانت استوعبت رأس المشجوع وبها لا يستوعب
 رأس الشاة فان ثبت للمشجوع اجبارا نشاء اخذ الارض وان شاة يتفق
 واخذ بقدر شجرة وانما كان كذلك لانه ما يحميه من الشاة اكثر لان الشجرة
 المستوعبة لما بين قترين من الشجرة التي لا يستوعب قترين بخلاف قطع
 العضو فان الشاة فيه لا يختلف مكان المنفعة لا يختلف فلم يكن له ان
 القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه انتهى **قوله** المص لان الشجرة موصوفة
 بكونها مشية فقط **قوله** بغير كونها موصوفة بالمنفعة اوليس فيها تنوع
 بالمنفعة اوليس فيها تنوع بالمنفعة كما في قطع اليد فبما اشار الى الفرق
 بينهما فاما **قوله** فاذا اصطلح القاطع **قوله** فانه يرد به البعض **قوله**
 يوجب تخيير القصاص **قوله** وان الشاة فيقول لا يستوعب في القصاص آه
قوله هذا وجه الشاة في وما ذكره المص في القصاص وجه آخر ذكره في
 كسهم والضحية بيا لها **قوله** والمشهور من مذهبها ما علمه **قوله** بالاضحية
 من مذهب الشاة في ثبوت حق القصاص والدية لكل وارث كما هو مذهبنا

به مخرج في كتبهم **قوله** وقولنا ان الوراثة حلالة يسلمون عدم تورث احد
الزوجين من الآخر **قوله** ولا المولى المقتضى وعصبته لكن ان يقولوا القيا
عدم التورث والتورث يثبت بالنسب على خلاف القياس فيما ملك
المورث وتوكله فيقتصر على مورده **قوله** الوراثة فيما يجب بعد الموت
حلالة وهي فيه **قوله** وهي راجع الى الوراثة وضمير فيه راجع الى ما
قوله فيما يجب **قوله** المص لانه لا يخبرني **قوله** فيه بحث لانه قضية عدم
التخبرني ان يسقط في حق العاقبة كمالا كقوله كمالا ولا يستلزم ذلك سقوط
حق ابائهم انما ان يقال لما كان احيى واحدا اورث سقوطه في حق البعض
بشبهة السقوط في حق ابائهم لثبوت من وجه دون وجه فليكن على وجه
توجيه كلام المص بذلك **قوله** كالف المودعة اليك ثلث سنين فان كل
ورهم منها **قوله** فيدعيه وجوابه سهل **قوله** المص واذا قل جماعة واحدا
اقتضى من جماعتهم لقول عمر رضي الله عنه لو تولى اهل ضفارة فلعلمهم **قوله**
فان قيل لم يستدل بقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فلما كان في جماعة
اجمع يوجب مقتضى انفسهم انما واحد على الآخر كما في قوله لقول عمر رضي الله
لو تولى عليه اهل ضفارة فلعلمهم بحث لانه يجوز ان يكون بطريق التباينة
بقرينة الاضافة الى نفسه كما سبق في باب ما يوجب القصاص **قوله** المص
ولان القتل بطريق التعاقب غالب والقصاص ضرورة للستر بما يجب تحقيقا
لحكمه لا حياء **قوله** فترى ان دليل القتل بطريق التعاقب فسادا غالب كقوله
الى مزرعة ومزرعة القتل العمد هو القصاص لا يكون معتبرا في الشرع
قوله لان العقوبات لا تثبت الا بمثل هذه الاية **قوله** وان كان فلما
يرى على القياس **قوله** المقتضى لعدم **قوله** وهو انتفاء الحائكة والمساواة **قوله**
وقوله تعالى ان النفس بالنفس لا ينافيه لانهم في اركان الترويح الغير المتخبر
لشخص واحد **قوله** ويجوز ان يقال ما اضيف انما ان الترويح الى كل واحد منهما

كما كان المقول كانه اشخاص متعددة ولعل هذا انشبه وظهر ما ذكره
اشاره الى ما يري الى قوله ولما ان كل واحد فكل يوصف **قوله** المص
وجد من كل واحد جرح صالح كما ان **قوله** هذا الوجه تفصيل وشرح للوجه
كما لا يخفى **قوله** كما ذكرته مثله فانه يجوز ان يوصف بالسرقة **قوله** السرقة
والبلط من الاعراض السببية ولا كذا كذا العمد والخطا **قوله** وهو لا يكون الا امر
ان **قوله** هو راجع الى قوله سببا **قوله** والقصد مطلقا الى قوله وان تولى بالنيابة
الى الخالف **قوله** او القصد مطلقا **قوله** ومن قطع **قوله** ثم
ان كل واحد منها **قوله** من العقوبات **قوله** لان التداخل انما يكون في **قوله** فيه
بحث كمالا جازما ظاهر فان المراد بالمثل هو مصطلح المتكلمين وهو العاقلة هنا
ما في الذي يقوم به العقل **قوله** وصفا او موصفا **قوله** كما في الجملة فان ما يجب
القطع العمد القطع والعقل العمد العقل لان القصاص ينبئ عن الحائكة بخلاف
الدية وهذا عند ابي حنيفة **قوله** المص فان شارب الامام قال اقطعوه ثم اخلوه
قوله قال الكاكي وقيل من ماله في المات ان هذا من الامام اجبها وحيث
عليه ان يتبعه فيما يقطع الامام خياره عليه ان يقر في حمله اي على الاضمار
الا يري الى خلاف الامام **قوله** المص فصار كمثل البرء **قوله** منقوض بما اذا كان
كلما خطأ **قوله** فان قيل الى قوله فيجتمع قصاص الكل واجزءه في حاله واحد
علا بجماعة **قوله** معارض بما اذا قل واحد جماعة هي عدا حيث يجب قبل
واحد وان قلتم خطأ يجب ديات **قوله** المص والارث انما يجب باعتبار
في النفس **قوله** قال في المختار كان ما لا يقولنا وجب ارش النفس شيئا
ان لا يجب حكومة العدل فاجاب عنه بقوله والارث انما يشرع كلام
المص بهذا الوجه او ليصدر والفقهاء من المال على ما ذكره الاكمل يكون
ذكر هذه المسئلة هنا استطراد بما قال القدر التمهيد في شرح اجماع الصغير
قال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله ما قال في الكتاب انه ثبت في دية واحدة

اذا برأ ولم يبق له اخرا ما ان يبق له ان يثبت ان يجب ان يضرب وهو كونه
 عدل بالاسود ودية واحدة بالثقل انتهى **قال** المص وان السراية صفة لم
اول ان صفة متعينة فلا يراد به **قوله** انما انما ثبت موجب الثقل وهو الدية
اول الاظهر ان يقول وهو القصاص **قوله** الا يري انه لو وهب له شيئا وسلم حازه
اول ونفيه بحيث لا ان الهبة في الحرم في حكم الوقفية على ما سيجي في كتاب الوقفية
قوله لانه لا يجزي في الاطراف بين الرجل والمرأة **اول** مخالف لقول المص **قوله**
 بعد سطر كونه هذا انزوا على القصاص في الطرف **قوله** وان كان فلهما ذلك
 يفي فلهما من المثل **قال** المص لا يستأجر على تقدير التسقوط فيجب مهر المثل وعليها
 الدية في مالها **اول** لانه لما ماتت لم تقطع يد بالسراية سقطت القصاص في الطرف
 وبذلك لم ايضا وهو لا يشي فان القطع كان فلما فيجب فيجب جواز الثقل
 لا القطع فوجب قصاص النفس ولكل هذا هو الوجه في توجيه كلام المص
 وبه يذوق الشكوك والادام في هذا المعام **قوله** والقصاص يسقط عنها اما
 بتبديلها التزوج **اول** بل التسقوط بها بغير التسقوط يد حيث يتبين ان
 لا قطع على القاطع كونه قاطعا ولا يجب عليه ايضا لعدم وجوب الاصل
 فتأمل **قوله** ولا يمكن استيفاء القصاص عن نفسه **اول** الظاهر ان يقول عن
 نفسه **قوله** اجيب بانه ليس بمقتضى جواز ان يكون خمسة اتان درهم
 فيكون مجهولا **اول** مخالف لما مر انما من قوله ويصير لا يشي وهو خمسة
 اتان درهم فيكون مجهولا مراه بالاجماع ثم اجماعه لا يمنع فيما سطر لانهما
 لا تقضي اليه المنازعة وذلك وجه الصحة فيما مر **قال** المص واذا وجب لها
 مهر المثل وعليها الدية يتبع المتعاقبة **اول** قال الامام فانها في شرح اجماع
 الصغير ولا يتبع المتعاقبة لانه الدية متوعدة ومهر المثل حال واذا دخل الاجل
 يتبع المتعاقبة انتهى **قوله** اذا كان القطع خطا **اول** التقيد به بما لا يظهر
 وجهه فانه اذا كان القطع عمدا ولا تعلق في الجواب على حاله **قوله** وذلك سري

هذا هو الوجه في توجيه كلام المص
 في قوله لا يستأجر على تقدير التسقوط
 فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها

قوله وانما انما ثبت موجب الثقل
 او هو باطلا لانه اذا اوصت ما كان
 او هو باطلا لانه اذا اوصت ما كان

القاطع عن الضمان **قوله** هذا اذا كان رجوعهما قبل البراء اما اذا كان بعده
 يتبين ان بعض القاطع فانه لا يبري عن الضمان قطعا مطلقا او بعد البراء
 وانما في باطل وفي الاول ان سري لا يجب ضمان القطع وان لم يتبين احوال
 لا يضمن في احوال كما لا يخفى **قوله** وانما هو بناء على انها او جباله **قوله** بل اباها
قال المص وانما لا يجب في احوال لانه يمكن ان يصير فلما بالسراية فيكون
 مستوفيا حقه **اول** فيكون عفو له لا استيفاء حقه قبل مستندا **قوله**
 سري لا يقطع **اول** المضاف مقدر احوال القطع ثم اعلم ان ضميره يرجع
 الى قوله قبل التصرف **قوله** او مرتد اسلم بعد القطع **اول** ثم سري الى النفس
قوله وعلى المعلم والقاطع ضمان **اول** قوله ضمان فاعلم انه لا يجب ضمان
 لا يجب الضمان على المعلم بل يجب على الاب ولا يجب الضمان على القاطع
 ايضا **قوله** بخلاف المتقصد لانه لا يقطع بالملك **اول** وكذلك القطع باذن الملك
 الحق والملك المطلق **قوله** دون الاذن **اول** وكذلك المستأجر والمستعير ملكان
 المنفعة كالركوب دون الاملاك **باب** الشهادة في القتل **قال** المص
 لها في احوالها ان القصاص طرفة الزنة كالدين **اول** في شرح اجماع الصغير
 للمقدار شهيد لها ان القصاص يصير ملكا للمقتول ثم يصير موروثا عنه كالدين
 سواء ولا يذكيكون المرأة نصيب في القصاص والارادة لا تملك شيئا من حق الزوجة
 الا بطريق الوارثة ثم في الذين لا تعدوا البينة كذا هذا ولا بد حيفته رحمه الله
 بل ولكن فيه شبهة فتبين انهم ابتداء لان الميت لا يتفق به متفقة دنيا وتيرة
 ولو ثبت لهم ابتداء تعدوا البينة فكذا اذا كان فيه شبهة الثبوت انتهى
 وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام المص يعني ان القصاص فيه شبهة كونه طرفة انكافه
 دون الوارثة فيخ ترفع الحالفات والناقضات كما لا يخفى وفي شرح الامام
 المتراخي ولا بد حيفته رحمه الله في القصاص فيه شبهة فتبين انهم ابتداء لانهم لم يثبت
 منتفقون بالقصاص دون الميت فانه لا يقضي منه دية ولا يذكي منه وصاياه

ومن هذا الوجه لا ينصب الحاضر فصلا عن الغائب والقصاص لا ينبت
الشبهة ولا كذلك الخطاء والذين لا نه مال والميت ينتفع به فيثبت له ثم
ينتقل الى الورث وكذا لو انقلب القصاص والا كان حقا لمقتول تنفي
ويؤنه وينفذ وصاياه انتهى والحاصل ان الامام ابا حنيفة نارة بصير الورثة
اذا كان في اعيانه نفع من سقوط القصاص ونارة بعين شبهة اطلاقه اذا
كان النفع فيه في اعيانه وفي غاية البيان ولا به حنيفة ان القصاص من الميت
من وجه حق الورثة ابتداء من وجهه وذلك لانه شرع للمقتول ودرج
الآثار وهذا حق للورثة ابتداء من هذا الوجه لان الميت لا ينتفع به من
حيث انه بدل النفس من الميت وهذا لو انقلب ما لا ينتفع منه ويؤنه
وينفذ وصاياه الى اخر ما ذكره قال الامام ترمذي في قوله تعالى ومن ثلث مملوكا
فقد جعلنا لوليه سلطانا فمن عدا ان القصاص ثبت للورث ابتداء **قوله** كما
انه ليس لهما ذلك **قوله** يعني ليس لهما تمسك كانه حنيفة رحمه الله **قوله**
لا تدفع **قوله** هذا لتليل لقوله وليس لاجنيفة تمسك وقوله كما انه ليس
ذلك انه يعني للتدفع بين التمسكين **قوله** وهذا لانه عوض نفس قال انه تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **قوله** يعني ان آباءهم ورضعهم
ولا يتصور العقل من الميت **قوله** لا تدفع من واجبة التمسك **قوله** في حال
اذ كذبها القاتل ايضا **قوله** قال الاتعالي فعلى هذا يكون نفع قوله وان كذبها
اي المشهود عليه وفي بعض النسخ ومعه اذا كذبها المشهود عليه ايضا وهو صحيح
انتهى وجه الاحتمال بنوعان الكلام على نسخة الاولى فانه عطف على قوله فان
صدفها القاتل في ومقابل له والقائل المذكور فيه هذا القائل فانه مضمرة كما يكون
ذلك وايضا ينبغي ان يقال حج وثلاثة الدية دون ذلك فترد **قوله** وفي بعض
النسخ وكذا الى قوله وصار لالف لفلان كذا **قوله** الى هنا في بعض النسخ
قوله واقول هذا ليس بوارد على صاحب الهداية **قوله** لكن يرد على

انه اذا كان جواب المسئلة ما ذكره الحجب وقد نص عليه الامام فانه
قد ستره يكون التقييد بقوله اذا كان عدا لا حترز عن الخطاء في هذا القول بل
خطاء لا يهاجم خلاف الواقع فاما **قوله** بما مع ان العفو مندوب اليه
هنا **قوله** يعني ان يكون المراد بالعفو ذر القصاص والا فهو مكره لوجوب
نجس لا وجوب للقصاص لا عفو منه ويمكن ان يوزن هذا البحث بوجه آخر بان
يقال انه لا يكذب للفلانة فروع وجوب القصاص والا يظهر ان يقول بما مع ان
الستر مندوب اليه او يقال بهذا اصلاح من حيث يحلصه هذا الكذب
عن العقل الذي لا مضرة فروع واي اصلاح يعارضه وانت خبر اذا قل مراده
من العفو الذر لا يدفع المحذور **باب** في اعتبار حالة العقل **قوله**
وقال لا شيء عليه **قوله** قال الكاكي وقالت لائمة التلمذة ان التلف حصل
في محل لا عصمة له فيكون هدر كما لو جرح ثم ارتد ثم مات وكما لو ابرأ
بعد اجبره اي عن اجابة او حقة وكما لو ابرأ عن حقة او اجابة ثم اصابه
الستر وكما لو اعتق المالك العبد المنصوب بصير مبريا لخاص من الضمان
كذا ذكره في جامع صدر الاسلام كعبد المنصوب وفي شرح شامان وبخلاف
ما اذا ارتد بعد اجبره لان عدم وجوب الضمان باعبار ان الاله رقاد
قاطع للشرية كالنقح لا باعتبار انه صار مبريا انتهى **قوله** المعنى لانه بالارتد
استقطعت نفقه فيكون مبريا **قوله** قال الاتعالي في هذا الاصح لان عند
بعض عند المرتد ان الردة لا تطلق النفقة فكيف تكون مبريا عن ضمان
اجابة كذا ذكره فافهم فان انتهى وفيه بحث **قوله** كما اذا ابرأه **قوله**
اي بالارتد فانه اذا ارتد بعد اجبره قبل الموت لا يجب الدية وجوب
ان يكون المراد الا برأه بالعفو لكن الاول انسب بالمقام **قوله** او حقة بعد
اجبره آه **قوله** لا تمسك احبته الى اخراج الكلام من ظاهره هنا على ظاهر
يصح ان يكون متبعا عليه لصورة النزاع بخلاف ما في دليل ابي حنيفة

قوله ومثل هذا الحكم بحكمه عمل كل ما على قوله وهو ان قيل لا تسأل اذا كان
 مصابها اكثر والمها اشهد على ما تقرأ قوله ولو كانت سنة رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم لما قالوا **قوله** الموقوف في تلكه كما لو فوع على ما مر
 وان ان لا يدخل للمراي في خصوصه في مثل هذا الحكم الذي بحكمه عمل كل
 ما على ولو لم يكن سنة لما قاله زيد رضي الله عنه فاجواب **قوله** الموقوف
 من الآية الدية في مثل المؤمنين **قوله** فيه انه لا دلالة على العهر ويجوز ان يكون
 مبتدأ للمراد **قوله** في النفس اولى **قوله** ولا ينقض بالثبوت بالانفرد
فصل فيما دون النفس **قال** المصنف في النفس الدية **قوله** انما
 الدية بسبب انما فيها في البسببية **قوله** كما اذا قطع لسان الاخرى الى قوله
 والعين العوراء والسن السدود **قوله** من قبل علفها يتنا وما به اذا
 الواقع في العين والسن الفلج والكسر **قوله** او استخلف على النبات
قوله اي لا على العلم لانه فعل **قوله** بعض بسببها استباح كل واحد
 منها الا في خلاف قبل النفس **قوله** الا وفي اسقاط لفظة كل **قوله** وليس فيه
 امانة في الروح **قوله** اذ ليس في الشروع **قوله** كما تقدم في طلق الجاهل
قوله وكذا ان تقول في الجاهل منفعة فانه يرد العرق عن العين ويفرقه
 ذكره الكاكي لكنه كلام على السند **قوله** الا يري انه اذا قطع اليد المشايخ
 حكومته عدل لا الدية **قوله** وكذا ان تقول انما لا يجب اليد لدية في اليد المشايخ
 لان الدية فيها ليست بكاملة الا يري ان الانسان يتجمل بها عند لا يعرف
 حالها واما عند يعرف حالها فلا جال فيها واذا لم يكن لدية لم يكن الا
 بل وجوب الحكومة **قوله** فاذا اجتمعا جعل الجمل بما با ايضا **قوله** لو كان
 ما لم يجب ثبته بتفويته **فصل** في الشجاج **قوله** وجه ذلك ان
 قطع الجمل **قوله** فيه ان اكدش لا يطلق على القطع في المتعارف والموجود في
 الثلث الا قوله ذلك **قوله** والا قول اما ان يكون قطع اكثر التجم الذي بينه وبين

العلم بحكمه **قوله** ضمير بينه راجع الى الجمل في قوله ووجه ذلك ان قطع الجمل
قوله وانما في هو الباضعة **قوله** الباضعة على ما ذكره المصنف وغيره انما يتبع
 الجمل **قوله** والا قول اما ان يقتصر على انما **قوله** اي ظاهرا الجمل في الحقيقة
قال المصنف وعن محمد انه جعل المتكلمة قبل الباضعة **قوله** وعلى ما ذكره محمد
 سبق التي تأخذ في الجسم غير المذكورة الا ان تقيم الباضعة لها في ذكره الا ما
 ان يلبس وغيره من الشراج **قال** المصنف ولانه انما ورد احكامها **قوله**
 وعلى عدم جوازها في اجزاءها دلالة في قوله لانه تسامح **قال** المصنف
 العنونة هذا ان لا سواها **قوله** اليد ايضا كذلك ثم التماس بستر غالبا
 بالعامه ثم كشفه اكثر من كشف سائر البدن **فصل** في اصابع
 اليد **قال** المصنف وفي اصابع اليد نصف الدية **قوله** ولا يعلم فيه خلاف **قوله**
 واجب بان ازاله جزء الا في **قوله** وجوب الحكومة يدل على ذلك
 لانها باعتبار النقص في القيمة وذلك بالثبوت الا حق به وقول الكوفي لا يمكن
 اعتباره في غير التماس والوجه كما لا يخفى **قال** المصنف وقال الشافعي رحمه الله ان قول
 انفق وفيه لا يدفع عموم الحديث العين والذكر **قوله** او من حيث ان العمل
 ليس في موضع يثار اليه **قوله** قال العلامة الكاكي وفيه تأمل اذ بعض أهل
 السنة قالوا على العمل القلب وبعضهم قالوا على الرأس انما كان الاولي
 ان يقال من حيث بطلان منفعة جميع الاعضاء كما قال المصنف شرح كلامه
 بما ذكره لا يطلق المشروح **قوله** وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا لا اعتبار
 حول في فضل العمل في البالغ **قوله** يعني بعض المشايخ قالوا الاستبراء هو
 حول انما هو في الصغير واما في البالغ فلا يستأنف **قوله** لعل قوله عليه وسلم
 في اجزائها كذا يستأنف حول **قوله** اعلم ان في سن الصبي يتأخر في حوله بالانفاد
 وفي سن البالغ خلاف اجماع يوسف والتفصيل في غاية البيان ثم لا يخفى عليك
 ان ما ذكره الشارح لا يدل على ان الاجماع في السن البالغ لا يختلف **قال**

في قوله ولا يعلم فيه خلاف
 والوجه في ذلك ان العمل
 في اليد لا يدفع عموم الحديث

المص وان اضلعا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه نكح انزله
ان قوله هذا لا يدل على كون القول للضارب اذا كان التقوط قبل
والا خلافا بعد ما ثبت ذلك بالبيعة او بالكلول **قوله** دون اجمال
لانه ليس بظاهر فنية حكومة عدل **قوله** ضمير فنية راجع الى اجمال **قوله**
وان كانت ما ترمي والامر بالعكس **قوله** مخالف لما ذكره قبل فصل النكاح
من ان اجمال تابع في العضو الذي يقصد منه المنفعة **قوله** المص وقال ابو يوسف
عليه ارضي المالم **قوله** يدل على ان ذلك ظاهر الرواية عند قوله فيما سبق في
موضعين ومن ابي يوسف عليه انه غير ظاهر الرواية **قوله** وجهه ان يحمل
المالم من المانع **قوله** فنية ما حل **قوله** المص وقال محمد عليه اجرة الطبيب
قوله وعليه من الادوية لكنه غلب الاول على الثاني لا طارده **قوله**
وقد تقدم ان اسم هذه المسئلة **قوله** في اول فصل ومن قطع يد رجل فخطا
قوله كان حكمه قد علم من الضابطة اكلية لكنه ذكر بيان خلاف الثاني في قوله
وجوبه في ثلث سنين لم يعلم منها **قوله** فانه زاد على الموقوف من حيث المانع
في المالكية قوله في المالكية متعلق بقوله زائد **قوله** المص لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يعمل العواقل عدا احدى بيت **قوله** وفي الاكلية كفاية ولا عدل ولا حاكم
ولا اعتراضا ولا مادون ارض الموصية قوله ولا عدل ابي لا يعمل عاقله لانه
ما جنى على عبد فيما دون النفس لان الاطراف في العبد يسلك بها مسلك
الاموال والعاقلة لا تعمل اكلية بات المالكية حتى لو قتل عبد انسان فخطا فنية
عليه العاقلة لانها بدل الدم ودم العبد لا يسلك بها مسلك الاموال وقيل
ان المراد ان العبد اذا جنى جناية فالمولى هو الذي يلزمه الذنب او العذابة
دون عاقلة المولى كذا في الاقطع انتهى ورز في الما موس ذلك وقال لوس
او يد هذا المص تقيى وعن عبد فانه فرق بين عاقلة وعملت عنه انتهى وسجد
في جوابه على التفصيل **فصل** في اجنبى **قوله** غرة المال ضاربه كالتفريق

والبعير **الحجب** **قوله** والعبد والامة العارضة **قوله** وقيل لان غرة النسخ اوله
قوله اول النسخ الذي يجب في الاودي الغرة وبعد حاليه لان قبل
اجاب الغرة لم ودم ولا يجب **قوله** المص قال رضي الله تعالى عنه معناه ودم
الرجل وهذا في الذكورة في الاثني نعم يفرق بينهما في ضيق الامة كما لا يخفى
جوابه مما شرحه الكنتر للامانة ان لم يبي حيث قال ولا هذا واجب في ضيق
عشر ديتها بالاجماع وهذا الغرة وجوابه انما لان ان الغرة مقدرة بدنية
الام بل بدنية اجنبى ان لو كان حيا فيجب نصف عشر دية ان كان ذكرا او
دية ان كان انثى فكذا في ضيق الامة يجب تلك النسبة من قيمة لان كل ما
كان به راسا دية اكثر فهو مقدرة من قيمة العبد فيجب نصف عشر دية ان
كان ذكرا وامن عشر دية ان كان انثى انتهى **قوله** الا في كل هو جن **قوله** اي هو
حي بقينا **قوله** قال الظاهر لا يصح حجة الاستحسان **قوله** كونه مقدرا للقيمة
متيقن ليس من قبيل الظاهر والظاهر من وجوب الضمان باعتبار الاعداد
كما في العاقلة ولذا لم يعتبر الاعداد في قصه زفر ورا دما ضمان العقل والوجوب
على المحرم في كسر بعض الضيق عرف بالانزاع خلاف القياس **قوله** فقال لم
السائل اعطيتك سائمة **قوله** كما نواف اجاب عليه اذا اعتقد عليه ان لا يولد
للمعتق قالوا اعتقة سائبا الا حسان **قوله** اي الوجه ان ثبت بالاستحسان
قوله قال في الغيرة قوله وجه القياس **قوله** اي الوجه ان ثبت بالقياس
قوله قبل قتيبه احتراز عن ضيق الامة **قوله** ولعل الاول ان يقال احتراز
عنه فانه ما يجب فيه ليس مقدرا بخسامة ومقتضى قوله اذا كانت خسامة
اذا كانت مقدرة بها شرعا **قوله** اذا كانت فنية تلف خسامة **قوله** قوله
لان تلف خسامة يعني بان لا يكون من مولا او لامن المفروقة **قوله** من
غير تعقيب بالبلوغ الى خسامة **قوله** المضاف مقدرا به عدم البلوغ ثم
قوله عدم بلوغ ما يجب في اجنبى الى خسامة من الامور المفترقة الظاهر

اذا لم يكن من المولي ولا من المفرد فلا حاجة الى التقييد **قوله** وكان في الاصل
ان كان تسمية قوله ان يكون الازل بلا الف **قوله** كونه على العالم **قوله**
مقتضى هذا التعليق ان يجب ضمانا جازيا الالة على العالم اذ بلغت قيمته
وذا الرجل فالحاصل ما ذكرنا من ملاحظة التقدير **قوله** المص حيث قال
قوله يجوز ان يكون تعليقا كونه قضى الخ وقوله سمى وذا في ان قرب
ويستعد تعليقا الا في هذه ايضا **قوله** او مبطل **قوله** ابي جود من عيان
اجابة **قوله** فقال اخوانا ان من الاصاح والاسهل **قوله** يعني ان يري دينه
من لا يصح ولا يستعمل بعض لا يرفع صوته عند الولادة **قوله** وفي بعض الشروخ
ان تقييده بالاكتر ليس بمغيد **قوله** يعني غاية البيان واجاب في الكفاية
بانه لما كان اكثر من نصف العشر مؤجلا به **قوله** صورته ان يشتركون
في رجلا في مثل رجل فظاه **قوله** في ان الاولي ان يقول مثلا اذا اشترك
قوله المص فلما يجب الضمان بالشك **قوله** وفيه ان العتيد يكون جوب
الضمان ايضا فينبغي ان يجب وجوبه ان اجاب الفقرة ثبت بالجواب
على خلاف القياس فان حيوة مشكوكه وهذا ليس له معناه حتى يلحق به كثر
الاصحالات هناك وقد قيل ولك ان تقول قوله صلى الله عليه وسلم في
اجابني غرة عام فلا بد للخصيص من دليل فليكن في الخصيص بالبيان
بانه يقال المراد في مثل اجابني على حذف المضاف والقيل انما يندرج حقيقة
الي المباشرة **قوله** واجيب بان الفقرة في تلك الصورة ثبت بالنقص على خلاف
القياس كما ذكرنا **قوله** لما كان يقول النقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم
في اجابني غرة يشمله فلا حاجة الى الاطلاق **قوله** المص وفي ضمان الالة اذا كان
مركزا نصف عشر فقيمة **قوله** قال الكاكي ان اذا كانت حلالا من زوجها لا يمن
مولاه كبقية الولد رقيقا ولا من مفرد ولا لانه لو كان احملا من مولاه لا يمن
المفرد ونجب الفقرة ذكرنا ان اوانته انتهى **قوله** قال المص وفي اجابني

الكلوك لما كان اولي لعدم الاجتياح الي هذا التقييد **قوله** لو ان لا يكون ضاملا
يجب قيمة ضاملا بل يجب الفقرة **قوله** فيه ان الدفع اسهل من الترفع
فيبدأ ان لا يكون ضاملا وقت الضرب ثم لا يكون الضرب مانعا من حدوث كونه
ويكون بعد حدوثه رافعا له فليسا على **قوله** المص ولان هذا القدر يتميز من العاقبة
والدم فكان نفسا **قوله** متقوض بالمضغة الا ان يراوا التميز انهم اكلوا على باب
ما يحدث **قوله** في الطريق **قوله** وتعرض للنزع ولم يتعرض للمنع **قوله** يعني
ان اخصومة تارة يكون تارة للنزع وتارة للمنع فالمص تعرض لما في دون
الثاني **قوله** بيان الاباحة وهو ظاهر **قوله** فانه اذا وضعه لا يتعاضد به وسعه احد
ايضا **قوله** المص واذا شرع في الطريق روضنا **قوله** التوضي هو ان يرفى عن الزهر
وعن العاصي الصدر المتمر على العلو وهو مثل ارف كذا في المغرب وذا في
التوضي الكوفة **قوله** يعني يعلم بيقين انه قبل اجوا **قوله** الظاهر ان يقول قبل
المغزب **قوله** وهو على وجهه ان قال المخرج الى آخر **قوله** وانما يحصل المتفقه
بعد النزع من العمل **قوله** لا يقال فرق ما بين ما ذكر في الكتاب وهذا المتفقه
فان ما في الكتاب بحكمه المباشرة ولهذا يجب الكفاية خلافا بين علم الحكم
وعدم علمهم نفسا ولا امر في وجوب الضمان قبل النزع ولا تصور المباشرة
بعد فليكون بالتسبب لانا نقول اسراع اجماع مطلقا مباشرة فلهذا شبهة
بذبح الشاة وسجي من الشارح ايضا **قوله** المص في وجوب عليهم الكفاية
قوله قال التوليبي بخلاف ما تقدم من المسالك من اخراج اجماع او المغزب
او الكنيف الى الطريق فعلق انسانا بسقوط حيث لا يجب فيه الكفاية ولا يجوز
الارث لانه تسبب وبها مباشرة انتهى فاما في الفرق بين هذه المسئلة
وما تقدم **قوله** والبالوعة تعقب في وسط البيت وكذا البلوعة **قوله** وهذا
المص لا يلزم المقام **قوله** المص فان امره السلطان بذلك واجيزه عليه لا يصح
قوله الامور من السلطان اكرامه فويله واجيزه كالحظف المتسرين واذا اذن

٢

ولم يأت من غير أن لا يكون مقدياً أو لا اعتبار **قوله** ولا يتوهم من تقديم قول
أبي حنيفة رحمه الله **قوله** أي من تقديم دليل قوله رحمه الله **قال** المص وقال أبو
يوسف أن مات جوعاً فكذلك **قوله** ما ذكر في الكتاب غير ظاهر لرواية عن أبي
يوسف ومحمد وما في ظاهر الرواية فلا يجب أن يقال العلامة أن تعال
نقل عن أبي حنيفة قال لا ولي وعن أبي يوسف وعن محمد **قوله** وفي عبارة تسليح
لأن صحة الأمر فيها نحن فيه لا يجب أن يكون أمراً مبرهناً في ملكه **قوله** لا تسليح
إرادته لم يصرح أمره حقيقة لا نقابة الملك في الأمر مبرهناً ولا ظاهر الأمر قوله
سأبنا أو توقف على صحة أمره حقيقة وإن أراد صحة ظاهره فليس ولا يند
في لا يخفى **قوله** بالنظر إلى ما ذكرنا من قوله **قوله** في بحث **قوله** فكونه الصريح
مشترك الذلالة فلا يباين الذلالة **قوله** فافعل بفعل المص لأنهم علموا انفساد
الأمر فانه إذا كان مشترك الذلالة فلم يعلو به إذا علم لا يجمع الاحتمال **قوله**
وهو بالنسبة إلى قوله فاسد **قوله** ذلك أن يقول المراد قوله سقط سقط
الإنسان يعني أن هذا اللفظ يشبه الوجهين بخلاف قوله سقط سقط على إنسان سقط
فإنه الفرق بين اللفظين فمع قطع النظر عن الغير ولو سلم فإمراد قوله
مطلق التباس مجاز لا خصوصية الأبي إلى دليله والمنقول عن محمد في مثل
الزرج ولا يبعد موت الإنسان مثل الضعاف بسقوطه عليه ولا يبعد جعل قول
الشارح ولفظ المص نظر إلى المعطوف إلى على هذا **قوله** المص وقال
أبي حنيفة في الوجهين **قوله** قال الكافي وبما أذن الإمام أو العشرة أو غيره
أذننا وبما قال الشافعي في وجه واحد وقال الكافي في أكثر من وجه واحد
أخذوا بقوله في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الزخيرة انتهى كلام الكافي
قوله وبما أذن الإمام في مثل كلام **قوله** بل كان ما عدا غيره **قوله** قوله بل
كان ما عدا غيره لا يطاق المشروح فأن العود لها على الاختلاف أيضاً على
تقديم المص قال لا ولي الضرر على قوله أو لم يكن فيها **قوله** قال المص فهو على هذا

الاختلاف

الاختلاف وهو اختيار بعض أصحابنا وأما قوله أبو بكر الرازي رحمه الله وقال
بعضهم وهو اختيار أبي عبد الله أجزأه ليس فيها خلاف **قوله** نظم الكلام
في سطر واحد وفيه تفصيل فانه ذكر نفس الآية أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة
أي ليس لا نظار الصلوة لا يصح وأنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بغير
القرآن في القرآن ودرس اللغة وأحدثت وذكر الفقيه أبو جعفر في كشف الغواص
سمعت أن أبا بكر يقول أن جلس للحديث يضعن بالاجماع وذكر في الزخيرة
أنه إذا قدم فيه حديث أو ما أو ما قام فيه بغير الصلوة أو من ربه ما راضين عنه
ولم لا يصح وأن قد للعبادة كما نظار الصلوة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن
أو الحديث ليس أبو بكر خلاف أبي حنيفة في قوله تعالى بعضهم يضعن
وذهب أبو عبد الله أجزأه كذا في النهاية وغيره ويعلم منه ما في كلام الشيخ أن
حيث تبين أن الاختلاف بين الرازي وأبي حنيفة وفيما إذا تعد للعبادة وإذا
فقد تغير الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه اتفاق **قوله** يشمل هذا المذكور
كلمة **قوله** فيها لا يشمل المور بل النوم فيها فإن المستتر كان ضمير الجلس أو
الرجل الجالس إلا أن يقال لا أكثر حكم الكل **قال** المص لها أن السيد الثاني للصلوة
والذكر لا يمكن أداء الصلوة بالجماعة إلا بالنظر في مكان الجلوس بها حاله من
حضورات الصلوة **قوله** لا يخفى عليك احصية الأدلة من المذاهب الأربعة سائر الجاهات
مثل المور والعود للحديث لأن المناط هو الأبي إلى قوله فكان الجلوس
مباحاً وفيه مانع فإما يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين سائر المباحات
المقتدة شرط السلامة وأما المذكور في الكتاب فهو الأباة المطلقة بكونه من
حضورات الصلوة فلا يحتاج إلى الفرق لأن المناط ليس مطلق الأباة بل
الأباة المقتدة المطلقة بما ذكر **قوله** لأن السيد يوضع السجود **قوله** هذا دليل
لغوي **قوله** الأبي **قوله** هذا دليل شرعي **قوله** وما عوف الناس **قوله** هذا
دليل عرفي **فصل** في الحائط المائل **قوله** مسكاً كان أو ذنباً أو ضيقاً **قوله**

اي ما دوننا وعبد كذا **قال** المحصل ولا ضمان على المشتري لانه لو لم يشهد
 عليه **قوله** الاظهر ان يقال لانه لم يتقدم اليه **قوله** فكان تركه انظر للصحة فلما علم
 الوصي ضمان **قوله** فان قيل فينبغي ان لا يقدر الوصي على النقص انظر فلما اراد
 هو لا نظرية من وجه **قوله** فلو لم يصح الاشهاد على بعضهم في نصيبه **قوله** ويمكن
 من اصلاح نصيبه بطريقة فيكون التقدم اليه مفيدا كما ذكره المحصل **قوله** اي يمكن
 كل واحد من عاقل البئر وباني الحياطة **قوله** والا لولا ان يقول فعله ذلك لاصل
 ان مرجع الضمير هو لفظ احد **نفسه** **قوله** جناية البهية **قوله** ذكر جناية البهية
 واجباية عليها **قوله** فان قيل ما ذكر في هذا الباب جناية انسان ولذا يجب
 الضمان في ماله او على عاقلة فلما اودع الله سبحانه في الهام ارادة وادراك
 ما خرج احاطة اجباية اليها ولزوم الضمان على غير ما لا ينافي ذلك الاضافة كما في
 اجباية والعاقلة **قوله** وقيل يجوز ان يكون مفعول الابطاء محذوف **قوله** انما هو
 الاضافة **قوله** وان كانت في طريق المسكين وقد اوتفها صاحبها فعليه ضمان
 ما اختلف في الوجود **قوله** هذا اذا وقعها لغير المولى والنزول **قوله** وكذا
 اذا حدثت انه محمول على ما اذا لم يكن الزكرك في ملكه **قوله** يعلم كونه محمولا
 على ما اذا كان الزكرك في الطريق ما ذكره المحصل في مدخل التعليق **قوله** وقوله
 ما ذكرناه بعض قوله فلا يمكن التخر **قوله** وقوله ايضا ولا يتقيد بما لا يمكن التخر
 عنه لما فيه من التبع من التصرف وسد باب حتى يتم جوابا وجهه على انشائي في
 الزكرك والعابد والسائق **قوله** ومع ذلك لا يكون من ضعف **قوله** فانه
 اذا كان سيرا لدية مضافا اليه ركبها يكون النسخة مضافا اليه ايضا **قوله** والجواب
 القوي ما ذكره بقوله واجته عليه ما ذكرناه **قوله** جواب بطريق المعارضة **قوله**
 المحصل وقيل الضمان عليه لان كل ذلك سبب الضمان **قوله** قال الزليقي الا ان
 محذوفا في الاصل ان الزكرك اذا امر انسانا ففحق المأمور بالدية وطبقت
 انسانا كان الضمان عليه ما فاشتركا في الضمان وانما فيه سائق والا فمررك

ينبغي

قبيح بهذا انها يستويان واجواب ان السبب انما لا يضمن مع ما يشتر اذا
 كان السبب لا يعمل بانزاده في التلف كما في احضر مع الالف فان احضر
 لا يعمل بدون الالف فاما اذا كان السبب يعمل بانزاده فبشر كان وهذا
 منه فان السوف سلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف احضر فانه ليس
 بمكلف بل بالالف وعند الالف وهذا التلف بهما فاضيف اليه آخرهما كسيلة
 السفينة اذ كل واحد منهما لا يعمل بانزاده وفيما نحن فيه يعمل فبشر كان انتهى
 وفر صاحب الكفاية تعليلا وجوب الضمان عليه بقوله ذكر محذوفا في الاصل
 ان الزكرك اذا امر من اخر غير الدابة فانه وطبت انسانا كان الضمان عليه
 وعلى فعال لان الفاضل سائق والا فمررك فبشر كان الزكرك
 والسائق في ضمان ما وطبت الدابة بشر كان ولا يتحقق به الزكرك انتهى
 خبر بان ما ذكره الزليقي في معرض الجواب بمعزل عن هذا التقرير بانه لا يصلح
 جوابا عما ذكر في الاصل بل هو تحقيق والتفصيل له وكيف لا يلزم منه وجوب الضمان
 على السائق وهو قد صح عدم الوجوب فهذا من مثله غريب **قوله** لما كان موت
 المصطد بين غالبيا في العارسان ففهما بالذكور **قوله** ولعل الاول ان يقال
 ففهما بالذكور لان اصطدام الماشية ليس من هذا الباب لعدم علاقة البهية
قال المحصل فتعارضت روايتاه فارجح ما ذكرناه **قوله** في بحث من وجهين
 ان احضرم ايضا يرجح جانبه ما ذكره من المعنى فتعارضت جهتا التراجع وانما
 ان ما ذكرتم قياسا والقياس بصالح حجة وما صالح حجة لم يصلح مرجحا والجواب
 من الاول ان ما ذكره منقوض بالواقع في البئر بمنسبة فيكونه فاسدا ومن
 انما في ان القياس في معاملة النقص لا يصلح مرجحا لانه علمه بثبت الحكم
 والترجيح انما يكون بما ليس بعلمه فلما معاه فتعارضت روايتاه ففما
 ترجحنا قوله ما ذكرنا من الدليل او نقول القياس انما يكون علمه عدم النقص
 فاما عند وجود النقص فلا يصلح علمه وتما النقص موجودا فاذ لم يصح

علمه يصح به الترجيح او نقول ما روي انه اوجب النصف محمول على ما اذا
كانا عامدين حيث يجب نصف ذب على واحد منها في العدم على كلمة على واحد
منها عندنا ايضا انتهى **قوله** بان كان على الحاد ما روي او روي في **قوله** فيه بحث
قوله المص اما الارسال لا اصطيا و فباح **قوله** نعم الا انه لم لا يكون مقيد بشرط
الاستلزام **قوله** او نقول من الارسال واخرها بما يؤول الكلمة **قوله** ان اظهرنا عليه
الفعلية اذ ليس المراد بالارسال واخرها الا لفظ بل معانيها **قوله** والركوب
قوله لا يغير ما خلقت للركوب واحتمل الا ان يقال لا تاكيد بالفضل بل
والا بل **قوله** واحتمل والاصل موجوده **قوله** فيه بحث **قوله** فان قيل انما
يقضي ان يكون الضمان على التراكيب لكونه مباحرا **قوله** ثم بل سبب
هنا ويجوز ان يقال انما اشار الى هذا الشارع بقوله ان فرض مباحرا **قوله** المص
ما ضيف فعلا للثابت اليه كانه فعله بيده **قوله** مخالف لما اسلفه في هذا الباب
بجاء من الشافعي واتصال الفعل بخريف الفعل كما في المكوته وهذا الخوف
بالضرب تاكيد **قوله** هما تسامح لانه شرطه **قوله** اي شرط سببية فعل
التراكيب للضمان وهو التقدي والضمير راجع الى فعل التراكيب الشرط
ليس شرطه نفسه بل لا يباريه في التقدير فيقول المفعول الى ما ذكرنا
قوله لا يصح معارضا **قوله** اي لا يصح فعل التراكيب معارضا لفعل
ان خض **قوله** ولعل معناه **قوله** فيه بحث **قوله** وليس بشيء فاعلم **قوله**
لورود النظر المذكور ايضا **قوله** المص اذا كانت في فور ما الذي خسرنا
قوله قوله الذي يدل من الضمير المضاف اليه وتذكير اسم الموصول بـ
ما قبل او صفة له على مذهب الكسائي **قوله** يعني بخس بغير اذن التراكيب
قوله فيه بحث فانه اذا كان التلف بالوطي في فور النخبة فعلى ما علمه
التراكيب نصف التنية وخسوف العبد نصف التنية يرفع مولاه على ما صرحوا
به اذا كان النخس باذن التراكيب قال العلامة الكاظم رحمه الله تعالى

هذا هو الوجه في قوله
فان قيل انما اشار الى هذا الشارع
بقوله ان فرض مباحرا

المولى يرفع على الامر بالامر من قيمة العبد ونصف التنية لانه صار عامرا
للعبد باستعماله اياه في نخس التوبة واذا لم يكن ضمان بذلك السبب كان للمولى
ان يرفع على المستعمل انتهى **باب** جناية الملوكة والجناية عليه **قوله**
فمن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن ابي طالب قال اذا جنى العبد **قوله** يعني قال
ابن عباس رضي الله عنهما اذا جنى العبد **قوله** المص والمولى جانيه لان
العبد يستغفره **قوله** ليس يخالف ما قلنا حديث لا تعقل العوقل **قوله** ولا
عبد **قوله** واما اصلنا فهو ثابت في نفسه مستند الى النقص الذي لا يعمل
ابطاله **قوله** بل النقص يدل على خلالة وهو حديث لا يعمل العوقل ولا
عبد الحديث **قوله** والقصة عليه وجه لا يؤثر الا جفاف **قوله** الظاهر ان يقال
لا يورث الا جفاف **قوله** والظاهر ان يكون من قضاء الدين **قوله** فعلق حتى
المجني عليه بعين العبد سابقا على تعلق حتى الترابين يوجب نسخ الترابين وان
يقض الدين على ما صرحوا به **قوله** وانما قلنا بجناية توجب التنية لانها لو كانت
توجب القصاص لم يكن **قوله** لا يلزم ما ذكره وجوب التعلق بجناية
موجب التنية بل اذا كان بالاعم مثل ان يقول ان فعلت بكذا تقييد ووجه
منه ما يوجب التنية كالتعلق بالتعلق او التعلق فطرا يكون اجواب كذا **قوله**
والذي وجد من الفعل لم يكن وقت الصلح **قوله** الظاهر ان يقول لم يقع
الصلح عنه **قوله** وبعض الشارعين غير من النسخة الاولى **قوله** يعني الاتفاق
قوله وانما لا يضمن العاقب وجبا من قوله **قوله** الظاهر ان يكون ان يقول وانما
لا يضمن العاقب الذي لانه لم يقو **قوله** فان قلت اذا كان تخصيص العلة
قوله كيف يكون تخصيص العلة والمضمون هنا ليس هو الذي بل العاقب **قوله**
المفقه **قوله** المص وكذلك كل ما اخذ منها الا اجماع والعلامة استخار **قوله**
سبق في كتاب المأذونة ان المولى ان يأخذ علة مثل بعد التنية **قوله** المص وجب
ان يرجع بعد العلق **قوله** قال صدر الشريعة في شرح الوفاة وانما قال وجب

ان يرجع الى اذ لا رواية لذلك قول سيبويه ان لا يرجع شيئا لان الامر لم يصح
والامر لم يقع في هذه الورقة كمال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور
صبياً انتهى اجيب بان امره استخدام والمخالف بسببه ما لم يوط
واذا استخدم العبد فوطب ضمن المستخدم كذا ايهما قليلاً على قوله
فثبت حق كل واحد منهما على وجه الكمال فيضرب جميع هذه **قوله** مخالف
لما استلزمه في باب ما يدعي الرجلان فراجع **قوله** وانما اذا وجب سهم
العبد ابتداء **قوله** ولم يكن خلق الحق بالدين على وجه الشروع للوحد
في البعض ولا بد من القيد على ما صرحوا فانه اذا كان ثبوت الحق في العبد
على هذا الوجه يكون القسمة عليه عولته عنده وعندهما ايضا لا بد من
بان لا يكون تعلق احياناً على وجه الشروع في وقت واحد ولا يكون
القسمة عولته **قوله** فكانت القسمة بطريق المازعة لان الحق اثبت
الحق **قوله** فيه بحث **قوله** ولا يـ خيفة ان اصل حقها ليس في عين العبد بل في
الارشاد الذي هو بدل التملك والقسمة في غير العبد يكون بطريق العول
والمضاربة **قوله** سبق من المصنف في اول الباب ان الواجب الاصل
هو الذوق في الفروج وان كان للموكل حق التملك الى الغداء وما ذكره
الشارح بخلافه كما لا يخفى ثم قول المصنف بها لان الحق تعلق بالرقبة بخلاف
ما ذكره الشارح ايضا لان براد بالرقبة الذمة مجازاً **قوله** المصنف لانه ملك
الموكل لا يمنع استحسان التماس **قوله** مال العتامة الاتقانه فان
احدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف ما لا غير انه شايع في كل ملك
نصفه في نصيبه والنصف في نصيب صاحبه بقي ونصف النصف هو
الربع فلهذا يقال اذ وقع نصف نصيبك او افده بربع الدية وانما ان
ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه وانما النصف منه دون
وينفذ به وصاياه ثم الورثة يملكونه فيه عند الفروع من حاجته والموكل

لا يستوجب عليه عبداً دية طائفة الورثة فيه اليها لفظ صاحب الدية
فيها في بعض نسخها ولم يكتب هذه النسخة في اكثر نسخها وانما ان يكتب لانه
اذا لم يكتب يخلو مسئلة اجماع الصغير عن الدليل اصلاً انتهى وانت خبر بان
التعليل المذكور يفتقر بوضع الذبات وبقي مسئلة اجماع الصغير فانه عن
التعليل **قوله** ومن قبل هذا فطأ **قوله** لان الادوية اصل لقيام
الماليتها بها وفي اهدار الاصل اهدار البايع **قوله** متقوض بصورة العصب
فان فيها اهدار الاصل دون البايع **قوله** ولا باكتفاء فلهذا كان الواجب
اذا **قوله** فيه بحث **قوله** والاموال ليست كذلك **قوله** فيه بحث بل هي كذلك
الا يري انها تثبت بشهادة رجل وامرأتين على ما تقرر فصله ولعل الشهادة
انما نشأت مما اشتبهه الشبهة بالشك فانه لا تثبت بالثبوت دون الاول
تأمل **قوله** فان استشهد بعد ذلك الوطى **قوله** اي عدم على الوطى فانه
مقدر **قوله** وما ثبت بالشهادات **قوله** نقطة ما فية **قوله** فان الشرع قد وجب
كمال الدية بتقويت جنس المنفعة بتقويت الاطراف **قوله** فيه بحث
قوله وفيما مال الشافعي انما الجانب المالية اصلاً حيث جعله كمر
فمن عيبه **قوله** الشافعي اعتبر المالية فيما اذا قل العبد فطأ فماله اعتبر
هنا الادوية **قوله** في حياته المدبر واثم الولد **قوله** وهو العبد **قوله**
الاولى وهو العقب **قوله** ثم ذكر فصل هو اخط رتبة في اسم المملوكية وهو المدبر
واثم الولد **قوله** فيه ان الملك كمال في المدبر واثم الولد دون الوطى على
صريح جوابه بخلاف المكاتب فانه على العكس **قوله** وجب ان يعلى نسبة العتامة
قوله قد عمل في حق شريكه لولي اجماعه الاول ثم الاول ثم الثاني النصف
بالبعض **باب** غصب العبد والمدبر والصبي من اجماعه في
ذلك **قوله** المصنف ولم يوجد القاطن في الفصل ان كان كانت السراية مضاعفة
الى العتامة فصار الموكل مملوكاً نصير **قوله** وهذا الفرق شكك

لان السراية انما تنقطع باخبار تبدل الملك لا فلكان المستحق والغصب
ليس بسبب الملك وصفه والغاصب لا يمكنه ان يبادى الضمان ضرورة كمالا
يحتجى ابدان في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى ابدل ولم يوجد حقيقة
ان من قولهم بقطع السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هدا
ان ان ينسب ذلك الى غير ايجان كذا في شرح التزليق وفيه ان المراد بقطع
السراية ليس ما هو المعروف بل ان لا يجعل الملك مضافا الى قطع المولى
فغيره الغاصب من الضمان فانه يجعل في حق الغاصب كانه مات بانه
ساقية منقطع ملكا من قوله لان السراية انما تنقطع **بقوله** من غير ما
الى الغصب **قوله** ولا تثبت على الشيء الواحد بل ان حكمان **اقول** قال صلي
الله تعالى عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى يرده **قوله** قيل هو الصحيح **قوله**
القائل هو لا تعالى **قوله** قوله فيه نظر فان ايجان الثانية **اقول** فيه نظر فانه
ما اخذ ولى ايجان الاول وما رجع به المولى اقول مرة على الغاصب
عوضا عما سلف لولى الثانية لو وجدته شيئا خارجا من يد العقل في يد
الملك رجع المولى ثانيا على الغاصب لان الاحتقان كان بسبب كانه
في يده ولا يلزم في ذلك ان يقع لولى الثانية استحسان كما لا يخفى **قوله**
ولو كان التسلط **اقول** اي ثبت **قوله** فيه نظر لان امانه غير متعاقب
اقول في تمشية النظر تامل **باب** القسامة **قوله** وشترها بلوغ
المقسم وعلمه وقرينة **اقول** وذكره ويجوز ان يقال اشار الى لفظ
المقسم وفيه شيء ولا صوب ان يقال المرأة من اهل القسامة فيمكن
الا يجرى اذا وجد تسلي في قوتها لا امرأة فعند ابي حنيفة ومحمد عليها كجاء
في آخر الباب **قال** المص وان لم يكن انظارا ههنا **اقول** انظارا ههنا **قوله**
وان لم يكن ثمة لوث فانه انكثرة اذا اعدت معروفة يكون عيان **اقول**
لكن المراد من انظارا هو اللوث كما لا يخفى **قال** المص ولما انه جمع بين

الدين

الدين والقسامة في حديث ابن سريج **قوله** فيه بحث فانه لم يجر القسامة بينهم
بالكلية وانما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غده وفرواية من اهل
الفسقة على ما ذكره في الصحيحين وغيرهما ونقل الشراح **قال** المص لم
يجب عليه القسم **قوله** فيه انه كثر **قال** المص انه كثر **قوله** المص ان ان كثر
حكم انظر تعظيما لا دوى **قوله** فيه بحث لان هذا قياس **قوله** ويجوز ان يكون
مراده القسامة والتدبيان على القطع بين تكبر ران في خمس نفوس **قوله**
وجه الدية لا يسمي دية حتى يقال تكبر ران في خمس نفوس **قوله** اعترض عليه
بان انظارا ههنا **قوله** واجب منه **اقول** الا اعتراض والجواب لان انظارا **قوله**
وانما اذا انفصل منها **قوله** انظارا ههنا **قوله** انظارا ههنا **قوله** انظارا ههنا
لم ير السؤال وزجاف **قوله** بل يرد فانه حاصله كون انظارا ههنا **قوله**
هنا تعظيما لامر النفوس ومنه كلمة القضية القائل اذا يكون تحت مستحق
ويقوى هذا المنع ما سبق من المص في الدرس الالة ثم الدية يجب بالقتل
الموجود منهم ظاهرا على **قوله** فلان لا يكون فيها عظم فطر اولي **قوله**
الاختقان ههنا كمال ايضا لا غير **قوله** وانما حديث الاحتقان في حديث حمل بن
سالك **قوله** ذلك في العزة والقسامة والدين ليس في معناه **قوله** والتعريف
والترتيب والتدبير الى من يرد الدية **قوله** الجواب اذا كان الملك مع الزك
هو الملك وان فرقت او سيقا فان اطلاقا الكتاب يشمل هذه الصور
قال الان في نيا سجي من مشيئة السفينة لو كان صاحب السفينة مهم
ينبغي ان يجب عليه كانه انذارا ينبغي ان يكون هناك كذلك **قوله** وفي الاخرى
على عاقلة **قوله** الا انظارا ان يقول وفي الاخرى عليه وعلى عاقلة حتى تستقيم
تتبرع انذارا **قوله** عليه **قوله** وان كان انذارا فهو على عاقلة من به في يد اخ
قوله ما ادرى ما فائدة هذا التفصيل والابهام فان اليد للبايع اذا اقرض
انتفاقت من شتره فمن الصور بين الضمان على عاقلة البايع وهذه

انما كان مخصوصه بتعريفه وسياق النص سالم عن انما لها قال المصنف لانه لا بد
من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواطف منه **اول** بنا فحق ما تقدم فان
البايع اذا لم يقبل المشتري الدار صاحب يد ملك مع انه يعقل عاقله
وكذا في بعض صور البيع **الخبر قوله** لما علمت فبررة ان الظاهر لا يصلح
حجة لاستحسان **اول** مع ان استطاع ام اذ لم يبق عليه حاله حيث
يجب على اهل المحلة القسامة والدية **قال** المصنف وان كان الغنم نفوا قال
اول قال في النهاية انتصاب قلا لا يجهل ان يكون عليه الحال اي مما كان
وان يكون على المفعول به كما في قوله بعده وان لم يلقوا عدوا وان يكون على المفعول
به اي لا يقاتل للقتال انتهى والمفعول به محذوف اي لعدو **وقوله** وتوكلان
الظاهر ان العدو قوله فكان يدرى يخرج الى ما ذكر الفرق بين هذه وبين
المسلمين اذا اتسوا نصبة في محله **اول** الفرق ظاهر فان الظاهر هنا
حجة للذوق عن فصيح حجة فكان حجة مستحقة وذلك غير جائز فيجب
على اهل محله المنص **قوله** واما في المسلمين من الطرفين الى قوله فبق حال
القتل **مشكلا** **اول** وكذا ان تقول العداوة يرفع الانكسار ولا يلزم من انتساب
جهة الجهل على الفصل كما كون حال القتلى مشكلا ولو صح ما ذكره فكان الامر
كذلك اذا كانت احدى الطائفتين اخراج **قال** المصنف وان كان لا رضى
مالك فاعكر كالكان **اول** **قال** ان لم يكن وان كان من رضى مالك وجب
على امالك بالاجماع لانهم سكان فلان فاحسن امالك في القسامة والدية وهذا
عندنا ظاهر والفرق لا يوجب بينه وبين المحلة والدار ان العسكر تنزلوا
فيه لا تنقل والارحال لا للقرار فلا يغير للضرورة بخلاف الدار والمحلة
يكنون فيه للقرار فلا يبدل من اقراره انتهى ولا يخفى عليك مخالفة لما نص عليه
المصنف من خلاف ابي يوسف **قال** المصنف لانه لما اقترنا بقتل عليه واحدة **اول**
الطلاق الاقوال هنا على التخيير كما لا يخفى **قال** المصنف ولو وجد رجل نسبا في دار

نفس فدية على عاقلة **اول** اي عاقلة ورثته على نقد من المضاف وانما قال
هكذا بناء على الظاهر من اتحاد عاقلة الورثة مع عاقلة القتل حتى لو اختلفت
العواطف يكون على عاقلة الورثة كما صرح به المصنف في تقريره **قال** المصنف
القتل من المرأة متحققة **اول** **قال** مخالف لما مر في بيان قوله ولا قسامة على المرأة وانما
الاكل الى جوارحه في الدرر من ثمانية من العاقل **كتاب المعاقلة**
كان الاولي ان يقال العواطف لان المعاقلة جمع معقولة وهي الدية كما قال هو فكان
قال كتاب الذبائح فصار تكرارا والعواطف جمع عاقلة وهي من تحت الدية فلهذا
هذا المناسب هنا كما لا يخفى **قوله** وهو الذي ضرب به السوط الصغير **اول** وفيه
بحث **قوله** وقوله لما ذكرنا اشارة الى قوله لان الوجوب انفسا **اول** وعلى
الظاهر ان يكون اشارة الى قوله لمصولة المقصود **قوله** تكون انما جلي للتحفيف
حكمه لا يترتب احكام عليها **اول** يعني لا يترتب احكام على الحكمة **قوله** لان قوله
المسكة والتحول الى القية بالفضاء **اول** **قال** الواجب الاصلية الدية قال في النهاية
ودية مسكة الى اهلها وليس التحول اليها بالفضاء فان الفضاء فضاء رتبة
لا حكم ان حكمه **قال** المصنف ومن لم يكن من اهل الذبيان فضاء فضاء فبطلت لان فضاء
به **اول** اي بالقبيلة ويحتمل ان يكون ابناء والملازمة والمغنى لان فضاء القبيلة
متسببة به **قوله** ما فهم من اشارة كلام القدوري **اول** من المتشابهة في
قوله **قوله** وقيل الفرق بين العطية والرزق ان العطية ما يعرض للمعاقلة
والرزق ما يجعل للفقر المسلمين اذا لم يكونوا معاملة **اول** **قوله** فيه بحث لانه لا يملك
لعله وان كان لهم اوراق تامل **قال** المصنف ثم ينظر ان كان اوراقهم تحرق
في كل سنة **اول** **قوله** المغرب الرزق ما يخرج للجهنمي من راس كل شهر وقيل يوم
يوم والمزينة الذين يأخذون الرزق يوميا يوم وان لم يشتهوا الرزق
وفي مختصر الكوفي انما ما يفرض للمساكين والرزق للفقرات انتهى **قال** المصنف
قال انه تعالى ولا ترزوا زرة وزرا **قوله** **قال** المصنف في تفسيره

سورة الانعام جواب عن قولهم اتبعوا سبلنا ونحمل خطايكم انتهى تعالى هذا
لا يتجه التمسك بها في هذا المقام لان ثابت الملازمة وانما المص لم يحمل على هذا
المعنى بل قال اي لا تحمل نفس حامله حمل نفسه فربما فاستدل بها فيلزم التمسك
والتحقيق **قوله** وهي فاجلة حقيقه **قوله** الواو حاله **قوله** او بالذوق في العا
عندنا بالاستغناء **قوله** فيه بحث الا لا يريانه لا يجب عليه تلك المرأة دست
عنه رواية الاصل بل ادخلها في اخره في محلها مع العاطلة **قوله** المص وغيره
لما من العطايا للمعونة لا للتفرض كغرض من ازواج النبي وم ورضي الله
عنه **قوله** قال الانفا في بيانه ان بنتها يصالح للمعونة اجنبا بطرحه للتفرض
ويجوز ان يقال الفرض لهما من الانام على سبيل العود لهما كغرض ازواج النبي
صلواته تعالى عليه وسلم لا لوجود التفرض منها لغيرها علم بدل فرض العطايا للتفرض
انتهى والتشبيه في قول المص كغرض ازواج النبي وم ورضيانه تعالى عن
عليه الاصل الاول في كون الفرض لا للتفرض لا لكونه للمعونة كما لا يخفى **قوله** المص
والكفا رتبا فكون فيها بينهم وان اختلفت **قوله** مخالف لما سبق في اول
باب جناية الملوكة ان اهل الذمة يتعاملون فيها بينهم وجوابه ان ذلك متبني على
قوله المص فاذا كان كذلك فحمل عنه من يكون عاقله عند القضاء **قوله** فيه ان
تحمل العاطلة لتقصيرهم في تركهم مراقبته عليه ما من غير مرة وهذا التقصير
ان وقع من اهل الكوفة فينبغي ان يجب عليهم **قوله** المص ومولى المولا
يعقل عنه مولا وقبيلة **قوله** لا بد على قول من يقول لا يدخل الاباء والامهات
في العاطلة لانهم لا يكثر من الفرق بين المولى وبينهم ولعل التزامه لا
الذمة في العقد هو الفرق ولا بد ذلك لم يقل في المعنى مولا وقبيلة
او لا التزام بالعقد فيه **قوله** وقوله ولا عبد قال ابو جبير خلعوا في
ما قبل قوله وم لا يعقل العواقل عمدا ولا عبدا فقال في محمد بن الحسن اني سنا
ان قيل العبد حر **قوله** قال الانفا في وجه محمد في ذلك شيخه رواه عن

ابن عباس قال محمد بن عبد الرحمن ابن ابي الزبارة عن ابيه عبد الله بن عبد
الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تعقل العاطلة عمدا
ولا صاحبا ولا اعترافا ولا جني الملوكة قال محمد بن ابي ابي اني قد جعل الجناية فبانه
الملوك **قوله** واجب بان عاقله يستعمله من عاقله ومنه ريبان احبث وهو
قوله لا يعقل العاطلة عمدا **قوله** فيه بحث اذ يجوز ان يكون المص لا يعقل العاطلة
من قبل عمدا ولا من صريح عن دمه ولا من اعترافه فانه انما انما انما
ان المص ذلك **قوله** وفي القيل معانية الذمة **قوله** ليس كلام المص في الذمة بل
في انما جعل كما لا يخفى ولعل الاول ان يقال اذا ثبت للقيل الخطاء بالذمة يلزم
الذمة العاطلة ومع هذا يؤجل اليه ثلث سنين تحقيقا للتخفيف في اثبات
بالاقرار او لا يؤجل للتخفيف لانه لو جوبس على اعترافه وادعائه
فليسا على **قوله** فيهم من هذا انه يلزم موجب الاقرار **قوله** انهم منه بعد لعل
المراحم قوله ومن قيل فطاهر المص قوله قض عليه بالذمة في ماله **قوله** اجب
بان هذا مستقيم فيما اذا كان اهل ذمة لرفع التوقي **قوله** لرفع التوقي
متعلق بقوله سيقم **قوله** الوصايا **باب** في صفة الوصية
ما يجوز من ذلك وما يستحب وما يكون رجوعا **قوله** وسببها سبب التوق
قوله ولعل زيادة التوق في العقب كما مر في الوقف **قوله** ومن انظرها
كون الموصي اهلا للبرية ولا يكون مديونا **قوله** اي وصيا مستغفرا لبرية
قوله واجنبيا عن الميراث **قوله** اي وقت الموت **قوله** وان لا يكون قاطنا
قوله قال في البايع وان لا يكون عربيا غير مستأمن فانه كان لا يصح الوصية
من مسلم او ذمي اذا كانوا ائمن لا يبرئونا بسبب الكفر او لوق **قوله** قد
كانت ملك الوصية باقية مع الميراث لرب هذه الوصية **قوله** ولعل هنا
سواء بالعبارة الصحيحة لربها عليها **قوله** بل بعد الوصية كانت نصيبها
قوله ولما فيه بحث فانه دلالة ما ذكره على عدم بقاء الوصية

المفروضة فلو كان هو متافرا عنها وعن غيرهما ايضا ان وجدت كيف
 ولو رتب الميراث على الوصية المفروضة لم يدل الكلام على تأخير
 الميراث عن الوصية بالتميز فالت مع انه مقصوده وعليك بالتأمل
قال المصنوع لا يجوز بازاء ذلك ان قلت لقوله في حديث سعد
 رضي الله عنه ان قلت وان قلت كثيرا **قوله** قال النووي يجوز رفع الثلث
 ونصبه فلو رفع على انه ما على اي كيفية ان قلت او قل انه مستأخر
 اكثر او كثر وان نصب على الاخر او على تقدير اعطى الثلث **قال** المصنوع
 وهذا لانه انما سبب الزوال اليهم **قوله** فارق بين انما والسبب
 وحقيقة كما يعلم من الكافة حيث قال لانه المرض سبب الموت وبالموت
 يزول ملكه لاستغناء عنه ولو تحقق السبب لزال من كل وجه فاذا انقضى
 ثبت ضرب حق انتهى وفي مباحث العلة من كتب الاصول ان المرض
 علة تشبه الاسباب **قال** المصنوع ولانه حقيقة ثبتت عند الموت
 وقوله ثبت مجزى **قوله** ظاهره مخالف لما سبق انما من قوله ان
 الحق انما ثبتت عند الموت الا ان المراد هنا ثبوت بطريق الاستناد وكما
 ما سبق لا يخفى **قال** المصنوع ولو استند ملكه الى اول المرض **قوله** فيه بحث
قوله فان قبل الوارث اذا من خارج ابيه **قوله** اي خارج خطاير
 وانما ان لا يكون هذا العلق مانعا **قوله** الاول وانما ان لا يصح
 العفو او تبديل مانعا بقوله باطلا تأمل فان في الكتاب وفيها ما
 ثم قوله هذا العلق بمنزلة اعم العلق وقوله بمنزلة صحة الاجابة **قوله**
 لان السبب مرض الموت ومرض الموت والمنفصل بالموت **قوله**
 وكذلك السبب اجزاء المنفصل بالموت فلو فرق وكذلك قال في
 بين امرين **قوله** وفي ذلك ابطال احدهما **قوله** في حقيقة **قوله** وقوله ليس
 من شرط النقص ان يكونا ههنا **قوله** كيف يكون رذا ان انشا في قوله

في قوله
 انما ان لا يكون
 هذا العلق مانعا
 في قوله
 في حقيقة
 وقوله ليس
 من شرط النقص

يكون القبض من شرط **قوله** لانكست هذه الاحكام **قوله** كما عند الشافعي
قال المصنوع ولانه استعمل ما اخره الله تعالى فيجوز الوصية **قوله** فيه تأمل
 فان هذا مذهب المعتزلة في نفي الابل على ما وجدوا وجواب
 ان لا نقول العبد قطع عليه الابل كما نقوله كما قلنا في تأويل قوله صلى الله
 عليه وسلم الصدقة تزيد العرف **قوله** معاملة فاعلم انهم **قوله** في نظر الموت
 الموت كان القتل مؤخر عن الوصية **قوله** فيه تأمل **قوله** في الابل ايضا
 او المذكور **قوله** الوصية هي المذكورة بالآية لا المذكورة في الاول والآخر
قوله ثم بين ذلك في مريض اقترانه العبد فاعتق فوات الابل في
قوله قوله اقترانه العبد اي لانه انما ليس عليه دين قال في الكافي
 في فصل اعتبار حالة الوصية قبل باب العتق في المرض واذا وصي المريض
 لانه الكافر والرفيق او واهب له وسلمه او قوله بدر بن عاصم لا يبر
 او اعتق قبل موته بطل ذلك كله اما الوصية والهدية فلما تقرر ان المعتزلة فيها
 حال الموت وانما الاقرار وان كان ملزما بنفسه ولكن سبب الاقرار
 وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورث ثمة الاقرار فصار باعبار
 التهمة ملزما بالوصايا وذلك كمن اقترانه ولم يبر فملك لانه ثم ملك
 المقر والاخ المقر له وانه انما باطل لما قلناه انتهى ولا يخفى عليك في الغنة
 كما ذكره صاحب النهاية في قوله وكما ساقه والاخ ليس بجزم **قوله**
قوله فيه بحث فانه يقتضيه ان لا يكون الوصية ملاخ والاقرار له وجود
 الا ان عليك ان فان مراده فيكون وارثا عند الاقرار بالبنية وانما اذا لم يمت
 الا بان يمتي انما ليس بوارث **قوله** في المصنوع وانما في لانه بعد الموت
 ساء والمسلمين في العائلات لا اختصاص لهذا الدليل بان في بل في المأول
 ايضا **قوله** سوانا جعل هذا التصديق افضل **قوله** فيه بحث **قال** المصنوع
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذبيحة الحرم كاشح

في قوله
 في حقيقة
 وقوله ليس
 من شرط النقص

اقول هذا الحديث لا يفي تمام المذهب ولذلك لم يقدّر به باواء التعليق
قوله ثم باع شيئا من التركة **قوله** يبيع الموصي **قوله** لا يبرده على الموصي
قوله يبيع بعد موت الموصي **قوله** قال المصنف ولان في فرض الوصية تبرع **قوله**
 فيه ان بعض الوصايا واجب كالوصية بالبيع والتركوه فان لم يكن فاصرها لا يفي
قوله ورؤية صحيح في رواية الحديث انه كان علما ما اقول فلهذا معناه **قوله**
 الموصي لا ياتي في شرع الوصية لانه في وصية الصبي والخمر وتبريره **قوله**
 انهما عند الاسناد اية المصنف رحمه الله انهما صحيحان كما روي في علما
 من غسان حضرة الوفاة وله عشر سنين فاصحى لنت عم له ولو اراد
 من نفقة القضية الى غير ذلك انه عنه فاجازوه عن عثمان رضي الله عنه انه اجاز
 وصية غلام ابن ابي عبد الله عشرة اشهر ولان الوصية لا تنزل ملكه في الحال ويغيب
 الثواب بعد الموت فتصح كبر الثوابات وهذا القول قال مالك واحمد
 والشافعي وهو ظاهر عند اكثر من روي به قال ابو جعفر انهما باطلان كسنة
 راعاه وذلك لانه عبادة له ولان الوصية بغيره وان كان في عبادة الله
قوله وقوله انه اوصي لابنه ثم لم يزل لا ينفذ ان يكون في ما يتعلق بغيره
 ونسبة **قوله** لو اراد بذلك لعقل الى ابن عم **قوله** وهو مخالف لقوله تعالى
 وابتلوا الياسي الاية **قوله** هذه الاية في اوائل سورة النساء **قوله** او سألوا
 فيه **قوله** فيه بحث فان النساء في فيه ضعيف ولذلك اورد المصنف
 المسترفي **قوله** كما انه يقول سألنا ان بالوصية يحصل الثواب **قوله** فيه بحث
 فان الوصية نوع مطلق ليس كالطلاق وغيره فليسا **قوله** قال المصنف
 الوصية للمحل وبالحمل اذا وضع لائق من سنة اشهر **قوله** هذا اذا لم يكن الموصي
 اتبع اوصي بملكها مقدّم ما فيها اذا اولدت لائق من سنين حتى حكم
 بثبوت النسب كان ذلك حكما لوجوده في البطن قبل الوصية اوصي بموت
 الموصي فهو كلام نوع قصور **قوله** واختاره صاحب النهاية **قوله** وصاحب

الكافي ايضا **قوله** فان وضع المسئلة فيما اذا وضعت لائق من سنة اشهر
 من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجود وقت الوصية لا محالة
قوله فيه بحث فانها اذا وضعت لائق من سنة اشهر من موت الموصي علم
 وجود الحمل وقت الوصية اذا لم يكن بين الموت والوصية شهر او شهران او
 از يد فليسا **قوله** في جواب ستمسك **قوله** في آخ باب الوصية بالحيضة والسك
 حيث فرق المصنف بين التمرة المذومة والولد المذوم **قوله** ولا هو
 واكمل في الموصوع **قوله** عطف على قوله ليس بموصوع **قوله** وما لا يتاوله اسم
 اجمالية صحيح استثناء **قوله** الاستثناء لا يستلزم اطلاق عدم صحة الاستثناء
 كما لا يخفى على من يعرف معنى الاستثناء ثم قوله صحيح استثناء هو بغير مقتضى
 الملك **قوله** لان اسم اجمالية يتا ولاها **قوله** ان اراد مقصودا فليسا كذلك وان
 اراد بها فالحمل كذلك **قوله** او قال اوصيت لفلانة الف درهم ان تزني **قوله**
 فيه بحث فانه صريح في كتاب الاقرار ان لا يتاوله اللفظ مقصودا بل
 بدخا فيه بعبارة لا يصح استثناء **قوله** لانه لا يستلزم تعرف لفظي ولو صح الاستثناء
 باعتبار تقرير الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء البناء من الزنا والنفق
 من الخاتم والنحلة من البستان فليسا **قوله** في الفرق **قوله** اعلم ان هذا وجه ذكر
 في اجماع **قوله** يعني في اجماع الكبر **قوله** وهو يرجع في الروايات كلها **قوله**
 على قول هؤلاء المشايخ **قوله** واذا كان الكذب تابيا في الحال **قوله** لا يخفى
 عليك ان الكذب غير مذكور هنا ولا هو في حكم المذكور حتى يرجع اليه الضمير
 وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقيد بقوله في الحال خاليا عن النافية **قوله**
 وكلها مصادرة على المطلوب **قوله** فيه بحث فانه اذا جعل اسم كان ضمير
 الوصية واستدل على صدق المتقدم بما ذكره كما فعله الان في ما لم يزل محادرا
 فان المذموم هو عدم كون الجود رجوعا لا يخفى **قوله** واجاب عن الاول ان قوله
 آية **قوله** وكون ان يحاب عنه ايضا بانه مبني على التثنية والتسليم **قوله** ومن

ومنهم من حمل المذكور في الجامع اه قال الاتفاق كذا ذكر
 الفقهاء ابو الليث في كتاب كسب الوصايا ثم قال المصنف
 والصحيح ان يقال ان في المسئلة اختلاف لا بدوي
 من المعايير منصوصا له سالت ابا يوسف عنه

الثاني بيان الرجوع والتجوز بالنظر الى المانع **أقول** وقد سبق منه ايضا في
 باب الوكالة بالخصوص والقبض **باب** الوصية ثلث المال **قوله** اي
 لا يجعل من ضرب في ماله **قوله** لا يوجب الضرب المصطلح اي اجاب
 وتفضيله في شرح الوفاة لصدر شريعة **قوله** وصورة الزايم الرسالة اي
أقول يفتح غير المتقدمة بانها ثلث او نصف او ثلثا في صدر شريعة **قوله**
 صورة نقض برودة على المالك المجمع عليها **قوله** اي على دللها **قوله** ولم يجوز النقض
 من السند **قوله** اي هنا لفظ الكافي **قوله** وقوله لا يزداد عليه **أه** **قوله** فيه ثلث
 فان الظاهر ان الزيادة على السند اذا نقض احدا السهام عن
 السند لا مطلقا فيكون ما في الكتاب رواية اجماع الصنف **قوله** وقد
 قال في الكتاب ولا يزداد عليه **قوله** فيه بحث اذ ليس المراد في الزيادة
 مطلقا بل على تقدير كونه احدا السهام فانما نقض من السند فيصالح ذلك بطلان
 ما في الكتاب نعم يرد عليه ان العمل بالزيادة يوجب اذا اعطى السند اذا كان
 احدا السهام اكثر واعطى ذلك اقل مع ان فيه العمل بالمشقة فجعل ما ذكر
 وبيان رواية المبسوط او كما لا يخفى **قوله** وايضا قوله ما ذكرناه **أه** **قوله** لم لا
 يجوز ان يكون معنى الكلام ان السهام يذكروا ويراد به السند ويذكر ويراد
 به سهم من سهام الورثة فيعطى السند ثلثه باثرا من مسعود فليسا **قوله**
 واربا ان المراد بقوله ما ذكرناه هو **أقول** كيف يراد ما ذكرناه وانما
 مسعود يدل على ثلثي السند فلا يستقيم التفسير في قوله فيعطى واربا
 ان ذلك ليس انشائه الى رواية المبسوط ولا الى رواية اجماع الصنف
 يعطى السند **قوله** اي ذلك رواية المبسوط على ما نقله الكافي ورواية اجماع
 الصنف يعطى له الزرع **قوله** واما ما في رواية الاصل فتحرى اجماع **قوله** فيه نظر
 بل على رواية اجماع تحريه كتحريه **قوله** لانه كل واحد منهما اي من المال
 وابدا **قوله** ويجوز ان يكون المعنى كل فرد من نوحي الزايم والغنم على

هذا هو الوجه في قوله
 ما ذكرناه من قوله
 ما ذكرناه من قوله

هذا المعنى المسموع بقوله ما توي **أه** قال العلامة الاتعالي وجوه قول زفران
 الموصي لما مات بقا مال مشترك بين الورثة والموصي له والمال المشترك
 اذا ملك بعضه ملك على الشركة وما بقي بقي على الشركة فذلك ثلثها
 ملك ملك انما ثلثا والذي بقي بقي انما ثلثا ويقول زفرنا قد وهو العباس انتهى
 وفيه فوائد لا تحصى **قوله** وظهر من هذا **قوله** **أقول** قوله فاعلى ظهر **قوله**
 فان الباقي نصف الثلث لوجود المزاومة **قوله** **قوله** قد سبق ان الوصية
 ملك بالقول الا في مسئلة فذكر فانه ينفك **قوله** حال الملك **قوله** يفتح
 حال موت الموصي **قوله** قال الفقيه ابو الليث رحمه الله **قوله** في كتاب نكت
 الوصايا **قوله** والوصية لامة بنجي غير رقبته باطله **قوله** وفيه بحث لانه
 بطلان الوصية لامة بنجي غير رقبته انما هو لانه ليست من اهل ملك
 ماسوي رقبته ولانه يكون وصية للوارث وليس احد يترك العبد من اهل
 في ام الولد اما لا ولا في ملك الوصية بالقبول وهي حرة اهل
 لان ملك واما انانية فلانها لا تنقل الى الورثة حتى يلزم الوصية فليسا
قوله فان قبل الوصية ثلث المال لعبد جائزة ولم يبق بعد مائة **قوله** وفي
 الكافي المتفرقات عن كتاب الوصايا ولو اوصى بثلث ماله لعبد فنكت
 بعد مائة عندا به خيفة لانه من جملة ما لا يثبت فذلك ثلث نفسه كما ملك
 ثلث ما يرمو له ومن ملك نصفه فنكت في ثلثي قيمة للوارث وملك
 ثلث ما يرمو له لانه كما كتب عذره والوصية مكانه صحيحة وعند
 يفتح كله ويبدأ بالعتق من الثلث فان فضل شيء دفع اليه وهي مرفوعة
 تحريه الا عتقا انتهى وفي المحيط واذا اوصى لعبد بنجي من رقبته يصح ولو
 اوصى له بنجي من ماله لا يصح لانه العبد من اهل ان يملك رقبته وليس من اهل
 ان يملك ماسوي رقبته ولان الوصية لعبد بمال وصية للورثة لان الملك في
 العبد والموصي به يفتح للورثة والوصية لورثة باطله فاما الوصية بالرقبة

وصية له لا وارث له لان الوصية بالترقية اعمق ولو اوصي بثلث مال ورتبة اقل
من ثلثه فحق لانه اوصي له بثلث رتبة من مال الميت والوصية للعبد بثلث
وستبقى ثلث باقي المال لانه حر وان كان الثلث اقل فحق بقدر الثلث وثلث
ما سوي رتبة من المال لانه حر عندهما وبمنزلة اكتاب عندا في حصة والوصية
للحر او لكتاب جازية وان كان ثلث ما بقي من المال مثل ثلثي التسعة تباها
وان كان اكثر اخذ الفضل منهم وان كان اقل اعطي ثلث الفضل انتهى كلامه **قوله** في حصة
شبهه الوصية لا بعدد في الزيادة **قوله** فيه بحث فانه لا يؤخذ بقوله في هذه
الصوره لان الثلث ولا اقل منه بل يؤخذ بقول الورثة واصحاب الوصايا
فان **قال** المص ولانه لو نقص الاجنبي شيئا **قوله** ينبغي ان يتاكد انه هل يمكن
جعل له دليلا على حصة التزليل الى قول **قوله** المص حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا
قوله لانه لو صح في نصيب الاجنبي فما اخذها فخذ الوارث نصفه منه لانه اخذ نصيب
وغير مشترك في رتبة فبطل ذلك النصف وبصر للورثة في مرجع للوارث
فانما عليه بنصف ما بقي في يده لانه لم يلم لم ما اخذ اولاً واستحق هكذا الى ان بقي
في يده فليس فلا يكون مفيداً في حق الاجنبي فافهم ان هذا الخبر لا يلازم كلام
المص ثم لا يزال بعض فبطل ذلك عند كمن الامر سهل **قال** المص لانه انما ان
يكون وسطا او رد يا ولا حق له فيها **قوله** ويحتمل ان يكون اجيد هو اجيد الاصلي
قوله فاذا كان حصة تعلق الحق **قوله** مثلا يتعلق بالجد حال كون الهاك اجد
ولا يتعلق به حال كونه وسطا وحال كونه ارثا من الردي وفيه عليه تعلقة
الردي **قال** المص وعند ما يتقسم على احدى عشر سهما لانه اوصي له بثلث
بالعشرة وهم خمسة واربعين فيصير لهما احدى عشر **قوله** قال الاتقاني
ونافيه نظر لانه على هذا التقدير كان ينبغي ان يكون نصيب شريك الموصي
واربعين ذراعاً فينقص منه اذنة منه خمسة اذرع لانه نصيبه من جميع الوارث
خسونه ذراعاً كما لا خلاف فتنقص خمسة فلا يكون لانه حق ملك الموصي ملك

شريك

شريكه وليس له ذلك وايضا اذا كان الموصي له سهران من احدى عشر فنقص
الاحالة لان سهران من احدى عشر اقل من خمسة ايضا وذو حق الورثة ايضا
سهم لانه لا هم ما ورثه من نصيب الوصية نصيبه خسونه ذراعاً
واربع للموصي له عشرة من نصيبه فبقي اربعون درهما اخذ واحدة اخرى وقال
بعض الشافعي رحمهم الله انهم ينقسم نصيب الموصي بين الموصي له والورثة على
خمس اسهم عند ما لا عشرة اذرع للموصي له والاربعون ذراعاً للورثة
فيجعل كل عشرة سهما وهذه القسمة صح عندنا في حق هذا الخبر في قوله
كذلك وردوا ظاهرا **قوله** وفي الموصي له في خمسة تسكاً بذهب فخذ ثلث
الموصي له ان حصة في عشرة **قوله** فيه بحث فلم لم يعتبر زعمه تسكاً بذهب
عند اذ وقع البهت في نصيبه **قال** المص والاشاع لم يورثه الحق **قوله**
وقد مر في اوائل كتاب الوصايا ان كل ما جاز باجادة الورثة بملكه المجاز لم
من قبل الموصي عند ما طلق الشافعي رحمه الله **قال** المص اما الموصي له بملك
شريك الوارث **قوله** وكذا الا في الذي اقرا احد بابا بنين باخوة واكثر لا في
شريك الوارث مع انه يعطى له نصف ماله في المقر كما سبق في آخر كتاب الوارث
فلا بد من الفرق **قال** المص وان لم يخرجا من الثلث ضرب من الثلث واخذ ما
يخصه منهما جميعا **قوله** الظاهر انه باكتفاء المصلحة اي ما يصير حصته منها يقال حصته
منه كذا اي صار حصتي منه **نص** في اعتبار حاله الوصية **قوله**
اما اذا اقر له بدين ثم اقر قبل الموت لم يذكروها **قوله** فيه بحث فانه
لفظ اجماع الصغير بها هكذا على ما نقله الا نفاذ وقال في المقرض اقر لاني
وهو نصراني بدين او ذهب له مائة فيقبضها او اوصي له وصية ثم اسلم
الا بن ثم مات اقر له قال كذلك كله باطل وكذلك ان كان الابن عبداً
ما علق في هذا انتهى باب **العلق في المرض** **قال** المص وفيه
مع اصحاب الوصايا **قوله** الا ظهران قال يضرب كل من هذا حكم كل

حوله وقوله لا يثبت في ضمن المعاوضة يعني وبالمرض لا يلحق الجرح عنها قال الله اني وذكركم شمس الاثمة اليه في شرحه في حياة التجارة
فان البيع بالمعاشرة عقد تجارة فيجب الشفعة في الكل والشفعة مستقاة في المعاوضات وكون النبرعات هذا قلنا ان البيع بالمعاشرة
يصح من العبد المأذون والصبي المأذون وبالمرض لا يلحق الجرح عن التجارة واما العتق فغيره محض بالمرض يصير محجورا عن النبرعات في هذه
الوجه كان المعاشرة اقوى صحة

من العتق والمعاوضة والبيعة مع اصحاب الوصايا اي في الثلث قال الله
لانها ايجاب بعد الموت **قوله** قياس من الشك لان في **قوله** وغيره لم يثبت
قوله اي غير العتق الموقوف فيه ان ظاهره ان يقول اي غير ما ذكرنا من العتق
الموقوف والعتق المعلق ونعيم الموقوف بها خلاف الظاهر **قوله** يستوي فيه من
سواءهما اي سواء العتق والمعاوضة **قوله** فيه شيء ما لا ينفك من بانه هذا التفسير
قوله وهو التي قدم آه **قوله** فيه شيء ما لا ينفك من بانه هذا التفسير
ما ثبتنا من ضمن المعاوضة يعني بالمرض لا يلحق الجرح عنها **قوله** من غير ما
اي المعاوضة **قوله** فكان شتر ما بعناه **قوله** بذكر التفسير تراجع الى المعاشرة
باعتبار الجرح او كونه بمعنى ان مع العتق او على ما قبل ما ذكرنا **قوله** وهو
يحمل الدفع **قوله** تكون المعاشرة اقوى منه **قوله** وهو ما نحن الدليل المذكور
اي ثبتت نقيض ما اشتهر **قوله** المعنى ثم اصحاب المعاشرة الاضرة قسم منها وهي
العتق **قوله** قال في الكافي فان قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث للمعاشرة الاضرة
لان المعاشرة انما فيه مساوية للعتق والمعاوضة الاولي مرجحة على العتق ومساوية
للمرجوع مرجوح وكذا ان المسئلة التي قبلها ينبغي ان لا يشارك العتق الثاني
الاول عند لان العتق يساوي المعاشرة والمعاوضة راجحة على العتق الثاني ومساوية
للمرجوع راجح فلما لا يترجح العتق والمعاوضة على المعاشرة بالاجماع اذا لم يكن غير
متعللا فكذا اذا تعلق الغير انتهى وذكرنا المسئلة في غير ذلك من ترتيبها
قوله وما ذكرتم من ان التقديم يقتضي الترجيح **قوله** لم يذكر ذلك صريحا نعم لو كان
ان منهم من قوله والعتق متقدم عليه فيستدل بان فان التقديم اذا كان سببا
للمرجوع للمرجوع يكون سببا ايضا للمرجحان المساوي واجواب ان سببية التقديم
مساوية المرجوع من حيث انه لا يحمل دفع التاخر فثبتت المرجحة وعلى
هذا الجواب اوليها ذكر في المشرع **قوله** واجواب عن الاول ان شرط
ان يبيع انما يضمن النتيجة انما من لانه وقيل انما لانه ليس كذلك عرف

في موضع **قوله** فيه ما لم يأنهم صرحوا بانه من عتقت المقدمة الاضمية اليه
نسبتا يبيع قياسا كما واه لزم النتيجة وهي قلنا مساوية المساوي مساوي
وهم صرحوا بصحتها ويؤكد ان يقول ذلك في المساواة احيية فليست في
اجيب بانه لو استرد ذلك منه **قوله** بينه نصف ما اخذه **قوله** فيؤدي الى الدية
قوله لانه يسترد منه ايضا صاحب العتق ان في النتيجة **قوله** وقوله وهذا التفسير
يعني الى القنوب **قوله** الظاهر ترتيبها الى الباقي وقوله لانه يثبت بالدليل انه
اعتق العبد فيه بحيث **قوله** المعنى ومن اوصى بعتق عبد ثم مات فحق العبد حياته
ورفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صحح لا ان صح ولي ايجابه متقدم على
حق الموصي **قوله** قال في الكافي والاصل ان الاوصية بالاعتاق لا يبطل حكم
الورثة فان شأوا دفعوه وان شأوا اخذوه فان دفعوه صحح الدفع لان حق
اولياءه ايجابه متقدم على حق المالك فكذلك ان تقدم على من يملك المالك من المالك
وهو الموصي له وبطلت الوصية لان الدفع يبطل حق المالك لو كان حيا
فكذا يبطل حق من يملك المالك من امة الابن ان الموصي لو باعه او بيع بعد
موته سبب الذي يبطل الوصية فكذلك هذا وان اخذوا الفداء فعليه ان يدفع
لاستزاهم وجازت الوصية انتهى ولا يخفى عليك في اللغة بينه وبين ما في الامة
والوقوف ان العبد وجب عاقبة بالوصية فغيا يتعلق بالتفريق بين الوقف على
ملك الميت وفيما وراء ذلك عليهم نقص عليه الا ما لم يمتنع من ربحه انه
قوله المعنى وعلى هذا الخلاف اذا مات التوكل وترك الف درهم **قوله** قال
في المسطورة في كتاب الاقوال في باب الجنيحة خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى
لو تركت الف وتهيأ في دياره ذاك قال هذا مودعي والابن قد صدق
هذين معا استويا واعطيا من اودع **قوله** ومن اوصى بوجاه
قوله والصدقة على الفقراء **قوله** فانما يبيع في كف الرحمن في حق الله تعالى
قوله وانما لم يحضره فان كان كراهته تعالى **قوله** الكلام يحاكي الى جميع

في لا يخفى **قوله** لان العريضة اهم من النافعة **قوله** لعله اراد بالعريضة ههنا
الواجب فلا يخالف جعل الكفارات من الزايف لما اسلفه انما من عدوها
من الواجبات والقرينة لتلك الارادة مقابلتها بالنافعة **قوله** فان قيل ان
ذهب آه **قوله** يعني في الفصل السابق **قوله** ففي هذه المسئلة حجة لا يفي
عليها **قوله** ابو حنيفة لم يعتبر التقديم في الذكر او لا فلو اوضح ثلثة لانه
ثم لا يؤخر ان يقدم المتقدم وجوابه اخبار عدم المجازة عنده فيه صريح
به اجماعه في واجبه **قوله** اجيب بان هذا يخفى بحسن الله تعالى **قوله** في
بحث **قوله** وروي الحسن رحمه الله من اصحابنا انه يبدا بالافضل قال
يبدا بالقدرة **قوله** قال السر في حكيمة لانه الصدقة افضل الطاعات
واجود اخيرات قال صلى الله عليه وسلم تباهت العبادات عند الله
فكانت الصدقة انما افضلها ولا تنفعا ما يلبس غيره ونفع غير ما تقتصر عليه
وقال صلى الله عليه وسلم خير الناس من نفع الناس واتج افضل من العلق لا
من الاركان الخمسة والبدلية بالافضل اولى لانه اجزى ثوابا واعظم اجرا انتهى
غير بان قوله ونفع غير ما تقتصر عليه منقوض بالعلق قال الحسن انما ان الشتر
شيء اتج وقع فترية آه **قوله** وترى العلامة الشافعي في الكافي دليل الظرفي بان
انما ان الشترية اتج وقع فترية وقد وقع اجرة على الله لقوله تعالى ومن خير
من بيته بها جوارا الآية ولم ينقطع غوته بل يكتب له حج مبرور فيبدا من
ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج بنية التجارة لانه لم
ينفع فترية فخرج عنه من بلد ولا ان قلنا انقطع بموته لقوله صلى الله عليه وسلم
كل عمل بما آدم ينقطع بموته الا العترة والخروج للخرج ليس من الثلثة ولا
بنا على انقطع وظاهر بموته ان سفره كان سفر الموت لا سفر الحج فكان
هذا في المعنى وجوبه للتجارة سواء ونجى عنه من بلده فهنا كذلك **قوله**
يعني ان المأجور به بالاطعام **قوله** يعني في الكفارة الظاهر **باب**

الوصية الاقارب وغيرهم **قوله** كان حق الكلام ان يقدم وصية الاقارب
نظرا الى ترجية الباب **قوله** فانه نقى على خصوص الاقارب وقدم على
غيرهم المذكور مجلا وكل ذلك يدل على اهمية وما ذكره بقوله
ويجوز لا يدفعه وكذا قوله وان يقال ان نعم يمكن ان يقال لكل من ان فانه
واجب ان خصوصية يستدعي الاهتمام فيه على اية كل منها من وجهين
حيث قدم الاقارب في الاصل والحيث ان في التفصيل **قوله** اشار الى كون
الاربعة **قوله** وفي بعض الشروح اشار الى اجواب الثلثة بمس
وبار وعلق **قوله** وقال ابن قدامة **قوله** من اجماعه **قوله** وليس كذلك
قوله من كلام ابن بكير بن شاذي هو **قوله** وافول ينبغي على قول محمد ان
لا يدخل الذي **قوله** لا ادري ما وجه تخصيصه عند المذكور **قوله** لان الصهر
في اللغة بمن مخرج اثنان ايضا **قوله** بدليل قوله **باب** كتابا بانته اذا ما
ترعت ثلثة اصهارا واعدوا الصهر فاولهم حرروا بينهم انزوا وثانيهم
القبور وقبرهم القبور من شرح الزايدة للعلاء **قوله** فصار الاقارب
قالا قرب **قوله** يعني يقدم الاقرب قالا قرب واجلة فيه شرط الاول ان
يكون اثنان فصا واثنا يكون قريبا وانما كون من ذبح رحم محرم والآخر
كونه من جهة الاباء والامه والخامس كونه غير الوالد والابا والجد والجد
وارثا **قوله** الحسن وقال صاحب الوصية لكل من ينسب اليه انفس اب له في
الاسلام **قوله** قال في الكافي يستوفى فيه الاقرب قالا قرب والابعد والواحد
والجرح والكافر والمسلم انتهى وهذا الكلام لمحمد رحمه الله يخالف لما قاله اذا
اوضح رجل لانهما اولاده الثلث والفقراء والمساكين حيث فيه معنى الجمعية
ولم يعتبر بها **قوله** قيل في الاستدلال **قوله** العاكي هو لا فانه **قوله** على ان
احكامه لا يستدل عليها **قوله** ان اراد انه لا يستدل عليها بانها مسلم وكفى
ليس الاستدلال بالآية الكريمة كذلك بل هو من قبيل السماع وان مطلقا

فغير مسلم **قوله** كالايات التي استدلت بها **قوله** منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما جئنا
 واهله الا امرته وورثتها له اهله ومنهم من كذا قال الاتفاقية وقال ولم يرد
 في هذه المواضع الزوجة فاقه فيجمل على الحق ان انما الحكم لا يدخلون في
 خدم الاهل مع **قوله** يتيم اسم لمن مات ابوه قبل اكمل **قوله** قبل طرفة
 لاسم والظاهر انه من باب التنازع قال الحكم يتيم صغير لابل له وفي
 اجماع اكبر شمس الامية فان قيل البس ان الحكم يستون رسول الله
 يتيم ابل طالب فلما هذا لطف من الله تعالى له صلى الله عليه وسلم
 فانهم كانوا يتيم وهو ليس يتيم فلما تبين له منهم كما يستون
 من عموه وليس كذلك بل كان هذا احسن الله تعالى عليه وسلم **قوله** والارمل
 هو الذي لا يدر على شئ رجلا كان او امرأة **قوله** في المحيط الارمل كل
 امرأة فقيرة بلغت فارها زوجها او مات عنها دخل بها او لم يدخل وقول
 محمد حجة وهكذا قال صاحب الزاهر ان الارملة التي لا زوج لها ما
 من قولهم ارمل الغنم اذا فني زودهم وانما كوسمين ارملها جاز اخلافا
 وان تتيبه قال صاحب الزاهر لا يقال رجل ارمل انما في الشدة ومنه
 الكلام كجمل على الشايع المستفيض بين الناس لا على الشاذات **قوله**
قوله وانما رعا المص هو الذي له حيث قال في كورهم وانما هم **قوله** في ولاته
 ذلك على ما ذكره حيث فان الظاهر ان كلامه على التوزيع بناء على عدم
 الالتباس وانظر الى الكتاب في **قوله** وقال بعضهم هو متفق من رأي القاضي
قوله وعليه الفتوى **قوله** وظن في الوصية فقرؤهم **قوله** هذا جواب ان كان
 ارمل **قوله** قال المص وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الحرف الى شئ
قوله مخالف لما سبق في باب الوصية ثبتت المال فيما اذا وصى لاهلها
 اولاده والفقراء والمساكين انما يكون هذا قول محمد ثم رأت في غاية
 البيان ان المسألة تختلف فيها وان هذا قول محمد واكثره **قوله** المص ولو

قوله وهو الاحصاء عند اي يوسف قال الاتفاقية قال
 الفقهاء ابو الليث سمرقندي في كتاب نكت الوصايا
 اختلفوا في مقدار الاحصاء وروي عن اي يوسف
 ان قال اذا زاد او اقل المائة فانهم لا يحسون وان
 كانوا مائة او اقل فانهم يحسون وقال بعضهم
 اذا كانوا اجمال لا يحس ان بعدوا الا ان يموت فيهم
 ميت او يولد فيهم مولود ثم قوم لا يحسون وقال
 بعضهم اذا كانوا اجمال لا يحس الا ان ينظر اليهم لا يعرف
 عددهم ويحتاج الى التكلف في حسابهم وقال
 بعضهم لا يوقف في ذلك وقفا ولا يورثون
 فيها والى كم وقار من في الاحصاء فهو حق
 ورايت هذا في نسخة في كتابه

ارسل

او من بين فلان يدخل فيه الا ان في قول ابي حنيفة اول قوله وهو قولهما في قوله
 وفي الكتاب ما يخالف في الكتاب فغيره ولو اوصى لبي فلان فهو المذكور لا غير ذلك
 وهو قول ابي حنيفة اخذوا بالحقيقة وقال محمد في الامتثال وهو قول ابي حنيفة
 او لا ينبغي فله في رواية **قوله** فم ذلك من قوله تعالى في يوصيكم الله في اولادكم **قوله**
 اي يورثكم فان ولد الابن يدخل في الميراث مع البنت الصلبة والحرية واولاد
 في الميراث مع البنت بدليل آخر كذا في معراج الازارية وعندنا ان الغنم بطريق
 آخر فانما اذا لم يكن للميت صلبتي وان كان له ابن ابن وبنت ابن مثلا يكون
 المال بينهما لكونه من حفظ الانثى من هذه الآية فاعلم ان الاولاد يتناول اولاد
 الاولاد **قوله** لان فلانا اذا كان قد اقبله لا يخلو من الاولاد وعادة **قوله** في
 حيث فان اخلو وعدم اخلو لا يدخل في كون الاولاد والاولاد مرة اذا كانت
 مع مجاز فالاولاد اذا كانت قريبة على اربابها ايضا والظاهر ان
 اذا كان فلان قد اقبله المراد من ذلك انساب فله في كل خلاف ما اذا كان
 باخا خا فلان **قوله** فيصير بذلك المص كالشئ وقد قورناه في التفسير **قوله**
 قال في التفسير يتناول الموجودات المختلفة باعتبار معنى واحد انتهى ثم قال كذا في
 اصول فمسي الامية وفيه نظر لانه الى جواز اربابها فيما يصح ايجب منها وسنا
 فنقول به انما اذا جعل معنى كلامه ان الكلام من ترك بدلالة البين الى مجاز بينهما
 وهو ان يكون الموالي من تلقا به عنق وهذا المعنى يجوز يتناول الاولاد والاعمال
 انتهى با في التفسير **قوله** وهذا ولاته الا في بمنزلة النسب لا يحسب الفسخ
 شبهة ولاته المولاة **قوله** في حيث **قوله** لانه الحقيقة اذا لم يكن وجب العمل
 بالمجاز **قوله** مخالف لما ذكرنا من القول بالاشتراك ان ان بيني على انسلم انتهى
قوله المص ولو كان له معق واحد وموالي الموالي وانصف لمعققة وابا في
 المعققة لمعققة ايجب باني الحقيقة والمجاز **قوله** لم لا يجوز ان يراد المعق العام بكلمتها
 بقرينة صفة الجمع واخصار المعق في ايراد جمعه حوايه ان الاخصار وقت

قوله والاولاد كالتب لا يورث الا قوله هو
 في عدم الانتقال الى فان الحكمي الا ترى ان الرجل قد
 يكون من غير ارضى بان الرجل وابنه عبد من فاشترى
 الابن رجل يتي والابن رجل اسدي فاشترى عبد فاشترى
 الابن والتميم الا **قوله** انما الابن اشترى عبد فاشترى
 ثم مات الابن ثم مات معق الابن ولم يترك عبدا
 فان ميراثه يكون للاب بكماله فام لمقام الله في
 التخصيص لانه الاولاد لا يتقبل موت الابن لانه
 لم يتقبل ولا واه **قوله** بعد موت الابن فان
 ولا واه يتي ثم لان ولا الاب يتي ثم بالاتفاق
 وليس كذلك حتى ان مولد الابن لو جنى لا يكون عقله
 على يتي ثم بل على يتي اسد فاعلم ان الاولاد لا يتقبل
 كذا في الجاه الصغير لصدر السيرة

ران في الوصية باعادة ارضه باطله في ارضه بالكلية لو اوصى باعادة ارضه
 كان الاصل باطلا وذكرنا في حقه
 انما اوصى باعادة ارضه ولم يخرج من الثلث فالحكم به
 انما اوصى باعادة ارضه ولم يخرج من الثلث فالحكم به

الوصية لا ينفذ صيغة اجمع في معناه بناء على كونها ان يوصي له من ارضه
 قوله لانه ثبت بهذا الفرق **اول** قوله الفرق فاعلى ثبت **قوله** وذكر بعض
 الشارحين **اول** اراد الاشارة **قوله** لانه معنى البعض كما كان كتاب **اول**
 الظاهر ان يقال لانه معنى البعض عندنا في صيغة كالكتاب **باب**
 الوصية بالتسكني واخذت من الثمرة **قال** المعنى وهو الظاهر ان حق الموصي له
 ثابت في تسكني جميع الثمار بان ظهر للثابت مال آخر قال الكاكي ومعتبره
 الاصل لانه نشأ من دليل هو ابقاء الميت بكل مانع الثمار مع علمه ان
 الاصل بان زيادة على الثلث حرام شرعا فلو لم يكن له مال سوى هذه الاصل
 لم يوصي بجميع ثمارها احتراز عن المحرم شرعا انتهى وفيه ما لم يقله واستدل
 بعد الموصي بخلية الموصي له **قوله** الموصي له ما على استند **قال** المعنى
 يجوز ذلك لانه قيمة المانعة كغيرها لكنه فلبسها على قوة الاصل وجوز
 بطريق الاول بلبسها **قوله** وتذكر كبر الضمير امانا وبلي مال او نظرا الى اكثر
قوله بعض من اجترأ قوله بدل المنفعة **قال** المعنى لانه اوجب لكل واحد
 ما عليه ما عطف منه **قوله** اي من محذوا الموصي فانه عطف قوله ولا خلاف
 برتبة بالواو على قوله او مع له بخبره عند كذا في شرح الكاكي والاقرب
 عندنا هو الثاني **قوله** ومعنى ذلك انه عطف **قوله** يعني ان محذوف
قال المعنى وكذلك في افعالها **قوله** والاضواء في افعالها هو ما كان مع الضمير
 والقصور مع المنكر كذا في شرح الكاكي قال الاشارة اراد بانها مسئلة انما
 مع الفضل وسبيلة القوصرة مع المنكر وسبيلة الشاة مع المنكر وسبيلة
 الارواح مع البناء وسبيلة النصف والكليلة والبستان والتمتر موجود من ذلك
 والارض والمخل من ذلك وكل شيء يشبه هذه فاعلم ان الاسم في الوصية
 كما في الوصية انما نية بمنزلة الاستغنى كذا حال الكاكي في محضه الى هذا
 الاشارة **قال** المعنى وكذا اسم الجارية تبا وكذا وما في غيرها **قوله** هاتين

قوله هذا الا خلاف اذا اوصى ببناء بيعة او كسب
 في القرى او في الكفاية قلت الظاهر ان اراد بيتا
 بالقرى ما ليس فيه من شعائر الاسلام اما اذا كانت
 قرية فيها شيء من الشعائر فهو كالمعصر ولهذا لا يكون
 من المهور والختان فيها

كما سلف في الوصية بجارية الا حياها فواجبه ما عطف **قال** المعنى واسم القوصرة
قوله فكان قلنا منها كعام الذي آه ولا ينبغي ان يظن تلك الاسماء عومات فانه
 ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ذكرنا ابداء ولم يذكرنا **قوله** يعني اطلق ولم يذكرنا
باب وصية الذي **قوله** اذا صنع يهودي بيعة او ضرابي
 كسبه **قوله** فيه نوع من اللغة كما اسلفه في كتاب السير والاول ان يجعل من
 قبيل اللقب والنشر الغير مرتب **قوله** واما عندنا فكان هذه الوصية معصية
 كما يفرح **قوله** فيه بحث اذ لا وصية بها والظاهر ان عبارة الوصية به هي
 والاصل ان هذه الصيغة نعم لو قال لانه الوصية بالمعصية لا تصح فهذا الوجه
 كان صحيحا **قوله** يعني الاستحلاف والتعليك فاعلم ان من الثلث نظر الى الاستحلاف
قوله فيه ما لم يأت الا اعتبار من الثلث انما هو تعلق حق الوصية بماز او عليه مما
 واخذ المالك في حصة حال المرض يعتبر من الثلث ايضا والظاهر ان النظر الى
 المعنيين في التجهيز والتفويض كما يدلي عليه عبارة المعنى والاعتبار من الثلث
 يعلم مما اسلفه **قوله** والضمير في قوله لانه وضع في قوله ثبوت مقضاه وفوقه
 ينبغي على مقتضاه كما راى في الوصية **قوله** المناسب ككلمة كذا ان يقول
 والضمير بصيغة اجمع وان يقول راجعه **قوله** والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه
 لانه قال هناك الفحيح وتهيئ الاصح وها يصح **قوله** فيه بحث فانهم اذا
 قالوا هذا الفحيح فهو في مقابلة اخطاء بخلاف الصيغة الغريبة من الحكم بان صيغة
 بالالتزام **قال** المعنى وذلك من حق المتضمن ايضا **قوله** لانه حق وثمة بان
 ما قلنا انما **قال** المعنى واذا يصح عقود التملكيات منه في حال صيانة **قوله**
 فيه شيء فان هذا الكلام انما ياسب لاثبات جواز وصية المتضمن للمسلم
 او الذمة ويمكن التوجه كما اشير اليه فليسا **قوله** ولانه الذي اذا اوصى
قوله في صحة هذا العطف تأمل **باب** الوصية وما يملكه **قوله** وما
 هذا حال بعض الشارحين **قوله** يعني الاشارة **قوله** وقوله انما انما في اذا

ران في الوصية باعادة ارضه باطريقه قار الكاكي لو اوصى باعادة ارضه
 كان الاوصى باطريقه قار الكاكي لو اوصى باعادة ارضه
 ران في الوصية باعادة ارضه باطريقه قار الكاكي لو اوصى باعادة ارضه
 كان الاوصى باطريقه قار الكاكي لو اوصى باعادة ارضه

الوصية لا ينعى صيغة اجمع في معناه بناء على كونها ان يوجه له من آخره
قوله لانه ثبت هذا الفرق **قوله** الفرق قاعلي ثبت **قوله** وذكر بعض
 الشارحين **قوله** اراد الاقناع **قوله** لانه معني البعض كما كان كتاب **قوله**
 الظاهر ان يقال لانه معني البعض عندا في حقيقته كما كانت **باب**
 الوصية بالتسكني واخذ من الثمرة **قوله** المعنى وهو الظاهر ان حق الموصي له
 ثابت في تسكني جميع الارض بان ظهر للثابت مال آخر قال الكاكي ويعتبر هذا
 الاحتمال لانه نشأ من دليل هو ايهما اتمت بكل مانع الارض مع علمه ان
 الايهما بالتزوية على الثلث حرام شرعا فلم يكن له مال سوى هذه الارض
 لم يوص بجميع ممتلكاتها احتراز عن الحريم شرعا انتهى وفيه ما قل **قوله** وعند
 العديد الموجه بطلان الوصية **قوله** الوصية له ما على استخدام **قوله** المعنى
 يجوز ذلك لانه قيمة الممتلكات كغيرها لكنه فلبسها على قوة العيان وجواز
 بطريق الاول بطلان **قوله** وتذكر كبر الضمير اما بنا وبنا مال او نظرا الى اكثر
قوله بعض من اكثر قوله بدل الحنفية **قوله** المعنى لانه اوجب لكل واحد
 شيئا معلوما عطا منه **قوله** اي من محذوا الموصي فانه عطف قوله ولا فر
 برقبته بالواو على قوله او صلي لم يخدمه عند كذا في شرح الكاكي والاقرب
 عندنا هو اننا في **قوله** ومعنى ذلك انه عطف آه **قوله** يعني انه محذوف
 آه **قوله** المعنى وكذلك في افعالها **قوله** والقضوب في افعالها هو انهم مع الفضل
 والقصور مع التمر كذا في شرح الكاكي قال الاقناع في اراد باخوانها مسئلة انما
 مع الفضل ومسئلة القصور مع التمر ومسئلة الشاة مع الضوف ومسئلة
 الارض مع التناز ومسئلة النصف والكليلة والبستان والتمر موجود من ذلك
 والارض والنخل من ذلك وكل شيء يشبه هذا فالكوة الاسم في الوصية
 بما كان الوصية انما تميزه الاستثناء كذا قال الكاكي في محضره الى هنا
 الاقناع في **قوله** المعنى وكذا اسم الجارية تبتا واما ما في كتابها **قوله** ما نوع في

قوله هو الا خلاف اذا اوصى ببناء سبعة او كسنة
 في القرى او في الكفاية قلت الظاهر ان اراد به
 بالقرى ما ليس فيه من شعائر الاسلام اما اذا كانت
 قرية فيها شيء من الشعائر فهو كالحضر وهذا لا يمكننا
 من مخرج المهور والختان وغيرها

السلف في الوصية بجارية انما جعلها فواجبه من ممتلكاته المعنى واسلم القصور المذكور
قوله فكان كغيرها كالمعام الذي آه ولا ينبغي ان يظن ملك السماء عومات فانه
 ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ذكرنا لا بداء ولم يذكر **قوله** يعني اطلق ولم يذكر
باب وصية الذي **قوله** اذا صنع يهودي ببيعة او ضراب في
 كنيسته **قوله** فيه نوع من اللغة كما اسلفه في كتاب السير والاول ان يجعل من
 قبيل الف والنشر الغير مرتب **قوله** واما عندنا فكان هذه الوصية معصية
 ملا يفرق **قوله** فيه ثبت اذ لا وصية بها والظاهر ان عبارة الوصية هي ان
 ولا صلة ان هذه الصيغة نعم لو قال لانه الوصية بالمعصية لا تصح فهذا اولى
 كان صحيحا **قوله** يعني الاستحلاف والتعليك فبطلناه من الثلث نظرا الى ان
قوله فيه ما قل فان الاعتبار من الثلث انما هو ليقع حق الورثة بان اوصى عليه
 واتخذ الوكيل في حيوة حال الموصي يعتبر من الثلث ايضا والظاهر ان النظر الى
 الاعتبار في التجوز والتفويض كما يدلي عليه عبارة المعنى والاعتبار من الثلث
 يعلم مما اسلفه **قوله** والضمير في قوله لانه وضع في قوله ثبوت مقتضاه وقوله
 ينبغي على مقتضاه كلها راجع الى الوصية **قوله** المناسب كغيرها ان يقول
 والضمير بصيغة اجمع وان يقول راجعه **قوله** والظاهر ان لانه ما فاة بين كلامه
 لانه قال هناك الصحيح وتهيئنا الاصح وها يصح **قوله** فيه ثبت فانهم اذا
 قالوا هو الصحيح فهو في مقابلة اخطاء بخلاف الصيغة المنعقدة من الحكم بان صحته
 بالالتزام **قوله** المعنى وذلك من حق المستامن ايضا **قوله** لانه حق ورثته بناء
 ما قلنا انما **قوله** المعنى واتخذ يصح عقود التملكيات منه في حال حيوة **قوله**
 فيه شيء فانه هذا الكلام انما يناسب لاثبات جواز وصية المستامن للمسلم
 والاذن ويمكن التوجه كما اشير اليه فليسا **قوله** ولانه الذي اذا اوصى
قوله في صفة هذا العطف تأمل **باب** الوصية وما يملكه **قوله** وما
 هذا قال بعض الشارحين **قوله** يعني الاقناع في **قوله** وقوله لانه انما فاه اذا

قوله وتقرروا من اوصي الماتين في الاصل كما ذكرنا ان كان له
فليس هذا الخلفاء فيما اذا اوصى الكل واحد منها بقصد
على حدة فعنده لا يجوز لاحد ان يتصرف به في غيره
وعنده ان يجوز وبه قالت الشافعية اما اذا اوصى اليها
معاً في قالوا وصيتكم ما في قالوا اوصى بها جامع
علمائنا وبه قالت الشافعية وقال الصنفان الخلفاء
فيما اذا اوصى اليها معا بقصد واحد ولا خلاف
فيما اذا اوصى لكل واحد بقصد على حدة قال ابو العباس
بهذا الاصح وبه أخذ وقال ابي بكر الاسكاف الخلفاء
في الاصلين جميعاً مصححاً

اف

Süleymaniye Kütüphanesi

KİTAP | AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA

Yeni No | 182